

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

كتاب

المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين

١ - ٣ ديسمبر ١٩٩٠

السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات

تحرير
الد. سلطان أبو حلى

القاهرة ١٩٩٢

رقم الايداع ٧٥٩٢ / ١٩٩٢
I.S.B.N. 977—5379—00—8

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

(معاد شهرها برقم ٥٩٢ فى ٢٩ يناير ١٩٦٧)

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لخدمة الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والإحصاء والتشريع . وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » فى أربعة أعداد سنويا كما تنظم اجتماعات عامة ومحاضرات تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والإحصائية والتشريعية ذات الأهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية . وتيسر الجمعية سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات والدوريات العربية والأجنبية فى مكتبتها الحافلة بها .

مجلس الإدارة

الرئيس : الدكتور عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء

الدكتور فؤاد هاشم - رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار
العربى ووزير الاقتصاد الأسبق
الدكتور أحمد فتحى سرور - وزير التعليم

السكرتير العام : المستشار محمود حافظ غانم - مدير عام المصرف العربى الدولى
أمين الصندوق : الدكتور أحمد عبد الوهاب الغندور - عميد كلية الاقتصاد

الأعضاء

دكتور إبراهيم صقر - أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دكتور اسماعيل صبرى عبد الله - وزير تخطيط سابق

دكتور حازم البيلاوى - رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات

دكتور خلاف عبد الجابر خلاف - عميد كلية حقوق بنى سويف

دكتور عبد البديع عسران - مستشار بمجلس الدولة

دكتور على لطفى - رئيس مجلس وزراء سابق

دكتور فتحى والسى - نائب رئيس جامعة القاهرة

دكتور محمد حلمى مراد - وزير سابق وأستاذ اقتصاد

دكتور محمد سلطان أبو على - وزير اقتصاد سابق

دكتور محمود عاطف البنا - أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة

دكتور مصطفى السعيد - وزير اقتصاد سابق

تقديم المحرر

درجت الجمعية على تنظيم المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، وأصبح هذا المؤتمر حدثا اقتصاديا هاما يتناول أهم المسائل التى تتعلق بالاقتصاد المصرى . وكان موضوع المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر «السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات» . ومن الطبيعى فى هذا العالم المتغير أن تحدث تغييرات فى المستقبل . ومن ثم يجب التنبؤ بهذه التغييرات فى محاولة للاستفادة منها فى زيادة المكاسب وقلل الخسائر . ويصح ذلك فى عالم اليوم نظرا لتسارع التغييرات بدرجة فاقت كل الحدود .

ومن المتوقع أن يواجه الاقتصاد المصرى تغييرات تتنوع بين المحلية والاقليمية والدولية . ولم تكن الجمعية - أو أى شخص - يتوقع حدوث حرب الخليج واغتصاب العراق للكويت والأحداث التالية عندما تم تحديد موضوع المؤتمر أو اعداد البحوث . ومن ثم لم يتم دراسة أثرها فى المؤتمر . وتجدر دراسة أثر هذه الحرب على الاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى دراسة تفصيلية .

وبالنسبة للتغييرات على الصعيد المصرى يواجه الاقتصاد المصرى عديدا من المشاكل والاختلالات أصبحت معروفة ومعترف بها من الجميع . ويتجسد ذلك فى العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والعجز المزمع فى ميزان المدفوعات . وأدى ذلك الى انخفاض الأداء الاقتصادى ممثلا فى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (من ٩.٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٢.٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦) وارتفاع معدل البطالة من نحو ٢.٢٪ سنة ١٩٦٠ الى نحو ٧.٧٪ فى عام ١٩٧٦ ثم الى ١٤.٧٪ فى عام ١٩٨٦ . وكذلك تزايد حجم الديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين اذ ارتفعت هذه الأخيرة الى ٤٢.٤٪ من اجمالى حصيللة الصادرات فى عام ١٩٨٧/٨٦ وذلك بالمقارنة الى ٢٦.٦٪ فى عام ١٩٨١/٨٢ .

وعلى الصعيد الاقليمى والدولى نجد أن الجماعة الاقتصادية الأوربية تسير بخطى واسعة نحو اكتمال وحدة سوقها الداخلى بنهاية عام ١٩٩٢ .

وما مزم شك أن هذا سوف يحدث أثارا كبيرة على الدول النامية ومن بينها مصر . ومما يزيد من مخاطر هذه التغيرات أحداث أوربا الشرقية وتقاربها مع الكتلة الغربية بما قد يعكس اتجاه المعونة الاقتصادية إليها ويقلل تدفقها على الدول النامية . وهذا مما يزيد من الحاجة الى رفع كفاءة الاقتصادات النامية واعتمادها فى المقام الأول على اصلاح سياساتها الاقتصادية الداخلية .

وعلى الرغم من أن الدول العربية قد سعت منذ أوائل الخمسينات الى اقامة تكتل اقتصادى بينها . وعقدت اتفاقات مثل السوق العربية المشتركة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ٠٠٠ وغيرها . الا أن هذه التنظيمات للأسف لم تحقق انجازا يذكر ومن أجل هذا ، وفى محاولة للتعامل بطريقة أفضل مع أوربا الموحدة سعت مؤخرا الى انشاء مجالس تعاون اقتصادى اقليمى من ذلك مجلس التعاون لدول الخليج ومجلس التعاون العربى والمجلس المغاربى . وتحتاج هذه المجالس الى ايجاد الصيغة التى تجعل هذا التعاون فعالا فى زيادة نفع أعضائها ، وأن تتفاوض بكفاءة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى .

مما سبق يتضح لنا أن البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية التى سوف تواجه الاقتصاد المصرى خلال التسعينات تقسم بكثير من المخاطر منها : نقص تدفقات المعونة ، وتناقص القدرة على الاقتراض ، وتكتلات كبيرة مع زيادة التنافس على أسس تجارية بحثه . فاذا أضفنا الى ذلك الاختلالات الداخلية السابق الاشارة إليها فان الأمر يفرض ضرورة اتباع سياسات اقتصادية ملائمة من أجل استئناف مسيرة النمو وتحقيق مزيد من العدل الاجتماعى .

وغنى عن القول أن اقتراح السياسات الملائمة لعقد التسعينات سوف يستلزم تقييم السياسات الحالية وبيان أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية . كما أن الهدف الأساسى من اقتراح سياسات جديدة سوف يكون على أساس تقييم أثارها المتوقعة سواء كميا أو كيفيا - على تحسين أداء الاقتصادى المصرى .

وقد ورد لأمانة المؤتمر نحو ٣٠ بحثا . كان بعضها خارجا عن الموضوع

الأساسى للمؤتمر والبعض الآخر لم يرق الى المستوى الذى يعرض على المؤتمر، ويحوى هذا المجلد بين دفتاه الأوراق التى عرضت ونوقشت فى الجلسات المختلفة وعددها تسعة بحوث . وقد قام بالتعقيب على كل ورقة أستاذان من أساتذة الاقتصاد المصريين . وكان البحث الأول منصبا على سياسة التمويل بالتضخم ومدى فعاليته فى الاسراع بالتنمية للأستاذة الدكتورة سهير معتوق ، وعقب عليه الأستاذان هناء خير الدين وجودة عبد الخالق . أما البحث الثانى فيتناول موضوع السياسات الاقتصادية التى تؤدى الى ترشيد استهلاك الكهرباء فى مصر للأستاذ الدكتور علاء عواد . ويلاحظ أن استهلاك الكهرباء قد زاد زيادة كبيرة فى السنوات الماضية كما أن التكاليف الاستثمارية لمحطات توليد الكهرباء أصبحت باهظة جدا ، ومن هنا تظهر أهمية السياسات التى تؤدى الى حسن استخدام الطاقة الكهربائية والاقتصاد فيها . وعقب على هذا البحث الدكتوران عاطف عجوة وكريمة كريم .

ولاشك أن أحد العوامل التى تسرع بالتنمية الاقتصادية هى التكنولوجيا المتطورة وما تؤدى اليه من رفع للانتاجية . ومن هنا تظهر أهمية البحث المقدم من الأستاذ الدكتور عوض مختار هلودة وعقب عليه الأستاذان الدكتوران أحمد رشاد موسى وعزيز البندارى .

أما البحث الرابع فقد تناول محددات نفقات الأمن العام الداخلى الدكتور عبد العزيز السودانى وعقب عليه الأستاذان الدكتوران السيد عبد المولى ورياض الشيخ . كما قدم الأستاذ سيد عيسى البحث السادس عن ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات وعقب عليه الأستاذان الدكتوران فائقة الرفاعى ومحمد رضا العدل .

وقد أخذ البعد الدولى فى السياسات الاقتصادية اهتماما كبيرا حيث تناول أربعة بحوث . فعرض الدكتور عادل محمد المهدي بحثا بعنوان تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات (البحث الخامس) وعقب عليه الأستاذان الدكتوران جلال أمين ومحميا زيتون . ومنذ فترة طويلة يتأثر الاقتصاد المصرى بالتغيرات الدولية خاصة وأنه يقع على مفترق طرق وملتقى ثلاث قارات . والبحث السابع للدكتورة يمن الحماقى كان عنوانه دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية المصرية

وعقب عليه الأستاذان الدكتوران عثمان محمد عثمان وأبو بكر متولى .
كما عرض المؤتمر بحثا عن التكامل الاقتصادى العربى للدكتور محمد منير
الطوخى وعقب عليه الأستاذان الدكتوران صقر أحمد صقر وزكريا عبد الحميد
باشا . أما البحث الأخير فقد انصب على موضوع سياسات تنمية
الصادرات الصناعية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد
المصرى للدكتور محمد غرس الدين وعقب عليه الأساتذة الدكاترة محمد
محروس اسماعيل ، محمود يونس العشماوى وهبة أحمد هندوسة .

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الخامس عشر قد استحدث جديدا فى
المؤتمر السنوى وهو تنظيم حلقات نقاش وذلك بغرض معالجة موضوعات
هامة لم تتناولها البحوث من ناحية ، ولجذب كبار الاقتصاديين المصريين من
مختلف المدارس للدلاء بأرائهم القيمة فى الموضوع المختار للمؤتمر . وقد
تم تنظيم حلقتين أولهما بعنوان « دور الدولة فى الاقتصاد المصرى فى
التسعينات » وشارك فيها الأساتذة الدكاترة سعيد النجار وأحمد عبد الوهاب
الغندور وإبراهيم العيسوى . وكان عنوان الحلقة الثانية الاطار الدولى
للسياسات الاقتصادية فى مصر فى التسعينات « وشارك فيها الأساتذة
الدكاترة اسماعيل صبرى عبد الله ورفيق سويلم وعبد الغنى جامع . ونظرا
لأهمية هذين الموضوعين نأمل أن نصدرهما فى كتيب منفصل مع ملخص
للمناقشات التى دارت فيهما .

وأخيرا لا يسعنى الا أن أتقدم لجميع من أسهم فى نشاط المؤتمر والأمانة
العامة للمجهود الذى يقومون به دون انتظار لمقابل . وأرجو أن يستمر عقد
المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين وأن يزيد اسهامه فى مناقشة الموضوعات
التي تهتم بالاقتصاد المصرى .

المحرر

سلطان أبو على

كلمة الأستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس الجمعية

فى افتتاح المؤتمر العلمى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان
« السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات »

الزملاء الأفاضل أعضاء الجمعية

حضرات الضيوف الكرام

سيداتى ساداتى

ان الثابت الوحيد فى العالم الذى نعيش فيه هو التغيير . واذا صح
هذا على اطلاقه فانه يصح بدرجة أكبر على النصف الثانى من القرن العشرين
حيث شاهد ثورة المعلومات والاتصالات ، وثورة الحاسبات الالكترونية .
والاكتشافات العلمية الكبيرة . . التى منها على سبيل المثال الهندسة
الوراثية ، وكذلك منتجات التطوير والبحوث التى تنعكس على مختلف
جوانب الحياة .

غير أن بداية العقد الأخير من هذا القرن قد فاقت الحدود فى سرعة
ايقاع التغيير . ومن ذلك مايجرى فى منطقة عربية عزيزة علينا وهى الخليج .
ان أحداث الخليج سوف تأتى بتغيرات جذرية عميقة ليس على منطقة الخليج
وحدها أو الشرق الأوسط وحده ولكن على مستوى العالم كله . وعلى
الصعيد الاقتصادى سوف يشهد هذا العقد « اكتمال وحدة السوق » للجماعة
الاقتصادية الأوروبية بنهاية عام ١٩٩٢ م . كما واكب هذا العقد تحولات
كبيرة فى اقتصاديات أوروبا الشرقية لعل أبرزها ترك الاقتصاد المخطط
نخطيطا مركزيا وبدء التحول نحو « اقتصاديات السوق » كما تم فعلا الوحدة
كاملة بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية .

أما بالنسبة للعالم الثالث بصفة عامة فانه مازال يعانى من مشكلات
سادية خطيرة تجسدت فى مظاهر عدة أهمها : انخفاض معدلات النمو
صادى ، وارتفاع معدلات التضخم وتراكم مشكلة المديونية ، وارتفاع
البطالة الناتجة عن ارتفاع النمو السكانى وعدم تكافؤ معدل النمو
نادى معه .

صحيح أنه قد حدث بعض الانفراج - مع بداية التسعينات - فى اقتصاديات الدول النامية نتيجة اتباع سياسات اقتصادية كلية تعيد التوازن الى اقتصادها ، والى تخفيف عبء المديونية عن كاهلها ، الا أن الطريق مازال طويلا أمامها حتى تحقق معدلات التنمية الاقتصادية المطلوبة ودرجة الرفاهية المنشودة لغالبية شعوبها .

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع الذى اخترناه لكى يكون موضوع مؤتمرنا الخامس عشر وهو « السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات » .

وكما تعلمون فان السياسة الاقتصادية لمصر منذ أوائل السبعينات قد اتخذت « الانفتاح الاقتصادى » سياسة وطريقا ومنذ عدة سنوات اتبعت سياسات تواجه الظروف المتغيرة التى تواجه الاقتصاد المصرى . ولازلنا نعمل على ادخال مزيد من التحرير على الاقتصاد المصرى فى جوانبه المختلفة بغرض زيادة كفاءة أدائه ورفع انتاجيته .

أيها الحفل الكريم

اسمحوا لى أن استعرض معكم على عجالة بعض السياسات التى تعمل الحكومة على تنفيذها ، وفى مجال السياسة المالية نعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة بحيث يصبح فى الحدود المعقولة . وقد بدء تحقيق هذا فعلا بحيث أصبح العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٠ أقل عما كان فى عام ١٩٨٩ . وقد تم ذلك عن طريق زيادة كفاءة تحصيل الايرادات مع ترشيد النفقات وبدون التأثير سلبا على أصحاب الدخل المحدودة حفاظا على النسيج الاجتماعى والعدالة الاجتماعية .

وفى مجال السياسة النقدية فقد تم رفع سعر الفائدة بحيث يكون أكثر واقعية ، وتم ضبط الزيادة النقدية . كما تجرى باستمرار دراسة مكونات هذه السياسة حتى تؤتى ثمارها فى تحويل حالة الركود التضخمى الى حالة من النمو المعقول مع الاستقرار النقدى والمالى وبما يعمل على خفض معدل التضخم وارتفاع الأسعار .

وفى مجال التبادل يتزايد الاعتماد على قوى السوق فى تحديد الأ

وانحسر كثيرا دور التحديد الإدارى لها ، وكذلك فان تحرير الزراعة من نسب التوريد الإجبارى وغيرها من القيود يجرى بخطى متسارعة . وفى مجال الصناعة فان الاهتمام برفع ربحية شركات القطاع العام قد ظهر جليا فى ارتفاع الفائض المحقق وانخفاض عدد الشركات الخاسرة كما أن الحكومة تعمل على تشجيع القطاع الخاص بكافة السبل . وقد أعلنت الحكومة عن استعدادها لترك تنفيذ أى مشروع جديد مدرج بالمخطة اذا أبدى القطاع الخاص استعداده لتنفيذه .

الد

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية فاننا نشارك بنشاط فى مفاوضات الجارية فى نطاق « الجات » والمعروفة باسم « جولة أورجواى » تعطى أهمية كبيرة لزيادة الصادرات المصرية التى لها دور جذرى فى اقتصاد مصرى من ناحية زيادة الموارد الدائمة من العملات الأجنبية وكذلك الاقتصادية من ناحية التنافس الدولى ورفع جودة وكفاءة المنتجات المصرية .

معدلا

وهكذا ترون حضراتكم التحرك الذى نسير فيه على مختلف أصعدة الاقتصادات الاقتصادية . وقد لقي قبولا فى المجالات الدولية بما أدى الى التخفيض فى مديونيتنا الخارجية كما نأمل فى قرب الاتفاق مع الدول يقة والمؤسسات الدولية حول البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى .

ومع ذلك يظل الطريق أمامنا طويلا . فمازلنا نعانى من بعض مظاهر الركود ، ونحتاج الى خلق فرص عمالة أكثر خاصة بعد عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخليج ، ويجب أن نعمل على زيادة معدلات الادخار المحلى ، ونحتاج الى خفض معدلات الزيادة السكانية الى الحدود المعقولة ، ويلزمنا مزيد من التطوير التكنولوجى الذى يرفع الانتاجية الكلية للاقتصاد القومى ، كما من الضرورى خفض أعباء الديون . وكل هذا يحتاج الى مزيد من الانتاج ورفع الانتاجية مع اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة التى تكفل تحقق ذلك .

من كل هذا تبرز أهمية مؤتمر هذا العام فى استشراف آفاق المستقبل واقتراح السياسات المناسبة لها . كما أن استعراض موضوعات المؤتمرات السابقة يقيم دليلا قاطعا على مدى اهتمام الجمعية بقضايا المجتمع الحيوية .

وفى الختام لا يفوتنى أن أنوه بجهدكم المشكور ، ورايكم الحر
ومساهماتكم الفعالة • وانى لعلى يقين أن مؤتمركم هذا سوف يسهم مساهمة
فعالة فى خدمة مصرنا الحبيبة

وفقكم الله •• والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

البحث الأول

سياسة التمويل التضخمى

ومدى فاعليتها فى السنوات التسعينية

د . سـهـير محمود معـتوق

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

مقدمة

تعد سياسة التمويل التضخمى من أوسع السياسات انتشارا فى البلدان النامية ، ومن بينها مصر .

وتتضمن هذه السياسة استحداث الحكومة لعجز فى موازنتها العامة ثم العمل على سد هذا العجز عن طريق خلق نقود جديدة بالالتجاء الى البنك المركزى الذى يقوم بالاصدار الجديد . ويترتب على هذا الأخير ارتفاع فى الأسعار ومن ثم انخفاض فى القيمة الحقيقية للوحدة النقدية . والذى يمكن النظر اليه كنوع من أنواع الضريبة التى تفرض على من يحوزون نقودا (ضريبة التضخم The Inflation Tax) (١) .

ويؤيد فريق من الاقتصاديين اتباع هذه الوسيلة التمويلية ، حيث يرون أن التضخم يمثل وسيلة « سهلة » و « مريحة » لنقل التحكم فى الموارد من أيدي المستهلكين الى تلك الخاصة بالحكومة ، وبالمزادات فى البلاد المتخلفة التى لا يتوفر فيها مصادر كافية لفرض الضرائب ، ومن ثم ففى غياب الأسواق المتقدمة لرأس المال أو الاقتراض الخارجى (أو عدم توفره بالمقدر الكاف) لا يكون أمام هذه البلاد سوى أن تلجأ للتمويل التضخمى وأن تعمل على

« تعظيم » المتحصلات من « ضريبة التضخم » حتى ترفع من مستوى الادخار الاجبارى - ومن ثم الادخار القومى - وتدفع بعملية التنمية الاقتصادية •

ويرى هذا الفريق أنه طالما ينصرف هذا التمويل الى الانفاق الاستثمارى وليس الجارى (أى طالما يخصص ناتج ضريبة التضخم بأكمله لزيادة تكوين رأس المال من جانب الدولة) فسوف لا يمثل أية خطورة ، حيث يؤدى - والحال كذلك - الى اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الطاقات القائمة ، وزيادة الناتج القومى من خلال ميكانيزم المضاعف وما يترتب على ذلك من الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية •

ولكن ، الى جانب مساوئ التمويل التضخمى المعروفة وعيوبه وبالذات بالنسبة للبلاد النامية والتي ينبغى أن تتم فيها عملية التنمية فى جو من الاستقرار النقدى (وهو ما يطيح به التضخم) •

وبالاضافة الى ما ينتج عنه من فقدان أو خسارة فى رفاهية الأفراد ، نتيجة لتخفيض مستوى الأرصد الحقيقية المحازة من جانبهم ، فقد اثبتت الدراسات الحديثة أنه من المشكوك فيه أن تؤدى هذه الوسيلة التمويلية - عن طريق ما تتضمنه من فرض « ضريبة ضمنية » - الى زيادة « صافية » فى ايرادات الدولة ، كما أثبتت دراسات أخرى أن هذا الادخار « الاجبارى » لا يتم سوى على حساب الادخار « الاختيارى » حيث يمكن أن يترتب على تحصيل « ضريبة التضخم » انخفاض فى الصور الأخرى - الاختيارية - للادخار ، وهذا يجعلنا نتساءل :

الى أى حد يمكننا الاعتماد على سياسة التمويل التضخمى فى مصر - والنظر اليها كسياسة ملائمة للتمويل - فى السنوات التسعينية ؟ وما هى المخاطر التى تحيط باتباعها ؟

وتستهدف هذه الدراسة الاجابة على هذا التساؤل ، عن طريق تحليل سياسة التمويل التضخمى و « ضريبة التضخم » التى تنطوى عليها ، وبيان مدى فعاليتها - كوسيلة تمويلية - فى مصر ، ومدى امكانية الارتكان اليها - فى السنوات التسعينية •

ومن ثم فسوف تشتمل على ثلاثة أجزاء ، بالإضافة الى النتائج والتوصيات .

ويشتمل الجزء الأول منها على تحليل - نظرى - للتمويل التضخمى ، حيث نبين االيكانيزم الذى يتم من خلاله بالاستعانة بمفهوم « ضريبة التضخم » ، حيث نوضح النموذج الذى يشرحها ، وكيفية حسابها وأهميتها كمصدر لايرادات الدولة ، ومعدل التضخم الذى يعظمها ثم نوضح نفقات هذا النوع من التمويل وبالمذاة ما يؤدى اليه من خسارة فى الرفاهية نتيجة لتحويل الموارد لمصدرى النقود ، وما يترتب عليه من اعادة توزيع للدخول وسوء تخصيص للموارد .

ويتضمن الجزء الثانى تحليلا لسياسة التمويل التضخمى فى مصر ومدى الاعتماد عليها فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ، عن طريق تتبعنا لتطور التمويل المصرفى لمعجز الموازنة العامة للدولة - فى هذه الفترة - ونسبته الى العجز الاجمالى فى هذه الموازنة ثم نقوم بتقدير « لضريبة التضخم » - فى نفس الفترة المشار اليها - كنسبة من الناتج القومى الاجمالى .

أما الجزء الثالث والأخير من الدراسة فيخصص لبيان مدى فاعلية هذه الوسيلة التمويلية ، ومدى امكانية الاعتماد عليها فى السنوات التسعينية حيث نتعرض للعوامل التى تحد من الأثر « الصافى » لضريبة التضخم على زيادة ايرادات الدولة بصفة خاصة ، وعلى الادخار المحلى ككل ، بصفة عامة .

وتشتمل الخلاصة والتوصيات على عناصر سياسة تمويلية أكثر فعالية فى السنوات التسعينية .

١ - سياسة التمويل التضخمى : تحليل نظرى .

١ - ١ الدخل الحكومى من التمويل التضخمى : ضريبة التضخم .

١ - ١ - ١ مفهوم « ضريبة التضخم » : The Inflation Tax

أن رغبة اقتصاد ما فى الاحتفاظ بالنقود ، أى طلبه على النقود ، هى رغبة تنمو عادة مع ناتجه القومى الاجمالى الحقيقى ، ومثل هذا الطلب قد يتغير أيضا استجابة لعائد أصول أخرى واستجابة للتوقعات .

وإذا تجاوز إصدار النقود رغبة الاقتصاد فى الاحتفاظ بالنقود ، فالنتيجة هى «التضخم» والذي يعمل عمل الضريبة، حيث يدفع «أصحاب الأصول النقدية الضريبية من واقع ما يخسرونه من القوة الشرائية للنقود التى يحتفظون بها ، فى حين « يحصل » مصدرى الخصوم النقدية تلك الضريبة فى صورة نقص فى القيمة الحقيقية لخصومهم» (٢) .

ومن هنا يمكن اعتبار التضخم كـ (ضريبة ضمنية) والتى تخفض من القيمة الحقيقية للأصول النقدية (غير المقايسة ، والتى لا تدر فائدة) (٣) والمحازة من جانب الأفراد .

وتتمثل قاعدة فرض هذه الضريبة The Tax Base فى الأرصدة الحقيقية التى يحوزها الأفراد ، كما يتمثل معدل فرضها The Tax Rate فى معدل التضخم ذاته . ومن ثم إذا رمزنا للقيمة الحقيقية لضريبة التضخم بالرمز ، فإن هذه القيمة يمكن التعبير عنها على النحو التالى :

$$T = m \pi \dots\dots\dots (١)$$

حيث "m" تشير الى الأرصدة النقدية الحقيقية

، π يشير الى معدل التضخم .

١ - ١ - ٢ نموذج « ضريبة التضخم » :

The Inflation Tax Model

يستخدم - عادة - فى شرح فكرة « ضريبة التضخم » نموذج معين ، والذي لقى اهتماما ملحوظا فى الأدب الاقتصادى منذ أن عرض فى البداية من جانب « كاجان P. Cagan عام ١٩٥٦ (٤) ، وبيلي M. Bailey (٥) عام ١٩٥٦ أيضا .

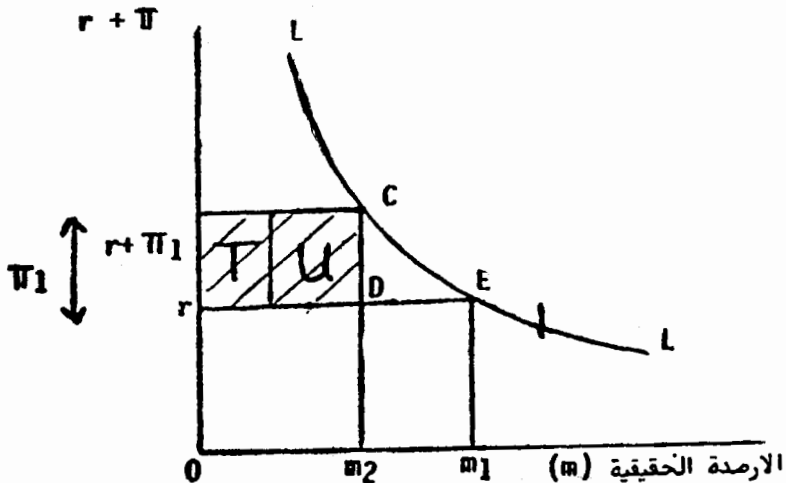
وقد بنى النموذج على الفكرة التى وفقا لها يعمل التضخم كضريبة على حيازة النقود ، وهو يبدأ بافتراض وجود دالة مستقرة للطلب على الأرصدة الحقيقية ، وهذا الطلب يعد دالة فى نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، مستوى الدخل الحقيقى (٦) .

ويبين الشكل رقم (١) دالة تفضيل السيولة The Liquidity Preference (LL) function والتي تبين الكمية المطلوبة من الأرصدة الحقيقية كدالة فى نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، بالنسبة لمستوى معطى من السكان والدخل الحقيقى .

ويلاحظ من الشكل انه ، اذا كان معدل التضخم مساويا للصفر $\pi = 0$ فان الأرصدة النقدية الحقيقية التى يرغب الأفراد فى حيازتها ستكون مساوية لـ m_1 ، كما أن ضريبة التضخم سوف تساوى حينئذ الصفر ، وسوف تكون الأرصدة الحقيقية أكثر ارتفاعا منها عند أى نقطة أخرى ، على منحنى تفضيل السيولة ، يكون عندها معدل التضخم أكبر من الصفر ($\pi > 0$)

أما اذا ارتفع معدل التضخم الى π_1 (V) ، فان الطلب على الأرصدة الحقيقية سوف يتمثل حينئذ فى m_2 ، وفى هذه الحالة سوف يحصل مصدرو النقود على موارد مساوية للمساحة المظللة فى الشكل (والتي تمثل حصيلة ضريبة التضخم The Inflation Tax Revenue أى الدخل الذى تحصل عليه الحكومة حين تتبع سياسة التمويل التضخمى) والتي تعادل معدل التضخم π_1 مضروباً فى مستوى الأرصدة الحقيقية المحازة (m_2) .

ويفسر ذلك على النحو التالى :



عند معدل التضخم π يرغب الأفراد فى حيازة (m_d) فى صورة أرصدة حقيقية ، بحيث أن هذا يمثل طلبا توازنيا على تلك الأرصدة ، ولكن نظرا لأن التضخم يؤدي - بصفة مستمرة - الى تآكل فى القيمة الحقيقية لكمية معطاه من الأرصدة النقدية (الاسمية) فسوف يكون من الضرورى بالنسبة للأفراد أن يدخروا (ادخارا عينيا) أى أن يتنازلوا عن موارد (قوة شرائية) للحصول على أرصدة اسمية كافية للاحتفاظ بأرصدتهم الحقيقية عند المستوى المرغوب .

ومن ثم فإن ضريبة التضخم ، على هذا النحو ، تحول القوة الشرائية من حائزى الأرصدة الحقيقية واللذين تقع عليهم هذه الضريبة ، الى الحكومة بنفس الطريقة التى يتم بها هذا التحويل عن طريق الضرائب المباشرة على الدخل ، والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (٨) .

ويلاحظ أن الحالة السابقة ، والتى تشرح « ضريبة التضخم » تمثل أكثر الحالات بساطة ، والتى تعد فيها الحكومة بمثابة المصدر الوحيد للنقود ، ولا تدر هذه النقود فائدة (٩) ففى هذه الحالة ، يتمثل العائد الحقيقى من الضريبة فى حاصل ضرب معدل التضخم فى الرصيد الحقيقى للنقود (وهذا الناتج يعادل القيمة الحقيقية للنقود المصدرة) (١٠) .

ولكن ماذا يكون الوضع اذا كانت كمية النقود تتكون فى جزء منها من نقود البنك المركزى ، وفى الجزء الآخر من الودائع تحت الطلب التى تقوم بخلقها البنوك التجارية ؟

يرى الاقتصاديون فى هذه الحالة ، أن قاعدة فرض ضريبة التضخم سوف تشير الى كمية النقود التى يتم خلقها من جانب البنك المركزى أى « القاعدة النقدية » أو « الأساس النقدى » The Monetary Base

وحيث أن هذه القاعدة ، أو هذا الأساس يمثل جزءا (b) من الكمية النقدية (M) فان القيمة الحقيقية للضريبة على التضخم والمشار اليها بالرمز T ، هى :

$$T = bm \pi \dots\dots\dots (2)$$

أما بالنسبة للبنوك التجارية التى تخلق الودائع تحت الطلب ، فهى تحصل على ربح احتكارى من التضخم مساو لـ (μ) ، حيث :

$$u = (1-b) m \mu \dots\dots\dots (3)$$

وذلك بشرط :

— ألا تدر الودائع تحت الطلب فائدة تعوض أو تعادل معدل التضخم .
— وأن ترفع البنوك التجارية من سعر الفائدة على القروض (الائتمان) كدالة فى معدل التضخم .

ويلاحظ أنه فى الشكل السابق ، اذا افترضنا أن الكمية النقدية تتكون فى نصفها من نقود البنك المركزى وفى نصفها الاخر من الودائع تحت الطلب ، فان المساحة T تبين اذن الضريبة على التضخم والخاصة بالبنك المركزى والمساحة U تبين الربح الاحتكارى من التضخم الذى تحققه البنوك التجارية (١١) .

١ - ١ - ٣ أهمية « ضريبة التضخم » :

بعد هذا التحديد لمفهوم ضريبة التضخم ، يمكننا الآن توضيح أهمية تلك الضريبة كمصدر لايرادات الدولة بالالتجاء الى المثال التالى :

نفترض أن القيمة الحقيقية لكمية النقود التى يتم خلقها من جانب البنك المركزى تساوى ١٠٪ من الدخل القومى الحقيقى ، أى أن :

$$bm = 0,10 Y$$

فاذا كان هناك معدلا للتضخم مساو لـ ١٠٪ $\pi = 0,10$

$$\begin{aligned} T &= bm \pi : \text{ حينئذ } \\ &= 0,10 - 0,10 Y \\ &= 0,01 Y \end{aligned}$$

ومعنى هذا أن المتحصلات السنوية للدولة والناجمة عن ضريبة التضخم سوف تصل اذن الى ١٪ من الدخل القومى .

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

(أما اذا زادت القيمة الحقيقية المشار اليها (bm) الى ٣٠٪ من الدخل القومى الحقيقى ، فان تلك المتحصلات سوف تصل الى ٣٪ من هذا الدخل - حتى مع ثبات معدل التضخم ٠٠٠٠ . وهكذا (١٢) .

ومن هنا يرى البعض أنه فى حالة عدم وجود موارد ضريبية كافية (أو مصادر كافية لفرض الضريبة) كما هو الحال فى البلاد المتخلفة ، قد يكون من المفيد للدولة أن تتبع سياسة تضخمية والتي يمكن عن طريقها تعظيم متحصلاتها النابعة من ضريبة التضخم ، كما يرون أن استخدام هذه المتحصلات يمكن الدولة من زيادة معدل الاستثمار . ومن ثم زيادة الاستهلاك المستقبل .

١ - ١ - ٤ تعظيم الدخل الحكومى من ضريبة التضخم :

بينما فيما سبق أن الحكومة حينما تقوم باتباع سياسة التمويل عن طريق التضخم فانها تحصل على « دخل » أو « عائد » يتمثل فى « حصيلة ضريبة التضخم » والذي يعادل حاصل ضرب معدل التضخم فى الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة .

وأن معدل التضخم ، قيمة الأرصدة الحقيقية يمكن النظر اليهما على أساس أنهما : معدل الضريبة ، قاعدة الضريبة على التوالى . وقد يستفاد من ذلك أن المعدل المرتفع للتضخم يعنى ضسنا ضريبة تضخم مرتفعة ، باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، ولكن الأمر لا يكون على هذا النحو دائما ، ذلك أن معدلات التضخم المرتفعة (أى المعدلات المرتفعة لضريبة التضخم) تثبط همة الأفراد عن الاحتفاظ بالنقود (١٣) (مما يؤدى الى انخفاض قاعدة الضريبة) . ومتى كانت قاعدة النقود التى يحتفظ بها الاقتصاد تمثل نسبة صغيرة من الناتج القومى الاجمالى ، كانت ضريبة التضخم صغيرة بالمقابل (١٤) .

ومن هنا ، فاذا كان التضخم مرتفعا ، والقاعدة النقدية وهى « قاعدة الضريبة » قد هبطت ، بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، وجب على البنك المركزى أن يصدر قدرا أكبر من النقود ويولد معدلا أعلى للتضخم ، فى سبيل الحصول على مبلغ معين (معطى) من الايراد (١٥) .

وقد بين « كاجان Cagan » وكتاب آخرون ، أن الدخل من ضريبة التضخم سوف يتم تعظيمه (أى يصل الى أقصاه) عند النقطة التى تتساوى عندها الزيادة الحدية فى ايراد هذه الضريبة - والراجعة الى الزيادة فى معدلها - مع الانخفاض الحدى فى هذا الايراد والراجع الى الانخفاض فى قاعدة الضريبة (١٦) وقد بينوا أن هذا يحدث عند معدل الضريبة (أى معدل التضخم) الذى عنده تكون مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية - بالنسبة لمعدل التضخم - مساوية لـ (- ١) (١٧) .

ويمكن التوصل الى هذه النتيجة - ببساطة - على النحو التالى :

رأينا أن الدخل من ضريبة التضخم يمكن وضعه على الصورة التالية :

$$T = bm \pi$$

ومن ثم فان هذا الدخل يمكن تعظيمه (أى يمكن التوصل الى أقصى دخل يمكن للدولة الحصول عليه بالالتجاء الى هذه الضريبة) حينما يكون تفاضل هذه المعادلة مساو للصفر ، أى حينما تكون :

$$d T = b m d \pi + b \pi d m$$

مساوية للصفر ، أى :

$$b m d \pi + b \pi d m = 0$$

فاذا قسمنا المعادلة على $b m d \pi$ فسوف نحصل حينئذ على :

$$\frac{d m}{m} \cdot \frac{\pi}{d \pi} = -1$$

ولكن $\frac{d m}{m} \cdot \frac{\pi}{d \pi}$ تمثل مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية

بالنسبة لمعدل التضخم ، ويمكن التعبير عنها بـ $\epsilon L / \pi$

ومن ثم نجد أن : $\epsilon L / \pi = -1$

ومعنى ذلك أن السلطات النقدية ينبغي عليها أن تحقق معدلا للتضخم

والذى بالنسبة L / π تساوى ١ - (١٨) ، اذا ما أرادت تعظيم الدخل الذى تحصل عليه من هذه الضريبة .

١ - ٢ نفقات التمويل التضخمى :

انتقدت سياسة التمويل التضخمى على نطاق واسع من جانب العديد من الاقتصاديين وبصفة خاصة « بيلى M. Bailey (٢١) ، « فريدمان R. Mundell (٢٠) » « مارتى A. Marty (٢١) ، « فريدمان M. Friedman (٢٢) » .

وقد تمثلت الحجة الأساسية ضد هذا النوع من التمويل فى أن ما ينتج عنه من تضخم يؤدى الى نوعين من النفقات :

Welfare Cost فهو يفرض أولا نفقة هامة تتعلق بالرفاهية
الأرصدة الحقيقية ،

وهو يؤدى ثانيا ، الى اعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد ، وسوف نشير فيما يلى الى هذين النوعين من النفقات :

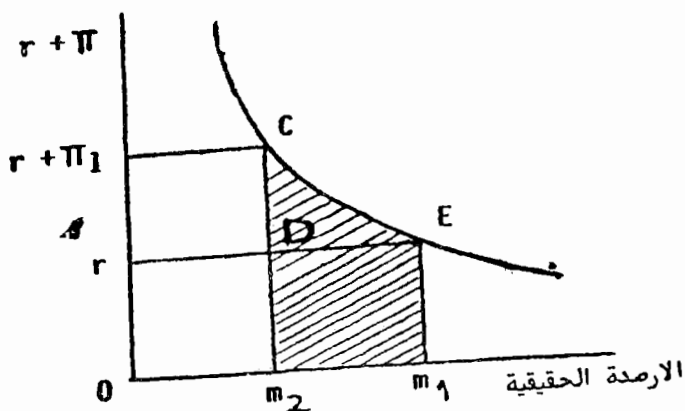
١ - ٢ - ١ نفقة الرفاهية : The Welfare Cost

استندت معارضة سياسة التمويل التضخمى - بصفة أساسية - الى ما يؤدى اليه التضخم الناتج عنها من نفقات هامة تتعلق بالرفاهية عن طريق تخفيضه لمستوى الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة من جانب الأفراد (٢٣) .

فمن المعروف أن النقود لا تدر سعرا للفائدة بسبب الصعوبات المتعلقة بدفع مثل هذه الفائدة على رصيد من النقود فى الدوران .

ومن ثم فإن نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ترتفع مع معدل التضخم وهذا يخفض من الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ، علما بأن نفقة الرفاهية الناتجة عن التضخم سوف تتمثل فى هذه الحالة فى المنافع المتنازل عنها ، المشتقة من الراحة والملاءمة Convenience اللذين توفرهما حيازة النقود (٢٤) .

وهذه النفقة يمكن التعبير عنها - بيانيا - فى الشكل التالى ، باستخدام التحليل المعروف لـ « فائض المستهلك » .



ان رفع معدل التضخم من الصفر الى π_1 على النحو المبين فى الشكل ، يؤدى كما سبق أن بينا الى انخفاض فى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من Om_1 الى Om_2

ونظرا لأن الأفراد يحوزون حينئذ m_2m_1 أقل من الأرصدة ، فان الخسارة فى الرفاهية (نفقة الرفاهية) بالنسبة للمجتمع ككل سوف تتمثل فى المساحة التى تقع أسفل الجزء EC من منحنى الطلب على الأرصدة الحقيقية أى $m_1 E C m_2$ (٢٥) فاذا افترضنا أن انتاج النقود لا يتكلف شيئا $Costless$ ، فان المساحة المشار إليها سوف تمثل حينئذ الخسارة - الصافية - فى الرفاهية ، التى يتحملها المجتمع ككل ، والراجعة الى معدل « متوقع » للتضخم ، مساو لـ π_1 ، والذى يخفض من حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة (٢٦) .

ويلاحظ أن هذه النفقة يمكن تفاديها اذا كان من الممكن دفع فائدة ، على كل أنواع الأرصدة النقدية ، مساوية لمعدل التضخم .

كما يلاحظ أن الخسارة فى الرفاهية نتيجة لحيازة قدر أقل من النقود ،

وان كانت لا تعد خطيرة بالنسبة للتضخم المعتدل الا أنها تتزايد مع تزايد معدل التضخم .

ويرى البعض أنه للحكم على فعالية ضريبة التضخم كصورة من صور تحصيل الضرائب ، يمكن أن ننسب الخسارة فى الرفاهية الناتجة عنها الى المتحصلات التى تعود على الحكومة من هذه الضريبة ، وهو ما يعطى مقياسا لهذه الفعالية ، ومقارنة الناتج مع النفقات المتعلقة بالحصول على موارد بطرق بديلة والمنسوبة أيضا الى هذه الموارد (٢٧) .

وينتج عن هذا أن الحكومة يمكنها أن تلجأ الى التمويل التضخمى طالما أن نسبة نفقة الرفاهية الناتجة عن التضخم الى ضريبة التضخم أقل من نسبة نفقات التجميع أو التحصيل ، الخاصة بالضرائب الأخرى ، الى حصيله هذه الأخيرة .

وقد توصلت بعض الدراسات الى أنه بالنسبة للمعدلات المتواضعة للتضخم ، فان نسبة نفقة الرفاهية الناتجة عن هذا الأخير الى ضريبة التضخم تعد صغيرة تماما (٢٨) وأنه حينما تتجاوز معدلات التضخم ٢٪ سنويا ، فان هذه النفقة تصبح أكثر ارتفاعا من تلك الخاصة بالضرائب الأخرى (وقد تم هذا التقدير بالاستناد الى الفرض الذى وفقا له تصل نفقات تجميع (أو تحصيل) الضرائب الأخرى Collection Costs ، شاملة نفقة الرفاهية ، نفقات التحصيل ، نفقات المراجعة والفحص ، نفقات الادارة المباشرة والمصاحبة لجمع تلك الضرائب الى ٧٪ من المتحصلات الاضافية التى يتم جمعها ، أى من الناتج الحدى لهذه الضرائب (٢٩) .

وهكذا ، فانه باستثناء الحالة التى يكون فيها معدل التضخم منخفضا جدا ، فان هذا الأخير يعد مولدا لضرائب غير فعالة ، اذا ما تقبلنا التحليل الخاص بالاحلال بين الأنواع المختلفة للضرائب .

١ - ٢ - ٢ - اعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد :

يفترض التحليل السابق لنفقات التمويل التضخمى ، أن التضخم يعد

متوقعا تماما وهذا الافتراض يستبعد أى إعادة توزيع - غير مرغوب فيها - للدخل ، وأى سوء فى تخصيص الموارد ، يمكن أن ينتج عن عدم توقع التضخم على نحو كامل .

غير أن واقع الأمر أن التضخم إذا كان غير متوقع ، وهو عادة ما يكون كذلك ، فسوف يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة مثل أرباب المعاشات وحملة السندات والذين تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار ومحاباة أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار والمنتجين (٣٠) كما أنه يؤدي الى سوء تخصيص للموارد نتيجة لعدم التأكد فيما يتعلق بمستقبل الأسعار - المطلقة والنسبية - ويؤدي الى تشجيع الاستثمار فى المخزون أو فى الصناعات ذات العائد السريع على حساب الاستثمار فى صناعات السلع الانتاجية .

فاذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة أن الحكومات لا تعلن - صراحة - أنها تنوى أحداث تضخم عند معدل محدد مسبقا ، وأن التضخم لا يمكن توقعه على نحو كامل ، وحينما يتم ادخال الآثار الناتجة عن تضخم غير متوقع تماما فى الصورة ، فإن مساوئ ، التمويل التضخمى وما ينتج عنه من نفقات سوف تزداد وضوحا (٣١) حيث ستضاف هذه الآثار الى نفقة الرفاهية (المشار إليها) .

ويلاحظ أن الآثار التوزيعية - الاختلالية The Distributive-Disruptive Effects تعد معقدة تماما ، وتعتمد على العديد من العناصر المؤسسية التى يصعب تقديرها كليا (٣٢) ، ومن ثم ، ولاغراض الدراسة والتحليل ، عادة ما يفترض أن التضخم يعد متوقعا تماما .

٢ - سياسة التمويل التضخمى وضريبة التضخم فى مصر :

يلاحظ - بداية - أنه ليس كل تمويل لعجز الموازنة يعد تضخميا ، فهذا يتوقف فى واقع الأمر على طريقة التمويل - وعلى كون هذا الأخير يتم من مدخرات حقيقية أم من اصدار جديد .

فمن المعروف أنه حينما تكون ميزانية الدولة فى حالة عجز ، تلجأ

الحكومة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز (أى لسد الفجوة بين النفقات والايادات) ، وهذه القروض قد تكون داخلية أو خارجية .

وباستبعاد المصادر الخارجية التى ساهمت فى تمويل جانب من عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ، فقد أمكن للحكومة أن تحصل على قروض - داخلية - من عدة مصادر ، والتى يمكن تصنيفها من حيث أثارها الى نوعين رئيسيين(٣٣) :

— مصادر للاقتراض الحقيقى غير التضخمى ، وتنصرف أساسا الى الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية ، حيث يتم الاعتماد على المدخرات - الحقيقية - التى تولدت لديهم .

ويمكن تقسيم هذه المصادر بدورها الى نوعين(٣٤) :

★ الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للأفراد (والذى يتضمن اقتراض الحكومة من فوائض أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) ، وللشركات (بمعنى الاقتراض من الفوائض الحقيقية المتولدة فى القطاع العام) .

★ الاقتراض من الاوعية الادخارية الاختيارية للأفراد أى من أموال الهيئة العامة لصندوق توفير البريد ، ومن صافى حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار التى يقوم البنك الأهلى بتسويقها نيابة عن الحكومة (اقتراض غير مباشر) بالاضافة الى حصيلة اكتتاب الأفراد والشركات والهيئات فى السندات الحكومية التى تطرحها الدولة للاكتتاب العام (اقتراض مباشر) .

— مصادر للاقتراض التضخمى ، وتتمثل فى الاقتراض من الجهاز المصرفى -مقابل صكوك على الخزنة - أى الاقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزى بصفة مباشرة عن طريق الاصدار الجديد - كمصدر أخير لتغطية العجز فى الموازنة العامة عند الضرورة وهو الأمر الذى يسهم فى زيادة مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة بما يؤدى الى زيادة العروض النقدى .

ويلاحظ أنه وإن كان النوع الأول من مصادر التمويل - الداخلية - لا يسهم فى التضخم حيث لا يترتب عليه اضافة تذكر الى السيولة النقدية للمجتمع ، فإن النوع الثانى - بطبيعة الحال - ذو تأثير تضخمى مباشر - نظرا لما ينتج عنه من زيادة فى حجم النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة مناظرة فى حجم المعروض الحقيقى من السلع والخدمات ومن ثم فهو يسهم فى احداث اختلال واضح بين تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، وهو ما ينعكس فى أغلب الأحوال فى ارتفاع المستوى العام للأسعار (٣٥) .

ويلاحظ أن هذا النوع من التمويل هو الذى يهمنى فى هذا المجال ، حيث أن ما ينتج عنه من ارتفاع فى الأسعار يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، والذى يعد بمثابة ضريبة ضمنية (ضريبة تضخم) يتم تحويلها الى الدولة .

ومن ثم فسوف نعمل فيما يلى على التعرف على الوزن النسبى لهذا التمويل - التضخمى - فى مجال تمويل العجز الاجمالى للموازنة العامة فى مصر ، ثم نلجأ بعد ذلك الى تقدير لضريبة التضخم التى تعود على الدولة نتيجة لاتباعها لهذه الوسيلة التمويلية - وذلك فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ .

٢ - ١ الأهمية النسبية للتمويل التضخمى فى مصر (٧٤ - ١٩٨٧/٨٦):

يشير الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى ، الى تطور التمويل المصرفى ونسبته الى العجز الاجمالى خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ، والذى يمكن عن طريقه التعرف على مدى كثافة اللجوء الى التمويل التضخمى .

ويتضح من الجدول أن هذا التمويل - المصرفى - قد زاد من ٤٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٣٦١١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى زاد الى حوالى تسعة أمثاله فى سنة الأساس ١٩٧٤ ، كذلك يتضح من الجدول أن هذا التمويل لم يزداد فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا كنسبة من اجمالى التمويل للعجز فى الموازنة خلال الفترة محل الدراسة فقد غطى هذا النوع من التمويل حوالى ٣٧٦٪ من العجز الاجمالى فى هذه الموازنة فى عام ١٩٧٤ ، ثم قفزت هذه النسبة مرة واحدة الى ٦٣٦٪ فى عام

١٩٧٥ ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا نسبيا فى الفترة ٧٦ - ١٩٧٨ - ولكنها مالبثت أن صعدت من جديد الى ٤٦ر٤٪ فى عام ١٩٧٩ . وابتداء من عام ١٩٨١/٨٠ أخذت تتذبذب بين صعود وهبوط ولكنها سجلت مستويات مرتفعة بدرجة ملحوظة فى الأعوام ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ، حيث ساوت : ٤٢ر٥٪ ، ٤٧ر٩٪ على الترتيب .

كما بلغت نسبة التمويل المصرفى الى العجز الاجمالى فى المتوسط خلال الفترة محل البحث حوالى ٤٠٪ - وهى نسبة مرتفعة وتدل على أن عجز الموازنة العامة للدولة قد تم تمويله أساسا بمصادر تضخمية طويلة الفترة المشار اليها وأن الجهاز المصرفى كان بمثابة الممول الرئيسى لهذا العجز حيث ساهم بما يقارب نصف اجمالى التمويل للعجز الكلى . بل ان هذا التمويل - المصرفى - قد ساهم فى عام ١٩٨٦/٨٥ - على سبيل المثال - بنحو ٥٨٪ من التمويل المحلى للعجز ، ومثل حوالى ٤٢ر٥٪ من اجمالى مصادر تمويل العجز فى الموازنة فى الوقت الذى مثلت فيه الأوعية الادخارية المحلية ٢٣ر٦٪ فقط من هذا التمويل ولم يتجاوز التمويل الخارجى ٢٦ر٥٪ منه .

(انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى) .

خلاصة القول ، يلاحظ الافراط الشديد فى الاعتماد على الجهاز المصرفى فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة ، والذى يرجع لسهولة وانتظام عملية الاقتراض وهو ما يشير أيضا الى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية - طبقا لما تسفر عنه الموازنة العامة للدولة - والى عدم الالتزام بالقوانين المنظمة لاقتراض الخزنة من البنك المركزى (٣٦) .

بمعنى آخر ، ان انعام النظر فى الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى، يوضح أن تمويل عجز الموازنة كان مرتكزا على الوسائل التضخمية ، مما يعنى أن الأفراد كانوا يدفعون طيلة الفترة محل الدراسة « ضريبة ضمنية » للحكومة ، ويتحملون أعبائها على النحو المبين فى التحليل النظرى السابق .

وفيما يلى سوف نقوم بتقدير لهذه الضريبة فى الفترة ٧٤-٨٦/١٩٨٧ .

٢ - تقدير « ضريبة التضخم » فى مصر خلال الفترة ٧٤-١٩٨٧/٨٦ :

يتضمن الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائى تقديرات لضريبة التضخم فى مصر (كنسبة من الناتج القومى الإجمالى) عن الاحتياطى من النقود (٣٧) خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ، ويلاحظ من هذا الجدول ما يلى :

★ أن ضريبة التضخم كانت تتذبذب من سنة لأخرى حيث تراوحت بين ٢١٪ من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٧٩ ، (وهى أقل قيمة لها فى الفترة محل الدراسة) ، ٨٪ من هذا الناتج فى عام ١٩٨٧/٨٦ (وهى أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة) وبلغت فى المتوسط ، بالنسبة للفترة ككل ٤٣٪ وتعد هذه الضريبة مرتفعة الى حد كبير ، وبالمئات ابتداء من عام ١٩٨٢/٨١ اذا ما قورنت بمثيلاتها فى بلاد نامية أخرى ، فعلى حين وصلت هذه الضريبة - فى مصر - الى ٨٪ من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٨٦/١٩٨٧ على سبيل المثال ، لم تتعدى ٤٪ فى الأرجنتين ، ٢٪ فى اكواور ، ٦٪ فى الفلبين ، ٥٪ فى كوت دوفوار ، ٩٪ فى نيجيريا (٣٨) .

وقد يفسر هذا الارتفاع بزيادة نسبة النقد الاحتياطى فى مصر الى الناتج القومى الإجمالى بالمقياس الى بقية البلاد النامية المذكورة ، فعلى حين وصلت هذه النسبة فى مصر فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٤٠٪ ، لم تتعدى ٦٣٪ فى الأرجنتين ، ٨١٪ فى اكواور ، ٨٪ فى الفلبين ، ٤٤٪ فى كوت دوفوار ، ٩٦٪ فى نيجيريا (٣٩) .

★ رغم هذا الارتفاع النسبى لضريبة التضخم فى مصر - بالمقياس الى البلدان النامية الأخرى المشار اليها ، الا انه من المتوقع أن تزداد ارتفاعا - عن التقديرات المذكورة فى الجدول رقم (٣) - اذا ما أخذنا فى اعتبارنا أن معدلات التضخم المشار اليها - والتي تم حساب هذه الضريبة وتقديرها وفقا لها - لا تعبر عن الارتفاع الحقيقى فى الأسعار ، بل تعبر فقط عن ارتفاع الأسعار الرسمية ومن ثم فهى تعد متحيزة الى أسفل ، وتظهر التضخم بأقل مما هو عليه فعلا (٤٠) . ومن هنا ، يمكننا اعتبار أن الانخفاض الواقعى فى القوة الشرائية للوحدة النقدية يعد أكبر من المحسوب فى الجدول المشار اليه وبالتالي فان ضريبة التضخم تعد أعلى - من الناحية الفعلية - من التقدير المعطى لها .

ولكن على أية حال ، يمكن اعتبار هذه التقديرات - لأغراض التحليل - ممثلة للحد الأدنى لضريبة التضخم خلال الفترة محل الدراسة .

٣ - التأثيرات السلبية لسياسة التمويل التضخمى ، وخطورة اتباعها فى السنوات التسعينية :

أشرنا فيما سبق الى أن حكومات البلدان النامية يمكنها خلق ادخار اجبارى من خلال التمويل التضخمى ، وانفاق المتحصلات على تكوين رأس المال مما يؤدى الى الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

وقد بينا كيف أن هذا التمويل تتمثل خطورته فى أنه يحفز معدلات هامة للتضخم ويزيد من نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، ويؤدى الى تخفيض فى الأرصدة الحقيقية المحازة من جانب الأفراد . وطالما أن هذه الأرصدة تمد الأفراد « بخدمات السيولة » ، فإن ما يحدث من انخفاض فيها يعنى تخفيض فيما تدره من منفعة ، والذي ينبغى أخذه فى الاعتبار حين تقدير نفقات التمويل التضخمى . كذلك أشرنا الى ما يترتب على هذا الاخير من اعادة توزيع للدخول وسوء توزيع للموارد ، وبالذات حينما يكون هذا التضخم غير متوقع .

ويهمنا الآن أن نركز على ثلاث من التأثيرات السلبية للتضخم الذى سوف ينتج عن هذه السياسة التمويلية ، والتي اذا ما أضيفت الى ما سبق الحديث عنه من « نفقات » فسوف تضع موضع الشك كفاءة وفعالية هذه الوسيلة للتمويل فى زيادة المتحصلات الحقيقية - الاجمالية - للحكومة بصفة خاصة والادخار المحلى الاجمالى بصفة عامة ، وتزيد من نفقاتها .

وتتمثل هذه التأثيرات - السلبية - فيما يلى :

- ★ التأثير السلبي الذى يمارسه التضخم على المدخرات الاختيارية .
- ★ التأثير السلبي للتضخم على الموازنة العامة للدولة .
- ★ التأثير السلبي للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية .

٣ - ١ التأثير السلبي للتضخم على الادخار الاختيارى للقطاع العائلى :

رأينا أن سياسة التمويل التضخمي تؤدي الى زيادة المدخرات « الاجبارية » عن طريق فرض ضريبة اجبارية على الأرصد النقدية الحقيقية التي يحوزها الأفراد ، ولكن ينبغي ألا نهمل الأثر السلبي للتضخم على المدخرات الاختيارية ، وهو ما يحسد من كفاءة وفعالية هذه السياسة في مجال التمويل .

ويتم تأثير التضخم على مدخرات القطاع العائلي - الاختيارية - بعدة طرق منها :

(أ) تخفيض الدخل الحقيقية بهذا القطاع :

فمن المعروف أن مستوى مدخرات هذا القطاع يتحدد بعدد كبير من العوامل الموضوعية والذاتية والتي يتمثل أهمها في « مستوى الدخل الحقيقي » ، فكلما كان مستوى هذا الدخل مرتفعاً ، كلما وجد فائض قابل للادخار ، وإذا تلاشى هذا الفائض ، تلاشت بالتالي هذه القدرة .

وبناء على ذلك يمكن القول أن التضخم يؤثر تأثيراً سيئاً على مدخرات القطاع العائلي ، فمن الواضح أنه حينما يرتفع المستوى العام للأسعار ، فسوف تنخفض الدخل الحقيقية وبصفة خاصة لهؤلاء الذين تعد دخولهم ثابتة أو لا تزيد بنفس النسبة التي تزيد بها الأسعار (مثل أصحاب الأجور والمرتبآت) مما يؤدي الى عجز تلك الدخل عن الوفاء بالحاجات الأساسية للأفراد فيصعب عليهم الادخار ، بل ومن المتصور - في حالة استمرار الارتفاع في الأسعار - أن يسعى هؤلاء الى السحب من مدخراتهم السابقة للاستعانة بها في مواجهة ما يحدث من تزايد في أعباء نفقات الاستهلاك .

(ب) تخفيض سعر الفائدة الحقيقي :

وهو ما يؤدي الى هروب المدخرين من ايداع مدخراتهم في الأوعية الادخارية المختلفة ، فمن المعروف أنه اذا كان سعر الفائدة يقل عن معدل التضخم الجارى ، فسوف يصبح سعر الفائدة « الحقيقي The Real Rate of Interest » سالبا « وهنا يقوم الأفراد - مدفوعين بالرغبة في

تحقيق عائد مرتفع على مدخراتهم - بسحب ودائعهم من الأوعية الادخارية وشراء المعادن الثمينة والسلع المعمرة والأراضى والعقارات ، وغيرها من صور الادخار « العينية » والتي يصعب توجيهها الى الاستثمارات المنتجة اللازمة للتنمية الاقتصادية(٤١) .

وهنا ينبغي أن نشير الى أن سعر الفائدة الحقيقى فى مصر يعد سالباً ، حيث يتجاوز معدل التضخم سعر الفائدة الاسمى مما يعنى تعرض المدخرات الفردية - الاختيارية - للتآكل الحقيقى مع زيادة معدل التضخم نظراً لأن ما يحصل عليه المدخر من فوائد لا يكفى لتعويضه عما يصيب مدخراته النقدية من تدهور(٤٢) .

فاذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل التضخم الخاص بعام ١٩٨٧/٨٦ - على سبيل المثال - يبلغ ٢٥٨٪ (وفقاً لتقديرات البنك المركزى) (٤٣) (والمحسوب من الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين « حضر ») وأن سعر الفائدة على الودائع بالبنية المصرى لمدة سنة على سبيل المثال لم يتجاوز ١١٪ (خلال العام المذكور) ، فمعنى هذا أن سعر الفائدة الحقيقى على هذه الودائع سالب بقدر يصل الى حوالى -١٤٪ وهو ما يعنى اتجاه القوة الشرائية للمدخرات النقدية نحو الاضمحلال .

ان التحليل السابق للتأثير السلبى للتضخم على المدخرات الاختيارية يجعلنا نعتقد أنه « يخشى أن يؤدى التضخم - فى حالة استمراره فى السنوات التسعينية - الى انخفاض فى مستوى الادخار الاختيارى مما يحد من الأثر الموجب للتضخم على الادخار الاجبارى » .

وقد يرى البعض أن التضخم من شأنه اعادة توزيع الدخل القومى على النحو الذى يزيد من المدخرات ، حيث يؤدى ارتفاع الأسعار الى زيادة الأرباح التى يحصل عليها المنظّمون علماً بأن هذه الأرباح ، اذا أعيد استثمارها ، فسوف يعنى ذلك أن التمويل التضخمى قد أسفر فى نهاية الأمر عن زيادة حجم المدخرات .

بمعنى آخر ، يرى البعض أن التمويل التضخمى يعمل على اعادة توزيع

الدخول الحقيقية عن طريق نقل جزء من القوة الشرائية للأفراد ذوى الميل الحدى المرتفع للاستهلاك - ومن ثم الميل الحدى المنخفض للادخار - الى هؤلاء الذين يتميزون ، على العكس ، بانخفاض الميل الحدى للاستهلاك - ومن ثم بارتفاع الميل الحدى للادخار أى الذين يدخرون ويستثمرون الجزء الأكبر مما يحدث فى دخولهم من زيادة بحيث تؤدى هذه العملية فى نهاية الأمر الى زيادة المدخرات « الاجبارية » (الى جانب ما ينشأ عن التمويل التضخمى من ادخار اجبارى فى صورة ضريبة تضخم على الندو المشار اليه) ، وبحيث أنه قد يسفر التضخم فى نهاية الأمر عن زيادة معدل الادخار القومى ككل ، غير أننا نورد الملاحظات التالية ، والتي تضع موضع الشك هذا الأثر - الموجب - للتضخم على الادخار :

أولاً : حتى لو حدثت زيادة فى أرباح المنظمين على الندو السابق شرحه ، نتيجة لتحويل جزء من القوة الشرائية للأفراد محدودى الدخل اليهم ، فليس هناك ما يضمن قيام هؤلاء المنظمون بتوجيه هذه الزيادة الى الاستثمار ، بل ربما وجهت هذه الأخيرة الى الاستهلاك الترقى والكمالى الذى تقبل عليه الطبقات مرتفعة الدخل فى البلاد النامية بالذات ، ومنها مصر .

ثانياً : أن تحقيق هذه النتائج الايجابية لأثر التضخم على الادخار القومى تنحصر فقط فى المدى القصير ، أما اذا استمر التضخم لفترة طويلة ، فإن ما قد ينتج من آثار ايجابية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاجبارى قد يتلاشى مع الآثار السلبية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاختيارى وقد تكون النتيجة اذن لأثر المحصلة النهائية لارتفاع الأسعار على معدل الادخار القومى صفراً ، وقد تكون بالسالب (٤٤) .

٣ - ٢ التأثير - السلبي - للتضخم على الموازنة العامة للدولة :

٣ - ٢ - ١ العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم :

حتى وقت قريب ، كانت الدراسات المتعلقة بدور العناصر النقدية فى عملية التضخم ، تعامل « عرض النقود » على أنه « متغير خارجى » ، والذى يؤدى نموه الى زيادة حدة الارتفاع فى الأسعار (٤٥) (ومن ثم فان التضخم ينتج - وفقاً لهذا المنطق - بصفة أساسية ، بسبب التوسع فى عرض النقود) .

غير أن العديد من الدراسات الحديثة قد توصلت الى أن الزيادة فى عرض النقود قد لا تكون مستقلة عن التضخم بل نتيجة له .

ومن ثم فقد أثبتت هذه الدراسات أن هناك علاقة ذات اتجاهين تربط بين كل من الزيادة فى الرصيد الاسمى للنقود والتضخم ، كما بينت أن هذه الزيادة من شأنها زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار، غير أن التضخم الناتج يؤدي الى زيادة العجز الحكومى ، والذي تقوم السلطات بتمويله بالالتجاء الى المزيد من خلق النقود .

وهكذا ، اذا كان التزايد الذى يحدث فى عجز الموازنة العامة للدولة يمثل مصدرا من مصادر الضغوط التضخمية ، نظرا لقيام الدولة بسد جانب من هذا العجز بالالتجاء الى التمويل التضخمى - أى عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع المزيد من النقود (بما يعنيه هذا من أن العجز فى الموازنة يسبب التضخم) الا أن التضخم - من الناحية الأخرى ، يؤدي الى زيادة العجز ، ومعنى هذا وجود علاقة تبادلية بين التضخم والعجز فى الموازنة :

فالعجز يزيد من التضخم والتضخم يزيد بدوره من حدة العجز ،
وهكذا (٤٦) .

وقد وضحت هذه العلاقة التبادلية بالذات لدى « توماس سرجنت Th. Sargent ، « نيل والاس N. Wallace » عام ١٩٧٣ (٤٧) ، حيث قاما بتمييز وتوضيح أثر التغذية المرتدة Feedback من التضخم الى التوسع فى عرض النقود - بطريقة صريحة - كما خلاصا الى أنه من المناسب أكثر النظر الى علاقة السببية على أساس أنها ذات اتجاهين .

كما توصلت دراسات أخرى الى نتائج مشابهة عن هذه العلاقة ذات الاتجاهين خلال فترات التضخم الجامح وأكدت على أهمية « التصرفات المالية » للحكومة كعامل مساعد فى عملية التضخم ومن هذه الدراسات نشير الى تلك التى قام بها كل من « روبرت بارو R. Barro (٤٨) ، « رودنى جاكوب R. Jacob (٤٩) ، « جاكوب فرينكيل J. Frenkel (٥٠) ،

« دين ديوتون D. Dutton (٥١) ، بالإضافة الى الدراسة التى قام بها
« اجيفلى B. Aghevli ، خان M. Khan (٥٢) عن أربعة من
البلاد النامية (البرازيل ، كولومبيا ، جمهورية الدومينكان ، تايلاند)
خلال الفترة ٦١ - ١٩٦٤ .

وتتميز هذه الدراسة الأخيرة عن الدراسات السابقة عليها بأنها أخذت
فى اعتبارها مجموعة من البلاد تختلف بطريقة ملحوظة فى تجربتها المتعلقة
بالتضخم (فى حين) أن هذه الدراسات - السابقة - قد اقتصرت على بلاد
تعانى من التضخم السريع) . وقد انتهى كاتبها الى أنه فى حين أن العلاقة
التبادلية - المشار اليها - يمكن أن تزداد حدتها فى البلاد ذات المعدلات
المرتفعة للتضخم ، الا أن النموذج الذى قدمه ، والخاص بهذه العلاقة يمكن
أيضا أن ينطبق على البلاد النامية ذات المعدلات المعتدلة للتضخم .

وجدير بالذكر فى هذا المجال أنه قد أجريت دراسة للتحقق من صحة
وجود هذه العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر باستخدام
النموذج المستخدم من قبل «اجيفلى B. Aghevli» ، « خان M. Khan »
وقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد وجود مثل هذه العلاقة فى حالة الاقتصاد
المصرى ، والى أن هذه العلاقة تبدو لا نهاية لها (٥٣) : فعجز الميزانية يعد
سببا من مسببات التضخم كما أن هذا الأخير مفسر من مفسرات عجز الميزانية .

وقد أظهر النموذج التأثير المتبادل بين التغير فى المستوى العام
للأسعار وعجز الموازنة العامة فى مصر ، حيث يترتب على زيادة المستوى
العام للأسعار زيادة حدة العجز فى الموازنة والذى يمول - بنسبة عالية -
من الجهاز المصرفى مما يؤدى الى المزيد من عرض النقود والمزيد من ارتفاع
الأسعار فزيادة معدل التضخم ، ومن ثم زيادة العجز ، ٠٠ وهكذا .

ان هذا التأثير المتبادل بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر ، يضىف
على العملية التضخمية خاصة النمو الذاتى ، ويؤدى بالاقتصاد المصرى الى
الدوران فى حلقة مفرغة ، حيث العجز يولد التضخم والتضخم يزيد حدة
العجز وهذا يجعل من الخطورة بمكان الاستمرار فى سياسة التمويل
التضخمى فى التسعينيات ويدعو الى حصر هذا النوع من التمويل فى أضيق
الحدود الممكنة .

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

٣ - ٢ - ٢ تفسير أثر التضخم على العجز فى الموازنة :

يفسر هذا الأثر على النحو التالى :

مع ارتفاع معدل التضخم ، تزيد النفقات الحكومية بمعدل أسرع من الإيرادات الحكومية ، نظرا لأن قيمة هذه الأخيرة - الاسمية - تعد ثابتة فى المدة القصيرة (بحيث ان قيمتها الحقيقية تنخفض وتهبط فى مواجهة التضخم السريع) .

فمن الصحيح أن التضخم بما يخلقه من زيادة فى دخل بعض الفئات والطبقات الاجتماعية وبما يصاحبه من نمو فى المعاملات قد يؤدى الى زيادة الإيرادات الحكومية ولكن المشكلة أنه توجد « فترات ابطأ » مالية تفصل ما بين زيادة الأسعار والدخول من ناحية وبين زيادة حصيللة الدولة من الضرائب من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن الأسعار والدخول قد ترتفع لفترة زمنية معينة ، ولكن انعكاس ذلك على زيادة حصيللة الدولة من الضرائب يحتاج الى فترة زمنية معينة حتى يمكن تغيير القوانين الضريبية بحيث تتمشى مع التضخم (٥٤) .

وفى الوقت الذى تتسم فيه الإيرادات الضريبية بالثبات النسبى على هذا النحو ، فان النفقات الحكومية تتم بمعدلات حقيقية مما يعنى أنها تزيد - من الناحية الاسمية - بصورة ملازمة أو مصاحبة لزيادة الأسعار وهو ما يؤدى الى العجز فى الموازنة . بعبارة أخرى ، ان حدوث زيادة فى معدل التضخم يزيد من عجز الموازنة حيث تزداد النفقات العامة - الاسمية - مع التضخم ، فى حين أن المتحصلات - الاسمية - تظهر تأخرا معينة .

وينطبق هذا القول - أى نمو الانفاق العام بسرعة أكبر من الإيرادات العامة - على الوضع فى مصر حيث تدل البيانات على أن التضخم الذى ساد خلال الفترة محل البحث - وابتداء من منتصف السبعينيات - صاحبه عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة النمو المستمر الذى حدث فى الانفاق العام .

فبالنظر الى بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائى يلاحظ اتجاه كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للتزايد بصفة مستمرة .

فقد ارتفع الرقم القياسى للايرادات العامة من ١٠٠ فى عام ١٩٧٤ الى ٩٢٧ فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، مما يدل على أن هذه الايرادات قد زادت بأكثر من تسعة أمثالها خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦) .

ولكن على الرغم من ارتفاع الايرادات العامة وزيادتها المستمرة على هذا النحو الا أن ما حدث فيها من نمو لم يكن كافيا لتغطية الانفاق العام المتزايد ، نظرا لأن النمو فى هذا الاخير كان يتم بمعدل أسرع منه بالنسبة للايرادات العامة . فقد ارتفع الرقم القياسى للنفقات العامة من ١٠٠ فى عام ١٩٧٤ الى ١٢٢٨ فى عام ١٩٨٧/٨٦ - أى أن هذه النفقات قد ارتفعت خلال الفترة محل الدراسة بما يزيد على اثنتى عشرة مثلا - مما أدى الى اتساع الفجوة بين الانفاق العام والايرادات العامة بصفة مستمرة .

والحقيقة أن عجز الايرادات العامة عن ملاحقة النمو فى الانفاق العام يمكن التعبير عنه عن طريق متابعة تطور ما يسمى بـ « معدل تغطية الايرادات العامة للانفاق العام » - على النحو الموضح فى الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى ، حيث يلاحظ أن هذا المعدل قد انخفض من ٧٣٪ فى عام ١٩٧٤ الى ٦٢٪ عام ١٩٧٥ ثم شهد بعد ذلك تحسنا نسبيا حيث وصل الى ٧٨٪ فى عام ١٩٧٦ ثم أخذ يتذبذب بين صعود وهبوط فى الفترة ٧٧ - ٨٠ / ١٩٨١ ولكن ابتداء من عام ١٩٨٢/٨١ أخذ اتجاهها نزوليا وأخذ يتراجع نحو مستمر حتى وصل الى أدنى مستوى له فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهو ٥٥٪ .

خلاصة القول ، ان التضخم الذى شهدته مصر ابتداء من منتصف السبعينيات وطوال الفترة محل الدراسة ، قد أثر بشكل واضح على الموازنة العامة للدولة حيث دفع بالنفقات العامة نحو التزايد المستمر - عن طريق دفعه لبعض بنود الاتفاق الجارى نحو الارتفاع (٥٥) - وفى نفس الوقت لم يؤدى الى زيادة الايرادات العامة للدولة بنفس نسبة الزيادة التى حدثت فى النفقات العامة ، مما ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة (٥٦) سنة بعد أخرى ، على النحو الموضح قبل ذلك . وقد يستمر هذا الوضع ، اذا ما استمر التضخم خلال السنوات التسعينية .

٣ - ٣ التأثير السلبي للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية (٥٧) :

أثبتت الدراسات الحديثة أنه حينما تساهم الحكومة فى التضخم عن طريق تمويلها لجانب من عجز الموازنة العامة من خلال خلق النقود ، فهى تؤثر فى دخلها - الحقيقى - من الضرائب ، ويختلف هذا التأثير من بلد لآخر :

فبالنسبة للبلاد التى تعتمد بدرجة كبيرة على ضرائب الدخل التى يتم تحصيلها بمعدلات تصاعدية عند المنبع ، والتى يعد معدل التضخم فيها معتدلا وفجوات التحصيل الخاصة بالضرائب قصيرة ، يكون أثر التضخم على الإيرادات الضريبية موجبا ، بمعنى أن مثل هذه البلاد يمكنها أن تحصل على زيادات فى دخلها من الضرائب ، محفزة من جانب التضخم .

وتعد هذه الشروط متوفرة فى العديد من البلاد الصناعية المتقدمة ، ومن ثم فقد ارتبط فيها التضخم - بصفة عامة - فى السنوات السبعينية - بزيادات هامة فى القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية .

أما بالنسبة للبلاد النامية ، فلا تتوفر فيها هذه الشروط ، حيث تقل أهمية ضرائب الدخل التصاعدية التى يتم تحصيلها عند المنبع ، وتلعب الضرائب النوعية Specific دورا هاما ، وحيث تطول فجوة تحصيل الضرائب ، بصفة عامة ، ومن ثم فإن فرصة الاستفادة من الأثر الموجب للتضخم على الإيرادات الضريبية تعد ضعيفة ، بل إن أثر التضخم على هذه الإيرادات قد يكون سالبا (أى يؤثر عكسيا على هذه الأخيرة) (٥٨) .

وتدل التجربة على أنه بالنسبة لهذه البلاد ، ترتب على التضخم انخفاض فى الدخل الحقيقى من الضرائب وفى حالات عديدة أصبح هذا الانخفاض فى حد ذاته عنصرا مساهما فى العملية التضخمية حيث قامت الحكومات المعنية بتمويل العجز الناتج عنه من خلال طبع النقود الجديدة (٥٩) .

وتلعب فجوة التحصيل دورا هاما فى تخفيض القيمة الحقيقية للإيرادات

الضريبة ، لذا سوف نتناول بالشرح هذا الدور فيما يلى - بعد أن نوضح المقصود بهذه الفجوة .

٣ - ٣ - ١ طول فجوة تحصيل الضرائب :

يتم تحصيل الضرائب - عادة - بعد فترة ابطاء ، حيث يصعب ، بل يستحيل بالنسبة لبعض الضرائب ، أن تتم المدفوعات للسلطات الضريبية فى نفس الوقت الذى حدث فيه الحدث أو الواقعة الخاضعة للضريبة Taxable Event

ومن ثم يمكن تعريف فجوة التحصيل الخاصة بضريبة ما على أنها الفترة من الوقت التى تفصل بين الحدث الخاضع للضريبة وتحصيل الضريبة المرتبطة بهذا الحدث .

وبالنسبة للإيرادات الضريبية الاجمالية ، فان هذه الفترة يمكن أن تكون قصيرة (شهر واحد بالنسبة للعديد من البلاد المتقدمة حيث التحصيل عند المنبع والمدفوعات المقدمة Advance Payments تعد شائعة بالنسبة لضرائب الدخل ، وحيث يتم تسديد الالتزامات الضريبية المرتبطة بالضرائب غير المباشرة بسرعة نسبية - نتيجة لتوافر اجراءات محاسبية متقدمة) وربما تطول لتصل أحيانا الى ستة أشهر فى بعض البلاد المتخلفة (٦٠) .

وفى مصر ، تتراوح فجوة التحصيل بين شهرين وأربعة شهور - تستحق الخزانة بعدها فوائد على المبالغ المتأخرة (٦١) .

ففى حالة ضريبة الشركات على سبيل المثال ، يتم تقديم الاقرار الضريبى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية للحساب الختامى ويتم منح شهرا آخر كمهلة فى حالة عدم الموافقة على الربط ، بعسده تصبح الضريبة واجبة الأداء .

وفى ضرائب الأرباح التجارية والصناعية تتولى الادارة الضريبية اخطار الممول بعناصر الربط ، على أن يرد فى خلال شهر ، وإذا لم يتم الاتفاق يتم اخطار الممول بالربط النهائى على أن يمنح مهلة شهرا آخر لقبوله أو

الطعن فيه . وفى ضريبة المرتبات والأجور ، يلتزم الممول بتقديم الاقرار قبل أول أبريل من السنة الجديدة ، ومعنى هذا أن هناك ثلاثة شهور تمثل « فجوة تحصيل » .

أما فى ضريبة الدخل العام فتؤدى الضريبة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه خلال الأربعة شهور الأولى من السنة (٦١) .

٣ - ٢ - أثر فجوة التحصيل ، على المتحصلات الضريبية الحقيقية :

ان وجود مثل هذه الفجوات فى التحصيل يعنى أنه فى ظل الظروف التضخمية يرجح حدوث انخفاض فى المتحصلات الضريبية الحقيقية بالنسبة للحكومة والذى يعد دالة طردية فى معدل التضخم ، طول فترة التحصيل ، المستوى المبدئى للضرائب - كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (٦٣) .

وقد قدرت احدى الدراسات الحديثة أنه بافتراض معدل « معطى » للتضخم يساوى ١٠٪ فى الشهر ، فان بلدا ما والذى يقوم بتحصيل ضرائبه مع فترة ابطاء مساوية للصفر ، سوف لا يعانى من أى انخفاض فى القيمة الحقيقية لدخله من الضرائب ، أما اذا بلغت هذه الفترة شهرا واحدا ، فسوف يشهد انخفاضا فى هذه القيمة مساو لـ ٩٪ ويصل هذا الانخفاض الى ٣٨٪ فى حالة وصول فترة الإبطاء الى خمسة شهور . ومعنى هذا أنه مع ثبات معدل التضخم ، فكلما كانت فجوة التحصيل أطول ، كلما زاد الانخفاض فى الإيرادات الضريبية الحقيقية للحكومة ، نتيجة للتضخم .

ومن الناحية الأخرى ، بافتراض « فجوة تحصيل للضرائب » معطاه وتساوى ٤ شهور ، فان بلد ما سوف يفقد ٤٪ من القيمة الحقيقية لدخله الضريبى اذا ما ارتفع معدل التضخم من الصفر الى ١٪ فى الشهر ، كما أنه سوف يفقد ١٨٪ اذا ما ارتفع هذا المعدل الى ٥٪ فى الشهر ، ٣٢٪ فى حالة ارتفاعه الى ١٠٪ . أما اذا أصبح معدل التضخم مرتفعا بشدة وليكن ٥٠٪ فى الشهر ، فان القيمة الحقيقية للضرائب سوف تنخفض الى ٢٠٪ فقط مما كانت ستكون عليه فى غياب التضخم .

ومعنى هذا أنه مع ثبات فجوة التحصيل ، فكلما كان معدل التضخم أكثر ارتفاعا كلما زاد الانخفاض فى القيمة الحقيقية للدخل الحكومى من الضرائب (٦٤) .

ومن ثم ، وبالاستناد الى هذا التحليل ، فنظرا لطول فترة التحصيل فى مصر ، والتي قد تصل فى بعض الأحيان الى أربعة شهور بالنسبة لبعض أنواع الضرائب على النحو السابق الإشارة اليه ، فيتوقع أن يترتب على ارتفاع معدل التضخم خسارة فى الحصيلة الحقيقية للايرادات الضريبية للحكومة ، وهذه الخسارة سوف تزداد كلما زاد معدل التضخم وكلما زاد طول فجوة التحصيل ، كما أنها تتفاقم أيضا مع وجود ظاهرة المتأخرات الضريبية والتي تواجهها مصلحة الضرائب فى مصر منذ سنوات عديدة :

ذلك أن متابعة أرقام هذه المتأخرات ، يوضح أن حجمها ليس ضئيلا، بالإضافة الى أنها تتزايد من عام لآخر بشكل واضح ، حيث ارتفعت المتحصلات المستحقة لمصلحة الضرائب من ١٤٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ (فضلا عن ٥٦٣ مليون جنيه مستحقة لمصلحة الجمارك) الى ٣٥٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ (فضلا عن نحو ٢٣٠٥ مليوناً لمصلحة الجمارك) ثم الى ١١١٧٤ مليوناً فى عام ١٩٨٨ (بالإضافة الى ٥٩٥١ مليوناً لمصلحة الجمارك) (٦٥) .

خلاصة القول أن وجود فترات إبطاء فى تحصيل الضرائب فى النظام الضريبى المصرى بالإضافة الى شيوع ظاهرة المتأخرات الضريبية يعنى أن المكاسب التى يمكن أن تعود على الحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف تكون أقل مما يفترض بصفة عامة .

ومن هنا ، فإن التركيز على المساهمة الاجمالية للتمويل التضخمى فى زيادة إيرادات الدولة وإهمال أثر التضخم الناتج عنه على الضرائب « العادية » أو « الصريحة » ، يمكن أن يؤدى الى سياسات خاطئة ، ذلك أن معدلا مرتفعا للتضخم يمكن أن يؤدى الى انخفاض كبير فى الدخل من الضرائب العادية ، بحيث أنه قد ينتهى الأمر بالحكومة الى الحصول على موارد مساوية أو أقل من تلك التى كانت ستحصل عليها فى غياب التضخم .

ومن ثم ، فإنه حتى أفضل حالات التمويل التضخمى وأكثرها مناسبة ، والتى يتم فيها استثمار كل الدخل الناتجة عنه فى مشروعات استثمارية منتجة ، سوف تفقد أهميتها وفقا لهذا التحليل ، نظرا لأن الاضافة الصافية للدخل الحكومى الكلى ، والتى يمكن استثمارها على هذا النحو قد تكون صفرا أو حتى سالبة .

٤ - خلاصة وتوصيات :

نحو سياسة تمويلية أكثر فاعلية فى السنوات التسعينية :

وضحت الدراسة - النظرية - لسياسة التمويل التضخمى ، أن حكومات البلاد النامية ، ومن بينها مصر ، تلجأ لسياسة التمويل التضخمى لزيادة نصيبها فى الدخل القومى ، حيث تقوم بتعظيم المتحصلات « من ضريبة التضخم » - وذلك بهدف رفع مستوى الادخار الاجبارى - ومن ثم الادخار القومى - وأنه لا خوف من اتباع هذه السياسة التمويلية طالما أن حصيللة « ضريبة التضخم » تنصرف الى الانفاق الاستثمارى وليس الجارى ، حيث تؤدى الى زيادة الناتج القومى من خلال ميكانيزم المضاعف وما يترتب على ذلك من الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

كذلك بينت الدراسة التطبيقية للاقتصاد المصرى ، أن الدولة قد افترطت فى الفترة محل الدراسة فى الاعتماد على التمويل التضخمى ، وأن حصيلتها من « ضريبة التضخم » قد تراوحت بين ٢١٪ ، ٨٪ خلال هذه الفترة ، وقد تساءلنا - فى البداية - عن فعالية هذا النوع من التمويل - وما يعنيه من ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية - ومدى امكانية الاعتماد عليه فى السنوات التسعينية . ويمكن القول أن فعالية التمويل التضخمى تتطلب - وفقا لتحليلنا السابق - عدة شروط منها :

- أن يؤدى ما يتضمنه من « ادخار اجبارى » الى زيادة الادخار القومى ، وإلى زيادة « صافية » فى الإيرادات السيادية للدولة .
- أن توجه « حصيللة ضريبة التضخم » الى الانفاق الاستثمارى .
- وأن يترتب على هذا الانفاق - الاستثمارى - زيادة فى الدخل القومى ومن ثم اسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

فهل يمكن لهذه الشروط أن تتحقق فى اقتصاد نام مثل الاقتصاد المصرى ؟ فى الواقع ، وفقا لتحليلنا السابق ، يمكن التوصل الى النتائج التالية التى تضع موضع الشك فعالية التمويل التضخمى وامكانية الاعتماد عليه فى التسعينيات .

أولا : ليس من المؤكد أن يترتب على زيادة الادخار الاجبارى - الناتج عن التمويل التضخمى ، زيادة فى الادخار القومى ، او زيادة « صافية » فى إيرادات الدولة :

— فمن ناحية تأثير الادخار الاجبارى على الادخار الاختيارى ومن ثم على الادخار القومى ككل، بينا أن التضخم حينما يستمر مدة طويلة نسبيا، افنه يمارس تأثيرا سلبيا على المدخرات الاختيارية حيث يقل حجم الفائض الممكن ادخاره وربما يضطر الأفراد الى الالتجاء للسحب من مدخراتهم السابقة (ادخار سالب) لكى يواجهوا ما ينتج عن هذا التضخم من انخفاض فى القوة الشرائية لأرصدتهم النقدية .

وفى هذه الحالة تكون الزيادة فى المدخرات الاجبارية قد تمت على حساب المدخرات الاختيارية وليس كإضافة لها ، بحيث يكون الأثر الصافى على الادخار القومى صفرا أو حتى سالبا .

— ومن حيث التأثير على الإيرادات الصافية للدولة ، فنحن نعتقد أن العائد « الصافى » من ضريبة التضخم سوف يقل بطريقة محسوسة ، اذا ما أخذنا فى اعتبارنا لأثر التضخم على حصيلة الإيرادات الضريبية بالإضافة الى كافة المساوئ والنفقات الأخرى المرتبطة بالتضخم الناتج عن سياسة التمويل التضخمى .

(١) ففيما يتعلق بأثر التضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية ، وجدنا أنه فى مصر ، شأنها فى ذلك شأن البلاد النامية الأخرى ، حيث تقل أهمية ضرائب الدخل التصاعدية ويزيد الاعتماد على الضرائب النوعية وحيث تعد فجوة التحصيل كبيرة ، يمارس التضخم تأثيرا سلبا على الدخل الحقيقى من الضرائب ، وفى هذه الحالة تكون زيادة « الضريبة الضمنية » للتضخم ، قد تمت على حساب الضرائب « الصريحة » ، المباشرة وغير المباشرة .

ان وجود فترات إبطاء فى تحصيل الضرائب - فى النظام الضريبى المصرى - يعنى أن العائد الصافى للحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل من العائد الاجمالى (الذى سبق تقديره) .

فنظرا لطول هذه الفترات ، سوف تكون الخسارة فى الدخل الضريبى الحقيقى هامة - وكلما زاد معدل التضخم فان العائد الصافى من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل الأمر الذى قد يؤدى الى تحييد أثر هذه السياسة على الايرادات الحكومية الحقيقية .

ومن ثم لا يمكننا عزل الدخل الناتج عن التمويل التضخمى عن التغيرات فى الضرائب « العادية » - تلك التغيرات التى تحفز من جانب التضخم - على النحو الذى تم فى الأدب الاقتصادى المتعلق بهذا النوع من التمويل . فهذا الأدب قد تعامل مع حالة خاصة وهى تلك التى يترك فيها التضخم الدخل الحقيقى من الضرائب دون تغيير .

أما فى حالة الاقتصاد المصرى حيث تطول فترة الإبطاء فى التحصيل، فانه من المتوقع أن يحدث التضخم تغيرات فى الدخل الضريبى الحقيقى ، والتى ينبغى أخذها فى الحسبان عند تقدير العائد الصافى من اتباع سياسة التمويل التضخمى .

(ب) وبالإضافة الى الأثر السلبى للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية ، فانه ينبغى الأخذ فى الاعتبار - عند تقدير الزيادة الصافية فى إيرادات الدولة نتيجة لسياسة التمويل التضخمى - للمساوئ والنقائص الأخرى المرتبطة بالتضخم المحفز من جانب هذه السياسة ومنها :

— نفقة الرفاهية ، الناتجة عن الانخفاض فى الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة من جانب الأفراد .

— أثر التضخم على سوء تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل القومى وقد رأينا أن هذا الأثر سوف يزيد طالما أن التضخم لم يتوقع تماما . ومن ثم فنحن نعتقد أن هذا الأثر سوف يكون هاما فى مصر ، نظرا لأنه فى الاقتصاد المصرى ، شأنه شأن الاقتصاديات النامية عموما ، يصعب على الوحدات الاقتصادية التوقع نظرا لعدم اكتمال هيكل المعلومات المتاحة لها والذى لا يعنى فقط عدم وجود المنشورات والاحصاءات الكافية بل يتعدى ذلك الى وجود عشوائية فى علاقة تلك الوحدات بالاطار الذى تعيش فيه (٦٦) .

— أثر التضخم — السلبي — على عجز الموازنة •

فقد رأينا أن التضخم يؤدي الى ارتفاع تكلفة الخدمات العامة التي تؤديها الحكومة مما يؤدي الى تزايد انفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة إيراداتها العامة — وهو ما يؤدي الى ظهور العجز في الموازنة العامة — أو زيادته — وفي هذه الحالة يكون عجز الموازنة قد أدى الى تفاقمه مرة ثانية ، ويصبح أسلوب التمويل التضخمى معرقلا للتنمية بدلا من أن يكون محفزا لها •

خلاصة القول ، أن منهج التوازن الجزئى للتمويل التضخمى والذي استخدم عادة فى الأدب الاقتصادى المتعلق بهذا الموضوع سوف يعطى نتائج غير صحيحة •

أن دور التمويل التضخمى فى توليد موارد اضافية « صافية » للحكومة يمكن تقديره فقط من خلال اطار توازن عام والذي يدخل فى حسابه أثر التضخم على الإيرادات الضريبية الحقيقية بالاضافة الى كافة نفقاته ومساوئه الأخرى (٦٧) •

ولا شك أن ادخال هذا الأثر وتلك النفقات والمساوىء فى الحسابان سوف ينمى « التمويل التضخمى » من أن يكون وسيلة تمويلية « براقية » — كما يعتقد — بل وسيلة « مكلفة » والتي يعد عائدها الصافى غير مؤكد (٦٨) •

ثانيا : ليس من المؤكد استخدام حصيللة « ضريبة التضخم » فى زيادة الاستثمار المنتج :

فحتى لو غرضنا النظر عن ما يحدثه التضخم من انخفاض فى الإيرادات الضريبية الحقيقية ، ومن ثم فى الإيرادات الصافية للحكومة ، وحتى اذا افترضنا أن حصيللة ضريبة التضخم سوف تمثل زيادة صافية فى إيرادات الحكومة ، فليس هناك ما يضمن استخدامها فى أغراض منتجة ، بل قد توجه — ولو فى جزء منها — الى الانفاق الاستهلاكى غير المنتج •

ثالثا : ليس من المؤكد أن يترتب على الزيادة فى الاستثمار — الناتجة

عن سياسة التمويل التضخمي - زيادة هامة في الدخل القومي ، أو اسراع لخطى التنمية الاقتصادية :

فحتى على افتراض استخدام حصيلة ضريبة التضخم في الانفاق على الاستثمار فليس هناك ما يضمن أن يؤدي ذلك الى زيادة هامة في الدخل القومي - عن طريق ميكانيزم المضاعف نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعفه مما يعنى عدم كفايته لتشغيل الطاقات العاطلة .

كذلك ليس من المؤكد أن يكون لسياسة التمويل التضخمي تأثير ملموس على عملية التنمية الاقتصادية (٦٩) بل انها قد تؤدي على العكس الى الاضرار بها عن طريق ما تحفزه من تضخم . فارتفاع الأسعار الذي ينتج عن هذه السياسة ، اذا كان مستمرا ، سوف يلحق الضرر بالاقتصاد القومي ويؤدي الى اثار سيئة ضارة به ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية ، عن طريق ما يؤدي اليه من : اضرار بنمط الاستثمار المرغوب فيه لعملية التنمية (حيث يشجع على الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات العائد السريع) ، اضرار بميزان المدفوعات (حيث يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات بسبب ما يحدثه من تغيير في الأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة) (٧٠) ، زعزعة الثقة في العملة الوطنية ، هروب رؤس الأموال الى الخارج ،

كل هذه الاثار ، وغيرها ، الناتجة عن التضخم ، تعوق بلا شك عملية التنمية الاقتصادية والتي يجب أن تتم في جو يسوده نوع من الاستقرار النقدي والثبات النسبي في الأسعار .

ان الاعتبارات السابقة في مجموعها تدعو للقول بأن سياسة التمويل التضخمي لا تمثل سياسة « مريحة » وسهلة « بل سياسة مكلفة حيث يصحبها وينتج عنها العديد من المساوئ المعرقة لعملية التنمية كما أن نتائجها تعد ضعيفة وغير مضمونة . وينتج عن ذلك أن هذا التمويل - حتى اذا كان يتم بمعدلات متواضعة ، ينبغي النظر اليه بشيء من الحيطة والحذر .

ومن هنا يمكننا القول أنه بدلا من تحفيز التضخم عن طريق سياسة التمويل التضخمي ، يمكن لصانعي السياسة ، في السنوات التسعينية ، ان

يستهدفوا - على العكس - الاحتفاظ بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والسعري ، والذي يعد من أزم الأمور وأكثرها ضرورة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وللأسراع بعجلاتها ، والبحث عن سياسة تمويلية أكثر فعالية فى هذا المجال والتي تتمثل أهم عناصرها فيما يلى :

(أ) الحد من الالتجاء الى سياسة التمويل التضخمى فى السنوات التسعينية ، ومنع السياسة النقدية من أن تكون تابعة للسياسة المالية :

ويتطلب هذا الا يتم التمويل المصرفى بصفة تلقائية لتغطية عجز الميزانية وقصر استخدام الاصدار النقدى الجديد فى تمويل الموازنة العامة على حالات الضرورة الملحة (٧١) . وهذا يتطلب اعادة النظر فيما جاء فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، والقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - حيث أباحا للبنك المركزى أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية العجز الموسمى فى الميزانية فى حدود ١٠٪ من متوسط ايراداتها خلال السنوات الثلاث السابقة ولمدة ثلاثة شهور على أن تؤدى خلال سنة من تقديمها ، وذلك حتى يمكن علاج ماحدث من خروج عليها ووضع حد للتوسع فى الاصدار النقدى (٧٢) .

(ب) العمل على تمويل عجز الميزانية بوسائل - حقيقية - غير تضخمية:

ومن هذ القبيل التجاء الحكومة الى السوق المالى وقيامها باصدار سندات ذات أجال مختلفة وطرحها بأسعار فائدة تتناسب مع المخاطر والظروف الاقتصادية المتوقعة خلال أجال السندات ، وقابلة للتغيير بما يتمشى مع ما يحدث من تغيرات فى مستويات أسعار الفائدة العالمية ، كذلك يمكن دعم الودعاء الادخارى المعروف بشهادات الاستثمار ، والذي يقوم عليه البنك الأهلى المصرى لحساب الدولة ، عن طريق اعادة النظر فى أسعار الفائدة على هذه الشهادات وجعلها ملائمة لاجل الشهادة .

كما يمكن للدولة اصدار سندات تكفل لحاملها بعد فترة محددة امتلاك وحدات سكنية أو أراضى صالحة للبناء أو الاستزراع ، مع ضرورة اظهار الجدية فى مثل هذه المشروعات للحصول على ثقة الأفراد فى مثل هذه السندات (٧٣) .

ولا شك أن تنشيط مجال اصدار الأوراق المالية الحكومية بصفة عامة

سوف ينمى ويثرى بورصة الأوراق المالية من ناحية ، ويساهم - من ناحية أخرى - فى توفير مدخرات حقيقية لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من اللجوء الى سياسة التمويل التضخمى والتوسع فى اصدار النقود (٧٤) .

(ج) الاعتماد - بصفة مباشرة - على ضرائب « صريحة » بدلا من الضرائب « الضمنية » ، التى يشتمل عليها التمويل التضخمى ، وهو ما يتطلب ضرورة الاصلاح الضريبى :

ان زيادة حصيلة الضرائب « الصريحة » يمكن أن يكون أكثر فاعلية - فى السنوات التسعينية - من اللجوء الى ضريبة « ضمنية » تستند الى التضخم .

غير أن الجهد الضريبى فى مصر مقاسا على أساس نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى يعد من أفضل الجهود الضريبية فى دول العالم الثالث ، ومن ثم فنحن نعتقد أن امكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر تعد امكانية محدودة (٧٥) .

ولكن تبقى مع ذلك امكانية زيادة حصيلة الضرائب « الصريحة » عن طريق الاصلاح الضريبى ، أى عن طريق علاج المشاكل التى يعانى منها النظام الضريبى فى مصر . فمن المعروف أن هذا النظام يعانى من نوع من الاختلال الهيكلى - على الرغم من الاصلاحات العديدة التى تمت بالنسبة له - وهذا الاختلال يتمثل بصفة أساسية فى اعتماده على الضرائب غير المباشرة ، التى تفرض على استخدام الدخل والثروات مما يعنى ثقل العبء الضريبى على المستهلكين محدودي الدخل بصفة خاصة بالإضافة الى مساهمة هذا النوع من الضرائب فى دفع الأسعار نحو الارتفاع - كذلك يلاحظ أن الضرائب على دخل الاشخاص الطبيعيين لازالت تتركز على نظام معقد من الضرائب النوعية وهو ما يضعف من كفاءة الجهاز الضريبى ويزيد من الاعباء الادارية التى يتحملها ويضعف من الحصيلة .

يضاف الى ذلك كثرة الاعفاءات الضريبية وشيوع ظاهرة التهرب الضريبى والتأخرات الضريبية (٧٦) وعدم تعقب الكثير من الأنشطة والدخول الطفيلية التى نمت نموا هائلا فى السنوات الأخيرة ولا تخضع مع ذلك لأى

استقطاع ضريبي (أو تخضع لمثل هذا الاستقطاع ولكن بشكل لا يتناسب على الإطلاق مع حجمها) .

ومن ثم ، وفى ضوء هذه المشاكل ، تعتقد أن « اصلاح ضريبي فعال » يستهدف علاج أوجه القصور فى النظام الضريبي المصرى وتطويره على نحو يمكن من الحصر الكامل للمجتمع الضريبي وتصحيح الاختلال فى الهيكل الضريبي وفى معدلات الضرائب يمكن أن يؤدى الى زيادة حصيله الضرائب « الصريحة » - فى خلال السنوات التسعينيه - حتى مع عدم زيادة معدلات الضريبة بشكل محسوس .

كما أن هذه الزيادة فى الحصيله الضريبية على هذا النحو - فى حالة تحققها - سوف تعنى تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم تقليل حاجة الحكومة للالتجاء الى التمويل التضخمى .

ومن المقترحات المقدمة بشأن هذا الاصلاح الضريبي ما يلى :

- رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي .
- اعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية وربطها بأهداف التنمية وأولويات الخطة .
- تخفيض فجوة تحصيل الضرائب وعلاج مشكلة المتأخرات الضريبية .
- العمل - بصفة تدريجية - على زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة ومحاولة تطبيق نظام الضريبة المباشرة « الموحدة » .
- رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي (٧٧) :

ان تحديد وحصر المجتمع الضريبي الحقيقى ليشمل كبار الممولين يعد تحديا هاما أمام راسم السياسة الاقتصادية فى التسعينيات . فهناك بلاشك مجال كبير لرفع كفاء عمليات الربط والتحصيل على كبار الممولين المتهربين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحر والضريبة العامة على الايراد والضرائب على التصرفات العقارية والأرباح المضاربية (٧٨) بالإضافة الى تعقب الدخول الطفيلية والتي تنتج عن أنشطة غير منتجة

(كعمليات السمسرة والوكالة والمضاربة على أسعار الأراضي وخلو الرجل والاتجار فى السوق السوداء - كذلك الأرباح القدرية الناتجة عن بعض العوامل والظروف وليس عن جهد الأفراد) (٧٩) .

ويقترح فى هذا المجال :

— **تطوير ودعم النظام القائم على تحصيل الضرائب** بحيث يتمكن من احكام عملية الحصر الضريبى وهذا يتطلب عدة اجراءات منها (٨٠):

تطوير وتحديث نظم المعلومات بمصلحة الضرائب وتبسيط اجراءات المحاسبة والتحصيل من الممولين ، تدعيم الامكانيات المادية للإدارة الضريبية من حيث المباني وأجهزة الحفظ والتوثيق والحساب ، رفع مستوى مكافآت مأمورى الضرائب عن طريق وضع نظام أفضل للحوافز التى تدفعهم على ضبط التحصيل وملاحقة المتهربين ، زيادة التدريب والتخصص ورفع كفاءة الثقافة الضريبية لدى المشتغلين بمصلحة الضرائب وتحسين ادارة هذه المصلحة .

— **محااربة التهرب الضريبى** بكافة صوره وأشكاله ، للوصول الى كافة الممولين وتحصيل الضرائب منهم ، وذلك عن طريق اعادة النظر فى النظام الضريبى ككل حتى يمكن سد ثغرات هذا التهرب ، ويتطلب هذا قبل كل شئ صياغة القوانين الضريبية بطريقة بسيطة خالية من الغموض الذى يفتح الباب أمام بعض الثغرات ، ثم تطبيق الجزاءات الخاصة بالتهرب بكافة أبعادها (٨١) . ان رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبى على هذا النحو ، الى جانب مساهمتها فى تحقيق العدالة الضريبية فى المجتمع المصرى ، يسمح بتوفير موارد مالية اضافية لميزانية الدولة للتقليل من الاعتماد على التمويل التضخمى وما ينتج عنه من مساوئ .

— **اعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية وربطها بأهداف التنمية وأولويات الخطة :**

فمن الملاحظ أن قوانين الضرائب قد أعيد تصحيحها بما يوسع من نطاق الاعفاءات حيث لا ضرورة لها ، ويسهل على الممول فرصة الخلاص من الضرائب المتراكمة عليه دون مبرر حقيقى (٨٢) . ولاشك أن هذه الاعفاءات تمثل فى التحليل الأخير موارد ضريبية ضخمة كان من الممكن أن ترفع من حجم ونسبة الجهد الضريبى فى مصر فى حالة عدم وجودها (٨٣) .

ومن هنا ينبغي ترشيد هذه الاعفاءات - فى السنوات التسعينية ، بمعنى عدم منحها الا فى حدود معينة ولاغراض معينة مثل تشجيع الانتاج أو تشجيع الادخار أو اعفاء محدودى الدخل .

وفى مجال تشجيع الانتاج ، يمكن اقتصر الاعفاء الضريبى على مشروعات محددة تتميز مثلاً بطول فترة الانشاء والضعف - النسبى - فى مستوى الربح ، وحاجتها للمساعدة فى الفترة الأولى ، مع ضرورتها لتنمية الاقتصاد القومى ، أو ان يتم الاعفاء فى حالة التزام المشروعات بتصدير ٣٠٪ من انتاجها - وفقاً لما تنص عليه لوائح الاستثمار - وإذا التزمت باستمرار نشاطها فترة مماثلة لفترة الاعفاء ، أو ارتباط هذا الاعفاء بالاستثمار والتعمير فى المناطق النائية (٨٤) .

وفيما يتعلق بمشروعات رأس المال الأجنبى ، ينبغي حين تقرير الاعفاءات الخاصة بها ان يتم التمييز بينها من حيث درجة مساهمتها فى حل المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى ومدى مساهمتها فى تنمية هذا الاقتصاد وهنا ينبغي ألا تتساوى المشروعات الصناعية والزراعية مع المشروعات السياحية والبنكية والتجارية (٨٥) .

— تخفيض فجوة التحصيل ، وعلاج مشكلة المتأخرات الضريبية :

ان مكاسب هامة فى الدخل الضريبى يمكن أن تصاحب السياسات التى تخفض من فجوة التحصيل ، المتوسطة .

وفى هذا المجال ينبغي التمييز بين مايسمى « بالفترة القانونية » Legal Lag ، والتى تمر بين الوقت الذى تم فيه الحدث الخاضع للضريبة والوقت الذى تستحق عنه تلك الضريبة - وهى فترة ضرورية تمنحها عادة الادارة الضريبية للممول حتى يتمكن من سداد التزاماته ، ومن ثم فهى لا تنطوى على أية جزاءات ، وفترة الاهمال أو التقصير Delinquency Lag ، والتى توجد حينما تتم المدفوعات بعد الوقت الذى تستحق فيه (وهى التى تثير مشكلة المتأخرات الضريبية) (٨٦) .

ان الاصلاح الضريبى المقترح ينبغي أن يستهدف تخفيض المهلة القانونية الى مستوى « أمثل » ، وفترة الاهمال أو التقصير الى الصفر .
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

فبالنسبة للفترة القانونية ، ينبغي على الحكومة محاولة تخفيضها دون خلق صعوبات ذات طبيعة محاسبية بالنسبة لدافعى الضرائب .

وفى هذا المجال نشير الى تجربة « الأرجنتين » والتي أمكنها تخفيض فجوة التحصيل الخاصة بضريبة القيمة المضافة والتي كانت تساوى ٩٠ يوما الى ٦٠ يوما .

وفى شيلي ، أصبحت هذه الضريبة تدفع الآن مرتين فى الشهر بغرض تخفيض تاكل القيمة الحقيقية لها - والمرتبطة بالتضخم - الى أدنى حد ممكن (٨٧) .

أما بالنسبة للفترة الناتجة عن التقصير والاهمال ، فيمكن ازالتها عن طريق فرض عقوبات على التأخير فى دفع الضرائب - بعد موعد استحقاقها، حيث يقترح فى هذا المجال - على سبيل المثال - فرض فوائد على المتأخرات غير أن هذه العقوبة بمفردها قد لا تكون كافية اذا ما ارتفع معدل التضخم ارتفاعا كبيرا ومن ثم يقترح « مقايضة المتأخرات على أساس ربطها برقم قياسى معين يعبر - بقدر الامكان - عن ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهنا نشير أيضا الى تجربة الارجنتين ، حيث اجازت - حديثا - قانونا يتطلب مقايضة المدفوعات المستحقة للحكومة بالاضافة الى العقوبات الأخرى المقررة على من يتخلف عن سداد الضريبة فى موعدها . وعلى العموم ، يمكن القول بأن حل مشكلتى الحصر والتهرب سيؤدى الى انكماش هذه المتأخرات، حيث سيتم حصر ومحاسبة جميع المولين مع توحيد الربط على كافة المعاملات والأنشطة التى يزاولها المول (٨٨) .

— العمل بصفة تدريجية على زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة ، والاقلال من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، ومحاولة تطبيق نظام الضريبة المباشرة « الموحدة » :

ان أى اصلاح ضريبي مرغوب - فى السنوات التسعينية - سوف يتطلب تغييرا فى النظام الضريبي بأكمله ، واعادة النظر فى القوانين الضريبية ، ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين الأنواع المختلفة من الضرائب بحيث يستند الهيكل الضريبي بصفة أساسية على الضرائب المباشرة (والتي تمثل حاليا حوالى ثلث مجموع الضرائب فقط) (٨٩) ويقل اعتماده على الضرائب

غير المباشرة (والتي تمثل حوالى ثلثى اجمالى الضرائب) (٩٠) على النحو الذى يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع الدخل القومى .

كذلك قد يقتضى الأمر التحول عن نظام الضرائب النوعية ، أى الضرائب التى تفرض على فروع الدخل المختلفة والاتجاه الى نظام الضريبة الموحدة التى تفرض على مجموع الدخول التى يتحصل عليها الممول من المصادر المختلفة ، والذى يتميز بالبساطة فى التطبيق (٩١) وقلة نفقات التحصيل - بالمقارنة بالضرائب النوعية - والوضوح بالنسبة للممول بالاضافة الى تحقيق العدالة بصورة أكبر نظرا لأنه يسمح بتدرج الضريبة وفقا لامكانيات الممول .

هوامش الدراسة

(١) كذلك فإن انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج عن ارتفاع الأسعار يعنى تخفيضاً إجبارياً لاستهلاك بعض الفئات غير المستفيدة من التضخم وبالمذاق محدودى الدخل أو ذوى الدخل الثابتة (حيث تنخفض الكمية الممكن شرائها - من السلع والخدمات - بقدر « معطى » من النقود) ، بحيث يمكن اعتبار أن هؤلاء الأفراد - الذين تم اقتطاع جزء من القوة الشرائية لدخولهم نتيجة لزيادة الأسعار قد قاموا بادخار إجبارى (أو حقيقى) .

(٢) ومن ثم فإن التمويل التضخمى يسمح للحكومة بالحصول على جزء من الدخل الحقيقى ، فالزيادة فى الكمية النقدية الاسمية التى تحدث فى ظل هذا التمويل ، والتى تساوى الزيادة فى حيازة الأرصدة الاسمية من جانب العناصر الاقتصادية يحصل عليها هؤلاء فى مقابل السلع التى يتنازلون عنها ، ومن هنا تحصل السلطات النقدية ومن ثم الدولة على هذه السلع والتى يمكن اعتبارها بمثابة ضريبة .

انظر فى هذا الشأن : -

- **A.L. Marty**, "Growth and the Welfare cost of inflationary finance", **J.P.E.** Vol. 75, No. (1), Feb. 1967, pp. 71-76.
- **M. Friedman**, "Discussion of the inflationary gap", in **Essays in Positive Economics**, Chicago Univ. Press, 1953, pp. 251-62.

(٣) فالى المدى الذى يدفع فيه مصدر النقود الفائدة عن هذه الخصوم، فهو يعيد جزءاً من الضريبة الى حائزى الأصول .

ويلاحظ أن البنوك المركزية - بصفة عامة - لا تدفع من الفائدة ما يكفى لتعويض الضريبة على النقود التى تصدرها ، فهى لا تدفع فائدة على العملة ، وتدفع عادة سعراً للفائدة على الاحتياطيات يقل عن سعر السوق .

انظر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، ص ٨٦ ،

- 4) — P. Cagan, "The monetary dynamics of hyperinflation" in M. Friedman (ed.), *Studies in the Quantity Theory of Money*", Univ. Chicago Press, 1956.
- 5) — M. Bailey, "The welfare cost of inflationary finance", *J. of Pol. Econ.* Vol. 64, No. (2), 1956, pp. 93-110.

ويلاحظ أنه ، وإن كان هذا النموذج — على النحو الذى تم به عرضه وتطويره على يد هذين الكاتبين قد انبعث من فكر النقديين ، إلا أن تطبيقه على البلاد المتخلفة قد اتخذ ملامح هيكلية على يد « R. Mundell مندل » والذى وضح أنه : نظرا للصعوبة التى تواجهها تلك البلاد وهى بصدد زيادة متحصلاتها من الصور الأخرى للضرائب — وهو ما يمكن ارجاعه لأسباب هيكلية — فإن ضريبة التضخم يمكن استخدامها والحال كذلك ، لزيادة نصيب الحكومة فى الناتج القومى ، وهو ما يمكن هذه الأخيرة من زيادة نفقاتها المحفزة للنمو . انظر فى هذا الشأن :

— R. Mundell, "Growth, stability and inflationary finance", *J. of Pol. Econ.*, Vol. 73, No. (2), April, 1965, pp. 97-109.

(٦) كذلك افترض النموذج الفروض التالية ، بغرض عزل الآثار التوزيعية للتضخم :

★ وجود معدل معطى « متوقع » للتضخم ، نتيجة لاعلان الحكومة ، على سبيل المثال ، للمعدل الذى تتوقع أن تزيد وفقا له من عرض النقود .

★ كل التعديلات الملائمة قد تمت من جانب الافراد وفقا لهذا التوقع (فكل العقود قد تم تحريرها بطريقة تجعل قيمتها الحقيقية تظل ثابتة ، كل القروض قد تمت عند أسعار للفائدة — الاسمية — أكثر ارتفاعا ، كافة الأجور والمرتبات والمعاشات وما شابه ذلك ، يتم تعديلها بصفة منتظمة وفقا لنفقة المعيشة ، ٠٠٠) .

★ الودائع المصرفية لا تستخدم كنقود أو تعد ضئيلة جدا من حيث الحجم . ويرى « بيلى Bailey » أنه فى مثل هذا النموذج فإن ما ينتج عن التضخم من اعادة توزيع للدخل الحقيقى قد تم تجنبه . انظر :

— M. Bailey, *Op. Cit.*, p. 94.

(٧) والذي يفترض الان أنه متوقع تماما .

(٨) فقد وضح « بيلي Bailey » أنه حينما يتصرف كل فرد بحيث

يحافظ بهيكل « معطى » للمدفوعات A given payments structure فسوف يضيف الى أرصدته النقدية ما يكفي للاحتفاظ بقيمتها الحقيقية ثابتة .

ونظرا لأنه يعاني كل يوم من تحمله لخسارة مساوية للمعدل اليومي لارتفاع الأسعار مضروبا في أرصدته النقدية الحقيقية المتوسطة ، فهو يضحي في الواقع بجزء من دخله لكي يحتفظ بالقيمة الحقيقية لأرصده النقدية ثابتة . ومن هنا فان « قطع الورق الاضافية » التي يحوزها كل يوم يمكن النظر اليها « كشهادات » أو « ايصالات » تدل على أنه قام بدفع الضريبة على أرصدته النقدية التي تنطوي عليها سياسة التضخم الحكومية . انظر في هذا الشأن

— Ibid., p. 101.

— M. Friedman, "Government revenue from inflation", J. Polit. Econ., Vol. 79, No. (4), July/August, 1971.

(١٠) انظر في هذا الشأن :

— P. Cagan, Op. Cit.

— M. Bailey, Op. Cit.

— M. Friedman, "Government revenue...", Op. Cit.

— M. Johnson, "A survey of theories of inflation", in Essays in Monetary Economics, London, Allen and Unwin, 1967.

(١١) نظرا لأن احتياطات البنوك التجارية (R) كقاعدة عامة —

لا تدر أى فائدة فان الربح الاحتكارى لهذه البنوك والناجم عن التضخم

$$\text{يخفض بالقدر } \pi \text{ (—) بحيث أن}$$

$$\frac{R}{P}$$

$$U = (1 - b) m \pi - \left(\frac{R}{P} \right) \pi.$$

انظر فى هذا الشأن

— M. Claassen, "Macroéconomie", Dunod, Paris, 1981, p. 295.

(١٢) وبصفة عامة ، بافتراض أرصدة حقيقية معطاه ، فان أى زيادة فى معدل التضخم الناتجة عن ما يتم خلقه من نقود لتمويل العجز سوف تكون مصطبحة بدخل أكثر ارتفاعا ، من التمويل التضخمى .

وعلى العكس ، بافتراض توقعات تضخمية معطاه ، فكلما كانت الارصدة الحقيقية أكثر ارتفاعا كلما كان الدخل من التمويل التضخمى أكثر ارتفاعا انظر :

— V. Tanzi : "Inflation, real tax revenue and the case for inflationary finance : theory with an application to Argentina", I.M.F. Staff Papers, Vol. 25, No. (3), Sept. 1978, p. 419.

(١٣) فمع تزايد نفقات الاحتفاظ بالنقود ، سوف يحاول الأفراد الاقتصاد فى الارصدة الحقيقية ، وسوف يخفضون من أرصدتهم الى النقطة التى عندها تعطيهم الوحدة النقدية الأخيرة المحازة « خدمات » (أو منفعة) تساوى - على الأقل - نفقة الفرصة البديلة - المتوقعة - لحيازة تلك الأرصدة والتى يفترض أنها مساوية للمعدل المتوقع للتضخم .

لمزيد من المعلومات عن « سلوك الطلب على النقود » فى ظل الظروف التضخمية ، انظر :

— J. Deaver, "The Chilean inflation and the demand for money", in : **Varieties of Monetary Experience**, ed. by D. Meiselman, Chicago, Univ. Chicago Press, 1970.

— A.C. Diz : "Money and prices in Argentina", 1935-1962", in : **Varieties of Monetary Experience**, Ibid.

— T. Hu, "Hyperinflation and the dynamics of the demand for money in China, 1945,1949", J.P.E., Vol. 79, No. (1), Jan.-Feb., 1971, pp. 186-95.

— A.M. Silveira, "The demand for money : the evidence from

the Brazilian economy", J. Money, Credit and Banking, Vol. 5, Feb., 1973, pp. 113-40.

- M.S. Khan, — "Variable expectations and the demand for money in high inflation countries", London School Econ. 1976.

— "The variability of expectations in hyperinflation", J.P.E. Vol. 85, No. (4), July/August, 1977, pp. 817-827.

(١٤) وقد بين فريدمان أنه بالنسبة للمعدلات المرتفعة للضريبة ، فإن « قاعدة الضريبة » تتناقص بنسبة أكبر من ارتفاع « معدل الضريبة » بحيث أن ناتج هذه الأخيرة يتناقص .

- M. Friedman, "Gouvernement revenue from inflation", Op. Cit., p. 847. : انظر

(١٥) البنك الدولي ، « تقرير عن التنمية فى العالم » ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ، اطار ٤ - ٥ .

Tax Base (١٦)

(١٧) وقد قدر أن هذا لا يحدث - كقاعدة عامة - قبل أن يصل معدل التضخم الى ٣٠٪ . انظر :

- G.M. Von Frustenberg : "L'inflation à deux chiffres : un impôt désastreux pour le monde en développement", Finances et Développement, Vol. 17, No. (3), Sept. 1980, p. 29.

(١٨) ويرى « فريدمان » أن هذا التحليل يعد صحيحا بالنسبة لاقتصاد « ساكن » ذى دخل حقيقى ثابت ، ولكنه يصبح خاطئا تماما اذا تعلق الأمر باقتصاد فى حالة نمو ، أى اقتصاد ذى دخل حقيقى متزايد .

وقد بين أن معدل التضخم الذى يعظم الدخل فى هذه الحالة الأخيرة يتوقف أيضا على معدل النمو ، وعلى مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية بالنسبة للدخل .

The Income-Elasticity of Demand for real balances

كما بين أيضا أنه بالنسبة لمثل هذا الاقتصاد ، فإن مصدر النقود يحصل على عائد من مصدرين :

— ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية القائمة •

— ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية التي تطلب حينما يتزايد الدخل •

انظر : M. Friedman, "Government revenue", Op. Cit. p. 847.

— M.J. Bailey, Op. Cit. (١٩)

— R.A. Mundell, Op. Cit. (٢٠)

— A.L. Marty : — "Growth and the welfare cost of inflationary finance", Op. Cit. (٢١)

— "Growth, satiety and the tax revenue from money creation", J.P.E. Vol. 81, No. (5), Sept.-Oct. 1973, pp. 1136-52.

— M. Friedman, "Government revenue from inflation", Op. Cit. (٢٢)

(٢٣) وقد توصل المعارضون لهذه السياسة الى أن الايرادات الضريبية العادية ، تعد مفضلة على التمويل التضخمى ، وذلك بالاستناد الى المعايير المتعلقة بالرفاهية ، لمزيد من المعلومات عن وجهة نظر هذا الفريق من الكتاب ، انظر — بالاضافة الى المراجع المذكورة فى الهوامش ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ •

— Ch. D. Cathcart, "Monetary dynamics, growth and the efficiency of inflationary finance", J. Money, Credit and Banking, Vol. 6, May, 1974, pp. 169-90.

— J. Frenkel, "Some aspects of the welfare cost of inflationary finance", In : Money and Finance in Economic Growth and Development, New York, Marcel Dekker, 1976.

وقد درس الكاتبان الاعتبارات الديناميكية لنفقة الرفاهية الناتجة عن التضخم ، حينما تتعدل التوقعات — بعد فترة ابطاء — مع التطورات التي تحدث فى الأسعار الحالية •

(٢٤) بمعنى آخر ، ان الخسارة فى الرفاهية تعادل الخسارة فى المنفعة الراجعة الى الانخفاض فى خدمات السيولة التى يوفرها حيازة النقود .

(٢٥) انظر : — M. Bailey, Op. Cit.

ويرى البعض أن الخسارة فى الرفاهية تتمثل فى المساحة CDE فقط (أى مثلث فائض المستهلك) — ولكن كما وضع « تاور Tower » فان المساحة $m_1 E D m_2$ تعد أيضا بمثابة خسارة فى الرفاهية ، نظرا لأن الأفراد كانوا سابقا ، وقبل حدوث التضخم يحوزون $m_1 m_1$ من الارصدة الحقيقية ضمن ما يحوزونه منها — على الرغم من وجود نفقة فرصة بديلة فى صورة معدل الفائدة المتنازل عنه (r) ، ومن ثم فان هذه الأرصدة — عند الحد — لها قيمة بالنسبة للمستهلك مساوية لـ (r) ومعنى هذا أن انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية الناتج عن التضخم يعنى أن هناك خسارة مساوية لـ (r) على كل وحدة نقدية تم التخلي عنها ، بالاضافة الى فائض المستهلك المتمثل فى المثلث CDE انظر فى تفصيل هذا الأمر :

— C.L. Tower, "More on the welfare cost of inflationary finance". J. of Money, Credit and Banking, Vol. 3, No. (4), 1971, pp. 850-60.

(٢٦) ومن ثم فان نفقات الرفاهية المرتبطة بالضريبة على التضخم تعد أكبر من نفقات الرفاهية للضرائب الأخرى التى تفرض على الكميات — نظرا لأن نفقات انتاج النقود تعد ضعيفة تماما بحيث يمكن اعتبارها — من الناحية العملية — منعدمة .

(٢٧) من المعروف — وفقا للنظرية الضريبية — أن المعدل الأمثل لفرض الأنواع المختلفة من الضرائب تتحقق حينما يتوفر الشرط التالى :

النفقة الحدية للضريبة A (C M) = النفقة الحدية للضريبة B

A

..... = (C M)

B

(أى حينما تتساوى الخسائر الصافية الاضافية فى صورة رفاهية
- أو الاعباء الاضافية الحدية - المتضمنة بالنسبة لكل أنواع الضرائب) .

ومن ثم فسوف يتحقق المعدل الأمثل للتضخم π_{opt} حينما تتساوى
النفقة الحدية للضريبة على التضخم مع النفقة الحدية للأنواع الأخرى
للضرائب (C Mj) انظر : E. Claassen, Op. Cit., p. 229

— B.B. Aghevli, "Inflationary finance and growth", (٢٨)
J.P.E., Vol. 85, No. (6), Dec. 1977, p. 1305.

— M. Bailey, Op. Cit., p. 107. (٢٩)

انظر أيضا بهذا الصدد

— J.M. Poterba and J.J. Rotemberg : "Inflation and taxation
with optimizing governments", **Journal of Money, Credit and
Banking**, Vol. 22, No. (1), Feb. 1990.

(٣٠) انظر د . صبحى تادرس قريصة : « النقود والبنوك » الدار
الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٣١٩ .

— A.L. Marty, "Growth and welfare cost of inflationary finance", Op. Cit. (٣١)

— B.B. Aghevli and M.S. Khan : "Inflationary finance and the dynamics of inflation : Indonesia, 1951-72", A.E.R.
Vol. 67, No. (3), June 1977, p. 400.

(٣٣) انظر بشأن هذه المصادر :

د . محيى الدين الغريب : « الدين العام والسيولة النقدية فى العشرين
سنة الأخيرة فى « ملامح تطور الاقتصاد المصرى » مجموعة الابحاث المقدمة
فى المؤتمر العلمى لخريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٣١ .

— د . محمد رضا العدل ، د . عبد المطلب عبد الحميد « عجز
الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر » ندوة أليات التضخم فى مصر،
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ .

— د. محمود أبو العيون « التشابك المالى والنقدى وفعالية السياسة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ .

(٣٤) يضاف الى هذين النوعين : السحب على الأرصدة النقدية التى تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزى ، غير أن هذه الأرصدة لا تتجاوز فى المعتاد المطلوب لتمويل الاحتياجات اليومية للخزانة بحيث لا يمكن للحكومة أن تعتمد عليها — كثيرا — فى تمويل ، عجز الميزانية .

انظر : : د. محيى الدين الغريب : « اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ١٩٧١ .

(٣٥) معهد التخطيط القومى « الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى ٧٠ — ١٩٧٩ » قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ١١٨ .

(٣٦) د. محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٢ .

(٣٧) يتمثل الاحتياطى النقدى والذى يطلق عليه أيضا « النقود عالية القوة » أو « القاعدة النقدية » فى النقود التى تخلقها السلطات النقدية (البنك المركزى) ويتمثل فى جانب الاستخدامات فى : العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفى (C) بالاضافة الى احتياطيات البنوك التجارية سواء المتمثلة فى ودائعها لدى البنك المركزى أو النقدية فى خزائنها (R)

انظر أحمد محمود نصحى « آليات التضخم من خلال التوسع النقدى » ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١ .

(٣٨) انظر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، اطار ٤ — ٥ ، ص ٨٦ (وهذه النسب خاصة بعام ١٩٨٧) .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٤٠) انظر د. جودة عبد الخالق : « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهائلة فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، « من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٣٨٨ .

(٤١) وهو ما يعنى أن التضخم يؤدى - عن هذا الطريق - الى تشويه هيكل الادخار الاختيارى ، حيث يعمل على عرقلة واعاقة الادخار النقدى لصالح الادخار غير النقدى كما أنه يجعل العمليات المضاربة أكثر جاذبية ويؤدى الى تحول المدخرات عن الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل .

(٤٢) انظر فى تفصيل هذا الأمر دراستنا : « معضلة سعر الفائدة فى الاقتصاد المصرى » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السادس ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٩ .

(٤٣) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ١٩٨٧ ، ص ٣٤ .

(٤٤) انظر : د. رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ٥٢٣ .

(٤٥) انظر على سبيل المثال — P. Cagan, Op. Cit.

ويلاحظ أن تفسير النقديين للتضخم قد اتبع دراسة التضخم الجامع المقدمة من كاجان « فى التركيز على أن التغيرات فى عرض النقود هى التى تسبب التغيرات فى الأسعار .

(٤٦) د. رمزى زكى : « مرجع سابق » ، ص ٥٢٥ .

— T.J. Sargent and N. Wallace, "Rational expectations and the dynamics of hyperinflation", Int. Econ. Rev. Vol. 14, June, 1973.

— R.J. Barro, "Inflationary finance and the welfare cost of inflation". J. Polit. Econ. Sept./Oct. 1972, 80, pp. 978-1007.

- **R.L. Jacobs**, "Hyperinflation and the supply of Money", **Credit and Banking**, Vol. 9, May 1977, pp. 287-303. (٤٩)
- **J.A. Frenkel**, "The forward exchange rate, expectations and the demand for money", **The German Hyperinflation**, A.E. Review, Vol. 67, Sept. 1977, pp. 653-70. (٥٠)
- **D.S. Dutton**, A model of self-generating inflation: The Argentine Case", **J. Money, Credit and Banking**, Vol. (3), May 1971, pp. 245-62. (٥١)
- **B.B. Aghevli and M.S. Khan**, "Government deficits and the inflationary process in developing countries", **Staff Papers**, Vol. 25, Sept. 1978, pp. 383-416. (٥٢)

(٥٣) انظر د. محمد رضا العدل ، د. عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق .

(٥٤) د. رمزي زكي مرجع سابق ، ص ٥٢٥ .

(٥٥) ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار من شأنه زيادة الاعتمادات المخصصة للإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية - حتى مع افتراض ثبات الكميات المطلوبة منها ، زيادة اعباء أجور ومرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام لتخفيف أعباء هذا الارتفاع عنهم (وينطبق نفس القول على المعاشات) بالإضافة الى زيادة نفقات الدعم للتخفيف عن كاهل المواطنين ذوي الدخل المحددة .

انظر في تفصيل هذا الأمر : د. حمدي عبد العظيم : ظاهرة تزايد النفقات العامة - أسبابها ونتائجها « من بحوث المؤتمر العلمي السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ .

(٥٦) د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ .

(٥٧) بالنسبة لمناقشة تفصيلية للطريقة التى عن طريقها يؤثر التضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية : انظر :

- **V. Tanzi** : — "Inflation and the personal income tax — An international perspective", Cambridge : Camb. Univ. Press, 1980.

- “Monetary policy and control of public expenditure”, In : **Public Expenditure and Government Growth**”, ed. by Francesco Forte and A.T. Peacock (Oxford : Blackwell), 1985.
- V. Tanzi, “The impact of macroeconomic policies (٥٨) on the level of taxation and the fiscal balance in developing countries”, **IMF Staff Papers**, Vol. 36, No. (3), Sept. 1989, p. 647.
- V. Tanzi, “Inflation, lags in collection and the real (٥٩) value of tax revenue”, **IMF Staff Papers**, Vol. 24, No. (1), March 1977, p. 154.
- V. Tanzi, “Inflation, real tax revenue and the case (٦٠) for inflationary finance : theory with an application to Argentina”, **IMF Staff Papers**, Vol. 25, No. (3), Sept. 1978, p. 423.
- (٦١) د محمد محمد البنا : « أثر التضخم على حصيللة الضرائب » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٦١/١ .
- (٦٢) نفس المرجع .
- V. Tanzi, “The impact of macroeconomic (٦٣) policies.....”, **Op. Cit.**, p. 647.

وقد بين V. Tanzi أنه فى البلاد التى تكون فيها فجوة التحصيل - المتوسطة - بالنسبة للنظام الضريبى ككل - مرتفعة ، ومعدل التضخم مرتفعاً ، والمستوى المبدئى للضرائب مرتفعاً أيضاً ، فإن الخسارة فى المتحصلات الضريبية - مقاسة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى يمكن أن تكون مرتفعة ، والعكس صحيح . وقد قدر أنه اذا كان هناك - على سبيل المثال - أحد البلاد تبلغ فيه نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى ٣٠٪ ، ويواجه معدلاً للتضخم مساوياً لـ ٤٠٪ فى السنة ، فسوف يقدر الانخفاض فى ايراداته الضريبية نتيجة للتضخم - بـ ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، اذا كانت فجوة التحصيل المتوسطة مساوية لشهرين ، ٤٦٪ من هذا الناتج

إذا ما سأت هذه الفترة ستة أشهر (أما إذا بلغت هذه الفجوة ستة أشهر وكان معدل التضخم مساويا لـ ١٠٠٪ فى السنة ، فسوف ترتفع هذه الخسارة فى الإيرادات الضريبية الى ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى) .

انظر أيضا فى تفصيل هذا الأمر :

— V. Tanzi, "Inflation, real tax revenue, and the case for inflationary finance...", Op. Cit.

— V. Tanzi, "Inflation lags in collection...", Op. Cit., p. 157. (٦٤)

لاحظ أنه إذا كان معدل التضخم مساو للصفر ، فسوف لا يكون هناك انخفاض فى القيمة الحقيقية للضرائب ، نظرا لأن قيمة الجنيه المحصل سوف تستمر بدون تغيير عبر الوقت كذلك إذا كانت فجوة التحصيل مساوية للصفر فسوف لا يكون هناك انخفاض فى القيمة الحقيقية للدخول الضريبية بغض النظر عن معدل التضخم .

(٦٥) فيما يتعلق بالتأخرات الضريبية ، انظر :

— د. عبد الهادى النجار : « بعض محسّدات العبء الضريبى وأثرها على عدالة التوزيع فى الاقتصاد المصرى » مصر المعاصرة ، السنة التاسعة والستون ، العدد ٣٧٣ ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩٥ .

— البنك الأهلى المصرى ، « النظام الضريبى المصرى » النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٤ .

— وزارة المالية ، الحسابات الختامية .

(٦٦) انظر فى هذا الشأن : د. يوسف بطرس غالى : « ليات التضخم

فى ظل هيكل معلومات غير كامل ، محاولة للنظرية ، ندوة ليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ .

ولمزيد من المعلومات عن أساليب تكوين التوقعات ، انظر دراستنا :

« المفاضلة بين البطالة والتضخم ، دراسة نظرية تحليلية » ، بحث مقدم الى

المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٩ .

(٦٧) وبناء على ذلك فان نفقة الرفاهية الناتجة عن التمويل التضخمى لا يمكن قصرها على المساحة التى تقع أسفل منحنى الطلب على النقود كما اقترح « ببلى Bailey » على النحو المشار اليه من قبل ولكن ينبغي أن تشمل أيضا على ما يحدثه التضخم من تشوهات فى النظام الضريبى والتى قد تكون على نفس درجة الاهمية الخاصة بنفقة الرفاهية التقليدية .

(٦٨) ولتوضيح كيف أن هذا النوع من التمويل يعد مكلفا ، نشير الى الدراسة التى قام بها اجيفلى B. Aghevli وخان M. Khan والتى توصلنا بناء عليها الى النتائج التالية بالنسبة لاندونيسيا فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٢ : ان نسبة المتحصلات الضريبية الى الدخل القومى حينما تكون الاسعار مستقرة هى ١٠٠٪ وعند معدل للتضخم يزيد عن ١٥٠٪ - وهو الذى يعظم المتحصلات من ضريبة التضخم - فان هذه الضريبة تبلغ ٦٪ من الدخل القومى ، ولكن فى نفس الوقت ، عند هذا المعدل للتضخم ونظرا لوجود فجوات متعلقة بالتحصيل فان حصيللة الضرائب الأخرى « العادية » سوف تهبط الى ٥٪ من الدخل القومى (بدلا من ١٠٠٪) .

ومعنى هذا أن الأثر الصافى للتضخم - عند معدل يزيد عن ١٥٠٪ فى السنة - هو تحقيق زيادة صافية فى الدخل الحكومى تساوى أقل من ١٪ من الدخل القومى . فاذا أخذنا فى الاعتبار أن نفس الدراسة قد قدرت نفقة الرفاهية بما يعادل ١٤٪ من الدخل القومى ، فسوف ندرك لماذا انتهت الى أن « التمويل التضخمى يعد وسيلة مرهقة جدا لزيادة الايرادات الحكومية » . انظر فى هذا الشأن :

— B.B. Aghevli and M.S. Khan, "Inflationary finance and the dynamics of inflation...", Op. Cit.

(٦٩) وقد انتهى العديد من الكتاب الى أن « فرضية النمو عن طريق التضخم » فى حد ذاتها ذات مدلول عملى ضئيل - حتى فى ظل الظروف المواتية لها - نظرا لأن معدل النمو « الاقصى » الذى يمكن التوصل اليه عن هذا الطريق يعد صغيرا فى حين أن نفقات التضخم الناتج تعد هامة - بل توصل البعض منهم الى أنه « حتى التضخم السريع يضيف أقل من ١٥٪ (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى) .

الى معدل النمو ، وأن هذا الرقم « الأقصى » لا يأخذ فى حسابه سوء تخصيص الموارد الذى غالبا ما يصاحب التضخم » . انظر على سبيل المثال :

— R. Mundell, "Growth, stability,...", Op. Cit.

(٧٠) د. رمزى زكى : « الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودى ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة » فى « التضخم فى العالم العربى » ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٥٥ .

(٧١) على أن يتم توجيهه الى مجالات انتاجية لتحاى اثاره التضخمية . (٧٢) د. محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٧٣) محمود شاكر : « دور البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مايو ١٩٨٢ ، ص ٤٤٠ .

(٧٤) نفس المرجع ، ص ٤٤٠ .

(٧٥) د. رمزى زكى ، « مشكلة التضخم فى مصر » مرجع سابق ، ص ٧١٨ .

ويلاحظ أن معدل الضغط أو العبء الضريبي قد زاد فى مصر ، فى السنوات الأخيرة ، فقد زادت نسبة حصيلة الضرائب الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٣ر٣٪ فى السبعينيات الى ٢٧ر٩٪ ، ٢٨٪ ، ٣٠٪ فى السنوات ٨٢/٨١ ، ٨٣/٨٢ ، ٨٣/٨٤ ١٩٨٤ . على التوالى . وهذا المعدل المرتفع يفوق معدلات الاقتطاع الضريبي الفعلية فى بعض البلاد النامية (حيث بلغت نسبة الضرائب الى الناتج المحلى الاجمالى فى غالبية هذه البلاد حوالى ١٥٪ أو أقل من ذلك فى السبعينيات) ، انظر : « تطور الدين العام الداخلى فى مصر » ، بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة التاسعة والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ٨٨ .

(٧٦) د محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ٠٠٠ » مرجع سابق ، ص ٧ .

(٧٧) ويقصد بالتهرب الضريبي محاولة الشخص الذى تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بطرق وأساليب مخالفة للقانون .

(٧٨) د محمود عبد الفضيل : « الجديد فى الاقتصاد المصرى : نظرة تأملية فى الظواهر والآليات المستحدثة فى السبعينيات والتحديات التى تواجه الادارة الاقتصادية فى الثمانينيات » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٣٥ .

وتوضح لنا الأرقام تواضع مساهمة الضريبة على المهن الحرة ، والضريبة العامة على الايراد الى مجموع الضرائب المباشرة والى اجمالى الحصيلة الضريبية ، حيث لم تتعد حصيلة أى منها فى المتوسط خلال السبعينيات ٣٢ مليون جنيه للأولى ، ٣٦ مليون للثانية وهو ما يمثل حوالى ٠٩٪ ، ١٠٪ فى المتوسط من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة لكل منهما على الترتيب ، ولم تتعد حصيلة أى منهما فى نفس الوقت ٠٣٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية - على الرغم من أنهما ضريبتان تفرضان أساسا على ممولين تتصف دخولهم بالارتفاع - النسبى . (انظر البنك الأهلى النظام الضريبي المصرى ، مرجع سابق ص ٢١) .

ويلاحظ استمرار نفس الوضع فى الثمانينيات ، ففي عام ١٩٨٨/٨٧ على سبيل المثال ، بلغت حصيلة الضريبة على المهن الحرة ٣٣٧ مليون جنيه ، حصيلة الضريبة العامة على الايراد ٦٨٩ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو ١٢٪ ، ٢٤٪ من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة لكل منهما على الترتيب (محسوبة من بيانات الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة - وزارة المالية) ولم تتعد حصيلتها كذلك ٤٪ ، ٨٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية - على الترتيب - (وفقا لنفس المصدر للبيانات) .

ولا شك أن هذا الوضع يعكس بالاضافة الى اختلال الهيكل الضريبي ، ضيق نطاق المجتمع الضريبي نظرا لاستبعاد أوعية ضريبية هامة استحدثت أنشطتها مؤخرا فى المجتمع الضريبي كما أنه يعكس أيضا اتساع نطاق التهرب الضريبي وضعف الاجراءات الخاصة بربط هذه الضرائب وتحصيلها .

(٧٩) البنك الأهلى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

وجدير بالذكر فى هذا المجال ، أن الضريبة العامة على الايراد قد تحولت لما يمكن أن نطلق عليه ضريبة على دخول ذوى المرتبات والاجور المرتفعة الذين يصعب عليهم التهرب الضريبى ، فى الوقت الذى ظلت فيه الدخول العالية المتولدة فى قطاع الأعمال والنشاطات الطفيلية دخولا متهربة من الضريبة .

انظر فى هذا الشأن : د محمود عبد الفضيل : « تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسة تحليلية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٦١ .

(٨٠) د رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٧٢٢ .

(٨١) البنك الأهلى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
(٨٢) د ابراهيم العيسوى : « ترشيد الاستهلاك الخاص فى مصر » مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٢٨٤ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٧٩ .

(٨٣) د رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » مرجع سابق ، ص ٧٢١ .

(٨٤) سهام منير سليم : « تحليل ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ومقترحات لمواجهتها خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٣٦ .

(٨٥) د رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٧٢٢ .

— V. Tanzi, "Inflation, lags in collection...", Op. Cit., p. 161. (٨٦)

— Ibid., p. 165. (٨٧)

(٨٨) البنك الأهلى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٨٩) حيث بلغت ٣٨٪ من اجمالي الضرائب فى عام ١٩٨١/٨٠ .
٤٣٤٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ (محسوبة من الحسابات
الختامية للموازنة العامة للدولة - وزارة المالية) .

(٩٠) حيث بلغت ٦٢٪ من اجمالي الضرائب فى عام ١٩٨١/٨٠ ،
٦٥٦٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ (محسوبة من نفس المصدر) .

(٩١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى
والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٢ .

جدول رقم (١)
تطور نسبة التمويل المصرفي للعجز الاجمالي

السنوات	العجز الاجمالي (١)	التمويل المصرفي (٢)	نسبة التمويل المصرفي الى العجز الاجمالي (٣) %
١٩٧٤	١٠٧٠٩	٤٠٢	٣٧ر٦
١٩٧٥	١٦٦١ر٨	١٠٥٧	٦٣ر٦
١٩٧٦	١٣٢٢ر٨	٤٢٧	٣٣ر٠
١٩٧٧	١٩٣٦ر٢	٤٧١	٢٤ر٣
١٩٧٨	٢٣٣٤ر٧	٨٢٧	٣٥ر٤
١٩٧٩	٣٤١٢ر٥	١٥٨٢	٤٦ر٤
١٩٨١/٨٠	٣١٨٢ر٥	٨٧٤	٢٧ر٥
١٩٨٢/٨١	٤٦٥٦	٢١٨٢	٤٦ر٩
١٩٨٣/٨٢	٤٩٥٦ر١	١٣٩٢ر٢	٢٨ر١
١٩٨٤/٨٣	٥٩٣٣ر٢	٢٥٦٢ر٢	٤٣ر٢
١٩٨٥/٨٤	٦٩٤٣ر٢	٢٤٣٤ر٦	٣٥ر١
١٩٨٦/٨٥	٩٧٨٩	٤١٥٩ر٩	٤٢ر٥
١٩٨٧/٨٦	٧٥٤١	٣٦١١	٤٧ر٩

المصدر : العمودان ١ ، ٢ مصدرهما وزارة المالية ، الموازنة العامة
والحسابات الختامية ، (سنوات مختلفة) ، وردا لدى : د. محمد رضا
العدل ، د. عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق جدول (٥) ص ٢٦
والعمود (٣) تم حسابه من واقع العمودين ١ ، ٢ .

جدول رقم (٢)

مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة (عام ١٩٨٦/٨٥) (١)

مصادر التمويل	بالمليون جنيه	%
تمويل خارجى	٢٥٩٨	٢٦ر٥
أوعية ادخارية محلية	٢٣١٥	٢٣ر٧
قروض من مصادر أخرى	٧١٦	٧ر٣
الجهاز المصرفى (العجز الصافى)	٤١٦٠	٤٢ر٥
اجمالى التمويل	٩٧٨٩	١٠٠ر٠

(١) أرقام فعلية .

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ ، جدول

(٣/٣) ص ١٤٩ .

جدول رقم (٣)

ضريبة التضخم فى مصر (١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦)

السنوات	متوسط النقد الاحتياطى (مليون جنيه)	الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	معدل التضخم كنسبة من الناتج الاجمالى %	ضريبة التضخم
١٩٧٤	١٢٦٩	٤٣٨٩ر٣	١٠ر٩	٢ر٩
١٩٧٥	١٤٤٦	٥٢٣٠ر٥	٩ر٧	٢ر٥
١٩٧٦	١٧٣٠	٦٨٣٧ر٦	١٠ر٣	٢ر٣
١٩٧٧	٢٠٨٣	٨٦٤٣ر١	١٢ر٧	٢ر٨
١٩٧٨	٢٦٥٥	١٠٧٨٢ر٠	١١ر١	٢ر٤
١٩٧٩	٣٤٠٢	١٣٤٩٢ر٨	٩ر٩	٢ر١
٨١/٨٠	٤٩٥٠	١٧٤٥٩ر٨	١١ر٩	٣ر٠
٨٢/٨١	٨٨٥٨	٢٠٩٠٠ر٣	١٦ر٠	٥ر٨
٨٣/٨٢	١٠٥٧٧	٢٥٩٥١ر٦	١٨ر٦	٦ر٥
٨٤/٨٣	١٢٠٥١	٣٠٥١٦ر٧	١٩ر٧	٦ر٦
٨٥/٨٤	١٤٣٣٢	٣٥٨٢٧ر٨	١٠ر١	٣ر٦
٨٦/٨٥	١٦٨٣٢	٣٩١١٤ر٧	١٩ر٢	٦ر٩
٨٧/٨٦	١٨٣٤٤	٤٥٧٥٧ر٠	٢٥ر١	٨

المصدر : بالنسبة للارقام الخاصة بالنقد الاحتياطي : الاحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) - سطر ١٤ (للسنوات ٧٤ - ١٩٧٩) ، البنك المركزى المصرى (فيما يتعلق بالفترة ٨٠ / ١٩٨١ - ٨٦ / ١٩٨٧) .

- وبالنسبة للنتائج القومية الاجمالى ، البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

- وفيما يتعلق بمعدل التضخم ، فقد تم حسابه من واقع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر ، ١٩٦٧ / ٦٦ = ١٠٠) والذي يصدر عن الجهاز المركزى للتعبئ، العامة والاحصاء .

ملحوظة : تم حساب ضريبة التضخم على أساس انها تمثل الانخفاض الذى يلحق بالقوة الشرائية لمتوسط النقد الاحتياطي بسبب التضخم ، والذى يؤول للحكومة وفقا للتحليل النظرى السابق ، ومن ثم فهي تساوى

$$ن \times (ت / + ت) .$$

حيث تعبر (ن) عن متوسط النقد الاحتياطي ، .

وحيث (ت) تمثل معدل التضخم « العشرى » مقيسا بالتغير الذى طرأ على الرقم القياسى لتكاليف المعيشة (فإى فترة ترتفع فيها الاسعار بمقدار (ت) تخسر فيها كل وحدة من النقود (ت / ١ + ت) من قوتها الشرائية .

انظر فى هذا الخصوص : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، اطار ٤ - ٥ ، ص ٨٦ .

بيانات العمودين ١ ، ٢ ، نفس المصدر الخاص بجدول (١) بهذا الملحق ، الاعمدة ٣ ، ٤ ، ٥ تم حسابها من واقع المصدر : العمودان ١ ، ٢ ،

السنه	الايرادات العامة	النفقات العامة	الرقم القياسي للايرادات العامة ٤٧٩١ = ٥٠٠١	الرقم القياسي للنفقات العامة ٤٧٩١ = ٥٠٠١	معدل تغطية الايرادات العامة للمنفقات العامة
١٧/٨٧	٥٦٣٨١	٦٨١٣٨	٨٣٦	٧٣٨١	٥٥
٥٧/٦٧	٩٦٨٨١	٦٨٠١٢	٥٦٧	٨٨٠١	١٦
٣٧/٥٧	٩١٣١١	٦٨٣٧١	٩٦٨	٦٣٦	١٦
٨٧/٣٧	١٨٩٠١	٣٠٧٦١	٥٥٨	٠٦٧	٢٦
٢٧/٢٧	٦٣٨٦	٨٦٣٣١	٢٧٦	٩٣٨	٨٦
١٧/٢٧	٩٨٢٧	٦٧٨٨١	٩٧٥	٦٨٦	٧٦
٠٧/١٧	٩٦٩٨	٩٦٧٦	٥١٥	٨٠٥	٣٨
٦٨٦١	١٩٦٣	٦٧٨٦	٩٢٨	٧٣٨	٧٦
٧٨٦١	٧٧٦٣	٥٣٨٥	٧٥٨	٣٦٨	٣٦
٨٨٦١	٧٠١٣	٦٥١٣	٧١٨	٩١٨	٥٨
٦٨٦١	٧١٢٨	٨٨٦٨	٩٦١	٩٥١	٧٨
٥٨٦١	٣٦٨١	٧٧٧٢	٦٨١	٧٣١	٢٦
٣٨٦١	٦٩٣١	٩٥٦١	٠٠١	٠٠١	٨٨

بالمليون جنيه

جدول رقم (٤)
تطور اجمالي الايرادات والنفقات العامة
خلال الفترة ١٧٩١ - ١٧/٨٧

تعقيب على بحث

« سياسة التمويل التضخمى ومدى
فاعليتها فى السنوات التسعينية »

٠١ د. هناء خير الدين
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

أود أولاً أن أبدأ بشكر منظمى المؤتمر على دعوتى للتعقيب على هذه الدراسة الجادة القيمة ، ولا عجب فى ذلك اذا أن كاتبها الدكتور سهرى معتوق - التى أعرفها منذ أن كانت طالبة فى أول دفعة من الطلاب أقوم بالتدريس لها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ أكثر من عشرين سنة - معروفة بجديتها ودقتها فى البحث والتحليل وحرصها للرجوع الى المراجع الملائمة ..

لن استرسل فى ذكر مزايا هذه الدراسة - وهى كثيرة - وانما سوف انتقل مباشرة الى الاشارة الى مواضع الخلاف على ما جاء بها ...

فمن الناحية النظرية :

١ - تبنت الباحثة نموذج « ضريبة التضخم » - واعتبرت أن التضخم ضريبة ضمنية تفرض على الأرصد الحقيقية التى يحوزها الأفراد بمعدل يساوى معدل التضخم - واستمرت فى هذا التشبيه طوال دراستها واغفلت فرقا هاما بين تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التى تفرضها الحكومة .. ففى حين تحدد الحكومة معدل الضريبة المفروض على الدخل أو على السلع والخدمات ، فانها لا تحدد مباشرة معدل ضريبة التضخم (معدل ارتفاع الأسعار) ، وانما تحدد معدل نمو عرض النقود عند اللجوء الى تمويل عجز الموازنة من الجهاز المصرفى - ويحدد هذا الأخير معدل ارتفاع الأسعار . ولا يوجد فرق بين هذه الضريبة والضرائب الأخرى عندما ترتفع الأسعار بمعدل مساو لمزيادة عرض النقود الناتج عن تمويل عجز الموازنة أما عندما ترتفع الأسعار بمعدل أسرع من معدل زيادة عرض النقود - أسوة بما يحدث فى مصر منذ أوائل الثمانينات - تنخفض قيمة الأرصد النقدية الحقيقية ،

ويذهب جانب من ايراد « ضريبة التضخم لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية كرصيد المعروض النقدي ، ومن ثم ، يتكون الايراد الكلى لتلك الضريبة من جزئين :

— جزء يفرض على القيمة الحقيقية ، للعرض الاضافى من النقود ويعبر عن موارد اضافية حقيقية تنتقل الى الحكومة .

— وجزء آخر تفقده الحكومة مقابل الانخفاض فى قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية ومن ثم ، فعدم تحكم الحكومة فى معدل ضريبة التضخم — أسوة بالضرائب الصريحة الأخرى — يضيف الى عدم فاعلية هذه الضريبة كوسيلة لتمويل الانفاق العام ، حيث أن زيادة المعروض النقدي فى أى اقتصاد يولد أليات ينتشر من خلالها هذا الأثر الى جوانب الاقتصاد المختلفة ويترتب عليه معدلات متفاوتة للتضخم ، مما يضيف الى خطورة الالتجاء الى هذه الوسيلة فى التمويل ...

ولعل ما يؤكد الاغفال التام لهذا العنصر من جانب الباحثة ، ما جاء بصفحة ٥ من الدراسة : « يتمثل العائد الحقيقى من الضريبة فى حاصل ضرب معدل التضخم فى الرصيد الحقيقى للنقود (وهذا الناتج يعادل القيمة الحقيقية للنقود المصدرة) » وهذا غير صحيح الا فى حالة تعادل معدل الزيادة فى الأسعار مع معدل الزيادة فى كمية النقود المصدرة ، وهو مالا يطابق المشاهدات ...

٢ - من المعروف — والباحثة تعى ذلك تماما ولكنها لم تهتم بهذا الموضوع بالمقدر الكافى واكتفت بإشارة عابرة له فى احد الهوامش — أن معدل التضخم الذى يحقق أقصى عائد لضريبة التضخم لا يساوى المعدل الذى تبلغ عنده مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية بالنسبة لمعدل ارتفاع الأسعار الواحد الصحيح الا فى حالة واحدة وهى حالة ثبات الدخل الحقيقى . أما اذا كان الدخل الحقيقى متزايدا ، فيتوقف معدل التضخم الأمثل على كل من معدل نمو الناتج القومى وعلى مرونة الطلب الدخلى على الأرصدة الحقيقية — ففى حالة نمو الدخل الحقيقى تحصل الجهة المصدرة للعرض النقدي الاضافى عائداً من مصدرين : ضريبة على قيمة الارصدة الحقيقية القائمة ، وأخرى على مقدار الأرصدة الحقيقية الاضافية المطلوبة لمقابلة زيادة الدخل — وكما هو الحال عند ثبات الدخل الحقيقى ، يبلغ العائد من المصدر الأول

(١ - العائد من الضريبة على الأرصدة القائمة) أقصاه عند مرونة بالنسبة لمعدل التضخم مساوية للوحدة - ولكن العائد من المصدر الثانى ينخفض بانتظام مع ارتفاع السعر - مما يشير الى ان المعدل المطلوب لتحقيق أقصى عائد لضريبة التضخم أقل من ذلك الذى تبلغ عنده المرونة واحد صحيح ٠٠ ومن ثم يكون معدل التضخم الذى يحقق أقصى عائد للحكومة من ضريبة التضخم أقل من المعدل المرغوب فيه فى حالة ثبات الدخل الحقيقى ٠٠٠ وقد يكون سالباً فى بعض الحالات .

٣ - يستند التحليل الذى قدمته الباحثة الى عدد من الافتراضات - ذكر بعضها فى مواضع متفرقة من الجزء الأول من الدراسة وكنت أود أن تعرض بصورة واضحة ومنظمة - كما عودتنا الباحثة - حتى يتبين القارئ حدود هذا التحليل وأهم هذه الافتراضات :

- ان كافة مكونات العرض النقدى لا تدر فائدة أو عائد .
- ان الحكومة هى المصدر الوحيد لزيادة عرض النقود .
- ان مصدر النمو الوحيد هو الاستثمار الممول بالانفاق الحكومى أو الممول بواسطة زيادة عرض النقود ٠٠٠

وجميعها افتراضات مقيدة اذا ما أردنا تطبيق هذا النموذج النظرى على أية حالة واقعية .

وسوف انتقل الآن الى بعض الملاحظات بشأن تفاصيل ما جاء بهذه الدراسة - وسوف اتناولها وفقاً لترتيب الصفحات التى ترد عليها تلك الملاحظات .

١ - هناك خلط بين الاصول المالية والاصول النقدية ففى ص ٣ السطر ٨ لعل الباحثة تقصد الاصول النقدية لا المالية .

٢ - فى منتصف ص ٦ يجب تصحيح $T = 0.1 y$ الى $T = 0.01 y$ وأيضا تبديل مواقع m_2 , m_1 فى الشكل ص ٨ .

٣ - ص ٩ « يلاحظ أن هذه النفقة يمكن تفاديها اذا كان من الممكن دفع فائدة على كل أنواع الأرصدة النقدية » - الا يجب اضافة مساوية لمعدل التضخم ؟ .

٤ - كنت أود أن أجد فى هذه الدراسة تعريفا واضحا وصريحا للأساس النقدى أو النقود عالية القدرة أو النقود الاحتياطية ...

ففى ص ٥ تشير إليها الباحثة على أنها « كمية النقد التى يتم خلقها من جانب البنك المركزى » .

وفى ص ١١ تشير الى أن مصادر التمويل التضخمى تتمثل فى الاقتراض من الجهاز المصرفى مقابل صكوك على الخزانة - أو الاقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزى « ٠٠ مما يؤدى الى زيادة المعروض النقدى ٠ وهذا يوحي بأن الأساس النقدى يتضمن احتياطيات البنوك التجارية ٠٠

وفى ص ١٣ تتحدث عن نسبة النقد الاحتياطى « دون تعريف واضح وفى ص ٢٦ تذكر « ألا يتم التمويل المصرفى بصفة تلقائية لتغطية عجز الميزانية وقصر استخدام الاصدار النقدى الجديد فى تمويل الموازنة العامة على حالات الضرورة الملحة » مما يشير الى أن الباحثة لا تفرق بين التمويل المصرفى والاصدار النقدى الجديد « ٠٠

وكنت أود أن أرى صراحة أن الأساس النقدى أو النقود الاحتياطية تتمثل فى :

(١) العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفى .

(ب) احتياطيات البنوك التجارية ؟ : ودائع لدى البنك المركزى أو نقدية فى خزائن البنوك ٠٠

وأن مصادرها أو البنود المقابلة لها تتضمن - ضمن بنود أخرى - صافى مديونية الحكومة قبل السلطات النقدية ، ومن ثم فاذا تم تمويل عجز الموازنة من الجهاز المصرفى ، يتم هذا اما بإصدار نقدى جديد أو بورود احتياطيات من البنوك التجارية للاحتفاظ بها لدى البنك المركزى أو باقتراض البنك المركزى لفائض السيولة من البنوك التجارية ٠٠ وأنه يمكن أن يحدث زيادة فى المعروض النقدى دون أن يحدث إصدار نقدى جديد .

٥ - جاء فى ص ١٠ « غير ان واقع الأمر أن التضخم اذا كان غير

متوقع - وهو عادة مايكون كذلك - فسوف يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة « ٠٠٠ لماذا افترضت الباحثة ضرورة عدم توقع التضخم لحدوث الآثار التوزيعية للتضخم ؟ فالتضخم - سواء كان متوقعا أو غير متوقع - يضر بذوى الدخول الثابتة أو بذوى الدخول التى لا ترتفع بذات معدل ارتفاع الأسعار أو بذات سرعة ارتفاع الأسعار . ولا يمكن للتوقعات تلافى هذه الآثار ٠٠٠

٦ - ص ١٥ عند تناول أثر انخفاض سعر الفائدة الحقيقى المصاحب للتضخم على الادخار الاختيارى انتهت الباحثة الى أن « يخشى أن يؤدي التضخم فى حالة استمراره فى السنوات التسعينية الى انخفاض مستوى الادخار الاختيارى مما يحد من الأثر الموجب للتضخم على الادخار الاجبارى » وواقع الأمر أن كل الحجج التى ساققتها تشير الى ان استمرار التضخم سوف يؤثر على صورة المدخرات الاختيارية لا على مقدارها ٠٠ اذ يؤدي استمرار الأسعار فى الارتفاع الى الاحتفاظ بالمدخرات فى صورة أصول عينية (أراضى ، مبانى ٠٠) لا فى صورة سائلة (نقود ، ودائع لدى البنوك ٠٠)

٧ - ص ١٧ تم ترجمة feed back على أنه أثر التغذية الرجعية وقد يفضل استخدام أثر التغذية المرتدة أو ببساطة آثار متبادلة ٠٠

٨ - ص ١٨ عند تناول أثر التضخم على حصيلة الدولة من الضرائب تذكر الباحثة أنه توجد فترات ابطاء مالية تفصل ما بين ارتفاع الأسعار والدخول وبين زيادة حصيلة الدولة من الضرائب ترجعها الى مرور فترة زمنية حتى يمكن تغيير القوانين الضريبية ، بحيث تتمشى مع التضخم « ! والسؤال هو هل يحدث فعلا تعديل لقوانين الضرائب أم أن الايرادات تزداد تلقائيا بعد فترة ابطاء نتيجة « فجوة التحصيل » المشار اليها فيما بعد . فتزداد حصيلة الضرائب تلقائيا بعد فترة ابطاء ، وقد ترتفع بمعدل متزايد اذا كانت معدلات الضرائب تصاعدية ٠٠٠ ولا يحتاج الأمر الى تعديل قوانين الضرائب .

٩ - تميل أحيانا الباحثة الى القفز الى نتائج متسعة ومبالغات يفضل تلافيها - ففى ص ١٩ تخلص الى أن « التضخم الذى شهدته مصر ابتداء من منتصف السبعينات ٠٠٠ ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ويتوقع استمرار هذا الوضع اذا ما استمر التضخم خلال السنوات

التسعينية » ، فهذا القول فيه مبالغة. إذ أن التضخم يزيد من عجز الموازنة ولكن أرجاع زيادة العجز المتراكم فى الموازنة أمر مبالغ فيه .٠٠ فالتراخى فى ضبط المصروفات العامة ، وتزايد خسائر القطاع العام من الأسباب التى يمكن ذكرها ضمن أسباب أخرى غير التضخم لتفسير العجز المتزايد سنة بعد الأخرى .

١٠ - هناك نتائج لا تتحقق الا فى حالات التضخم الجامح hyper inflation ولا تصح فى ظل معدلات التضخم المشابهة لتلك السائدة فى مصر ، ومن ثم تبدو تلك النتائج مبالغا فيها .

ومن أمثلة تلك المبالغات ما جاء بصفحة ٢٢ حيث ذكرت الباحثة أن « الاضافة الصافية للدخل الحكومى الكلى - فى حالة التمويل التضخمى - والتى يمكن استثمارها على هذا النحو قد تكون صفرا أو حتى سالبة » .٠٠ نعم يؤدى التضخم الى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب ولكن هناك فرق بين هذا القول وبين القول بأن التضخم - وخاصة فى حدود معدلات التضخم السائدة فى مصر (نحو ٢٥٪ الى ٤٠٪ سنويا يؤدى الى أن تكون الاضافة الصافية للدخل الحكومى صفرا أو سالبة !!

١١ - ص ٢٤ « العائد الصافى للحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل من العائد الاجمالى » الا يفضل استخدام العائد الحقيقى والعائد الاسمى بدلا من صافى واجمالى ؟

١٢ - ص ٢٥ « فحتى على افتراض استخدام حصيلة ضريبة التضخم فى الانفاق على الاستثمار فليس هناك ما يضمن أن يؤدى ذلك الى زيادة هامة فى الدخل القومى عن طريق ميكانيزم المضاعف - نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى وضعفه مما يعنى عدم كفايته لتشغيل الطاقات العاطلة » ما معنى هذا الكلام ؟ اقترح اعادة النظر فيه حيث انه غير سليم .٠٠٠

١٣ - من المقترحات المقدمة ص ٢٧ هو العمل على تمويل عجز الموازنة بوسائل حقيقية غير تضخمية ومنها « اصدار سندات تكفل لحاملها بعد فترة محددة امتلاك وحدات سكنية أو أراضى صالحة للبناء والاستزراع » - لا يجب تشجيع هذا الاقتراح حيث أنه يلقي اعباء مالية اضافية على

الحكومة للوفاء بهذا الالتزام ، ويربط الإيرادات الإضافية لتمويل الانفاق العام بمزيد من الانفاق ؟!

١٤ - ص ٢٧ أيضا ، هناك تضارب بين القول بأن « الجهد الضريبي فى مصر مقاسا على أساس نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى من أفضل الجهود الضريبية فى دول العالم الثالث ، ومن ثم فنحن نعتقد أن امكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر تعد امكانية محدودة » ومن القول « بامكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر عن طريق اصلاح الضريبي وعلاج مشاكل النظام الضريبي فى مصر ٠٠٠ : كثرة الاعفاءات الضريبية وشيوع التهرب الضريبي والمتأخرات وعدم تعقب الكثير من الأنشطة والدخول الطفيلية ٠٠٠ الى آخر الفقرة .

١٥ - لماذا لا تتفق أرقام الحجم الاجمالى الواردة بجدول (١) ص ٤٥ مع الفرقا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الواردة بجدول (٤) ص ٤٧ بالملحق ؟

وأخيرا انتقل الى التعليق على نتائج هذا البحث :

خلصت الدراسة الى ثلاث نتائج رئيسية :

أولا : أنه ليس من المؤكد أن يترتب على زيادة الادخار الاجبارى الناتج عن التمويل التضخمى زيادة فى الادخار القومى ، أو زيادة صافية فى إيرادات الحكومة - واعتقد أن هذا صحيح فقط فى حالات التضخم الجامح - اما فى حالات التضخم التى يتراوح فيها معدل ارتفاع الأسعار بين ٢٥٪ ، ٤٠٪ - كما هو الحال فى مصر - فهذه النتيجة ليست مؤكدة ، وخاصة اذا ما استبعدنا الآثار التوزيعية للتضخم وأثاره على الرفاهية الاجتماعية .

ثانيا : ليس من المؤكد استخدام حصيلة ضريبة ، التضخم فى زيادة الاستثمار المنتج ٠٠ وهذه النتيجة صحيحة ، الا أن الدراسة لم تهتم بإثباتها . فكنتم اتوقع هنا أن تقوم الباحثة بمقارنة العجز الاجمالى فى الموازنة العامة بالانفاق الاستثمارى العام ، وأيضا مقارنة العجز الممول بالتضخم بالانفاق

الاستثمارى العام للوقوف على مدى استخدام التمويل التضخمى فى تمويل الاستثمارات الحكومية سواء كانت منتجة أو غير ذلك .

ثالثا : ليس من المؤكد أن يترتب على الزيادة فى الاستثمار الناتجة عن سياسة التمويل التضخمى زيادة هامة فى الدخل القومى أو اسراع لخطى التنمية الاقتصادية . وكان يحتاج الأمر هنا التعرض لجدوى الانفاق الاستثمارى العام ومدى فاعليته فى تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة .

وبوجه عام ، فما كنت أتوقعه من الدراسة - عند تناول جدوى التمويل التضخمى فى التسعينات - هو ألا تعامل مستوى الانفاق العام على أنه معطاة من المعطيات التى لا تمس والا تقصر اهتمامها على زيادة جانب الإيرادات العامة فحسب . فمستوى الانفاق العام فى مصر وأوليوياته ونمطه يحتاج الى إعادة نظر شاملة فى ضوء تفاقم العجز فى الميزانية واستمراره عند مستويات تقترب من ١٥٪ من الناتج المحلى . وهذه النسبة مرتفعة جدا ويجب تخفيضها الى حدود مقبولة (نحو ٥٪ من الناتج المحلى) - وذلك من خلال تخفيض نسبة أسهم الحكومة فى الاستثمار وافساح المجال للقطاع الخاص لزيادة حجم استثماره ونصيبه فى اجمالى الاستثمارات المرغوب فيها وخاصة مع توافر قدرته على ذلك فى شكل ودائع ضمنية يمتلكها كل من القطاع الخاص والقطاع العائلى لدى الجهاز المصرفى فضلا عن الأموال التى يمتلكها المصريون فى الخارج - مما يتيح للحكومة فرصة التفرغ للقيام بمهامها الأساسية من اشراف وتوجيه . فاغراق الحكومة فى التدخل فى أنشطة فرعية تنفذها بنفسها أو بواسطة الوحدات التابعة لها واستمرارها تحمل مسئوليات تفوق امكاناتها لابد وأن يؤدى الى انخفاض فى مستوى الاداء مما يترتب عليه هدر للعمال العام وانخفاض الانتاجية وفقد الحكومة لهيبتها .

فمن الأفضل للتنمية العمل على تشجيع القطاع الخاص وتعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات الخاصة - وأن يقتصر النشاط الحكومى على الوظائف الأساسية للدولة مع تخفيض الانفاق الى مستوى يلائم الإيرادات السيادية والكف عن التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى والعمل على تهيئة مناخ نقدى مستقر وعلى تحقيق استقرار مستويات الأسعار .

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

تعقيب على بحث

« سياسة التمويل التضخمى ومدى
فاعليتها فى السنوات التسعينيات »

٠٠١ جوده عبد الخالق

كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

على سبيل الاستهلال ، أشكر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع على دعوتها لى للتعليق على هذا البحث فى افتتاح المؤتمر العلمى السادس عشر للاقتصاديين المصريين الذى يتناول موضوعا غاية فى الأهمية : « السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينيات » .

وبعد قراءة البحث الحالى ، لاحظت أنها المرة الثانية على التوالى التى أقوم فيها بالتعقيب على بحث لنفس الباحثة ، وهى الدكتورة سهير معتوق . والبحث فى ذاته يعرض مجهودا طيبا من الباحثة ، ومطالعة واسعة للمراجع وعرض دقيق للموضوع ، ولغة سلسلة ومحددة - باستثناء بعض المواضع المتفرقة .

لكن سؤالاً جوهرياً أُلح على ذهنى بعد قراءة البحث ، وهو سؤال أوجهه لكل من الباحثة وأمانة هذا المؤتمر : ما علاقة هذا البحث بموضوع المؤتمر ؟ انبنى لا أرى علاقة قوية ، حيث أن عنوان البحث يشير الى مدى فاعلية سياسة التمويل التضخمى فى التسعينيات . ولكن الأمر ينتهى عند هذا ؛ فليس هناك تناول محدد للخصائص الاقتصادية لهذه الفترة ، ولا للتوقعات فيها ، ولا للسياسات الاقتصادية التى ستطبق ، اللهم الا الافتراض الضمنى بأن سياسة التمويل التضخمى لعجز الموازنة سوف تستمر على ما هى عليه فى المستقبل . فهل هذا صحيح ؟ وتكتفى الباحثة فى الجزء الرابع والأخير من دراستها (الخلاصة والتوصيات) باقحام عبارة « السنوات التسعينيات » مرة أخرى ، وكأن الهدف كان تعظيم فرص قبول البحث ضمن بحوث المؤتمر بحكم موضوعه .

وحيث أن الوقت المتاح لى للتعقيب محدود ، وحيث أن الزميلة
الدكتورة هناء قد سبقتنى بالتعقيب على نفس البحث ، فسوف اختصر
تعقيبى بعدم تكرار النقاط التى أثارته تعميما للفائدة .

وأبدأ بعدة ملاحظات شكلية ، لكن هامة ، تليها ملاحظات منهجية ،
ثم أعرج فى النهاية على مسألة ترجمة بعض المصطلحات التى وردت فى
الدراسة بهدف الدفع فى اتجاه تكوين « رأى عام » بين الاقتصاديين فى
هذا المجال الهام .

أولا : الملاحظات الشكلية :

- أول هذه الملاحظات حول مسألة الاقتصاد فى الكتابة . فالبحث
يقع فى ٤٦ صفحة ومذيل بعدد ٩١ هامشا . وهناك استطراد فى أمور تعتبر
من الأوليات والتى يفترض علم القارئ المتخصص بها دون ذكرها تفصيلا .
على سبيل المثال اشتقاق شرط تعظيم دخل ضريبة التضخم (ص ٧)
(وجدير بالذكر أن هناك عدم دقة فى استخدام المصطلحات الرياضية .
فالباحثة تتحدث عن تفاضل المعادلة الموجودة فى منتصف ص ٧ ، فى حين
أن الصحيح هو أخذ المشتقة الكلية وليس التفاضل) .

أضف الى ذلك أن الهوامش أكثر مما هو ضرورى لأغراض توثيق
الدراسة . وبدلا من أكثر من ٩٠ هامشا ، كان يمكن تقليل عددها كثيرا
لو تم ادماج مجموعات منها بدلا من تركها منفردة . مثلا الهوامش ٤ - ٥ ،
والهوامش ١٩ - ٢٢ ، والهوامش (٢٨ - ٢٩) ، والهوامش ٤٧ - ٥٢ .
كل هذه المجموعات كان يفضل جمعها فى هامش لكل مجموعة حيث أن
الباحثة تشير الى مجموعة من المراجع تتحدث عن موضوع واحد .

٢ - ثانى هذه الملاحظات عن نتيجة الافراط فى حجم الدراسة . فقد
نتج عن ذلك أن الدراسة جاءت غير متماسكة . فالعلاقة بين الجزء الأول
والثانى واهية . ولا يحتوى الجزء الثانى على ما يستند الى الجزء الأول
سوى البند ٢ - ٢ عن تقدير ضريبة التضخم فى مصر فى أقل من صفحة
واحدة رغم أهمية هذه النقطة . وباقى الجزء الثانى لا علاقة له
بالجزء الأول .

٣ - ثالث هذه الملاحظات أن الخلاصة والتوصيات ، التى تحتل أكثر من سبع صفحات ، عبارة عن تعميمات يعوزها الدليل ، وينبغيات لا مجال لها فى بحث علمى . والكثير مما ورد هنا كان يمكن أن يقال بصرف النظر عما ورد فى الأجزاء السابقة من البحث . وهذا أضعف البحث كثيرا وسطحه .

ثانيا : الملاحظات المنهجية :

١ - استهلكت الباحثة دراستها بما أسمته تحليلًا نظريًا لسياسة التمويل التضخمى (الجزء ١ ، ص ٣ - ١٠) . لكن المعالجة انحصرت فى ضريبة التضخم فقط ، دون تطرق للأبعاد النظرية الأخرى لسياسة التمويل التضخمى . فضلا عن ذلك فإن تناول ضريبة التضخم جاء أقرب إلى الاستعراض المطول للأدبيات والذي ينزلق إلى الأوليات فى عدة مواطن مما حوله أقرب إلى الدراسة المسحية . وكان الأفضل تركيز العرض فى هذا الجزء على الصياغة النظرية لنموذج ضريبة التضخم ، طبقا لما انتهى إليه الاجتهاد العلمى فى هذا الشأن ، تمهيدا للتطبيق على الحالة المصرية لاحقا . على وجه التحديد ، فإن تناول الباحثة لنفقات التمويل التضخمى جاء مبتسرا ، فركز على نفقة الرفاهية ، أما الجانب الأكثر أهمية وهو المتعلق بإعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد ، فقد مرت عليه الباحثة « مرور الكرام » فى نصف صفحة تقريبا . ونراها قد انتهت هذا الجزء بملاحظة أن « الآثار التوزيعية الاختلالية The distributive-disruptive effects تعد معقدة تماما ، وتعتمد على العديد من العناصر المؤسسية التى يصعب تقديرها كميا ، ومن ثم ، ولأغراض التحليل ، عادة ما يفترض أن التضخم يعد متوقعا تماما . لقد حسمت الباحثة الأمر بتجاهل المشكلة بدلا من الاجتهاد فى مواجهتها !

٢ - وبما أن الجهد الأساسى للباحثة يدور حول تقدير ضريبة التضخم فى مصر ، فلنتوقف لمناقش منهجية التقدير التى أتبعتها . ان المعادلة (١) ، ص (٣) ، هى الأساس النظرى لتقدير ضريبة التضخم ، ومنطوقها :

$$(I) \quad T = m \pi$$

حيث m = الأرصدة النقدية الحقيقية

π = معدل التضخم المتوقع (طبقا للفروض التى عدتها

الباحثة فى الهامش (٦) من دراستها) .

وفى الجزء التطبيقي ، فى الجدول (٣) ، تقدر الباحثة ضريبة التضخم كما يلى :

$$(II) \quad \frac{T}{T + 1} \times N = T$$

حيث ن = متوسط النقد الاحتياطى
ت = معدل التضخم

$$\text{وبما أن } m = \frac{N}{T + 1} \text{ هى الأرصدة النقدية الحقيقية ، على}$$

الأقل من حيث المفهوم ، فان وجهه المفارقة بين الصيغة الشطرية (I) والصيغة التى استخدمت فى التقدير (II) ينحصر فى الفرق بين معدل التضخم المتوقع (π) ، ومعدل التضخم الفعلى (ت) . فاذا كان واقع الحال أن الفروض التى أشارت اليها الباحثة فى الهامش (٦) لا تنطبق على الحالة المصرية (بالذات وجود معدل معطى متوقع للتضخم ، وتحرير كل العقود بطريقة تجعل قيمتها الحقيقية ثابتة) ، فانه لا يمكن استخدام معدل التضخم الفعلى فى تقدير ضريبة التضخم تقديرا دقيقا .

ويبقى السؤال معلقا بخصوص الارتفاع الشديد فى معدل ضريبة التضخم فى مصر بالمقارنة بالدول النامية الأخرى (ص ١٣ من البحث) .

٣ - لم تعط الباحثة الاهتمام الواجب لأحد أهم جوانب سياسة التمويل التضخمى فى مصر ألا وهو العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر . فاذا كان تمويل العجز عن طريق ضريبة التضخم يؤدي الى المزيد من التضخم ، تصبح هذه العلاقة أهم علاقة نظرية فى موضوع البحث . سياسة التمويل بالعجز . ولكن نصيبها فى دراسة الباحثة كان مجرد اشارة عابرة حين تقول (ص ١٧ ، فقرة ٤) « وجدير بالذكر فى هذا المجال أنه قد أجريت دراسة للتحقيق من صحة وجود هذه العلاقة ٠٠ فى مصر باستخدام النموذج المستخدم من قبل « أجيفلى B. Aghevli » و « خان M. Khan » وقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد وجود مثل هذه العلاقة فى حالة الاقتصاد المصرى ، والى أن هذه العلاقة تبدو لانهاية لها » . التأكيد مضاف .

ان هذا دليل آخر على اختلال العلاقة بين أجزاء الدراسة الذى أشرنا اليه سابقا ، كما أنه يكشف تسطيحا غير مقبول للمسألة بالذات فى قول الباحثة أن العلاقة « تبدو لا نهاية لها » . - فما معنى هذا التعبير تحديدا ؟

٤ - ولقد جاء الجزء الثالث من دراسة الباحثة بعنوان « التأثيرات السلبية لسياسة التمويل التضخمى وخطورة اتباعها فى السنوات التسعينية دون المأمول نتيجة ضعف المعالجة فى الجزئين الأول والثانى ، وبالتالي لم يبين عليهما بصورة محكمة . لذلك نراه يتراوح بين التعميمات النظرية والاحالة الى تجارب بلاد أخرى ، والاشارة الى تجربة مصر ، هذا رغم أن التوقع هو أن يذهب هذا الجزء على الحالة المصرية بصفة أساسية . لكن هذا لم يحدث .

٥ - هناك وجه هام آخر من أوجه القصور فى الدراسة من الناحية المنهجية . فالتحليل يتم فى اطار نموذج الاقتصاد المغلق ، فى حين أن الحالة المصرية هى حالة اقتصاد صغير مفتوح . هذا يعنى أن أثر التضخم على سعر الصرف (قيمة العملة) وعلى نتيجة التعامل مع الخارج لايمكن اغفاله . لكن الباحث لم يتطرق اليه من قريب أو بعيد . ويرتبط بهذا وجود ودائع للمقيمين بالنقد الأجنبى بالجهاز المصرفى المصرى ، وهو أمر يجعل تحليل أثر تخفيض قيمة العملة أكثر تعقيدا منه فى الحالة التى تناقشها الباحثة نظريا ، والتى تفترض أن « الودائع المصرفية لا تستخدم كنفود أو تعد ضئيلة جدا من حيث الحجم » . (هامش ٦ من البحث) . ففى عام ٨٧/١٩٨٦ بلغ حجم ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية فى الجهاز المصرفى ما يعادل ١٣ر٥ مليار جنيه ، وهى تمثل بذلك حوالى ٣٥٪ من الدخل المحلى الاجمالى لنفس السنة والذى بلغ ٤٠ر٩ مليار جنيه . (مصدر بيانات الودائع ، البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ٨٧/٨٨ ، ص ١٤٤ ؛ ومصدر بيانات الدخل ، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإحصائية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد ١ - ٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٦) .

٦ - تقدر الباحثة سعر الفائدة الحقيقى بالفرق بين سعر الفائدة

١- المقوم الاقتصادي: الذى يعنى توفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة الكريمة، ويعنى كذلك وضع سياسة عامة للثروة القومية من حيث طرق اكتسابها وكيفية التصرف فيها، وحق الدولة فى التدخل لتحديد الملكية، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة.

٢- المقوم القانونى الحقوقى: الذى يضمن الحقوق الخاصة للمواطنين فى نصوص واضحة ومعلنة تجاه بعضهم البعض، وتجاه الدولة ذاتها، طالما كانت منضبطة بأحكام القانون، وسارية فى مساراتها الشرعية.

٣- المقوم الفكرى الأخلاقى. الذى تغذيه ثقافة تحض على التكافل وتعلو من شأن التعاون، وتنمى الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتؤكد على فضائل احترام الغير، ومراعاة حقوقه المادية والمعنوية. ومسؤولية توفير مثل هذه الثقافة لا تقع على جهة واحدة، أو مؤسسة دون غيرها من مؤسسات التنشئة الفكرية والثقافية، بل هى مسؤولية كافة الجهات والمؤسسات. وإلى جانبها كل المفكرين وقادة الرأى والمبدعين والفنانين. وبهذا المعنى تصير ثقافة العدالة هى ثقافة الحرية، لأن العدل والحرية قيمتان تنبعان من أصل واحد، فالعدل والحرية هما فى بناء قلب الإنسان وفكره ووجدانه وإرادته، بناء لا مجال فيه للظلم والاستبداد. وبكلمات أخرى، فإنه لا عدالة فى ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقهر، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أى ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - فى ظل ثقافة تغذى عوامل التفرقة والتمييز والخط من كرامة الإنسان.

ثالثاً: المستويات التطبيقية للعدالة

للعدالة أكثر من مستوى تطبقى فى الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهى:

١- المستوى الاجتماعى السياسى العام: حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة فى تسيير شؤون المجتمع، ويصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.

٢- المستوى الفردى الخاص: حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردى، وإطاراً مرجعياً عاماً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً فى ممارسة حقوقه، وعادلاً فى أداء واجباته.

٣ - المستوى المؤسسى: حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسى والاجتماعى القائم، وهى تتمثل - فى هذه الحالة - فى مجموعة من القوانين، والإجراءات، والمؤسسات، والوظائف. التى تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة فى هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هى الآلية التى عن طريقها يتم حسم المنازعات، واستيفاء الحقوق من مغتصبها، وردها إلى مستحقيها.

وثمة تقسيم آخر لمستويات العدالة يتلخص فى التمييز بين العدالة الإجرائية (القانونية) من ناحية، والعدالة الموضوعية التى تشير إلى معايير تنظيم الحقوق وتوزيعها من ناحية ثانية، والعدالة فى بعدها التنفيذى من ناحية ثالثة. حيث يتعين على الدول - أو السلطة العامة- أن تتدخل لصالح الفئات المحرومة، أو غير القادرة على الوصول إلى حقوقها، أو تلك التى يحال بينها وبين حقوقها لى سبب من الأسباب. ويثير موضوع تدخل الدولة لتحقيق العدالة كثيراً من الإشكالات ذات الطابع القانونى والسياسى. وبخاصة أن هذا التدخل عادة ما يتم تحت شعار «تحقيق العدالة الاجتماعية» التى تصير - فى هذه الحالة- مرادفة لجملة السياسات والإجراءات التى تتخذها السلطة الحاكمة باسم الدولة بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات، وحصرتها فى حدودها الدنيا، وإعادة توزيع الثروة، ودعم العديد من الخدمات والسلع وجعلها فى متناول القطاعات العريضة من المواطنين.

رابعاً- أنواع العدالة ومضامينها

يمكن القول أن دافع العدالة اتخذ له أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التاريخ البشرى تتمثل فيما يلى:

١ - عدالة الحاجات: يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن مدخلاتهم أو أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الأسرة إذ يقوم الأفراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التى يكسبونها على الآخرين طبقاً لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.

٢ - عدالة التكافؤ: تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة. إذ يشترك الجميع فى تقاسم المخرجات بالتساوى: (الفرد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل الفرد).

٣- عدالة الإنصاف: تبرز فى مواقف الاعتماد المتبادل، كما فى السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

البحث الثانى

السياسات الاقتصادية لترشيد استخدام الكهرباء فى مصر فى التسعينات

د . علاء عواد
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

مقدمة :

يهتم الباحثون والمسؤولون فى تناولهم لمشكلة الطاقة الكهربائية فى مصر بقضية الترشيح سواء كان ذلك اعتمادا على تخفيض الطلب من خلال توجيه المستهلكين نحو ترشيح استهلاكهم الكهربائى أو بالاعتماد على زيادة حجم الطاقة الكهربائية المولدة وذلك بتوجيه واضعى السياسات المتعلقة بالطاقة الكهربائية نحو تمويل انشاء محطات توليد جديدة - ويقوم هذا البحث على ان الاهتمام بفكرة الترشيح يجب أن يقوم على محور آخر بالاضافة الى المحورين سالفى الذكر وهو محاولة الوصول الى معاملات فنية مثلى تؤدى الى رفع معدلات الأداء والكفاءة الانتاجية فى قطاع الكهرباء .

وترجع المبررات الرئيسية لاختيار هذه الدراسة الى :

أولا : عدم القدرة على تحليل كافة المتغيرات الاقتصادية (من جانب الطلب والعرض) فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى حيث أن هذا يستلزم جهد بحثى ضخم وفترة زمنية طويلة - الأمر الذى جعل الباحث يركز الاهتمام فى تناول هذه الدراسة على المستوى القطاعى .

ثانيا : إبراز الدور الذى يجب أن يقوم به قطاع الكهرباء ، فى مجال

الترشيد وذلك من خلال اعتماده على معاملات فنية تؤخذ كمؤشرات لتقييم دوره فى هذا المجال .

وعلى هذا الأساس فان السياسات المستقبلية التى سيظهرها الجزء الأخير من هذه الدراسة سوف تتسم بالطابع الفنى ، حيث أن هذه السياسات ستعتمد فى تكوينها على معاملات فنية تؤخذ كمؤشرات لتحقيق الهدف النهائى من البحث وهو الترشيح فى استخدام الكهرباء .

والجدير بالذكر أن النظرة القطاعية لن تغنينا - استثناء - عن الإشارة الى أهمية الطاقة الكهربائية كبديل من بدائل الطاقة المتاحة فى المجتمع .

ويتم تناول هذه الدراسة من خلال المحاور الرئيسية التالية :

المبحث الأول : الخصائص الهيكلية لسوق الكهرباء فى مصر :

ومن خلاله يتم تحديد القطاعات ذات الأهمية النسبية فى استهلاك الطاقة الكهربائية وذلك لاستبيان السياسات الملائمة لترشيح الاستخدام الكهربائى فيها .

المبحث الثانى : المحاور الرئيسية لبرامج رسم «السيناريوهات» :

ويعرض المبحث لأهم البرامج المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على الكهرباء وهى البرامج التى سوف يعتمد عليها فى استنتاج المعاملات الفنية الرئيسية .

المبحث الثالث : السياسات المقترحة لمستقبل الطاقة الكهربائية فى مصر:

وتنصب هذه السياسات على أهم القطاعات المستخدمة للكهرباء - والتى تم تحديدها فى المبحث الأول - فى ضوء الهدف الأصلى للدراسة وهو ترشيح استخدام الكهرباء .

المبحث الأول

الخصائص الهيكلية لسوق الكهرباء فى مصر

قبل التطرق للخصائص الهيكلية لسوق الكهرباء فى مصر قد يكون من المناسب القاء الضوء على أهمية الكهرباء فى مجالات الاستخدام المختلفة .

أولا : الجوانب المختلفة لاستخدامات الكهرباء :

يمكن النظر لاستخدام الكهرباء من ثلاثة جوانب ، الأول كمصدر وسيط للطاقة والثانى كعنصر انتاج والثالث كمنتج نهائى والمتمثل فى الاستخدامات المنزلية كالانارة وغيرها .

أما عن العنصر الأول ، فتعتبر الكهرباء أقل أشكال الطاقة كفاءة من حيث معدلات فقد الطاقة ، فعند كل عملية تحويل للطاقة من شكل الى آخر يتم فقد نسبة من الطاقة الناتجة فى صورة فاقد . فمثلا اذا تم حرق مصدر بترولى يحتوى على ١٠٠ وحدة حرارية بريطانية مثلا فى محطة الكهرباء فان كمية الطاقة الكهربائية التى ينتجها تكون مكافئة لحوالى ٣٥ وحدة حرارية بريطانية فقط ، وبعد ذلك يحدث أيضا فاقد آخر خلال عملية نقل الكهرباء .

وحتى لو تغاضينا عن فاقد النقل فانه عند تحويل الطاقة الكهربائية الى طاقة حركية أو أى شكل آخر من أشكال الطاقة فانه يحدث فاقد عند الاستخدام النهائى يقدر بحوالى ٦٥٪ فى المتوسط ، بحيث لا نحصل فى النهاية سوى على ١٢٥٪ من الكمية الأصلية من المصدر البترولى الذى يحتوى على ١٠٠ وحدة حرارية بريطانية بمعامل فاقد اجمالى يبلغ ٨٧٪ تقريبا (١) .

ولهذا يفضل من الناحية الاقتصادية استخدام مصادر الطاقة الحرارية مباشرة فى الصناعات المختلفة كمصدر وسيط للطاقة بدلا من استخدام الكهرباء .

أما عن استخدام الكهرباء كعنصر انتاج فان ذلك يظهر لنا فى بعض المجالات الصناعية التى يسهل ايجاد بدائل للكهرباء فيها كتلك التى تحتاج لاستخدام التحليل الكهربائى مثل صناعة الأسمدة والألومنيوم .

ان اختيار الكهرباء كبديل للوقود المستخدم كعنصر انتاج فى الصناعة يخضع لنوعين من المعايير - يكمن الأول فى اطار الميزة الخاصة للكهرباء فى العملية الانتاجية بينما يعتمد الثانى ، والذي سوف نناقشه فيما بعد ، فى الاطار الأشمل للطاقة أى فى مقارنة أنواع الطاقة بعضها ببعض واختيار أوفرها للطاقة وأفضلها من الوجهة الاقتصادية .

وسوف نركز الآن على شرح النوع الأول من المعايير والذي يتمثل فى :

(١) نوعية المنتج (٢) :

ينتج من استخدام الكهرباء فى العملية الانتاجية تحسينات كثيرة للمنتج ترجع لتعدد خصائص الكهرباء ، نذكر منها :

★ الكفاءة الذاتية فى التشغيل Aptitude de l'automatisation

والتي تعمل على تخفيض نسبة مشاركة عنصر العمل المستخدم فى العملية الانتاجية .

★ كفاءة التنظيم Aptitude de Regulation

والتي تضمن موائمة أفضل بين العملية الانتاجية وأهدافها أى سهولة ادخال الكهرباء كعنصر انتاج بطريقة مباشرة فى خط الانتاج .

★ كفاءة الضبط الحرارى Aptitude de traitement thermique

فالكهرباء تعطينا الفرصة لضبط الضغط الحرارى الذى نريده لأى استخدام فى الأوقات المختلفة بدقة أفضل وذلك بخلاف أى عنصر طاقة آخر كالوقود مثلا الذى لا يعطينا بدقة الكمية التى يمكن استخلاصها من حرقه .

(ب) تحسين ظروف العمل : والتي تساهم فى :

- تنظيم العملية الانتاجية الدورية (حيث تستخدم فى التجهيز للمراحل التالية فى العملية الانتاجية) .
- عدم تلوث البيئة المحيطة بالعمل على عكس حرق الوقود .
- الامان على حياة العمل .

(ج) سهولة استخدام ونقل الكهرباء للقطاعات المختلفة .

ثانيا : خصائص سوق الكهرباء فى مصر :

أن تزايد أهمية قطاع الكهرباء فى مصر (٣) يمكن أن يعزى الى اعتبارين أساسيين :

أولهما : أن الصناعة فى تطورها المستمر والدائم ، ومن خلال تحسين الفنون الانتاجية المستخدمة فيها يتزايد طلبها على الكهرباء . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن حوالى ٥٠٪ من الطلب على الكهرباء فى مصر يكمن فى قطاع الصناعة وحده (٤) .

ثانيهما : هو النمو السكانى المتسارع والمصاحب بزيادة فى قيمة الناتج المحلى الاجمالى وبالمزادات فى السبعينات والثمانينات وقد أدى ذلك الى زيادة الطلب على الكهرباء .

ويوضح الجدول رقم (١) المرونة الدخلية للطلب على الطاقة الكهربائية على ثلاث فترات متتالية من ١٩٦٥ - ١٩٨٧ وقسـد تم تقسيم الفترات الزمنية على النحو التالى :

٦٥ - ١٩٧٥ : والتي تعبر عن فترة النمو المستمر والمستقر لقطاع الكهرباء فى مصر ، حيث كانت الطاقة المائية المولدة تشبع باستمرار الزيادة فى الطلب على الكهرباء ، وبالتالي لم يكن هناك ترشيد بالمعنى المفهوم حيث أن الكهرباء المولدة بالمحطات المائية ذات تكلفة تشغيل منخفضة لذلك وصل متوسط معدل الزيادة السنوية فى استهلاك الطاقة الكهربائية الى ٧.٤٪ .

٧٥ - ١٩٧٩ : الفترة واكبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بكل ما صاحبها من تحولات والتى اتسمت بزيادة متوسط معدل كلا من الناتج المحلى الاجمالى والطاقة الكهربائية .

٨١ - ١٩٨٧ : مرحلة الترشيد ، حيث لعب السعر دورا هاما فى ترشيد استهلاك الكهرباء ، أى أنه كان بمثابة اداة فنية استخدمها القطاع لمواجهة الزيادة المضطردة فى الطلب .

الجدول (١) المرونة الداخلية للطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر

السنوات	متوسط معدل الزيادة السنوية المركبة	المرنة
	للطاقة الكهربائية (١) للنتائج المحلى الاجمالى (٢) (٣)	
٦٥ - ١٩٧٥	٧ر٠٤	١٤ر٤١
٧٥ - ١٩٧٩	١٠ر٧٩	٩ر٢٠
٨١ - ١٩٨٧	٨ر٥٧	٥٤ر٢٥

$$(١) \text{ ن } = \frac{\text{استهلاك الطاقة الكهربائية آخر سنة}}{\text{استهلاك الطاقة الكهربائية أول سنة}}$$

(ن هى عدد السنوات)

وتم الحصول على النتائج باستخدام بيانات الجدول رقم (٢) .

(٢) المصدر : مجموعة عمل استخدام الطاقة « هيكل استخدامات الطاقة خلال أعوام الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨٢ - ٨٦/٨٦ - ١٩٨٧ - المجلس الأعلى للطاقة - القاهرة يونيو ١٩٨٩ .

(١)
(٢) خارج قسم ————— لكل فترة
(٣)

ويلاحظ من الجدول رقم (١) انخفاض معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة الاخيرة نتيجة عدة عوامل منها الصدمة البترولية العكسية عام ١٩٨٣ وما صاحبها من انخفاض دخل البترول ، الركود العالمى التضخمى الذى عانت منه أوروبا فى الثمانينات بالاضافة الى انخفاض تحويلات المصريين العاملين فى الخارج انخفاضا نسبيا .

ويتضح من الجدول رقم (١) أيضا انه رغم التغييرات التى حدثت فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترات المختلفة من ٦٥ - ١٩٨٧ والتى صاحبها تغييرات فى معدلات استهلاك الكهرباء الا أنه يلاحظ أن المرونة الدخلية للطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر ظلت شبه ثابتة وهو ما يشير الى استقرار وثبات الأهمية النسبية للكهرباء فى الاقتصاد القومى عبر تلك الفترة .

ولعلنا نؤكد على مدى الأهمية المتزايدة لقطاع الكهرباء اذا قلنا انه قد تزايد الطلب على الكهرباء فى مصر بمعدلات عالية منذ السبعينات ، وصلت الى أكبر معدل لها عام ١٩٧٦ حيث وصلت الى ١٩٪ الا أنها عادت لتقل عن ١٠٪ سنويا مع منتصف الثمانينات كما يظهر فى الجدول رقم (٢) .

ورغم انخفاض النصيب النسبى للصناعة فى اجمالى الكهرباء المباعة من حوالى ٥٥٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ٤٨٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، الا أنها مازالت تحتل مركز الصدارة بين القطاعات الأخرى المستهلكة للكهرباء ، فمازالت تستهلك ما يقرب من نصف انتاج الكهرباء ، على حين تققسم القطاعات الأخرى مجتمعة النصف الآخر بنسب متفاوتة تتراوح بين حوالى ٣٥٪ للاستخدامات المنزلية والتجارية ، ١٪ لاستخدامات القطاع الزراعى ١٢٪ للخدمات العامة ٥٪ لشركات الاسكان كما يظهر فى الجدول رقم (٣) .

ويتضح مما تقدم أن استهلاك الكهرباء أخذ فى التزايد المستمر ، الأمر الذى يفرض عملية الترشيذ Rationalisation كضرورة حتمية ، وبالمذاذات عملية الترشيذ للأساليب المستخدمة فى توليد الطاقة الكهربائية ، ولا سيما عن طريق عملية الاحلال بين المصادر المستخدمة فى عملية التوليد

Substitution de Combustible كاحلال الغاز الطبيعى (المتاح نسبيا)
بدلا من البترول .

فنظرا لارتفاع نصيب الكهرباء فى الطاقة الكلية المستخدمة فى مصر الى حوالى ٣٧٪ (٥) عام ١٩٨٧/٨٦ مع اتجاه نصيبها للزيادة ، ونظرا لأن البترول يشارك فى توليد ٧٥٪ من الطاقة الكهربائية وسيكون مسئولا عن تحقيق أى زيادات مستقبلية فى توليد الكهرباء مما يقلل من الكمية المتاحة منه للتصدير ، فقد اتجهت السياسات الحكومية الى احلال الغاز الطبيعى بقدر الامكان محل البترول لتويد الكهرباء ، خاصة أن الكهرباء تعد المستخدم الحدى للغاز الطبيعى فى مصر .

ويعد استخدام الغاز الطبيعى بدلا من البترول فى عملية توليد الكهرباء أكثر رشادة من الناحية الاقتصادية وذلك لاعتبارين : -

الأول : يكمن فى صعوبة امكانية تصدير الغاز الطبيعى حاليا .

الثانى : ان الاستثمارات اللازمة لاحلال الغاز الطبيعى فى توليد الطاقة الكهربائية محل الوقود السائل تقل عن الاستثمارات اللازمة لاستخدام الغاز الطبيعى فى صناعات أخرى كالاسمدة والاسمنت(٦) .

وتشير البيانات المتاحة الى أن هناك تطورا فى استهلاك الغاز الطبيعى توليد الكهرباء - فقد زاد المستخدم منه فى قطاع الكهرباء من ٨٧١ مليون متر مكعب عام ١٩٨١ بنسبة ٣٦٪ من اجمالى الموزع للقطاعات الى ٤٢٩٤ مليون متر مكعب عام ١٩٨٨ بنسبة ٦٠٪ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥) . وقد انعكس ذلك على تطور نصيب مساهمة الغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء(٧) بحيث أصبح يولد ٤٢٪ من اجمالى الكهرباء المولدة من المحطات الحرارية عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ٢٢٪ فقط عام ١٩٨٢/٨١ .

وقد جاء ذلك على حساب نصيب السولار والذى انخفض نصيبه الى ٢٪ بعد أن وصل الى ١٤٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من الجدول رقم (٦) وقد شجع الحكومة على هذا الاتجاه عدم كفاية السولار المنتج محليا

لسد الطلب المحلى مما جعل السولار البند الأول فى قائمة واردات قطاع البترول بقيمة واردات اجمالية حوالى ٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ وان كانت تلك القيمة قد انخفضت بكثير عن عام ١٩٨٢ حيث بلغت انذاك حوالى ١٩٢ مليون جنيه(٨) كما يتضح من الجدول رقم (٧) .

المبحث الثانى

المحاور الرئيسية لبرامج رسم « السيناريوهات »

تقوم هيئة كهرباء مصر بتوفير الطاقة الكهربائية لكل مستخدم أو راغب فى استخدامها فى الوقت المناسب بالقدرة اللازمة وبالمواصفات الفنية المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة ، مع اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بضمان استمرار التغذية الكهربائية للمستهلكين .

ولذلك تهتم هيئة كهرباء مصر اهتماما بالغاً بتنمية البرامج التى تستطيع من خلالها التنبؤ بحجم الطلب مستقبلاً .

ومن أهم البرامج المستخدمة :

- ١ - End - Use Model
- ٢ - Hour - Use Method
- ٣ - Gross Rate Specific Consumption
- ٤ - Model For Analysis of Energy and Demand
- ٥ - Econometric Model

أهداف برامج التنبؤ بالطلب على الكهرباء :

من الملاحظ أن البرامج المستخدمة للتنبؤ بالطلب تهدف الى هدفين رئيسيين :-

الهدف الأول : ترشيد انشاء مشروعات توليد جديدة :

يرتكز هذا الهدف على قاعدتين :-

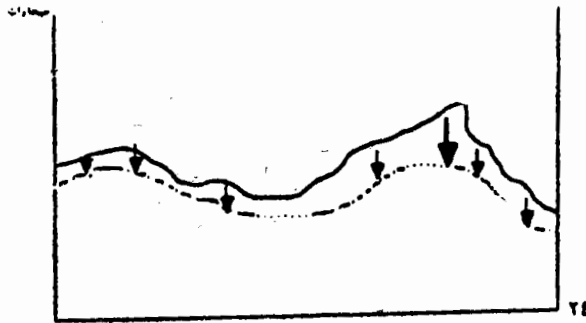
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

القاعدة الأولى خاصة بإدارة الطلب Demand Management أو محاولة تخفيض الاستثمارات التي يحتاجها قطاع الكهرباء مع البحث عن سبيل تمويل هذه الاستثمارات - أى أن هدف الترشيد هنا يخص جانب التكاليف الثابتة Fixed Capital Cost .

القاعدة الثانية خاصة بتنظيم عملية التوليد والتوزيع (استهلاك الطاقة) والتي تكمن فى محاولة تخفيض كمية الوقود المستخدمة فى قطاع الكهرباء Energy Conservation (٩) - أى أن هدف الترشيد هنا يخص جانب التكاليف الجارية أو تكاليف التشغيل Operation Running Cost

ومن ثم فإن الهدف الأول المتمثل فى الترشيد نستطيع منه استنتاج محور يقوم على العلاقة بين إدارة الطلب Demand Management وعملية الحفاظ على الطاقة Energy Conservation ، تلك العلاقة التي يعبر عنها بمعامل الحمل "Load Factor"

ويمكننا التعبير عن هذه الفكرة بالرسم البياني التالي : -



فإذا افترضنا أن منحنى اليوم المحايد يتمثل فى الخط المستمر فإنه يعبر عن احمال الطاقة الكهربائية بالميجاوات خلال الأربع وعشرين ساعة اليومية .

ولهذا المنحنى خاصيتين هما : -

١ - أن الحمل يصل اقصاه فى فترة الذروة لاستخدام الطاقة الكهربائية

والتي تهدف الى تقليصها أو خفضها خلال هذه الفترة وذلك من خلال ادارة الطلب .

٢ - محاولة لتخفيض متوسط الحمل اليومي بحيث يمكن انتقال المنحنى بأكمله لأسفل ويتمثل ذلك فى الخط المتقطع وذلك من خلال الحفاظ على الطاقة وتوفيرها .

$$\text{متوسط الحمل} \\ \text{وبما أن معامل الحمل} = \frac{\text{الحمل الأقصى}}{\text{الحمل الأقصى}}$$

فاذا كان المتوسط يمكن تقليصه فان الحمل الأقصى لابد وأن ينخفض بنسبة أكبر من تلك التى ينخفض بها متوسط الحمل وذلك للحصول على معامل حمل أكبر . ولاشك أن خفض الذروة معناه خفض قدرات التوليد التى يحتاجها قطاع الكهرباء وهو أمر سيوفر الاستثمارات التى كان من الممكن توجيهها لتدعيم قدرات التوليد لو ان حمل الذروة لم يتمكن من تخفيض معدل نموه - وخفض حمل الذروة يمكن أن يتم من خلال نظام ادارة الطلب .

ولعلنا نجد أن الميزة المصاحبة لارتفاع قيمة معامل الحمل هو استخدام الطاقة المولدة استخداما امثلا - فكلما اقترب الحمل الأقصى من متوسط الحمل لكان معنى ذلك تقليل التشتت بينهما ، الأمر الذى يوفر لنا استثمارات كبيرة لانشاء محطات كان لابد من انشائها لتخدم أوقات الذروة مستقبلا .

والهدف الرئيسى وراء ترشيد انشاء محطات توليد جديدة هو تخفيض كل من التكاليف الرأسمالية الثابتة وتكاليف التشغيل الجارية ، وكلاهما أمران يحتلان أهمية كبرى فى سياسات المستقبل .

الهدف الثانى : تطوير الانتاجية :

يتمثل هدف تطوير الانتاجية فى الآتى : -

١ - تنظيم القطاع وما يتبع ذلك من تحقيق لا مركزية فى الإدارة
ويتمثل هذا الهدف فى الاتجاهات التالية : -

★ افتتاح مراكز التدريب المؤقت للقوى الميكانيكية والكهربائية
لخدمة أهداف التدريب ومجابهة الاحتياجات التدريبية اللازمة للمشروعات
الجديدة .

★ الاهتمام بانشاء مراكز تحكم اقليمية حديثة بجانب المركز القومى
للتحكم فى الطاقة (جهد ٥٠٠ ك ف ، ٢٢٠ ك ف) فى المناطق الادارية
المختلفة ليمت عن طريقها المراقبة والتحكم فى شبكات جهود الارسل المتوسطة
١٣٢ ، ٦٦ (ك ف) .

★ تطوير نظم الاتصالات حيث أن عملية التشغيل والمراقبة للشبكة
الكهربائية الموحدة تتطلب نظاما للاتصال ذا كفاءة عالية يكون بمثابة الجهاز
العصبى الذى يربط مراكز التحكم بمحطات التوليد والمحولات .

★ رفع كفاءة نظام الوقاية حيث تقوم أجهزة الوقاية بالدور الرئيسى
فى حماية الشبكة الموحدة عند حدوث قصر على احدى معداتها ويعتمد
استقرار الشبكة وسلامة معداتها على درجة كبيرة على سرعة فصل المعدة
التي حدث بها القصر .

٢ - رفع الكفاءة الفنية للقطاع والتي تتمثل مؤشراتها فيما يلى : -

عدد ساعات التشغيل السنوية + عدد الساعات الاحتياطى السنوية
معامل الاتاحية =

عدد ساعات السنة

الطاقة المولدة فى السنة + الطاقة الاحتياطية

معامل التزام المحطات =

الطاقة المطلوبة من المحطة طبقا لبرامج الصيانة السنوية المعتمدة

ويمكن رفع الكفاءة الفنية للمحطات المختلفة على النحو التالى :

— نجد أنه فيما يخص المحطات المائية ، فقد تم بالفعل انشاء محطات توليد مائية جديدة كمحطة أسوان (٢) على سبيل المثال - فنظرا لأن محطة توليد كهرباء خزان أسوان الأولى لا تستوعب مياه الرى المتاحة من السد العالى على مدار السنة ، وبالتالي لا يستفاد بها فى توليد الكهرباء لذلك كان من الطبيعى استغلال هذا المصدر المائى بانشاء محطة توليد مائية جديدة كامتداد للمحطة الأولى وذلك خلف خزان أسوان بقدره ٣٠٠ ميجاوات وبطاقة مولدة ١٠ مليار ك و س سنويا بما يعادل ٣٠٠ ألف طن مازوت .

— أما بالنسبة للمحطات الحرارية ، فسنجد أنه كلما قل معدل استهلاك الوقود (كمية الجرامات لانتاج كيلووات ساعة) كلما كان ذلك أفضل وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤) .

وبصفة عامة فإن زيادة عدد ساعات التشغيل والاحتياطى للمحطة يؤدى الى رفع معامل الاتاحية وهذا هو ما دفع بعض المحطات الحرارية لاستخدام الفنيين المختلفين لتوليد الكهرباء معا (الغازى والحرارى) هذا بالاضافة الى تحقيق الانخفاض فى التكاليف .

بعض البرامج المستخدمة فى التنبؤ :

ان نتائج توقع الطلب على الطاقة الكهربائية الكلية لن تكون مقبولة اذا تم استخدام برنامج واحد لتوقع الطلب على الطاقة لكل فئات المستهلكين لها حيث تختلف البرامج باختلاف أغراض استخدام الكهرباء .

فقد تم بالفعل استخدام برنامج End - Use Method (١٠) للتنبؤ بالطلب على الكهرباء للاغراض الاستهلاكية بهدف التوصل الى معرفة :

★ عدد المشتركين (وذلك من خلال بيانات عن تطور عدد السكان لكل فئة عمرية ولكل محافظة - عدد المنازل - معدلات الحضور والوفيات والهجرة - عدد المشتركين - الطاقة الكهربائية المستخدمة لكل أسرة) .

★ متوسط استهلاك الكهرباء (وذلك من خلال بيانات عن عدد الأجهزة الكهربائية المنزلية لكل أسرة - معدلات تغيير الأجهزة) .

بينما تم استخدام برنامج Econometric للتنبؤ بالطلب على الكهرباء للاغراض الانتاجية حيث يعتمد هذا البرنامج بصفة أساسية على استهلاك كل قطاع وعلاقته بالعوامل القياسية (معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى طبقا للقطاعات - معدل نمو السكان - التغيير فى أسعار الكهرباء) - ويرجع السبب فى استخدام هذا البرنامج للقطاعات الانتاجية الى ارتفاع معدلات النمو فى تلك القطاعات خلال العشر سنوات الماضية والمتوقع استمرارها .

وباستخدام البرنامج القائم على البرنامجين السابق ذكرهما فقد أمكن رسم ثلاث سيناريوهات (١١) .

(أ) السيناريو المنخفض (بمعدل نمو ٥٪ للناتج المحلى الاجمالى)

السنة	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٢٠٠١-٢٠٠٠
الحمل الأقصى (مو)	٦٦٩٨	٧٤٩٧	٩٨٧٧	١٢٣٠٣
معدل النمو	٥٩	٦٣	٦١	٦١
الطاقة (مليون ك.وس)	٤١٧٣٧	٤٦٦٧٨	٦٠٥٢٢	٧٤٤٥٦
معدل النمو	٥٩	٥٩	٥٧	٥٧
معامل الحمل	٪٧١٫١٤	٪٧١٫٠٨	٪٦٩٫٩٥	٪٦٩٫٠٨

(ب) السيناريو المتوسط (بمعدل نمو ٥ / للناتج المحلى الاجمالى حتى عام ٩٢/٩١ وبمعدل نمو ٦٪ للناتج المحلى الاجمالى بعد ذلك)

السنة	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٢٠٠١-٢٠٠٠
الحمل الأقصى (مو)	٦٧٢٦	٧٥٩٤	١٠٤٧٢	١٣٥٦٨
معدل النمو	٦٥	٦٣	٧٦	٧٤
الطاقة (مليون ك.وس)	٤١٨٨٦	٤٧١٨٠	٦٣٨٦٨	٨١٦٣١
معدل النمو	٦٣	٧١	٦٩	٦٩
معامل الحمل	٪٧١٫٠٩	٪٧٠٫٩٢	٪٦٩٫٦٢	٪٦٨٫٦٨

(ج) السيناريو المرتفع (بمعدل نمو ٥٪ للناتج المحلى الاجمالى حتى عام ٩٢/٩١ وبمعدل نمو ٦٪ للناتج المحلى الاجمالى بعد ذلك)

السنة	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٢٠٠٠-٢٠٠١
الحمل الأقصى (مو)	٦٧٥٦	٧٦٩٧	١١١١٤	١٤٩٨٤
معدل النمو	٦٩	٨٨	٨٧	٨٧
الطاقة (مليون ك.و.س)	٤٢٠٣٦	٤٧٦٩٢	٦٧٤٢١	٨٩٥٩٧
معدل النمو	٦٧	٨٣	٨٢	٨٢
معامل الحمل	٪٧١٠٣	٪٧٠٧٣	٪٦٩٢٥	٪٦٨٢٦

يتضح من الجداول السابقة أن معامل الحمل load Factor فى الثلاث سيناريوها ينخفض ولكن نسب مختلفة فى كل سيناريو تختلف ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى اختلاف معدلات النمو فى كل من الحمل الأقصى ومتوسط الحمل - فيما أن معامل الحمل يساوى النسبة بين متوسط الحمل والحمل الأقصى فان انخفاض معامل الحمل يعزى فى هذه الحالة الى ارتفاع متوسط الحمل بنسبة أقل من تلك التى يرتفع بها الحمل الأقصى .

فمثلا فى السيناريو المنخفض نجد أنه فى خلال الفترة ٩٢/٩١ الى ٩٧/٩٦ زاد معدل النمو فى الحمل الأقصى بمقدار ٤.٠٪ بينما ظل معدل النمو فى متوسط الحمل على ما هو عليه ٩.٥٪ الأمر الذى أدى الى انخفاض قيمة معامل الحمل .

ويوضح الجدول رقم (٨) المحطات الجديدة التى يتوقع دخولها على وحدات التوليد لاشباع الطلب على الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٠٠ وذلك اعتمادا على السيناريو المتوسط . ويرجع سبب الاعتماد على هذا السيناريو الى أنه بمقارنة الطاقة الفعلية والحمل الأقصى لسنة ٨٩/١٩٩٠ بالقيم المتوقعة للسيناريو المتوسط لنفس الفترة والمحسوبة من برنامجى End - Use و Econometric يتضح لنا أن الانحراف حوالى ٥٧٪ للطاقة وحوالى ٩٣٪ للحمل الأقصى ، لذا يقبل « السيناريو المتوسط حيث أن النتائج تكون مقبولة حتى نسبة انحراف مقدارها ٣٪ لكل من الطاقة والحمل الأقصى .

المبحث الثالث

السياسات المقترحة لمستقبل الطاقة الكهربائية في مصر

بناء على التحليل السابق ، فإنه يجب النظر الى السياسات المقترحة بشأن الطاقة الكهربائية في مصر في ظل المعاملات الفنية بالاضافة الى السياسة القائمة على النظرة الأوسع والأشمل لاستراتيجية الطاقة في مصر . وهنا سيتعين علينا باستخدام المعاملات الفنية ، التركيز على جانبى الطلب والعرض .

أولا : جانب الطلب :

يشمل هذا الجانب للطلب على الطاقة الكهربائية كافة الاستخدامات الخاصة بالمقطاعات ، الا أنه سيتم التركيز على القطاعين اللذين سبق استنتاج مدى أهميتها خلال المبحث الأول من هذه الدراسة وهما قطاع الصناعة وقطاع الاستخدامات المنزلية والتجارية .

(١) قطاع الصناعة :

يرتبط القطاع الصناعى ارتباطا وثيقا بأى استراتيجىة لترشيد استخدام الطاقة الكهربائىة وذلك لاستدواذه على نسبة هامة من اجمالى استهلاك الكهرباء فى مصر - كما أن سياسات انتاج وتسعير الكهرباء تؤثر بصورة مباشرة على قرارات القطاع الصناعى لكون الكهرباء عنصرا من عناصر الانتاج الأساسية .

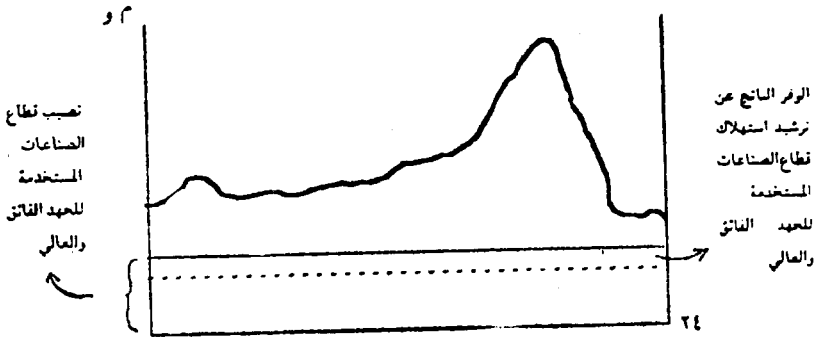
السياسات المؤثرة على قطاع الصناعة :

١/١ : الاهتمام بالصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى (١٢) .

تتميز تلك الصناعات بسهولة تقدير احتياجاتها المستقبلية من الطاقة ويلاحظ أن اهتمامنا بتلك الصناعات يقوم على هدف الترشيدي فى استخدام الطاقة وليس قائما على اعتبارات التشغيل والتنمية التى يقتضيه الاهتمام بالصناعات الصغيرة المستخدمة للجهد المنخفض .

ففى عام ١٩٨٣/٨٢ ، نجد أن نسبة استهلاك قطاع الصناعة من اجمالى الكهرباء المستخدمة تصل الى نحو ٥٢٪ كان نصيب قطاع الصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى منها يصل الى نحو ٢٥٪ من اجمالى الكهرباء المستخدمة فى الاقتصاد وهو ما يمثل نحو ٤٨٪ من اجمالى الكهرباء المستخدمة فى قطاع الصناعة . وفى عام ١٩٨٧/٨٦ ، انخفض نصيب قطاع الصناعة من الكهرباء المستخدمة فى الاقتصاد القومى الى نحو ٤٨٪ ، فى حين ظل نصيب قطاع الصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى كما هو تقريباً أى نحو ٢٥٪ منها ، وهو ما يمثل ارتفاع نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من اجمالى الكهرباء المستخدمة فى قطاع الصناعة الى نحو ٥٢٪ بعد ان كان ٤٨٪ فقط عام ١٩٨٣/٨٢ وهو ما يدفعنا الى الاهتمام بترشيد استخدام الكهرباء فى مجال الصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى .

وتنبع أهمية تلك الصناعات من استخدامها للطاقة الكهربائية فى أن نصيبها يقع فى منطقة الأساس Base Load لمنحنى الحمل ، ومن ثم فانه يمكن التأثير على متوسط الحمل من خلال ترشيد استخدامها للكهرباء ، وبالتالي ضغط منحنى الحمل كله الى أسفل - فى حين أن الصناعات الصغيرة المستخدمة للجهد المنخفض ، الى جانب قطاع الاستخدامات المنزلية والتجارية - هى المسئولة عن ظهور فترات الذروة Peak Load ، بصورة عشوائية من الصعب توقعها ، فى منحنى الحمل - انظر الشكل البيانى التالى:



معاملات التوليد للأحمال المختلفة

من ثم فانه يمكن التأثير على منحني الحمل فى المجال كله عن طريق التأثير على استهلاك الصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى خلال ساعات اليوم ، فى حين أنه لا يمكن التأثير الا على فترات الذروة - وبصورة محدودة - من خلال الصناعات الصغيرة وقطاع الاستخدام المنزلى المستخدمان للجهد المنخفض .

وليست هذه دعوة لاهمال الصناعات الصغيرة ، اذ أنها قد يكون لها مزايا نحو تحقيق أهداف التشغيل والتنمية الاقتصادية - ولكن تقرير هذه المزايا وتحديد أهميتها يخرجان عن نطاق الدراسة والتي تهتم بمنظور قطاعى لترشيد استخدام الطاقة الكهربائية .

٢/١ : احلال الكهرباء محل الوقود فى الصناعة :

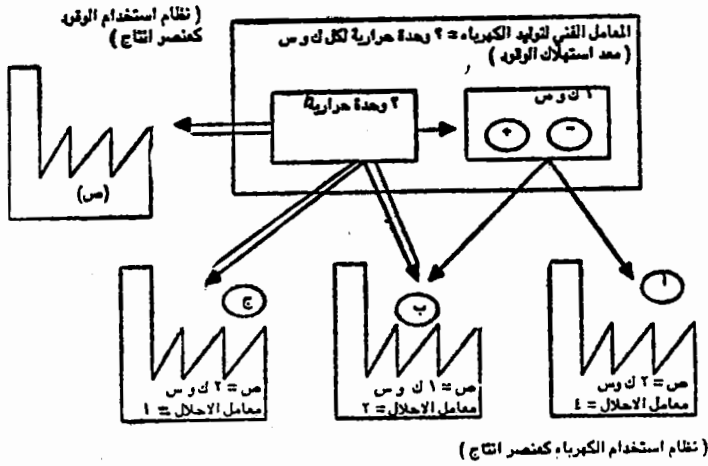
يؤدى احلال الكهرباء كعنصر انتاج محل الوقود فى الصناعات المختلفة الى تحقيق مزايا متعددة سبق التعرض لها ، الا أن احلال الكهرباء محل الوقود يخضع لعدد من المعايير التى يجب اتباعها لتحقيق الوفرة المنشود فى الطاقة . تعكس هذه الفكرة النظرة الأشمل لسياسات الطاقة فى مصر حيث أن زيادة استهلاك الكهرباء كعنصر انتاج قد يقابلها وفرة فى مصادر الطاقة الأخرى للمجتمع .

وتتمثل معايير احلال الكهرباء كعنصر انتاج محل الوقود فى الصناعة فى

١/٢ : معيار الوفرة فى الطاقة :

يكون احلال الكهرباء - بصفة عامة - محل الوقود كعنصر انتاج فى الصناعات المختلفة اذا ما أدى هذا الاحلال الى وفرة فى الطاقة أى اذا ما امكنا احلال الكيلووات ساعة محل عدد أكبر من الوحدات الحرارية من العدد اللازم لتوليدها .

وبصورة أكثر تبسيطا نقول أنه اذا ما كان توليد الكيلووات ساعة يحتاج الى وحدتين حراريتين ، فانه يكون من الأوفر احلال الكهرباء محل الوقود فى الاستخدامات التى يكون معامل احلال الكهرباء فيها أكبر من ٢ أى أن الكيلووات ساعة يحل محل أكثر من وحدتين حراريتين لتحقيق نفس الكمية من الانتاج ويوضح الشكل التالى هذه الفكرة : -



فاذا كان هناك ثلاثة مصانع أ ، ب ج تنتج كل منها السلعة « ص » - فاذا كان انتاج هذه السلعة فى المصنع أ يحتاج الى ١ ك و س أو ٤ وحدات حرارية فانه من الأوفر استخدام الكهرباء لانتاج هذه السلعة - أما اذا كان انتاج هذه السلعة يحتاج الى ٢ ك و س فى المصنع ج مثلاً فانه من الأوفر انتاجها باستخدام الوقود مباشرة ويستوى الفنين المختلفين (الكهرباء أو الوقود) اذا كان انتاج السلعة « ص » يحتاج الى ١ ك و س كما هو الحال فى المصنع ب على سبيل المثال .

ومثال على الصناعات التى يرتفع بها معامل الاحلال ومن ثم الوفرة فى الطاقة صناعات تجفيف الجبس وصناعات صهر الألومنيوم حيث قد يصل من ٢٠ الى ٤٠ وحدة حرارية للكيلووات ساعة فى بعضها - وتطبيقاً لهذه القاعدة ، يجدر الاشارة بالدراسات الفنية التى تعدها وزارتى الكهرباء والصناعة بغرض التوصل الى استخدام الفن الانتاجى اللازم لاستبدال الكهرباء بالغاز الطبيعى وذلك لتطبيقه فى مصنع كيما للأسمدة .

٢/٢/١ : المعيار الاقتصادى :

لا يخفى علينا مقدار البحث والتطوير الهائلين اللازمين لاحتلال الكهرباء محل الوقود كعنصر انتاج وما يصاحب ذلك من ضرورة القيام باستثمارات قد تكون ضخمة لتغيير المعدات القائمة بالمعمل وادخال خطوط انتاج جديدة

تعمل بالكهرباء ، بل وربما استحداث فنون انتاجية جديدة تعتمد على الكهرباء .

وهنا لا يكفى معيار الوفرة فى الطاقة لاقناع واضعى السياسة الكهربائية بضرورة اجراء الاستثمارات ، اذ أن الفترة التى يغطى فيها عائد الوفرة فى الطاقة الاستثمارات الاضافية عادة ما تكون بمثابة المعيار الذى تبنى عليه الحكومة قرارها (١٣) .

فتقدير الوفرة فى الطاقة من الوقود يتم عن طريق ضرب فرق معامل الاحلال عن معامل التوليد فى ثمن الوقود حاليا وتوقعه فى المستقبل - فاذا كانت الاستثمارات اللازمة هى مليون جنيه وكان مقدار الوفرة فى الطاقة يساوى ١٠٠ ألف جنيه فان الفترة اللازمة لاسترجاع قيمة هذه الاستثمارات بأكملها هى تسع سنوات فاذا كان مقدار الوفرة أكبر من ١٠٠ ألف جنيه (وهو ما يرجع أساسا الى ارتفاع قيمة معامل الاحلال) ، فان هذا سينعكس بدوره على قصر الفترة اللازمة لاسترجاع قيمة الاستثمارات .

فاذا كانت الفترة المطلوبة لاسترجاع الاستثمارات قصيرة نسبيا تقوم الحكومة بالتعديلات اللازمة وبطبيعة الحال فان هذه الفترة تكون أقصر كلما ارتفع معامل الاحلال .

٣/٢/١ : معيار منحني الحمل :

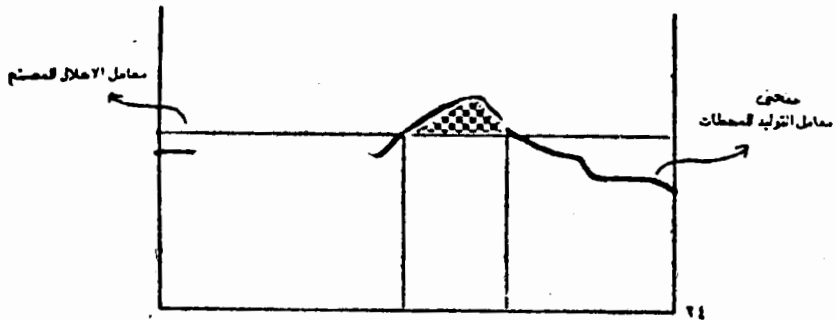
يفترض معيار الوفرة فى الطاقة ثبات معامل التوليد (معدل استهلاك الوقود) الا أنه فى الواقع نجد أن فى فترات الذروة يتم ادخال محطات تستخدم وقود أغلى من غيرها أو تستخدم معدل أكبر من الوقود لتوليد الكهرباء ، أى أنها تتسم بفاقد لانتاج ك و س ، ومن ثم اذا كان المعامل وحدة حرارية / ك و س فى المحطات الحديثة فان هذا المعامل يرتفع ليصل الى ٣ أو ٤ أو ٥ وحدات / ك و س فى أوقات الذروة أو أن المحطة تستخدم وقودا أغلى مما كانت تستخدمه فى الأوقات العادية . وبالتالي فان بعض الاستخدامات التى كانت تعتبر اقتصادية وتوفر فى الطاقة فى الأوقات العادية تصبح مكلفة فى أوقات الذروة . ولهذا يفضل الأبقاء على ألف

الانتاجى القديم - جنباً الى جنب - مع الفن الانتاجى الحديث الذى يعتمد على الكهرباء .

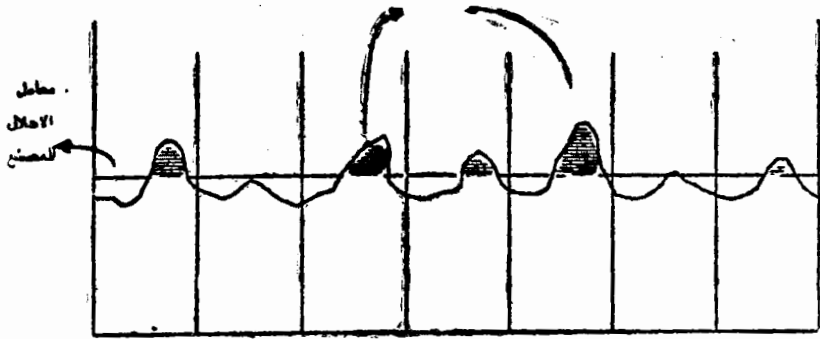
أما فى الصناعات التى يقترب بها معامل الاحلال من معامل التوليد ، تخرج هذه المصانع باحمالها وتعتمد على الأسلوب القديم فى أوقات الذروة عندما يتساوى معامل الاحلال مع معامل التوليد أو يقل عنه .

ويمكن عن طريق منحنى الحمل ومعرفة معاملات التوليد فى المحطات المختلفة تركيب منحنى معاملات التوليد على مدار اليوم أو على مدار الأسبوع أو حتى على مدار السنة الأمر الذى يمكننا لمعرفة معاملات التوليد بدقة لكل محطة وأولىة ادخال المحطات للتشغيل .

المحطات للتشغيل



يمكن تصور منحنى معاملات التوليد للأسبوع بحيث يكون لكل مصنع جدول يتبعه فى استخدام الكهرباء أو الوقود كعناصر انتاج وهنا يجب التنويه عن أننا نستخدم الأداة الفنية لبيان كيفية ادراج الكهرباء داخل النشاط الصناعى واحماله فى الساعات التى يرتفع فيها معامل التوليد عن معامل الاحلال له - انظر الشكل البيانى التالى :



السبت الأحد الاثنين الثلاثاء الأربعاء الخميس الجمعة

ولتحقيق ذلك الهدف ، لابد في توافر نظام متكامل للمعلومات ووسائل الاتصال بين مركز التحكم الآلى للطاقة الكهربائية وبين جميع الوحدات الصناعية المستخدمة للطاقة بمعنى أن يتوفر للمركز المعلومات الضرورية والكافية عن أساليب الانتاج المتاحة داخل كل وحدة صناعية ومدى اكمانية الاحلال فى استخدامهما لأنواع الطاقة المتاحة لها بالإضافة الى ضرورة توافر وسائل الاتصال اللازمة لتسهيل عمليات التحكم والتوجيه لهذه الوحدات الصناعية لاحلال الأساليب الانتاجية فى الأوقات المطلوبة .

(ب) الاستهلاك المنزلى والتجارى :

يلاحظ أن السياسة الموضوعة لقطاع الاستهلاك المنزلى والتجارى لن تعتمد على معاملات فنية كقطاع الصناعات المستخدمة للجهد الفائق والعالى حيث أن القطاع المنزلى ينظر للكهرباء على أنها منتج نهائى وليس كعنصر انتاج . ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع مستوى المعيشة خلال العقد الماضى وظهور انماط استهلاكية جديدة بجانب سياسة كهربية الريف الى تضاعف الكمية المستهلكة من الكهرباء بواسطة هذا القطاع .

ويعد هذا القطاع مسئولاً عن الاختلالات العشوائية فى الطلب على الطاقة وظهور فترات الذروة ، كما أنه يصعب التحكم والتنبؤ بمستوى طلبه نتيجة اتساعه وصغر حجم الوحدة متخذة القرار - كما أن قرارات هذا القطاع قد لا تتسم بالمرشادة دائماً ويغلب عليها الطابع الاجتماعى .

السياسات المقترحة بشأن القطاع المنزلى والتجارى :

ب/١ : لما كان القطاع العائلى أقل القطاعات رشادة فى استخدام الكهرباء وخاصة انها مدعومة وجب الاعتماد بناء هيكل تعريفى يعكس بصورة أدق التكلفة الحدية لانتاج الكيلوات ساعة • ويلعب نظام الشرائح دورا فى ترشيد استهلاك هذا القطاع ، ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على العدادات متعددة الأغراض والتي تقيس كمية الاستهلاك ووقته بحيث يمكن فرض تعريفه لكهرباء وقت الذروة تشجع على تخفيض الاحمال •

ب/٢ : مع التوسع الضخم فى اعتماد المنازل على الأجهزة الكهربائية مثل السخانات والثلاجات والغسالات وأجهزة الفيديو وأجهزة التكييف ، وما صاحب ذلك من طفرة فى الاستهلاك المنزلى للكهرباء أصبح من الضروري فرض ضرائب استهلاكية على الأجهزة الكهربائية وخاصة الترفيهى منها للحد من التوسع فى استخدامها •

ثانيا : جانب العرض :

يشمل هذا الجانب مختلف مصادر الطاقة الكهربائية من رياح ومساقط مائية ومحطات نووية وشمسية ومولدات حرارية ، الا أننا سوف نركز على الأخيرة لأهميتها النسبية حاليا وارتباطها بسياق هذا البحث دونما اغفال أهمية تطوير مصادر الطاقة الأخرى مستقبلا واتباع السياسات التى من شأنها تشجيع تطوير واستخدام هذه المصادر •

السياسات المقترحة بشأن خطة التوليد :

★ تم ايضا ح أهمية استخدام الوقود الأوفر نسبيا مثل الغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء وضغطا للتكاليف الاستثمارية فقد يتم تطوير محطات التوليد القديمة على مرحلتين ، حيث يتم فى المرحلة الأولى استخدام توليفة من طريقتين توليد (من الوقود والغاز) على أن يتم التحول تدريجيا الى استخدام معدات تعتمد على الغاز وحده وتكون المحطات الجديدة من النوع الذى يعتمد كليا على الغاز فى توليد الكهرباء •

★ انشاء محطات حديثة تستخدم فن انتاجى متقدم يحقق الكفاءة فى التوليد والوفر فى الوقود حيث يتم تقليل الفاقد من الطاقة خلال عملية التوليد .

★ تلعب الكفاءة الادارية دورا هاما فى الاحتفاظ بمستوى عال من التشغيل والتزام المحطات كما أن ادارة الحمل بصورة سليمة قد يثمر عن وفورات فى مصادر الطاقة .

الخلاصة :

ان الاتجاه نحو ترشيد استخدام الكهرباء يجعل من الأفضل الاهتمام برسم السياسات اللازمة لرفع كفاءة المعاملات الفنية لقطاع الكهرباء بدلا من تحذير والقاء اللوم على عاتق مستهلكى الكهرباء للاغراض الاستهلاكية لاسرافهم فى الاستهلاك أو القاء اللوم على الوحدات الانتاجية الصناعية لاسرافهم فى استخدام الطاقة .

ويمكن رفع كفاءة المعاملات الفنية لقطاع الكهرباء من خلال مجموعة من السياسات سواء التى تختص بالطاقة بشكل عام والتى تنصب فقط على خدمة الكهرباء ومنها : -

١ - تخفيض التكاليف بشقيها (الثابتة والجارية) وهو ما يتضح من دراسة معيار الوفر فى الطاقة والمعيار الاقتصادى لاحتلال الكهرباء محل الوقود فى الصناعة المستخدمة للجهد الفائق والعالى .

٢ - محاولة استخدام أساليب انتاجية متنوعة لتوليد الكهرباء بغرض توفير الطاقة فى أوقات الذروة اعتمادا على معيار منحنى الحمل الذى يميز الخدمات العامة التى تواجه مثل تلك الفترات فى استخدامها .

جدول رقم (٣) الطاقة الكهربائية موزعة حسب القطاعات في الفترة من ١٩٨٩/٧٥ .

الاسمالي مليون ر.م	معد النسب	خدمات حكومية	معد النسب	الاسكان	معد النسب	التجاري والصناعي	معد النسب	الزراعة	معد النسب	الصناعة	السنة
٨٣.٨...	-	٨٢٩...	-	١.١...	-	٩٨٧...	-	٩٧٧...	-	٤٨.٥...	١٩٧٥
٩٦٦...	٧.١٢-	٧٧...	٣٥.٦٤	١٣٧...	١.٣٢	١.٠...	١.٠...	٩٧...	٧٦.٧٥	٥٥٥...	١٩٧٦
١١٤٨٩...	٥.٩٧	٨١٦...	٢٢.٩٩	١٦٨٥...	١.١١...	١.١١...	١.١١...	٩٩٨...	٧٢.٧٤	٧١٨...	١٩٧٧
١٢٧٢٣...	١٣.٧٣	٩٢٨...	٣.٣٩	٢١٩٧...	٢.٢١...	١.٣٤...	١.٣٤...	٩٩٧...	٥.١٩	٧٥٥٣...	١٩٧٨
١٣١٩٣.٩.	٧.٢٩	١٥٨.٣.	٩.٤٣-	٢١.٣.	١.٥٨	٢٧.٢...	١.٦.	٧.٤...	٥.٨٥	٧٩٩٥.١.	١٩٧٩
١٥٥٩.٦.	١٣.٤	١٧٨٦.٤.	٣٢.٦	٢٥٨.٨.	٣.٢٢	٣٥٨٣...	١.٢٥	٧٧٦...	١٤.٨٩	٩١٨٥.٧.	٨ / ٨١
١٧١٦٥.٥.	١٣.٤٧	٢.٢٧...	٣.٢٢	٣٣٧...	٣.٢٢	٤٣٧٢.٩.	٧.٥٨	٨٣٥.٥.	٤.٤٤	٩٥٩٣.١.	٨١ / ٨٢
١٩٤٨٩.٤.	٢١.٢٢	٢٤٥٧...	١.٢٨	٣٧١.٤.	٢.٢٥.٤.	٥٤٨٣.٦.	٧.٣٧	٨٨٧...	٧.١٦	١.٢٨.٢٣	٨٢ / ٨٣
٤٤٤٧.٣.	٤.٢٤	٢٥٦١.٣.	١٣.٣١	٤٢.٨٤	٢.٢٤...	٦٨١٦.٣٦	١٢.٣٥	١.٧...	١١.١.	١١٤٢١.٨.	٨٣ / ٨٤
٢٣٧٦١.١٥	٢.٨.	٢٦٣٣...	١٨.٩.	٥.٣٣٩	١٣.٨٨	٧٧٦٢.٥.	٩.٩٨	١.٧.٥.	٢.٩٤	١١٧٥٧.٦٧	٨٤ / ٨٥
٢٦٦٦٢.٨٦	٨.٢٩	٢٨٥١.٤.	١.٢٨	٥.٦.٧٧	١٤.١	٨٨٥...	٨.٤	١.٩٦.٥.	٨.٥١	١٢٧٥٨.١٥	٨٥ / ٨٦
٢٨٥١.٦.	٩.٨٥	٣١٣٢.٣.	١١.٢٧	٥٦٣.٩.	١.٣٢	٩٧٤٥.٥.	٢.٥٨-	١١٦٥.٧.	٨.٩.	١٣٨٩٤.٢.	٨٦ / ٨٧
٢ ٥١٥...	١.٤٩	٣١٧٩...	٩.٥٩	٦١٨...	١.٩٦	١.٨٢٤...	٤.٧٤	١٢٢١...	٥.٨٩	١٤٧١٣...	٨٨ / ٨٩
٣١٣.١.٦.	٣.٢٤	٣٢٨١.٩.	٧.٦	٦٦١.٦.	٥.٩٧	١١٤٧.١.	١٧.٤	١٤٢٩...	٥.٧	١٥٤٥٩...	٨٩ / ٩٠

المصدر : هيئة كهرباء مصر / وزارة الكهرباء والطاقة .

جدول رقم (٥) تطور استهلاكى الغاز الطبيعى
حسب القطاعات

(بالمليون متر مكعب)

القطاع	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الكهرباء	٨٧١	١١١٤	١٤٦٣	١٩٥٥	٢٨٢٥	٣٥٣٢	٣٧٩٦	٤٢٩٤
الاسمدة	١٠٠٧	١٠٤١	١٠٦٢	١١٧٦	١١٨٠	١١٦٢	١١٢٧	١٢٠١
الاسمنت والحراريات	٢٢٢	٢٥٢٦	٢٢٧	٣٣٤	٤١٥	٤٢٤	٥١٦	٤٤٨
باقى الصناعة	٢٠٥٧	٢٥٨	٢٤٤	٣٢٥	٣٢٨	٣٥٥	× ٦٣١	× ٨٠٤
البترول	—	—	—	٤٦	٧٨	١٢١	١٥٨	٢٤٨
المنازل	٠٧	٥٥	١٨	٢٩	٢٩	٥٠	٥٨	٦٥
الاستثمار	٠٣	١٩	٥	٦	٧	٢٢	١٢	٢٣
اجمالى الاستهلاك	٤١٦٧	٢٦٧٢	٣٠١٩	٣٨٧١	٤٨٧٢	٥٦٦٦	٦٢٩٨	٧٠٨٣

× يشمل حديد الدخيلة

المصدر : الهيئة العامة للبترول — التقرير السنوى — اعداد متفرقة من ٨١ حتى ١٩٨١ وبيانات غير منشورة

لعامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

جدول رقم (٦) تطور العلاقات بين استهلاك السولار
والمازوت والغازات الطبيعية فى الكهرباء

(بالآلف طن مترى والنسب المئوية)

المنتج	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥				
كمية %	كمية %	كمية %	كمية %	كمية %				
سولار	٨٦٢	١٤	٧٨٩	١٤	١٤٤	٢		
مازوت	٢٩٤٠	٦٤	٣٤٢١	٦٢	٣٥١٧	٥٩	٣٤٦٣	٥٦
غازات طبيعية	١٠٠٧	٢٢	١٣٠٧	٢٤	١٦٢٤	٢٧	٢٥٩٠	٤٢
الاجمالى	٤٦٢٩	٥٥١٧	٦٠٠٨	٦١٩٧				

المصدر : الهيئة العامة للبترول ، مجلة البترول ، يناير ١٩٨٧

جدول رقم (٧) تطور واردات البوتاجاز والسولار

(بالآلف طن مترى والآلف جنيه مصرى)

السنة	البوتاجاز		السولار	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٧٩	٢١٦	٤٠٥١١	٤٠	٩٦٤٣
١٩٨٠	١٦١	٤٦٤٦٤	٢٠٩	٤٤٥٢٦
١٩٨١	١٨٠	٤٩٤٥٧	٧٢٠	١٥٢١٢٦
١٩٨٢	٢٢١	٥٥٨٠٠	٩٢٤	١٩٣٠٢٦
١٩٨٣	١٩٥	٥٣١٦٨	١٣٠٦	٢٢٢١٦١
١٩٨٤	١٥٨	٣٥٥٠٩	١٣٥٤	٢٢٨٧٧٨
١٩٨٥	١٥١	٣١٢٤٥	١٠٤٥	١٧٢٣٣٠
١٩٨٦	١٥٠	١٩٧٢٥	٦٩٥	٦٣٩١٢

المصدر : الهيئة العامة للبترول - التقرير السنوى ، أعداد متفرقة .

جدول رقم (٨) خطة دخول وحدات توليد جديدة حتى عام ٢٠٠٠ م

السنة	وحدات الميجاوات الاضافية	الاحتياطي الحدى
٩١/٩٠	٧٠٠	٪١٩
٩٢/٩١	٦١٥	٪١٧٫٩
٩٣/٩٢	٧١٠	٪١٨٫٣
٩٤/٩٣	٥٠٥	٪٢٢٫٥
٩٥/٩٤	٩٠٠	٪٢٣٫٥
٩٦/٩٥	٨٠٠	٪٢١٫٧
٩٧/٩٦	٦٠٠	٪١٧٫٦
٩٨/٩٧	٦٠٠	٪١٢٫٤
٩٩/٩٨	٦٠٠	٪٨
٢٠٠٠/٩٩	٦٠٠	٪٣٫٥

المصدر : خطة وزارة الكهرباء والطاقة حتى عام ٢٠٠٠ - هيئة

كهرباء مصر .

الهوامش

- 1) Jean Marie Chevalier et autres, Economie, de l'Energie, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques - DALLOZ - 1986, pp. 154-178.
- 2) Revue Générale Nucléaire, Société Française d'Energie Nucléaire, No. 4, Juillet - Août 1982.
- (٣) وهى الاهمية التى يستدل عليها من تزايد حجم الطاقة المولدة كما يتضح بالجدول رقم (٢) .
- (٤) راجع الجدول رقم (٣) .
- (٥) مجموعة عمل استخدامات الطاقة - هيكل استخدامات الطاقة خلال أعوام الخطة الخمسية الاولى ٨٢/٨٣ ٨٦/٨٧ - المجلس الأعلى للطاقة - القاهرة ١٩٨٩ .
- (٦) ومثال ذلك محطتى « أبو قير » و « أبو سلطان » التى عدلتا عام ١٩٨٤/٨٣ لتعملتا بالغاز والسولار ، وكذلك محطة شبرا الخيمة ، التى عدلت عام ١٩٨٨ كما يتضح من الجدول رقم (٤) .
- (٧) يلاحظ أن التوليد الحدى للكهرباء فى مصر يأتى من تلك المصادر الحرارية حيث وصل استغلال الطاقة المتاحة للتوليد من نهر النيل لاقصاه حوالى ١٠٤٨٤ مليون كيلو وات ساعة عام ١٩٨٢ .
- (٨) الهيئة الاقتصادية العامة للبترول - التقرير السنوى ١٩٨٧/٨٦ .
- (٩) يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع الى :
- Ritchard Eden and Others, Energy Economics: Growth, Resources and Policies, Cambridge University Press London, 1981, pp. 291-308.
- Seymour Kaplan, Energy Economics : Quantitative Methods For Energy and Environmental Decision, McGraw-Hill Book Company, New York, 1983, pp. 245-276.

(١٠) لم يستخدم برنامج Hour - Use Method حيث انه يحتوى على متغيرات لا تتلائم مع طبيعة السوق المصرى - فقد يحتاج مثلا الى تقسيم الفئات الاجتماعية الى شرائح تختص كل شريحة بنمط استهلاك الكهرباء فى اوقات محددة بالاضافة الى حصر الأجهزة الكهربائية المستخدمة لكل شريحة مع تحديد موعد الاستخدام وذلك لتحديد فترات الذروة لكل شريحة ، وهو ما يتطلب بيانات يصعب الحصول عليها فى السوق المصرى . لذلك فان متغيرات البرامج التى يعتمد عليها للتنبؤ بالطلب على الكهرباء تتصف بطبيعة تجميعية وليست تفصيلية .

- 11) Faouzia Abou Neima, 'Study on Load and Energy Forecast using Different Methodologies, Department for Studies, Research and Development - Egyptian Electricity Authority, Sept. 1990.

(١٢) الصناعات المستخدمة للجهد الفائق فى مصر هى كيميا ومصر للالومنيوم واسمنت أسبوط ومصنع الفيروسيلىكون وسوميد وشركة الحديد والصلب بالدخيلة أما الصناعات المستخدمة للجهد العالى فتتمثل بوجه عام فى صناعة الاسمنت والاسمدة والكىماويات والبتروكىماويات والغزل .

(١٣) بيد ان الحكومة لابد وأن تقوم بهذه الاستثمارات فى كل الأحوال وبغض النظر عن أن هناك وفر من عدمه ، حيث أن القيام بهذه الاستثمارات يعد من قبيل انتاج السلع العامة التى يقع على عاتق الحكومة توفيرها .

تعقيب على بحث

« السياسات الاقتصادية لترشيد استخدام الكهرباء
فى مصر فى التسعينات »

د. عاطف عجوة
وكيل أول وزارة الاقتصاد

يتسم هذا البحث باستخدامه الأسلوب العلمى السليم ، فى دراسة
مشكلة فنية بحتة ، واخضاعها لمنهج التحليل الاقتصادى التقليدى .

ومعظم تعقيبننا يندرج تحت عنوان « لو تم هذا لكان أفضل » ،
« ولو تغير ذلك لكان أكمل » .

وفى البداية ثمة ملاحظتان عامتان على البحث المقدم : -

الملاحظة الأولى :

ارتكزت الدراسة فى التوصل الى النتائج الى اعتبارات الكفاءة
والرشادة على المستوى القطاعى فقط ، حيث اقتصرت على اعتبارات قطاع
الكهرباء ، دون الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى والمؤثرة على المستوى
الكلى للاقتصاد المصرى ، أو التشابكات مع القطاعات الأخرى التى قد تغير
من النتائج والتوصيات اذا أخذناها فى الحسبان ، وأثار ذلك على قضية
التنمية بأبعادها المختلفة ، مثال ذلك التحول من الوقود الى الكهرباء فى
الصناعة المستخدمة للجهد الفائق ، والتأثير على فترات الذروة من خلال
ضغط استهلاك الصناعات الصغيرة من الكهرباء .

الملاحظة الثانية :

وان كنا لا نختلف مع النتائج العامة التى وردت فى نهاية الورقة ،
الا أن عمق التحليل وشموله تركز على جانب الطلب دون جانب العرض فى
قضية تحقيق الترشيح المنشود . فقد اقتصر البحث على مجرد ذكر اتجاهات

عامة فى جانب العرض مثل : التحول للغاز ، محطات حديثة لتقليل الفاقد ، والكفاءة الادارية .

وكان من الممكن دراسة التكلفة للكيلو وات ساعة فى مصر ومقارنتها بغيرها من الدول المماثلة لبيان الفروق ، وتكلفة هذا الكيلو وات من عدة مصادر ، كذلك دراسة كفاءة التوزيع والتحصيل ، والهيكل التنظيمى لهذا القطاع ، وهى بيانات يمكن الحصول عليها ودراستها ، حتى يكتمل التحليل .

ننتقل بعد ذلك لبعض الملاحظات المتعلقة بنقاط بعينها وردت فى البحث:-

أولا : المرونة الدخيلة للمطلب على الطاقة الكهربائية (جدول رقم ١) ، حسبت على أساس الناتج المحلى الاجمالى GDP ، ولو تم حسابها على مستوى قطاعى أو مستوى متوسط دخل الفرد income Percapita ، لكان أكثر دقة ودلالة .

ثانيا : ورد من بين السياسات المقترحة بشأن القطاع المنزلى والتجارى، أنه قد أصبح من الضرورى فرض ضرائب استهلاكية على الاجهزة الكهربائية للحد من التوسع فى استخدامها .

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من السلع يتحمل ضريبة استهلاك فعلا يدفعها المنتج ، وفرض أى ضرائب أخرى على نفس السلع يدفعها المستهلك سيكون له آثار على الانتاج والاستثمار والاستهلاك قد تكون ضارة فى النهاية .

ويمكن التركيز على التمييز السعري فى هذا النوع من الاستهلاك للكهرباء . وهو ما أشار اليه البحث فعلا .

ثالثا : أغفلت الدراسة دور التكامل العربى ، والمحاولات المبذولة فى اطار مجلس التعاون العربى الى وقت قريب ، فى ربط الشبكات الكهربائية بين بعض الدول العربية للتأثير على منحى الحمل فى أوقات الذروة .

رابعا : أهمية دراسة موضوع احلال الكهرباء محل الوقود فى الصناعة

بطريقة أعمق وأشمل ، ولا سيما أثر ذلك على المعدات والآلات المستخدمة فى الصناعة ، وهل المعدات والآلات المطلوبة تتوفر خبراتها محليا أو لا ؟ وتكاليف التدريب أن وجدت ؟ وأثر كل ذلك على اقتصاديات صناعات هامة مثل الغزل والنسيج فى مصر .

خامسا : من الملاحظ أن التحول الى الغاز الطبيعى فى عملية توليد الكهرباء ، قامت على أساس افتراض أن تكلفة الفرصة البديلة له منخفضة جدا ، أو صفر ، وذلك لعدم امكانية تصديره للخارج حاليا فى مصر .

وهذا الافتراض لمن يستمر طويلا فى المستقبل . ويقتضى ذلك أن احلال مصادر توليد الكهرباء يحتاج الى دراسة ديناميكية طويلة الأجل .

سادسا : تثير المشروعات الصناعية المستخدمة للجهد الفائق والعالى مثل : كيما ، مصر للالمنيوم ، الحديد والصلب بالدخيلة ، سوألا رئيسيا عن جدوى هذه المشروعات اقتصاديا وأثرها على موضوع ترشييد استخدام الكهرباء فى مصر . ولاشك أن أى رغبة صادقة فى ترشييد استخدام الكهرباء فى مصر يجب أن يعيد النظر فى مثل هذه المشروعات ، وأن تكون معايير اجازتها مستقبلا مشتملة على الطاقة الكهربائية الهائلة التى تستخدمها ، والأسعار غير الاقتصادية الرخيصة التى تدفعها مقابلها .

تعقيب على بحث

« السياسات الاقتصادية لترشيد استخدام الكهرباء
فى مصر فى التسعينات »

د. كريم كريم
كلية البنات - جامعة الأزهر

تنقسم التعليقات الى نوعين : تعليقات عامة ، وتعليقات تفصيلية على
البحث . وسنبداً بالتعليقات العامة .

١ - التعليقات العامة :

(أ) لم يقدم الباحث بداية تعريفا واضحا لمفهوم « الترشيح » ، يلتزم به فى تحليله ومعالجة موضوع البحث . ونتج عن ذلك الخلط فى استخدام مفهوم « الترشيح » فى حالات متعددة . فالترشيح يعنى فى الواقع التخفيض مع الانتقائية ، سواء كان هذا التخفيض يتعلق بتخفيض الاستهلاك (أو الاستخدام) أو تخفيض التكاليف . وعدم التزام الباحث بتعريف معين « للترشيح » أدى الى استخدام هذا المفهوم فى غير موضعه فى أماكن عديدة من البحث . فمثلا ، فى مقدمة البحث ، نجد الباحث يسمى زيادة المعروض فى الكهرباء بإنشاء محطات جديدة ترشيدا ! كما نجده أيضا يعتبر « رفع معدلات الاداء والكفاية الانتاجية » فى قطاع الكهرباء « ترشيح » !

(ب) لا أرى علاقة بين المبررات المذكورة لاختيار البحث كما تتضمنها « المقدمة » ، وبين موضوع البحث ، وهو المفروض أن يكون .

(ج) لا يوجد ترابط كاف بين مكونات البحث وهدفه ، وهو « كيفية ترشيح استخدام الكهرباء » . كما لا يوجد ترابط أيضا بين أجزاء البحث وبعضها فى حالات كثيرة . مثلا ، المبحث الثانى (الخاص بالسيناريوهات) يبدو غير مرتبطا بأى من المبحثين الأول والثالث .

٢ - استخدم الباحث أدوات التحليل الكمية - وهذه ظاهرة يشجع

عليها - ولكن دون أن ينجح فى توظيفها بدرجة كافية لخدمة المشكلة البحثية المطروحة ، كما سيتضح فى التعليقات التفصيلية عن البحث . فاستخدام الأدوات الكمية يجب أن يفهم على أنه وسيلة للتواضيع والتحليل ، وليس هدفا فى حد ذاته .

٣ - وللاسباب المذكورة اعلاه ، نجد أنه رغم وجود عددا من الافكار الجيدة فى الورقة الا أنها تبدو بصفة عامة فى شكل عدد من الافكار وليس فى شكل وحدة بحثية متكاملة ، ويرجع ذلك أساسا الى ان الباحث لم ينجح فى انضاج الافكار المطروحة تحليليا ، وربطها بموضوع البحث .

(ب) التعليقات التفصيلية :

تتمثل أهم التعليقات على الباحث الثلاثة المكونة للورقة فى الاتى :

المبحث الأول :

١ - عند عرض الاعتبارات التى تجعل استخدام الغاز الطبيعى بدلا من البترول فى عملية توليد الكهرباء أكثر رشادة من الناحية الاقتصادية ، اغفل الباحث اعتبارا مهما وهو كثرة الكميات المكتشفة فى مصر من الغاز الطبيعى فاكتشاف هذه الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعى أدى الى تشجيع احلال الغاز محل أنواع الوقود الأخرى فى الأنشطة الانتاجية المختلفة ، كلما أمكن ذلك .

المبحث الثانى :

٢ - استخدم الباحث معامل الحمل(*) لترشيد اختيار انشاء مشروعات الكهرباء على أساس أن تحقيق الحمل الأقصى بمعدل أكبر من تخفيض متوسط الحمل يؤدى الى ارتفاع قيمة المعامل . وارتفاع قيمة هذا المعامل يعنى اقتراب الحمل الاقصى من متوسط الحمل مما يعنى تقليل التشتت بينهما مما يوفر استثمارات كبيرة كانت ستوجه لانشاء محطات كهرباء تخدم فترة الذروة . وهناك تعليقان على ذلك .

(*) معامل الحمل = متوسط الحمل/الحمل الأقصى .

أولا : أن متوسط الحمل والحمل الأقصى يتحددان بواسطة مستهلكي الكهرباء وليس منتجها فكيف ، إذن ، يستخدم هذا المعيار لترشيد انتاج الكهرباء ، وذلك بترشيد اختيار مشروعات توليد الكهرباء كما يذهب الباحث؟

ثانيا : اذا كان المطلوب هو تكبير معامل الحمل ، فهذا لا يعنى بالضرورة تخفيض الحمل الاقصى بمعدل أكبر من متوسط الحمل كما ذكر الباحث . فقد يتحقق نفس الشيء اذا ما زاد الحمل الاقصى بمعدل أقل من زيادة متوسط الحمل ، فهل فى هذه الحالة يسمى ارتفاع قيمة المعامل ترشيدا ؟

٣ - تكلم الباحث عن تطور الانتاجية فى قطاع الكهرباء دون أن يوضح ماهية العلاقة التى يراها من تطوير الانتاجية وترشيد استخدام الكهرباء ، وهو موضوع البحث !

٤ - عند الكلام عن رفع الكفاءة الفنية للقطاع ، استعرض الباحث مؤشرين : معامل الانتاجية ، ومعامل التزام المحطات ولكن لم يقل الباحث كيف يستدل بكل من المعيارين على مستوى الكفاية الانتاجية السائد . أى هل ارتفاع قيمة المعيارين ان انخفاضهما يدل على كفاءة أعلى ؟

٥ - لا يوجد هدف ترشيد استهلاك الكهرباء من ضمن اهداف برامج التنبؤ بالطلب على الكهرباء . وهذا يبدو غريبا ، خاصة ان موضوع البحث هو كيفية ترشيد استخدام الكهرباء .

٦ - ذكر الباحث برنامجان يستخدمان للتنبؤ بالطلب على الكهرباء للاغراض الاستهلاكية (برنامج Enduse Method وللاغراض الانتاجية (برنامج Econometric . ولكن لم يتكلم الباحث عن ماهية أيا من البرنامجين . مثلا ، هل يقومان على معاملات فنية معطاء ، أم على معاملات مقدرة احصائيا ؟ وما عدد المعادلات فى كل من البرنامجين ؟ وماهى الطريقة التى تستخدم فى كل منهما ؟ الخ . من المعلومات المطلوبة لاعطاء القارئ فكرة جيدة عن هذين البرنامجين قبل استخدامهما فى رسم السيناريوهات المتضمنة فى البحث . فقبول أو رفض نتائج هذه السيناريوهات التى

قدمها الباحث انما يتطلب بداية فهم وتقييم البرنامج المستخدمة فى انتاج هذه السيناريوها . وبما أنه لا يوجد أى معلومات فى البحث عن هذه البرنامج ، فانه لا يمكن لأى باحث جاد اعطاء أهمية لنتائج هذه السيناريوهات ودلالاتها بالنسبة لترشيد استخدام الكهرباء فى مصر .

٧ - قدم الباحث ثلاث سيناريوهات للتنبؤ بعدد من المتغيرات (مثل الحمل الأقصى ، الطاقة ، الخ) فى سنة ٢٠٠١ ، وهى السيناريو المنخفض ، والمتوسط ، والمرتفع . ثم ذكر الباحث استخدام السيناريو المتوسط فى رسم خطة دخول وحدات توليد جديدة حتى عام ٢٠٠٠ م (جدول ٨) ، دون أن يبين لنا سبب تفضيل هذا السيناريو عن السيناريوهين الاخرين . كما أنه لم يبين لنا كيف استخدم السيناريو المتوسط (وهو المتضمن فى الجدول ب ، ص ١٤) فى الحصول على تقدرات وحدات الميجاوات الاضافية والاحتياطي الحدى ، وهى المتغيرات المتضمنة فى جدول (٨) .

المبحث الثالث :

٨ - عند الكلام عن السياسات المقترحة لترشيد الطلب على الكهرباء ، ذكر الباحث ضرورة الاهتمام بتخفيض استهلاك الصناعات المستخدمة للجهد الفائت ، ولكنه لم يبين لنا كيف يمكن تحقيق ذلك ؟

٩ - استعرض الباحث ثلاث معايير تستخدم لاتخاذ قرار احلال الكهرباء محل الوقود فى الصناعة، وهى معيار الوفرة فى الطاقة ، المعيار الاقتصادى، ومعيار منحنى الحمل . ولكن لم يبين الباحث كيف يمكن استخدام هذه المعايير من أجل ارشادنا للمعيار التى تؤدى الى ترشيد استهلاك الكهرباء أو ترشيد تكاليف انتاج الكهرباء ، وهو الهدف من البحث ؟

١٠ - اذا كان الغرض هو ترشيد استخدام الكهرباء ، فان المقروض أن يكون الاهتمام بالمعايير التى ترشدنا الى احلال أنواع الطاقة الاخرى محل الكهرباء ، وليس العكس كما يفعل الباحث . فاستخدام المعايير التى تؤدى الى احلال الكهرباء محل أنواع الوقود الأخرى ، كما فعل الباحث ،

انما لابد أن ينتج عنها «الاكتثار» من استخدام الكهرباء وليس « ترشيدها » ،
كما هو هدف البحث .

١١ - لم يعطى الباحث اهتمام كاف للتعرض للسياسات الخاصة بجانب العرض ، أى تلك التى تهدف الى تخفيض أو ترشيد تكاليف انتاج الكهرباء فهو تكلم باختصار شديد (نصف صفحة فقط) عن الوفرة الخاص باستخدام الغاز الطبيعى لتوليد الكهرباء ، دون أن يحاول أن يعطينا بيانات عن مقدار هذا الوفرة ، ولو فى صورة مثال صغير من أرقام منشورة .

البحث الثالث

التكنولوجيا والخروج من الأزمة

د. عوض مختار هلو ده

١ - عام :

لقد أصبح الوضع الاقتصادى فى مصر مثار مناقشات عديدة من بداية السبعينات وحتى وقتنا هذا . وقد طبقت سياسات عديدة وتعاقبت اجتماعات عديدة على رأسها المؤتمر الاقتصادى فى بداية الثمانينات . وكذلك عقدت اجتماعات عديدة مع البنك الدولى وكذا الدول الدائنة ، فوضع مصر أصبح أقل ما يوصف به هو أنها دولة مدينة . وأن انتاجها الكلى لا يسد احتياجاتها ولذا لا يمكن أن تتوقف عن الاستدانة . هذا بخلاف الزيادة السكانية . التى تزيد من الاحتياج الى الخدمات وتضيف الى البطالة المرتفعة والانتاجية المنخفضة والتضخم المتزايد .

ولعله من الواضح أن الانتعاش أو الرخاء فى الفترة ما بين ١٩٧٦ الى ١٩٨١ كان نتيجة الاستدانة ، سواء لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات أو الموازنة أو الاستثمار فى البنية الأساسية . والرخاء المستديم لا يمكن أن يتحقق من خلال الديون فلا يمكن لفرد أو لمجتمع أن يستدين الى الأبد وبمعدل أكبر من قدرته على زيادة دخله . وزيادة دخله ممكنة فقط من خلال قدرته على الانتاج وزيادة معدله بما يغطى تدريجيا أقساط الدين وفوائده .

وفى المؤتمر الاقتصادى فى عام ١٩٨٢ وما تبعه من مؤتمرات تركز الحديث على سياسات عامة ، من تخفيض سعر العملة أو تعويمها ، لتنخفض قيمتها ، وزيادة التسهيلات للمستثمرين مصريين وأجانب ، وتغيير سعر الفائدة والخصخصة وعدم التدخل فى تخطيط الأنشطة الاقتصادى ، وبناء على ذلك أصبح لدى العامة والقيادات السياسية شبه عقيدة أن هذه السياسات هى ما تحتاجه مصر للخروج من الأزمة .

ومع أن بعض السياسات المذكورة قد يكون لها آثارها الحسنة ، إلا أن أخذها كهدف في حد ذاتها والتصور أن تحقيقها سيحقق الخروج من الأزمة أراه تبسيطا مخلا للأمور . واقتناعي أن الأصل في محاولة التوصل الى أسلوب للخروج من الأزمة هو دراسة الوضع الكلى فى مصر (والعوامل المؤثرة جميعا) ولو بطريقة مبدئية وذلك بتفاصيل الكليات وتحديد العنصر الحاكم منها ، والدور التى تقوم به المؤسسات والقوى الوطنية المختلفة وكذا المعونات الخارجية اللازمة .

وبعدها يمكن لكل فئة أن تحاول استخلاص دورها أو ان تدرس السياسات الاقتصادية بعمق على أن يكون واضحا ما تتطلبه من سياسات أخرى مكمله . ان هذه النظرة الشاملة التى لازلنا نفتقدها نرى أن تتسع لتشمل تصور وضع مصر فى الاقتصاديات والسوق العالمية الحالية وعناصر المنافسة فيها ، وكذا خطوات تطور الدول بشكل عام والدول الحديثة التصنيع والتى أوجدت لها مكانا فى السوق العالمى بشكل خاص . بل وقد يحتاج الأمر لتحليل دقيق لأهداف وسياسات كلا الآجلين القصير والطويل .

يختلف الباحثون بوجه عام فى أسلوب المعالجة . فالعديد منهم يرى أنه لا يوجد متسع من الوقت لدراسة المنظومة الشاملة والمتعمقة للمشاكل ، أما بسبب تفاقم تلك المشكلات ، وضيق الوقت عن المواجهة الشاملة لها ، أو بسبب تصور أنها مشكلة مؤقتة وأن المعالجة الموضوعية لها فى المدى القصير ستساعد المنظومة الكلية على السيطرة عليها فى المدى الطويل والوصول الى وضع التوازن المنشود . وهو ليس بصحيح فمشاكل النمو اذا نظر اليها بدقة لا يمكن التوصل الى اثر حقيقى فى معالجتها فى أقل من عقد من الزمان - كما أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحديد الأولويات والضوابط والشروط اللازمة لنجاح أى منها .

وفى اعتقادى أن مثل هذه المعالجات - الموضوعية - هى ذاتها التى جعلت الدول النامية تتعثر فى المشكلات المتعاقبة وتهمل عملية التطوير الشاملة ، وهى أيضا جعلت تلك الدول تهمل كذلك تطوير منظومات العمل والقرار والمراجعة مما أدى الى تراجع القدرة على التنسيق والى العجز مرة أخرى عن تبني سبل الحل الفعالة .

لقد كانت العوامل الاقتصادية فى الماضى تعتبر المحددات الوحيدة للتنمية الاقتصادية . أما الآن فان العوامل غير الاقتصادية تعد ذات أهمية مساوية ، حيث أن تلك العوامل تقوم بتحديد كيفية تكامل العوامل الاقتصادية مع بعضها البعض .

وبناء على ذلك تعتمد العوامل الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية الحديثة على العوامل غير الاقتصادية لاجداث التنمية المطلوبة فى تلك المجتمعات الا وهى التعليم والتدريب وامكانيات النهوض بالتنمية العلمية والتكنولوجية .

ويمكن النظر الى العلم والتكنولوجيا - فى تلك المجتمعات - على أنها حجر الأساس الذى تقوم عليه اقتصادياتها . كما يمكن النظر الى الصناعة على أنها الرافعة التى تقوم برفع الحجر الأساسى الى مستويات أعلى وأعلى . وبمعنى آخر فان التقدم فى العلم والتكنولوجيا ينشأ عنه معرفة وعمليات ابتكارية يتولد عنها صناعات جديدة ومكاسب اقتصادية تؤدي الى توجيه الاقتصاد الى مسارات جديدة .

وعلى أساس من الاختراعات والابتكارات ارتفعت مستويات المعيشة والقيمة المضافة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وازداد بالموقت نصيب الابتكار وا لاختراع تدريجيا . كما ازداد كذلك نصيب الادارة زيادة كبيرة فى عديد من أنشطة الانتاج . وبناء على ذلك كله تزيد القيمة المضافة والدخل القومى وتزداد فرض العمل المتاحة . أى أن التقدم يرتبط تماما بمستوى المعرفة التكنولوجية بمعناها الواسع أى تكنولوجيا الانتاج والانجاز والادارة . وتنقسم الدول فى ذلك الى ثلاثة مستويات هى : الدول المتقدمة وهى الدول الصناعية التى دخلت وفى طريقها الى دخول مجتمع ما بعد الصناعة ، ودول حديثة التصنيع مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج ، ودول العالم الثالث وهى أكثر من مستوى لكنها دخلت محاولات التصنيع ولم يمكنها بعد السيطرة على مفاتيح الصناعة .

هذا هو ما دعانى أن أكتب فى هذا المؤتمر عن الخروج من الأزمة والواقع انى لن أعالج مباشرة التكنولوجيا والخروج من الأزمة ولكن سأبدأ بعرض محددات الدخل القومى والنمو الاقتصادى ورأى بعض الاقتصاديين (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

فى هذه المعالجات بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية وموقع التكنولوجيا فيها . ثم اخرج لتوضيح رؤية متكاملة نوعا لتحديد الأهداف بشكل عام ، واحاول بعد ذلك توضيح متطلبات التكنولوجيا وآثارها فى عصرنا هذا ووضع مصر خاصة . ومع أن الحديث سينصب على التكنولوجيا والتطور التكنولوجى الا أن المداخل المتعددة هى فى الحقيقة ، ما نحتاجه ولذا فأرجو الا يفهم انى أقصد مدخل واحد بحال من الأحوال .

٢ - النمو الاقتصادى والتطوير :

أن رأى تشارلز هتسن وروланд ماكى فى كتابهما اقتصاديات الدفاع فى العصر الذرى ، (وهو من أوائل الكتب التى تلفت النظر الى دور التكنولوجيا وتطورها والانتاجية ونموها فى النمو الاقتصادى) قد أوضح أن محددات الدخل القومى الرئيسية والنمو هى كالمقائمة التالية :

١ - الموقف الابتدائى للموارد الأساسية واستخداماتها INITIAL STOCK OF BASIC RESOURCES AND THEIR USE من خلال التعريفات المختلفة للنمو الاقتصادى ومحدداته يظهر عنصر التكنولوجيا فى مكانه الحقيقى .

٢ - القوى البشرية : وتتمثل فى :

- (أ) العدد .
- (ب) عدد ساعات العمل الأسبوعية .
- (ج) مستوى العمالة والبطالة .
- (د) مستوى المهارة والتدريب .

٣ - تراكم السلع الرأسمالية .

٤ - حالة المعارف والفنون .

٥ - درجة كفاءة استخدام الموارد . وتتمثل فى

- (أ) توزيع الموارد على الاستخدامات .
- (ب) عملية تنظيم استخدام ما لدينا من معارف .
- (ح) الحافز على الانجاز والانتاج .

٦ - النمو : وذلك للموارد المختلفة وهى :

أولا : القوى البشرية .

- (أ) الزيادة فى القوى البشرية .
- (ب) التغير فى ساعات العمل الاسبوعية .
- (ج) التغير فى مستوى العمالة والبطالة .
- (د) التحسن فى المهارات والتدريب .

ثانيا : النمو فى السلع الرأسمالية .

ثالثا : التقدم فى المعارف والفنون .

- (أ) التقدم فى المعارف والفنون .
- (ب) الحوافز على استكشاف الآراء الجديدة .

رابعا : كفاءة الاستفادة من الابتكارات .

(أ) حافز ادخال الابتكارات .

(ب) الية اعادة توزيع الموارد لمسرعة استخدام الابتكارات .

وقد ذكر فابريكانت من مكتب البحوث الاقتصادية الأمريكى فى عام ١٩٥٤ أن الزيادة فى الدخل القومى للفرد العائده الى الزيادة فى السلع الرأسمالية هى ١٩٪ أما الباقي فهو ناتج زيادة انتاجية الفرد والذى لايتأتى الا بادخال تكنولوجيات جديدة أو نظم عمل working System أو نظم ادارة .

وقد عرف كورنتس (الحائز على جائز نوبل) النمو الاقتصادى بأنه : ازدياد على المدى الطويل فى القدرة على الامداد وبالتوسع فى نوعيات السلع المختلفة للسكان ، وهذه الزيادة مستندة الى التكنولوجيات المتطورة ، وكذا المؤسسات والمبادئ التى نحتاجها . ولنتعرض للمركبات الرئيسية لتعريفه .

ان الزيادة المضطردة فى الامداد هى مؤشر للنمو الاقتصادى والتوسع فى النوعية يدل على زيادة النضوج الاقتصادى والمعرفة . أما التطور التكنولوجى فهو عنصر رئيسى وشرط ضرورى لا غنى عنه ، وضرورى وليس

كافيا لاستمرار النمو الاقتصادى . والمؤسسات هى عناصر ضرورية لايجاد التكنولوجيا والتنسيق لبناء الموارد اللازمة وتحديد المناخ اللازم فلا شك أن (١) ، (٢) تعتمد على البيئة المحيطة ولكن لا يمكن أن نتكلم عن البيئة المحيطة دون معرفة من أجل ماذا .

ويقرر تودارو أن العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادى فى أى مجتمع هى :

- التراكم الرأسمالى بما يحويه من استثمارات فى الموارد أى الأرض والمعدات والقوى البشرية .
- النمو السكانى ونمو القوى البشرية .
- التقدم التكنولوجى .

ولن نسترسل فى توضيح علاقة فاعلية تراكم المعدات مع وجود المهارات اللازمة لتشغيلها . ووجود المعرفة لتخطيط الضوابط اللازمة لانجاح استغلال هذه المعدات المتراكمة وليس من اليسير أن يتم تحديد الحلقات ومستوى المعرفة فى كل حلقة للوصول الى الانجاز النهائى بكفاءة « ما » ويتحدد العائد النهائى بمعرفة أضعف الحلقات والخسائر الناتجة عن هذا الضعف سواء من ناحية الزمن أو القيمة أو الزمن والقيمة « معا » .

ودور العلاقات عند تودارو تظهر فى (شكل ١) . .

وأخيرا وليس آخرا رأى بورتير الذى يبرز وجهة نظره فى عالم المنافسة أن الهدف الرئيسى للدولة هو رفع مستوى معيشة المواطنين ، ويتوقف ذلك ليس على نظريات (متبلورة أم لا) عن المنافسة ولكن على درجة الانتاجية التى توظف بها الدول مواردها الرأسمالية والبشرية . ولذا فقد يمكن القول أن مفهوم التنافس على مستوى الدولة يتوقف على انتاجية الدولة . أن تعريف هدف الاقتصاد القومى بغير نمو الانتاجية على المدى الطويل هو خطأ أساسى يؤدى الى سياسات غير سليمة .

٣ - التكنولوجيا :

التكنولوجيا هى الأسلوب الذى تمكن به الانسان من تشكيل وتطوير

طرق معيشته وكيفية حصوله على احتياجاته ولذا فالتكنولوجيا تجيب دائما على السؤال كيف ؟ بخلاف العلم الذى يجيب على السؤال لماذا ؟ . وتاريخ البشرية ارتبط حقيقة بالتطورات التكنولوجية من بداية الادوات اليدوية البسيطة التى ساعدت فى البداية الى المنصات العملاقة لاطلاق مركبات الفضاء . ولكن التطورات التكنولوجية لم تغير أو تشكل حياة الأفراد فقط ولكن شكلت تدريجيا حياة الافراد فالأسر فالشعوب فالمجتمع العالمى ككل . ولذا فعلينا أن ندرك انعكاسات هذا التغير على خصائص النظم والأفراد التى يمكنها أن تتفاعل مع متطلبات عصر « ما » ويمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين فى عمر هذا التطور وهما مرحلة التكنولوجيا التى لا تعتمد على العلم (بل تولد المعرفة من خلال التجريب) والتكنولوجيا المعتمدة على العلم . واكتمال تطور المواصلات والاتصالات وتعمق التكنولوجيا المعتمد على العلم زاد أثر التكنولوجيا فى سرعة تطوير وتحسين السلع والخدمات وزيادة انتاجية عوامل الانتاج حتى تعدت هذه الزيادة ، الزيادة الناجمة عن زيادة العوامل ذاتها (شكل ٢) .

والتكنولوجيات المختلفة ابرزت عصورا عديدة برز منها عصر الزراعة وعصر الصناعة وعصر المعلومات (عصر ما بعد الصناعة) والذى نعيشه اليوم والذى يجب أن نتعرف على سماته وخصائصه لامكان التفاعل معه . وأحد أوجه هذه السمات تظهر فى (شكل ٣) وهى مقارنة بين سماته وسمات العصرين .

الوجه الثانى هو أن العالم كان يسير ، بل قد تحول بالفعل الى اقتصاد السوق والعالمية وأصبحت المنافسة لا مناص من مواجهتها وأصبحت مواصفات السلع والخدمات على درجة عالية من التعقيد .

الوجه الثالث هو أن عوامل الانتاج وادارة الانتاج تعطى فروقا كبيرة فى قيمة انتاجية الموارد سواء البشرية منها أو المعدات الرأسمالية ، كما وأنها تحتاج لخلق نظم منضبطة مرنة بقدر كبير .

الوجه الرابع لها وقد يكون مستغربا الى حد ما الا وهو بروز ونمو عملية التعاون مع التنافس سواء بين الافراد فى مجاميع العمل أو المصانع والشركات أو الدول والحكومات بل والقارات والمعسكرات .

والوجه الاخير والمسبب لذلك كله هو دور المعلومات .
ولنتعرف على هذه المتطلبات علينا أن نناقش الخمس أوجه الرئيسية
باقتضاب لنستخلص هذه المتطلبات :

١ - اذا كانت السمات هي المعرفة والمعلومات هي العنصر الاستراتيجي
لهذا العصر ، فانه يجب أن نعرف بأن التفاصيل الحقيقية لكيفية تأثير المعرفة
تعتبر أساسية . ولا يعنى ذلك فى الواقع التخلي عن الصناعة . ولكن
التكنولوجيا هي مركبة التطور ، والمعرفة هي وقودها ، وعلى كمية الوقود
التي يمكن استخدامها يمكن دفع التكنولوجيا والتطور معا . فالمعرفة أصبحت
سلاحاً رئيسياً فى الصراع فيما أصبح يسمى نظام انتاج جديد خلفا لنظام
الانتاج الكمي بل هو انتاج يتفق مع متطلبات الأفراد والمجتمعات فهو نظام
عالمى محلى . وقد قالها تشرشل فى احدى خطبه « ان الامبراطورية القادمة
ستكون امبراطوريات العقل » ، لذا سيكون من الضروري دراسة كيفية
استيعاب المعارف والمضامين لهذا الوضع الجديد - أنه ليس باليسير تحقيق
كيفية الامداد بالمعارف والمعلومات على المستويات الدنيا والعليا فى سلاسة
تمكن من الانضباط - لضمان سرعة التطور والمرونة .

٢ - أن مواصفات السلع كما جاءت فى الأكثر من مرجع هي :

الجودة المرتفعة والاداء المحدد (التنافس فى ارتفاع أحد عناصر
الجودة وبحد أدنى فيها جميعا) . السعر المناسب لمستوى الاداء والجودة
(لاجتذاب فئة معينة وسوق محددة) التطور المستمر وذلك أن التنافس فتح
الجال للاستفادة من هذه الامكانية . وأصبح الابتكار أساسى فيما يقدم من
سلع وخدمات . وهذا يستدعى انشاء نظم قادرة على التوصل الى الجودة
المرتفعة مع سعر اقتصادى وبدون هدر مدخلات التصنيع . والتطور المستمر
يضيف الى ذلك قدرة مستمرة لمتابعة احتياجات السوق جماعات وأفراد
وسرعة التصميم واخراج منتج للحاق بالمطالب . ولاشك أن ذلك يستدعى
أفراد من العاملين والمصممين وكذا ممن لديهم القدرة على انشاء الأنظمة
التي تمكن من هذا .

٣ - والانتاجية ونمو الانتاجية على مستوى المؤسسة والدول هو
المعبر عن امكانية زيادة مستوى المعيشة . ويستدعى ذلك عديد من النقاط

أهمها الاهتمام بالوظائف ذات الانتاجية العالية • والانتاجية والجودة مرتبطان فأى سلعة كلما ارتفعت جودتها وتميز أداؤها زادت قيمتها وبها زادت انتاجية العاملين فى انتاجها (وذلك من بداية مستوى التصميم الى تحديد وسائل التصنيع وهو تعمق أساسى لاتمام المهمة) • وهنا طرحت عديد من الأسئلة هل الخصائص المعرفية والسلوكية للأفراد ستسمح بذلك فى الدول النامية أم لا ؟ أم أن نظم العمل فقط هى التى تقلل من قدرة العاملين فى هذه الدول ؟

٤ - ونظرا لتشعب المعارف واتساعها المخيف رأت دول عديدة انشاء تعاون بين شركاتها ومنشأتها • بدأت باليابان ثم انتشرت بين اليابان والولايات المتحدة ، وتبع ذلك أوروبا وبدأت تظهر مناطق اقليمية شعارها التعاون مع وجود تنافس • لقد قامت فى فرنسا مشروعات مشتركة بين شركات متنافسة تشارك معها الحكومة ، كذا فى اليابان ، باستثناء الولايات المتحدة التى لا يوجد فيها هذا التعاون بين الشركات رغم تعاونها مع شركات أجنبية • وهذا النوع من التعاون مع التنافس يحتاج لتفهم جيد لأبعاد كل بحيث لا ينقلب الى صراع غير شرعى وخداعى •

٥ - ورغم أن أساس التطور فى نظم المعلومات هو : عمليات التخزين والتبويبات وتقصير الزمن بين نشأة المعلومة واستخدامها ، الا أن زيادة قدرات الحواسيب الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وازضافة قدرات الرسم وتشغيل الصور أدت الى استخدامات عديدة • وإذا أضفنا عمليات ربط الحواسيب وظهور ما عرف اليوم بالمعلوماتية Informatics (وهى المعلومات والاتصالات) • لم يبق أى تطبيق أو عمل أو منتج أو نشاط لا تدخل فيه الحواسيب • ولكن هذا الاستخدام يتم شراء معداته وبرامجه من الخارج فلن يكون مناسباً تماماً كما أن تكاليفه كبيرة وانتشاره سيكون محدوداً • ولذا فقد قامت أغلب الدول بما فى ذلك المتقدمة بعمل سياسات للمعلوماتية على مستوى رؤساء مجالس الوزراء - مجموعات عمل قوية تدير عملية التنافس والتعاون وتحدد المسؤوليات •

عرضنا فيما سبق لخلاصات بعض ما نحتاج التعرف عليه من انشاء لقدرات ومعارف وتدريب أفراد النهاية - كما يذكر بساكنى ايمائى - ان كل محاولة للوصول الى مستوى الجودة والانتاجية يبدأ وينتهى بالتدريب •

٤ - مدخل الدول حديثة التصنيع والمدخل المصرى :

أن دراسة أسلوب الدول الحديثة التصنيع قد يعطى لنا اتجاها أقرب الى السلامة فى فهم مداخل التصنيع . على أن تطبيق مثل هذا الأسلوب لا يمكن أن يتم قبل اعادة تكيفه بالنسبة للمناخ المصرى . ونظرا لأن هذه الدول جميعا قد اتبعت المدخل والأسلوب اليابانى ، فاننا سنقوم بعرض المبادئ اليابانية بعد تطعيمها بما يطبق فى كوريا (وهى دولة ذات تعداد سكانى مقارب لمصر) . وأخيرا نعرض المدخل المصرى المقترح .

(أ) اليابان والأساس التكنولوجى العلمى :

كانت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من أولى الدول التى تبنت فكرة عصر العلم التكنولوجى دراسة وتطبيقا . وبدأت الفلسفة التكنولوجية اليابانية بعمليات الادخال Introduction ، والهضم assimilation وانتهت بالتطوير Improvement . أما الخطوات العملية فقد بدأت بعمل الآليات ووضع سياسات علمية صارمة . (وحقيقة الأمر أن الدول النامية جميعا ومنها مصر لا تشعر فى قراراتها بالاحتياج للتطوير العلمى والتكنولوجى من خلال خطة قومية) . والآليات التى اتبعتها اليابان (ثم كوريا) كانت من نوعيتين : الأولى ، خطة موحدة على مستوى الوزارات والثانية مجلس تنسيق البحوث والتكنولوجيا من مرحلة البحث الى الانتاج الى التسويق ، وذلك مع الاهتمام بالعلاقات من عمل الخطة حتى انتهاء التنفيذ . ويشير الشكل رقم (٤) الى المخطط السهمى للأثر المضاعف للتكنولوجيا والابتكارات .

(ب) التكنولوجيا الذاتية :

وأهم ما ركزت عليه كوريا (وقبلها اليابان) هو تراكم التكنولوجيات الذاتية والعمل على تنميتها سواء كان ذلك من استجلاب التكنولوجيات الخارجية واستيعابها أو بالتطوير الذاتى . واعتبرت اليابان الدخول فى التكنولوجيات التى لا يمكن أن تتأقلم مع التكنولوجيا الذاتية مدخلا الى حلقة مفرغة تؤدى الى التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية . وفى الحقيقة أن عملية استيراد التكنولوجيا لا تعد سياسة حكيمة الا اذا أدت الى زيادة التكنولوجيات المتراكمة من خلال امتصاصها وعملية بناء التكنولوجيا الذاتية

عملية شاقة ذات أجل طويل تتضمن ادراك أبعاد وعمق البحث العلمى وطاقته كما تتضمن كذلك وضع خطة انشاء الكوادر العلمية والتكنولوجية على المستويات المختلفة وفى المجالات المختلفة .

(د) وضع أساس التطوير :

وأهم ما يذكر أنها عملية مستمرة ولا تعطى نتيجتها الا فى المدى الطويل فقد أثمرت فى كوريا (على سبيل المثال) بعد أكثر من ١٠ سنوات . ووضعت معها على التوازى القوانين واللوائح اللازمة لضمان الانجاز . وفى نهاية الفترة (التى قدرت بعشر سنوات) أمكن القول أنها فترة امتصاص وحضانة تبدأ بعدها فترة اضافات وابتكارات يظهر أثرها المضاعف فى شكل رقم (٥) .

(د) خدمة الاستشارات والاتصالات :

اهتمت الفلسفة اليابانية بخدمة الاستشارات من خلال الحكومة وكذا تشجيعها بالنسبة للجامعات والقطاع الخاص الذى تعمل الحكومة على تطويره . والشكل (١٦ ، ب) يبرز عدد الحالات التى قدمت فيها الحكومة اليابانية استشارات للقطاعات المختلفة والمستويات المختلفة (وأهمها الصناعات الصغيرة) .

أما عملية الاتصالات فهى تحوى فى الواقع عملية نقل التكنولوجيا ولدينا فى ذلك أمثلة عديدة منها الهند التى تشتترى فيها الدولة التكنولوجيا المستوردة ويتم توزيعها على المصانع المختلفة . وكذلك تتم عملية النقل ما بين مراكز الأبحاث أو مراكز الاستشارات والشركات . وعملية التعميم هذه هى التى جعلت هناك فى هذه الدول حد أدنى من مستويات المعرفة التكنولوجية .

(هـ) الجودة والانتاجية والمنافسة :

اتخذت اليابان لنفسها مبدأ رفع مستوى الجودة فى الانتاج . واعتبر هذا المبدأ شعارا أساسيا فى اليابان (رغم أنه انتقل إليها بمشورة خبراء من الولايات المتحدة) ، ثم أصبح تدريجيا شبه عقيدة لجميع المؤسسات اليابانية . وأوجدت اليابان لنفسها مقاييس وأهداف للجودة بواسطة

علمائها (أصبحت المفاهيم اليابانية عن الجودة أساسا عالميا الآن) .
(شكل ٧) .

وبنفس الطريقة عالجت اليابان فكرة الانتاجية . واستخلصت فى النهاية أن الوصول الى أهداف الانتاجية والجودة يتم من خلال انشاء نظم عمل داخلية ومؤسسات معاونة للشركات والمصانع (لتقديم المعونة لهم) ، وقد أنشأت لهذا الغرض المنظمة اليابانية للانتاجية (JPO) . وبالاتفاق مع الدول الآسيوية المحيطة أنشأت المنظمة الآسيوية للانتاجية (APO) وكانت هذه المؤسسة هى خط انسياب الخبرة اليابانية الى الدول المحيطة مع فتح فرص الاستثمارات اليابانية فى هذه الدول .

(و) استخلاص الخبرة :

القائمة لاشك قد تطول ولكن الواضح أن هذه الدول قامت بعمل نوع من الدراسة العميقة والتخطيط الشامل سواء فى انشاء المؤسسات أو تدقيق وضع آليات العمل وتحديد الأنشطة ، كما وضعت لنفسها مفاهيم على رأسها أقلمة التكنولوجيا واتخاذ الخطوات اللازمة لنمو القدرة الاضافية الذاتية . وهذه الدول جميعها أنشأت مؤسسات للجودة والانتاجية اتسعت حتى سميت « حركة الانتاجية » (Productivity Movement) وشملت فى طياتها أنشطة الجودة . وشكل رقم (٨) يظهر بعض ملصقات مؤسسة الانتاجية الفلبينية . وقد أصدرت المنظمة الآسيوية أكثر من ١٣٠ كتابا فى مجال التكنولوجيا والانتاجية والجودة والصناعات الصغيرة . . . الخ بتفاصيل ودقة . غاية فى الاتقان . وبصورة واضحة التشابكات والأسس .

٥ - المدخل المصرى :

ان الهدف من التغيير فى مصر هو تطورها مع حل مشاكلها بمراحل تبعدها شيئا ما عن نقط فقدان السيطرة . ويجب أن نأخذ فى الحسبان أن معظم السياسات لها آثارها على المستوى القومى فى المدى القصير والبعيد . ان اتخاذ سياسة معينة ليس هدفا ولكنه وسيلة للوصول الى هدف . كما أنه يجب أن نعلم أنه عندما ترغب دولة فى تغيير سياستها أو استراتيجيتها للتنمية فانها لا تستطيع ببساطة أن تمحو من سجلاتها السياسات القائمة بل يجب عليها أيضا تغيير الاجراءات الادارية التى تستخدم فى هذه السياسات .

ولا يمكن أن تتغير الأوضاع بمجرد تغيير احدى أو بعض السياسات ولكن ذلك لا يتأتى الا بعدد منها مع المتابعة الدقيقة . أن كثيرا من السياسات الاقتصادية قد ينتج عنها عن غير قصد آثار جانبية يمكنها أن تسيء الى الأهداف الابتدائية لهذه السياسات .

وهذا لا يعنى أنني لا أحس أن البيروقراطيين عادة ما يكون لهم مصلحة فى السياسات القائمة التى قد تعود عليهم بنفع أو تعطيتهم السلطة التى لا يرغبون فى التنازل عنها ، الا أنني أعتقد أن مدخل التكنولوجيا هدف ووسيلة . وسواء رغبتا أم لا فإن دور الحكومة فيه أساسى وكبير وسيأتى الحديث عنه لاحقا . أما السياسات الاقتصادية من سعر فائدة أو خصخصة أو تعويم الجنيه فلا شك أنه لن يكون لها أثر الا من خلال التكنولوجيا ومركباتها (الانتاجية ونموها - الجودة وارتفاعها) ، ولذا لست أرى كيف تبنى أى سياسة للدولة دون أن تكون التكنولوجيا هى احدى مركباتها الأساسية أن لم تكن الأساسية .

ولعله قد يفيد مراجعة ما يكتب الآن فى الولايات المتحدة ذاتها وذلك بخلاف الشرق الأقصى وأوروبا عن الانتاجية ويمكن الرجوع الى الانتاجية المجتمعية لشابيرو وجيرمن سعد ولنسترترو وديمنج وبورتر الخ وكثيرون ممن ينظر الى كتاباتهم اليوم كمدخل للمعالجة وضع معدل نمو الانتاجية المتباطىء فى الولايات المتحدة .

ان وجود اقتصاد مختلط يمكن أن يستمر لفترة من الزمن وقد تطول ولكن الهام هو كيف ينشأ ق . خ فعال وكيف يتحرر القطاع العام ويدار بشكل اقتصادى ؟ وهل لدينا المعارف فعلا أم نحتاج الحصول عليها وكيف ؟ - فنناقنا تدار بادارات أجنبية لعدم توافرها فكيف يمكننا تفادى ذلك فى باقى أنشطتنا سواء فى ق . خ أو ق . ع ؟

ونظرا لأن دور الحكومة رئيسى فيجب أن يكون هناك تكامل فى سياستها ، ومراجعة فى أسلوب التنسيق وآليات المراجعة والتقييم والتصحيح أشياء لا أراها موجودة على خريطة المناقشة . وتناقش دور الحكومة فى نظام اقتصادى حر أو مختلط ولعله يشير إلينا الى عظم أثره الذى من الضرورى الاهتمام بمدى فاعليته .

٦ - دور الحكومة :

ولا شك أن الحكومة بداية يجب أن تضع البرامج المتكاملة ذات الانتاجية المرتفعة فى كل المجالات مع الجودة فالانتاجية أصبح الآن يتم الحديث عنها ليس فقط فى الانتاج الصناعى ولكن فى التدريب ونوعيات الاعمال والوظائف ٠٠٠ الخ . ويجب أن تعرف الحكومة أنها ليست كفاء فى الادارة ولكن فى التوجيه فقط وان المتنافسون فى الداخل والخارج هم من يقدمون الخدمة سواء ق٠ خ أو ق٠ ع وهى ليست طرفا فى ذلك ولكنها توجه الجميع . وبعد ما تقدم اجمل دور الحكومة فى العمل على زيادة القدرة الانتاجية والتنافسية للمؤسسات والشركات الوطنية لتصبح لها وضعا عالميا فى الآتى:

(أ) البحث والتطوير :

لا يمكن لأى من القطاع الخاص أو العام أن يتحمل مسئولية البحوث والتطوير التكنولوجى اللازم فى عصرنا الحالى ، واذا كان ذلك يتم فى الدول المتقدمة فما بالنا فى الدول النامية ، فهى تحدد بذلك المجال الذى يمكن فيه المنافسة على المستوى الدولى أو عمل شئ من الاكتفاء الذاتى على المستوى المحلى ، كما تحدد سياسة التعاون فى هذه المجالات مع الدول الأخرى وهو ما أوضحناه فى فقرة سابقة بالقول أنه التعاون والتنافس . وعلينا لذلك انشاء المراكز المتخصصة فى المجالات المختلفة وضمان مشاركة جميع القطاعات فيها والاستفادة منها (ق٠ ح - ق٠ خ ق٠ ع) .

(ب) الإمداد بالمعلومات :

ان الحكومة هى المصدر الأساسى لجمع وتوزيع المعلومات سواء الخارجى منها أو الداخلى فعليها عمل الاحصاءات والمشاركة وتبادل المعلومات مع الجهات الخارجية . وفى عصرنا الحالى يجب الاهتمام بقواعد البيانات القومية وتسهيل امكانية الأفراد فى الحصول عليها . كما تتعاون مع القطاعات المختلفة فى امكانية الحصول على بيانات خارجية سواء فى النواحى العلمية أو التجارية أو ما الى ذلك . ونظرا لأن المعلومات والمعارف أصبحت محددا رئيسيا فى التقدم ومن ثم فانه يجب على الحكومة اقامة البنية الأساسية لذلك المجال .

(هـ) البنية الأساسية :

وتتحمل الحكومة مسئولية اقامة البنية الأساسية فى جميع المجالات .
ومن خلال الاهتمام باقامة البنية الأساسية فى منطقة ما فانها تتحكم بذلك
فى مجال ومنطقة العمل ، وذلك بانشاء تسهيلات المواصلات والاتصالات
ومراكز الأبحاث ورفع مستوى البيانات وتأهيل الأفراد . أى أنها تفرض - فى
النهاية - سياستها من خلال ذلك الى حد كبير . ولا يمكن لشركة أو مؤسسة
فى مصر أن تحمل هذا العبء حاليا فليس لدينا شركات عملاقة مثل ما لدى
الغرب أو الشرق الأقصى .

(د) الاستشارات :

تقديم الاستشارات الفنية والادارية بالنسبة للصناعات الصغيرة تعد - دون
شك - من واجبات الدولة ، على أن تقدم دون مقابل للصناعات الصغيرة
وبمقابل مناسب فى حالة الصناعات الكبيرة . واستخدام الحكومة لشركات
واستشارات خاصة فى أعمالها يرفع مستوى هذه الشركات ويساعد على
وجودها .

(هـ) الحكومة مشترى :

ويمكن للحكومات من خلال احتياجاتها أن ترفع مستوى الصناعة وكذلك
النوعيات ومستوى الجودة . وعليها أن تفرض هذه المستويات . وهذا قد
يعاون فى تعميق التصنيع المحلى . والحكومات لا تستخدم الا سلعا وخدمات
من شركاتها الوطنية ، ومن ثم فانها هى التى تحدد نسب الانتاج الوطنى
وعمقه ، وهى التى تحدد مستوى الجودة والنوعية .

(و) آليات التقويم والحوافز :

كثيرا ما تلجأ الحكومة - وهذا من حقها دون شك (الى تقييم أداء
الشركات سواء ق . ع أو ق . خ . ووسائل التقييم يجب أن تكون معلنة
وواضحة لكن مجموعات التقييم يجب أن تكون محايدة تماما ، والا أصبح
هذا النشاط عديم الفائدة .

(ز) فرض التوحيد القياسى والجودة :

أحد الوظائف الأساسية للدولة أن يكون كل فرد مطمئنا الى ما يشتريه

من سلع • كما أن التوحيد يؤدي الى تسهيل كبير فى استخدام المعدات وتبادل الخبرات وسهولة التعرف على استخدام النوعيات المختلفة من الخامات أو مستلزمات الانتاج • وفى ذلك ضمان للصحة والأمن » فالتوحيد القياسى ومراقبة الجودة مهمة أساسية من مهام الحكومة وليست مهمة فرعية •

(ح) القوى البشرية :

وتأهيل القوى البشرية لجميع الأنشطة العامة هو من صميم مسئوليات الدولة • وهى مهمة ليست باليسيرة ولها أبعاد متعددة ، وتطويرها بما تتضمنه من أعمال ووظائف يعتبر من الأدوار الأساسية للدولة •

(ط) تطوير الدولة :

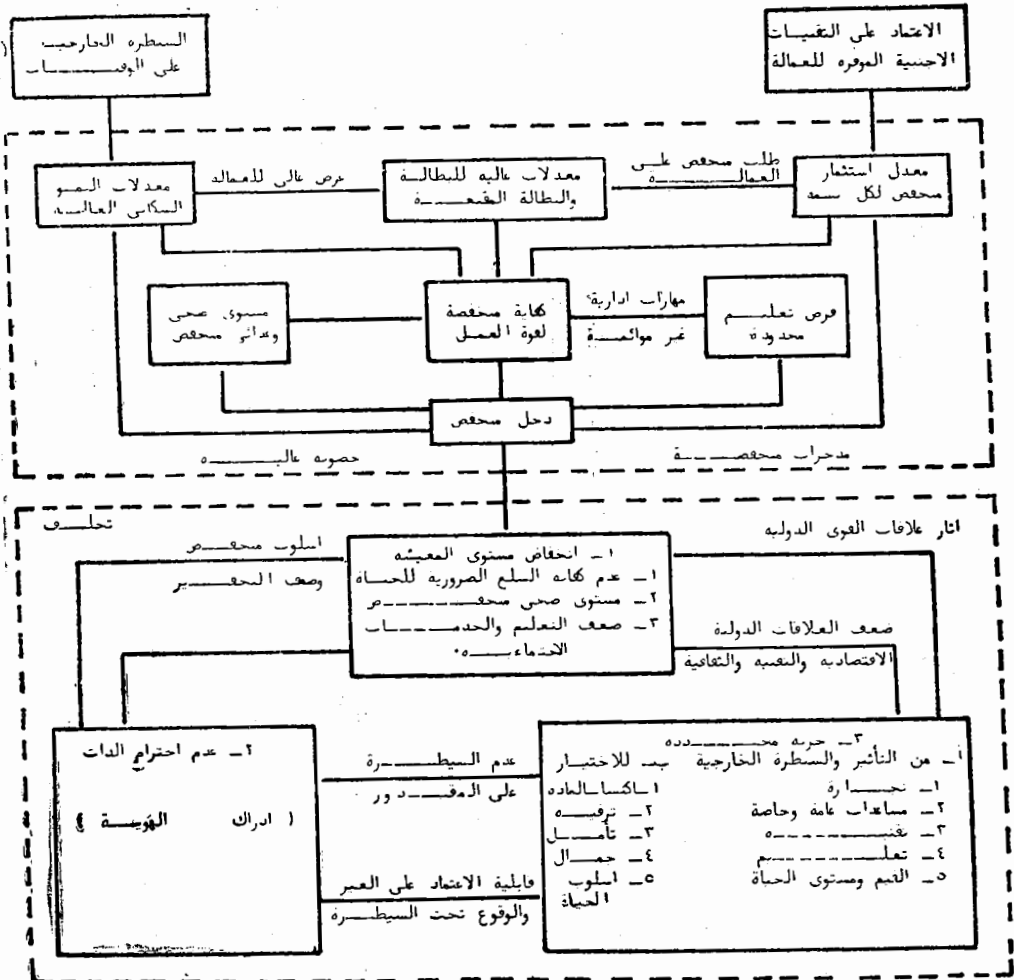
ودور الحكومات أساسى كذلك فى امكانية تطوير الدولة • وفى عجلة - على اعتبار أننى لا أريد أن أطيل - ففى رأى أنه لا يمكن التطوير أو التغيير الجذرى سواء من مدخل التكنولوجيا أو مدخل السياسات المالية الا فى ظل حكومة لديها رؤية شاملة وخطة متكاملة •

٧ - الخلاصة :

أرى أن أى نمو أو تطور سيأتى فى النهاية عن طريق زيادة معدل نمو الانتاجية وارتفاع الجودة فهو مدخل وهدف فى آن واحد • وأيا كان المدخل فرأىي المحدد أن تكون مجاميع العمل التى تضع سياسة معينة من مدخل ما مشكلة من متخصصين من مختلف المداخل ودون ذلك ستفتقد الرؤية الشاملة •

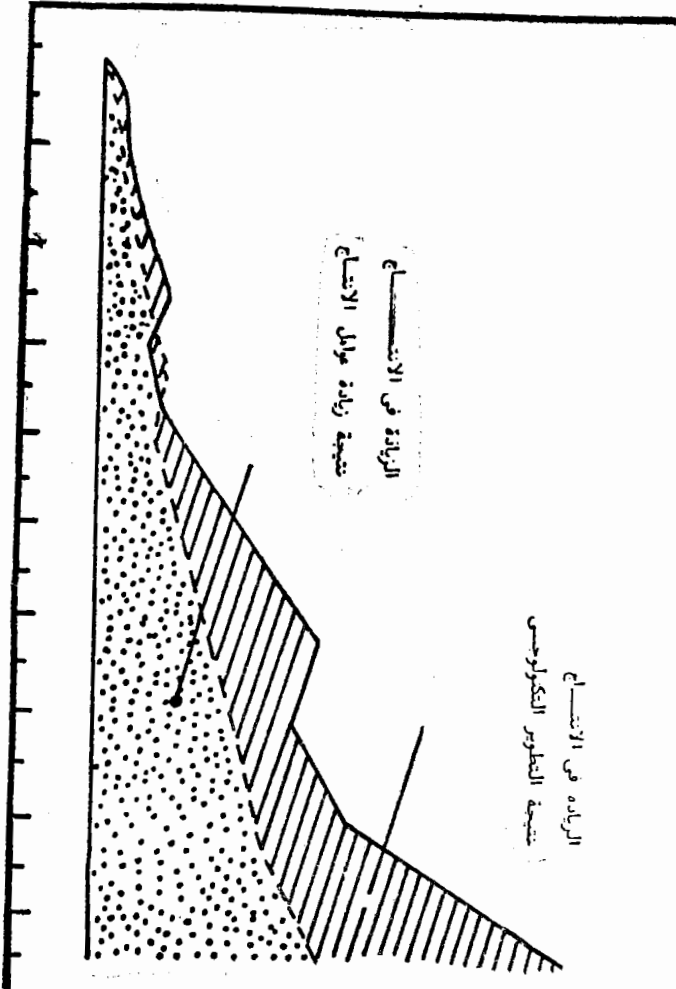
كما سبق أن أشرنا فان - اتباع مدخل واحد دون الأخذ فى الاعتبار المداخل الأخرى قد يؤدي الى آثار جانبية وخيمة • (راجع المخطط السهمى رقم ٩) •

واذا كان الباحثون غير قادرين على التنسيق بينهم وبين أنفسهم وعلى الاتفاق ، فكيف يمكنهم أن يروا الاتفاق بين المنفذين وواضعى السياسات ومتخذى القرارات رغم أن مسئولياتهم أكبر وتشابكات أعمالهم أعنف ؟



شكل (١)
تطور العلاقات عند تودارو

مؤشر الانتعاش

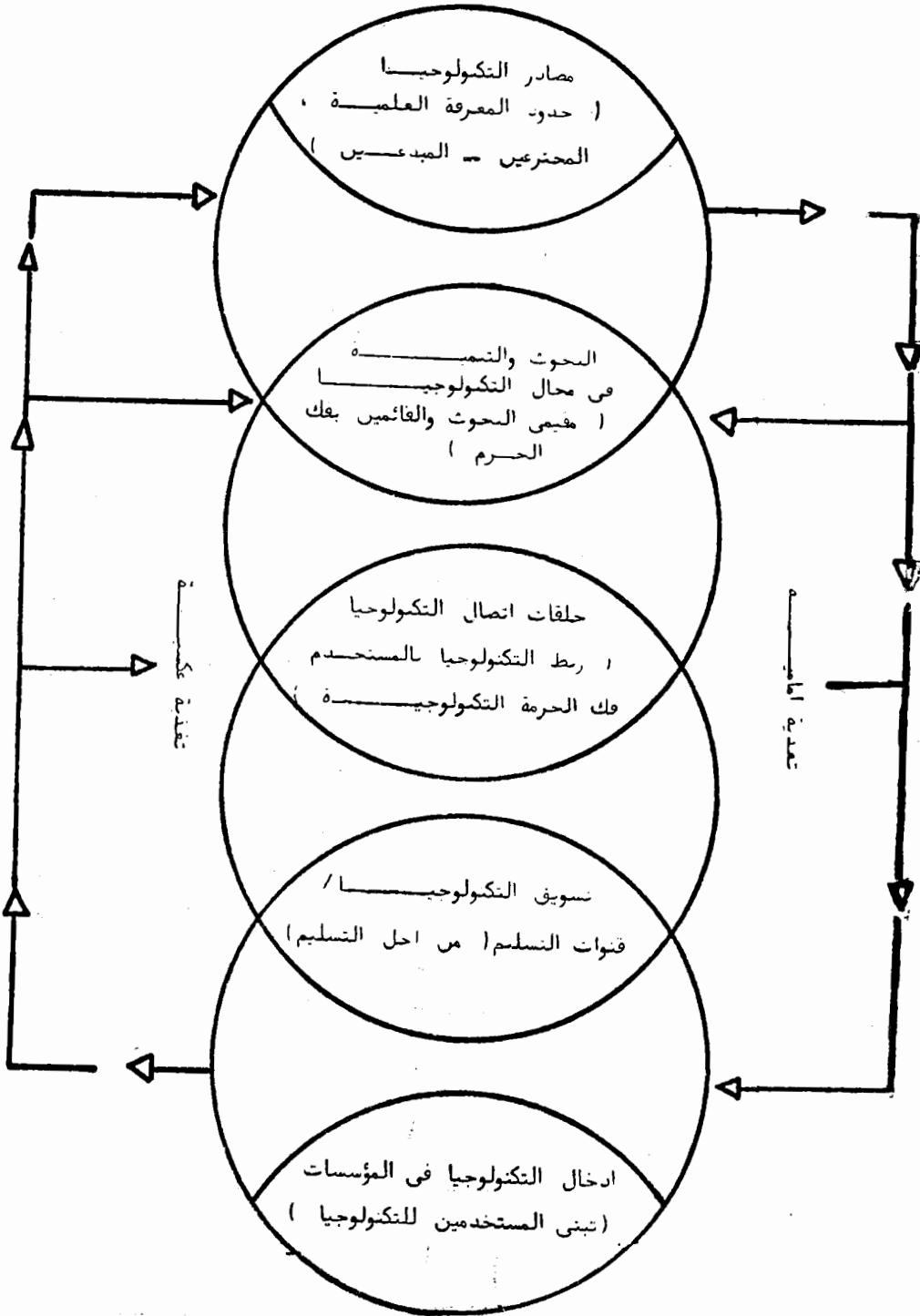


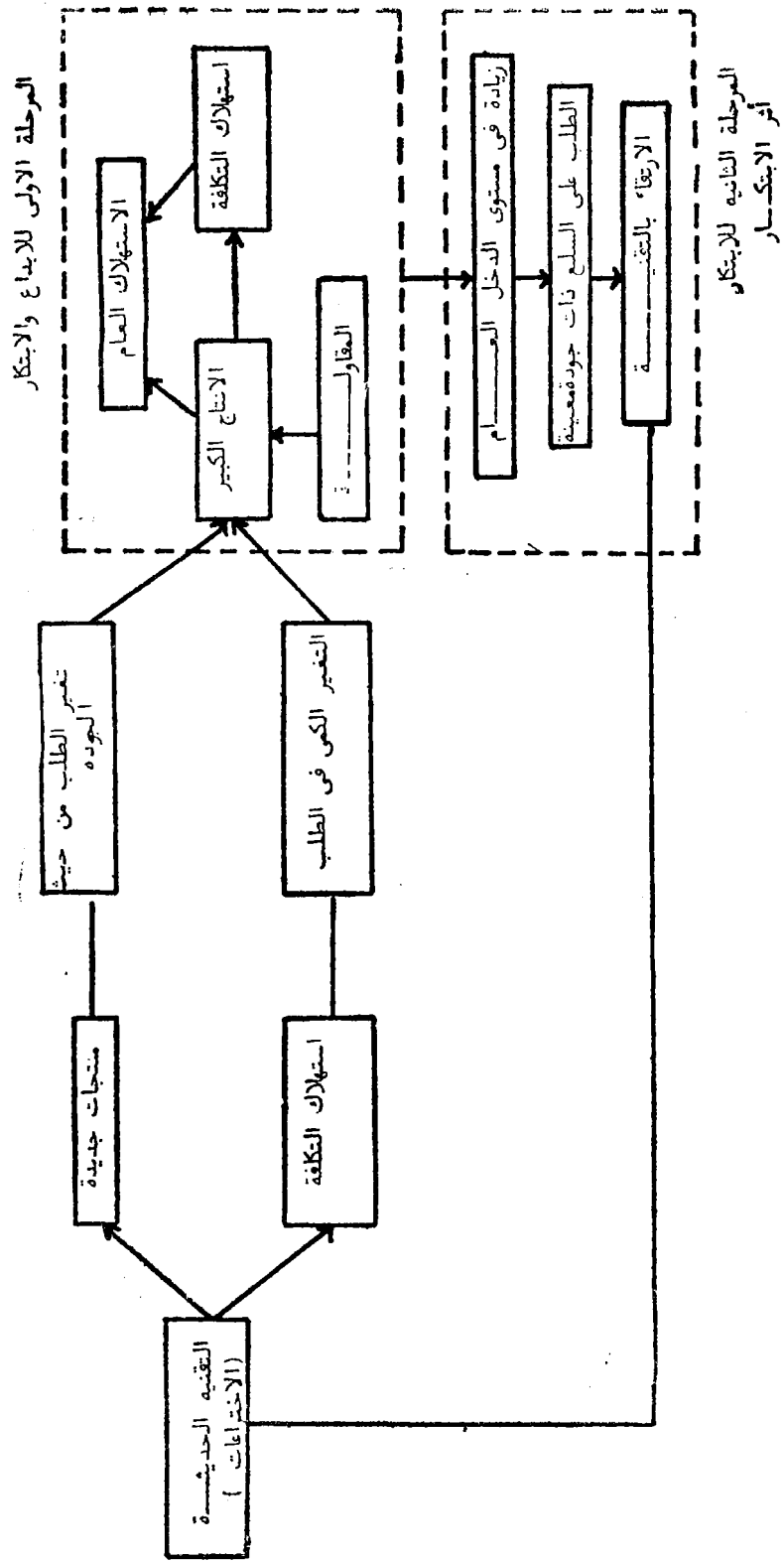
POST-INDUSTRIAL

عالم ما بعد الصناعة

عالم ما بعد الصناعة		ما قبل الصناعي		الصناعي		ما بعد الصناعي	
		* Preindustrial		* Industrial		* Postindustrial	
MODE OF PRODUCTION		* Extractive استخلاص		* Fabrication		* Processing تجهيز وتسويق	
Economic Sector القطاع الاقتصادي		Primary أولي Agriculture		Secondary الثانوية Agriculture		Services الخدمات	
Transforming Resources موارد التحويل		Natural Power Wind, Water		Goods-Producing التصنيع		Portation Utilities Insurance	
Strategic Resource المورد الاستراتيجي		Raw Materials		Machine Technology		Knowledge Intellectual Technology	
Technology		H. Craft الحرفي الطبيعي		Experimentation التجربة والتعلم		Abstract Theory, Models, Simulations Decision Theory Systems Analysis Codification of Theoretical Knowledge	
Methodology المنهجية		Commons, Trial and Error		Economic Growth			
Atrial Principle المبدأ التجريبي		Traditionalism					

استراتيجيات الاتصال لتقديم التكنولوجيا





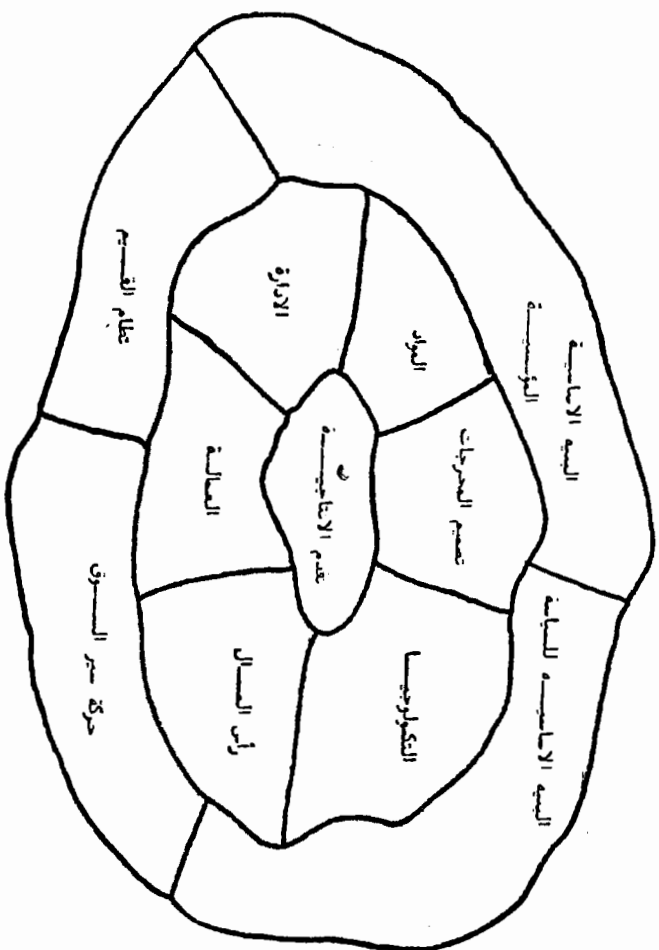
الخدمات الاستشارية

التعاون بين موظفي تقديم الخدمات العامة والمستشارين المتخصصين في القطاع الخاص

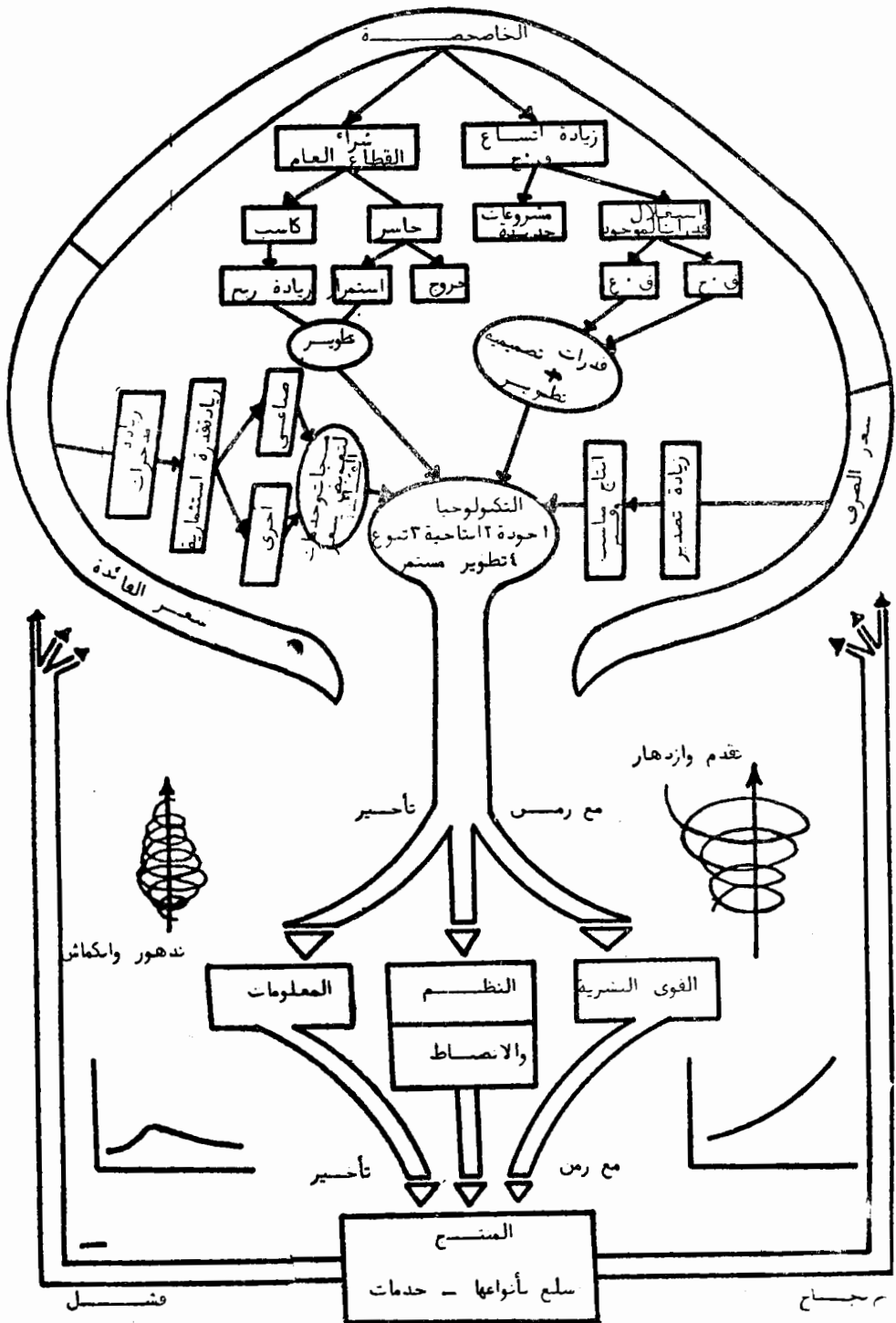
	تخطيط ادارى	خدمات المنشآت التجارية		
		المدخل الفردى	المدخل الجماعى	المدخل الجماهيرى
مسئول الخدمات التوسعية الحكومية	مسئول عن التخطيط	تشخيص الوحدة النموذجية	تشخيص ■ فيما يتعلق بالتجارة ■ فيما يتعلق بالصناعة ■ فيما يتعلق بالمنطقة	كفيل السدورات التدريبية والحلقات الدراسية
مستشار خاص متخصص	يعمل كمستشار أو اختصاصى فى هذا المجال	مستخدم كاختصاصى فى مجال الخدمات	مستخدم للعمل كمستشار أو اختصاصى فى هذا المجال	يعمل كمحاضر
		التوصية بخدمة استشارية متخصصة	خدمة استشارية	

شكل (٦ ب)

استراتيجيات الاتصال لعدم الاعنانية



شكل (٧)





تعقيب على بحث

التكنولوجيا والخروج من الأزمة

د. عزيز البنداري

١-١ يتناول الباحث فى مقدمة البحث الوضع الاقتصادى المتداعى فى مصر رغم الاجراءات التى حاولت معالجته ، وعلى الأخص خلال حقبة الثمانينيات ، متضمنة المؤتمر الاقتصادى الذى عقد عام ١٩٨٢ ، واجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاجتماعات مع الدول الدائنة ، والتى باءت توصياتها بالفشل ، « فوضع مصر أصبح أقل ما يوصف به هو أنها دولة مدينة • وإن انتاجها الكلى لا يسد احتياجاتها ، ولذا لا يمكن أن تتوقف عن الاستدانة » •

١ - ٢ يضيف الباحث الى هذه الظواهر السلبية الزيادة السكانية - « التى تزيد من الاحتياجات الى الخدمات وتضيف الى البطالة المرتفعة والانتاجية المنخفضة والتضخم المتزايد » •

١ - ٣ يستعرض باختصار بعض السياسات الاقتصادية التى قد أثت ببعض الآثار الايجابية ولكنها غير مؤثرة على الوضع الكلى •

١ - ٤ ينتهى بهذا السرد الموجز والجيد الى ان اتخاذ هذه السياسات كهدف فى حد ذاتها والتصور انها قادرة على اخراج مصر من أزمتها ما هو الا « تبسيطا مخلا للامور ، وإن الخروج من تلك الأزمة يكمن أولا فى دراسة الوضع الكلى فى مصر ، وتحديد العوامل الحاكمة لنها » •

١ - ٥ بالاضافة الى العوامل الحاكمة ، يجب أن تتضمن تلك الدراسة الدور التى تقوم به المؤسسات والقوة الوطنية والمؤثرات الخارجية ، أى يوصى الباحث بنظرة شاملة بدلا من النظرة الاقتصادية البحتة والتى قد تكون محدودة بالنسبة لحجم المشكلة •

١ - ٦ فى اعتقادى أنه لا يختلف أحد على الصورة التى رسمها الباحث للوضع الاقتصادى فى مصر ، غير أن لى بعض التحفظات على هذه المقدمة ، أوردها فما يلى : -

— اتخذ الباحث أوائل الثمانينات نقطة البداية لوصف واستعراض بعض الجهود التى بذلت لمواجهة الوضع الاقتصادى المقدهور ، غير أن نظرة ثانية قد ترجع تلك البداية الى أوائل الستينيات وربما قبل ذلك ، وقد يضيف هذا مدلولاً هاماً فى أن الوضع الاقتصادى الذى نشهده اليوم ليس بسبب اجراءات اقتصادية خاطئة اتخذت فى الماضى ولكن بسبب خلل فى النسق الاجتماعى والاقتصادى الذى انشئ فى ذلك الوقت ، وبالتالي فقد يحتاج العلاج الى تغييرات جذرية فى النسق ذاته أكثر من المحاولات لتعديل المسار الاقتصادى .

— مراجعة توصيات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى أوائل الثمانينات تبين تطابق عدد كبير منها مع التوصيات التى نجمت من اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاجتماعات مع الدول الدائنة .

واتفاقها مع مجموعة كبيرة من الدراسات قامت بها بعض المؤسسات مثل معهد التخطيط القومى ، وهنا قد يأتى التساؤل عن مدى اقتناع القيادات السياسية بتلك التوصيات أو قدرتها على تنفيذها ، وكم منها نفذ ومتى ، والجدية التى طبقت بها ، بحيث نستطيع أن نقول بيقين أن العيب كان فى التوصيات ذاتها .

— لا بد أن أذكر عدم اتفاقى مع الباحث من حيث اعتباره المتغير السكانى مستقلاً عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، و « ان الزيادة السكانية من الاعباء المضافة على كاهل التنمية ، تضيف الى البطالة المرتفعة وتزيد من انخفاض الانتاجية والتضخم المتزايد » .

هذا الموضوع قد تم حسمه من مدة طويلة حيث ثبتت العلاقات التبادلية بين المتغير السكانى من جهة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى ، بل أصبح التزايد السكانى مقياساً لمدى نجاح جهود وأساليب التنمية ، بحيث يعبر التزايد السكانى المطرد كما هو الحال فى مصر ، عن تداعى التنمية .

(غير أنه يلاحظ أن الخصوبة قد تنخفض مؤقتاً فى حالات استثنائية مثل الحروب وأثناء الأزمات الاقتصادية ، وقد تعود للارتفاع بعد زوال

العامل الاستثنائي ، كذلك قد ترتفع الخصوبة كتعويض للانخفاض الاستثنائي ، أو نتيجة حالة رخاء مفاجئه فى مجتمع متخلف . هذا ما شهدته مصر أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية ، وحروب ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، أو أثناء الأزمات الاقتصادية عام ١٩٣٠ ، وقبل عام ١٩٧٣ ، أو الرخاء النسبى الذى تلى هذه الفترات) .

٢ - يؤكد هذا البحث مرة أخرى وفاء الباحث لنظرية الانساق الكلية (Systems approach) ، واتفق معه عندما يقول أن لا حل للمشكلة الاقتصادية التى تعيشها مصر الا بنظرة شاملة للنسق الكلى للمجتمع المصرى ، وان الحلول ستبقى عاجزة فى غيبة هذه النظرة الشاملة .

٢ - ١ يلى ذلك استعراض لمجموعة من الآراء تستهدف النمو ، ويتم هذا الاستعراض فى اطار من بحث عناصر التقدم فى الدول الصناعية التى نمت حديثا ، ومن بين تلك العوامل ، اعتماد هذه الدول على العناصر الغير اقتصادية لاحداث التنمية المطلوبة « الا وهى : التعليم والتدريب وامكانيات النهوض بالتنمية العلمية والتكنولوجية » .

٣ - ٢ ينتهى الباحث فى هذه المقدمة الى اختيار المدخل التكنولوجى لخروج مصر من أزمتها الاقتصادية ، غير أنه ينبه بأن هذا المدخل ماهو الا أحد الاختيارات الجزئية من بين المداخل المتعددة ، كما أنه لا يمثل بديلا للمداخل الأخرى أو للنظرة الكلية .

٤ - ينتقل الباحث بعد ذلك ليتناول المدخل التكنولوجى تفصيلا ، فيرصد بشكل جيد العناصر الاساسية لهذا المدخل ، ثم يتناول تعريف التكنولوجيات وشرح مكوناتها ، وما يحتويه اختلاف التكنولوجيات ، وحتمية تطويعها وتطويرها .

٥ - وفى هذا الصدد يستعرض أوضاع بعض الدول الآسيوية التى نمت حديثا باتباع الأسلوب التكنولوجى (اليابان وسنغورة وكوريا الجنوبية وتايوان والتى سميت « بنمور آسيا الأربعة ») مع التركيز على اليابان بوجه خاص ، ثم يستعين الباحث ببعض النماذج من الأدب الانمائى الغربى لشرح علاقة النمو التكنولوجى بالنمو الاجتماعى والاقتصادى .

ولا شك أن أخذ اليابان كمنوذج لمقارنة أساليب النمو انما هو اختيار جيد ، إذ ان التطور الانمائى الذى شهدته مصر فى تاريخها الحديث يشابه الى حد بعيد الاطوار الانمائية التى شهدتها اليابان ، فكانت فى مصر محاولة محمد على ثم اسماعيل لتحديث الدولة ، ارتكزت كليهما على النمو التكنولوجى المعاصر والأتى أجهضهما الغرب لأسباب سياسية ، أما المحاولة الثالثة فقد جاءت مع ثورة ١٩٥٢ ومازالت مستمرة ، غير أن هذه المحاولة الثالثة اعتمدت فى المقام الأول على العوامل الاجتماعية والاقتصادية أكثر منها على العوامل التكنولوجية .

أما اليابان ، فقد شهدت أيضا ثلاثة محاولات انمائية فى تاريخها الحديث ، الأولى والتى سميت بثورة « الميجى » (The Meji Revolution) تواكب عهد محمد على ، والثانية تواكب محاولة الخديوى اسماعيل فى انشاء دولة عصرية ، وسميت « بثورة الساموراي » ، (The Samourai Revolution) . وكما حدث فى مصر فقد اجهضهما الغرب أيضا .

أما الثورة الثالثة فقد بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - فى بداية الخمسينيات - فى ظروف أسوء بكثير عن تلك التى كانت تسود فى مصر خلال نفس الفترة ، غير أن اليابان أعتمدت هذه المرة على النمو التكنولوجى بعيدا عن الديماجوجية ، فحققت خلال سنوات معدودة طفرة انمائية لم يشهد التاريخ مثيل لها من قبل ، سميت « بقفزة الضفدعة » ("The frog's Leap") .

٦ - يعرض الباحث بعد ذلك ، وبقدر من التفصيل نموذجا لما قد يكون عليه المدخل المصرى ، اعتنق لموضعه الاطار التكنولوجى لوضع مصر على طريق النمو .

ويتميز النموذج المقترح بأنه من النماذج المنطقية ذات العلاقات التبادلية (Comprehensive interactive systems) ، تتفاعل متغيراته داخليا ، وتتفاعل أيضا مع بيئته الخارجية (Environment) .

وبطبيعة حيز هذه الدراسة ، اقتصر النموذج على تناول المتغيرات الأساسية .

وجدير بالذكر أن الباحث قد اتخذ موقفا مغايرا بالنسبة لنمو السكانى لما قاله فى بداية البحث ، فادخل هذا العامل فى نموذج كمتغير يتأثر ايجابيا وسلبيا بباقى المتغيرات فى منظومة كلية .

٧ - يبقى لى تعليق قبل الاخير ويخص اختيار المدخل التكنولوجى لبناء النموذج ، فالنماذج التى تتبع أسلوب المنظومات المنطقية (Logical systems approach) ، يكون اختيار مدخلها ذات أهمية ثانوية ، وكان فى امكان الباحث أن يختار المدخل التعليمى أو الصحى دون ان يغير كثيرا فى شكل ومضمون النموذج النهائى .

٨ - يبقى تعليق أخير يخص الجدوى العملية لمثل هذه النماذج وعلى الأخص عندما تستهدف المستقبل (Prospective) فالنموذج المعروض والذي يتضمن بعض المتغيرات الرئيسية (Primary variables) يمكن اعتباره اقتصارا لنموذج أكثر تعقيدا ، فالواقع يتطلب عدد ضخم من المتغيرات تعد بالآلاف ، أما العلاقات بين هذه المتغيرات فعدد كبير منها غير معروفة وترتكز أساسا على تحليل وتعليل وتصور الباحث لها ، ومن ثم تحمل هذه النماذج بصمة الباحث أكثر من بصمة الواقع ، ومن هنا تأتى محدوديتها ، ويكفى أن نتذكر أن النموذج الذى قام بوضعه « مازيروفتش » (Mesarovic) عن مستقبل العالم بتكليف « نادى روما » (Club of Rome) والمسمى « بالبشرية عند نقطة تحول » "Mankind at a Turning Point" لم يتنبأ بأزمة البترول العالمية التى حدثت عام ١٩٧٣ أى بعد عام من نشر الدراسة وغيرت من معالم العالم ، رغم أن النموذج تضمن أكثر من ١٢٠.٠٠٠ متغير، وان كان المثال الذى ذكرناه من نوعية النماذج التنبؤية ، الا أن هذه الملاحظة تعمد الى باقى النماذج التى تتعامل مع الانسان والمجتمع . فمثل هذه النماذج لن تكون بديلا « للحكم القيمى "Judgement Value" المتخذ القرار ولكنه يمثل قاعدة هامة لاتخاذ القرار فى توجيه مسار التنمية .

البحث الرابع

محددات نفقات الأمن العام الداخلى

دراسة تحليلية اختبارية

د عبد العزيز على عبد السيد السودانى

١ - مقدمة : محاور الدراسة :

١ - ١ أشكالية البحث :

ارتفعت نفقات الأمن العام الداخلى فى مصر من ١٧ر٥ مليون جنيهه تمثل نسبة ١ر٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى سنة ٥٩/٦٠ الى ١٠٧ر٨ مليون جنيهه تمثل نسبة ٢ر٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ٨٩/١٩٩٠ بالأسعار الثابتة (٥٩/٦٠ = ١٠٠) وفى نفس الوقت ازدادت معدلات الجريمة حسب سجلات الاحصاء القضائى بوزارة العدل من ٢٨٤٠ جريمة لكل مائة ألف (جنايات وجنح ومخالفات) الى ٤٠٠١ جريمة لكل مائة ألف مواطن ، كما ارتفعت البلاغات المقدمة للنيابات العامة من ٠٧ مليون بلاغ الى ٢ر٣ مليون بلاغ خلال نفس هذه الفترة (١٢) وتشير تقارير هيئة الأمم المتحدة الى ازدياد معدلات الجريمة فى دول العالم خلال الخمسة وثلاثين سنة الأخيرة بمعدل يقرب من ٥٪ سنويا ، بما يفوق المعدل الذى يمكن رده الى النمو السكانى (٢٨) ويحذر تقرير لجنة منع الجريمة التابعة للأمم المتحدة (١٩٩٠) من أن الأرباح الهائلة غير المشروعة من الجريمة تؤدي الى تطوير فنون الجريمة ووسائلها - تبعا لتقدم وسائل الاتصالات والمواصلات وتحويل الأموال والسلع - بوسائل أسرع من تطور فنون ووسائل سلطات مكافحة الجريمة (١) .

ويستفاد من تقارير ٧٦ دولة توافرت بيانات موازناتها المالية عام ١٩٨٨ أن الدول النامية تخصص نسبة تتراوح بين ٥٪ ، ١٦٪ من إيراداتها العامة للإنفاق الأمنى العام بما يوازى ٣ر٣٪ فى المتوسط من ناتجها المحلى الاجمالى بانحراف معيارى ١٢ر٨ . بينما تخصص الدول المتقدمة نسبيا أكثر تواضعا تتراوح بين ٢٪ ، ٧٪ من إيراداتها العامة وبما يوازى ١ر٢٪ من

ناتجها المحلى الاجمالى بانحراف معيارى ٢ر٢ (٢٦) ٠ وبالرغم من أن نمو نفقات الأمن العام الداخلى يعتبر ظاهرة اقتصادية ، الا أنها تتأثر باعتبارات سياسة واجتماعية وبيئية وأمنية أكثر من تأثرها بالاعتبارات الاقتصادية وحدها ٠ وتشير تجارب الدول النامية - وهى حديثة عهد نسبيا بالاستقلال السياسى ، وتقل أو تنعدم فيها كفاءة الآليات السياسية الديمقراطية لتخصيص الموارد العامة - الى اتجاه نفقات الأمن العام للتزايد المضطرب بما يفوق معدلات نمو كل من الايرادات والنفقات العامة والنتائج المحلى الاجمالى بدلالة أن معاملات مرونة ذلك الاتفاق الأمنى بالنسبة لتلك المتغيرات تفوق الوحدة ٠ ونظرا لأن مخرجات وظيفة الأمن العام لاتندرج عادة فى اطار التخطيط القومى لكثير من الدول حسبما يشير اليه دليل صندوق النقد الدولى للمالية الحكومات (٢٨) ، فانه يصعب اجراء التكيف الاقتصادى والمالى لمدخلات وظيفة الأمن العام ، ويخرجها عن محاولات التحليل والتقييم الاقتصادى وبالتالى يكون نمو هذه النفقات - أو عدم المساس بها - على حساب مخصصات اتفاقية عامة أخرى ٠ وبذلك تقع بعض الدول النامية بين شقى الرحى نتيجة زيادة مستوى النشاط الاجرامى الذى يعوق أو يشوه برامج التنمية الاقتصادية من جهة ، وأثار زيادة مخصصات نفقات الأمن العام التى قد تحرم المجتمع - فى ضوء مشكلة الندرة النسبية للموارد العامة - من تعهد برامج اجتماعية بديلة ، قد تكون هى علاجا أو اتقاء للجريمة ذاتها ٠ بل أن فاعلية نفقات الأمن العام ، بوصفها تشبع حاجات عامة صافية وفق مفهوم سامولسون ، قد تكون غير ذات جدوى مالم يصاحبها اتفاق عام متوازن فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها (٣٣) ٠

وتستهدف هذه الدراسة تحليل وقياس أثر بعض التغيرات الاقتصادية والأمنية التى تحدد مستوى ومخصصات نفقات الأمن العام الداخلى فى عدد من دول العالم ومصر بهدف استخدام تلك المحددات فى ضبط أو ترشيد مخصصات نفقات الأمن العام الداخلى ٠

١ - ٢ ٠ استعراض نتائج الدراسات السابقة :

تشير معظم الدراسات السابقة الى أن نفقات الأمن العام الداخلى ، تكون دالة فى عدد من المتغيرات أهمها اثنين : مستوى النشاط الاجرامى ،

مستوى مكافحة الجريمة والوقاية منها • وبصدد تفسير مستوى النشاط الاجرامى تباينت نتائج دراسات كل من كتاب القانون الجنائى وعلماء الاجتماع والاقتصاديين •

فمن جهة خلص باحثو علم الاجرام والقانون الجنائى الى أهمية وضرورة وسائل المنع والردع لمكافحة الجريمة (٣٥ ، ٣٨) • وفى تقديرهم أنه كلما زاد مستوى النشاط الاجرامى زاد اهتمام الرأى العام القومى بعمليات مكافحة الجريمة • وكلما زاد نشاط المكافحة يتوقع أن يزيد رد فعل الجانحين فى المقاومة والتحايل مما يجعل بعض المسئولين يبالغون فى طلب المزيد من مخصصات النفقات العامة اللازمة لعمليات المكافحة • وهذا دفع مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة الى التوصية بتطوير أساليب الضبط والأدانة والعقاب ورفع كفاءة هيئات الشرطة ونسق العدالة الجنائية والمؤسسات العقابية لترشيد نفقات الأمن العام (٢) •

وأوصى رجال الاجتماع من جهة ثانية بزيادة الاهتمام بجانب الوقاية من الجريمة - دون اهمال الجانب العقابى - على اعتبار أن المجتمع مسئول تضامنيا عن جنوح بعض أفرادہ (٢٣) مما يتطلب ضرورة قيام المجتمع باعادة تأهيل الجانحين لمزاولة الحياة الطبيعية بما يشملہ ذلك من تعليم وتدريب وتكوين مهنى وتقديم الرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين ووقاية الأحداث (٦ ، ٢١) • كما أوصت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة (١٩٧٦) بضرورة الاهتمام ببرامج الدفاع الاجتماعى كوسيلة لخفض النشاط الاجرامى مع ربط هذه البرامج باطار التنمية الاقتصادية (٨) • كذلك خلص مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة (١٩٩٠) الى أن وسائل الوقاية من الجريمة تفضل وسائل الردع والعقاب من حيث الفاعلية والتكاليف (١) • وهذا يثير التنافس بين تخصيص الاعتمادات المالية لكل من برامج ردع الجريمة وبرامج الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة الرامية الى الوقاية منها ، الأمر الذى يستوجب تحليل التكلفة والعائد لكل منها (٧) • كذلك أوصى مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة (١٩٨٥) فى قراره رقم ١٦/٥ بتطبيق عقوبات لا تشترط الحبس ، مع السعى لايجاد بدائل الحبس بهدف الحد من الآثار السلبية للسجن (٣٩ ، ٤١) • ذلك أن الحبس الطويل قد يضعف قدرة السجين على كسب العيش أثناء وبعد تمضية مدة العقوبة ، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

كما قد تعوق مشروعات عمله المستقبلية ، مما قد يعزز عودته للاجسرام
ثانية . كما نادى مؤتمر الأمم المتحدة بتخفيض عدد السجناء ، اذ كلما زاد
عدهم تزايدت تكاليف حبسهم . ولذلك ظهر الاهتمام ببدائل الحبس لصالح
المذنبين غير الخطرين (٣٤ ، ٣٩) .

من جهة ثالثة اتجهت دراسات اقتصاديات الجريمة والعقاب الى تفسير
سلوك المجرمين باقتناء أدوات التحليل الاقتصادي فى عدد من جرائم القتل
وسرقة السيارات واختطاف الطائرات والاختلاس والرشوة والغش الضريبى ،
بافتراض أن مرتكبى هذه الجرائم يستجيبون للدوافع الايجابية والسلبية .
وخلصت بعض تلك الدراسات الى أن معدلات الجريمة تتأثر بكل من مستوى
النشاط الاقتصادى وقرارات تخصيص نفقات الأمن العام التى تتحدد خارج
تفاعلات قوى السوق . وفى هذا الصدد فسر وليام بوجنر (١٩٦٩) الجريمة
من منظور الحتمية الاقتصادية مشيراً الى أن سوء توزيع الدخل القومى فى
المجتمع تؤدى الى الجريمة ، مدلاً على صحة مقولته بمقارنة تطور معدلات
جرائم الأموال فى عدد من الدول الرأسمالية والاشتراكية (١٧) .

وخلصت دراسة معهد بحوث الدفاع الاجتماعى بروما (١٩٧٦) الى
وجود علاقة ارتباط معنوية بين معدلات الجريمة والازمات الاقتصادية والنمو
الاقتصادى فى مجموعة من دول أمريكا الجنوبية وأوروبا (٣٥) . كما أجرى
الباحثان دراوغ وهانيك (١٩٧٩) دراسة لاختبار العلاقة بين الجريمة
ومستوى النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، خلاصا الى وجود علاقة
ارتباط معنوية بين ارتفاع معدلات الجريمة والكساد الاقتصادى مقيسا بمعدلات
البطالة ، حالات الافلاس التجارى تدهور القوة الشرائية (٢٢) . واتجه كل
من جارى بيكر (١٩٦٨) ، وكوابينا بيريمونج (١٩٨٧) الى محاولة تحديد
مستوى مكافحة الجريمة الذى يقلل المستوى التوازنى للنشاط الاجرامى بغية
تخصيص الموارد للأمن العام الداخلى وخلص الأول الى معنوية تأثير
القبض على الجناة (١٥) ، وخلص الثانى الى تأثير وفورات الحجم على
كفاءة أجهزة الشرطة فى القبض على الجناة (١٨) . وامتدادا لمحاولة بيكر ،
بحث كل من هيرش (١٩٨٤) وكورت بيرون (١٩٨٨) العلاقة بين مدى
صرامة العقوبة ومعدلات الجريمة وبالتالي نفقات مكافحتها ، فخلص الأولى
الى معنوية العلاقة بين الجرائم غير الخطرة والغرامات المالية وبالتالي
تقليل نفقات المكافحة بل وزيادة التحويلات المالية من المذنب الى المجتمع (٢٥) .

بينما خلص الاخر الى ضعف العلاقة بين العقوبة شديدة الصرامة والجرائم (١٦) . ومؤخراً حاول ايزاك ايرليتش (١٩٨٨) توسيع مفهوم المستوى التوازنى للانشطة غير المشروعة وتفسير الادوار المؤداة من الجانحين (عوامل عرض الجريمة) ومن المستهلكين وضحايا الجريمة (عوامل طلب الجريمة) ومسلك سلطات المكافحة (عوامل التدخل الحكومى) وخلص الى أنه فى كل مجتمع يوجد وضع توازنى مبدئى للجريمة ، يمكن التأثير فيه باستحداث تغيرات مقصودة ومحسوبة عقلانيا فى كل من عوامل عرض وطلب الجريمة ، بغية التأثير فى النفقات العامة المخصصة لمكافحة الجريمة (٣١) .

وينتهى معظم الجدل الى سؤال مزدوج : أى قدر من النفقات العامة يجب تخصيصه للأمن العام الداخلى دون تبذير أو تقتير ؟ وأى قدر يستطيع الاقتصاد القومى تحمل تبعاته ؟ وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التعرض له فى ضوء أهدافها .

١ - ٣ . فروض الدراسة ومتغيراتها :

تفترض الدراسة تصوراً نظرياً شاملاً لطبيعة العلاقة الدالية التى يمكن أن تنشأ بين نفقات الأمن العام الداخلى ونتائج عمليات مكافحة النشاط الاجرامى ، بحيث يمكن فى ضوء صحة هذا الافتراض النظرى تفسير العلاقات الدالية أو السببية بين متغيرات الدراسة ، لأماكن التحكم فيها واخضاعها للرقابة . ويتبلور هذا التصور فى الفروض الثلاثة التالية :

الفرض الأول : ترتبط النفقات العامة المخصصة لمكافحة الجريمة وتوفير الأمن العام الداخلى بالمتغيرات الأمنية والاقتصادية بعلاقة دالية $ق = د$ (ج* ، ح ، تمو ، ذ ، ن) . اذ يتوقع أن يتغير مقدار الانفاق العام لمكافحة الجريمة (ق) تبعاً للمتغير فى عدد من المتغيرات هى :

- ١ - مستوى النشاط الاجرامى مقيساً بمعدلات الجريمة (ج*) .
- ٢ - ناتج عمليات مكافحة الجريمة ومدى كفاءة سلطات المكافحة مقيساً باحتمال القبض على الجناة ومنعهم من العودة الى العمل الاجرامى (ح) .
- ٣ - قدرة المجتمع التمويلية مقيسة بمؤشر مركب مرجح بالاوزان بنسبة

الايادات العامة السيادية الى النفقات العامة منسوبة كلاهما الى الناتج القومى الاجمالى (تمر) .

٤ - مستوى النشاط الاقتصادى الكلى معبرا عنه بالتغير فى الناتج القومى الاجمالى ومقيسا بمعدل نموه (ن) .

٥ - سلوك الضحايا المحتملين للجريمة وقدايير ما يتخذونه من حماية ذاتية ، مقيسا بعدد الحراس الخصوصيين ، وتراخيص حمل السلاح دفاعا عن النفس ، وأجهزة الانذار الآلية المتصلة بمراكز الشرطة (ذ) .

الفرض الثانى : يرتبط مستوى ناتج مكافحة الجريمة (ح) . بمستلزمات انتاجه بعلاقة دالية ، تسمى دالة الانتاج $ح = د (ج^*)$ ، لكش ، تج ، عد ، ق () . اذ يتأثر مستوى مكافحة الجريمة بعدد من المتغيرات الأمنية والاقتصادية هى :

١ - مستوى النشاط الاجرامى (ج^*) .

٢ - حجم قوات الشرطة وتجهيزاتها ومواردها المالية (لكش) ، تج،عد) .

٣ - حجم نفقات مكافحة (ق) .

الفرض الثالث : يرتبط مستوى النشاط الاجرامى (ج^*) بعوامل المنع والردع بعلاقة دالية $ج = د (ح ، ع ، ي ، ط)$. حيث تتأثر الجريمة بالمتغيرات الأمنية ومستوى الحالة الاقتصادية من رواج أو كساد وهى :

١ - مستوى مكافحة الجريمة (ح) وهى متغيرات منع الجريمة ويعبر عنها بالاحتمالات المرجحة لضبط الجناة .

٢ - مستوى العقوبات لكل جريمة (ع) وهى متغيرات تردع الجريمة ويعبر عنها بمتوسط العقوبات للجرائم .

٣ - سلة من دوافع الجريمة تضم أثرى الدخل والاحلال (ي) وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى الدافعة للجريمة مثل صفات مرتكبى الجرائم، كالتعليم والجنس ، وحالة السكن ، والسن والاجهزة الداخلية ، برامج الرعاية الاجتماعية . وهى عوامل قد لا يسهل قياسها كميا دقيقا على المستوى الكلى .

٤ - مستوى البطالة (ط) وتقاس بنسبة عدد الذين لا يعملون فى سن العمل (١٥ - ٦٠) الى جملة عدد السكان فى نفس الفئة العمرية فى منتصف العام .

١ - ٤ . أسلوب التحليل ومصادر البيانات :

تختبر الدراسة صحة فروضها باستخدام نموذج معادلات آنية يتضمن ثلاثة أبعاد سلوكية يصف كل منها العلاقة الدالية للفروض الثلاثة على التوالى:

$$ق = أ. + أ١ج* + أ٢ج + أ٣ن + أ٤تمو + أ٥ن$$

(١) دالة الاتفاق الامنى العام .

$$ج = ب. + ب١ج* + ب٢ك + ب٣تج + ب٤عد + ب٥هق$$

(٢) دالة ناتج مكافحة الجريمة .

$$ج* = ج. + ج١ح + ج٢ع + ج٣هى + ج٤ط$$

(٣) دالة النشاط الاجرامى .

ويتضح من هذا النموذج أنه يحتوى على ٣ متغيرات داخلية هي (ق ، ح ، ج*) يظهر كل منها كمتغير تابع مرة ، كما تظهر كمتغيرات تفسيرية مرة أخرى . اذ يلاحظ أن معدل التغير فى الاتفاق العام الامنى (ق) وهو متغير تابع ، يتحدد بمعدل التغير فى ناتج عمليات مكافحة الجريمة (ح) ومعدل التغير فى مستوى النشاط الاجرامى (ج*) وكلاهما يظهر كمتغير تفسيرى فى المعادلة (١) . كما أن معدل التغير فى ناتج عمليات مكافحة الجريمة (ح) يظهر كمتغير تابع فى المعادلة (٢) يتحدد بمعدل التغير فى مستوى النشاط الاجرامى (ج*) ومعدل التغير فى الاتفاق العام (ق) وكلاهما يظهر كمتغير تفسيرى فى نفس المعادلة (٢) . كذلك يتحدد معدل التغير فى مستوى النشاط الاجرامى - وهو متغير تابع فى المعادلة (٣) بمعدل التغير فى ناتج عمليات مكافحة الجريمة وهو متغير مستقل فى المعادلتين (١ ، ٢) .

ومؤدى هذا أن معادلات النموذج مرتبطة ببعضها البعض تبادليا . ومن ثم قد لا يتيسر تحديد قيم أى متغير داخلى دون معرفة قيمتى المتغيرين الداخلين الاخرين ، وذلك يتطلب حل معادلات النموذج كلها آنيا ، وذلك نظرا

لارتباط الحدود العشوائية بالمتغيرات التفسيرية . وهذا يستدعى استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2-SLS للتغلب على مشكلة ارتباط الحدود العشوائية بالمتغيرات التفسيرية التى تصلح لتكون بدائل لبعضها البعض . ولعلاج مشكلة وجود ارتباط بين الحدود العشوائية فى المعادلات المختلفة خاصة وان النموذج كله زائد التعريف وللحصول على مقدرات أكثر كفاءة (٤٣) .

وتطبق الدراسة النموذج سالف الذكر على مستويين : المستوى الدولى المقارن ، والمستوى المصرى .

وعلى المستوى الدولى حيث توافرت بيانات ٧٦ دولة - ١٨ دولة صناعية متقدمة ، ٥٨ دولة نامية من بينها مصر - بصورة متسقة مع متغيرات النموذج ، سيجرى التحليل لبيانات كل مجموعة دولية على حدة . ونظرا لاحتمال اختلاف محددات الانفاق العام الأمنى بين هذه الدول تبعا لاختلاف مستوى النشاط الاجرامى ومستوى ناتج عمليات مكافحته ومستوى كفاءة سلطات الأمن فيها وتبعا لمستوى النشاط الاقتصادى وتغاير هيكله ، فان الدراسة تلجأ الى تصنيف مجموعات الدول بالاستعانة بأسلوب التحليل العنقودى Cluster Analysis لبيانات المتغيرات متعددة القياس والابعاد Multidimensional Scaling (٢٤ ، ٤٣) .

وعلى المستوى المصرى يطبق نفس أسلوب التحليل لبيانات سلسلة زمنية (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٩٠/٨٩) توافرت بياناتها بصورة تتسق مع متغيرات النموذج .

وحيث أن البيانات المالية الواردة فى الاحصاءات الدولية مقومة أصلا بالعملة الوطنية لكل دولة ، فقد تطلب الأمر توحيد أسس القياس والمقارنة ، بتحويل القيم المالية الدولية ذات الأسس النقدية والمصرفية المختلفة الى عملة واحدة دولية باستخدام أسعار صرف عملات تلك الدول مقومة بالدولار الأمريكى سنة ١٩٨٦ ، حسب الأسعار المعلنة من صندوق النقد الدولى(٢٩) .

ونظرا لاختلاف بعض الدول فى قواعد حساب معدلات الجرائم ، نسب ضبط الجناة ، عدد وأحكام العقوبات الصادرة ضد الجناة ، فقد تؤثر تلك

الاختلافات على صحة المقارنات الدولية ، مما قد يقلل من جودة وصدق وثبات المقاييس الاحصائية لمحددات الانفاق العام الأمنى . وهذا يتطلب توحيد أسس قياس المؤشرات الأمنية ، باستخدام دليل احصاءات العدالة الجنائية الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ (٣٥) .

وقد تم الحصول على بيانات الجريمة الدولية من تقرير الأمم المتحدة عن الاستقصاء الثالث لاتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية (١٩٩٠) ومن احصاءات الانتربول ١٩٨٦ (٣٠ ، ٣٨) . وبيانات البطالة والسكان من الاحصاء السنوى لمكتب العمل الدولى (٢٧) . وبيانات الانفاق العام والاياردات العامة من الاحصاء السنوى للمالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولى (٢٩) . وبيانات الناتج القومى الاجمالى من احصاء الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (٣٧) . واستمدت البيانات الأمنية المصرية من تقارير الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية (١٠ ، ١) . وبيانات العدالة من الاحصاء السنوى القضائى الصادر عن وزارة العدل (١٢) . وبيانات البطالة والسكان من احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٠) . وبيانات النفقات العامة والاياردات العامة السيادية من الحسابات الختامية عن سنوات السلسلة الزمنية فيما عدا سنة ١٩٨٩ التى لم تصدر حساباتها الختامية بعد ، حيث تم استخدام أرقام الموازنة العامة للدولة (١٣) . وبيانات الناتج المحلى الاجمالى والقومى الاجمالى واستثمارات الشرطة والقضاء من تقارير المتابعة لوزارة التخطيط (١٠) . وتم تقويم البيانات المالية بالأسعار الثابتة (١٠٠ / ٥٩ = ١٠٠) حسب بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين المعلنة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

١ - ٥ خطة الدراسة :

تندرج الدراسة فى ثلاثة أجزاء وخاتمة . يعرض الجزء الأول محاور الدراسة ومنهجها . ويقدم الجزء الثانى بعنوان « العوامل المحددة للانفاق العام على الأمن الداخلى » تحليلا للآطار النظرى لنموذج الدراسة ، باستخدام الاستدلال المنطقى لمعادلات النموذج ومتغيراته . ويضم هذا الجزء ثلاثة محاور : يتناول الأول دراسة محدّدات مستوى النشاط الاجرامى ،

ويعرض الثانى لمحددات ناتج عمليات مكافحة الجريمة ، ويهتم الثالث بتحليل محدّدات نفقات مكافحة الجريمة .

ويتمّ الجزء الثالث بعنوان « النتائج التطبيقية » الى تقدير معلومات النموذج ومعدلاته أنيا وتفسير المتغيرات الحاكمة لمستوى الانفاق العام الأمنى . ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة محاور : يهتم الأول بتصنيف المتغيرات الأمنية الدولية والمصرية باستخدام التحليل العنقودى . ويعرض المحور الثانى نتائج تقدير معلومات ودوال النموذج للبيانات الدولية المقارنة . ويعرض المحور الثالث نتائج تقدير معلومات ودوال النموذج لبيانات مصر .

وتقدم الخاتمة نتائج الدراسة وتوصياتها فى الجزء الرابع .

٢ - العوامل المحددة للنفقات العامة للأمن العام الداخلى :

يهتم هذا الجزء باستنباط تأثير متغيرات نموذج الدراسة المفترض على حجم الانفاق العام الأمنى معبرا عنه كدالة فى ناتج عمليات مكافحة الجريمة . واستنباط متغيرات مكافحة الجريمة التى يمكن النظر اليها كدالة أخرى فى مستوى النشاط الاجرامى . وتبدأ الدراسة بتحليل محدّدات النشاط الاجرامى ، ثم محدّدات ناتج مكافحة الجريمة ، ثم محدّدات الانفاق العام الأمنى .

٢ - ١ محدّدات مستوى النشاط الاجرامى :

يقصد بمستوى النشاط الاجرامى عدد الجرائم المرتكبة خلال فترة معينة لكل مائة ألف من السكان ويطلق عليه معدل الجريمة .

وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادى يتوقع أن الفرد يقترب الجريمة اذا كانت منفعة الجريمة التى تؤول اليه تفوق تكلفة الفرصة البديلة - من وقت وموارد لأنشطته الأخرى - ويصبح بعض الأفراد مذنبين تبعاً لذلك ليس بسبب أن دوافعهم الأساسية تختلف عن غيرهم ولكن بسبب اختلاف تقديرات منافعهم وتكاليفهم (١٥) وعلى هذا الأساس يتحدد مستوى النشاط الاجرامى بتفاعل قوى عرض الجريمة وقوى منعها . أى تتأثر معدلات الجريمة باحتمالات القبض على الجناة (ح) ومعاقبتهم (ع) وهى متغيرات

مانعة للجريمة ، وصافى اثرى الدخل والاحلال معبرا عنها بصافى العوائد
الحدية للجريمة (ى) بالاضافة الى معدل البطالة فى المجتمع وتعتبر متغيرات
دافعة للجريمة .

٢ - ١ - ١ . احتمال القبض على الجناة :

يختلف عرض الجريمة فى ظل وجود الشرطة عن حالة غيابها ،
بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها وللإستدلال على دور الشرطة فى
تقليل النشاط الاجرامى ، نفترض نمودجا اقتصاديا بسيطا يغيب عنه مؤقتا
وجود الشرطة للتعرف على حجم الجريمة ، ثم ندخل فى النموذج المبسط
نشاط الشرطة للتعرف على حجم التغير فى الجريمة نتيجة جهود الشرطة (٤١) .

٢ - ١ - ١ . مستوى النشاط الاجرامى فى حالة غياب دور الشرطة:

نتصور وجود اقتصاد بسيط يقوم على الافتراضات المبسطة التالية :

١ - يقوم النشاط الاقتصادى أساسا على زراعة محصول رئيسى واحد
كالأذرة ، وتوجد حرفتان فقط كمصدر لدخول الأفراد : الزراعة ، السرقة ،
ويتوزع السكان حسب حرفتهم الى مزارعين ولصوص وفقا للمعادلة (١)
بالمالحق الأول(*) .

٢ - يقوم المزارعون بإنتاج المحاصيل الزراعية - ويتولون فى نفس
الوقت حماية ممتلكاتهم ذاتيا - ويتحدد دخلهم بالمعادلة (٢) ، كما يتحدد
استهلاكهم بمقدار الفرق بين ما يتم انتاجه وما يسرق منهم وفق المعادلة (٣) .

٣ - يحترف اللصوص السرقة أساسا ، ويتحدد دخلهم بمقدار ما
يسرقونه من المزارعين ، كما يتحدد استهلاكهم بمقدار العمل المبذول فى
الزراعة ، بنسبة عدد المزارعين الى عدد اللصوص ، والحذر الذى يبديه
للصوص ازاء الاحتكاك بالضحية الذى يدافع عن ممتلكاته ، ويختار اللص
مستوى الحذر (حذ) الذى يعظم مستوى استهلاكه وفق المعادلتين (٤ ، ٥)

(*) جميع معادلات هذا الجزء موصوفة بتعريف موجز فى الملحق الاول .

كما يرتبط مقدار ما يسرق لكل مزارع بمقدار ما يستهلكه كل لص كمتطابقة حسابية وفق المعادلة (٦) .

٤ - يعمل كل من المزارعين واللصوص عددا من الساعات يوميا ، ويوزع المزارعون وقتهم بين الزراعة والدفاع عن ممتلكاتهم وفق المعادلة (٧) اشتقاقا من المعادلتين (٤ ، ٦) .

٥ - يتحدد التوازن العام فى هذا النموذج المبسط بتعادل العوائد الحدية الصافية لعمل كل من المزارعين واللصوص وفقا للمعادلة (٨) . وهذا النموذج المبسط يتضمن ٨ معادلات وثمانى مجاهيل هى (ل ، ل ، ك ، ك ، ص ، ص ، س ، س ، ح ، ح ، ز ، ز ، س ، س) .

ويمكن عرض هذا النموذج بيانيا فى الشكل (١ - ١) حيث يقيس المحور الأفقى عدد اللصوص ، ويقيس المحور الرأسى الاستهلاك ، كما يوضح المنحنيان استهلاك كل من المزارعين واللصوص كدالة فى عدد اللصوص . وبتقاطع هذين المنحنيين يتحدد مستوى النشاط الاجرامى . وبقيام المزارعين بحماية ممتلكاتهم ذاتيا يتوقع انخفاض منحنى استهلاك اللصوص ويقل عدد اللصوص فى الشكل (١ - ب) .

٢ - ١ - ١ - ٢ . مستوى النشاط الاجرامى فى ظل وجود الشرطة :

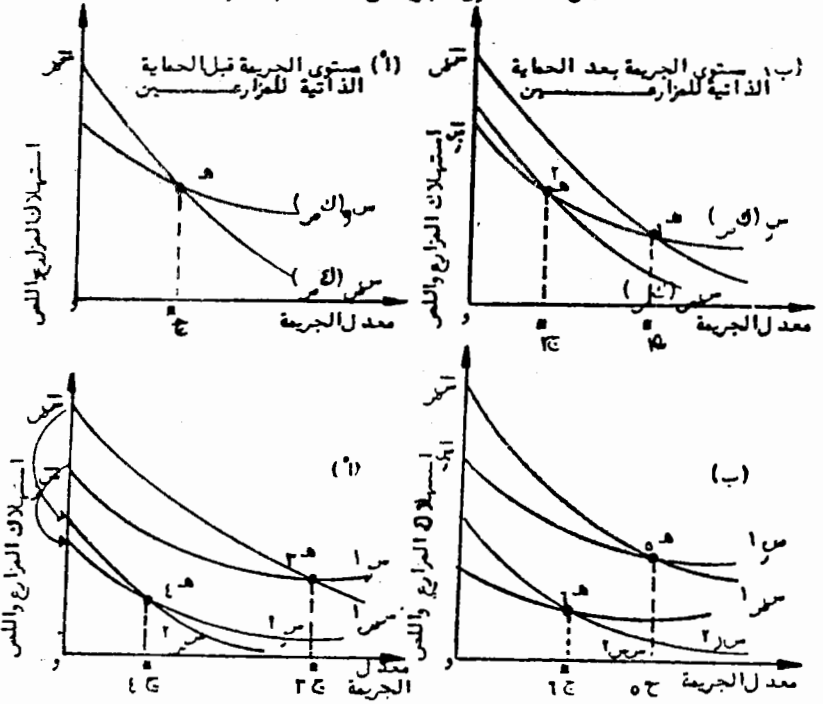
تتفق معظم دراسات الجريمة على أنه كلما زاد احتمال القبض على الجناة وادانتهم ومعاقبتهم انخفض مستوى النشاط الاجرامى وبافتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حالها (١٢) . وفق المعادلة (٩) ، وبافتراض ثبات العقوبة فى الفترة القصيرة (٢) يكون العامل الأساسى المحدد لمستوى النشاط الاجرامى هو احتمال القبض على الجناة (ح) . وهذا يتوقف بدوره على كفاءة الشرطة فى القبض على الجناة وادانتهم وفقا للمعادلة (١٠) ويميل هذا الاتجاه الى الأخذ بصحة الرأى القائل ، أن معدلات الجريمة تتأثر بدرجة كبيرة بمدى امكانية الكشف عن الجريمة أكثر من تأثرها بالعقوبة ، ذلك أن زيادة (ح) قد تعوض بانخفاض نسبى مساو فى (ع) دون أن يتغير العائد المتوقع من الجريمة . ولكن تتغير المنفعة الحدية المتوقعة من الجريمة

تبعاً لتغير مقدار المخاطرة الناتج عن زيادة (ح) ، وبالتالي يكون من الواضح أن زيادة (ح) تؤدي إلى تخفيض معدل الجريمة وفقاً للمعادلة (١٢) . ويستند هذا القول إلى أن الجانحين يكونوا عادة مخاطرين ، وتتوقف تلك المخاطر على درجة احتمال كشف الجريمة . وتشير الدراسة التطبيقية إلى أن متغير احتمال ضبط الجناة ومعاقبتهم يعد من أكثر العوامل معنوية وتأثيراً .

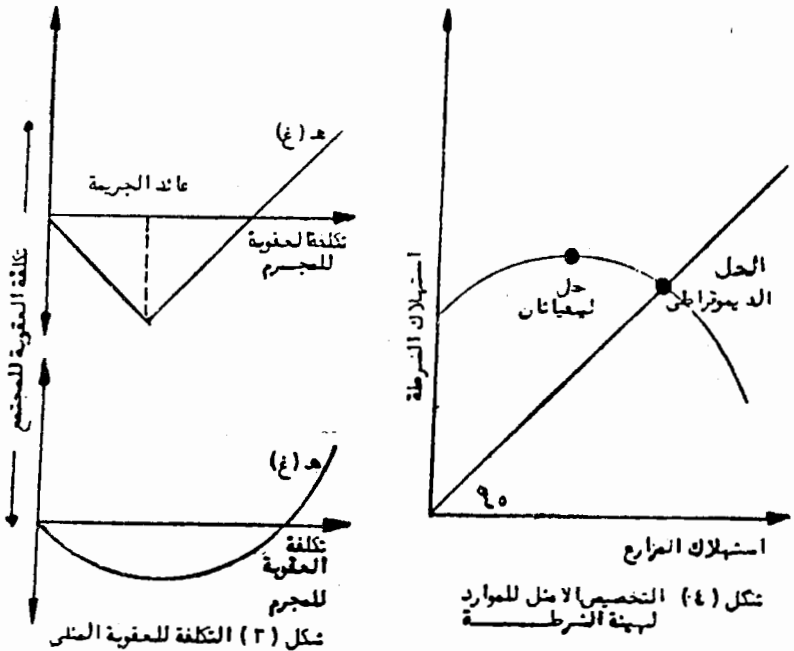
وبينما يدفع المجرمون المقبوض عليهم ثمن جرمهم حين يعاقبون ، دون غيرهم من غير المقبوض عليهم ، فإنه سيوجد تمييز سبغرى للجريمة Price-Discrimination مما يخلق حالة عدم يقين بالنسبة للمجرمين . ويتحدد عائد الجريمة معببراً عنه باستهلاك اللصوص وفقاً للمعادلة (٤) . وبإدخال الشرطة فى معادلة السكان (١) يكون احتمال ضبط الجريمة دالة فى عدد قوات الشرطة وتجهيزاتها ، ومعدل الجريمة ، والحذر الذى يبديه المجرم لتجنب القبض عليه وفق المعادلة (١٣) . وعندما يزيد اللصوص حذرهم (حذ) فإنهم بالتبعية يخفضون مقدار ما يسرقونه ، لخفض احتمالات ضبطهم .

وبأخذ الضرائب اللازمة لتمويل تكاليف الشرطة فى الحسبان وبفرض أنها ضريبة نسبية على الدخل بمعدل $\%*$ ، وأن المزارعين وحدهم يدفعون هذه الضريبة ، فإن معادلة استهلاك المزارعين تعدل فى المعادلة (٣) . وسيكون هناك قيوداً على موازنة الحكومة فى المعادلة (١٤) ، ويكون الجانب الأيمن منها هو مقدار الإيرادات الضريبية ، بينما يكون الجانب الأيسر منها هو مجموع ما تحصل عليه الشرطة والعدالة الجنائية (عدد قوات الشرطة $\times$ متوسط استهلاك رجل الشرطة) + (عدد اللصوص $\times$ تكلفة عقوبة اللص) . وكذلك يتأثر اختيار المزارعين لمهمة الحماية الذاتية لمحصلاتهم بنظام الضريبة وفق المعادلة (٧) ، كما أن مقدار الحذر الذى يبديه اللصوص لتجنب الاحتكاك بالشرطة يؤثر فى مخصصات الشرطة وتتعديل المعادلة (٥) فى صورة المعادلة (٥) ويتحقق التوازن العام بتعديل استهلاك الشرطة مع استهلاك المزارعين فى المعادلة (١٥) بدلاً من المعادلة (٨) . ويمكن اختصار النموذج السابق فى ٣ متغيرات مستقلة فى المعادلة (١٦) . وإذا أخذنا بحل ديموقراطى يسوى بين استهلاك كل من المزارعين والشرطة واللصوص $س = س = س$ ش ز ص

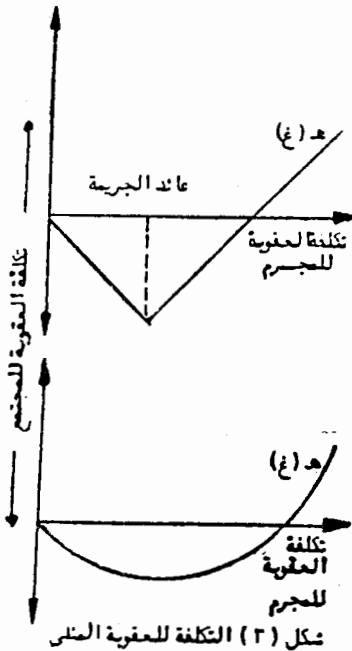
شكل (١) مستوى الجريمة في حالة غياب الشرطة



شكل (٢) مستوى الجريمة في ظل وجود الشرطة



شكل (٤) التخصيص الأمثل للموارد لهيئة الشرطة



وعبرنا عن قيمتها المشتركة بالرمز (س) وفق المعادلة (١٧) ويمكن بالتالى الحصول على قيم توازنية ك ★ ، ع ★ عند تعظيم س وتكون التكلفة الحدية

العقوبة (ع ع + د (غ) حيث تؤثر صرامة العقوبة فى المعادلة (١٧) .

وبالتالى يجب التعامل مع متغيرا قوة الشرطة وحدها على افتراض أن العقوبة الصارمة عند (غ) وبمعالجة المعادلتين (١) ، (١٤) معا فى جانب التكاليف فى السوق واحلال ك كتلفة بدلا من ك فى هذه المعادلات . ونضع

ش ش

ك كمنفعة فى المعادلة بدلا من ك (الدليل السفلى ن ، ع يعبران عن التكلفة

ش ش

والمنفعة فى المعادلة (١٧) . والمشتقة الأولى للدالة تكون سالبة بالنسبة للتكاليف وموجبة بالنسبة للمنافع وبتحويلها الى صورة تفاضلية تأخذ شكل المعادلة (١٨) التى يمكن تحويلها الى صورة علاقة بين التكلفة الحدية ومجموع المنافع الحدية للمستهلكين . ونصل الى وضع التوازن

(ك = ك) عندما د س = صفر . وبعبارة أخرى يكون الحجم الأمثل

ش ش

لرجل الشرطة محددا عند تساوى المنافع الحدية مع التكاليف الحدية مقيسة باستهلاك الفرد وفق المعادلة (١٩) .

ويوجد اثران متعارضان الأثر الأول يؤدي أعتقال اللصوص الى زيادة استهلاك المزارعين نتيجة انخفاض منحنى استهلاك اللصوص فى الشكل (٢ - ١) . الأثر الثانى ، تؤدي الضرائب المفروضة على المزارعين لتمويل نفقات الشرطة الى انخفاض منحنى استهلاك المزارعين وجعله أقل ميلا ، ويكون وضع التوازن المبدئى عند نقطة (ه ، ٣) ، بينما يكون التوازن الجديد الناتج عن فرض الضريبة لتمويل الشرطة عند نقطة (ه ، ٤) . وفى الشكل (٢ - ب) ينحدر منحنى استهلاك المزارع بشدة ليكون المزارع فى وضع أسوأ مما كان . ولكن قد يكون من مصلحة المجتمع اظهار قدرته - من خلال الشرطة - على فرض الانضباط الاجتماعى والتلويح بالعصا الغليظة لاستتباب الأمن العام . وبالتالى يكون هبوط منحنى استهلاك اللصوص هدفا جوهريا (٤١) .

٢ - ١ - ٢ • عقوبات الجريمة :

يختلف تأثير العقوبات فى ردع الجريمة تبعا لموقع تكلفة العقوبة على عوائد الجريمة • وبتحويل مختلف أنواع العقوبات - الحبس ، السجن ، مع الشغل ، الأعدام - الى تكلفة نقدية تقوم بالغرامات المالية (غ) تعبيرا عن المكاسب الضائعة نتيجة تقييد الحرية والاستهلاك (وهى أمور وان اختلفت من فترة أخرى ومن شخص لآخر ، الا أنها يمكن أن تتساوى فى تقدير اللص مع مقدار العقوبة المفروضة عليه مقومة بتكلفة الفرصة البديلة لتلك العقوبة • ويتوقع أن تتغير معدلات الجريمة فى الاتجاه العكسى لدرجة شدة وصرامة العقوبة •

واذا كانت العقوبة الصارمة تثنى المجرم عن عزمه قبل أن يتورط فى الجريمة ، فانه مع وجود احتمالات خطأ توقيع العقوبة ، فقد تحفز المجرم على أخذ رد فعل عنيف لتجنب القبض عليه • فاذا عوقب اللص بالموت ، فانه قد لا يتردد فى ضرب ضحيته لخفض احتمالات كشف جريمته ، وهذا واضح من وجود علاقة تصاحب بين جرائم اغتصاب الأناث وجرائم قتل ضحايا هذا الاغتصاب • وبذلك فان العوبة الأكثر صرامة تكون أكثر مخاطرة وتكلفة على المجتمع وعلى الشرطة • ولكن من ناحية أخرى اذا كانت تكلفة العقوبة خفيفة على المجرم ، كالعقوبات المالية لجرائم الجنب المخففة ، فانها تحول الدخلى من المجرمين الى باقى أعضاء المجتمع •

ونظرا لأن اثار تكلفة العقوبات لا تقتصر فقط على المذنبين ، بل تمتد الى باقى أعضاء المجتمع نتيجة ما يدفعونه من ضرائب لتمويل نفقات تطبيق العقوبات على المذنبين (مثل تكاليف الحراسة والاصلاح واعادة التأهيل ، والتغذية ، والرعاية الصحية والاجتماعية ، واهلاك وصيانة مبانى ومعدات السجون مطروحا منها عوائد تشغيل المسجونين فى المشروعات الانتاجية) فان العقوبة المثلى يجب أن تأخذ فى الحسبان تكلفتها الاجتماعية • فاذا افترضنا أن العقوبة تتضمن جزئين : غرامة مالية تتناسب طرديا مع القيمة الكلية لعوائد الجريمة ، وعقوبة اضافية فى شكل سجن فى حالات الجريمة التى تستدعى عقوبة اضافية رادعة كما فى الشكل (٣ - ١) فان دالة العقوبة موحدة القياس (غ) تتخذ شكل حرف (U) كما فى الشكل (٣ - ب)

اذ تبدأ التكلفة الاجتماعية للعقوبات عالية بسبب وجود مايشبه التكلفة الثانية

لضبط وادانة المجرمين ثم تبدأ فى التناقص لتمثيل حقيقة أن الشكل الأمثل لعقوبة جنحة مخففة هى الغرامة المالية التى تحول الدخل من المجرم الى باقى أعضاء المجتمع . وبالمثل تزداد تكلفة الجريمة بنسبة أكبر من نسبة تزايد العقوبة ، بسبب أن التكاليف الاجتماعية تتزايد مع تزايد العقوبة ، وبأعلى من التكلفة السنوية للمجرم .

وإذا استهدفت الشرطة اعاقبة الجريمة تماما ، فإن احتمال اعتقال الجناة (ح) قد يزيد الى ما يقرب من الواحد الصحيح ، وينخفض بالتالى معدل الجريمة الى ما يقرب من الصفر . ولكن هذا مستحيل عملا لأن زيادة (ح) تزيد تكاليف المكافحة (ت) ، كما أنه لا يتوقع انعدام الجريمة أو خلو المجتمع منها ، وبالتالي فإن الحجم الأمثل للجريمة سيتحدد عند تساوى التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية لاجراءات مكافحة الجريمة وتزداد تكاليف المكافحة بزيادة صرامة وقسوة العقوبة أيضا .

وإذا استهدف المجتمع تناسب مقدار العقوبة مع خطورة العمل الاجرامى ، فإن (ح) عندما تقرب من الواحد الصحيح ، فإن (ع) قد تساوى الضرر الواقع على المجتمع وفقا للمعادلة (٢٠) مع تحقيق شرط المعادلة (٢١) بهدف تقليل مستوى الخسارة وفق المعادلة (٢٢) . الصيغة ب ح ع ج هى الخسارة الاجتماعية الكلية من العقوبات ، بينما (ب ع) هى الخسارة المتوسطة لكل جريمة معاقبة ، (ح ج) هى عدد الجرائم المكتشفة توطئة لعقابها . يلخص شكل العقوبة بالرمز (ب) . وباختيار دوال المتغيرات ض ، ت ، ع تتحدد بصورة غير مباشرة قيم (ح ، ع ، ض) علاوة على مقدار الخسارة الاجتماعية (خ) . وبايجاد المشتقة الجزئية الأولى للمعادلتين (٢٣ ، ٢٤) يمكن ايجاد القيم المثلى لكل من ح ، ع وإذا كانت (ج ، ج) لا تساوى الصفر ، فإنه يمكن قسمتها عليهم واعادة دمجها

ع ح

معا للحصول على تعبير أكثر مغزى كما فى المعادلتين (٢٥ ، ٢٦) وحساب المرونات وفق المعادلتين (٢٧ ، ٢٨) . الصياغة فى الجانب الأيسر من كل معادلة تغطى التكلفة الحدية لزيادة الجريمة فى المعادلة (٢٥) الذى نتج عن خفض (ع) . وفى المعادلة (٢٦) الناتج عن خفض (ح) عندما تكون ت < صفر ، وأن (ج ★) تكون فى حدود النطاق . وحيث أن ض < صفر ، فإن التكلفة

الحدية لزيادة الجريمة من خلال تغيير (ع) يجب أن تكون موجبة ، وانخفاض (ح) يخفض جزئيا تكلفة المكافحة . وتبعاً لذلك فإن التكلفة الحدية لزيادة (ج ★) يجب أن تكون أقل عندما تكون (ح) مثل (ع) منخفضة . الأولى تكون سالبة إذا كانت ت ح كبيرة بما فيه الكفاية . الأيراد المتوسط المعطى المتحصل عليه من (ب ح ع) يكون سالبا . لكن ليس بالضرورة أن يكون الأيراد الحدى سالبا فى الجانب الايمن من المعادلتين (٢٥ ، ٢٦) ، اذ قد يكون موجبا اذا كانت المرونات (مرع ، مرج) أقل من الوحدة . وهنا تصل الخسائر الى أدنى حد ممكن عندما يتساوى الأيراد الحدى مع التكلفة الحدية كما فى الشكل (٥) . ويجب أن تكون القيمة المثلى لمرونة العقوبة (مرع) أقل من الوحدة ، بينما مرونة القبض (مرع) ، أكبر من الوحدة ، اذا كانت ت ح كبيرة بما فيه الكفاية . وهذا يبدو عكس شرط التوازن العادى لتعظيم دخل المنشأة التجارية ، حيث أن مرونة الطلب يجب أن تتجاوز الوحدة لأنه فى الحالات العادية يكون الأيراد المتوسط موجبا . واذا كانت التكلفة الحدية لتغير حجم الجريمة نتيجة تغير (ح) أقل من التغير فى حجم الجريمة نتيجة تغير (ع) ، فإن الأيراد الحدى التوازنى من (ح) يجب أن يكون أقل من (ع) . لكن تشير المعادلتين (٢٥ ، ٢٦) الى أن الأيراد الحدى من (ح) يمكن أن يكون أقل اذا (واذا فقط) $مرع < مرج$. واذا كان المجرمون يفضلون المخاطرة فان الخسارة الاجتماعية من الجريمة تكون أقل ما يمكن اذا كانت ح ، ع فى النطاق الذى يجعل المفهوم «الجريمة لا تفيد» طابعا عمليا .

واذا كان عرض الجريمة متوقفا فقط على (ح ، ع) . وتخفيض (ح) قد يعوض بزيادة (ع) بنسبة مساوية دون أن يتغير (ح ع) . (ج ★) ، (ح ج ★) ، (ب ع ج ★) لكن تخفيض (ح) تحكيميا الى ما يقرب من الصفر ، قد يخفض تكاليف القبض والادانة ، وزيادة (ع) بدرجة كافية لاعمال تأثير (ح ع) فى (ج ★) قد يدفعها نحو الحجم الأمثل للجريمة . وزيادة الخسارة الحدية من عدد معطى من الجرائم تزيد التكاليف الحدية لتغير الجريمة الناتج عن تغير أى من (ح) أو (ع) فى الشكل (١٦ ، ١٦ ب) ذلك أن مستوى الجريمة قد ينخفض تبعاً لزيادة قيم كل من (ح) ، (ع) .

٢ - ١ - ٣ . مستوى النشاط الاقتصادى والبطالة :

تشير بعض الدراسات الاجتماعية الى ارتباط ظاهرة الجريمة بالوسط

الاجتماعى الذى ترتكب فيه • وهذا ينقل الاهتمام من دراسة شخصية الجانح الى دراسة المجتمع الذى تتفاعل فيه الجريمة ، بما يشمل ذلك المجتمع من متغيرات اقتصادية واجتماعية بيئية وسياسية (٣٤ ، ٣٥) • وفى هذا الصدد يلاحظ أن تغيرات مستوى النشاط الاقتصادى الكلى من رواج أو كساد تحدث أثارها على مستوى النشاط الاجرامى •

وقد تقلل حالة الرواج أو الانتعاش الاقتصادى حدوث أنواع معينة من الجرائم لكنها قد تخلق أنواع أخرى من الجريمة مثل الجرائم الاقتصادية أو جرائم ذوى الياقات البيضاء كالغش الضريبى والمالى وتزييف وتهريب النقد والبضائع والرشوة والغش التجارى • كما أن نتائج التقدم والنمو الاقتصادى المتمثلة فى ظواهر التصنيع والتحضر ربما غير المخطط ، تحدث تغيرات اجتماعية غير مواتية تحدث حالة من تفسخ العلاقات الاجتماعية والأسرية قد تقود البعض الى انتهاك القوانين • كذلك قد يتم توزيع ثمار النمو الاقتصادى - ومع اثار التضخم على ذوى الدخول الثابتة - على نحو لا تراه بعض فئات المجتمع عادلا ، مما يحدث اختلالات هيكلية فى الدخول ومستويات المعيشة فتخلق توترات اجتماعية وسياسية داخلية بسبب تعارض أو تشابك المصالح فتخلق بالتالى نوعا من جرائم العنف الاجتماعى والسياسى •

وتؤدى حالة الكساد والركود الاقتصادى الى تفشى البطالة بين العمال • وتوجد ثمة علاقة ارتباط طردية موجبة بين كل من معدلات الجريمة ومعدلات البطالة •

وفى تفسير العلاقة بين الجريمة والبطالة ، تشير بعض الدراسات الاجتماعية الى أن البطالة تحمل بين طياتها بذور الجريمة وعوامل نموها • ذلك أن البطالة قد تحدث انخفاضا حادا غير متوقع فى دخل الشخص المتعطل ، تحرمه من اشباع كل (أو بعض) حاجاته الأساسية ، مما يكون

(*) والبطالة هى حالة من خلو الشخص من العمل لسبب خارج عن ارادته ولاسلطان له عليه • ويحسب معدل البطالة حسب تقارير العمل الدولية ، بنسبة عدد العمال المتعطلين القادرين على العمل والراغبين فيه ولا يجدونه من جملة عدد الاشخاص فى سن العمل الراغبين والقادرين عليه •

سببا محتملا - مع ظروف نفسية واجتماعية معينة - فى تفسخ الموانع الذاتية للمذنب ، وتدفعه هو او هو وبعض أفراد أسرته الى جنوح .

واذا افترضنا ، فى ظل ظروف التوازن (أو الاستقرار) الاقتصادى ، أن حجم التوظيف يشكل دالة تناسبية مع الناتج المحلى الاجمالى ، وبفرض تناسب قوة العمل مع عدد السكان فيمكن استنباط أثر تغيرات مستوى النشاط الاقتصادى على البطالة وبالتالي على تغيرات الجريمة ، من خلال دراسة اتجاهات التغير فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والسكان . فاذا كان معدل التغير فى الناتج المحلى الاجمالى أقل من معدل التغير فى السكان تنخفض الدخول فى المتوسط وتقل فرص التوظيف وتزيد احتمالات تولد البطالة . ويمكن استخدام معامل مرونة الناتج المحلى الاجمالى بالنسبة لتغيرات السكان فى سن العمل بدلا من استخدام أرقام البطالة أو معدلاتها التى قد لا تتوافر عنها بيانات سلسلة زمنية متصلة ، لأن احصاءات البطالة فى مصر تتم غالبا بأسلوب العينة لسنوات منفصلة لا تصلح كأساس لقياس العلاقة بين الجريمة والبطالة . ولكن يجب التحوط والحذر لأن زيادة الناتج المحلى الاجمالى قد تحدث نتيجة رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومى دون زيادة عدد الوظائف أو بسبب رفع كفاءة الفن الانتاجى . ويوضح الجدول (١) تطور مؤشرات الأمن العام الداخلى فى مصر ٥٩/٦٠ - ٨٩/١٩٩٠ .

٢ - ٢ . محدّدات ناتج عمليات مكافحة الجريمة :

يتأثر مستوى ناتج مكافحة الجريمة بعدة متغيرات أمنية واقتصادية تضم كل من مستوى النشاط الاجرامى ، مخصصات الانفاق العام الأمنى ، حم قوات الشرطة وتجهيزاتها ، حجم رجال العدالة وفقا للمعادلة الثانية من نموذج الدراسة التطبيقية . وحيث أن متغير الجريمة والانفاق العام الأمنى يعتبران بمثابة متغيرين تابعين فى معادلتين من معادلات نموذج الدراسة ، فانه سيتم تحليل باقى المتغيرات التفسيرية فى دالة ناتج المكافحة . ويعرض هذا الجزء لنطاق المكافحة ثم يحلل أثر حجم قوات الشرطة وتجهيزاتها على كفاءة عمليات المكافحة والادانة والعقاب .

٢ - ٢ - ١ نطاق عمليات مكافحة الجريمة :

تتداخل مفاهيم مكافحة الجريمة والوقاية منها وعلاجها تبعا لمراحل

مواجهتها . ويقصد بالموقاية من الجريمة مجموعة الاجراءات التى تحول دون وقوع الجريمة أى الحيلولة دون قيام العوامل التى تؤدى الى ارتكابها مثل الحراسة الليلية ، منع الازعاج ، تقليل حوادث المرور من خلال تنظيم انسياب حركة المرور (٤١) . ولكن نظرا لأن محاضر الشرطة لا تسجل الجرائم التى أمكن منع وقوعها ، فإنه يمكن الاستناد الى مؤشر غير مباشر ، يحسب بمقدار الفرق بين الجرائم المقدرة نظريا وفقا لدالة جريمة افتراضية ومقدار الجرائم المرتكبة فعلا والمسجلة بمحاضر الشرطة (٤١) .

ويقصد بمعالجة الجريمة مجموعة الاجراءات التى تعامل المذنبين مثل اعادة تأهيلهم وتكييفهم من خلال برامج الاصلاح والتهديب وأساليب العفو والرعاية الاجتماعية اللاحقة والاختبار القضائى وتحديد الإقامة والتشغيل الإجبارى (٢٦) .

أما مكافحة الجريمة فيقصد بها حماية أفراد المجتمع من النشاط الاجرامى القائم فعلا (٧) بيد أن هذه الحماية تعتبر من الخدمات العامة التى يصعب قياسها بمؤشرات مباشرة ، كما أن العلاقة الثابتة بين خدمات الأمن العام والحماية التى يتلقاها أفراد المجتمع غير مدروسة دراسة وافية . ولكن يبدو أن القبض على الجناة من خلال الكشف عن الجريمة فى الوقت المناسب ، وتقديم المتهمين الى العدالة الجنائية ، ثم تنفيذ ما يصدر ضد المدان من أحكام عقابية هى العمليات المقصودة بمكافحة الجريمة . وهى عمليات يقصد بها تهيئة الحياة الأمنة والمستقرة لأعضاء المجتمع من خلال الحد من النشاط الاجرامى والحيلولة دون انتشاره (٢٠ ، ٢١) . ويتحقق أهداف المكافحة من خلال عمل كل من الشرطة والعدالة الجنائية والمؤسسات العقابية .

وتقوم أجهزة الشرطة بانفاذ القانون وقرار الأمن العام الداخلى وضمان عدم انتهاكه قبل وبعد وقوع الجريمة . وتنقسم عمليات تحقيق الأمن العام فى مصر الى عدة مجالات أكثرها أهمية هى: الأمن الاقتصادى ، والأمن الاجتماعى ، والأمن الجنائى . ويتضمن الأول ضمان سلامة المرافق الاقتصادية مثل وسائل النقل والمواصلات والكهرباء ، والمياه ، السياحة والآثار ، التموين والتجارة الداخلية ، المسطحات المائية والموانى والمطارات ، مكافحة التهرب الضريبى والجمركى ، حماية الأموال العامة والمرافق الأخرى ، ويشمل الأمن الاجتماعى

مصلحة السجون ، الأحوال المدنية ، مكافحة المخدرات ، حفظ الآداب العامة ، رعاية الأحداث ، والرعاية اللاحقة للمسجونين . ويشمل الأمن الجنائي أعمال ضبط الجرائم وتنفيذ القانون العام ومكافحة الحرائق والدفاع المدنى ، ووثائق السفر والهجرة والجنسية .

ويقوم الجهاز القضائى بوزارة العدل بالفصل فى نوعين من القضايا : قضايا جنائية وقضايا مدنية وتجارية وعمالية واسكان وأحوال شخصية . وتهتم دراساتنا بالقضايا الجنائية فقط .

وتقوم مصلحة السجون التابعة لوزارة الداخلية بالاشراف وادارة المؤسسات العقابية والاصلاحية للمذنبين .

٢ - ٢ - ٢ . حجم قوات الشرطة وتجهيزاتها :

أوضح الجزء السابق (٢ - ١ - ١) أن المزارعين حينما يقومون بحماية ممتلكاتهم ذاتيا فانهم يقررون عدد ساعات الدفاع عن محاصيلهم . ولكن فى ظل وجود الشرطة والعدالة ، فان اختيار كل من ع ، كـش ، س ش يتم جماعيا ، لتعظيم دالة الهدف الاجتماعى أو للتوفيق بين مجموعات من الأفراد ذوى أهداف متباينة . ويوجد أسلوبان للاختيار الجماعى محتملان يثيران الاهتمام . الأسلوب الأول الاختيار الديمقراطي ، ويعنى بالاختيار الجماعى لمستوى المتغيرات السابقة بغرض تعظيم دالة الهدف (س) وفقا
ز

للمعادلة (١٥) مع الأخذ فى الاعتبار القيود (١ - ٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) وجعل المزارع فى وضع أحسن مما كان ، بالتوافق مع رجال الشرطة الذين لا يصبحون فى وضع أسوأ مما كانوا قبلا . والأسلوب الآخر للاختيار هو دكتاتورية الدولة أو أسلوب « ليفياثان » يستهدف تنظيم الشرطة واختيار حجم قواتها ومقدار الضرائب التى تمول تكاليفها (ك ، ض★) حسب تقدير
ش

سلطات الدولة لمصلحة المجتمع . وهنا نتخيل قوة شرطة ذات حجم معين محدد سلفا ك ، وتختار الحكومة اما تحسين كفاءة الشرطة كـف عند
ش

مستوى ك أو زيادة عدد قواتها (ك) بغرض تعظيم س ش بغض النظر
ش

عن حجم س وهدف س (مخصصات الشرطة) قد يمكن تعظيمه بالنظر الى
 ن
 ش
 القيود العشر الأولى (١ - ٨ ، ١٣ ، ١٤) دون المعادلة (١٥) . ويمكن
 توضيح أسلوبى الديمقراطية وليفيثان بتصويرهما كنقط على منحنى
 الاستهلاك المحتمل للمزارعين والشرطة فى الشكل (٤) . ونرسم المنحنى
 بافتراض أن س تساوى دائما س ولكل قيمة ممكنة س عدد من رجال
 ص
 ن
 الشرطة لتعظيم س ويمكن تحقيق هدف الأسلوب الديمقراطى بجعل س =
 ش
 ن
 س ، كما يتحقق هدف ليفيثان بتعظيم س بغض النظر عن س وفى ظل
 ش
 ش
 الأسلوبين الديمقراطى حيث الشرطة فى خدمة الشعب لتحقيق الأمن العام
 فانه يتم اختيار س ، ك لتعظيم س بالنظر الى قيد س = س .
 ش ش ن ز

ويمكن التفكير فى تكلفة الشرطة كجزء من تكلفة الضحية لحماية نفسه
 جماعيا خلال عمل الشرطة . وبالتالي فان الاختيار الجماعى للحماية يكون
 (ك ز ل ش + ك ش) وهذا يثير التساؤل عما اذا كان المزارعون بالضرورة
 فى وضع أفضل فى ظل وجود الشرطة بالمقارنة بعدم وجودها . فى الواقع
 يجب أن يكون المزارعون أحسن حالا فى ظل الأسلوب الديمقراطى ، اذ قد
 لا يكون من مصلحة أحد من المزارعين تكوين قوة الشرطة اذا لم توجد أصلا،
 أو عدم زيادتها أن كانت موجودة . لكن قد يتوقع - وليس بالضرورة - ان
 يكون المزارعون أحسن حالا فى ظل هدف ليفيثان .

٢ - ٢ - ٣ تحليل كفاءة سلطات الأمن العام بدلالة تكاليفها :

يسود الاعتقاد بأن أعضاء المجتمع المتضررين من النشاط الاجرامى
 يكون لديهم الدوافع لاقرار الاعتمادات المالية لتسويل تكاليف مكافحة
 الجريمة . وذلك على اعتبار أن مقدار الضرر الذى يتوقع أن يصيب أفراد
 المجتمع يميل الى الزيادة مع زيادة مستوى النشاط الإجرامى الذى يولد
 تكاليف اجتماعية وفقا للعلاقة (٣١) . وتقليل آثار التكاليف الاجتماعية يعتبر
 بمثابة سلعة عامة (لأنها تستهدف درء المفسد العامة عن طريق تقليل العوائد

غير المشروعة للجريمة ، وزجر الجانحين وردعهم عقابيا ، واضعاف حوافزهم ودوافعهم الاجرامية (تحقق وفورات خارجية لكاسب اجتماعية وفق المعادلة (٣٢) . والأثر الصافى للتكلفة الاجتماعية للجريمة هى ببساطة مقدار تخفيض الضرر أو المنفعة المحسوبة وفق المعادلة (٣٣) وإذا انخفضت المكاسب الحدية الاجتماعية م > صفر ، زاد مقدار الضرر الحسى ض < صفر وفق المعادلة (٣٤) .

ومن تحليل سلوك سلطات الأمن العام بدلالة تكاليفها معبرا عنها كدالة فى ناتج مكافحة الجريمة ، تثور مشكلة سلطات الأمن فى تحقيق أكبر قدر من مخرجات ناتج المكافحة عند مستوى ثابت من التكاليف ، أو تقليل تكاليف المكافحة عند مستوى ثابت من ناتج المكافحة أو كلاهما معا .

وتتأثر تكاليف القبض وادانة المتهمين بمجموعة متنوعة من العوامل أهمها : الزيادة فى مرتبات رجال الشرطة وموظفى المحاكم ، والتجهيزات المخصصة لتسهيل كشف النقاب عن الجرائم مثل صور البصمات ، أجهزة الكشف عن الكذب ، نظم المعلومات الآلية ، التحليل الكيماوى ، المعامل الجنائية أجهزة تحديد حركة المقذوفات النارية ، تحسين تدريب رجال الشرطة والمحاكم الجنائية وما الى ذلك . والجزء الأكبر من هذه التكاليف يتجه الى مرتبات قوات الشرطة والقضاة . وتختلف التكاليف المتوسطة والحدية معنويا بين أنواع الجرائم المختلفة ، ويوضح الجدول (٢) تطور تكاليف عمليات المكافحة بما تشمله من تكاليف ضبط الجناة ، وتكاليف محاكمتهم ومعاقبتهن موزعة بين المرتبات والتجهيزات الفنية . كما يوضح الجدول (٣) تطور النفقة المتوسطة والحدية لعمليات ضبط الجناة ومحاكمتهم ومعاقبتهن فى مصر ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٩٠/٨٩ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٠/٥٩ .

وقد سبق القول أن ناتج المكافحة يكون دالة فى كفاءة الشرطة . وباستخدام عدد الجرائم التى كشف عنها النقاب وأدينت لمقريب القياس وفق المعادلة (٣٧) ، وبالتعويض فى (٣٦ ، ٣٧) والتفاضل نحصل على العلاقة (٣٨) للتكاليف . فإذا كانت ح ج ★ = صفر ، فإن الزيادة فى أى من ح أو ج ★ قد تزيد التكاليف الكلية . وإذا زادت التكلفة الحدية نتيجة زيادة نشاط المكافحة ، فإنه يمكن ادخال تضمينات أخرى فى المعادلة (٣٩) . وحيث أن

الأداة التي تقيس ناتج المكافحة وأن (ح ، ج ★) لهما نفس المرونات نستخدم العلاقة (٤٠) وهي أكثر تعميما ، حيثما لا يوجد افتراض بأن مرونة (د) بالنسبة لتغيرات (ح) تساوى مرونة (د) بالنسبة لتغيرات (ج ★) . وبالتعويض فى دالة التكاليف (ت = د (ح ، ج ★ ، هـ) ، وحيث د ،

د * ، د أكبر من الصفر ، يكون من الواضح أن ت ، ت ، ت أكبر
ج هـ ح ج هـ
من الصفر .

ولامكان الحصول على وضع أمثل للتكاليف لا يقع فى الاركاب ، يكون من الضرورى وضع بعض القيود على المشتقة الثانية لدالة التكلفة . وبالأدماج مع بعض الافتراضات الأخرى يكون كافيا أن نحصل على العلاقة (٤١) .

وبينما يكون لزيادة التكلفة الحدية لعمليات القبض والادانة لجرائم معينة (ت) ، آثار متطابقة لزيادة الخسارة (الضرر) الحدى ، فانه يجب تخفيض معدلات الجريمة . ومن ناحية أخرى فان زيادة المكونات الأخرى لتكاليف القبض والادانة (ت) لا يكون لها أثر مباشر على التكلفة الحدية
ح

لتغير الجرائم بالنسبة لتغير العقوبة (ع) . ولذلك فان القيم التوازنية (ح) تعوض جزئيا بزيادة (ع) ، وتزيد معدلات الجريمة ، وبالتالي تحدث زيادة فى كل من ت ، ت ح مع زيادة العقوبة حسبما يوضحه الشكل (١٦ ، ٦ ب) .

وفى ظل اعتبارات وفورات الحجم يمكن تصور أنه كلما زادت قوات الشرطة وتجهيزاتها ، زادت احتمالات كشف الجرائم وضبطها ، وبالتالي تنخفض معدلات الجريمة (١٨) ويرتبط معدل التغير فى كفاءة سلطات المكافحة مع معدل التغير فى حجم قوات الشرطة ، والعدالة الجنائية ، وتجهيزاتها الفنية فى كشف الجريمة وأدائها . ويمكن تصور علاقة دالية بين المدخلات والمخرجات أى بين ناتج سلطات المكافحة ومحددات ذلك الناتج وفقا للمعادلة (٣٥) مع تحقق الشرط الوارد فى المعادلة (٤٩) والمعادلتين (٣٨ ، ٣٩) . وبافتراض أن أسعار المدخلات معطاه فان كفاءة سلطات المكافحة ستكون أكثر تكلفة على النحو الذى تصوره المعادلة (٣٦) .

وتصبح المشكلة المثارة هي كيفية تقليل (أو ترشيد) التكاليف (ت) الى أدنى حد ممكن دون الأخلال بكفاءة سلطات مكافحة . ويمكن أن يتحقق ذلك اما عن طريق خفض معدل الجريمة (ج ★) أو تخفيض احتمالات ضبط الجناة (ح) عن طريق خفض حجم قوات الشرطة (ك ش) ، أو كلاهما معا . لكن تخفيض (ح) يؤدي الى زيادة (ج ★) ، فى حين أن تخفيض (ج ★) لا يحدث الا برفع كفاءة (ح) . وبالتالي يمكن تصوير العلاقة بين ج ★ ، ح فى الدالة (١٢) بشرط تحقيق العلاقة (١٢) . ومعنى ذلك أنه كلما زادت كفاءة الشرطة والمحاكم الجنائية ، اتجهت معدلات الجريمة الى التناقص ، وكتتب هذه العلاقة فى شكل الدالة (٢٦) . وهنا يتوقع أن تنخفض تكاليف المكافحة مع زيادة كفاءة الشرطة والمحاكم الجنائية اذا تحقق الشرط الوارد فى العلاقة (١٢) . وبهذا لا تصبح المشكلة هي ضغط تكاليف مكافحة الجريمة بقدر ما هي تقليل مستوى النشاط الاجرامى بهدف تخفيض التكاليف الاجتماعية للجريمة . وهذا قد لا يتأتى الا برفع كفاءة سلطات الأمن ، لأنه يستحيل فعلا زيادة مخصصات تكاليف الأمن العام الى ما لا نهاية بسبب الندرة النسبية للموارد المالية العامة ، وتنافس الحاجات العامة الأخرى معها . وقد يمكن قياس كفاءة سلطات الأمن بدلالة تكاليفها بالمعياريين التاليين :

$$\text{كفاءة الشرطة} = \frac{\text{قيمة مخرجات الشرطة (وفورات خفض الجريمة)}}{\text{نفقات الشرطة}}$$

قوات الشرطة

نفقات الشرطة

قوات الشرطة

قيمة الأحكام بعقوبات (مقومة ماليا)

$$\text{كفاءة المحاكم الجنائية} = \frac{\text{قيمة الأحكام بعقوبات (مقومة ماليا)}}{\text{عدد القضايا المحكوم فيها ضد متهمين}}$$

عدد القضايا المحكوم فيها ضد متهمين

نفقات العدالة الجنائية

عدد القضايا المعالة من الشرطة

فاذا كانت كفاءة كل من الشرطة والمحاكم أكبر من الصفر كان هناك عائدا اجتماعى محتمل وهو ماسبق التعبير عنه بتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية من التكلفة الحدية الاجتماعية لمكافحة الجريمة . ولكن قد لا يسهل قياس تلك الكفاءة فى حالة عدم توافر بيانات كافية لتقرير قيمة مخرجات الشرطة والمحاكم الجنائية ، الأمر الذى لا يتوافر الا بالأحكام القضائية المتضمنة عقوبة مالية كالغرامات والمصادرات والتعويضات فى قضايا جنائية مثل المخدرات والغش المالى والضريبى ، وهى ليست عامة .

٢ - ٣ . محددات النفقات العامة للأمن العام الداخلى :

يعانى مفهوم نفقة الأمن العام الداخلى من بعض الغموض والتشابك بسبب قيام أكثر من جهة حكومية بالانفاق على تدابير الأمن العام كالموقاية من الجريمة ومكافحتها ومعالجتها علاوة على ما يقوم به كل من القطاع العائلى وقطاع الاعمال(*) . وازاء صعوبة الالمام بكافة تكاليف هذه الجهات ، فان الدراسة ستقتصر فقط على تحليل تكاليف أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية والمؤسسات العقابية . وتقاس أهمية الانفاق الأمنى العام بنسبته الى أى من: جملة النفقات العامة أو جملة الايرادات الضريبية أو الناتج المحلى الاجمالى . ويعد القياس النسبى أكثر ملاءمة للتحليل الدولى المقارن من القياس المطلق ، لأنه يتجنب الاختلافات فى أسعار صرف العملات الدولية ، كما يقلل من احتمالات التحيز الى الأرقام القياسية للأسعار المحلية التى قد تختلف معدلاتها ومكونات حسابها دوليا . وترتبط نفقات الأمن العام الداخلى بعدد من المتغيرات هى : مستوى النشاط الاجرامى ، مستوى ناتج مكافحة الجريمة،

(*) تقوم بعض المصالح الحكومية فى كل من وزارات : الشؤون الاجتماعية ، العمل ، التأمينات ، الاوقاف ، التربية والتعليم ، رعاية الشباب والرياضة ، البحث العلمى ، المجالس القومية المتخصصة ولجان المجالس التشريعية ، بتدابير واضحة من شأنها التأثير فى مستوى النشاط الاجرامى والموقاية منه ، كما تقوم بعض الجهات الاهلية الخيرية بدور فى برامج الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، كذلك قد تقوم بعض منشآت الاعمال العامة والخاصة والافراد باتخاذ تدابير واحتياطات الامن داخلها ولحسابها . وما تنفقه جميع تلك الجهات وغيرها ، وان كان له علاقة غير مباشرة وتأثير على النشاط الاجرامى ونفقات مكافحته بالموازنة العامة . فان هذه الدراسة تستبعدا جميعا لصعوبة تخصيص وتنقيح واستخلاص هذه التكاليف أكتفاء بما يرد فى متن هذه الدراسة .

سلوك الضحايا المحتملين للجريمة ، قدرة المجتمع التمويلية ، مستوى النشاط الاقتصادي الكلى . وحيث سبق تحليل ومعالجة المتغيرين الأولين وهما من المتغيرات التابعة فى معادلتى نموذج الدراسة سالف الذكر ، فانه منعاً للتكرار سيكتفى بتحليل باقى متغيرات معادلة الانفاق الامنى العام .

٢ - ٣ - ١ . مسلك الضحايا المحتملين للجريمة والحماية الذاتية :

يتأثر سلوك الجانحين جزئياً بسلوك الضحايا المحتملين للجريمة . اذ أن المجنى عليه ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، يلعب دوراً وأن يكون غير مباشر وغير مقصود ، يساعد على (أو يحول دون) ارتكاب العمل الاجرامى ضده ، وذلك فى ضوء سلوكه وتصرفاته ازاء مغريات (أو مثبطات) النشاط الاجرامى (٩) . فبعض السيدات من راغبات التظاهر والتفاخر اللواتى يلبسن المجوهرات الثمينة ويعرضنها فى غرفهن ، وفى الأماكن العامة ، هن اللاتى يوجهن الدعوة (ويكون لهن طلب غير معلىن ولكن مستوحى) لسرقتهن ، وهن بذلك لسن ببريئات من مسئولية ما يصيبهن . كذلك فان جانباً من مسئولية جرائم اغتصاب السيدات تقع على المعتدى عليهن . وصاحب العمل الذى يهمل فى عمل نظام رقابة داخلية محاسبية وأمنية يزين لعملائه أو عمالة عملية الاختلاس أو السرقة ، وصاحب السيارة الذى يترك فيها ثغرة مفتوحة يدعو لص السيارات لاقتحامها . والتعامل فى المخدرات المحظورة والسلع المسروقة مثلاً ، وهى محل التعامل بين المستهلكين الذين يولدون طلباً مشتقاً على الجريمة . وهذه متغيرات دافعة للجريمة تكون اشارة معاملاتها موجبة ، تؤثر فى زيادة العوائد الحدية للمجرمين . ومن ناحية أخرى يوجد طلب غير مباشر (سلبى) مشتق من الطلب الايجابى على الحماية الذاتية من خلال استخدام الحراس الخصوصيين والبوابين ، المحاسبين والمحامين ، خبرات شركات التأمين الاثقال وأجهزة الانذار ، مبطلات العمل الاجرامى ، تجنب ارتياد الحداثق العامة والمناطق النائية واستخدام سيارات الأجرة بدلا من المشى وهذه متغيرات مانعة للوقوع ضحية للجريمة . ويتوقع أن تكون اشارة معاملاتها سالبة ، تؤثر فى زيادة المخاطر والتكاليف الواقعة للمجرمين . واذا حاول الضحية المحتمل تقليل خسارته المتوقعة من الجريمة ، فانه يمكن اشتقاق مسلكه من دالة الخسارة فى العلاقة (٢٩) . والمصطلح (ب ح ع ج ★) يقيس الخسارة المتوقعة للضحية

نتيجة أدانة ومعاقبة المذنبين لأى معدل من الجريمة (ج ★) . وبينما تحدث معظم العقوبات خسائر صافية للمجتمع ككل ، فانها أحيانا تدر مكاسب للمضاحيا الفعليين نتيجة الغرامات المالية ومصادرة ممتلكات المذنبين كنوع من العقاب وتعتبر تحويل مالى لصالح المجتمع . وهذا يوضح لماذا (ب) تكون أقل أو تساوى الصفر للضحية ، وتكون أكبر أو تساوى الصفر بالنسبة للمجتمع . وتتحقق شروط المثالية بالمعادلة (٣٠) ومنها نقيس المرونة (مر ح) أثر التغير فى (ح) على عدد الجرائم المسجلة ضد المذنب . اذا كانت $b < 0$ ، واذا كان الجانب الأيسر من المعادلة (٣٠) للتكلفة الحدية أكبر من الصفر ، فان المعادلة (٣٦) تتضمن $مر ح < ١$. وعندما يستطيع الضحايا المحتملون حماية أنفسهم ذاتيا يقل احتمال تعرضهم للجريمة ، ويخف عبء المكافحة العامة وتقل تكاليفها . وتزيد اجراءات الحماية الذاتية مع زيادة الشعور العام بالقلق . وقد طبقت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية مقياسا مطورا لقياس مستوى الأمن العام ، استنادا الى أن فاعلية وظيفة الأمن العام تتوقف على مدى تحقيق الحاجات الشخصية والموضوعية للأمان (٢ ، ٨) . ويتضمن هذا المقياس : غياب نوع من القلق واحساس عام بالرفاهية ، غياب الخطر الجسماني أو الحماية منه ، تأمين وحماية الممتلكات من الضرر ، انعدام القمع وانتهاك حقوق الانسان حتى ولو كان بسبب قيام الشرطة بوظيفتها . ويتخذ هذا القياس صورة :

الوسط الهندسى بالنسبة للبلاغات المقدمة للنيابة العامة

$$\text{مؤشر القلق} = \frac{١.٠٠٠.٠٠٠ \times \text{اجمالى عدد السكان فى منتصف العام}}{\text{عدد البلاغات المقدمة للنيابة العامة}}$$

ويعبر هذا المؤشر عن مدى الأذى الكلى الذى يتعرض له المجتمع . وينبنى عليه تصور الجماعة للقلق من الجريمة الخفية ، ذلك أن انخفاض معدل الجريمة أو الخلو منها لا يعكس بالضرورة مستوى القلق (٢٥) . ويمكن تطوير هذا المؤشر بالأخذ فى الحسبان عدد الحراس الخصوصيين وتراخيص حمل السلاح للدفاع عن النفس وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{مؤشر الحماية الذاتية} = \frac{\text{عدد تراخيص السلاح}}{\text{عدد الحراس الخصوصيين}} \div \frac{\text{عدد البلاغات المقدمة للنيابات}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}$$

ويوضح الجدول (١) مؤشر الحماية الذاتية فى مصر .

٢ - ٣ - ٣ . قدرة المجتمع التمويلية (الضريبية) :

توجد ثمة علاقة ارتباط بين نفقات الأمن العام الداخلى والقدرة التمويلية للجهاز الادارى للدولة . اذ مع زيادة ونمو القدرة التمويلية تزداد فرص وامكانيات تطوير برامج مكافحة الجريمة ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (١٥) . وتفترض الدراسة أن معدل التغير فى الانفاق الأمنى العام يساير اتجاه معدل التغير فى المركز التمويلي للجهاز الادارى للدولة .

ويقاس التغير فى القدرة التمويلية من المركز المالى للجهاز الادارى للدولة (تم) بمقياس مركب مرجع بالأوزان يأخذ فى الحسبان فكرة معامل التغطية (بنسبة المواد الجارية السيادية الى الاحتياجات التمويلية) وفق المعادلة (٤٢) .

وتقاس القدرة التمويلية بضرب الأوعية الضريبية (و) فى معدل الضريبة المعيارى (ض ★) وفق المعادلة (٤٣) . ولكن نظرا لتعدد الهيكل الضريبى تبعا لتعدد الأوعية الضريبية وتنوع أسس الفئات الضريبية وأختلاف معدلات الضرائب التصاعدية والنسبية والتنازلية ، فانه للتبسيط يمكن حساب معدل ضريبى واحد معيارى بايجاد متوسط مناسب معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وتقاس الاحتياجات التمويلية بضرب عدد الجرائم (ج) فى التكلفة المتوسطة المعيارية (ت م ★) وفق المعادلة (٤٤) بافتراض أن خدمة الأمن العام بوحدة ، لها ناتج وحيد هو خفض معدلات الجريمة . واذا كان المركز المالى وفق المعادلة (٤٢) أكبر من الوحدة (م م < ١) يكون حسنا واذا كان (م م > ١) يكون الوضع سيئا متدهور .

ويقاس الضغط الضريبى بنسبة الايرادات الفعلية الى الايرادات الضريبية المعيارية التى تتحقق بتطبيق معدل الضريبة المعيارى (ض ★) وفق المعادلة (٤٥) ، كما يقاس الأداء المالى (أ د م) بنسبة النفقات الفعلية الى النفقات المعيارية بتطبيق التكلفة المتوسطة المعيارية ت م ★ وفق المعادلة (٤٦) . وبافتراض أن الموازنة العامة للجهاز الادارى للدولة متوازنة وفق المعادلة (٧) ، بالتعويض فى المعادلة (٣) من المعادلات (٤ ، ٥ ، ٦)

نحصل على مؤشر جديد لقياس القدرة التمويلية وفق المعادلة (٤٨) بنسبة الضغط الضريبي الى الأداء المالى .

وبحساب مرونة نفقات الأمن العام الداخلى بالنسبة لتغيرات القدرة التمويلية ، يمكن التعرف على اتجاهات تغيرات الانفاق . فاذا كانت هذه المرونة أكبر من الوحدة يكون هناك ميل متزايد لزيادة طلب المجتمع على خدمات الأمن العام الداخلى حين تتزايد تلك القدرة التمويلية اعمالا لقانون فاجنر (٣٣) . ويمكن ارجاع تفسير ذلك لمسببين محتملين : الأول مباشر يتمثل فى أن النمو الاقتصادى يزيد قدرة الحكومة التمويلية ويؤهلها لاستقطاع وتحرير نسبة متزايدة من دخلها القومى نتيجة التصاعد الضريبي (٢١) . ويتأكد هذا من مقارنة نسبة الانفاق الأمنى العام الى الدخل القومى فى الدول الغنية والدول الفقيرة ، والأولى تخصص نسبة من دخلها للانفاق الأمنى أكبر من الثانية . والسبب الثانى غير المباشر يكمن فى أن نتائج التقدم الاقتصادى المتمثلة فى ظواهر التصنيع والتحضر تحدث تغيرات اجتماعية تخلق طلبا متزايدا على خدمات الأمن العام .

(٣) النتائج التطبيقية :

٣ - ١ . التصنيف العنقودى لتغيرات الأمن :

تختلف نتائج تحليل وقياس محددات نفقات الأمن العام الداخلى فيما بين الدول ، وفى أقاليم الدولة الواحدة ، تبعا لاختلاف نوعية الجرائم ومعدلات تكرارها وأساليب واحتمالات ضبطها . ونظرا لصعوبة تجريد الظواهر الأمنية الدولية من عوامل تباينها ، مما قد يسبب اخطاء التحيز وعدم عشوائية التوزيع الاحتمالى لبواقى المتغيرات الأمنية ، فانه يتعين تصنيف مفردات المتغيرات الأمنية المتماثلة (ج) للدول المقارنة فى مجموعات متجانسة .

و

وقد تم استخدام التحليل العنقودى وفق طريقة التجميع الرأسى (*) (٢٤) . وقد تم تقسيم الجرائم فى كل دولة - حسب معيار الانتربول ومؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة - الى سبع فئات هى : القتل ، الجنس ، السرقة ،

الاحتيال ، تزيف النقود والغش المالى والضريبي ، المخدرات ، وجنح أخرى (٢ ، ٣٠) . كذلك أضيف إليها درجة احتمال ضبط الجناة وادانتهم ، ومعدلات تكرار حدوث واقعة الجرائم وتم تصنيف وعنقدة المتغيرات الأمنية (ج) ، حيث تمثل قيمة المتغير الأمنى (ز) للدولة (و) وفق مصفوفة وز المتغيرات الأمنية .

عدد المتغيرات ٩ ، عدد المشاهدات ٧٦ دولة

١١ج	٢١ج	٩١ج
١٢ج		٩٢ج
.		.
.		.
٧٦ × ٩		
١٧٦ج	٢٧٦ج	٩٧٦ج

وخلص التحليل العنقودى الى تصنيف متغيرات الدول المقارنة فى خمس مجموعات تضم الأولى ٥٤ دولة أغلبها من الدول النامية ، باستثناء النمسا واستراليا وبلجيكا ، وتتضمن المجموعة الثانية ١٣ دولة معظمها من الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة الى جنوب افريقيا واسرائيل وشيلي ، وتضم المجموعة الثالثة ٤ دول هى فرنسا ، المانيا الفيدرالية ، سويسرا ، كندا ، وتحتوى المجموعة الرابعة ٤ دول هى مصر ، باكستان ، الهند ، جواتيمالا ، وتقتصر المجموعة الخامسة على دولة واحدة هى يوغوسلافيا(*) . ونظرا لاستحالة تقدير معلمات ودوال النموذج لدول المجموعات الثلاث الأخيرة لصغر عدد مشاهداتها بالنظر لمتطلبات تحليل الانحدار 2 SLS

Agglomerative Hierarichical Clustering. Method based on Average Linkage.

(*) بالرغم من أن طريقة التجميع الرأسى للتحليل العنقودى المستخدمة هنا يعتبرها البعض غير مقنعة احصائيا لاستنادها على نموذج تقريبي للعلاقة بين متوسطات المتغيرات التى تتأثر بالمفردات المتطرفة الشاذة (٢٤) . الا أن الدراسة تستخدمها لبساطة المعلومات التى تحتاجها بالمقارنة بالطرق البديلة الأخرى والتى تعتبر أكثر دقة احصائيا . والطريقة المستخدمة تناسب طبيعة البيانات المتاحة لمجموعة الدول النامية .

فقد تم ادماج دول المجموعتين الثالثة والخامسة ضمن دول المجموعة الثانية فيصبح عددها ١٨ دولة . كما تم ادماج دول المجموعة الرابعة ضمن المجموعة الأولى ليصبح عددها ٥٨ دولة لها خصائص وصفات مشتركة .

وتستخدم نتائج هذا التحليل فى تقسيم معالم النموذج لبيانات المجموعة الدولية ٧٦ دولة مجتمعة ثم لتقدير نفس المعالم لدول المجموعة الأولى ٥٨ دولة متضمنة مصر ، ولدول المجموعة الثانية التى تضم ١٨ دولة .

٣ - ٢ . النتائج التطبيقية للمتغيرات الدولية :

يعتمد البحث على تحليل متغيرات نموذج معادلات انية مكون من ثلاث معادلات (معادلة الانفاق العام على الأمن الداخلى ، معادلة مستوى النشاط الاجرامى ، معادلة ناتج مكافحة الجريمة) تقيس تأثير المتغيرات التفسيرية على حجم الانفاق الأمنى العام المشرح . وذلك استعانة ببيانات مقطعية عرضية تغطى ٧٦ دولة يتم تحليلها فى ثلاث مجموعات ، تضم المجموعة الأولى ٥٨ دولة نامية تتسق ظروفها الأمنية والاقتصادية فيما بينها ، وتضم المجموعة الثانية ١٨ دولة صناعية متقدمة تتسق ظروفها الأمنية والاقتصادية فيما بينها ، وتضم المجموعة الثالثة كلتا المجموعتين النامية والمتقدمة معا حسب تصنيف وتجميع أسلوب التحليل العنقودى فى الجزء السابق .

وأختيرت عشرة متغيرات تفسيرية يعتقد أن لها تأثير على المتغير التابع المشرح . وهو النفقات العامة للأمن العام الداخلى . ويوضح الملحق (ب جدول ١) توصيفا موجزا لمتغيرات النموذج للبيانات الدولية فى مجموعاتها الثلاث ومقارنا بوصف متغيرات مصر جميعهم خلال عام ١٩٨٦ .

ويستفاد من المقارنة الدولية الواردة فى الملحق ب (جدول ١) لوصف الخصائص الاحصائية أن كلا من المتوسط الحسابى (والهندسى لمناسيب المتغيرات) والانحراف المعيارى للمتغيرات الأمنية والاقتصادية والسكانية لمجموعة الدول النامية تقل عن نظائرها فى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة . هذا باستثناء مؤشر القدرة التمويلية الذى ترتفع قيمته فى دول المجموعة الثانية المتقدمة عن قيمته فى دول المجموعة الأولى النامية . وهذا وان كان يبدو طبيعيا تبعا لتغير البنيان الاقتصادى ومستوى التقدم الاقتصادى وأثره

على القدرة التمويلية للدول محل المقارنات ، الا أنه يدل دلالة غير طيبة لكل من السياستين التمويلية والمالية ونمط تخصيص الموارد العامة ذات الندرة النسبية بالمقارنة بالدول الاكثر تقدما . ويشير هذا - استنادا الى قيمة معامل الارتباط الجزئى بين الانفاق الأمنى العام والقدرة التمويلية واشارته سالبة - الى احتمال تسلط فكرة الدولة الحارسة لكل شىء وتدخل سلطاتها الأمنية فى وظائف غير أمنية مما يشجعها على المبالغة فى طلب مخصصات مالية لدرء مخاطر داخلية قد لا تستحق كل هذا العناء وتكون النتيجة هى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة على المجتمع . هذا فضلا عن حرص حكومات بعض الدول على ابعاد (أو اخفاء مؤشرات أداء سلطات الأمن العام الداخلى ومدخلاتها ومخرجاتها ومحدداتها عن متناول التحليل العلمى اقتصاديا وماليا وذلك على نحو ما أشار اليه دليل صندوق النقد الدولى سنة ١٩٨٦ سالف الذكر (٢٦) . مما أدى عدم المساس (أو ضغط) مخصصات الأمن الداخلى وبالتالى اخراجها عن مجال محاولات التكيف الاقتصادى والمالى للموازنات العامة للدول النامية .

وبالرغم من ضعف القدرة التمويلية للدول النامية على نحو ماتقدم فانها تخصص نسبة ٨٢٪ من اجمالى نفقاتها العامة للجهاز الادارى بما يفوق ما تخصصه الدول الصناعية المتقدمة ٢٥٪ من اجمالى نفقاتها العامة للجهاز الادارى . كما أن مرونة الانفاق الأمنى ازاء تغيرات تلك القدرة التمويلية فى الدول النامية يفوق الوحدة بينما مرونة ذلك الانفاق فى الدول الصناعية يقل عن الوحدة ٢٠٠٢ ر ، ٩١ ر لكل من المجموعتين على التوالى .

ومن استقراء مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات الواردة فى الملحق (جدول ٣) للبيانات الدولية يتضح ارتفاع قيمة معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بمستوى معنوية ٠٥ ر دون أن تكون هناك مشكلة أمتداد خطى بين المتغيرات التفسيرية مما يعنى عدم امكانية الاحلال أو التكامل بين هذه المتغيرات حيث لا تتجاوز قيمة هذه المعاملات ٠٨ ر مما يشير الى استقلالية تلك المتغيرات وامكانية استخدامها فى التقدير والتنبؤ .

وبتحليل دالة الانفاق الأمنى العام ، يتضح صحة فروض الدراسة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية المتقدمة وأشارات معاملات متغيراتها (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

التفسيرية فى النطاق المفترض ٠ أما بالنسبة للدول النامية ، فقد ثبت صحة فروض الدراسة بالنسبة لتأثير كل من : مستوى النشاط الاجرامى (ج ★) ومستوى ناتج عمليات المكافحة (ح) والانفاق الاجتماعى (ف) واجمالى النفقات العامة للجهاز الادارى ، على حجم الانفاق الأمنى العام واثاراتها موجبة ومعنوية بمستوى ٠.٠٥ ولكن يتضح ضعف تأثير متغيرات : القدرة التمويلية (نمو) والبطالة (ط) والسكان (ك) ونسبة الانفاق الأمنى الى جملة الانفاق العام للجهاز الادارى للدولة (قم / ق) ، على المتغير التابع (قم) ٠ يؤكد ذلك ضعف علاقة الارتباط بينها وبين المتغير التابع عند مستوى معنوية ٠.٠١

ويوضح الجدول (٥) تقديرات معلمات النموذج للبيانات الدولية عام ١٩٨٦ ٠ ومنه يستفاد أن المتغيرات التفسيرية مسئولة عن نحو ٦٩٪ ، ٨١٪ ، ٧٩٪ عن التغيرات التى تطرأ على الانفاق العام فى مجموعات الدول النامية والدول المتقدمة والدول المختارة كاملة على التوالى حسبما يشير اليه معامل التحديد (ر - ٢) ٠

ومن تحليل التباين للحكم على دلالة المعادلة ، ومن الرجوع الى جداول توزيع (ف) تبين أن نسبة التباين الجدولية تقل كثيرا عن نسبة ف المحسوبة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بالنسبة للمجموعات الدولية الثلاث على النحو الوارد فى الجدول (٥) ٠ وهذا يعنى أن دالة الانفاق لعام ذات تأثير معنوى فى احداث تغيرات حجم نفقات الأمن العام الداخلى بهذه الدول

ومن اختبار درين واتسون تشير قيمته الى عدم وجود علاقة ارتباط ذاتى تبادلية بين اخطاء المشاهدات المختلفة مما يعنى أن المفردات المشاهدة والمسحوبة قد سحبت بصورة مستقلة عشوائيا من المجتمع الدولى المبحوث ٠

ومن حيث دالة مكافحة الجريمة (ح) يتضح صحة فروض الدراسة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية المتقدمة وإشارة معاملات متغيراتها تتفق مع توقعات الدراسة بمستوى معنوية ٠.٠٥ أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية فقد تبين عدم صحة فروض الدراسة بالنسبة لعلاقة ناتج المكافحة بكل من النشاط الاجرامى ، والانفاق العام الاجمالى ، مخصصات نفقات المكافحة اذ تسير معدلات التغير فى كل منها فى عكس اتجاه معدل التغير فى ناتج المكافحة مما يفسر بأن مجموعة الدول النامية قد لا تتبع قواعد الرشادة

فى تخصيص مواردها للامن العام الداخلى أو أن كفاءة سلطات الأمن بها أقل من كفاءة سلطات الأمن فى الدول الصناعية المتقدمة .

ومن الجدول (٥) يستفاد أن التغيرات التفسيرية فى دالة المكافحة مسئولة - حسب قيمة معامل التحديد المعدل (ر^٢) - عن نحو ٥٢.٠ ، ٨٧.٠ ، ٨٧.٠ فى كل من مجموعات الدول النامية والمتقدمة والكلية معا على التوالى . كما أن قيمة اختبار (ف) يشير الى معنوية دالة المكافحة فى الدول الصناعية دون الدول النامية ويشير اختبار دربن واتسون الى نفس نتائجها فى دالة الانفاق العام الأمنى .

أما من حيث دالة النشاط الاجرامى (ج★) فقد تبين صحة فروض الدراسة فى المجموعات الثلاث بالنسبة لتغيرات المكافحة (ح) والبطالة (ج) والسكان (ك)، والنفقات الاجتماعية (ف) وعدم معنوية نسبة الانفاق الأمنى الى الانفاق العام الاجمالى فى الدول النامية، ولكن تبين معنويتها فى الدول المتقدمة كل ذلك بمستوى معنوية ٥.٠ ولكن يشير معامل التحديد المعدل (ر^٢) الى ضعف مسئولية التغيرات التفسيرية على التغيرات فى مستوى النشاط الاجرامى فى كل المجموعات ٢٨٩.٠ ، ٦٥٥.٠ ، ٣٧١.٠ للدول الصناعية المتقدمة ، الدول النامية والمجموعة الدولية كاملة على التوالى ، بيد أنه أكثر تفسيراً فى الدول الصناعية عن المجموعتين الاخرتين . يؤكد ذلك قيمة اختبار (ف) الموضحة فى الجدول (٥) . كذلك يشير اختبار دربن واتسون الى نفس النتائج السابق الاشارة اليها فى دالة الانفاق الأمنى العام ومؤداها عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين اخطاء المشاهدات .

٣ - ٣ . النتائج التطبيقية لمحددات الانفاق الأمنى العام فى مصر :

يهتم هذا الجزء بتحليل كل من اتجاهات وانماط نفقات الأمن العام الداخلى فى مصر لسلسلة زمنية قوامها ٣٠ سنة تغطى الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٩٠/٨٩ وتشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها على متغيرات الأمن العام فى مصر . كما يهتم هذا الجزء أيضا بتحليل نتائج الدراسة الاحصائية والاقتصادية لمحددات نفقات الأمن العام الداخلى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول (٥)
تقدير معلمات النموذج من البيانات الدولية (١٩٨٦)

[illegible]

ق م ر - م قيمة ف و	ق م ر - م قيمة ف و	الثابت ح ط ك ق م / ق ق م / ق ر - م قيمة ف و	٠.٣٥٩ (٣٥٩٢٣٢) ٠.٧٨٣ ١١٩,١٦٤ ١,١٨٩٥ ٢,٠٣٥	٠.٣٠٩ ٤٥٨١ (٥٥٤٧٧١٥) ١,١٨١٢٥ ١٠٩,٢٧٩٦ (٤٢,٩٢٥٤٥) ٤٦,٦٢٧٧٨ ٠.٣٧١ ٢٨٢,٠٠٠ ٢,٢٣٤٩ ١,١١٣	٧.٢ (٨,٥٢٨٢) ٠.٥٣١٥ ١٠٨,٢٠٣ ١,٦٥٣٥ ١,٩١٥	٤٢٩٩ (٤٩٠-٤١٥) ١,٤٣١١٨ ٩٢,٤٨٢٣ (٨,٣٠٨١١) ١٨,٩٧٠٧ ٠.٢٨٩ ٢٢٤١,٠٠٠ ٠.٩٥١٩ ١,٥٤٠	١٩٠.٩ ١,٧١٣ ٠.٣٩٠ ٠.٩٢٠ ٠.٣٠٨٧ ١,٠٤٩ ٠.٢٨٩ ٢٢٤١,٠٠٠ ٠.٩٥١٩ ١,٥٤٠	٢.٥٣ ٦,٩٣١٦٧ ٠.٨٦٩ ١٦٤,٨٧٧٦ ٢,٤٢٣٦ ٢,٦١٩	٢.٥٣ ٢,٩٢٥ (١,٣٩٢٣٧) ٤٦٧,٩٣٣٣ ٢٣,٠٤١٩٩ ٥١٨,٩٨١٩ ١٨٦,٢٢٣٨٢ ٠.٦٥٥ ٢٩٥٤,٠٠٠ ١,٥٤٤١ ١,٣٣١

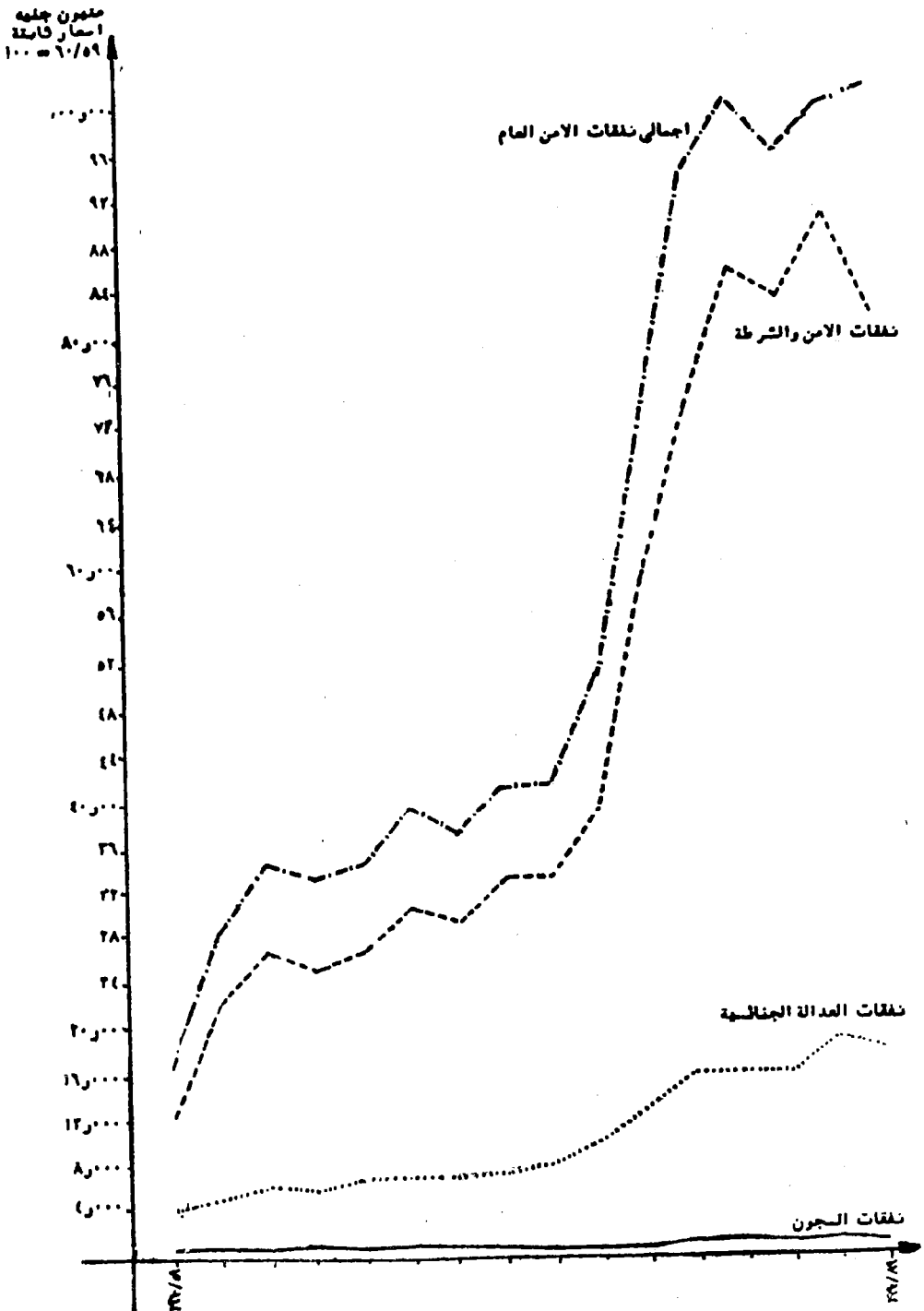
د و = اختبار ديرين واتسون $\chi^2 = \text{خطا معياري} ، ر - ٢ = \text{معامل التحديد المعدل}$
 ف = قيمة اختبار ف ، الارقام بين الاقواس هي قيمة ت استودنت .
 ق م = متوسط نصيب الفرد من نفقات الامن العام بالدولار الامريكي .
 ق م* = معدل الجريمة لكل مائة الف شخص .
 ح = احتمال ضبط الجناة لكل الف جريمة .
 المصدر : ناتج حسابات SPSS

٣ - ٣ - ١ . اتجاهات وأنماط الانفاق الأمنى العام فى مصر :

٣ - ٣ - ١ - ١ . تطور حجم النفقات العامة للأمن الداخلى :

يوضح الجدول (٢) تطور جملة نفقات الأمن العام العام الداخلى فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٩٠/٨٩ بالمليون جنيهه بالأسعار الثابتة (٦٠/٥٩ = ١٠٠) . ويستدل من هذا الجدول اتجاه جملة الانفاق العام الأمنى نحو التزايد ، يوضحه الشكل رقم (٩) . ويرجع السبب فى هذا الاتجاه العام التزايدى الى عدد من الأسباب أبرزها : (أ) زيادة معدل الجريمة وارتفاع معدلات البطالة السنوية والنمو السكانى - حسبما يوضحه الجدول رقم (١) - مما خلق طلبا جماعيا متزايدا على خدمات تدابير الأمن العام . (ب) زيادة الإيرادات الجارية السيادية للجهاز الإدارى للدولة تبعا لزيادة مستوى الناتج المحلى الإجمالى ساعد الحكومات المصرية خلال الفترة محل الدراسة على بناء وتطوير أجهزة الشرطة والأمن والسجون والمحاكم الجنائية الأمر الذى يستفاد من مقارنة احتمال ضبط الجناة فى مصر وغيرها من الدول النامية ويوضح ارتفاع ذلك الاحتمال فى مصر عن غيرها من الدول النامية . وباستخدام مؤشر نسبة الانفاق الأمنى الى الناتج المحلى الإجمالى يلاحظ اتجاه هذه النسبة الى التزايد المضطرب بالرغم من تناقص قيمة معامل التغطية ومؤشر القدرة التمويلية للجهاز الإدارى للدولة على النحو الواضح فى الجدول (٤) . ويؤكد ذلك أن معامل الارتباط الجزئى بين الانفاق الأمنى والإيرادات الجارية السيادية ذو إشارة موجبة ، وأن معامل الارتباط بين ذلك الانفاق الأمنى والقدرة التمويلية ذو إشارة سالبة مما يعنى أن السياسة التمويلية للانفاق الأمنى العام لا تساهم الظروف الاقتصادية المفضية الى تغيرات القدرة التمويلية للجهاز الإدارى للدولة . وبالتالي ينطبق على الانفاق الأمنى العام فى مصر نفس نتائج التحليل الموصوفة سلفا فى الجزء السابق بالنسبة لمجموعة الدول النامية .

ويؤكد هذه النتيجة ، ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الانفاق الأمنى العام من ٠.٧٠١ جنيه ٦٠/٥٩ الى ٢.٠٠١ جنيه سنة ١٩٩٠/٨٩ بالأسعار الثابتة لسنة ٦٠/٥٩ ، بمعدل نمو سنوى ٦٪ فى المتوسط . بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الإيرادات الجارية السيادية من ٧.٨١ جنيه الى ٣٧.٠٩ جنيه بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة الزمنية ، بمعدل نمو سنوى متوسط ١٢٪ . وارتفعت القدرة التمويلية خلال نفس الفترة بمعدل سنوى ٦٪ فقط .



شكل (٩) تطور الانفاق الكلي للأمن العام وقطعها ١٩٩٠/٩١ - ٦٠/٥٩

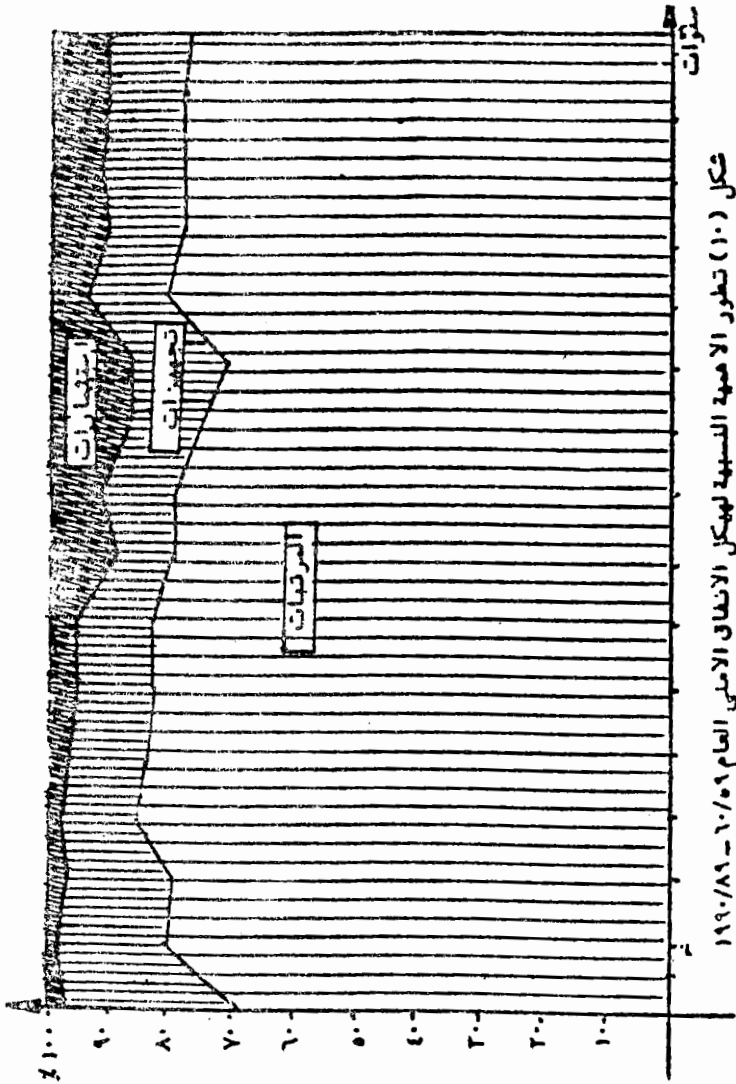
٣ - ٣ - ١ - ٢ نمو النفقات العامة للأمن الداخلى فى مصر :

من بيانات الجدول (٢) سالف الذكر والخاص بتطور جملة الانفاق الأمنى العام فى مصر ، تم حساب متوسط معدل النمو السنوى لهذا الانفاق خلال الفترة محل الدراسة ، ويبلغ هذا المتوسط ٧٥٪ سنويا (محسوبا على أساس المتوسط السنوى لمناسيب الزيادة السنوية) وكانت اشارة معدلات النمو موجبة فى سنوات السلسلة باستثناء سنوات ٦٦/٦٧ ، ١٩٧٥ ، ٨٦/٨٥ لأسباب قد تتعلق بالسياسة الداخلية . ومعدل نمو الانفاق الأمنى العام يفوق معدل نمو كلا من الناتج المحلى الاجمالى والسكان الذين زاد بمعدل ٤٣٪ ، ٢٧٪ على التوالي .

كذلك من حساب الميل الحدى للانفاق الأمنى ومرونته ازاء تغيرات الناتج المحلى الاجمالى من واقع بيانات الجدول (٤) يتضح ارتفاع الميل الحدى للانفاق الأمنى بواقع ٢٦٧ . وتبلغ مرونته ١٢٠٢ مما يشير الى أنه لو زاد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٪ زاد الانفاق الأمنى بنسبة ١٢٠٢٪ وهى ظاهرة تفسر أسباب زيادة الطلب الجماعى على تدابير الأمن العام الداخلى .

٣ - ٣ - ١ - ٣ هيكـل الانفاق الأمنى العام فى مصر :

يتألف هيكـل الأنفاق الأمنى العام فى مصر حسب وظائف سلطات الأمن من ثلاثة قطاعات رئيسية هى : الأمن والشرطة ، والسجون ويتبعان وزارة الداخلية ، وقطاع العدالة الجنائية وهو جزء من وزارة العدل . وتتكون نفقات كل قطاع حسب التقسيم الاقتصادى للنفقات العامة من : المرتبات والأجور والتجهيزات الادارية ، والاستثمارات حسب أبواب الموازنة العامة وتقسيمات الحسابات الختامية للجهاز الادارى للدولة ويوضحها جميعا الجدول (٢) . وتشكل نفقات الشرطة والعدالة الجنائية والسجون نسب ٨١٪ ، ١٧٪ ، ٢٪ من اجمالى نفقات الأمن العام الداخلى فى مصر على التوالي من واقع الحسابات الختامية لسنة ١٩٨٩/٨٨ وتستغرق المرتبات والأجور الجانب الأعظم منها حسبما يوضحه الشكل رقم (١٠) . وهذا يوضح أنه لو أريد ترشيد نفقات الأمن العام الداخلى لوجب الاتجاه نحو ترشيد نفقات استخدام قوات الشرطة وتجهيزاتها ، خاصة وأنه ثبت عدم معنويتها فى التأثير على ناتج مكافحة الجريمة على نحو ما خلصت اليه نتائج تحليل الانحدار الواردة فى الجزء التالى .



ومن تحليل تكاليف الأمن العام موزعة على القطاعات الثلاثة ، يوضح الجدول (٣) كلا من التكاليف المتوسطة والحدية لعمليات القبض على الجناة وحل القضايا ، تكاليف العدالة ، والسجون . ويشير هذا الجدول والشكل (١١) الى اتجاه كل من النفقات المتوسطة والحدية الى التزايد بصورة يصعب معها تصور امكانية الوصول الى وفورات الحجم أو ترشيد نفقات الشرطة والأمن . بينما تتجه النفقة المتوسطة والحدية للعدالة الى التناقص مما يعنى خضوع نفقات العدالة لقانون النفقات المتناقصة ويمكن تحقيق وفورات الحجم لها .

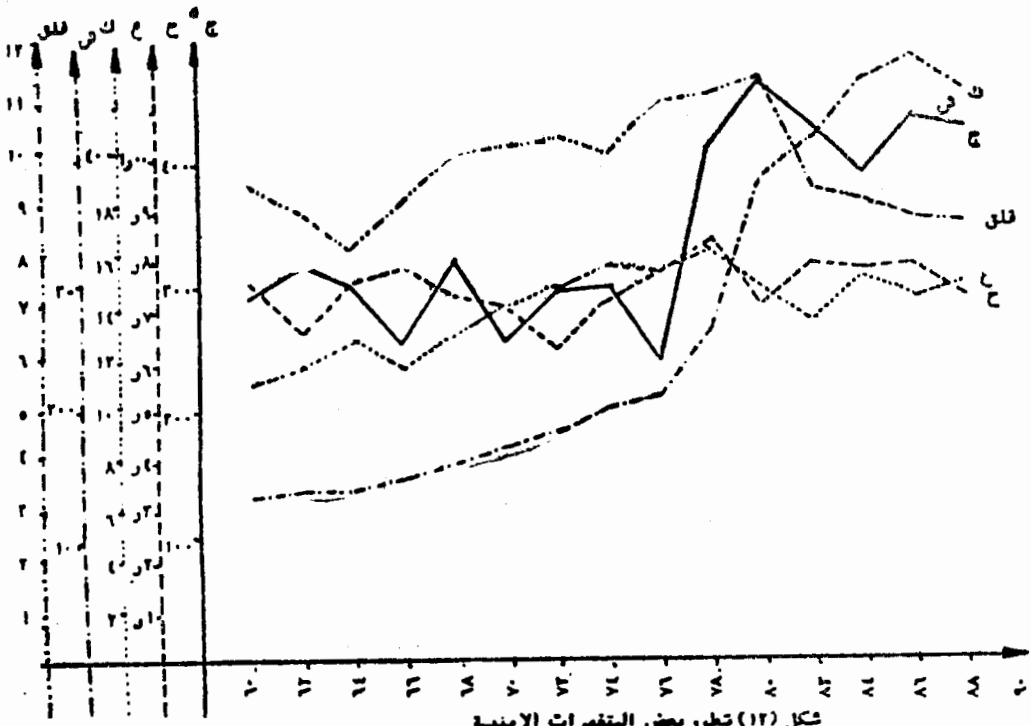
٣ - ٣ - ٢ . علاقة الانفاق الأمنى العام بمحدداته فى مصر :

تعتمد الدراسة على تحليل نفس النموذج السابق المكون من ثلاث معادلات آنية سلف ذكرها . ويوضح الملحق (ب جدول ٢) توصيف متغيرات هذا النموذج . وبمقارنة الخصائص الاحصائية للمتغيرات الامنية لمصر بنظائرها الدولية فى ملحق جدول (١) يتضح الآتى :

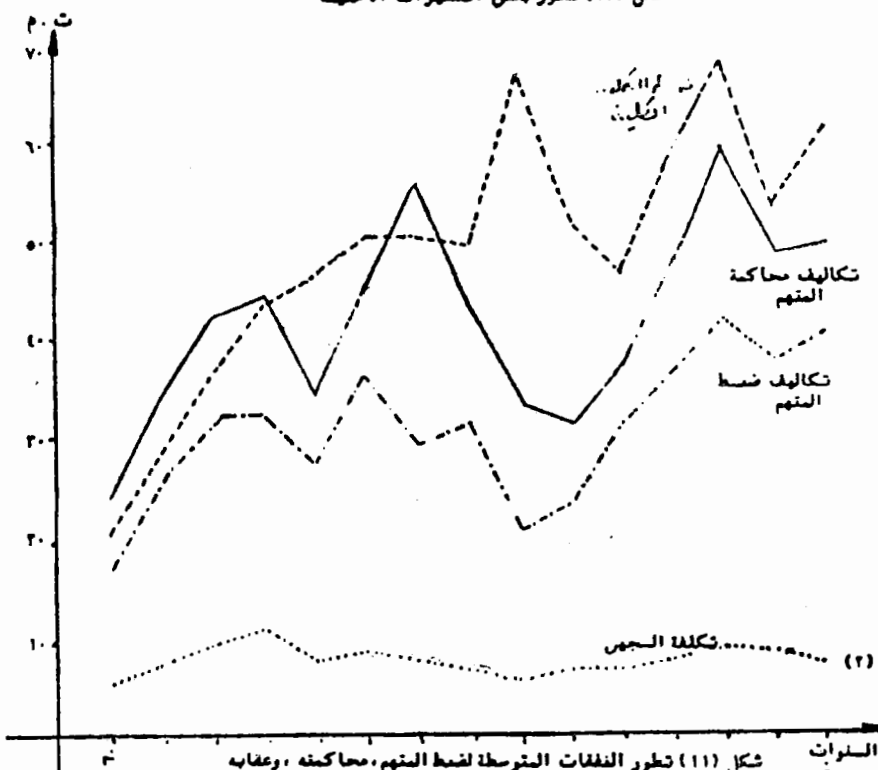
١ - يبلغ متوسط نصيب الفرد من نفقات الأمن العام الداخلى عام ١٩٨٦ مقوما بالدولار الأمريكى ٣٧٥٢ دولار ، وهو أكبر من متوسط نصيب الفرد من ذلك الانفاق فى مجموعة الدول النامية ، ويدخل فى نطاق المدى الخاص بالدول الصناعية المتقدمة . لكن معدل الجريمة لكل مائة ألف شخص فى مصر يدخل فى نطاق المدى الخاص بالدول النامية مما يثير التساؤل عن أسباب ارتفاع متوسط تلك التكلفة فى مصر مقارنة بالدول النامية .

٢ - بالرغم من أن القدرة التمويلية للجهاز الادارى فى مصر تنتمى الى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة حسبما يتضح من الملحق (ب) جدول (٢) ، الا أن نسبة الانفاق الأمنى العام الى جملة نفقات الجهاز الادارى للدولة تنتمى الى الدول النامية وهى أكثر ارتفاعا من نفس النسبة فى الدول الصناعية المتقدمة . أما باقى المتغيرات الأمنية فهى تقترب من خصائص الدول الصناعية المتقدمة ويوضحها لمصر الشكل رقم (١٢) الذى يشير الى تطور بعض هذه المتغيرات .

ويوضح الجدول (٤) ملحق (ب) معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات



شكل (12) تطور بعض المتغيرات الامنية



شكل (11) تطور النفقات المتوسطة لضبط المتهم، محاكمته، وعقابه

التفسيرية ، ومنها يتضح وجود مشكلة امتداد خطى بين بعض المتغيرات التفسيرية ثم استبعاد أحد طرفيها . وأسفر التحليل الأحصائي عن النتائج الموضحة فى المعادلات الانية التالية والقيم بين الاقواس هى قيمة «ت» لستدونت .

$$\begin{aligned}
 ١- \text{قم} &= ٠.٥٨٣٦٩ + ٠.٣٠٨٦٤ \text{ ج} \star - ٠.١٨٧٥٢ \text{ ح} - ٠.١٦٠٩ \text{ ز} - ١٥٠.٠٠ \\
 &\quad (٠.٦٦) \quad (٠.١٥٧) \quad (٠.١٢٩) \quad (٠.٩٩٩) \\
 &+ ٠.٠٨٠٢٥ - ٠.٠٩٠١٦ \text{ ف} + ٠.٠٧١١٩ - ٠.٢٨٨٩١ \text{ تمو} + \\
 &\quad (٠.٦٨١) \quad (٠.١١٨) \quad (٠.٤٢٧) \quad (٠.٤٦٥) \\
 &٠.٠٦٤٧٣ \text{ ن م ج} + ٠.٠١٨٣٦ \text{ ط} + ٠.٠٨٧٢٦ \text{ ك} \\
 &\quad (٢٧٠١) \quad (٠.٣٧٠) \quad (٠.٦٨٤) \\
 &\text{ر} - ٢ = ٠.٩٤٨ = \text{د} = ١٠.٨٧٤٢٦ \text{ ف} (٠.٩٩, ٥, ٢٤) = \\
 &\quad ٥٤٧٢١٩ \\
 ٢- \text{ح} = ٠.١٩٦٨ - ٠.١٦٥٠١٥ \text{ ج} \star - ٠.١٢١٩٤ \text{ ز} + ٠.٤٩٥٦١ \text{ عد} \\
 &\quad (٢.١٠) \quad (٠.٢٢٨) \quad (٠.٦٢٢١) \quad (٠.٩٤١٣) \\
 &- ٠.١٣٨٩ \text{ كش} - ٠.١٢٧٦ \text{ ر ت ج} + ٠.٢٠٢٨ \text{ ق قل} + ٠.٠٠٥٠٠٤١ \text{ ك} \\
 &\quad (٠.٤١٣٣) \quad (٠.٩٤١٣) \quad (٠.١٥٩٢) \quad (٠.٨٦٩) \\
 &+ ٠.١٣٨٤ \text{ قم} + ٠.٢٨١ \text{ ز} \\
 &\quad (٠.٨٦١) \\
 &\text{ر} - ٢ = ٠.٦٩٧ = \text{د} = ١٠.٤٩٨٧٣ \text{ ف} (٠.٩٥, ٥, ٢٤) = \\
 &\quad ١٠.٤٥٢٧٢ \\
 ٣- \text{ج} \star = ٣٤٤٦٧٩٢٢ - ١٦٨٢٧٩٦ \text{ ح} - ٠.٤٩٦٥ \text{ ز} + ٠.٠٠٤٩٦٥ \text{ ن م ح} + \\
 &\quad (٢.٢٢٨) \quad (٠.٩١٩) \quad (٢.٢٨٥) \\
 &٠.٦٢٣٤ \text{ ع} + ٣٢٩٦٦٤ \text{ ط} + ٠.١١٤٢ \text{ ك} + ٣٤٥.٦٦ \\
 &\quad (٠.١٠) \quad (٠.٤٢٢) \quad (٢٠٣) \\
 &\text{ر} - ٢ = ٠.٨٠٥ = \text{د} = ٢.١٥٠٩٤ \text{ ف} (٠.٩٩, ٥, ٢٤) = \\
 &\quad ١٩٨٥٧
 \end{aligned}$$

دالة الانفاق الأمنى :

يستفاد من الدالة الأولى للانفاق العام الأمنى أن كلا من متغيرات معدل الجريمة (ج ★) والاياردات الجارية السيادية (ح) والنتائج المحلى الاجمالى (ن م ح) والبطالة (ط) والسكان (ك) لها نفس الاشارة الموجبة المتوقعة عند مستوى معنوية ٠.٥ . كما يتضح أن اشارة معاملات كل من : متغيرات الحماية الذاتية (ذ) ، نفقات البرامج الاجتماعية (ف) والقدرة التمويلية (تمو) ومستوى ناتج عمليات المكافحة (ح) لها اشارة سالبة ، على عكس المتوقع

السنوات	ن في ح مليون	جمله انتاج عام مليون	مصاريف مليون	معامل تقطيع %	مخفي	نسبة مليون	ج م م م	نسبة	مخفي	ادام	ادام/م	نسبة
١٠/٥٩	١٢٧٥	٢٩٢ر٨	١٨٥ر٢	٦٢	١٢ر٥	٢٧١ر٢	٢٩١ر٢	١٢ر٥	١٢ر٥	١٢ر٥	١٢ر٥	١٢ر٥
٦٠	١٤٥٩	٢٧٧ر٦	٢٠٠ر٢	٥٢	١٢ر٧	٢٩٢ر٩	٢٢٢ر٢	١٢ر٧	١٢ر٧	١٢ر٧	١٢ر٧	١٢ر٧
٦١	١٥٠١	(٢٤١)	٢٠٠ر٢	٤٧	١٢ر٢	٤٠٥ر٢	٢٢٧ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢
٦٢	١٦٨٤ر١	١١٨ر٥	٢٢١ر٢	٢٥	١٢ر١	٤٥٤ر٨	٢٩٤ر٤	١٢ر١	١٢ر١	١٢ر١	١٢ر١	١٢ر١
٦٣	١٧٧٢ر٩	١٢٤ر٤	٢٢٢ر٨	٤٥	١٥ر٩	(٧٨٦)	٢٤٢ر٩	١٥ر٩	١٥ر٩	١٥ر٩	١٥ر٩	١٥ر٩
٦٤	٢٠٢٩ر٤	١٢٤ر٢	٢٨٢ر٨	٤٤	١٢ر٢	٥٤٧ر١	٢١٨٥	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢
٦٥	٢١٢٩ر٢	١١٢ر٢	٢٨٧ر١	٤٥	١٢ر٨	٥٧٧ر٥	٢٢٢ر٩	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٨
٦٦	١٩٦٠ر٨	٧٠ر٢	٢٨١ر١	٤٠	١٢ر٢	٥٢٩ر٥	٢٢٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢	١٢ر٢
٦٧	١٤٧٤ر١	١٧١ر٢	٢٥٤ر١	٢٦	١٢ر٩	٢٦٨ر٥	٢٢٢ر٧	١٢ر٩	١٢ر٩	١٢ر٩	١٢ر٩	١٢ر٩
٦٨	٢٠٤٢ر٨	١١١ر٢	٢٧٢ر٢	٢٤	١٨ر٢	٥٥٥ر٨	٢٤٢ر٤	١٨ر٢	١٨ر٢	١٨ر٢	١٨ر٢	١٨ر٢
٧٠/٦٩	٢٢٤ر٦	١١٨ر٠	٤٢٢ر٢	٤٦	١٩ر٢	٦٠٦ر٤	(٤٨٢)	١٩ر٢	١٩ر٢	١٩ر٢	١٩ر٢	١٩ر٢
٧١/٧٠	٢٢٢ر٢	(١٨٢١)	٤٤٢ر٢	٢٥	١٩ر٥	٢٢٧ر٥	(٢٥٥)	١٩ر٥	١٩ر٥	١٩ر٥	١٩ر٥	١٩ر٥
٧٢/٧١	٢٥٤ر٢	(٢٠٨٢)	(١٨٢)	٢٢	١٨ر٤	٢٨٧ر٧	٤٥٥	١٨ر٤	١٨ر٤	١٨ر٤	١٨ر٤	١٨ر٤
١٩٧٢	٢٢٧ر٥	١٩٥ر٢	٤٢٧ر٨	٢٢	١٨ر٠	١٤٠ر٠	(٢٢٢)	١٨ر٠	١٨ر٠	١٨ر٠	١٨ر٠	١٨ر٠
١٩٧٤	٢٢٦ر١	١٨٦ر٢	(٢٢٢)	٢٢	١٧ر٨	٢٢٧ر٥	(٨٥ر١)	١٧ر٨	١٧ر٨	١٧ر٨	١٧ر٨	١٧ر٨
١٩٧٥	٢٦٥ر٨	٢٦١ر٧	٥٤٦ر٧	٢٢	٢٠ر٦	٧٦٦ر٨	(١٥ر١)	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٢٠ر٦
١٩٧٦	٢٨١ر٤	٢٥٥ر٤	٥٩٦ر١	٢٠	(١٢)	٧٥٩ر١	٢٧٢٦	(١٢)	(١٢)	(١٢)	(١٢)	(١٢)
١٩٧٧	٢٣١٥ر٢	٢٥٤ر٠	٦٧٢ر٩	٢٧	٢٠ر٢	٨٥٩ر١	٢٩٥٩	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢
١٩٧٨	٢٦٥٢ر٥	٢٥٢ر٢	٧٥٩ر٧	٢٠	٢٠ر٧	٩٨٦ر٤	٢٩٢٧	٢٠ر٧	٢٠ر٧	٢٠ر٧	٢٠ر٧	٢٠ر٧
١٩٧٩	٢٢٧٩ر٢	٢٥٨٢ر٨	٨٦٩ر٨	٢٤	٢٠ر٢	١١٥٥ر٤	٧٥١ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢
٨١/٨٠	٥٠٦٦ر٠	٢٢٨ر١	٢٢٧ر٠	٥٢	٢٥ر٢	٢٢٦ر٨	٧٩٠ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢
٨٢/٨١	٥٤٢٥ر٨	٢٧٣ر٨	١٥٢ر١	٥٥	٢٨ر١	(١٦٤ر١)	٧٢٠ر٤	٢٨ر١	٢٨ر١	٢٨ر١	٢٨ر١	٢٨ر١
٨٢/٨٢	٥٤٨٨ر٤	٢٠٠٢ر٩	(١٧١ر٢)	٥٥	٢٦ر٨	(١٨١ر٨)	٧٢٩ر٢	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨
١٩٨٢	٥٢٩٩ر١	٢١٧١ر٧	١٥٢ر٩	٥٢	٢٦ر٠	(١٢٠ر٩)	٨٥٧ر٢	٢٦ر٠	٢٦ر٠	٢٦ر٠	٢٦ر٠	٢٦ر٠
١٩٨٤	٥٢٠٧ر٤	٢٠٨١ر٥	١٥٥٤ر٩	٥٠	٢٦ر٨	١٤٠٥ر٩	٨٧٠ر٦	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨
١٩٨٥	(٩٢٢ر٩)	٢٠١٠ر٨	١٥٥٧ر٢	٥٢	٢٦ر٨	١٣٠ر٨	٨٧٥ر٢	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٨
١٩٨٦	٥٢٢٩ر٠	٢٢٧١ر٤	١٤٢ر٤	٥١	٢٢ر٢	١١٨ر٨	٩٢٦ر١	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢
١٩٨٧	(٨٤٧ر٢)	٢٢٨ر٢	١٦٠ر٦	٥٧	٢٢ر٢	١٢٠ر٧	٩٢٦ر١	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢
١٩٨٨	٥٠٠ر٢	٢٨٠ر٢	١٦٢ر٢	٥٨	٢٢ر٢	١٢٥ر٢	٩٢٦ر١	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٢ر٢
١٩٨٩	٥٦٨ر١	٢٩٠ر٢	١٦١ر٢	٥٨	٢٠ر٢	١٥٣ر٨	٩٥٢ر٧	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢

بالمناسبة لنشاط المكافحة والقدرة التمويلية ومؤدى ذلك أن كفاءة سلطات ضبط الجريمة تسير فى عكس اتجاه نفقاتها .

وهذا يتطلب ترشيد ذلك الانفاق ورفع كفاءة سلطات الأمن . كذلك يتضح اتجاه الانفاق الأمنى العام نحو التزايد على الرغم من اتجاه القدرة التمويلية نحو التناقص ، مما يعنى عدم اتساق سياسة تخصيص الموارد مع توجهات السياسة المالية والتمويلية العامة . ويؤكد ذلك أن الانفاق الأمنى العام يتغير بمعدل أكبر وأسرع من معدل تزايد القدرة التمويلية ، بدلالة أن مرونة ذلك الانفاق بالنسبة لتغيرات القدرة التمويلية تبلغ (١٠ر١٩) محسوبة من الجدول (٤) . أما علاقة تغيرات الحماية الذاتية للضحايا المحتملين للجريمة بمعدل تغير الانفاق الأمنى العام فهى منطقية ، إذ تنخفض النفقات والأعباء العامة لمواجهة الجريمة حينما يتولى حراس خصوصيين حماية هؤلاء الضحايا المحتملين .

ويشير معامل التحديد المعدل (ر-٢) الى أن المتغيرات التفسيرية تفسر نحو ٩٥٪ من المتغيرات التى تطرأ على نفقات الأمن العام الداخلى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة . كما أن اختبار دربن واتسون يشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين قيم مفردات السلسلة الزمنية محل الدراسة ، وأن قيمة ف (٠.٩٩ ، ٥ ، ٢٤) معنوية وتؤكد امكانية الاعتماد على صحة الدالة .

دالة ناتج عمليات مكافحة الجريمة :

يستدل من دالة مكافحة الجريمة على أن اشارة معاملات بعض المتغيرات التفسيرية وهى : النشاط الاجرامى (ج★) ، العدالة (عد) ، مؤشر القلق ، السكان ، مخصصات الانفاق كلها موجبة على نحو ما افترضت الدراسة بمستوى معنوية ٠.٠٥ . بينما توضح الدالة أن اشارة معاملات متغيرات قوات الشرطة (ك٠٠) ، تجهيزاتها (تج) هى سالبة على عكس المتوقع وأنهما غير معنويين بمستوى ٠.١٠ وهذا يوضح أن مدخلات عمليات المكافحة تسير فى عكس مخرجاتها ويؤكد الدعوة الى ترشيد ذلك الانفاق الأمنى ورفع كفاءة سلطات الأمن .

ويشير معامل التحديد المعدل (ر-٢) الى أن المتغيرات التفسيرية تشرح

نحو ٦٩٪ من المتغيرات التى تطرأ على ناتج عمليات المكافحة • كما أن اختبار دربن واتسون يشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين المفردات المشاهدة فى السلسلة الزمنية وان قيمة ف (٠.٩٥ ، ٥ ، ٢٤) معنوية •

دالة النشاط الاجرامى :

يستدل من تحليل نتائج دالة النشاط الاجرامى على أن المتغيرات للتفسيرية العقوبات (ع) ، البطالة (ط) ، والسكان (ك) لها نفس الاشارة الموجبة المتوقعة ولها تأثير فى سلوك النشاط الاجرامى فى مصر • كما أن متغيرا المكافحة والنتائج المحلى الاجمالى لهما اشارة سالبة • والجميع عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وهذا يبدو منطقيا اذ تتغير الجريمة فى عكس اتجاه نشاط المكافحة وعكس حالات مستوى النشاط الاقتصادى من رواج أو كساد • واتجاه الجريمة أيضا فى نفس اتجاه العقوبة والبطالة والسكان •

ويشير معامل التحديد المعدل (ر-٢) الى أن التغيرات التفسيرية محل الدراسة هذه الدالة تكون مسئولة عن شرح وتفسير نحو ٨٠٪ من التغير الذى يطرأ على مستوى النشاط الاجرامى • وأن اختبار دربن واتسون يشير الى نفس النتيجة فى دالة الانفاق الأمنى وهو عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين مشاهدات السلسلة الزمنية • كذلك تبين من اختبار ف (٠.٩٩ ، ٥ ، ٢٤) أن الدالة معنوية فى تحديد المتغيرات •

وباستخدام معادلات النموذج سالف الذكر فى تقدير قيم المتغيرات التابعة والتنبؤ بمستواها سنة ٢٠٠٠ ، يتوقع أن تبلغ تكلفة الأمن العام للفرد فى مصر ٣١٣٦ جنيه بأسعار ٦٠/٥٩ ، ٣٠٣٦ جنيه بالأسعار الجارية لسنة ١٩٩٠/٨٩ ، وبأكثر من ذلك سنة ٢٠٠٠/١٩٩٩ حسب القيمة الشرائية المستقبلية ، كما يتوقع ارتفاع معدل الجريمة الى ٥٠١٩ جريمة لكل مائة ألف مواطن • كما يتوقع عدم نمو احتمالات ضبط الجناه بنفس هذين المعدلين • وهنا تكمن خطورة هذا الوضع الأمر الذى يتطلب مواجهته بترشيد نفقات الأمن العام وفى نفس الوقت رفع كفاءة الأداء لسلطات الأمن العام فى مصر • ويوضح الجدول (١/٦) هذه التقديرات مقارنة بالقيم الفعلية الحقيقية المشاهدة • كذلك يوضح الجدول (٦/ب) وصفا احصائيا للبواقي وحدود الثقة العليا والدنيا وانحرافات المعيارية مما يساعد على التنبؤ مستقبلا بقيم

هذه التغيرات التابعة بافتراض ثبات باقى العوامل الأخرى على حالها فى نموذج الدراسة .

جدول (١ / ٦)

تقدير قيم المتغيرات التابعة لمصر فى عدد من السنوات

المتغير الوصف	١٦٠/٥٩	١٩٧٠/٦٩	١٩٨٠/٧٩	١٩٩٠/٨٩	٢٠٠٠/٩٩
الاحصائى					
تقديرى	٠.٨٨٠٧	١.٢٢٥٢	١.٧٠٧٨	٢.٠٠٦١	٢.١٣٥٩
قم	٠.٧٠١	١.٢٠٧	١.٢٥٨	٢.٠٠١	٠.٠٠
تقديرى	٧١٤	٧٤٤	٧٣٠	٨٠٦	٨٤١
ح	٧٥١	٧١٢	٧٠٧	٨٠٧	٠.٠٠
تقديرى	٢٧٩٨	٢٩٩٢	٤٠٥١	٤١٠٧	٥٠١٩
ج★	٢٨٤٠	٢٥٣٣	٣٥٠٨	٤٣٥٧	٠.٠٠
فعلى					

٤ - الخاتمة والتوصيات :

استهدف هذا البحث دراسة وتقدير وتحليل تأثير عدد من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) على المتغير التابع وهو الانفاق الأمنى العام . وذلك لاستخدام نتائج الدراسة فى التنبؤ بسلوك الانفاق الأمنى العام مستقبلا ، وتفسير العوامل المحددة له بغرض ترشيد ذلك الانفاق أو التحكم فى (أو ضبط) محدداته بغرض رفع كفاءة أداء سلطات الأمن العام .

وأجرى التحليل على مستوى بيانات مقطعية عرضية لعدد ٧٦ دولة متفاوتة فى مستويات النمو الاقتصادى ومتباينة فى المؤشرات الأمنية ، حيث اختير ١٠ متغيرات تفسيرية افترض أنها تؤثر على اجمالى نفقات الأمن العام الداخلى (يوضح الملحق ب جدول ١ توصيفا موجزا لهذه المتغيرات) . كذلك تم اجراء التحليل على بيانات سلسلة زمنية تغطى الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٩٠/٨٩ فى مصر ، حيث تم اختيار ١٦ متغير تفسيرى افترض أنها تؤثر فى مستوى الانفاق الأمنى العام فى مصر (يوضح الملحق ب جدول ٢ توصيف المتغيرات الأمنية المصرية) .

جدول (٦/ب) الوصف الاحصائي لبراقى معادلات النموذج

المتغير	بيان القيم	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
فم	المقدرة	٨٨٠٧	٢١٤٧٦	١٤١٤٤	٠٤٢٩٥	٣٠
	البواقى	(٠١٩٥٣)	٠١١٥٩	-	٠٠٨٠٠	٣٠
	تقدير	(١٣٤٢٧)	١٧٠٧٣	صفر	١٠٠٠	٣٠
	مختصر					
ح	بواقى	(١٩٧٥٥)	١١٧٢٠	-	٠٨٠٩٤	٣٠
	مختصرة					
	المقدرة	٦٩٧	٨٠٦	٧٤٧	٠٢٤٤١	٣٠
	البواقى	(٠٠٥٥١)	٠٠٦١٠	-	٠٠٣٢٤	٣٠
ج	تقدير	(٢٠٨٠٤)	٢٤٢٥٦	صفر	١٠٠٠	٣٠
	مختصر					
	بواقى	(١٤٤٦٥)	١٧٢٣٠	-	٠٨٥١٠	٣٠
	مختصرة					
ج*	المقدرة	٢٧٠٦	٤٥٢٥	٣٤١٨	٦٣٨	٣٠
	البواقى	(٦٥٧)	٥٩٨	-	٣١٤	٣٠
	تقدير	(١١٤٨)	١٧٣٥	صفر	١٠٠٠	٣٠
	مختصر					
ج	بواقى مختصرة	(١٩٠٤٢)	١٧٢٣	-	٠٩٠٩	٣٠
	مختصرة					

فم = متوسط نصيب الفرد من نفقات الأمن العام الداخلى بالجنيه أسعار ثابتة ١٩٦٠/٥٩
 ج = احتمال ضبط الجناة لكل الف جريمة . ج* = معدل الجريمة لكل مائة الف شخص .
 المصدر : نتائج SPSS

وحيث أن اثنين من المتغيرات التفسيرية - فى البيانات المصرية والدولية - وهما مستوى النشاط الإجرامى (ج*) ومستوى ناتج عمليات مكافحة الجريمة (ح) يدخلان كموامل مفسرة فى دالة الانفاق الأمنى وهما فى نفس الوقت يعتبران متغيرين تابعين يتأثر كل منهما بمتغيرات مستقلة تفسيرية أخرى ، فقد تطلب الأمر - دقة الحصول على تقديرات غير متحيزة تتضمن أقل أخطاء عشوائية - تحليل وتقدير معلمات معادلات النموذج أنيا باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وفق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين • وتم الاعتماد على نتائج التقدير فى تحليل الانفاق الأمنى العام فى مصر والدول المقارنة •

وانقسم البحث الى ثلاثة أقسام وخاتمة • أوضح الجزء الأول محاور الدراسة ومنهجها فى مقدمة • واتجه القسم الثانى بعنوان محددات الانفاق الأمنى العام الى استنباط العوامل والمتغيرات التى افترض تأثيرها على مسلك الانفاق الأمنى العام، باستخدام أسلوب الاستنباط والاستدلال المنطقى وأشارت أهم نتائج التحليل الى افتراض عدد من المتغيرات التفسيرية تشرح فروض الدراسة الثلاثة المتعلقة بدالة نفقات الأمن العام الداخلى ، دالة مستوى النشاط الإجرامى ، ودالة مستوى ناتج مكافحة الجريمة •

وأهتم القسم الثالث بعرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية ، وانقسم الى ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول تصنيف المتغيرات الأمنية والاقتصادية الدولية فى مجموعات متميزة تتجانس كل منها داخليا • واستخدم فى هذا الفرض أسلوب التحليل العنقودى بطريقة التجميع الرأسى ، حيث تم تجميعها فى خمس مجموعات رؤى لاعتبارات احصائية ادماجها فى مجموعتين تضم الأولى ٥٨ دولة نامية ، وتضم المجموعة الثانية ١٨ دولة صناعية متقدمة واستخدم هذا التصنيف فى تحليل وتقدير معلمات النموذج لكل مجموعة على حدة وللمجموعتين معا •

واستهدف الجزء الثانى تقدير - وتحليل نتائج - معلمات النموذج لمجموعة الدول النامية وللمجموعة الدول الصناعية المتقدمة ولكلاهما مجتمعين معا • وأشارت أهم نتائج التحليل الى ما يلى :

١ - عدم وجود مشكلة الامتداد الخطى بين المتغيرات المستقلة - بعد (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

استبعاد بعض المتغيرات التى لها معامل ارتباط فوق ٠.٨ - نظرا لأن معاملات الارتباط البسيطة توضح أنه لا يمكن احلال متغير مفسر محل الآخر لعدم ارتفاع قيمة معاملات الارتباط الموضحة بالمحق (ب) جدول (٣) . كذلك يشير اختبار درين واتسون الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بمعنى عدم وجود علاقة ارتباط بين اخطاء المشاهدات المختلفة مما يوضح أن المفردات المشاهدة قد سحبت بصورة مستقلة عشوائيا من المجتمع الدولى المبحوث .

٢ - أسفر التحليل الاقتصادى لدالة نفقات الأمن العام الداخلى عن وجود تأثير معنى لثلاثة فقط من المتغيرات التفسيرية السابق افتراض وجود علاقة دالية بينها وبين المتغير التابع المشروح على النحو الموضح فى الجدول (٥) بالنسبة للمجموعات الدولية المقارنة . فضلا عن معنوية متغير النشاط الاجرامى فى دالة المكافحة ومعنوية متغير المكافحة (ح) فى دالة الجريمة . على مستوى المجموعات الثلاث المبحوثة دوليا .

واستهدف الجزء الثالث نفس أهداف الجزء الثانى وخلصت الدراسة الى نفس النتيجة الاحصائية الدولية بالنسبة للارتباط الذاتى والامتداد الخطى . أما تحليل نتائج تقدير معلمات النموذج فكشفت عن اختلاف تأثير المتغيرات الأمنية فى مصر عنها فى الدول المقارنة ، اذ كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين الانفاق الأمنى العام ومتغير المكافحة بغير مبرر سوى انخفاض كفاءة أجهزة الشرطة فى الكشف عن الجرائم المبلغ عنها .

وتوصى الدراسة بضرورة ترشيد نفقات الأمن العام الداخلى دون الاخلال بمتطلبات حفظ الأمن ورفع كفاءة سلطات مكافحة الجريمة دون زيادة مخصصات الشرطة أو كلاهما معا . ويمكن تحقيق ذلك بمراعاة كفاءة تخصيص الموارد العامة بين الأمن العام الداخلى والوظائف الحكومية الأخرى . ويمكن خفض تكلفة السجن بتطبيق توصية مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين (١٩٩٠) التى من شأنها تطبيق عقوبات - فى الجرائم غير الخطيرة - لا تشترط السجن لتخفيف الاعباء عن الموازنة العامة للدولة من جهة ، ومراعاة للاعتبارات الاجتماعية والانسانية للمذنبين من جهة أخرى (٢) .

ملحق ١ /

تعريف المعادلات وتوصيف المتغيرات

المعدلات

توصيف المتغيرات

اجمالى عدد سكان المجتمع	ك*	١	ك* = كز + كص
عدد السكان المزارعين	كز	٢	د = كز + لف
عدد السكان اللصوص	كص	٣	سز = د(لز) - مسر
عدد قوات الشرطة	كش	٤	سص = د(لز، كز / كص، حذ)
الدخل الكلى للمجتمع من الزراعة	د*	٥	د = د١، د٢، د٣ = صفر
ساعات عمل المزارعين فى الزراعة / يوم	لز	٦	مسركز = كص سص
عمل المزارعين فى الدفاع عن محصولهم / يوم	لف	٧	ل ز هـ (مسركز = مسر (مر مسر)
قيمة المسروقات	مسر	٨	سز = سص وهو شرط التوازن
استهلاك المزارعين ، بالاردب	سز	٩	ج* = د(جز، عز، يز)
استهلاك اللصوص	سص	١٠	ج ح ز = $\frac{ك ج ز}{ك ح ز} > \text{صفر}$
استهلاك الشرطة	سش		
نسبة المزارعين الى اللصوص	كز / كص		ج ز = $\frac{ك ج}{ك غ} > \text{صفر}$
الجذر الذى يبيديه اللصوص	حد	١١	ج* = (ح، ع، ي) بشرط
معاملات الدالة التفاضلية	د١، د٢، د٣	١٢	ع = د(ح)
مقدار ما يسرق من كل المزارع	مسركز	١٤	سص = د(لف، كز / كص، حذ
مقدار ما يسرق لكل لص	كص سص	١٥	ك* = كز + كص + كش
مرونة ناتج الطعام بالنسبة للعمل	مر لز	١٣	ح = ب(كش، كص / كز، حد)
مرونة مقدار المسروقات بالنسبة لكل لص	صفر	١٦	ب١ < صفر، ب٢ > صفر، ب٣ > صفر

صافي اثرى الدخل والاحلال	١٣	سز = [د(لز) - مسر] (اض **)
معدل الجريمة	١٤	ض [د(لز) - مسرك] = كش سش ج *
احتمال القبض على الجناة	ح	+ كش غت هـ (ع)
مقدار العقوبة للجريمة	ع	١٧ / لف د (١-ض)
احتمال منع الجريمة	منع	لز = مسر (مر مسر)
المنفعة الحدية لمكافحة الجريمة	ح	٥ د = ب غ
التكلفة الحدية لمكافحة الجريمة	ت ح	١٥ س س = سز
دليل سفلى	ز	١٦ سز = د (سش كش ع)
الخسارة الاجتماعية	خ	١٧ س = د (كش ع)
الضرر	ض	١٧ س = د (كشن ، كش غ)
التكاليف	ت	المشتقة الاولى سالبة بالنسبة للتكاليف ر الثانية موجبة بالنسبة للمنافع
الخسارة المتوقعة للشخص من عقوبة المذنب	ب ح ع ج *	١٨ د س = س دك س ن +
نسبة الجرائم التي تم كشفها الى جملة الجرائم	ح	س دك مشع لش غ
مواد	مو	١٩ شرط التوازن = مح = ت ح اى
رأس المال المتاح	ن	٦ س = ٦ س ٦ كش غ = ٦ كش ن
توقيف المجرم	هـ	٢٠ خ = د (ض ، ت ، ب ع ، ح *)
القدرة التمويلية الكلية	ر	٢١ ٦ خ < ٦ س < ٦ ت < ٦ س < ٦ ب ع
القدرة التمويلية المرجحة الكلية	ز	< ٦ س

القدرة التمويلية للمسلع العامة
الصادفة

متوسط معدلات الضرائب وهو
خارج قسمة اجمالي الحصيلة
لضريبة على الناتج القومي
الاجمالي .

جملة اوعية الضرائب مقيسة
بالناتج المحلي الاجمالي .

الحاجات التمويلية لمكافحة
الجريمة

متوسط التكلفة لمعالجة وحدة
الجريمة

متوسط التكلفة المعيارية لمعالجة
وحدة الجريمة
الضغط الضريبي

مستوى الاداء المالى الفعلى
الخسارة للضحية

الضرر للضحية من الجريمة
تكلفة الحماية الذاتية

تم = ت (ح ج * هـ) / ج *
نمر و ض *

ر = ح ج * تم

مر = وض *

حج ز = ج ز * ت م ز

$$٢٢ \quad \text{خ} = \text{ض} (\text{ج}^*) + \text{ت} (\text{ح} \text{ج}^*) + \text{م}^* \text{نمر}$$

$$٢٣ \quad \frac{\text{خ}}{\text{ع}} = \frac{\text{ض} \text{ج}^* + \text{ت} \text{ح} \text{ج}^* + \text{م}^* \text{نمر}}{\text{ع}}$$

$$٢٤ \quad \frac{\text{خ}}{\text{ع}} = \frac{\text{ض} \text{ج}^* + \text{ت} \text{ح} \text{ج}^* + \text{م}^* \text{نمر}}{\text{ع}}$$

$$٢٥ \quad \text{ض} + \text{ت} = \text{م}^* \text{نمر} \left(1 - \frac{1}{\text{مرع}} \right)$$

$$٢٦ \quad \text{ض} + \text{ت} + \text{م}^* \text{نمر} = \frac{1}{\text{ح ج}}$$

$$\left(1 - \frac{1}{\text{مرع}} \right)$$

$$٢٧ \quad \text{مرع} = \frac{\text{ع}}{\text{ج}^*} - \frac{\text{ع}}{\text{ج}}$$

$$٢٨ \quad \text{مرج} = \frac{\text{ح}}{\text{ج}^*} - \frac{\text{ح}}{\text{ج}}$$

$$٢٩ \quad \text{خ ز} = \text{ه ز} (\text{ج ز}^*) + \text{ت ز} (\text{ح ز} \text{ج ز}^*) + \text{ق ز}$$

$$٣٠ \quad \text{ه ز} + \text{ت ز} + \text{ق ز} = \frac{\text{ح ز}}{\text{ج ز}^*}$$

$$= - \text{ب ز} \text{ح ز} \left(1 - \frac{1}{\text{مرح ز}} \right)$$

٣١	ضز = د ج * بشرط	٤٥	صع = $\frac{\text{وزضز}}{\text{وزض}} = \frac{\text{ضز}}{\text{ض}}$
	ضز = $\frac{\text{ض}}{\text{ج}}$ * < صفر	٤٦	د = $\frac{\text{ج} * \text{ت} * \text{از}}{\text{ج} * \text{ز} * \text{ت}} = \frac{\text{ت}}{\text{م}}$
٣٢	از = د (ج) * بشرط	٤٧	وزضز = ج ز ت مز
	از = $\frac{\text{م}}{\text{ج}}$ * < صفر	٤٨	ر = $\frac{\text{ت} * \text{از}}{\text{ض} * \text{م}}$
٣٣	خ (ج) = ض (ج) - م (ج) *	(٣٥)	ح = د (ج ، كفش ، ت جـ ، عده) *
٣٤	خ = ض * - م * < صفر	٤٩	كفش = د (ح)
٣٥	ح = ف (كش ، در ، ن)	(٣٦)	ت = د (ج ، كفش بشرط تحقق
٣٦	ت = ت (ح) بشرط		المادتين ٣٨ ، ٣٩
	ت = $\frac{\text{ت}}{\text{ح}}$ * < صفر	(٣٨)	ت = ج = $\frac{\text{د ت}}{\text{د ج}}$ * < صفر
٣٧	ح = ح ج *	(٣٩)	ت = كفش = $\frac{\text{د ت}}{\text{د كفش}}$ * < صفر
٣٨	ت ح = $\frac{(\text{ك ت ج ج} *)}{\text{ح}}$ * < صفر	(١٢)	ح = $\frac{\text{د ج}}{\text{د ح}}$ * < صفر
٣٩	ت ج * = ت ح < صفر		
	ت ح ج * = ت ج * ح = ت ح ج * + ت ح ج * < صفر		
٤٠	ح = د (ح ، ج ، هـ)		
٤١	ت ح ع < صفر ، ت ج ج * < صفر ، ت ح ج * < صفر		

ملحق ب جدول (١)

توصيف المتغيرات الامنية للدول المقارنة (١٩٨٦)

رمز	بيان المتغيرات		كل الدول		الدول المتقدمة		الدول النامية		مصدر متوسط حسابي
	التوصيف الموجز	ن	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	
ك / ج *	متوسط نصيب الفرد من نفقات الامن العام (ك)	٢٥٦٤	٢٢٨٨	٦٤٢	٤٨٤١	٢٧٦	٢٢٨٢	١٩٢	٢٧٥٢
ج *	معدل الجريمة / ١٠٠٠٠ شخص	٢٠٢٢	٢٩٢٨	٩٦٨	٦٣٨٩	٢١٨٦	١٨٩٢	١٦٣٢	٢٩٢٩
ك / ف	احتمال ضبط الجناه / ١٠٠ شخص منهم *	٦٤٨	١٢٩	١٩٩	٦٩١	١٤٩	٦٦٦	١١٢	٨٤٩
ك / ق	متوسط نصيب الفرد من نفقات البرامج الاجتماعية (ك)	١٠٣٦٢	٧٨٩٧	٧٦٢	١٦١٢	٩٨٧	٨٧٤	٦٢٨	١١٣١
ن / ج / ك	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ك)	٢٢٣٧٣	١٥٨١٠	٦٤٨	٣٦٦٣	١٨٨٨	٢٠٧١	١٢٧٨	٢٠٧٥٢
ط	مؤشر القدرة التمويلية للجهاز الاداري للدولة	٤٤٤٦	٥٥٨٧	١٢٥٧	١٢٥٨٥	٤٥٧١	٢١٢٨	٢١٠٧	٤٣٦
ك	معدل البطالة %	٩٩٢	٢٠٢٥	٢٠٧	٩٥	٢٠٩	٨١٢	٢٢٤	٩٠
ك / ق	عدد السكان (مليون)	٦٠٠١	٢٦٢٩	٦٠٥٠	٨٠٤	٢٠٩	٥٢	٢١٨	٦٨
ق / ق	نسبة نفقات الامن العام الى جملة نفقات الجهاز الاداري للدولة	٢٢٨٠	٧٨٣٢	٢٤١٨	٩٧٨٩	٢٤٢٧	١٥٢٤٤	١٥٢٤٤	٥١٤
ق / ق	نسبة نفقات البرامج الاجتماعية الى جملة نفقات الجهاز الاداري للدولة	٤٨	٤٢	٢٧٥	٦٢٥	١٢٩	٨٨٢	٢٢٩	٧٤٠
		٤٢٥	٤١٦	٤٥٧	٤٥٧٨	٧٩٩١	٢٠٨٢	٩٠٢	٣٦٩

* متوسط هندسي لمناسب ضبط الجرائم المرجح باوزان خطورة الجريمة.
 *** تشمل كل من : التعليم ، الصحة ، رعاية الشباب والرياضة ، الشؤون الاجتماعية ، الشؤون الدينية ، الثقافية ، العمال .
 **** نسبة عدد العمال المتعطلين الى عدد السكان في سن العمل
 مراجع (٢٧ ، ٢٩ ، ٢٨) والمصادر من نقاش

ملحق (ب)
جدول (٢)

مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات نموذج الدلالة للدميل المقارنة

ن = ٧٨

المتغيرات	تم/ك	ج*	ح	ف/ك	ق/ك	ن/ك	تمو	ط	ك	تم/ق	ف/ق
١ تم/ك	١٠٠٠										
٢ ج*	٠.١٠	١٠٠٠									
٣ ح	٠.٠٠٩	(٠.٢١٦)	١٠٠٠								
٤ ف/ك	٠.١٦٤	٠.١٦٣	(٠.٢٥)	١٠٠٠							
٥ ق/ك	٠.٧٧٦	٠.٢٢٠	(٠.٢٢٩)	٠.٩١٢	١٠٠٠						
٦ ن/ج/ك	٠.٢١٠	٠.٥١١	(٠.٦٤)	٠.٤٩٧	٠.٥٦٦	١٠٠٠					
٧ تمو	٠.٢٢٠	(٠.٠٨٥)	(٠.١٧)	٠.٢١٠	٠.٢٢٥	٠.١١٤	١٠٠٠				
٨ ط	٠.١٢٠	٠.١٦٩	(٠.١٦)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٧٨)	٠.١١٥	(٠.٢٢٥)	١٠٠٠			
٩ ك	٠.٠٨٠	٠.٠٠٨	٠.١٥٧	٠.١٠٢	٠.١٧١	٠.٠٢٤	٠.١٦	٠.١٧١	١٠٠٠		
١٠ تم/ق	(٠.٢٢٤)	(٠.٠٠٩)	(٠.١٣٦)	(٠.٠٥٢)	(٠.٢٢٦)	(٠.٠٦٢)	٠.٤١	(٠.٢٢٦)	(٠.٠٩٩)	١٠٠٠	
١١ ف/ق	٠.١٠٧	(٠.٢٥٨)	(٠.١٠)	٠.٢٠٦	٠.٠٥٩	٠.٢٠٠	(٠.٢٠٠)	٠.٠٥٩	(٠.٠٦٤)	(٠.١٢١)	١٠٠٠

المصدر : نتائج

SPSS

التقدرات	تم/ك	ج/ك	ح	د	هـ	و/ك	ز/ك	تسو	ن/م/ك	ك/ك	عد/ك	تج/ك	ح	ط	ق/ك	ظ/ك	ك
تم/ك	١٠٠٠																
ج/ك	٨١١	١٠٠٠															
ح	٢٢٧	٢٢٦	١٠٠٠														
د	٧٧٧	٧٧٧	٢٢٦	١٠٠٠													
هـ	٢٢٧	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	١٠٠٠												
و/ك	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠											
ز/ك	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٠٠٠										
تسو	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠									
ن/م/ك	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٠٠٠								
ك/ك	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠							
ق/ك	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٠٠٠						
تج/ك	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠					
ح	٢٢٧	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	١٠٠٠				
ط	٢٢٧	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	١٠٠٠			
ق/ك	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠		
ظ/ك	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٠٠٠	
ك	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٠٠٠

المصدر : نتائج ١٩٩٨

ملاحق (ب) جدول (٢)

ملخص توصيف متغيرات النموذج لمصر ١٩٩٠/٨٩ - ٦٠/٥٩

ن = ٢٠

الرمز	توصيف	متوسط حسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف
١ تم/ك	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الامني العام	١٤١ ر	٢٧ ر	٢٠ ر٩
٢ ج *	معدل الجريمة / ١٠٠ ٠٠٠ شخص (جنينه)	٢٤١٧	٧١١	٢٠ ر٨
٣ ح	احتمال ضبط الجناه لكل ١٠٠٠ جريمة	٧٤٧	٤٠	٥ ر٤
٤ د	عدد الحراس الخصوصيين/ ١٠٠٠٠٠ شخص	٦٧٩	١٢٨	٢٠ ر٢
٥ هـ	عدد تراخيص حمل السلاح/ ١٠٠٠٠٠ شخص	١٨٧	٤١	٢١ ر٩
٦ ف/ك	متوسط نصيب الفرد من نفقات الرفاهية الاجتماعية ***	١٧٠١	٧٠	٢٧ ر٦
٧ و/ك	متوسط نصيب الفرد في الابـــرادات السكانية الجارية (جنينه)	٢١٧٥	١٠٨١٠	٥٠ ر٢
٨ تمو	مؤشر القدرة التمويلية للجهاز الاداري للدولة .	٢٠٨٠٢	٠ ر١٩٢	٢٢ ر٩
٩ ن م ج/ك	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (جنينه)	٩٧١٥٢	٦٩٩٤١	٤٨ ر٢
١٠ ك في	عدد قوات الشرطة / ١٠٠٠٠٠ شخص	٢٦٥٠	١٢٠٨	٤٩ ر٤
١١ عد/ك	متوسط نصيب الفرد من نفقات العدالة الجنائية (جنينه)	٢٢٦	٤٢	١٨ ر٢
١٢ تجد/ك	متوسط نصيب الفرد من تجهيزات الشرطة (جنينه)	٢١٨	٠ ر١٢٩	٦٢ ر٨
١٣ ع	متوسط مدة العقوبة بالشهور	١٢٥٢٧	١٢٥٥٥	١٠ ر٧
١٤ ط	معدل البطالة % ***	٤٠١٢	١٩٧٨	٤٩ ر٢
١٥ ق/ك	متوسط نصيب الفرد من اجمالي نفقات الجهاز الاداري للدولة	٢٧٠١٦	١٥٩٧٥	٥٩ ر١
١٦ قلق	مؤشر القلق العام	٩٩١٠	١٠٢٠	١٠ ر٢
١٧ ك	عدد السكان في منتصف العام	٢٧٤٠٠	٨٢٦٨	٢٢ ر٤

* متوسط هندسي لمناسب ضبط مختلف انواع الجرائم .

** تشمل نفقات التعليم ، الشباب والرياضة ، الثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الشؤون الدينية والعمل .

*** نسبة عدد العمال المتعطلين الى عدد السكان في سن العمل .

المصدر: جداول ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والحسابات من نتائج

مراجع البحث

- ١ - الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١٩٩٠) تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها عن دورتها الحادية عشرة ، فيينا ١٦-١٧ فبراير ١٩٩٠ اضافة الحاجة الى اعداد برنامج دولى فعال فى مجال مكافحة الجريمة والعدالة E/1990/31/add ص ٤ - ٨ .
- ٢ - الأمم المتحدة ، الأمانة العامة (١٩٩٠) مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، هافانا ، ص ١ - ١١ ، رقم ٨٥٠١٥ - ٧٠٩٠ - ١٨٣٤ .
- ٣ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة مصر (١٩٧٢) تكلفة الجريمة فى مصر ، المجلة الجنايئة القومية ، المجلد ١٦ عدد ٣ ، ص ٣٠٥ - ٣١٦ .
- ٤ - المركز المصرى للبحوث الاجتماعية والجنايئة (١٩٨٥) المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ٥٢ - ٨٠ مجلد الأمن ، القاهرة : المركز القومى .
- ٥ - السيد يسن (١٩٧٣) حركة الدفاع الاجتماعى بين العالمية والمحلية مصر المعاصرة العدد ٣٤٨ ، ١٩٧٣ ، ص ١٢٩ - ١٤٤ .
- ٦ - د بدر الدين على (١٩٦٣) الجريمة بين الوقاية والمكافحة والعلاج ، المجلة الجنايئة القومية ، عدد ١ مجلد ٦ ، ص ٢٥ - ٤٥ .
- ٧ - جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة (١٩٧٧) النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجريمة ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، عدد ٦ ، ص ٢١٧-٢٧٦ .
- ٨ - د محمد أبو العلا عقيدة (١٩٨٨) المجنى عليه ودوره فى الظاهرة الإجرامية ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ص ٣٧ - ٥٧ .
- ٩ - وزارة التخطيط مصر (١٩٨٨) دراسة احصائية عن تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ٨٦/٨٧ ، القاهرة : مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التخطيط .

- ١٠ - وزارة الداخلية مصر ، تقرير الأمن العام ، القاهرة : مصلحة الأمن العام سنوات ٥٩ - ١٩٨٩ .
- ١١ - وزارة الداخلية مصر ، تقارير الاحصاء العام ، القاهرة ، دار الاحصاء ، سنوات ٥٩ - ١٩٨٩ .
- ١٢ - وزارة العدل ، تقرير الاحصاء القضائي السنوي ، القاهرة : ادارة الاحصاء القضائي ، سنوات مختلفة .
- ١٣ - وزارة المالية ، الحسابات الختامية للجهاز الاداري للدولة (القاهرة : ادارة الحساب الختامي : سنوات مختلفة) .
14. Beatan, Patrick W. (1974), The Determinants of police protection Expenditures (NTJ. Vol. 27 June, pp. 335-49.
15. Becker Gary, S. (1968), Crime and Punishment : An Econometric Approach J.P. Econ. Vol. 76 04 March-April, pp.169-217.
16. Beron Kurt (1988), "Applying The Economic Model of Crime to Child Support Enforcement : A Theoretical and Empirical Analysis" The Review of Economics and Statistics, No. 3, Vol. LXX, pp. 382-9.
17. Bogner W. Adrian (1969), Criminality and Economic Conditions, Blooming ; Indiana, Univ. Press, pp. 25-9.
18. Brempong G. Kwabena (1987), "The Economic of Scale in Municipal Police Departments : The Case of Florida" The Review of Economics and Statistics, pp. 352-56.
19. Cameron Samual (1985) "The Supply and Demand for police manpower in England and Wales" Public Finance No. 3, pp. 347-360.
20. Chapman J., Hirsch W.Z., and Sonenblum S. (1975), "Crime Prevention, The Police Production Function, and Budgeting" Public Finance No. 2, Vol. 30, pp. 197-214.
21. Clinard B. Marshall (1962) "The Organization of Urban Community Development Services in the Prevention of Crime and Juvenil Delinquency, with particular reference to

- less developed countries" International Review of Criminal Policy, No. 19, June, pp. 3-10.
22. Darrrough M.N. and Heineke J.M. Law Enforcement Agencies as Multiproduct Firms : An Econometric Investigation of Production Coasts, Public Finance No. 2, pp. 176-195.
 23. David Carney (1967), "Les Perspectives de la Défense Sociale dans la Planification du Developpement (Plus Specialement en Afrique" Revue International de Politique Criminelle, No. 25, ONU, pp. 31-50.
 24. Everitt B.S. (1983), "Cluster Analysis, in David McKey (ed.) London : Frances Printer Publ. pp. 226-55.
 25. Hersch P. and Netter J.M., (1984), "The effect of Crime Rate on Time Served in Prison : An Emperical Analysis", Public Finance, No. 3, pp. 314-19.
 26. Morton Raymond D. (1987), Expeditures, Services, and Public Management, Public Administration, Sep./Oct., pp. 378-386.
 27. ILO, (1988), Yearbook of Labour Statistics : Geneva : ILO, pp. 563-579, Unemployment Tables 9,A.
 28. IMF. (1986), A Manual on Government Finance Statistics Washington, D.C. IMF, pp. 152-153.
 29. IMF (1988), Government Finance Statistics Yearbook, Vol. XII, Washington D.C., IMF.
 30. Interpol, (1987), International Crime Statistics, Geneva : Interpol General Secretariat.
 31. ISAAC EHRLICH (1989), "Crime and Punishment" in John Eatwell et al. (eds.) Social Economics London : Macmillan Reference Books, pp. 1-5.
 32. Musgrave R.A. and Musgrave P.B. (1984), Public Finance in Theory and Practice New York : International Student Edition, pp. 172-4.
 33. Samuelson P.A. (1954), "The Pure Theory of Public Expen-

- ditures" Review of Economics and Statistics, Nov., pp. 387-395.
34. U.N. (1965) Les forces sociales et la prevention de la criminalité troisième Congrès des N.U. pour les preventions du crime. Stockholm 9-18 Agust, pp. 1-16.
 35. U.N. Social Defence Research Institute, (1976), Economic Crises and crime, Public. 15, Rome : UNSDRI, p. 12-19.
 36. U.N. (1986), Manual for the Development of Criminal Justice Statistics, Studies in Methods Series No. 43, N.Y., UN Dep. of International Eco. and Social Affairs, No. 86, XVII-16 pp. 65-8.
 37. U.N. (1987), National Account Statistics E.89 XVII. 10 New York : U.N.
 38. U.N. (1990), The Third U.N. Survey on Crime Trends, Operations of Criminal Justice Systems and Crime Prevention Strategies : Report Prepared by the Secretariat A/Conf. 144/6.
 39. U.N. (1990), **Crime Prevention and Criminal Justice News Letter** No. 16/17 May 1990, pp. 5-9.
 40. Usher Dan (1986), Police, Punishment, and Public Goods, Public Finance No. 1, pp. 96-111.
 41. Walzer Norman (1972), "Economic of Scale and Municipal Police Services : The Illinois Experience" The Review of Economic & Statistics No. 4, Vol. LIV, pp. 431-438.
 42. Wolfgaig Marvin, and Sellin Thorstem (1970), Measurement of Delinquency, New Delhi : Wiley Eastern Private Limited, pp. 146-164, and 259-273.
 43. Wollace, T.D. and Silver, J.L. (1988), Econometrics : An Introduction, New York ; Addison-Wesley Put. Co., pp. 345-352.

تعقيب على بحث

« محددات نفقات الأمن العام الداخلى

دراسة تحليلية اختبارية »

٢٠٠١ رياض الشيخ

كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

يحدد الباحث موضوع دراسته بأنه يتمثل فى تحليل وقياس أثر بعض التغيرات الاقتصادية والأمنية المحددة لمستوى الانفاق العام على الأمن الداخلى فى عدد من الدول المتقدمة (١٨ دولة) والدول النامية (٥٨ دولة نامية من بينها مصر) • كما يحدد الباحث هدفه فى استخدام تلك المحددات فى ضبط أو ترشيد مخصصات نفقات الأمن الداخلى وذلك فى ضوء قدرة الاقتصاد القومى على تحمل هذه النفقات •

كذلك يحدد الباحث منهجه فى الدراسة متمثلاً فى اختبار عدد من الفروض ذات العلاقة باستخدام نموذج معادلات أنية يتضمن ثلاثة معادلات سلوكية :

- ١ - دالة الانفاق الأمنى العام •
- ٢ - دالة ناتج مكافحة الجريمة •
- ٣ - دالة النشاط الاجرامى •

وقد قام الباحث بتطبيق هذا النموذج على مستويين :

- الدولى المقارن (مقارنات دولية لعدد ٧٦ دولة متقدمة ونامية) •
- المستوى المصرى (مقارنات زمنية) •

وتكشف نتائج المقارنات الدولية وبخاصة بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى عن وجود أوجه شبه وأوجه اختلاف فى سلوك معادلات النموذج وتشير أوجه الاختلاف بين المجموعتين من الدول

الى احتمال ضعف قواعد الرشادة فى تخصيص الموارد للاتفاق العام على الأمن الداخلى فى مجموعة الدول النامية .

وفيما يتعلق بتطور الاتفاق العام على الأمن الداخلى فى مصر تتمثل أهم النتائج فى تجاوز المرونة الداخلية للاتفاق العام على الأمن للوحدة حيث تبلغ ١٣ : أى أنه لو زاد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٪ ، فإن الاتفاق الأمنى يتجه الى الزيادة بنسبة ١.٢٪ ونتيجة لذلك يرى الباحث أنه يتوفر مجال طيب لترشيد الاتفاق العام على الأمن ويؤيد اقتراحه هذا بما توصل اليه من ضعف معنوية تأثير نفقات الشرطة على ناتج مكافحة الجريمة وبارتفاع متوسط نصيب الفرد من نفقات الأمن العام فى مصر عنه فى مجموعة الدول النامية وامكان مقارنته بمتوسط نصيب الفرد فى مجموعة الدول المتقدمة .

ولهذا يوصى الباحث فى ختام بحثه بضرورة ترشيد نفقات الأمن العام الداخلى بمتطلبات حفظ الأمن العام ورفع كفاءة سلطات مكافحة الجريمة دون زيادة مخصصات الشرطة . الخ .

وقد أكد الباحث فى دراسته هذه قدراته الطيبة فى مجال استخدام ادوات التحليل القياسى . كذلك يذكر له بكل تقدير اختياره لهذا الموضوع الهام والحساس معا وتصديه لمشكلة ترشيد الاتفاق العام وهى مشكلة بالغة الأهمية من ناحية صعوبة المراس لا تلين لأدوات التحليل الاقتصادى من ناحية أخرى .

ويلاحظ بالنسبة للنتائج التى توصل اليها الباحث سواء بالنسبة لجهة الدول المتقدمة أو لجهة الدول النامية أنها تتفق مع ما يتوقع فى هذه البلاد فى ضوء تباين ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويهمنى فى هذا الصدد ما يتعلق بدور العامل السياسى فى تحديد مسار الاتفاق العام على الأمن الداخلى . وفى الملاحظات التالية يعرض كاتب هذا التعليق بعض المقترحات لتطوير الدراسة فى الجزء الخاص بمحددات الاتفاق العام فى مصر .

١ - تتعلق الملاحظة الأولى بالتغيرات الهيكلية التى طرأت على جهاز

الشرطة خلال فترة الدراسة والتي تتمثل فى انشاء جهاز الأمن المركزى •
وتشير هذه الملاحظة الى امكانية تحسين النتائج بتقسيم الدراسة الى مرحلتين •

٢ - تكشف البيانات فى كل من الجدولين (١) ، (٢) عن حدوث تغيرات هامة فى بعض المتغيرات الرئيسية • معدل الجريمة ، مؤشر القلق وكذلك فى معدل نمو الانفاق العام على الأمن الداخلى • وفى ضوء أهمية العامل السياسى / الادارى كمحدد للانفاق العام ، فان العوامل المسئولة فى الزمن القصير (السنوية) والأجل المتوسط (خمس سنوات) تكتسب أهمية متزايدة •

٣ - فى دراسة محددات الانفاق العام يلعب الزمن دورا حاسما ، وكلما طالت فترة الدراسة كلما كانت النتائج أكثر قيمة • وفى هذا الشأن فان ظاهرة الاستمرارية يمكن مناقشتها من خلال اطار زمنى يمتد ليشمل تطور الانفاق العام منذ الاستقلال فى بداية العشرينات من هذا القرن • ولهذه الفترة أهميتها نظرا لأهمية الأمن القصوى كأحد مكونات البنية الأساسية والاجتماعية التى تم تكوينها •

تعقيب على بحث

« محددات نفقات الأمن العام الداخلى - دراسة

تحليلية اختبارية »

د. السيد عبد المولى

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

موضوع البحث : الموضوع غير تقليدى ونحن فى حاجة الى دراسة انتاجية هذا النوع من النفقات خاصة وان هناك اتجاها لزيادة هذا النوع من النفقات بمعدل أكبر من الزيادة التى تعرفها حركة الانفاق العام ومن ثم يتطلب الأمر البحث فى ترشيد هذا النوع من الانفاق العام ومما يزيد من أهمية دراسة الموضوع انعدام الدراسات التى تجرى لمعرفة انتاجية هذا النوع من الانفاق العام .

وبالرغم من أهمية موضوع البحث الا أنه ترد عليه الملاحظات التالية :

أولا : من الناحية الشكلية :

١ - اتباع الباحث طريقة غير تقليدية للإشارة الى مراجع البحث تثير فى كثير من الأحيان اللبس ، فعلى أى أساس تم ترتيب قائمة المراجع الواردة فى نهاية البحث والتى يتم الإشارة إليها فالإشارة الثانية الواردة فى الصفحة الأولى اشارت الى المرجع رقم ٢٦ ، والإشارة التالية الى المرجع رقم ٢٨ وهكذا .

٢ - استخدام الباحث مصطلحات غير مألوفة وغير صحيحة فى بعض الأحيان . فماذا يقصد الباحث باقتصاديات الجريمة والعقاب الواردة فى صفحة ٣ . نعم هناك ظروف اقتصادية مهيئة لارتكاب الجرائم ، ولكن ليس هناك اقتصاديات للجريمة ، فكيف نعظم العائد من السلوك الاجرامى .

الارتباط المعنوى الوارد فى ص ٤ نعم هناك ارتباط مادى بمعنى السبب

والنتيجة ، ولكن لن نسمع عن الارتباط المعنوى الطلب غير المعلن من جانب السيدات اللاتي يلبسن ص ٢٧ المجوهرات الثمينة . كذلك فان جانب من مسؤولية جرائم اغتصاب السيدات تقع على المعتدى عليهن .

ثانيا : من الناحية الموضوعية :

١ - استخدام الباحث لنموذج رياضى لدراسة محددات ثلاثة : مستوى النشاط الاجرامى ناتج عمليات مكافحة الجريمة محددات نفقات مكافحة الجريمة . وهذا النموذج يقوم على فروض غير واقعية .

٢ - فالسلوك الاجرامى تتداخل فى احداثه العسديد من العوامل الاجتماعية والبيئية والنفسية والسياسية بنفس القدر الذى تتداخل فى احداثه الظروف الاقتصادية ، أو على سبيل الفرض الجدلى لوضحت الفروض التى تقوم عليها الدراسة نود أن نشير الى ان العلاقات الانسانية ليست ميكانيكية، وانما تعبر عن اتجاهات فقط .

٣ - يستند الباحث الى التحليل النفسى لدراسة السلوك الاجرامى(ص٩) وما بعدها . وهذا الأمر لا يصح على الاطلاق فكيف يؤكد الباحث أن الفرد يقترب الجريمة اذا كانت المنفعة التى تعود عليه من احتراف الجريمة أكبر من تكلفة الفرصة البديلة .

كذلك فإن تأكيد الباحث الى وجود علاقة ارتباط طردية موجه بين معدلات الجريمة ومعدلات البطالة (ص ١٧) فان صدق هذا الأمر بالنسبة لبعض أنواع الجرائم (جرائم الاموال بصفة عامة) فلا يصدق على الانواع الأخرى للجرائم .

٤ - هدف الدراسة الذى تحدد فى ص ٤ على النحو التالى :

(أ) أى قدر من الانفاق العام يجب تخصيصه للأمن العام الداخلى دون تبذير أو تغيير .

(ب) وأى قدر يستطيع الاقتصاد القومى تحمله .

لم يتحقق هذا الهدف اذا قرأنا نتائج الدراسة خاصة الجزء التطبيقي
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

عن تطور النفقات العامة الامنية المصرية . فلم تحاول الدراسة ان تجيب على
أى من السؤالين سألنى الذكر . وبالتالى ليست لهذه الدراسة أى نتائج
ملموسة حيث اقتصرت على تقديم دراسة ذهنية ومحاولة تطبيق نموذج رياضى
اقترح للبلاد المتقدمة (ولا يصدق على المعطيات الخاصة ببلد نامى كمصر) .

٥ - الدراسة التطبيقية الخاصة بمصر ترد عليها الملاحظات التالية :

(أ) كان يتعين أن يبين لنا النفقات الامنية بالارقام الجارية أو يبين
لنا تطور الارقام البيانية ثم يبين لنا النسبة المئوية التى يغلفها هذا النوع من
الانفاق العام فى جملة الانفاق العام خلال هذه الفترة الزمنية .

(ب) ما السبب فى ارتفاع متوسط نصيب الفرد (ص ٣٧) من الانفاق
الأمن العام حيث ارتفع الى قرابة ثلاثة اضعاف هل يرجع ذلك الى خدمات
أمنية حقيقية أم الى زيادة الافراد العاملين فى هذا القطاع ، وبالتالى زيادة
مرتباتهم التى احتلت قرابة ٨٠٪ عن حساب التجهيزات والاستثمارات .

وإذا لاحظنا ان قرابة ٤٢٢ ألف تعداد قوات الشرطة وان قسما كبيرا
منهم (الأمن المركزى) يؤدى الخدمة العسكرية وبالتالى لا تتقاضى أجرا
حقيقيا لارتفعت النسبة السابقة عن حقيقتها .

هل الحل فى ترشيد هذا النوع من الانفاق وذلك يمكن بحث طرق التقليل
من القوات لصالح التجهيزات والاستثمارات أم لا وهذا الجانب لم يناقشه
البحث .

البحث الخامس

تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات

د . عادل محمد المهدي

١ - مقدمة :

انتهى العقد الثامن من القرن الحالى ولم يزل ميزان المدفوعات المصرى يعانى من خلل هيكلى حتى مطلع التسعينات . وينطوى هذا الخلل على عجز مزمن ومتراكم بدأ فى التزايد السريع منذ بداية التسعينات .

ولا شك أن خلل الميزان يعكس نوعية السياسات الاقتصادية التى تم تطبيقها خلال الفترة السابقة على وجود هذا الخلل . ومن هذه النقطة الاخيرة تأتى أهمية هذا البحث ، اذ يعانى ميزان المدفوعات المصرى من خلل مزمن نتيجة اتباع سياسات غير مواتية . وقد تمثلت هذه السياسات فى التوسع فى تطبيق سياسة الاحلال ، وفى وجود أسعار صرف متعددة وغير واقعية ، واتباع سياسة تصدير الفائض واهمال قطاع التصدير ، فضلاً عن ادارة الاقتصاد القومى بشكل احتكارى من قبل قطاع الاعمال العام وغياب السياسات الملائمة للاقتراض الخارجى ووسائل تحسين المناخ الاستثمارى للاقتصاد المصرى ، الى غير ذلك من السياسات التى نتج عنها سوء فى تخصيص الموارد ، وسوء فى استخدامها ، وضعف حصيلة الصادرات ، وتزايد حدة العجز فى ميزان المدفوعات .

ولكى يمكن تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى الفترة القادمة ، فلا بد من دراسة السياسات الراهنة للتعرف على دورها فى تفاقم مشكلات الميزان . غير أن التحليل المنطقى يقضى بضرورة دراسة التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات خلال العقدين السابع والثامن من القرن الحالى وذلك بهدف التعرف على مواطن الضعف فى مكوناته الاساسية .

٢ - التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (١٩٨٩/٧٠) :

ينبنى التحليل فى هذا الجزء على توبيب ميزان المدفوعات افقيا لى يشتمل على ثلاثة أقسام هى : ميزان العمليات المنظورة ، ميزان العمليات غير المنظورة بما فيها التحويلات ، وميزان العمليات الرأس مالية .

وفىما يلى نتناول بالتحليل الموازين سالفه الذكر :

١/٢ - ميزان العمليات المنظورة :

تتمثل العمليات المنظورة فى الصادرات والواردات السلعية . ويمثل الفرق بينهما رصيد الميزان التجارى للدولة . ويعكس الميزان التجارى مستوى الأداء الاقتصادى فى قطاعات الانتاج السلى ، وبصفة خاصة تلك القطاعات التى تنتج سلعا قابلة للتصدير الى الخارج . ويوضح الجدول رقم (١) تطور رصيد ميزان العمليات المنظورة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) ، حيث ارتفع العجز التجارى من ١٧٨٠٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ لىصل الى ١٠٧٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ بمعدل سنوى بسيط يبلغ حوالى ٥٤٪ . وفى عام ١٩٧٩ ارتفع العجز التجارى بمعدل ١١٩٪ بالنسبة لعام ١٩٧٨ حيث بلغ حوالى ٢٨٢٩٧ مليون جنيه ، ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى الزيادة الكبيرة التى طرأت على قيمة الواردات السلعية فى تلك السنة ، حيث ارتفعت من ٢٠٦٧١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ لتصل الى ٤٥٨٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

هذا ويمكن ارجاع القفزة الكبيرة فى الواردات السلعية عام ١٩٧٩ الى تقويم الواردات بدءا من عام ١٩٧٩ بسعر صرف موحد يبلغ ٧٠ قرشا للدولار بدلا من سعر الصرف السائد قبل عام ١٩٧٩ وهو ٣٩ قرشا للدولار (١) .

واستمر العجز التجارى فى التزايد بعد ذلك خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ حتى عام ١٩٨٦/٨٥ بمتوسط معدل نمو سنوى بسيط قدره ١٣٧٪ سنويا .

هذا وقد عاود العجز التجارى قفزته الثانية عام ١٩٨٧/٨٦ لىصل الى ١١٠٨١ مليون جنيه مقابل ٦٣٣٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٦/٨٥ ، وهو ما

يعنى أن العجز قى ارتفع فى هذا العام فقط بحوالى ٧٥٪ عما كان عليه عام ١٩٨٦/٨٥ .

والواقع أن هذه الزيادة المفاجئة فى العجز التجارى انما ترجع أيضا الى تغيير سعر الصرف ليعاد تقويم المعاملات التى تمت فى نطاق السوق المصرفية الحرة بسعر صرف يبلغ حوالى ٢٢٢٩ قرشا للدولار ، ونفس الأمر السابق قد حدث بالنسبة للعجز المحقق عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تم تقويم معاملات السوق المصرفية الحرة بسعر صرف ٢٣٨٧ قرشا ، وبذلك بلغ العجز التجارى فى هذا العام حوالى ١٦٥ مليار جنيه بما نسبته ٢٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢) .

وبالنظر الى جانبى الميزان التجارى يتضح ما يلى :

١/١/٢ - هيكل الصادرات المنظورة :

يقصد بهيكل الصادرات المنظورة ، الأهمية النسبية لكل مجموعة سلعية من اجمالى قيمة الصادرات المنظورة . وقد بلغ الميل الحدى للتصدير خلال فترة الدراسة حوالى ٦٪ فقط (٣) ، وهو معدل منخفض الى حد كبير ، حيث يشير الى أن أى زيادة تحدث فى الناتج لن يتمخض عنها زيادة ملموسة فى الصادرات السلعية ، وهو ما يعكس ضعف مستوى أداء قطاع الصادرات السلعية فى مصر بوجه عام .

كما أن معدل نمو الصادرات السلعية ككل قد بلغ حوالى ١٥٤٪ (٤) خلال فترة الدراسة . ويعود جانبها هاما من هذه الزيادة الى الارتفاع الذى طرأ على حصىلة صادرات البترول منذ عام ١٩٧٤ .

واذا نظرنا الى التركيب السلى لهيكل الصادرات من الجدول رقم (٣) بالملاحق الاحصائى فاننا نلاحظ ما يلى :

١/١/١/٢ - تحليل هيكل الصادرات الزراعية :

انخفضت الأهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية بشكل ملفت للنظر خلال الفترة محل الدراسة ، حيث نلاحظ أن الصادرات الزراعية كانت تمثل ما يقرب من ثلثى حصىلة الصادرات السلعية عام ١٩٧٠ ، واخذت فى

الانخفاض المستمر خلال الفترة بأكملها حتى وصلت الى ١٢٥٪ ، ١١٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالي . ولاشك أن هذا الانخفاض يعد فى حقيقة الأمر نتيجة طبيعية لمجمل السياسات الاقتصادية التى سادت عقد الستينات ، وبصفة خاصة تلك السياسات التى ركزت على ضرورة التصنيع والتصنيع السريع بصرف النظر عن توافر العوامل والمقومات الضرورية لعملية التصنيع ، وكان شعار التصنيع من الابدرة الى الصاروخ هو الشعار المسيطر على ذهن صانعى السياسة ومخططى التنمية فى تلك الفترة وأهدرت بذلك قضايا الكفاءة وتخصيص الموارد ، وضاعت المزايا النسبية الكامنة والواضحة التى كان يتميز بها الاقتصاد المصرى تحت شعار العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة .

اذن فالنتيجة الطبيعية لمحاولة الاتجاه نحو التصنيع ، وإهمال الدور الأساسى للقطاع الزراعى أدى الى تخلف هذا القطاع وببطء نموه . ومن ثم تناقص الاهمية النسبية لمصادرات هذا القطاع من مجمل الصادرات السلعية .

وإذا نظرنا من ناحية أخرى الى تطور الاهمية النسبية لأهم مكونات الصادرات الزراعية فاننا نلاحظ ما يلى :

١ - صادرات القطن الخام :

اقتربت حصيللة صادرات القطن من نصف اجمالى حصيللة الصادرات السلعية خلال النصف الاول من عقد السبعينات . ثم انخفضت هذه الحصيللة الى أقل من الربع عام ١٩٧٥ ، وأخذت بعد ذلك الاتجاه الهبوطى حتى بلغت ما يقرب من ٥٦٪ فقط من اجمالى حصيللة الصادرات السلعية عام ٨٨/١٩٨٩ . ويثور التساؤل حول الأسباب التى يرجع اليها تدهور الاهمية النسبية لمصادرات القطن الخام من اجمالى حصيللة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة . والواقع أن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب ضرورة التعرف على تطور كميات انتاج واستهلاك وتصدير القطن الخام ، وذلك بهدف استبعاد أثر التغير فى أسعار التصدير ، وسعر الصرف من ناحية وبحث الأثر الحقيقى لتناقص نسبة صادرات القطن الخام من ناحية أخرى .

ويوضح الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى أن المساحة المزروعة بالقطن خلال الفترة قد تناقصت من ١٦٢٧ ألف فدان فى موسم ١٩٧١/٧٠

لتصل الى ١١٨٩ ألف فدان عام ٨٩/٧٨ ، وباستثناء عامى ٨٠/٧٩ ،
٨١/٨٠ فان المساحة المنزرعة قطناً قد تناقصت حتى بلغت ١٠١٤ ألف فدان
عام ١٩٨٩/٨٨ .

وبالنظر الى كميات الانتاج من القطن الخام فاننا نلاحظ سيادة الاتجاه
نحو انخفاض الكميات المنتجة خلال الفترة نفسها ، حيث انخفض الانتاج من
١٠١٧٢ مليون قنطار مترى عام ١٩٧١/٧٠ ليصل الى أدنى مستوى له خلال
عقد السبعينات عام ١٩٧٨/٧٧ ، حيث بلغ حوالى ٧ر٥٤٥ مليون قنطار
بانخفاض قدره ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٧١/٧٠ . وواصل الانتاج
انخفاضه فى عقد الثمانينات حتى بلغ ٥٤٢٥ مليون قنطار عام ١٩٨٩/٨٨ .

أما عن كميات التصدير فانه من الملاحظ أن كمية صادرات القطن الخام
تتقلب من سنة لأخرى ، غير ان الاتجاه العام يشير الى تناقص هذه الكميات
باستمرار خلال الفترة حتى بلغت حوالى ٣٤٤ر مليون قنطار عام ١٩٨٩/٨٨
مقابل ٦٠٧٣ مليون قنطار عام ١٩٧١/٧٠ .

وتشير أخيراً حصيلة صادرات القطن الخام الى أن ارتفاع الأسعار
فى بعض السنوات كان بمثابة العامل المعوض لانخفاض الكميات المصدرة ،
ومن هنا فان حصيلة صادرات القطن لم تكن تتقلب بشدة خلال الفترة المذكورة ،
وذلك على الرغم من التناقص الواضح فى الكميات المنتجة والمصدرة ، فضلاً
عن انخفاض المساحة المنزرعة قطناً خلال الفترة نفسها .

وعلى هذا الأساس فانه يمكن تفسير ذلك التدهور فى الاهمية النسبية
لحصيلة صادرات القطن الخام من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية بعدد
من العوامل المشتركة يمكن اجمالها فيما يلى :

- (أ) تناقص المساحة المنزرعة .
- (ب) تناقص الانتاج .
- (ج) تناقص كمية الصادرات .
- (د) زيادة الاستهلاك المحلى للمغازل .
- (هـ) ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الصناعية ، وبصفة خاصة
البترول ومنتجاته ومنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٢ - صادرات الأرز :

اتجهت حصيلة صادرات الأرز خلال الفترة الى التناقص المستمر ، حيث بلغت حوالى ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ١٩٧٧ مليون عام ١٩٧٨ ، وحوالى ٣٠٢ مليون عام ١٩٧٠ . ولذلك نلاحظ أيضا تناقص الأهمية النسبية لصادرات الارز من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية لتصل الى ١٩٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، مقابل ٨٩ عام ١٩٧٠ .

ويعود هذا الانخفاض فى المقام الأول الى زيادة الكميات المستهلكة من الأرز محليا ، حيث نلاحظ أن المساحة المنزرعة والكميات المنتجة من الأرز قد تميزت بالثبات النسبى عبر الفترة موضع الدراسة (٥) الأمر الذى يؤكد أن تناقص الصادرات يعود الى تزايد الاستهلاك المحلى من الأرز . والواقع أن استمرار الاتجاه الحالى لانتاج واستهلاك الأرز سوف يؤدى الى اختفائه كلية من خريطة الصادرات المصرية .

٣ - صادرات البطاطس والموالح :

شهدت صادرات البطاطس والموالح تزايدا فى الحصيلة خلال الفترة رغم تناقص أهميتها النسبية من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية . وقد بلغت الأهمية النسبية لصادرات البطاطس والموالح أعلى نسبة لها عام ١٩٧٦ ، حيث وصلت الى ٢٥٪ مقابل ٢٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ .

هذا ويشير التقدير الاحصائى (٦) لصادرات القطاع الزراعى ككل الى أن الميل الحدى لصادرات القطاع الزراعى قد بلغ حوالى ٣٤٪ بالنسبة للنتائج الزراعى ، الأمر الذى يشير الى أن مجموع الميول الحدية للاستهلاك واعادة الاستخدام للنتائج الزراعى قد تصل الى حوالى ٩٦٦٪ .

وعلى هذا الأساس فانه يمكن القول أن الاستهلاك المحلى يلعب الدور الأكبر فى انخفاض صادرات القطاع الزراعى ، الى جانب تضائل معدلات النمو فى هذا القطاع . ويشير معدل النمو السنوى المركب للصادرات الزراعية خلال الفترة الى أنه قد بلغ حوالى ٥١٪ (٧) .

٢/١/١/٢ - تحليل هيكل الصادرات الصناعية :

يوضح الجدول رقم (٢) أن الأهمية النسبية لصادرات السلع الصناعية قد واصلت ارتفاعها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨ حتى بلغت ما يزيد على أربعة أخماس الصادرات السلعية في بداية الثمانينات من هذا القرن . وذلك مقابل ما لا يزيد عن الثلث فقط في بداية السبعينات ، وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٧٤٦٪ من اجمالى الحصيلة عام ١٩٨٩/٨٨ .

وعلى الجانب الآخر احتلت صادرات البترول أهمية بارزة فى هيكل الصادرات الصناعية ، حيث بلغت الأهمية النسبية لصادرات البترول ومنتجاتها حوالى ٦٣٫٢٪ عام ١٩٨٠/٧٩ مقابل ١٠٫٢٪ عام ١٩٧٥ . وقد بلغت هذه النسبة ذروتها فى عام ١٩٨٣/٨٢ حيث بلغت ٦٩٫٣٪ وان كانت قد عاودت الانخفاض بعد ذلك بشكل حاد حيث بلغت أدنى نسبة لها عام ١٩٨٩/٨٨ وهى ٢٢٪ وذلك بسبب تدهور أسعار البترول فى السوق العالمى من ناحية ، وتزايد الأهمية النسبية لحصيلة الصادرات الصناعية الأخرى والتي بلغت حوالى ٥٢٫٦٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ١٠٫٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

ويشير التحليل السابق الى تزايد الوزن النسبى لقطاع البترول مقارنا ببقية القطاعات وان كانت قد ظهرت فى السنوات الأخيرة بعض القطاعات الصناعية التى بدأت تحتل وزنا نسبيا متزايد كقطاع الصناعات الهندسية والمعدنية . ويمكن ارجاع هذا الأمر الأخير الى تزايد صادرات قطاع الالومنيوم وبعض السلع المعدنية ، وهى صادرات كثيفة رأس المال ، غير ان انخفاض تكلفة انتاجها بالمقارنة بمثيلتها فى السوق العالمى يرجع الى كونها سلع كثيفة الطاقة ، وتحصل عليها فى مصر بأسعار مدعومة .

وعلى ذلك فان التقدير الاحصائى لمعدل النمو السنوى المركب لصادرات القطاع الصناعى يشير الى أنه قد بلغ حوالى ٢١٫٥٪ خلال فترة الدراسة (٨) (٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) ، وهو معدل كبير خاصة اذا ما قورن بنظيره فى القطاع الزراعى والذي بلغ حوالى ٥٪ فقط .

غير أن الأمر الجدير بالذكر هو ان تقدير معدل النمو فى صادرات القطاع الصناعى على اطلاقه قد يخفى بين طياته اختلالا هيكليا فى المكونات

الأساسية لمصادرات القطاع الصناعى ، ولذلك كان من الضرورى اجراء تقدير منفصل لمعدلات النمو لكل من صادرات القطاع الصناعى بدون البترول، وصادرات البترول ومنتجاته ، وصادرات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وصادرات قطاع السلع المعدنية والهندسية نظرا لما يمثله كل قطاع من القطاعات سألقة الذكر من أهمية نسبية مختلفة عن بقية القطاعات ، فضلا عن اختلاف معدلات النمو فى كل منها اختلافا بينا . ويوضح الجدول التالى معدلات النمو المركبة لهذه القطاعات .

جدول رقم (١)

معدلات النمو السنوية المركبة لمصادرات القطاع الصناعى
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨

القطاع	معدل النمو السنوى المركب
القطاع الصناعى ككل	٢١ر٥٪
القطاع الصناعى بدون البترول	١٤ر٥٪
البترول ومنتجاته	٣٧ر٧٪
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢ر٨٪
قطاع السلع المعدنية والهندسية	٢٣ر٤٪

المصدر : انظر المعادلات المقدرة بالملحق الاحصائى رقم (٢) .

هذا وتشير نتائج التقدير الواردة فى الجدول السابق الى ما يلى :

أولا : القطاع الصناعى بدون البترول :

يتضمن القطاع الصناعى بدون البترول كل من صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والسلع الهندسية والمعدنية . ويشير الجدول رقم (١) الى أن معدل النمو السنوى المركب لمصادرات القطاع الصناعى بدون البترول بلغت حوالى ١٤ر٥٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) . وبمقارنة هذا المعدل بنظيره فى القطاع الصناعى ككل والذي بلغ ٢١ر٥٪ يتضح أن صادرات البترول ومنتجاته قد اسهمت الى حد كبير فى تحقيق هذا النمو المرتفع . وفيما يلى تحليلا لمعدلات النمو المحققة فى صادرات كل قطاع على حدة .

(١) قطاع منتجات الصناعة القطنية :

تتكون صادرات قطاع منتجات الصناعة القطنية من الغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة والوبريات والمفصلات والقطن الطبي . ويقدر معدل النمو المركب فى صادرات هذا القطاع بحوالى ١٤.٥٪ فى المتوسط خلال الفترة موضع الدراسة . وتمثل صادرات الغزل نسبة كبيرة مقارنة بباقى صادرات الصناعة القطنية ، وقد ظلت هذه النسبة شبه ثابتة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، حيث كانت تدور حول ٥٦٪ خلال هذه الفترة ثم أخذت بعد ذلك فى الارتفاع فى السنوات الاخيرة لتقترب من ثلثى حصة صادرات الصناعة القطنية . ويعود هذا التزايد الى انخفاض القيود المفروضة على صادرات الغزل فى الأسواق الدولية ، الى جانب عدم تطور باقى منتجات الصناعة القطنية بالمقدر اللازم لمواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية .

١- أما بالنسبة للملابس الجاهزة والتريكو ، فعلى الرغم من عدم استقرار نسبة مساهمتها فى هيكل الصادرات الصناعية ، فان الارقام المطلقة لها تشير الى التزايد المستمر خلال الفترة حيث بلغت ١٦٠.٤ مليون جنيه عام ٨٨/١٩٨٩ مقابل ٦٢.٤ مليون عام ٨٠/١٩٨١ وما مقداره ٦.٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .

والواقع ان صادرات الملابس الجاهزة والتريكو والوبريات والمفصلات لا تمثل أكثر من ١٢٪ من اجمالى صادرات الصناعة القطنية عام ٨٨/١٩٨٩ . وتعد هذه النسبة متواضعة الى حد كبير مقارنة بامكانيات مصر فى هذا المجال من ناحية ، والطاقة الاستيعابية الكبيرة للأسواق العالمية من هذه المنتجات من ناحية أخرى .

(ب) الصادرات الهندسية والمعدنية :

تتمثل أهم صادرات السلع الهندسية والمعدنية فى صادرات الالومنيوم وسيارات الركوب والنقل والمسبوكات ، والمواسير الصلب ومواسير الزهر المرن (ذات الضغط العالى) الى جانب بعض الاجهزة والأدوات المعدنية الأخرى .

وقد كانت حصة الصادرات الصناعية من السلع المعدنية والهندسية

حوالى ٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، وارتفعت فى عام ١٩٨١/٨٠ لتصل الى ٥٢ مليوناً . وواصلت ارتفاعاتها خلال عقد الثمانينات لتصل الى ٦٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ .

أما من حيث الاهمية النسبية لصادرات هذا القطاع بالنسبة لصادرات القطاع الصناعى بدون البترول فقد بلغت حوالى ٨٦٪ عام ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ١٣٨٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، وقفزت أخيرا الى ٣٥٤٪ عام ١٩٨٩/٨٨ . ويعود هذا التزايد فى واقع الأمر الى ارتفاع الاهمية النسبية لصادرات الالومنيوم والمواسير الصلب فى الفترة الأخيرة (٩) .

هذا ويشير التقدير الاحصائى لمعدل النمو السنوى المركب لصادرات السلع الهندسية والمعدنية الى أن هذا المعدل قد بلغ حوالى ٢٣٤٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) . ويعد هذا المعدل مرتفعا الى حد كبير خاصة اذا ما قورن بمعدل نمو صادرات منتجات الصناعة القطنية والذي بلغ حوالى ١٢٨٪ فقط خلال نفس الفترة . وهذه النتيجة الاخيرة تعتبر غير منطقية نظرا لأن الاقتصاد المصرى كما هو معروف يتمتع بميزة نسبية فى صناعات الغزل والنسيج . كما أن هناك حالة من عدم التميز النسبى فى الصناعة المعدنية . غير أنه يمكن تبرير هذه النتيجة برخص أسعار تصدير الالومنيوم فى السوق العالمى نتيجة لأنه منتج كثيف الاستخدام للطاقة ، وتحصل الشركة المنتجة على هذه الطاقة بأسعار مدعمة . أما اذا تم تخفيض أو الغاء دعم الطاقة فان المنتج سوف يفقد الميزة السعرية التى يتميز بها فى الأسواق العالمية .

ثانيا - صادرات قطاع البترول ومفجاته :

حقق قطاع البترول أعلى معدل لنمو الصادرات بالمقارنة بصادرات القطاعات الأخرى ، حيث بلغ هذا المعدل كما هو واضح من الجدول رقم (١) حوالى ٣٧٧٪ خلال الفترة موضع الدراسة .

ويرجع جزءا من الزيادة فى معدل النمو لصادرات البترول الخام ومنتجاته الى القفزات المتتالية لأسعار البترول خلال السبعينات وبداية الثمانينات . فعلى حين تراوح سعر تصدير البترول المصرى بين ١٢ - ١٣

دولارا للبرميل عام ١٩٧٠ ، قفز عام ١٩٧٥ الى ٩٥ دولارا للبرميل تقريبا (١٠) ، الأمر الذى انعكس فى حصيلة صادرات البترول التى ارتفعت الى ٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ مقابل ١٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٠ . ومع حدوث القفزة الثانية عام ١٩٧٩ ، ارتفع سعر تصدير البترول المصرى الى ٢٦٥ دولارا للبرميل من أجود الانواع ، ووصل الى ذروته فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث بلغ حوالى ٣٦ دولارا للبرميل (١١) . وقد أدى الأمر السابق الى زيادة حصيلة صادرات البترول ومنتجاته لتصل الى ١٩١٩ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ . غير أن الأمر لم يستمر على نفس النسق العام للأسعار فى الفترة التالية لعام ١٩٨١ ، حيث اتجهت الأسعار للانخفاض المتتالى حتى بلغت أدنى مستوى لها فى شهر مايو عام ١٩٨٦ ، حيث أعلنت لجنة بت الأسعار بالهيئة المصرية العامة للبترول أن أسعار خام خليج السويس ١٢ دولارا للبرميل ، وخليط بلاعيم ١١٢٥ دولارا للبرميل (١٢) وقد انعكس هذا الانخفاض بطبيعة الحال فى حصيلة صادرات البترول ، حيث بلغت ٦٣٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ .

هذا وقد عاودت الأسعار الارتفاع فى الأعوام التالية وان كانت بمعدلات متواضعة ، مما ترتب عليه ارتفاع الحصيلة عام ١٩٨٨/٨٧ لتصل الى ١٠٩٣ مليون جنيه تقريبا . هذا ويشير التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى الى اتجاه الحصيلة الى الانخفاض بنسبة تصل الى ٣١٨٪ عام ١٩٨٩/٨٨ عما كانت عليه فى العام السابق ، وهو ما يعنى أن حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته قد بلغت حوالى ٧٤٦ مليون جنيه فى هذا العام . ويعزى التقرير سالف الذكر هذا الانخفاض الى تراجع كل من الاسعار والكميات المصدرة من البترول الخام ، حيث انخفضت الكميات المصدرة من ١٠٥ مليون طن عام ١٩٨٨/٨٧ لتصل الى ٨٨ مليون طن عام ١٩٨٩/٨٨ وانخفض كذلك متوسط سعر تصدير الطن من ٧٩٧ جنيها الى ٦٤٥ جنيها لنفس الفترة (١٣) .

وأخيرا فان التقدير الاحصائى للميل الحدى لصادرات السلع الصناعية بما فيها البترول ومنتجاته قد أظهر معدلا مرتفعا يبلغ حوالى ٢٤٪ خلال فترة الدراسة (١٤) . وتتسق هذه النتيجة مع ما سبق بيانه عند تحليل هيكل الصادرات الصناعية من حيث ارتفاع الاهمية النسبية لصادرات البترول ومنتجاته بالنسبة لاجمالى الصادرات الصناعية .

وتأكيدا لذلك فقد أظهر تقدير الميل الحدى لصادرات القطاع الصناعى بدون البترول كدالة فى الناتج الصناعى بدون البترول معدلا يقل كثيرا عن المعدل سالف الذكر ، حيث بلغ حوالى ١٦٦٪ خلال الفترة ذاتها (١٥) .

٢/١/٢ - هيكل الواردات المنظورة :

هناك عدة تقسيمات مختلفة للواردات السلعية ، غير أن طبيعة التحليل فى هذه الدراسة تقتضى الاعتماد على تقسيم الواردات الى أربعة أقسام حسب نوعية وطبيعة السلعة المستوردة . وهذه التقسيمات هى :

- ١ - واردات الوقود والمواد الخام . ٢ - واردات السلع الوسيطة .
- ٣ - واردات السلع الاستثمارية . ٤ - واردات السلع الاستهلاكية .

ومن الملاحظ ان الميل الحدى للاستيراد السلعى خلال الفترة قد بلغ حوالى ٢٧٪ (١٦) ، وهو معدل مرتفع الى حد كبير خاصة اذا ما قورن بالميل الحدى للتصدير السلعى خلال نفس الفترة ، والذي بلغ حوالى ٦٪ فقط . أما بالنسبة لمعدل النمو المركب للواردات المنظورة فقد بلغ حوالى ٢٢٪ خلال فترة الدراسة (١٧) ، فى حين بلغ نفس المعدل للصادرات المنظورة ١٥٤٪ فقط . وفيما يلى تحليلا موجزا لتطور هيكل الواردات السلعية وفقا للتقسيم سالف الذكر .

١/٢/١/٢ - واردات الوقود والمواد الخام :

ومن أهم السلع التى تشتمل عليها هذه المجموعة هى المنتجات البترولية، والقمح والذرة ، والدخان ، والصوف الخام ، ويتتبع تطور قيمة الواردات من هذه المجموعة السلعية خلال فترة الدراسة من جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائى رقم (١) يتضح أن الاتجاه العام يأخذ فى التزايد باستمرار حتى بلغت ١٩٨٧ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨ مقابل ٤٩٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، وحوالى ٧٤ر٧ مليون عام ١٩٧٠ .

وتعكس الزيادات السابقة ارتفاع معدل النمو المركب خلال الفترة والذي بلغ حوالى ١٨٪ خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) وعلى الرغم من ذلك فان الأهمية النسبية للواردات هذه المجموعة من اجمالى الواردات

تتجه الى التناقص حتى بلغت ١٢ر٢٪ فقط عام ١٩٨٨ مقابل ٢١ر٧٪ عام ١٩٧٠ .

٢/٢/١/٢ - واردات السلع الوسيطة :

تتكون أهم واردات السلع الوسيطة من الشحوم والزيوت والمواد الكيماوية والاسمدة والاسمنت والاششاب والورق والقضبان والصفائح الخ . ويوضح الجدول رقم (٥) بالملحق رقم (١) أن اجمالى واردات السلع الوسيطة قد اتجه نحو التزايد المستمر خلال الفترة وبمعدلات ملحوظة ، حيث بلغت حوالى ٦٤١٠ مليون جنيها عام ١٩٨٨ مقابل ١٢٨٦ مليوناً عام ١٩٧٠ . ويؤكد التقدير الاحصائى لمعدل النمو المركب لهذه الواردات هذا الاتجاه . حيث بلغ ٢٤ر٥٪ خلال الفترة (١٩) .

وفضلا عن ذلك فان واردات السلع الوسيطة تحتل أهمية نسبية بارزة من هيكل الواردات السلعية ، حيث بلغت عام ١٩٨٨ حوالى ٣٩ر٣٪ من اجمالى الواردات السلعية ، ولم تنخفض عن ٣١٪ تقريبا خلال الفترة بأكملها ، بل أنها قد بلغت فى بعض السنوات ما يقرب من ٤٣٪ .

ومن الملاحظ أن الميل الحدى للواردات الوسيطة قد بلغ ١٠٪ بالنسبة للنواتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩ / ٨٨) (٢٠) .

٣/٢/١/٢ - واردات السلع الاستثمارية :

احتلت واردات السلع الاستثمارية أهمية نسبية تالية فى هيكل الواردات المصرية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالى الواردات ٢٤٪ فى المتوسط خلال الفترة . وان كانت قد انخفضت فى بعض السنوات الى أدنى معدل لها عام ١٩٧٤ وهو ١٣ر٥٪ كما بلغت أعلى نسبة لها عام ١٩٧٩ ، حيث وصلت الى ٣٠ر٧٪ .

ويشير التقدير الاحصائى لمعدل النمو المركب أنه قد بلغ ٤٢ر٥٪ خلال فترة الدراسة (٢١) . كما قد بلغ الميل الحدى لواردات السلع الاستثمارية بالنسبة لحجم الاستثمار المحلى حوالى ٣٥٪ (٢٢) . وتشير النسبة الاخيرة الى

أن كل زيادة فى الاستثمار المحلى بمقدار وحدة واحدة فانها تتطلب استيراد سلعا استثمارية مقدارها ٣٥ ر من هذه الوحدة .

٤/٢/١/٢ - واردات السلع الاستهلاكية :

تتكون أهم واردات السلع الاستهلاكية من سيارات الركوب والتلفزيونات وأجزائها ، والسكر والشاي والأدوية والألبان ومنتجاتها ودقيق القمح . . . الخ .

ويوضح الجدول رقم (٥) بالملاحق رقم (١) أن اجمالى واردات السلع الاستهلاكية قد قفز من ٥٩ مليون جنيها عام ١٩٧٠ لتصل الى ٣٨٧٤ر٩ مليون جنيها عام ١٩٨٨ ، وهو ما يشير الى أن معدل النمو المركب قد بلغ حوالى ٢٧٪ خلال الفترة (٢٣) .

وبجانب ذلك فقد أوضحت الاهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية تزايد نصيبها من ١٧ر٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٣ر٨٪ عام ١٩٨٨ من اجمالى الواردات السلعية . كما بلغ الميل الحدى لواردات السلع الاستهلاكية بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى حوالى ٦٪ خلال الفترة (٢٤) .

ويلاحظ انه على الرغم من أن الاهمية النسبية للواردات الاستهلاكية تأتى فى المرتبة الثالثة الا أن قيمة الواردات الاستهلاكية فقط عام ١٩٨٨ تزيد عن كل حصيلة الصادرات السلعية بما فيها البترول ومنتجاته فى نفس العام ، حيث بلغت الأولى ٣٨٧٥ مليون جنيها فى حين بلغت الثانية ٣٣٨٣ مليوناً فى نفس السنة . وتعد هذه الملاحظة على جانب كبير من الخطورة اذ أن كل حصيلة مصر من الصادرات السلعية لا تكفى لاستيراد غير عدد قليل من السلع الاستهلاكية .

٢/٢ ميزان العمليات غير المنظورة :

حقوق ميزان العمليات غير المنظورة بدون التحويلات الرسمية فقط فائضا مقداره ٣٢٠١ر١ مليون جنيها عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٣ مليون فقط عام ١٩٧٢ .
(جدول رقم ١) بالملاحق .

وعندما كانت المتحصلات الجارية ، خلال هذه الفترة تشمل تحويلات العاملين بالخارج ، فقد أدى ذلك الى تزايد الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة فى عام ١٩٨٥/٨٤ . وعندما تم فصل تحويلات العاملين بالخارج من بند فوائد وأرباح وإيرادات أخرى انكمش الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة بدون التحويلات فى الاعوام التالية لعام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ حوالى ٥١٧ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ وحوى ٢٢٤١٦ مليوناً عام ١٩٨٩/٨٨ . أما عام ١٩٨٦/٨٥ فقد تحول الفائض الى عجز ، حيث بلغ حوالى ٣٧١٩ مليون جنيه .

وبإضافة بند التحويلات الى ميزان العمليات غير المنظورة نجد أن رصيده قد تحول الى فائض خلال الفترة بأكملها . وبلغ حوالى ١٢٤٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ، مقابل ٢٨١٢ مليوناً عام ١٩٨١/٨٠ و ٩٥٧ مليوناً عام ١٩٧٠ .

فاذا علمنا أن العجز التجارى قد بلغ ١٦٤٨٦٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ، فإن الفائض المحقق فى ميزان العمليات غير المنظورة شاملاً التحويلات يغطى أكثر من ٧٥٪ من هذا العجز .

ويعكس هذا الأمر الاخير خلاها هيكلياً فى الاقتصاد المصرى . اذ يشير الى أن مستوى الأداء التصديرى للقطاعات السلعية يعد منخفضاً الى حد كبير مقارنة بمستوى الأداء التصديرى للقطاعات الخدمية .

وبتحليل حصيلة الصادرات غير المنظورة فاننا نلاحظ ما يلى :

١ - احتلت المتحصلات من قطاع السياحة المرتبة الثانية من اجمالى المتحصلات غير المنظورة خلال الفترة بأكملها ، حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ٧٦٪ عام ١٩٧٠ انخفضت الى ٤٥٪ عام ١٩٧٥ ، ويعود هذا التراجع الى إعادة فتح المرور بقناة السويس فضلاً عن تزايد بند فوائد وأرباح وإيرادات أخرى نتيجة لزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والتي كانت تدرج فى هذا البند حتى عام ١٩٨٦/٨٥ .

هذا وقد بلغت الأهمية النسبية لمتحصلات قطاع السياحة حوالى
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

٢٥٩٪ عام ٨٩/٨٨ مقابل ٥٦٣٪ عام ٨٠/١٩٨١ . ويرجع هذا الانخفاض الى فصل المتحصلات الأخرى عن متحصلات السياحة والتي تعذر فصلها قبل عام ٨٥/١٩٨٦ . ومع ذلك فلا زال بند الإيرادات السياحية يحتل الوزن النسبي الأكبر من بين المتحصلات غير المنظورة .

٢ - احتلت المتحصلات المحققة من قناة السويس المرتبة الثالثة خلال الفترة (١٩٧٥ - ٨٩/٨٨) حيث بلغت أهميتها النسبية ١١٪ عام ٨٨/١٩٨٩ مقابل ١٢٪ عام ٨٠/١٩٨١ ، وظلت تدور حول هذه النسبة خلال الفترة .

أما بند الملاحة والذي يتضمن مقابل تموين وخدمة السفن والطائرات بالموانئ ، وإيرادات شركات الملاحة والطيران المصرية ، فقد احتل المرتبة الرابعة بعد بند الفوائد والأرباح والسياحة وقناة السويس إذ تبلغ أهميته النسبية حوالي ١٠٧٪ عام ٨٨/١٩٨٩ ، مقابل ٨٪ عام ٨٠/١٩٨١ .

٣ - أما بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج فقد كان يتم ادماجها كما سبق القول في بند فوائد وأرباح وإيرادات أخرى ، الأمر الذي جعل هذا البند يحقق نموا متزايدا عبر الفترة ١٩٧٤ - ٨٨/١٩٨٩ ، واحتل بذلك المرتبة الأولى من جملة المتحصلات غير المنظورة .

٤ - بإضافة بند التحويلات الى رصيد المعاملات الجارية ينخفض العجز في ميزان المدفوعات ليصل الى ٢٣٢٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٨ مقابل ٨٧٨١٠ مليوناً عام ٨٠/١٩٨١ .

٣/٢ ميزان العمليات الرأسمالية :

يعكس التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة الموقف الشامل لميزان المدفوعات ويعبر مقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية عن مفهوم الفجوة التمويلية (٢٥) . وهى تمثل الزيادة في العجز الجارى شاملا التحويلات عن الفائض الرأسمالى في ميزان العمليات الرأسمالية . ويفهم من ذلك أن العجز الجارى غير المغطى من الفائض الرأسمالى يتم تسويته في النهاية بنقص في مقدار الاحتياطيات الأجنبية . ويوضح الجدول التالى كيفية تمويل العجز الجارى خلال عدة سنوات مختارة .

جسـدول رقم (٢)

كيفية تمويل العجز الجارى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨

السنوات	العجز الجارى شاملا التحويلات	صافى العمليات الرأسمالية	التغير فى صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى
١٩٧٥	٥٤٧ر٣	٦٩٥ر٣	١٤٨ +
٨٢/٨١	٢١٢٨ر٢	٢٣٠٤ر٢	١٦٧ر٨ +
٨٦/٨٥	٢٤٠١ر٨	٣٢٨٤ر٤	٨٨٢ر٧ +
٨٩/٨٨	٤٠٢٣ر٤	٣٧٩٤ر٤	٣٢٩ -

المصدر : البنك المركزى المصرى : التقارير السنوية ، اعداد مختلفة .

ويمثل صافى العمليات الرأسمالية الفرق بين المعاملات الرأسمالية الدائنة والتي تتمثل أهم بنودها فى صافى استخدام التسهيلات المصرفية والودائع الأجنبية والقروض الخارجية بمختلف أنواعها . والمعاملات الرأسمالية المدينة والتي تتمثل أهم بنودها فى القروض الممنوحة من مصر وصافى سداد التسهيلات المصرفية .

وقد سجل ميزان العمليات الرأسمالية فائضا خلال فترة الدراسة ، والذي بلغ عام ١٩٨٩/٨٨ - ٣٧٩٤ر٤ مليون جنيه مقابل ٦٩٥ر٣ مليونا عام ١٩٧٥ . ويعد هذا الفائض أمرا طبيعيا لكون مصر دولة مستوردة لرأس المال ، وتقوم بالاقتراض من الخارج لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أن هذه الفترة شهدت تزايدا مستمرا فى حجم القروض الخارجية التى حصلت عليها مصر .

وبيربط رصيد ميزان المعاملات الجارية شاملا التحويلات برصيد ميزان المعاملات الرأسمالية نحصل على الموقف الشامل لميزان المدفوعات ، وهو الذى يعكس صافى التغير فى الأصول الأجنبية المملوكة للدولة وفقا لما تقدره المتطابقة التالية :

$$BOP = NFA = (X - M) + K$$

ويعنى ذلك أن :

رصيد ميزان المدفوعات = التغير فى صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى
= رصيد الميزان الجارى والتحويلات + رصيد ميزان العمليات الرأسمالية

ويوضح الجدول السابق رقم (٢) أن التغير فى صافى الأصول الأجنبية للاقتصاد المصرى كان موجبا خلال معظم سنوات الدراسة حيث بلغ (+ ٨٨٢٧) مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ . ويرجع ذلك الى أن الفائض المحقق فى ميزان العمليات الرأسمالية كان يفوق العجز الجارى نتيجة لزيادة حجم القروض الخارجية خلال هذه الفترة .

وفى عام ١٩٨٩/٨٨ تغير صافى الأصول الأجنبية بالمسالب حيث بلغ مقدار التغير حوالى (- ٢٢٩) . ويرجع ذلك الى زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية الناتج عن انخفاض أسعار وكمية صادرات البترول من ناحية ، وارتفاع أسعار الواردات من ناحية أخرى فى هذا العام .

٣ - تحليل السياسات الراهنة لميزان المدفوعات :

اتضح من تحليل التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى وجود عجزا هيكليا ، ويعد هذا العجز فى حقيقة الأمر محصلة طبيعية لمجموعة السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال العقود الثلاثة الماضية .

ومن أهم تلك السياسات التى لعبت دورا فى أحداث هذا العجز ما يلى:

- ١ - سياسات التنمية .
- ٢ - سياسات سعر الصرف .
- ٣ - السياسات المالية والنقدية .
- ٤ - سياسات الاستثمار والاقتراض الخارجى .
- ٥ - سياسات ونظم ادارة التجارة الخارجية .

وسوف نتناول فيما يلى دور هذه السياسات فى أحداث وتزايد حدة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى خلال فترة الدراسة .

١/٣ - سياسات التنمية :

استقر الفكر الاقتصادي على تقسيم سياسات التنمية الاقتصادية بوجه عام الى سياسات ذات توجـد داخلى ، وسياسات ذات توجـه خارجى ، ويقصد بالأولى سياسة الاحلال محل الواردات ، أما الثانية فيقصد بها سياسة تنمية الصادرات (٢٦) .

١/١/٣ - سياسة التوجـه للمداخـل (الاحلال محل الواردات) :

لقد انتهجت مصر منذ بداية الخمسينات وحتى منتصف السبعينات سياسة الاحلال محل الواردات (٢٧) . وقد استلزم اتباع هذه السياسة رفع معدل الحماية للانتاج المحلى والتدخل المباشر للدولة فى قطاع التجارة الخارجية ، فضلا عن الرقابة على الصرف الأجنبى رقابة كمية الى جانب القيود السعرية التى تميزت بنظم تعدد أسعار الصرف (٢٨) .

وقد أدى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات دون الأخذ فى الاعتبار العائد الاقتصادى الصافى والاثار غير المباشرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وعلى التغيرات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومى الى بروز مجموعة من الآثار غير المواتية والتى تمثلت فيما يلى (٢٩) :

- ١ - زيادة حجم الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية .
- ٢ - ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية نتيجة لضعف مستوى الكفاءة واهدار اقتصاديات الحجم .
- ٣ - انخفاض مستوى الجودة نتيجة الانعزال عن السوق العالمى بسبب الحماية المرتفعة .
- ٤ - وجود طاقات عاطلة نتيجة ندرة الصرف الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج من ناحية ، وضيق السوق المحلى بالنسبة لبعض المنتجات من ناحية أخرى .

ولاشك أن ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة للسلع تامة الصنع أو مدخلات الانتاج المختلفة قد أدى الى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض المقدرة التنافسية للصادرات المصرية بشكل أدى فى النهاية الى ضعف مستوى الاداء التصديرى .

ونخلص مما سبق الى أن سياسة الاحلال قد خلقت قطاعا يعتمد فى كثير من مستلزمات انتاجه على الواردات دون أن يتمخض عنه زيادة ملموسة فى الصادرات ، الأمر الذى انعكس فى النهاية على تراكم العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

٢/١/٣ - سياسة القوجه للخارج (تشجيع الصادرات) :

نظرا لما شهده الاقتصاد المصرى من آثار غير مواتية نتيجة التركيز على سياسة الاحلال محل الواردات منذ بداية الخمسينات ، فقد بدأت تظهر توجهات جديدة منذ منتصف السبعينات . وقد انحصرت هذه التوجهات فى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة قوامها الانفتاح على العالم الخارجى ، شرقه وغربه . وقد تحددت هذه السياسة فى صدور عدة قوانين وقرارات تستهدف اعادة تنظيم الحياة الاقتصادية وتهيئة المناخ اللازم لنمو الاستثمارات العربية والأجنبية ، الى جانب تنظيم قطاعات الانتاج على نحو يكفل تشجيع الصادرات المصرية ونموها .

ومن هذا المنطلق بدأت مصر فى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات بشكل جزئى الى جانب استمرار سياسة الاحلال سالفه الذكر ، غير ان القيود الادارية ، وهيكल الحماية المتحيز ضد الصادرات (٣٠) ، وتراجع دور الأسعار فى تخصيص الموارد الى جانب عدد آخر من العوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية قد أسهمت فى ضعف النتائج المترتبة على سياسة تشجيع الصادرات . وبذلك استمر الاتجاه المتزايد لتراكم العجز فى ميزان المدفوعات المصرى . ولاشك أن استمرار وجود العوامل المعوقة سالفه الذكر سوف تؤدى الى فشل أى سياسة لتشجيع الصادرات وتحرير التجارة (٣١) .

٢/٣ - سياسة الصرف :

لقد تميز النظام المطبق لتحديد أسعار الصرف فى مصر خلال فترة الدراسة بعدة خصائص أهمها (٣٢) :

- ١ - تحديد سعر الصرف بطريقة ادارية .
- ٢ - وجود أسعار صرف متعددة .
- ٣ - تقويم الجنيه المصرى بأعلى من قيمته الحقيقية .

والجدير بالذكر هو أن سعر صرف الجنيه المصرى قد ثبت عند مستوى ٢ر٥٥ دولار للجنيه قبل عام ١٩٧٣ ، وتوالى تخفيض سعر صرف الجنيه تجاه الدولار برفع العلاوات التى تضاف الى السعر الرسمى السابق تحديده ، وبذلك انخفض سعر صرف الجنيه ليصبح ١ر٧ دولار من سبتمبر ١٩٧٣ حتى فبراير ١٩٧٦ ، ثم انخفض الى ١ر٥ دولار ثم ١ر٤٧ دولارا ثم ١ر٤٣ دولار حتى ديسمبر ١٩٧٨ .

ومن أول يناير عام ١٩٧٩ حتى أول أغسطس ١٩٨١ تم توحيد سعر الصرف الرسمى والتشجيعى ليصبح ١ر٤٧ دولارا للجنيه (٣٣) .

وقد عادت مصر مرة أخرى الى نظام يأخذ بتعدد أسعار الصرف من أول أغسطس عام ١٩٨١ ، وأصبح هناك سعر صرف رسمى وآخر تشجيعى ، وثالث فى السوق الحرة ، ورابع للاتفاقيات .

وفى شهر مايو عام ١٩٨٧ صدر قرار بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى ، وتم تحويل كافة العمليات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاعين العام والخاص من موارد هذه السوق ، وذلك بسعر صرف مرن تحدد فى البداية بمقدار ٢١٧ قرشا للدولار . أما بالنسبة لسعر صرف مجمع البنك المركزى فقد تم رفعه مرتين من ٧٠ قرشا للدولار الى ١١٠ قرشا فى أغسطس ١٩٨٩ ، و ٢٠٠ قرشا فى أغسطس ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من أن الخطوة الاخيرة تعد علامة جيدة على طريقة توحيد سعر الصرف ومحاولة تقويم الجنيه المصرى بقيمته الحقيقية ، فانها لازالت غير كافية لازالة الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها ميزان المدفوعات المصرى .

والجدير بالذكر أن هيكل أسعار الصرف السائد خلال فترة الدراسة قد أسفر عن نتائج متحيزة ضد حصيللة الصادرات من السلع والخدمات . فقد كانت الفجوة الكبيرة بين الأسعار المحددة وأسعار السوق الحرة ، الى جانب عدم السماح للمصريين بالاحتفاظ بحصيللة صادراتهم من النقد الأجنبى لتمويل مستلزمات الانتاج المستوردة بمثابة عقوبات مالية على المصدرين مما أدى الى أضعاف الحافز على التصدير (٣٤) . وأن كان قد تغير الحال فى الفترة

الأخيرة بالنسبة لامكانية السماح باحتفاظ المصدر بحصيلة صادراته أو التنازل عنها أو استخدامها .

٣/٣ - السياسات المالية والنقدية :

تحدد مناهج دراسة ميزان المدفوعات علاقة كل من السياسات المالية والنقدية بميزان المدفوعات . فمنهج المرونات يبحث فى دور تغيير أسعار الصرف فى علاج مشاكل ميزان المدفوعات ، فى حين يهتم منهج الاستيعاب بدور السياسات المالية كمدخل مناسب للعلاج ، أما المنهج النقدى فيبحث فى دور السياسات النقدية فى هذا الاطار (٢٥) .

ولاشك ان التداخل بين المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعب الفصل بين هذه المناهج عند اختيار التوليفة الملائمة من السياسات .

هذا وقد انحصرت آثار السياسات المالية التوسعية خلال فترة الدراسة فى تزايد عجز الموازنة العامة للدولة ، والذي بلغ ما يقرب من ٨٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ وفقا للربط الفعلى بالحسابات الختامية (٣٦) . وتبلغ نسبة هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية حوالى ١٦٧٪ مقابل ١٥٤٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .

وتأخذ آثار العجز المالى اتجاهات متباينة فى التأثير على ميزان المدفوعات . ويتلخص الاتجاه الأول فى ان العجز المالى الناتج عن السياسة المالية التوسعية يؤدى نظريا الى زيادة الطلب الكلى ، الأمر الذى ينعكس فى النهاية فى زيادة الواردات . أما الاتجاه الثانى فيتلخص فى تأثير العجز المالى على المعروض النقدى (٣٧) ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية وفقدان جانب من الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض الصادرات وهو أمر يؤدى الى انخفاض الصادرات أو على الأقل ابطاء نموها . وتصبح المحصلة النهائية لعجز الموازنة العامة تزايد عجز ميزان المدفوعات .

٣/٤ - سياسات الاستثمار والاقتراض الخارجى :

تحددت المعالم الأساسية لسياسات الاستثمار العربى والأجنبى فى مصر بصور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والذي تعدل بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ ، وأخيرا صدر القانون الموحد للاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي حل محل قوانين الاستثمار السابقة .

وعلى الرغم من مرور ما يربو على خمس عشرة سنة على صدور القانون الأول ، وعلى الرغم من المزايا والاعفاءات التي تقررت بموجب هذه القوانين للمستثمر الأجنبي ، فإن المؤشرات تشير الى ضعف النتائج ومحدودية التأثير للاستثمار الأجنبي على الناتج القومي وميزان المدفوعات (٣٨) ، فضلا عن أن حجم التدفقات المترتبة على هذه القوانين لا يتناسب مع حجم المزايا والاعفاءات المقررة من ناحية ، وطول الفترة الزمنية التي مرت على صدور القوانين من ناحية أخرى (٣٩) .

وتشير النتيجة السابقة الى قضية على جانب كبير من الأهمية وهى قضية المناخ الاستثمارى (٤٠) المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية والأجنبية من ناحية أخرى . وحسبنا أن نشير هنا الى عدد من المعوقات التي أثرت ولا زالت تؤثر على امكانيات تحسين المناخ الاستثمارى المصرى ، ومن هذه المعوقات ما يلى :

- عدم استقرار نظم وسياسات سعر الصرف .
- البيروقراطية الادارية وتعقد الاجراءات الخاصة بالاستثمار أو التصدير .
- تراكم المديونية الخارجية وما تعكسه من حالة عدم الاستقرار .
- تزايد عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، ويعكس ذلك أيضا حالن من عدم الاستقرار الاقتصادى .
- سيطرة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادى فى مصر .
- قوانين العمل والاجور والايجار والتملك ٠٠٠ الخ .
- المعوقات الخاصة بالاطار المؤسسى الحاكم للمجتمع .

واذا انتقلنا من ناحية أخرى الى سياسة الاقتراض الخارجى فانه يلاحظ ان عملية الاقتراض الخارجى قد سارت بشكل عشوائى وبدون تخطيط منظم منذ بداية السبعينات حتى الان ، ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى عدم توافر قاعدة جيدة للمعلومات وادارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى ،

الأمر الذى انعكس فى تراكم المديونية الخارجية وتزايد الالتزامات المستحقة على هذه الديون .

ولا شك أن تزايد اعباء الديون الخارجية قد اضاف عبئا آخر على ميزان المدفوعات مما أدى الى زيادة مدفوعات الفائدة فى ميزان العمليات الجارية من ناحية ، وزيادة مدفوعات أقساط الدين فى ميزان المدفوعات الرأسمالية من ناحية أخرى .

٥/٣ - سياسات ونظم ادارة التجارة الخارجية :

تؤثر عادة الكيفية التى تدار بها التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات ، وعلى الامكانيات الخاصة بتنمية الصادرات . ويعتبر قطاع التجارة الخارجية فى مصر أحد القطاعات التى لعب القطاع العام دورا كبيرا فى ادارتها خلال فترة الدراسة ، الأمر الذى انعكس على النتائج غير المواتية التى أسفر عنها تحليل ميزان المدفوعات المصرى .

ومن المعروف أن نشاط التجارة الخارجية قد احتكر بالكامل منذ بداية الستينات ، وذلك عندما بدأت مصر تدخل مرحلة التوجيه والتخطيط الاقتصادى الشامل . وتم انشاء المؤسسات العامة لكى تتولى شركات القطاع العام التابعة لها القيام بنشاط الاستيراد بالكامل ومعظم نشاط التصدير . وقد واكب هذا الاتجاه زيادة التعامل مع دول الكتلة الشرقية بحكم طبيعة التوجه الاقتصادى لهذه المرحلة ، وتم بذلك عزل السوق المحلى عن المنافسة الخارجية ، واتجهت عمليات الانتاج للحلال الذى تطلب مزيدا من الواردات، وأعتمدت سياسة التصدير على الفائض بعد الاستهلاك . ومع تزايد السكان وحجم الاستهلاك اتجهت معظم الصادرات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية الى الانخفاض .

وعندما حل عقد السبعينات ، وأعيد تنظيم العمل بقطاع التجارة الخارجية ، وسمح للقطاع الخاص بالدخول فى بعض عمليات التصدير والاستيراد كانت معظم المنتجات المصرية قد فقدت عوامل الجودة والقدرة على المنافسة وذلك نتيجة لما لى :

— احتكار شركات القطاع العام لنشاط التجارة الخارجية .

- تحول اتجاه التجارة الخارجية بدرجة كبيرة الى دول الكتلة الشرقية .
- اتباع أسلوب الاتفاقات الثنائية فى التجارة الخارجية ، وهو أسلوب غير كفاء فى ادارة التجارة الخارجية .
- اتباع سياسة تصدير الفائض الذى اتجه الى التناقص .
- ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض مستوى الجودة .
- اهمال الدراسات الخاصة بالسوق الخارجى .

وقد شهد عقد الثمانينات محاولات متعددة لزيادة دور القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية ، غير أن القطاع العام لم يزل حتى الآن يحتل وزنا نسبيا كبيرا فى هذا المجال الى جانب تردد القطاع الخاص فى الدخول فى مجال التصدير نتيجة لعدد من العقبات البيئية والاقتصادية والتشريعية .

وعلى هذا الأساس لم يكن غريبا أن يسفر تحليل التغيرات الهيكلية لميزان المدفوعات المصرى عن عجز تجارى بلغ حوالى ١٦ر٥ مليار جنيه مصرى عام ١٩٨٩/٨٨ .

٤ - تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات :

انتهينا فى التحليل السابق الى أن العجز المتراكم فى ميزان المدفوعات المصرى كان نتاجا طبيعيا لمجموعة السياسات التى طبقت خلال فترة الدراسة . اذ ركزت هذه السياسات على عدد من الجوانب التى أسهمت فى زيادة حدة الخلل فى ميزان المدفوعات .

والواقع أن هذه السياسات لم تتغير حتى الآن على نحو يسهم بشكل فعال فى تلافى الاثار الاقتصادية غير المواتية ، وتخفيف حدة الضغوط التى يتعرض لها الميزان .

وسوف نحاول فى هذا الجزء من البحث دراسة عدد من السيناريوهات البديلة للنتائج بأحوال ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات . والواقع ان محاولة استقراء متغيرات المستقبل تواجه عادة بصعوبات بالغة . ومرد هذه الصعوبات فى عالم الاقتصاد هى أن متغيراته تتصف بالحركة وعدم الثبات ، الأمر الذى ينعكس فى نتائج التقدير والاستقراء . غير أن دراسة سياسات

الماضى ونتائجها تؤكد أن هناك ضرورة ملحة لتغيير هذه السياسات ، على أن يكون التغيير مبنى على حقائق الماضى وتجارب الدول الأخرى فى هذا المجال بالإضافة الى توقعات المستقبل .

وفيما يلى دراسة ثلاثة سيناريوها لمحاولة التنبؤ بما سوف يكون عليه ميزان المدفوعات خلال العقد الاخير من القرن الحالى :

١/٤ - السيناريو الأول - بقاء الأحوال على ماهى عليه :

ويتناول هذا السيناريو محاولة التعرف على وضع ميزان المدفوعات فى التسعينات ، دون أن تحدث أية تغيرات فى السياسات الراهنة ، أو فى أية عوامل أخرى قد تؤثر على مسار المتغيرات الحاكمة لمكونات الميزان فى المستقبل .

وسوف نستخدم فى هذا البديل نتائج التقدير لمعادلات الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات (٤١) .

وتشير نتائج التقدير الواردة فى الجدول رقم (٦) بالمالحق الاحصائى الى ما يلى :

١ - من المتوقع وفقا لمعادلات الاتجاه العام أن يصل العجز التجارى الى ١٧ر٢ مليار جنيه مصرى عام ٢٠٠٠ . ويلاحظ أن العجز التجارى وفقا لبيانات البنك المركزى قد بلغ حوالى ١٦ر٥ مليار عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٦ر٣ مليار عام ١٩٨٦/٨٥ . والواقع أن هذه القفزة تعتبر مفتعلة الى حد كبير نتيجة لاعادة تقويم بعض المعاملات بأسعار السوق المصرفية الحرة والتي بلغت ٢٢٢ر٩ قرشا للدولار عام ١٩٨٧/٨٦ و ٢٢٨ر٧ قرشا للدولار عام ١٩٨٩/٨٨ .

ولذلك جاءت نتيجة التقدير لتوضح أن الاتجاه العام للعجز التجارى لم يكن ليرتفع بأكثر من ١١ر١ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ لولا ذلك الارتفاع الذى حدث فى سعر الصرف .

٢ - من المتوقع أن يحقق ميزان المعاملات غير المنظورة شاملا

التحويلات فائضا يصل الى حوالى ١١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ . الأمر الذى يترك عجزا فى ميزان المعاملات الجارية يصل فى ذلك العام الى حوالى ٤٢ مليار جنيه .

والواقع أن هذه التقديرات تأخذ فى اعتبارها فقط تلك التغيرات التى حدثت فى مكونات ميزان المدفوعات خلال العقدين الماضيين . وعلى ذلك فمن المتوقع فى حالة بقاء السياسات الاقتصادية على ما هى عليه أن يستمر اتجاه العجز فى ميزان المعاملات الجارية كما هو واضح من الجدول رقم (٦) بالملحق .

٢/٤ - السيناريو الثانى : اتباع سياسات أكثر توجها للداخل :

ينبنى هذا السيناريو على أساس اتخاذ عدد من الاجراءات التى تزيد من درجة تدخل صانع السياسة فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر . والأدوات الرئيسية فى هذا الاتجاه هى :

— سياسة التصنيع التى تعتمد على امتلاك الدولة لادوات ووسائل الانتاج بصفة مباشرة ، وتخصيص الاستثمارات بشكل تحكمى الى حد كبير ، والتدخل لتحديد الأسعار بطريقة ادارية ، والاعتماد على القيد السهل للميزانية فى حالة تحقيق احدى شركات الدولة لخسارة مالية .

— السياسة التجارية التى تهدف الى مزيد من القيود على الواردات من خلال تحيز هيكل الحماية فى صالح الانتاج للسوق المحلى ، وزيادة درجة تدخل الدولة فى قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، وادارة هذا القطاع من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الصفقات المتكافئة (٤٢) .

— سياسة سعر الصرف التى تعتمد الى الرقابة على الصرف الأجنبى واللجوء لتقويم العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية بأعلى من قيمتها الحقيقية ، كما يتم تخصيص الصرف الأجنبى لعمليات الاستيراد بطريقة ادارية بحثة .

والواقع أن اتباع هذا السيناريو - وهو بديل له ما يؤيده فى الكثير من الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال - يؤدى الى انعزال السوق

المحلى عن السوق العالمى ، وتجاهل آلية السعر فى تحقيق التخصيص الكفاء للموارد الانتاجية ، وينتهى الأمر بانتاج منخفض الجودة وذات تكلفة مرتفعة ، واداء اقتصادى سيئ .

وقد كان هذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد المصرى خلال فترة الستينات من هذا القرن ، وكانت النتائج التى ترتبت على هذا الاتجاه ، هى مزيدا من عجز ميزان المدفوعات ، ومزيدا من عجز الموازنة ومزيدا من التضخم ، ومزيدا من البطالة ، ومزيدا من المديونية الخارجية ، الى غير ذلك من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الراهنة .

وقد اشارت دراسة متخصصة للبنك الدولى الى أن مستويات الاداء الاقتصادى لمجموعة الدول التى اتبعت هذا البديل (التوجه للداخل) كانت منخفضة بالمقارنة بمستويات الاداء لتلك المجموعة التى اتبعت استراتيجية التوجه للخارج - فقد بلغ متوسط معدل النمو للنتائج المحلى الاجمالى فى المجموعة الأولى حوالى ٩.٥٪ خلال الفترة (٦٣ - ١٩٧٣) ، وحوالى ٧.٧٪ خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨٥) ، أما المجموعة الثانية فقد حققت معدلا للنمو قدره ٤.١٪ خلال الفترة الأولى ، وحوالى ٢.٥٪ خلال الفترة الثانية . ونفس الشيء بالنسبة لمعدل نمو صادرات السلع الصناعية ، ومعدل نمو القيمة المضافة فى الصناعة والزراعة ٠.٠ الخ (٤٣) .

٣/٤ - السيناريو الثالث : اتباع سياسات أكثر تحررية :

على العكس من السيناريو الثانى ، فان هذا البديل ينطوى على اتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررية ، بحيث تؤدى الى تحرير النشاط الاقتصادى بصفة عامة من كافة القيود التى تعوقه .

وفيما يلى تحليل عدد من السياسات التى يعتقد الباحث انها ملائمة بصورة تعكس امكانيات تحسن وضع الميزان خلال التسييعات .

١/٣/٤ - استشراف السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات:

سبق القول أن المتغيرات الاقتصادية تتشابه فيما بينها بشكل يصعب معه اتخاذ سياسات منفردة لعلاج خلل معين فى احد المتغيرات دون أن تتأثر

بقية المتغيرات بشكل أو بآخر . ومن هذا المنطلق فسوف نحاول فى هذا الجزء اقتراح مجموعة من السياسات ذات الصلة الوثيقة بميزان المدفوعات، معتمدين فى تحليل آثارها على التصور النظرى أو التحليل الذهنى دون اعطاء أحكام مطلقة بشأن تأثير السياسة على الميزان . ومن هذه السياسات ما يلى :

٤/٣/١ - سياسة سعر الصرف :

تم مناقشة هذه السياسة واثراها على نطاق واسع فى مختلف المحافل العلمية . وهناك من يؤيد الاراء الخاصة بضرورة فرض رقابة كمية وسعريّة على سعر الصرف لتحقيق اغراض معينة ، وهناك أيضا من يدافع عن ضرورة تحرير سعر الصرف من كافة القيود المفروضة عليه وترك قيمة العملة لكى تتحدد فى ضوء آلية السوق .

واذا كان لكل من الاتجاهين السابقين ما يبرره ، فان مصر قد اتبعت الاتجاه الأول لمدة طويلة ، وكانت النتائج واضحة ولا تحتاج الى تخيل ذهنى بشأن مناقشة آثارها المختلفة (٤٤) .

وبمفهوم المخالفة فانه يمكن تصور أن تحرير قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملة الأجنبية ، اذ أن هذه القيمة يجب أن تتحدد وفقا لمقوى عرضها والطلب عليها حتى وان ترتب على ذلك انخفاض هذه القيمة . وقد انتهت احدى الدراسات الى أن مرونة الطلب السعرية على الصادرات والواردات المصرية بلغت ٨١ر ، ٢٧ر على التوالى . أما مرونة الطلب الدخلى فقد بلغت ٧٣ر ، ١ر لكل من الصادرات والواردات على الترتيب ، وعلى الرغم من انخفاض المرونات فقد انتهت هذه الدراسة الى ان تخفيض قيمة العملة يترتب عليها تحسنا فى ميزان المدفوعات (٤٥) .

هذا الى جانب أن رفع سعر الصرف سوف يترتب عليه ترشيد الاستهلاك المتزايد من بعض السلع الأساسية سواء كانت مستوردة فينخفض استيرادها، أو مصدرة فيقل الضغط الواقع عليها من جانب الاستهلاك المحلى . ولا يخفى بطبيعة الحال ما قد يترتب على رفع سعر الصرف من جذب لرؤوس الأموال النقدية (تحويلات المصريين بالخارج) أو زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار المباشر . وقد سبق ايضاح أن استقرار سعر الصرف

يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاستقرار السياسى كمحدد لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج .

والواقع أنه يجب التفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل من حيث تحليل الآثار المحتملة لتخفيض قيمة العملة . ففى الأجل القصير قد يحدث مزيدا من العجز فى ميزان المدفوعات عقب التخفيض مباشرة ، غير أن الأجل الطويل يشير الى أن العجز يأخذ فى الانخفاض الى أن يتلاشى تماما وتصبح العملة مقومة بقيمتها الحقيقية .

٢/١/٣/٤ - سياسات التنمية :

سبق لنا تحليل سياسات التنمية التى اتبعت خلال فترة الدراسة . ورأينا أن سياسة الاحلال كانت لها الغلبة ، كما أن هيكل الحماية قد تميز لتعميق هذه السياسة ، وقد ساند ذلك بطبيعة الحال الى امتلاك الدولة لجزء كبير من العملية الانتاجية ، وتم ادارة الاقتصاد القومى بشكل انتفت منه عوامل المنافسة ، وأصبحت الرقابة المباشرة فى كل شىء هى الأصل والتحرير هو الاستثناء .

واذا نظرنا الى المصادر التى يمتد منها الخلل فيصيب ميزان المدفوعات لوجدناها مصادر متعددة ويصعب حصرها . غير أنه يمكن تصور عدد من الجوانب التى يمكن باصلاحها تحسين صورة ميزان المدفوعات خلال الفترة الباقية من هذا القرن . وتتمثل هذه الجوانب فيما يلى :

(١) بالنسبة للقطاع الزراعى ، وهو القطاع الأصل بالنسبة للاقتصاد المصرى ، فقد تم اهماله تحت ستار ضرورة التصنيع ، غير ان التجارب قد أثبتت ان اهمال الزراعة يمتد ليصيب القطاع الصناعى فى كثير من مقومات نموه (٤٦) . الى جانب التأثير السلبى على ميزان المدفوعات نتيجة لبطء نمو الانتاج الغذائى ومن ثم تزايد الواردات الغذائية من ناحية وانخفاض فائض الانتاج القابل للتصدير من ناحية أخرى .

وينصب اصلاح هذا القطاع على ضرورة تحريره من كافة القيود الحكومية الخاصة بالتسعير والتوريد الاجبارى مقابل الغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، مع ضرورة توجيه قدر كاف من الاستثمارات لجمال

الاستصلاح والتوسع الأفقى ، وعدم التعويل على الامكانيات الخاصة بالتوسع الرأسى فقط . ولاشك أن تحديد أسعار ناتج هذا القطاع سوف تؤدى الى ترشيد الاستهلاك من ناحية وزيادة الانتاج والانتاجية من ناحية أخرى ، ومن المتصور أن يترك ذلك أثره على تحسن ميزان المدفوعات من خلال انخفاض الواردات ، وزيادة صادرات بعض السلع الزراعية والتي لمصر فيها ميزة نسبية .

(ب) بالنسبة للقطاع الصناعى - فهناك ضرورة فى الفترة الراهنة لاعادة هيكلته بشكل يسمح للقطاع الخاص بأن يؤدى دوره فى مناخ يتسم بتوافر عوامل المنافسة . وتتطلب اعادة هيكلة القطاع الصناعى ضرورة النظر بشئ من الجدية الى تصفية بعض شركات القطاع العام التى يشعر صانع السياسة بأنه لا أمل من اصلاحها . والمعيار هنا يجب الا يكون معيارا لقياس الربح والخسارة ، بل يجب أن يعتمد الأمر ليشمل مستوى الاداء الاقتصادى(٤٧) .

ولا شك أن مناقشة القطاع العام من منظور الابقاء أم الالغاء هو طرح خاطئ من أساسه ولكن القضية هى كيفية تمكينه من العمل على أسس اقتصادية سليمة(٤٨) . ولابد من تحديد دائرة واضحة للقطاع العام الذى يمكنه أن يعمل فى بيئة تنافسية دون اعالة من جانب الحكومة .

فاذا أمكن اصلاح احدى شركات القطاع العام ، واستطاعت بالتالى ان تعمل فى ظل مناخ تنافسى دون الاعتماد على قيد الميزانية السهل لتمكن لهذه المنشأة أن تنتج سلعا ذات جودة مناسبة واسعار تنافسية تمكنها من زيادة الصادرات والمساهمة بالتالى فى اصلاح العجز الخارجى . كما ان تخفيض اعتماد شركات القطاع العام على ميزانية الدولة يمكن الحكومة من تخفيض العجز الداخلى ومن ثم ضبط معدل التوسع النقدى ، وبالتالى تخفيض معدل التضخم المحلى ، الأمر الذى يكسب الصادرات ميزة تنافسية اضافية .

خلاصة القول هو أنه من الضرورى اعداد خطة عمل على نحو سريع تقضى بتحديد دائرة القطاع العام التى ينبغى الا يتعدها ، مع اعادة هيكلته لكى يتمكن من العمل على أسس اقتصادية سليمة ، ويتم بيع وتصفية بقية الشركات التى تقع خارج حدود الدائرة السابقة .

(ج) بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية - أصبحت الحاجة ملحة الى تحرير هذا القطاع واعادة صياغة هيكل الحماية ليعكس عدم تحيز لصالح الانتاج للسوق المحلى ، وينبغى قصر عملية التدخل فى هذا القطاع عن طريق الرقابة المباشرة . ويكتفى بنظام التعريف الجمركية الذى يسمح فقط برفع التكلفة الاستيرادية لبعض السلع المطلوب ترشيد استيرادها وتخفيف هذه التعريف بالنسبة لمكونات الانتاج المختلفة .

وعلى الجانب الآخر فان الاقتصاد المصرى يحتاج فى الفترة الراهنة الى سياسة تصديرية تهدف أساسا الى خلق الصادرات وليس تنمية الصادرات . وعملية خلق الصادرات تتطلب ضرورة تحقيق قفزة سريعة وكبيرة فى الصادرات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية صريحة أو كامنة ، وعلى سبيل المثال فان صناعات الملابس الجاهزة والوبريات والتريكو ، والمنتجات الجلدية ، والأثاث والمفروشات ٠٠٠ الخ تعتبر من الصناعات التى يتجه حجم الاستثمار العالمى المنفق عليها الى الانخفاض ، ويتزايد الطلب العالمى عليها ، وترتفع القيمة المضافة فيها ، الى جانب تناسبها مع هيكل التصنيع المصرى ووجود الميزة النسبية فيها (٤٩) . وكل هذه الخصائص تجعل من هذه الصناعات مصدرا كبيرا لخلق الصادرات المصرية وتنميتها بشكل يسهم على نحو فعال فى علاج خلل ميزان المدفوعات المصرى .

جماع القول اذن هو أن السيناريو المطلوب تطبيقه فى الفترة القادمة لعلاج عجز ميزان المدفوعات المصرى يتركز فى عدد من النقاط الضرورية أهمها :

١ - توحيد سعر الصرف واعادة تقويم الجنيه المصرى ليعكس القيمة الحقيقية له . وهذا سيؤدى الى :

- تحسن مباشر فى ميزان المدفوعات .
- زيادة تحويلات العاملين بالخارج .
- زيادة تدفق الأموال للاستثمار المباشر .
- ضغط وترشيد الاستهلاك المحلى وتحقيق فائض للتصدير .
- ترشيد الواردات من السلع الاستهلاكية .

٢ - ضرورة تحرير القطاع الزراعى من القيود التى يعوق نشاطه وتحد من انطلاقه وسيترتب على ذلك :

- زيادة الانتاج الزراعى والغذائى نتيجة لاطلاق الحوافز .
- انخفاض الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك .
- انخفاض الواردات من بعض السلع الاستهلاكية .
- زيادة الانتاج من السلع القابلة للتصدير .
- توفير متطلبات النمو للقطاع الصناعى .

٣ - ضرورة اعادة هيكلة القطاع الصناعى وسيؤدى ذلك الى :

- توفير المناخ الملائم للانتاج والاستثمار العام والخاص .
- اصلاح القطاع العام الاستراتيجى ووضعه على أسس اقتصادية سليمة .
- تخفيف الابعاء عن الموازنة العامة وتقليل العجز المالى .
- توفير موارد مالية من حصيلة البيع والتصفية لأنشطة بعض الشركات .
- ضبط معدل التوسع النقدى والحد من التضخم .

٤ - ضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية واصلاح هيكل الحماية وسيؤدى ذلك الى :

- توفير الحوافز الملائمة لمزيادة الصادرات .
- ايجاد المناخ الملائم لخلق الصادرات .
- تحقيق وفرة فى تكلفة الاستيراد نتيجة المنافسة بين القطاع العام والخاص .
- عدم تحيز هيكل الحماية لصالح السوق المحلى وضد الصادرات .
- عدم اهمال المزايا النسبية وتحقيق مستويات جودة ملائمة .

هوامش الدراسة

- ١ - مجلس الشورى : « تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى الآن » ١٩٨٦ ، صص (٣٦ - ٣٧) .
- ٢ - يبلغ الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق عام ١٩٨٩/٨٨ حوالى ٤٩٢٥٧٣ مليون جنيه . انظر فى ذلك :
— البنك الأهلى المصرى ، « النشرة الاقتصادية » مجلد (١٢) العدد الأول والثانى ١٩٨٩ ، ص ١٠٩ .
- ٣ - انظر نتائج التقدير من الدالة رقم (١) بالملحق الاحصائى رقم (٢) .
- ٤ - انظر دالة رقم (٢) بالملحق الاحصائى رقم (٢) .
- ٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ يونيو ١٩٨٩ .
- ٦ - انظر دالة رقم (٣) بالملحق رقم (٢) .
- ٧ - انظر دالة رقم (٤) بالملحق رقم (٢) .
- ٨ - انظر دالة رقم (٥) بالملحق رقم (٢) .
- ٩ - بلغت قيمة صادرات الالومنيوم عام ١٩٨٩/٨٨ حوالى ٢٦٩ مليون دولار ، وصادرات المواسير والسبائك الحديدية ٥١٢ مليون دولار فى نفس العام . انظر فى ذلك :
— هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية : « التقرير السنوى ١٩٨٩ » .
- ١٠ - انظر فى تطور أسعار تصدير البترول المصرى :
الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقارير السنوية ، اعداد مختلفة .
- ١١ - انظر المرجع السابق مباشرة .
- ١٢ - مجلة البترول : « الهيئة المصرية العامة للبترول » مجلد (٢٣) عدد (٦) يونيو ١٩٨٦ ص (٤٦) .
- ١٣ - البنك المركزى المصرى ، « التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨ » ص ٣٢ .
ويلاحظ أنه منذ بداية شهر أغسطس عام ١٩٩٠ أخذت أسعار البترول فى التزايد نتيجة لأزمة الخليج التى بدأت بالغزو العراقى للكويت فى هذا الشهر . وقررت الهيئة المصرية العامة للبترول رفع السعر حتى

وصل إلى ٣٢٣ دولارا للبرميل من خام خليج السويس و ٣٠ دولارا للبرميل من خام رأس غارب ، وذلك فى منتصف سبتمبر ١٩٩٠ .

- ١٤ - انظر الدالة المقدرة رقم (١٠) بالملحق رقم (٢) .
- ١٥ - انظر الدالة المقدرة رقم (١١) بالملحق رقم (٢) .
- ١٦ - انظر دالة رقم (١٢) بالملحق رقم (٢) .
- ١٧ - انظر دالة رقم (١٣) بالملحق رقم (٢) .
- ١٨ - انظر دالة رقم (١٤) بالملحق رقم (٢) .
- ١٩ - انظر دالة رقم (١٥) بالملحق رقم (٢) .
- ٢٠ - انظر دالة رقم (١٦) بالملحق رقم (٢) .
- ٢١ - انظر دالة رقم (١٧) بالملحق رقم (٢) .
- ٢٢ - انظر دالة رقم (١٨) بالملحق رقم (٢) .
- ٢٣ - انظر دالة رقم (١٩) بالملحق رقم (٢) .
- ٢٤ - انظر دالة رقم (٢٠) بالملحق رقم (٢) .
- ٢٥ - ريمون برتران : « الاقتصاد المالى الدولى » ترجمة محمود بهيرانسى ، (دار المعرفة ، القاهرة) ١٩٧٥ ، ص ٢٢ .
26. World Bank, "World Development Report, 1987", p. (78).
- ٢٧ - حول المبررات التى دعت مصر الى اتباع هذه السياسة انظر :
مجلس الشورى : « تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) » ١٩٨٤ ، ص (٤٥) .
- ٢٨ - د. هناء خير الدين وآخرون : « السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر » مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة العددان ٤١٥ - ٤١٦ يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص (٣٧) .
- ٢٩ - مجلس الشورى : « تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة عن سياسة التصنيع فى مصر » ١٩٨٥ ، ص ٤٦ .
- ٣٠ - د. هناء خير الدين وآخرون : « السياسات الحمائية ٠٠٠ سبق ذكره ، ص (٥٥) .
- ٣١ - د. نجوى خشبة : « القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية » مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، العددان ١٤٥ ، ١٤٦ يناير - وابريل ١٩٨٩ ، ص ١٢٣ .

٢٢ - د. سلطان أبو على : « أثر سعر الصرف على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية » المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص (٩) .

٢٣ - حول تطور نظم أسعار الصرف فى مصر انظر :
- محمود حسن حسنى : « تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى » دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى فى الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٢) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧ ، صص (٦٥ - ٨٧) .

- مجلس الشورى : « تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ - حتى الآن » ، ١٩٨٦ .

٢٤ - د. هناء خير الدين وآخرون : « السياسات الحمائية ٠٠٠ » سبق ذكره ، ص (٤٣) .

٢٥ - يشير منهج المرونات الى دور سياسة سعر الصرف فى علاج اختلال الميزان التجارى ، والشرط الضرورى لنجاح هذه السياسة هو توافر قدر مناسب من المرونة السعرية لكل من الصادرات والواردات ، ويعرف هذا الشرط بشرط مارشال / ليرنر . أما منهج الاستيعاب فيوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ، وميزان المعاملات الجارية ، ويبحث بعد ذلك فى دور السياسات المالية فى التأثير على هذه المتغيرات الكلية ومن ثم الصادرات والواردات ، وذلك فى اطار متطابقة الدخل القومى المعروفة فى التحليل الكينزى . اما المنهج النقدى فيربط ميزان المدفوعات بالمتغيرات النقدية وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال من خلال السياسات النقدية ، والتوسع النقدى .

انظر فى تحليل هذه المناهج المراجع التالية :

- Harry G. Johnson : "The Monetary Approach to the Balance of payments" (Journal of International Economics), Vol. (7), 1977, p. 253.
- S.S. Alexander, "Effects of Devaluation on A trade Balance) I.M.F. Staff papers, Vol. 2, 1952, pp. 263-278).

- محمود حسن حسنى : « تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى » مرجع سبق ذكره ، صص (٩ - ٦٤) .

٢٦ - البنك المركزي المصري : « التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨ » ، ص ١٤٩ .

٢٧ - انظر فى علاقة السياسة المالية والسياسة النقدية كل من :

- معبد على الجارحى : « التطورات والسياسات النقدية فى مصر (١٩٥٠ - ١٩٨٢) » .

- مجلة مصر المعاصرة ، عدد (٣٩٦) أبريل ١٩٨٤ صص (٣٥-٥) .

- د . محمود أبو العيون : « التشابك المالى والنقدى وفاعلية السياسة

الاقتصادية » مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، ص ص ٢٨٧ - ٣١٨ .

٢٨ - د . السيد عبد المولى : « تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون

٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٤٠٠) أبريل

١٩٨٥ ، صص (٢٣٩ - ٢٤١) .

٢٩ - بلغ عدد المشروعات الموافق عليها من الهيئة العامة للاستثمار حتى

عام ١٩٨٩ (١٤٣٩) مشروعا برأس مال قدره ٨١٥٠٢ مليون جنيه

وتكلفة استثمارية بلغت ١٥٠٦٠٦ مليون جنيه . ويشير ذلك الى أن

رأس المال يعادل ٥٤٪ من اجمالى التكلفة الاستثمارية والباقي

وقدره ٤٥٪ يمثل قروضا لهذه المشروعات . انظر :

- البنك الأهلى المصرى : « النشرة الاقتصادية » مجلد (١٢) العدد

الأول والثانى ، ١٩٨٩ ، الملحق الاحصائى .

وقد اشارت بعض الدراسات الى أن المزايا والاعفاءات الممنوحة

بموجب القوانين للاستثمارات الأجنبية لا تعتبر فى حد ذاتها كافية

لجذب هذه الاستثمارات ، انظر فى ذلك :

— Iraqi A. El-Iraqi : "The Impact of Legislative Adjustments on Foreign Investment in Egypt", L'Egypte Contemporaine, No. (413, 414) 1988, pp. (213-224).

بل أن هناك مجموعة أخرى من المحددات الخاصة بجذب الاستثمارات

الأجنبية ولهذه المحددات أولويات مرتبة تصاعديا وفقا لأهميتها من

نظر المستثمر الأجنبى . وقد أجريت دراسة ميدانية للتعرف على هذه

المحددات وأولوياتها وانتهت الى ترتيب هذه المحددات على

النحو التالى :

١ - درجة الاستقرار السياسى .

٢ - درجة استقرار أسعار الصرف .

- ٣ - موقف الحكومة تجاه الاستثمارات الأجنبية .
- ٤ - مدى عمق واتساع السوق المحتمل .
- ٥ - مستوى الربحية المتوقع .
- ٦ - السوق القائمة حالياً .
- ٧ - الحوافر الضريبية .

انظر فى ذلك :

— A.E. El-Haddad : "Determinants of Foreign Direce Investments in Developing Countries, The Egyptian Situation" L'Egypte Contemporaine, No. (403), pp. (65-92).

- ٤٠ - حول مكونات المناخ الاستثمارى ووسائل تحسينه انظر :
 - د سامى عفيفى حاتم : « التأمين الدولى » ، (الدار المصرية اللبنانية) ، القاهرة الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ ، صص (٢٨٥-٣٥٦) .
- ٤١ - عند اجراء التنبؤ بأحوال ميزان المدفوعات فى التسعينات تم الاعتماد على معادلة الاتجاه العام $(Y = B_0 + B_1X)$ وهى تعكس اتجاهها عاما للمظاهرة . ولذلك فعند استخدامها لتقدير الصادرات والواردات خلال السنوات العشر القادمة أمكن تذويب الارتفاع المفاجئ فى الأرقام منذ عام ١٩٨٧/٨٦ والراجع الى تغير سعر الصرف واعادة تقويم المعاملات بأسعار السوق المصرفية الحرة .
 غير ان هناك أسلوبا آخر للتقدير اعتمادا على نموذج للنمو المركب . يستخدم فيه دالة الاتجاه النصف لوغاريتمية Smilog trend function

$$B(Y = Ae^{kx})$$
 حيث يصبح معسدر النمو للمظاهرة مساويا لـ $(Antilog k - 1)$. وقد تم تقدير العجز التجارى اعتمادا على هذه الدالة وكانت نتائج التقدير كما يلى :

السنوات	الصادرات	الواردات	مقدار العجز التجارى
١٩٩٠/٨٩	٥٩٧٣	٢٦٥٠٣	٢٠٦٣٠
١٩٩١/٩٠	٦٨٩١	٣٢٣٣٨	٢٥٤٤٧
١٩٩٥/٩٤	١٢٢١٠	٧١٦٨٢	٥٩٤٧٢
٢٠٠٠/٩٩	٢١٦٣٤	١٥٨٨٩٥	١٣٨٢٦١

المصدر : تم الاعتماد على البيانات الواردة فى الجدول رقم (١)
 بالملحق الاحصائى وأجرى التقدير باستخدام نتائج الدول المقدره رقم
 (٢) ، (١٣) بالملحق الاحصائى رقم (٢) .

ومن الواضح أن هذا التقدير يعد متشائماً الى حد كبير لأنه يفترض أن اتجاه نمو العجز فى السنوات الثلاث الاخيرة سوف يستمر حتى نهاية هذا القرن ، مع العلم بأن النمو فى هذه السنوات يرجع الى تغيير سعر الصرف .

٤٢ - انتهجت مصر أسلوب الصفقات المتكافئة فى تجارتها الخارجية بدءاً من عام ١٩٨١ . وذلك بتوقيع أول صفقة متكافئة مع رومانيا قيمتها ٣٠ مليون دولار . وقد تزايد الاتجاه نحو عقد هذه الصفقات حتى بلغت ١١١ صفقة قيمتها ٥٩١ مليار دولارا فى ديسمبر عام ١٩٨٩ . انظر فى تحليل الصفقات المتكافئة ومستقبلها :

- د . يحيى سعيد على عيد : « اشكال التجارة التعويضية ومستقبلها » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنمية الصادرات الصناعية ٣٠ - ٣١ مايو ١٩٩٠ ، مركز البحوث والدراسات التجارية ، جامعة القاهرة .

43. World Bank, "World Development Report, 1987", pp. (58-76).

٤٤ - انظر على سبيل المثال فى تحليل جانب من آثار سياسات سعر الصرف المطبقة فى مصر الدراسات التالية !
د . سلطان أبو على : « أثر سعر الصرف على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية » ، سبق ذكره .
- محمود حسن حسنى : « تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى » ، مرجع سبق ذكره .

٤٥ - محمود حسن حسنى : « تحليل اثار ٢٠٠٠ سبق ذكره » ص ١٨٥ ، ص ٢١٠ .

٤٦ - جاك لوب : « العالم الثالث وتحديات البقاء » ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد (١٠٤) أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٢٩١ .

٤٧ - حول امكانية التوصل لمستوى الاداء الاقتصادى انظر :

- د . سعيد النجار : « التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية » صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص (٢٨) .

٤٨ - د . ابراهيم شحاته : « برنامج الغد ، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير » ، (دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧) ، ص (٤٤) .

٤٩ - د . يحيى سعيد على عيد : « استراتيجيات تنمية صادراتنا الصناعية على المستوى القومى » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنمية الصادرات الصناعية ٣٠ - ٣١ مايو ١٩٩٠ . مركز البحوث والدراسات التجارية ، جامعة القاهرة ، ص (٧) .

الملحق الإحصائي

جدول رقم (٤)
تطور الموقف الإحصائي لإنتاج وتصدير القطن الخام(*)

متوسط السعر لكل الأنواع	كمية صادرات القطن	حصيلة صادرات القطن	المساحة المزروعة	إنتاج القطن	الموسم
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٢٦,٥	٦٠,٧٣	٢٦,٢	٦٦٢٧	١٠,٧١٣	٧١/٧٠
٢٦,٨	٥٩,٠٦	٥٧,٤	٥٢٥١	١٠,٩١٤	٧٢/٧١
٢٢,٨	٦٠,٧٠	١٢,٣١	٥٥٥١	١٨,٣٠١	٧٣/٧٢
٢٣,٣	٥٢,١٤	١٢,٦١	٦٠٠١	٩,٧٨٠	٧٤/٧٣
٦٢,١	٤١,٨٣	٢٥,١	٢٥٣١	١٢,١٧٧	٧٥/٧٤
٤٩,٣	٦٣,٦	٧٤,٤	٦٣٨١	١٢,٦٤٢	٧٥/٧٥
٦١,٩	١٨,٩١	٦,٢٠١	٧٤٤١	٥,٩٦٨	٧٦/٧٥
٥٣	٢٨,٤٣	٤٥,٣	٤٢٣١	٥,٣٥٥	٧٦/٧٦
٣٦,٥	٣٠,٦٢	١١,١	٦٧١١	٦,٦٨٧	٧٦/٧٦
١١٩,٨	٢١,٣٢	٢٥,٥	٦,٩١١	٨,٦٦٢	٧٨/٧٠
٧٣,٤	٣١,١٤	٢٢,٨,٤	٢٤٥١	١٨,٨٠١	٨٠/٧١
٥٢,٣	٣٩,٠٤	٢٠,٤	٧٨١١	٩,٩٨٥	٨٢/٧١
٥٥,٩	٣٩,٣٧	٢٢,٠١	١٠,٦٦	٩,٢٠٨	٨٣/٧٢

(*) إنتاج القطن وكمية صادراته بالآلاف قنطار مترى ، المساحة المزروعة بالآلاف فدان ، حصيلة الصادرات بالمليون جنيه .

المستور :
 - عمود ١ ، ٢ ، ٣ ، البنك الاهلى المصرى « النشرة الاقتصادية » اعداد مختلفة - عمود رقم (٥) تم حسابه بقسمة
 عمود رقم (٢) على رقم (١) .

٨٧/٨٧	٥٨٣٥	٣١٠١	١٨٨٦	٣٣٨١	١٤٠٣٣
٨٧/٨٧	١٢٠٧	٠٧٦	٥٦٣٦	١١٦١	١٢٩٦٩
٦٧/٨٧	٥٥٠٧	٥٥٠١	٨٦٣٨	٥٠٨٦	٣٩٧
٥٧/٦٧	٦٠٨٧	١٧٠١	٣٥٨٥١	٨٦٢٨	٨٧٦
٣٧/٥٧	١٧٦٨	٣٧٦	٠٦٢	١١٨٦	٣٦٠١
١٧/٣٧	٣٠٠٧	٧٦٦	٣١١٣	١٥٠٣	٧٩٦٣

جدول رقم (٥)
تطور هيكل الواردات المصرية حسب درجة التصنيع والاستخدام^(*)
خلال الفترة (١٩٨٨/٧٠)

السلع		السلع		السلع الوسيطة		وقود ومواد خام	
%	الاستهلاكية	%	الاستثمارية	%		%	السنة
١٧٠	١٧٠٣	٥٩	٢٣٤	٧٩٩	٣٧٦	١٢٨٦	٢١٧
١٩٧١	١٥١	٦٠٣	٢٠٤	٨١٧	٣٧٤	١٤٩٧	٢٧١
١٩٧٢	١٤٣	٥٥٨	١٩٩	٧٧٨	٤٣٤	١٦٩٥	٢٣٤
١٩٧٣	١٧٣	٦٢٥	٢١٩	٧٩٢	٣٦٥	١٣١٨	٢٤٣
١٩٧٤	١٧٦	١٦١٩	١٣٥	١٢٤٥	٣٤٣	٣١٥٨	٢٤٦
١٩٧٥	١٧٦	١٦١٩	١٣٥	١٢٤٥	٣٤٣	٣١٥٨	٢٤٦
١٩٧٦	١٧٣	٢٦٦٧	١٦٩	٢٦٠٢	٤٠٢	٦١٨٧	٢٥٦
١٩٧٧	٢٢٩	٢٤١	٢٧١	٤٠٤٨	٢٩٩	٤٤٤٦	٢٠١
١٩٧٨	٢١٩	٤١٣٥	٢٠١	٥٦٧٣	٣٢٨	٦١٨٤	١٥١
١٩٧٩	٢٣٨	٦٢٦	٢٢٦	٨٥٨٨	٢٠٩	٨١٢٢	١٢٧
١٩٨٠	٢٣٣	٦٢٥٦	٢٠٧	٨٢٣٢	٢٣٣	٨٩٤	١٣٢
١٩٨١	٢٣٣	٦٢٥٦	٢٠٧	٨٢٣٢	٢٣٣	٨٩٤	١٣٢

(*) تعتمد هذه البيانات على الإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وهي تعتمد على

إحصاءات الجمارك ، وذلك لأنها تختلف عن الإحصاءات التي يصدرها البنك المركزي لأنها تعتمد على إحصاءات الرقابة على النقد .

المصدر : البنك الأهلي المصري : « النشرة الاقتصادية » ، اعداد مختلفة .

السنة	وقود ومواد خام	%	السلع الوسيطة	%	السلع الاستهلاكية	%	السلع الاستثمارية	%	السلع الاستهلاكية	%
١٩٨٠	٨٤٣	١٤٦	١٢٧٦٧	٣٧٥	٨٣٢٩	٢٤٣١	٦٣٨٧	٢٤٣١	٧٩٥٤	٢٣٤
١٩٨١	١٠٢٨٥	١٦٦	١٩٥٩١	٨٦	١٢١١٦	٢٥٨٧	١٦١١٦	٢٥٨٧	١٦١١٦	٢٦١
١٩٨٢	١٠٧٠١	١٦٩	٢٠٣٢٢	٨٢	١٦٨٧٤	٢٦٥	١٥٦٨١	٢٦٥	١٥٦٨١	٢٦٣
١٩٨٣	١٠٧٢٦	١٣٤	٢٣٣٨٦	٥٦	٣٠٥٣٤	٢٩٣	١٦٨٤٦	٢٩٣	١٦٨٤٦	٣٣٤
١٩٨٤	١٠٧٨٠	١٤٣	٢٤٦٣٦	١٢٨	١٩٩٦٦	٢٦٥	١٩٦٤٦	٢٦٥	١٩٦٤٦	٢٦١
١٩٨٥	١٠٥١٦	١٣٨	٢٧٨٢٧	٣٠	١٦٧٥١	٢٤	١٥٢٩٧	٢٤	١٥٢٩٧	٢٢١
١٩٨٦	١٠٣٨١	١٣٢	٢٢٢٠٣	٢٤	١٩٢٦٦	٣٨	١٧٢٨١	٣٨	١٧٢٨١	٢١٥
١٩٨٧	١٠١٢٦	١٢١	٢١٠٢٣	٢٧	١٣٦٦٦	٢٦١	٨٧٨١٧	٢٦١	٨٧٨١٧	٢٢٦
١٩٨٨	١٩٨٧٦	١٢٢	١٠٣٦	٢٣	٨٢٠٣	٢٣٨	٦٣٨٧	٢٣٨	٦٣٨٧	٢٢٨

جدول رقم (٦)
نتائج السيناريو الأول

(بالمليون جنيه)

CAB	فائض SB	M _s	X _s	عجز TB	M _g	X _g	السنوات
٢٧٩٥	٨٣٤٠	٤٤٤٩	٦٧١٨١	٥٨١١١	٠٧٦٣١	٣٧٧٨	٢٠٠٠/٩٠
٢٩٥٦	٨٨٥٦	٠٣١٥	٦٦٦٨١	٨١٧١١	٠٥٧٥١	٤٨٠٣	١٦/٨٦٦١
٣١١٥	٩٣٧٢	٨٤٣٥	٣٠٧٤١	٨٧٤٨١	٦١٨٦١	٤٨٨٣	١٦/٨٦٦١
٣٢٧٦	٩٨٨٨	٥٧٢٣	١١٦٥١	٣٦١٨١	٦٧٥٨١	٥٢٤٣	٣٦/٣٦٦١
٣٤٣٥	٣٠٤٠١	٥١٠٦	٦١٣٦١	٦٣٧٨١	٧٥٣٧١	٤٦٦٣	٣٦/٥٦٦١
٣٥٩٥	٩٢٠١	٦٣٠٦	٦٨٨٨١	٥١٥٣١	٨٨٨٦١	٨١٧٣	٥٦/٦٦٦١
٣٧٥٩	٦٤٣٦	٧٥٦٥	٣٤٠٧١	١٦١٥١	٨٦١٠٨	٦٠٠٥	١٦/٨٦٦١
٣٩١٤	٢٤٦٩	٦٧٧٦	٨٣٧٧١	٨٦٧٥١	٦٦٠١٨	٦٦١٥	٨٦/٧٦٦١
٤٠٧٥	٢٤٦٩	٧١٨٠	٦٣٦٦١	٣٥٥٦١	٦٦٦١٨	٨٦٨٥	٨٦/٦٦٦١
٤٢٣٤	٢٩٨٥	٧٤٧٢	٢٠٤٥١	٦١٨٨١	٢٢٢٨	٦٧٥٥	٢٠٠٠/٩٠

$$TB = X_g - M_g$$

$$SB = X_s - M_s$$

=

حيث

$$CAB = TB + SB$$

$$X_g = 217.579 + 193.45T$$

$$M_g = 3277.953 + 869.438T$$

$$TB_g = X_g - M_g$$

$$X_s = 3768.896 + 807.513T$$

$$M_s = 1271.757 + 291.455T$$

$$SB_s = X_s - M_s$$

$$CAB = TB + SB$$

$$= X_g \text{ الصادرات المنظورة}$$

$$= M_g \text{ الواردات المنظورة}$$

$$= TB_g \text{ البيلان التجارى}$$

$$= X_s \text{ الصادرات غير المنظورة شاملة التحويلات}$$

$$= M_s \text{ الواردات غير المنظورة}$$

$$= SB_s \text{ ميزان المعاملات غير المنظورة}$$

$$= CAB \text{ ميزان المعاملات الجارية والتحويلات}$$

الملحق الإحصائي رقم (٢)

$$X = 1088.195 + 0.056Y \quad R^2 = 0.41 \quad (١) \text{ دالة رقم}$$

$$(2.833) \quad F = 8.024$$

دالة رقم (٢) نموذج النمو الطبيعي ، حيث

$$X = Ae^{\lambda t} \quad e = 2.71828$$

ويتم تقدير كل من λ و A بعد تحويل الدالة الى معادلة خطية في اللوغاريتم حيث تصبح :

$$\log_e X = \log a + \lambda t$$

وبتقدير دالة الصادرات على هذا النحو اتضح أنها كانت

$$\log_e X = 5.692 + 0.143t$$

ويمكن حساب معدل النمو عن طريق $(\text{Antilog } \lambda - 1) \times 100\%$

$$X_A = 210.189 + 0.034Y_A \quad R^2 = 0.57 \quad (٢) \text{ دالة رقم}$$

$$(4.752) \quad F = 22.580$$

دالة رقم (٤) صادرات القطاع الزراعي X_A

$$\log_e X_A = 5.197 + 0.05t$$

دالة رقم (٥) صادرات القطاع الصناعي X_i

$$\log_e X_i = 4.603 + 0.195t$$

دالة رقم (٦) صادرات القطاع الصناعي بدون البترول X_{il}

$$\log_e X_{il} = 4.377 + 0.135t$$

دالة رقم (٧) صادرات البترول ومنتجاته X_0

$$\log_e X_0 = 2.102 + 0.32t$$

دالة رقم (٨) صادرات الغزل والنسيج والملابس X_c

$$\log_e X_c = 3.956 + 0.12t$$

دالة رقم (٩) صادرات السلع المعدنية والهندسية X_e

$$\log_e X_e = 1.602 + 0.21t$$

دالة رقم (١٠) الناتج المحلي من السلع الصناعية Y_i

$$X_i = 61.783 + 0.243Y_i$$

$$T \text{ test } (12.207) \quad R^2 = 0.95 \quad F \text{ test } = 149.170$$

دالة رقم (١١) Y_{il} الناتج الصناعى بدون البترول

$$X_{il} = 75.071 + 0.166Y_{il}$$

$$T \text{ test } (11.276) \quad R^2 = 0.88 \quad - \quad F \text{ test } = 127.147$$

دالة رقم (١٢) $M = -732 + 0.367 Y$

$$T \text{ test } (22.286) \quad (R^2 = 0.97 \quad - \quad F \text{ test } = 495.867)$$

دالة رقم (١٣) M = الواردات المنظورة

$$\text{Log}_e M = 6.006 + 0.199 t$$

دالة رقم (١٤) M_0 = واردات الوقود والمواد الخام

$$\text{Log}_e M_0 = 4.345 + 0.17 t$$

دالة رقم (١٥) M_m = واردات السلع الوسيطة

$$\text{Log}_e M_m = 4.621 + 0.219 t$$

دالة رقم (١٦) $M_m = 241.031 + 0.10 Y$

$$T \text{ test } (14.092) \quad R^2 = 0.92 \quad - \quad F \text{ test } = 198.587$$

دالة رقم (١٧) M_k = واردات السلع الاستثمارية

$$\text{Log}_e M_k = 4.069 + 0.32 t$$

دالة رقم (١٨) I = الاستثمار المحلى الاجمالى

$$M_k = 194.2 + 0.345 I$$

$$T \text{ test } (11.161) \quad R^2 = 0.88 \quad - \quad F \text{ test } = 124.561$$

دالة رقم (١٩) M_c = واردات السلع الاستهلاكية

$$\text{Log}_e M_c = 3.837 + 0.24 t$$

$$M_c = 71.667 + 0.06 Y \quad \text{دالة رقم (٢٠)}$$

$$T \text{ test } (11.55) \quad R^2 = 0.89 \quad - \quad F \text{ test } = 133$$

تعقيب على بحث

« تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات »

٠ د٠١ جلال أمين

قسم الاقتصاد - الجامعة الأمريكية

أصارحكم القول بأننى عندما انتهيت من قراءة بحث الدكتور عادل المهدي عن « السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات » فتفتحت عيناي فجأة على حقيقة لم أكن واعيا لها كل الوعى فجاء هذا البحث فنبهنى اليها بقسوة . هذه الحقيقة هى أن هناك جيلا كاملا من الاقتصاديين المصريين الشباب ، الذين بدأوا حياتهم الأكاديمية منذ وقت قصير ، ولم يكن عمرهم يتجاوز الخامسة عشرة أو العشرين على أكثر تقدير ، عندما أعلنت مصر عن تبنيها لسياسة الانفتاح . ومنذ هذا الوقت وهم يتعرضون لعملية مستديمة لا تتوقف أبدا من الدعاية للانفتاح والقاء مختلف أنواع التهم على سياسة مصر الاقتصادية فى الستينات . الى حد اعتبار كل مشكلات مصر الاقتصادية الماضية والراهنة والمستقبلية ، نتيجة لما كانت تفعله مصر فى الستينات . هذه الحملة الظالمة فى رأى ، اشترك فيها منذ نحو ستة عشر عاما : المسئولون عن السياسة الاقتصادية فى الحكومة والمسئولون فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وأرباب العمل المصريون الذين أضربوا من سياسة الستينات ، والاقتصاديون الأكاديميون فى مصر الذين يريدون التودد للحكومة أو لصندوق النقد أو لأرباب الأعمال أو لهم جميعا . فاذا بهذا الجيل الجديد من الاقتصاديين المصريين يشبون وهم لا يكادون يسمعون شيئا غير هذه النغمة السقيمة ، فيسايرون هذا القار للأسف مسايرة تامة ، ويرددون ما تكرر يوميا على أسماعهم منذ ١٩٧٤ ، دون أن يبذلوا أى محاولة جدية للأسف لتمحيص ما يسمعون أو حتى لمحاولة اثبات صحته ، فاذا بالدكتور عادل مهدي ، كاتب هذا البحث ، يأتى ويقول فى ص ٢٦ من بحثه ، أن كان من نتائج السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى الستينات « مزيد من عجز ميزان المدفوعات ومزيد من عجز الموازنة ومزيد من التضخم ومزيد من البطالة ، ومزيد من المديونية الخارجية ، الى غير ذلك من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الراهنة » .

والباحث لا يعجبه « التصنيع السريع » الذى تم فى الستينات ، ويشارك فى السخرية من شعار « من الابرء الى الصاروخ » ولا يعجبه انخفاض نصيب الصادرات الزراعية الى مجمل الصادرات السلعية الذى حدث فى الستينات (ص ٤) ، مع أن معظم الدول الأخرى تعتبر هذا مؤشرا هاما على نجاح التنمية ،

والستينات فى نظره مسئولة عما يسميه « تخلف القطاع الزراعى وبطء نموه » ، مع أن معدل نمو الزراعة فى الستينات لم نر مثيلا له منذ ذلك الوقت . نعم ، كانت الزراعة تنمو بمعدل أقل من الصناعة فى الستينات ، فهل يرى الباحث فى هذا أمرا معيبا ؟

باختصار ، كل ما يعانى منه الاقتصاد المصرى الآن هو نتيجة أشياء حدثت من حوالى ربع قرن : التضخم والديونية والبطالة وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية .

وأنا أجد هذا الموقف غريباً لدرجة الطرافة ، فرجل الشارع البسيط اذا كانت لديه درجة معقولة من المنطق السليم ، سوف يقول لك دون كثير من التفكير ، ودون أن يحصل على الدكتوراه ، أنه اذا كانت الستينات مسئولة حقا عن كل هذه المتاعب ، فالمفروض أن تكون هذه المتاعب قد ظهرت أساسا فى الستينات ، أو فى السنوات الأولى للسبعينات ، وأن تكون هذه المتاعب قد بدأت تخف بالتدريج منذ بدأنا نطبق سياسات مغايرة ، وهى المعروفة باسم الانفتاح ، منذ أكثر من ١٥ عاما ، أى منذ بدأنا نتخلى بالتدريج عن حماية القطاع العام ، وعن سياسة الاحلال محل الواردات وبدأنا نشجع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، ومنذ بدأنا نعرض منتجاتنا المحلية للمنافسة الأجنبية ، ونخفف من الاعباء الضريبية ومنذ بدأنا نسمح بسيطرة القطاع الخاص على الحكم ونتخلى تخليا شبه تام عن نظام التخطيط المركزى . الخ .

ولكن رجل الشارع البسيط يعرف جيدا أن هذا لم يحدث . فهو يذكر ، اذا كان قد بلغ نحو الأربعين من العمر ، أنه حتى نهاية الستينات لم يكن معدل التضخم فى مصر شيئا يذكر ، ولم تكن هناك بطالة تذكر ، عدا بالطبع البطالة المقنعة الخالدة ، بل وحتى هذه انخفضت بشدة خلال الستينات مع فتح أبواب العمالة فى الصناعة والسد العالى ، ويعرف أيضا أن الديونية

الخارجية عندما مات عبد الناصر فى ١٩٧٠ كانت تافهة للغاية اذا قورنت بديوننا الحالية . وأن عجز ميزان المدفوعات أيضا كان أخف بكثير ، رغم أنه فى ١٩٧٠ كانت قناة السويس مغلقة ، وبتترول سيناء فى يد اسرائيل ، والسياحة شبه متوقفة ، والغرب والمؤسسات الدولية ممتنعون تماما عن مد يد المساعدة لمصر . على أى أساس اذن يقول لنا الدكتور عادل مهدى أن سبب متاعبنا كلها هى سياسة الستينات ؟

على أنى أريد أن أعاتب الدكتور عادل مهدى على بعض الاشياء الأخرى مثلا :

قد وجدت البحث وصفيا أكثر من اللازم ، وكثير مما يقوله البحث تغنى عنه الجداول فلم يكن هناك داع لتكرارها ، وكثير من تفسيراته من نوع تحصيل الحاصل ، كالفول مثلا بان السبب فى انخفاض نسبة صادرات البترول فى اجمالى الصادرات الصناعية فى النصف الثانى من الثمانينات هو ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية الأخرى (ص ٧) (هذا ليس تفسيراً للظاهرة بل وصف لها) ، والبحث كثيرا ما ينشغل بالكلام عن البديهة المعروفة للجميع ، ويهمل الاجابة على الأسئلة المهمة ، فهو يحكى لنا بالتفصيل تطور أسعار البترول من ١٩٧٠ حتى الآن ، مما يعرفه الجميع ، ولا يتكلم عن أسباب التدهور الذى أصاب صادراتنا من المنسوجات مثلا . والبحث فى كثير من أجزائه يبدو أشبه بالتقارير التى ترد فى نشرات البنوك عن الأحوال الاقتصادية فى العام المنصرم دون تحليل أو تفسير ، فهو يتكلم عن التطور الذى لحق بوارداتنا من كل مجموعة من السلع على حدة ، واردات الوقود والمواد الخام ، واردات السلع الوسيطة ، واردات السلع الاستثمارية . الخ دون أن يقدم تفسيرات لما لحق بها من تطورات . كما أن الكلام عن أشياء أخرى ، مثل الكلام عن معوقات الاستثمار الأجنبى فى مصر لا يزيد عن الكلام المألوف على صفحات الجرائد والذى تطالعنا به الصحف والمجلات كل صباح .

ثم هل يجوز فى بحث عن سياسات ميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات أن يكون كل ما يرد فيه عن ديون مصر الخارجية ثمانية أسطر ؟ ، وأنه فى هذه الثمانية أسطر يفسر مشكلة المديونية بما يسميه ، عدم توفر قاعدة جيدة للمعلومات وإدارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى ؟ هل

هذا هو التفسير الصحيح الذى يجب أن نقدمه للناس لتوضيح لماذا أضافت السبعينيات والثمانينات خمسين بلون من الدولارات الى الخمسة بلايين التى تركها عبد الناصر : أن السادات ومبارك لم يكن تتوفر لديهما « قاعدة جيدة للمعلومات وإدارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى » ؟

لكل هذا لم أندesh بالطبع عندما قرأت الصفحات الثمانية الأخيرة التى خصصها البحث للتسعينات ، وهو عنوان البحث وموضوع المؤتمر . فهو يتكلم عن ثلاثة سيناريوهات محتملة : اما بقاء الأحوال على ماهى عليه ، أو ما يسميه باتباع سياسات أكثر توجهها للداخل (أى سياسة الستينات) وهى سبب كل المتاعب ، أو ما يسميه باتباع سياسات أكثر تحريره ، أى السياسات التى ينصحنا بها صندوق النقد والبنك الدولى وسائر الاقتصاديين المصريين الذين ابتهجوا ابتهاجا عظيما بسقوط أوربا الشرقية واعتبروا ذلك انتصارا لسياسة السادات الاقتصادية .

لم أندesh عندما وجدته يخصص لسيناريو « السياسات الأكثر توجهها للداخل ، صفحة واحدة ، هى الصفحة التى سبق أن اقتطفتها ويقول فيها أن هذه السياسات هى المسئولة عن كل متاعبنا . والحجة الوحيدة التى يقدمها من أجل أن يستبعد هذا الحل استبعادا تاما هى اشارة لدراسة للبنك الدولى تقول ان الدول التى اتبعت مثل هذه السياسة حققت معدلا للنمو أقل بكثير مما حققته الدول التى اتبعت سياسة التوجه للخارج .

فالباحث فيما يبدو سهل الاقتناع جدا ، فيكفيه للحكم على نجاح سياسة وفشل أخرى ، أن البنك الدولى يقول ذلك ،

ومعدل النمو يكفى فى نظره معيارا للنجاح والفشل ، ولا يهمه البحث فى اختلاف الظروف الخاصة بالدول التى نجحت عن تلك التى فشلت ، مما لا يتعلق بما اذا كانت السياسة متوجهة للداخل أو الخارج ،

ويعتبر أن نجاح دولة ككوريا مثلا فى السبعينات يكفى دليلا لما يجب على مصر أن تصنعه فى الستينات . . وهكذا .

على أنه حتى بفرض أن تعجب القارىء بعض الشيء من هذه السرعة

فى استخلاص النتائج ، فان هذا العجب يزول اذا طالع قائمة هوامش الدراسة . فليس من بين المؤلفات والبحوث التى رجع اليها ، مؤلف أو بحث واحد كتبه اقتصادى مصرى معارض لسياسة الانفتاح . وكأن الباحث لم يسمع قط عن شخص اسمه ابراهيم العيسوى أو فؤاد مرسى أو محمود عبد الفضيل أو اسماعيل صبرى عبد الله أو رمزى زكى .

كل ما كتبه هؤلاء للتدليل على أن ما يسميه الباحث بسياسة التوجه للخارج ، ليست بالضرورة أنسب السياسات لمصر .

انى لا أطلب من الباحث أن يتبعهم ، بل فقط أن يناقشهم ويرد عليهم .

فاذا كان هذا هو موقف الجيل الصاعد من الاقتصاديين المصريين من كتابات هؤلاء المعارضين لسياسة الانفتاح ، وهؤلاء المعارضون لازالوا أحياء يرزقون ، ولا يزالوا يكتبون ويحاضرون ، فكيف يكون الحال عندما ينفرد هذا الجيل الصاعد بالأمر وتصبح مراجعهم قاصرة على تقارير البنك الدولى وصندوق النقد التى تشيد بالتجربة الكورية ؟

أخشى أن تكون نتيجة ذلك أنه عندما ينعقد مؤتمر الاقتصاديين المصريين بعد عشر سنوات أى فى سنة ٢٠٠٠ ، وتكون متابعنا هى هى ، وديوننا أكثر بدلا من أن تكون أقل وميزان مدفوعاتنا أسوأ حالا مما هو الآن بسبب اتباعنا للسيناريو الثالث الذى يقول به د . عادل مهدى ،

عندما يكون الحال كذلك سيأتى الجيل القادم من الاقتصاديين ليقولوا لنا أن سبب متابعنا فى سنة ٢٠٠٠ هو أيضا سياسة الستينات . ولن يكون الأمر حينئذ طريفا كما هو الآن .

تعقيب على بحث

« تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات »

٠٥٠١ محيا زيتون

كلية البنات - جامعة الأزهر

يتناول الباحث فى هذه الدراسة الاختلالات فى ميزان المدفوعات المصرى والسياسات الملائمة لعلاجها فى عقد التسعينات .

والموضوع بلاشك على درجة عالية من الأهمية نظرا للمشكلات الضخمة لميزان المدفوعات المصرى والتي استمرت لسنوات طويلة . ويرى الباحث عن حق ان هذه الاختلالات ذات طبيعة هيكلية وانها نتجت عن السياسات الاقتصادية المختلفة التى اتبعت فى مصر .

ورغم ان قراءة البحث قد اثارت فى نفسى العديد من التساؤلات الا أننى سوف اركز على ثلاث جوانب فقط .

الجانب الأول خاص بالسياسات الاقتصادية فى الستينات وأثرها على مسيرة الاقتصاد . والجانب الثانى يتعلق بسياسات التنمية من حيث الاحلال محل الواردات أو تشجيع الصادرات . والجانب الثالث يتناول حرية التجارة ومدى الفائدة التى يمكن أن تتحقق لها .

وبالنسبة للنقطة الاولى فقد أدت قراءة البحث الى اثاره سؤال كان دائما يدور بمخيلتى وهو الى متى سنظل نعزو جانبا كبيرا من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى ونحن على مشارف التسعينات الى السياسات التى اتبعت فى الستينات . والى متى سيظل وجود القطاع العام رغم التقلص الواضح فى دوره ورغم المعاول التى تسعى جاهدة لهدمه هو السبب فى تقاعص القطاع الخاص عن أداء دوره فى مجال الانتاج والتصدير . وهل نرجع خطوات واسعة الى الخلف ونشكك فى التصنيع كمحور أساسى وديناميكى فى عملية التنمية الاقتصادية ؟ وهل نذكر كما فعل الباحث بأنه كان من الواجب الاكتفاء بالصناعات التقليدية من منسوجات ومصنوعات جلدية وملابس وان يركز على الميزة النسبية التى نتمتع بها فى الزراعة .

ولمزيد من التجديد سوف نأخذ على سبيل المثال قول الباحث بأن سياسات التصنيع فى الستينات أدت الى اهمال القطاع الزراعى ومن ثم تناقصت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية فى جملة الصادرات السلعية بشكل كبير .

وفى الواقع اذا قارنا أداء القطاع الزراعى من حيث مساهمته فى التجارة الخارجية خلال العقود الثلاث الماضية نجد ما يلى :

فى الستينات كانت الصادرات الزراعية تمثل ٧٢٪ من اجمالى الصادرات .

انخفضت النسبة الى ٢٧٪ فى السبعينات .

ثم انخفضت أكثر الى ١٧٪ حتى منتصف الثمانينات .

وحتى لا تكون هذه النسب مجرد انعكاس للتغير فى هيكل الصادرات خلال العقدين الماضيين بسبب الارتفاع الكبير فى صادرات البترول خلالهما، نأخذ كمعيار آخر التغير فى الميزان التجارى للسلع الزراعية ، حيث نجد ما يلى:

فى عقد الستينات تحقق فائض فى الميزان التجارى للسلع الزراعية قدره ٣٤٥ مليون جنيه فى المتوسط . وغطت الصادرات الزراعية ٢٦٧٪ من جملة الواردات الزراعية .

فى عقد السبعينات وفى المتوسط أيضا تحول الفائض الى عجز بلغ ٦٦٥ مليون جنيه وأصبحت الصادرات الزراعية تغطى ٧٩٪ فقط من الواردات .

وفى الثمانينات تفاقم العجز أكثر وبلغت نسبة الصادرات للواردات الزراعية ١٧٪ فقط .

والأمر هنا لا يحتاج الى الكثير من الجدل لبيان ان مصادر الدخل الميسرة التى اتخذت شكل تدفقات هائلة من النقد الأجنبى من عائدات البترول والسياحة والتحويلات ولقناة ، أدت الى تراجع الجهود فى مجال القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة ، اكتفاء بهذا الرزق الوفير والسهل .

والهدف من هذا العرض ليس فى الحقيقة الدفاع عن سياسات الستينات وانما توجيه النظر الى أنه لا أمل فى اصلاح السياسات الاقتصادية خلال التسعينات فى الاتجاه السليم اذا بدأنا بهذا التشخيص الغير واقعى للمشكلات الاقتصادية .

اما عن سياسات التنمية وعلاقتها بميزان المدفوعات فهى نقطة محورية فى البحث تناول خلالها الباحث سياستى الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات . واتفق مع الباحث فى ان تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات فى مصر قد شابه الكثير من المشاكل والاطخاء . وان ما تم توفيره فى شكل خفض فى استيراد السلع الاستهلاكية قد عوضه الزيادة فى السلع الوسيطة والرأسمالية وبالتالي فان الأثر على ميزان المدفوعات كان منعما .

ومع ذلك اختلف مع الباحث من حيث ان نظرتة الى هذا الموضوع كانت أحادية . فما لا يجب تجاهله بهذا الشأن هو ان سياسات الاحلال كانت وراء الجانب الاكبر من التصنيع الذى تم فى الاقتصاد المصرى . وان اتباع سياسات الاحلال فى ذلك الوقت لم يكن اختيارا بقدر ما كان ضرورة فرضها التخلف الاقتصادى والاجتماعى الشديد والضعف البالغ لطاقت الانتاج الصناعية علاوة على محدودية موارد النقد الاجنبى .

بالاضافة الى ذلك من الضرورى النظر الى سياسة الاحلال على أنها سياسة مرحلية ضرورية فى بداية التنمية الاقتصادية ، وحتى يتم التصنيع دون معوقات كبرى . وبمعنى آخر فان احلال الواردات يعد بمثابة مرحلة سابقة للتصدير تتوفر خلالها الخبرات ويتحسن سنويا الانتاج لحين الوصول الى المستوى اللائق بغزو الأسواق العالمية .

واذا نظرنا الى دول أمريكا اللاتينية نجد أن سياسة الاحلال فى حالة عدد غير قليل من الصناعات هو الذى اتاح القدرة على التصدير فيما بعد . بل ان كوريا الجنوبية نفسها والتي يضرب بها المثل بين دول العالم الثالث كمنوذج ناجح للتصدير التصنيعى قضت أكثر من عقد فى الاحلال محل الواردات بشكل مكثف مع فرض قيود على التجارة وذلك من أجل خلق قاعدة صناعية مكنتها فيما بعد من اختراق الأسواق العالمية .

وبالنسبة لمصر فكما نعترف بأن التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات قد شابه بعض الاخطاء ، فمن الواجب أن نعترف أيضا أنه لم يعط الفرصة الكاملة لكي يؤتى ثماره . فحرب ٦٧ من ناحية وما نتج عنها من توقف الخطط الاقتصادية وانصراف الدولة عن الأهداف الاقتصادية التي كانت محددة منذ الخطة الخمسية الاولى ، قد أحدثت شرخا في مسار التصنيع في مصر . كما أعقب ذلك كما نعلم التحول الى الانفتاح والتغيرات الجذرية في السياسات الاقتصادية والتي صرفت النظر عن مبدأ الاحلال وبدأت في اتباع سياسة ذات توجه خارجي .

وأخيرا نتساءل حول : هل يمكن كما يعتقد الباحث أن يؤدي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات الى حل مشكلات ميزان المدفوعات خلال عقد التسعينات ؟

من الصعب الانكار أن تحرير التجارة وتشجيع الصادرات من أجل اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات هي مبادئ براقية تروج لها دائما المؤسسات الدولية . فمن هذا الذي يعترض على أفكار تدعو الى تنمية قطاع الصادرات وغزو الأسواق الأجنبية والاستفادة من السوق العالمي الضخم . ولكن للأسف هذا النوع من التوصيات يركز أساسا على جانب الطلب ويتغاضى عن المشاكل الجوهرية في جانب العرض أو الانتاج . كما أنه يبسط المشكلة الى حد اعطاء التصور بأن فتح المجال أمام حرية التجارة كاملة مع توفير التسهيلات والحوافز لقطاع التصدير يعد كفيلا بتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الانتاج التصديري وبالتالي تدفق صادراتنا الى أسواق العالم . وإذا كان الأمر كذلك فما أسهل هذا الحل ليس فقط بالنسبة لمصر ولكن أيضا لكافة الدول المتخلفة التي لا شك سوف تسعى سعيا حثيثا من أجل تحقيق نفس الهدف .

ولن أتعرض هنا للعديد من الانتقادات التي توجه لنظريات التجارة التقليدية بواسطة الكتاب الغربيين أنفسهم ، ولكن سأكتفى بالقول بأن نظريات التجارة الخارجية التي نادى بحرية التجارة كانت تتصور ان المعاملات الدولية تتم بين أطراف متكافئة وأنه في حالة وجود اختلاف فان التجارة كفيلة بالقضاء عليه وتحقيق التقارب في مستويات الدخل . لكن خبرة دول

العالم الثالث لا تثبت ذلك • فهذه الدول تدخل مجال التجارة العالمية فى مواجهة أطراف ذات قوة سياسية واقتصادية هائلة •

وعلاوة على ذلك فان دول العالم الثالث تتعامل مع هذه القوى الهائلة بشكل فردى ومفكك حيث يندعم التعاون والاتفاق فيما بينها بل على العكس هناك تنافس شديد فيما بينها من أجل الحصول على هامش ضئيل من أسواق العالم المتقدم • هذا فى الوقت الذى تتفق فيه الدول المتقدمة وتتوحد من أجل دعم مصالحها المشتركة فى السوق العالمى • ومن المرجح ان تزداد حدة هذه التكتلات وتفقد دول العالم الثالث أسواق محتملة للتصدير بعد انضمام الدول الاشتراكية الى المجال الاوروبى •

وفى النهاية أود أن أشير الى أنه من أجل رسم سياسات اقتصادية فعالة فى عقد التسعينات فان التجربة الناجحة لعدد قليل من الدول الصغيرة فى غزو أسواق العالم لا يجب أن تجعلنا نغفل عن العديد من جوانب الفشل التى واجهتها الكثير من دول العالم الثالث فى هذا المضمار ، خلال فترات تاريخية مختلفة •

البحث السادس

ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينيات

٠٩ سيد عيسى

مقدمة :

هدف هذه الورقة هو دراسة التغير فى السيولة النقدية فى مصر خلال عقد الثمانينيات بتحليل التطور فى السلاسل الزمنية للسيولة المحلية من واقع احصاءات البنك المركزى المصرى خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ . لاستقراء طبيعة التغيرات فيها وفى العناصر المكونة لها والأصول المقابلة ، والتعرف على عوامل التأثير فى هذه المتغيرات ومقارنة التغيرات فى السيولة بالتغيرات فى بعض المؤشرات العامة الأخرى وذلك بهدف الوصول الى نتائج تؤدى الى توصيات تساعد السلطات المعنية (ليست السلطات النقدية وحدها) على تطوير ادارة السيولة فى مصر خلال التسعينيات بما يكفل الارتفاع بمستوى كفاءة توظيفها فى خدمة جميع القطاعات الانتاجية السلعية والخدمية . وتصحيح الاختلال الحالى فى هيكل توزيع الأصول المقابلة لوسائل الدفع ، وتقليل أثر الزيادة فى السيولة النقدية كمصدر هام من عناصر الضغوط التضخمية .

والدراسة تحليلية عملية ولم نتطرق فيها الى النظريات النقدية القديم منها أو الحديث لاعتقادنا بأن سوق النقد فى مصر مثلها فى ذلك مثل نظيراتها فى الدول النامية تتسم بقلّة العمق وبطء الحركة والافتقار الى الاجهزة التى توجد عادة فى الدول الكبرى والتى تعطى السوق ديناميكية وعمق ومن ثم تستطيع السلطات النقدية اعمال أدوات السياسة النقدية بكفاءة وتأثير ، فعلى سبيل المثال نجد أن سياسة السوق المفتوحة وهى من الأدوات الهامة للسياسة النقدية فى الدول المتقدمة معطلة تماما فى مصر باعترااف البنك المركزى (١) .

وسياسة أسعار الفائدة بالرغم من تأثيرها الفوري الكبير فى بعض المجتمعات فإن تأثير التغيرات فيها ليس له نفس الاهمية لدينا للتباين الشديد فى المرونات ، كما أن الرقابة على النقد وعدم قابلية العملة للتحويل تعزل سوق النقد عن التغيرات اليومية التى تحدث فى الأسواق الخارجية وترفع من كاهلها الى حد كبير الاعباء التى تنجم عن التقلبات اليومية فيها ، وسياسة سعر الخصم Discount Rate أو سعر البنك لا نكاد نسمع عنها فى مصر مع أهميتها فى مجتمعات أخرى لأن تأثير التغيرات المتباعدة فى البنك على الأصول والخصوم النقدية قليل الاهمية واعمال النظريات النقدية الحديثة يتطلب وجود أسواق كاملة من ناحية الاوعية والأجهزة المؤسسية التى يمكنها توفير الاحصاءات الدقيقة والسريعة أما المسلمات النقدية كأثر تغير كمية النقود وسرعة تداولها على المستوى العام للأسعار ، وأثر التغير فى العناصر المكونة لوسائل الدفع فى زيادة أو تقليص النقود الجاهزة وأشباه النقود ، والاثار التوسعية أو الانكماشية للأصول المقابلة لوسائل الدفع فمن السهل متابعة التغيرات فيها ، غير أن الاحصاءات غير الدقيقة تشكل عبة كبيرة تحول دون الوصول الى نتائج مؤكدة . فالأرقام القياسية للأسعار قلما تعبر بدقة عن التغيرات التى تطرأ على الأسعار لتأسيسها على بيانات غير دقيقة وغير حديثة لميزانيات الأسر ، وبيانات الناتج المحلى الاجمالى والأسعار التى يحسب بها كثيراً ما يشوبها التضارب لعدم توفر الامكانات الفنية وبذلك يصبح من العسير مقارنة التغيرات التى تطرأ على السيولة المحلية بالتغيرات فى الناتج المحلى الاجمالى أو المستوى العام للأسعار التى تعكسها الأرقام القياسية لأسعار الجملة أو أسعار المستهلكين .

وبالنظر الى ان الودائع بالعملات الأجنبية باتت تلعب دوراً متزايد الأهمية فى التغيرات التى تطرأ على السيولة النقدية فى مصر وبصفة خاصة الودائع الدولارية فإنها تحتاج الى معالجة مستقلة فى الدراسة النقدية لأن التغيرات المتوالية فى سعر صرف الدولار الذى تقوم به تلك الودائع جعلها تتضخم باستمرار فى القيمة وبذلك أصبحت مصدر افساد لبيانات السيولة المحلية حيث مالت معدلات نموها الى الارتفاع الظاهرى فى السنوات الأخيرة بعد انشاء السوق المصرفية الحرة .

ولهذا السبب أفردت الدراسة مكاناً لدراسة التغير فى وسائل الدفع

المحلية بالجنه المصرى فقط دون الوسائل الأخرى بالنقد الاجنبى للوقوف على حقيقة التغير فى مكوناتها وأهميتها النسبية الى اجمالى وسائل الدفع التى تشتمل على جميع الخصوم بالنقد الأجنبى .

ونقترح على البنك المركزى أن يوسع فى نطاق تقسيمه لوسائل الدفع وبعد تحليل مستقلا للوسائل المحلية بالجنه المصرى باعتبار أن التغيرات فيها لها دلالة مختلفة على التغيرات فى الوسائل بالعملات الأجنبية التى أصبحت تنافس الجنيه المصرى فى الاستحواز على الودائع .

مفاهيم أساسية :

تتكون السيولة المحلية أو السيولة النقدية أو وسائل الدفع من مجموعة من العناصر أو الوسائل النقدية المتكاملة التى تشكل فى مجموعها السيولة المحلية أو النقدية الاجمالية ، أو وسائل الدفع الكلية ، أو النقود بمعناها الأوسع Money Supply .

وقد جرى العرف فى الدراسات النقدية على تقسيم النقود أو وسائل الدفع الى شطرين على الأقل هما وسائل الدفع الجارية ووسائل الدفع غير الجارية وهو أضيق تقسيم للنقود .

والشطر الاول يتكون من النقود الجاهزة Ready Money وهى النقد المتداول خارج خزائن البنوك والودائع الجارية غير الحكومية باعتبار أن الودائع الجارية التى يمكن السحب عليها بشيكات أو النقود المصرفية لا تختلف عن النقد المتداول ، ويرمز الى هذا الشطر بالرمز (m_1) وسنرمز اليه فى هذه الورقة بالرمز (N_1) ويرمز الى النقود بشطريها بالرمز (m_2) أو (N_2) وتتكون من (N_1) مضافا اليها جميع الوسائل النقدية غير الجاهزة Near Money وهى الودائع الزمنية والادخارية وجميع أنواع الودائع التى توصف بأنها نظائر أو اشباه النقود Quasi Money وهناك تنوع كبير فى الدراسات النقدية فبعض البنوك المركزية تأخذ بتقسيم ضيق للنقود يقتصر على N_1 ، N_2 ولكن بنوك أخرى تصنف الوسائل غير الجارية الى أنواع عديدة وبعضها يخرج الودائع التأمينية المختلفة والودائع (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

المجمدة من أشباه النقود ، والبعض الآخر يقسم الودائع الزمنية الى أنواع وفقا لآجالها أكثر من سنة أكثر من ٣ سنوات أكثر من ٥ سنوات وهكذا ومن ثم يمكن الحصول على ن١ ، ن٢ ، ن٣ ، ن٤ ، ن٥ الخ وهذا التوسع فى تقسيم النقود يثرى التحليل النقدى ويساعد فى الوصول الى نتائج أهم .

وقد جرى البنك المركزى المصرى على تقسيم وسائل الدفع الى ثلاثة أنواع ن١ وتشتمل على النقد المتداول والودائع الجارية لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنك المركزى بعد طرح الودائع الحكومية .

ن٢ وتشتمل على ن١ بالإضافة الى جميع أنواع الودائع غير الجارية أو اشباه النقود لدى البنك المركزى والبنوك الأخرى (فيما عدا البنوك المتخصصة) .

ن٣ وتشتمل على ن٢ بالإضافة الى الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة ، ويطلق على هذا الأخير المسح المالى تميزا له عن المسح النقدى لـ ن١ ، ن٢ .

وتجدر الإشارة هنا الى أن البنك المركزى كان يعتبر أن وسائل الدفع قاصرة على ن١ أى الوسائل الجاهزة ، ولكنه أخذ فيما بعد منذ بداية الثمانينيات بالتعريف الأوسع للنقود .

القاعدة النقدية :

تتكون القاعدة النقدية التى تعتبر النواة الأساسية للنقود Monetary Base من النقد المتداول فى يد الجمهور (لا يشمل النقد فى خزائن الجهاز المصرفى) ومن الودائع الاحتياطية Reserve Deposits للبنوك طرف البنك المركزى التى تشتمل على الودائع الإلزامية التى يتوجب على البنوك ايداعها طرف البنك المركزى وتعادل نسبة محددة من التزامات الودائع وهى حاليا ٢٥٪ فى مصر Reserve Requirement ، أو Reserve Ratio بالإضافة الى أية ودائع أخرى تودعها البنوك طوعا لدى البنك المركزى زيادة على تلك النسبة وتوصف القاعدة النقدية بمكونيها

بأنها نقود احتياطية Reserve Money (٢) فالبنك المركزي هو الذى يصدر النقد وهو الذى يحدد نسبة الاحتياطى النقدى ويستطيع بزيادة أو خفض هذه النسبة زيادة السيولة النقدية لدى البنوك أو تكميشها وزيادة السيولة لدى البنوك تعنى زيادة الائتمان ونقصها يؤدى الى تخفيضه والائتمان يخلق الودائع كما يخلقها النقد المتداول . ومن ثم فان التغيرات التى تطرأ على القاعدة النقدية لها تأثير مباشر على كمية النقود وكل زيادة فيها لها مضاعف Multiplier كما أن الانخفاض فيها له أثر انكماشى ومن تتبع الطور فى القاعدة النقدية خلال الفترة (٨١ - ١٩٨٩) نجد : - (٣)

(القيمة بالمليون جنيه)		القاعدة النقدية		الارصدة الاحتياطية		الاحتياطيات	
النقد	السنة	المتداول	%	للبنوك	%	القانونية	%
١٩٨١	٣٦٦٦	١١٧٢	٤٨٣٨	٩٣٩			
٨٢	٤٦٦٨	٢٧٣	٢٩٦١	١٥٢٦	٧٦٢٩	٥٧ر٦	٢٦٤٢
٨٣	٥٩٩٨	٢٨ر٤	٣٣٤٤	١٢ر٩	٩٣٤٢	٢٢ر٤	٣٠٠٩
٨٤	٦٩٧٢	١٦ر٢	٣٥٦٥	٦ر٦	١٠٥٣٧	١٢ر٨	٣٢٤١
٨٥	٧٨٣٢	١٢ر٣	٤٥٤١	٢٧ر٣	١٢٣٧٣	١٧ر٤	٤٠٣٢
٨٦	٨٧٥٩	١١ر٨	٥٧٨٨	٢٧ر٥	١٤٥٤٧	١٧ر٦	٥١٤٦
٨٧	٩٢١٩	٥ر٢	٦٣٣٣	٩ر٤	١٥٥٥٢	٦ر٩	٥٦٩٣
٨٨	٩٨٨٥	٧ر٢	٥٤٦٦	(١٣ر٧)	١٥٣٥١	(١ر٣)	٤٧٣٣
٨٩	١٠٧١٠	٨ر٣	٦٣٤٢	١٦	١٧٠٥٣	١١ر١	٥٦١٧
متوسط		١٤ر٥%		٣٠%		١٨%	

والأرصدة الاحتياطية لاتدخل فى عداد النقود وبالتالي لا تدخل فى أى

تقسيم لوسائل الدفع والشق النقدى من القاعدة هو النقد المتداول . ومن تتبع التطور فى القاعدة النقدية خلال الفترة (٨١ - ١٩٨٩) نجد أن معدل نموها المتوسط بلغ ١٨٪ ، ولكن اتجاه معدلات النمو هابط بشكل ملفت للنظر من ١٥٣ر٦٪ من عامى ٨١ ، ٨٢ الى معدل نمو سالب فى عام ١٩٨٨ . وبلغ معدل النمو المتوسط للنقد المتداول والارصدة الاحتياطية ١٤ر٥٪ ، ٣٠٪

على الترتيب ومعدلات نموها هابطة أيضا وارتفاع معدل نمو الارصدة الاحتياطية الى ٢٧ر٣٪ و ٢٧ر٥٪ فى عامى ٨٥ ، ٨٦ يرجع الى قرار البنك المركزى فى أول يوليو ١٩٨٥ يوجب على بنوك الاستثمار والاعمال بأن تحتفظ لدى البنك المركزى بنسبة سيولة ٢٥٪ من ودائعها كالبنوك التجارية . وقد تغيرت الاهميات النسبية للنقد المتداول والارصدة الاحتياطية اذ تناقصت الاهمية النسبية للنقد المتداول من ٧٥ر٧٪ من القاعدة النقدية فى بداية الفترة الى ٦٢ر٨٪ فى نهايتها وتغيرت بالتالى الاهمية النسبية للارصدة الاحتياطية بالزيادة من ٢٤ر٣٪ الى ٣٥ر٦٪ . وهذا يشير الى أن النقد المتداول يلعب الدور الاكبر كمصدر للنقود بالرغم من انخفاض وزنه النسبى وان معدل النمو فى القاعدة النقدية تناقص بالتدريج خلال فترة الدراسة وان كان قد عاود الارتفاع فى السنة الاخيرة ١٩٨٩ بسبب زيادة الارصدة الاحتياطية .

وبمقارنة الودائع الاحتياطية للبنوك بمتطلبات نسبة الاحتياطى القانونى نجد أن هناك هامشا لفائض تبلغ نسبته ٣ر٣٪ فى المتوسط طوال هذه الفترة . وهذا الهامش لا يعتبر كبيرا بل يتطلبه الاحتياط فى ادارة تلك النسبة لدى البنوك تفاديا للتعرض للعجز ، ولكن هذا لا يعنى أن جميع البنوك لديها فائض .

مضاعف النقود :

يقاس الاثر المضاعف للقاعدة النقدية بقسمة رقم السيولة المحلية على القاعدة النقدية وكان التطور فى هذا المضاعف على النحو المبين فى جدول (٢) بالملحق الاحصائى ، والسيولة المحلية الجدول رقم (٤) (*) .

ومن حساب المضاعف نجد أن أدنى حد له هو ٢ر٢ ضعفا فى عام ١٩٨٢ ، وأقصى حد هو ٣ر٧ ضعفا فى نهاية السلسلة فى عام ١٩٨٩ . ذلك لأن معدل نمو السيولة المحلية متزايد وقد بلغ أقصى معدل نمو لها فى عام ١٩٨٩ وكما نلاحظ أن معدلات نمو القاعدة النقدية قد اتجهت نحو الانخفاض خلال السنوات ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ فى الوقت الذى بدأت فيه معدلات نمو

(*) أرقام الجداول تشير الى الملحق الاحصائى بنهاية البحث .

السيولة المحلية فى التزايد كما سوف يرد بعد . ويتضح اثر ارتفاع معدل الزيادة فى الارصدة الاحتياطية فى عامى ٨٥ ، ٨٦ على ارتفاع رقم المضاعف فى السنتين المذكورتين بالرغم من انخفاض معدل نمو النقد المتداول فيهما .

ومن ثم يمكن تفسير الزيادة فى المضاعف بأنها ناتجة عن زيادة الوسائل النقدية المستوردة كتحويلات العاملين بالخارج التى لا تنشأ عن مصادر نقدية محلية وهى تدخل فى مكونات وسائل الدفع غير الجارية فى السيولة المحلية . التى تضخمت بشكل ظاهرى خلال السنوات الثلاث الاخيرة بسبب تغير سعر الصرف .

وسائل الدفع الجارية (ن)

تشتمل وسائل الدفع الجارية (أو المعروض النقدى كما يطلق عليها البنك المركزى المصرى) (ن) على النقد المتداول Currency in circulation ومن الودائع الجارية أو تحت الطلب Demand deposits (لا تشمل الودائع الحكومية) ، وهى تمثل النقود الجاهزة وكان التطور فى سلسلة أرقامها خلال الفترة موضع الدراسة كما يلى : -

بلغ معدل النمو المتوسط لوسائل الدفع الجارية (ن) (جدول رقم ٢) ١٤٧٪ فى المتوسط ويقارب معدل نمو الودائع الجارية ١٤١٪ ومعدل نمو النقد المتداول ١٤٥٪ والارتباط بين هذه السلاسل تام فى المقدار وفى الاتجاه الهبوطى . وتفسير ذلك ان دوافع الجمهور للاحتفاظ بالنقد أو بالحسابات الجارية تكاد تكون متشابهة لمواجهة المدفوعات الجارية ، ولكن اتجاه معدلات نموها نحو الانخفاض لا يفسر على أنه تناقص للتفضيل للنقود الجاهزة بقدر ما يعبر عن تزايد الوعى الادخارى واقتناء الودائع الزمنية والادخارية ذات العائد (٤)، والجدير بالذكر أن الودائع الجارية فى (ن) لاتشتمل على الودائع الجارية بالعملات الأجنبية التى يضمها البنك المركزى المصرى الى أشباه النقود ، وأغلبها دولارات غير معلومة المصدر يسمح بايداعها لمدة سنة قبل اضعاف صفة الشرعية عليها واعتبارها كالودائع الدولارية الأخرى معلومة المصدر . وقد ظل الوزن النسبى للنقد المتداول خلال هذه الفترة هو الوزن

الأكبر بنحو ٦٩٪ مقابل ٣١٪ للودائع ، وهو ما يدل على عدم نمو العادة المصرفية Banking habit بالمقدر الكافى وتفضيل التعامل اليومى بأوراق النقد بدلا من الشيكات . وهو ما يتطلب اصلاحات تشريعية تكفل للشيك حصانة ومعاملته كالأوراق النقدية .

وسائل الدفع المحلية بالجنيه المصرى (ن ٢)

تفرد الدراسة قسما نقديا جديدا قد يرى البنك المركزى أن يحذو نفس الحذو . وتشتمل هذه الوسائل على النقد المتداول والودائع الجارية بالعملة المحلية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية أيضا ولا تدخل فيها الودائع الأخرى بالعملات الأجنبية ، وفائدة هذا التقسيم أنه يظهر نمو الوسائل الناتج (أغلبها) من القطاع النقدى المصرى ، ويستبعد الودائع بالعملات الأجنبية التى أصبحت تتضخم ظاهريا بسبب تغير سعر الصرف . ويمكن استبعاد أثر تغير سعر الصرف وهو ما يقوم به البنك المركزى فى تحليلاته ولكنه لا ينشر سلاسل زمنية مستبعد منها هذا الأثر الأمر الذى يجعل من الصعب على الباحثين القيام به .

ومن جدول (٣) نجد أن المعدل المتوسط لنمو هذه الوسائل المحلية بالجنيه المصرى يزيد عن المعدل المتوسط لنمو (ن ١) حيث بلغ ٢٠٪ وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو المتوسط للودائع غير الجارية بالجنيه المصرى الذى بلغ ٢٥٠٪ وهو ما يؤكد ما سبق أن أشرنا اليه بالتفضيل المتزايد للودائع ذات العائد من جانب المودعين . ولكن اتجاه هذه الوسائل المحلية بالجنيه المصرى هابط أيضا وإن كان قد اتجه الى الارتفاع قليلا فى السنة الاخيرة ١٩٨٩ .

والهبوط الملحوظ من عام ٨٥ يبين اثر شركات توظيف الأموال خلال تلك الفترة . وميل الاتجاه العام الى الارتفاع فى عام ٨٩ يشير أيضا الى بداية فترة فقدان الثقة فى تلك الشركات ، ومع هذا يجب الا ننفل تأثير العوامل الانكماشية العامة فى منطقة الخليج التى القت بظلالها على اقتصاديات الدول المصدرة للعمالة ومنها الاقتصاد المصرى بصفة خاصة ومعدل نمو هذا القسم الجديد فى التحليل النقدى يعتبر معيارا أصدق للتغيرات فى السيولة المحلية .

السيولة المحلية ن٣ (٥)

تشتمل السيولة المحلية ن٣ على ن٣ بالاضافة الى الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية حيث يدرج البنك المركزى المصرى الودائع الجارية بالعملات الأجنبية ضمن اشباه النقود (٦) .

وتدسب من المسح النقدى لميزانيات البنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال أى من جميع الأصول والخصوم النقدية بعد استبعاد الودائع الحكومية وبنود الموازنة (وهى حسابات رؤوس الأموال والأصول الثابتة وأرصدة حسابات مابين البنوك ونحوها) .

واستبعاد الودائع الحكومية علته ان الحكومة قادرة على خلق هذه الودائع طالما انها قادرة على زيادة الاصدار (المغطى فى عام ٨٩ بنسبة ٩٦٪ بأصول محلية) (٧) .

ومن جدول (٤) نجد أن معدل النمو المتوسط لـ ن٣ هو ٢٣٪ بينما بلغ معدل نمو الوسائل المحلية التى لا تدخل فيها الودائع بالنقد الأجنبى ن٣ نحو ٢٠٪ فقط والزيادة ناجمة عن ارتفاع معدل نمو الودائع بالنقد الأجنبى بمعدل ٢٩٪ فى المتوسط . ويمكن ارجاع التغيرات الكبيرة غير المنتظمة فى معدلات هذا النوع من الودائع الى أسبابها . فخلال الفترة ٨١ - ٨٤ ظل سعر الصرف ثابت تقريبا بين ٨٣ر٢ قرش للدولار ، ٨٣ر٨ قرش ومن ثم فان ارتفاع هذه الودائع بمعدل ٤٠٪ ، ٢٤٪ يعتبر معدل نمو طبيعى بالمقارنة بمعدلات نمو الوسائل بالجنيه المصرى وهى ٣٤٪ ، ٣٢٪ فى نفس الفترة . أما الانخفاض الحاد خلال السنتين ٨٤ ، ٨٥ الى ٧٪ و ٥٪ على الترتيب فانما يرجع الى نشاط تجار العملة وشركات توظيف الأموال التى قامت على هذه التجارة . وقد تميزت تلك الفترة بانخفاض فى موارد النقد الاجنبى أدت الى اصدار قرارات وزير الاقتصاد فى ٥ يناير ١٩٨٥ المعروفة بالغاء نظام الاستيراد بتدبير النقد الاجنبى من أى مصدر (٨) واتخاذ اجراءات صارمة ضد تجارة العملة فى السوق السوداء .

أما التغيرات خلال الفترة من ٨٦ الى ٨٩ فترجع الزيادة فى معدلاتها الى الزيادة فى أسعار الصرف التى بلغت ١٣٦ قرش للدولار عام ٨٦ ، ٢٢٢ر٩ قرش عامى ٨٧ ، ٨٨ ثم ٢٣٨ر٧ قرش عام ٨٩ .

وتشير سلسلة الودائع بالدولار للقطاع العائلى لدى البنوك خلال نفس الفترة الى أن معدل النمو الحقيقى للودائع الدولارية يقل بقليل عن معدل نمو ودائع (جميع القطاعات) بالجنيه المصرى : (جدول ٥) .

وكما يتضح من التطور فى معدل الودائع الدولارية ان اتجاهها العام قريب من الاتجاه العام لمعدل نمو الوسائل بالجنيه المصرى (تشتمل على النقد المتداول) كما أن معدل نموها المتوسط وهو ١٩٪ قريب من معدل الوسائل المحلية وهو ٢٠٪ فى المتوسط .

ومن ناحية الوزن النسبى تزايدت الاهمية النسبية للوسائل بالجنيه المصرى حتى بلغت ذروتها فى عام ٨٥ الى ٧٢٪ من السيولة المحلية ثم اتجهت الى الانخفاض حتى بلغت ٥٣٪ عام ٨٩ بسبب التزايد الظاهرى فى ودائع العملات الأجنبية بسبب تغير سعر التقويم . مع أن نسبة الزيادة الكلية خلال الفترة ٨٨/٨١ فى الوسائل المحلية وهى ٢٦٤٪ كانت أكبر من نسبة الزيادة للودائع الدولارية وهى ٢٢٦٪ خلال الفترة (٨١/٨٠ - ٨٨/٨٧) .

السيولة الاجمالية ن٤

تعد السيولة الاجمالية من المسح المالى لميزانيات الجهاز المصرفى كله بما فيها ميزانيات البنوك المتخصصة الزراعية والعقارية وبنك التنمية الصناعية . ولما كانت الاهمية النسبية لميزانية البنوك المتخصصة لاتزيد عن ٦٪ من الميزانية المجمعة للجهاز المصرفى فان السيولة الاجمالية ن٤ تقرب من السيولة المحلية ن٣ والتغيرات فى معدلات نموها قريبة الى حد التماثل مع التغيرات فى ن٣ والتغيرات فى معدلات نموها قريبة الى حد التماثل مع التغيرات فى ن٣ . (جدول ٦) .

اذ لم تؤثر أرقام البنوك المتخصصة بزيادة معدل النمو المتوسط للسيولة المحلية ن٣ الا بمقدار ٠.٣٪ . ولهذا فان تحليلنا السابق لا يحتاج الى اضافة . وبالرغم من أن بعض البنوك المتخصصة قد بدأت تقبل الودائع كبنك الاسكان والتعمير وبنوك القرى الزراعية ولكن وزن هذه الودائع مازال متواضعا .

الأصول المقابلة للسيولة المحلية

وسائل الدفع بمختلف أنواعها الجارية وغير الجارية بالنقد المحلى وبالعملات الأجنبية تشكل خصوم القطاع النقدى وتعتبر التزامات على الجهاز المصرفى بما فى ذلك النقد المتداول خارج البنوك الذى يعتبر التزاما على جهة الاصدار .

ويقابل هذه الخصوم أصول تعادلها فى القيمة ، والتغيرات التى تطرأ على السيولة تقابلها تغيرات متساوية فى اجمالى الأصول . والزيادة فى الأصول له أثر انكماش على السيولة .

وتتكون الأصول المقابلة للسيولة من ثلاثة عناصر هى : (جدول ٧) :

- (أ) صافى الائتمان المحلى .
- (ب) صافى الأصول الأجنبية .
- (ج) صافى البنود الأخرى .

وتعنى كلمة (صافى) الرصيد الناتج عن طرح الخصوم أن وجدت من الأصول ، فالأصول الاجنبية أو الموجودات بالنقد الأجنبى تقابلها التزامات بالنقد الأجنبى (بخلاف الودائع) ، وطرح الأصول من الخصوم قد يسفر اما عن أصول صافية أو خصوم صافية وبنفس الكيفية تصفى العناصر الأخرى .

وقد فضلنا اجراء التحليل على الأصول المقابلة للسيولة المحلية نـهـ وليس السيولة الاجمالية نـ؛ لأن ما تضيفه البنوك المتخصصة قليل الأهمية من جهة ولأن للبنوك المتخصصة طبيعة مختلفة فهى ليست بنوك ودائع Deposit Banks ومن ثم تستبعد عادة فى التحليل النقدى ، شأنها شأن قطاع التأمين الذى لا يخلق الودائع ، لأنه لا يقدم ائتماناً ولكنه يوظف موارده فى أصول طويلة الأجل .

ونجد من تطور أرقام الأصول المقابلة للسيولة (جدول ٧) ، ومن تطور الأهميات النسبية للعناصر الثلاثة أن صافى الائتمان يزداد على حجم السيولة

المحلية طوال الفترة موضع الدراسة وقد تراوحت نسبته الى السيولة المحلية ما بين ١١٠٢٪ فى عام ٨١ الى ١٠١٥٪ فى عام ٨٩ ، وشكلت الأرصدة الصافية للأصول الأجنبية ما بين ٤٢٪ و ٩٦٪ خلال الفترة أى أن هذين العنصرين يشكلان معا ما بين ١١٤٪ الى ١١١٪ من السيولة وقد مولت هذه الزيادة فى الائتمان عن زيادة الارصدة الدائنة فى الخصوم للبنود الأخرى عن ارصدها المدينة فى جانب الأصول وهى بذلك تعتبر عاملا انكماشيا بالنسبة للسيولة المحلية .

كما تدل الارقام على انخفاض الاهمية النسبية للائتمان المحلى من ١١٠٢٪ الى ١٠١٥٪ من السيولة المحلية ويعزى هذا الاتجاه الى السياسة الائتمانية التى ينتهجها البنك المركزى اتساقا مع توصيات صندوق النقد الدولى بتخفيض الائتمان كما يتجلى ذلك أيضا من اتجاهات معدلات نموه التى تناقصت بالتدريج من ٤١٪ الى ١٨٪ .

السياسة الائتمانية :

بدأت سياسة السقوف الائتمانية منذ ١٥/١٠/١٩٨١ أى مع بداية الفترة موضع الدراسة اذ اصدر البنك المركزى فى ذلك الحين قرارا يلزم البنوك ألا تتجاوز أرصدة المطلوبات من الحكومة وشركات القطاع العام (لاغراض غير موسمية) باستثناء القروض الممنوحة لشركات الأمن الغذائى نسبة ٦٥٪ من أرصدة الودائع بكافة صورها لمهذين القطاعين ، كما وضع حدود فرعية للمطلوبات من قطاع التجارة الخاص والقطاع العائلى بحيث لا تتجاوز الزيادة فى الائتمان الممنوح لقطاع التجارة ١٢٪ وللقطاع العائلى ١٠٪ سنويا وذلك بالقياس الى الارصدة فى ٣٠/٩/١٩٨١ .

وقد عدلت تلك المعايير الائتمانية فى ١١ أغسطس ١٩٨٨ ، فأصبحت البنوك التجارية كل على حده ملتزمة ألا تتجاوز التسهيلات الممنوحة منها لشركات القطاع العام لاغراض غير موسمية ولعملاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٠٪ من أرصدة الودائع أما بنوك الاستثمار والاعمال فقد أعفيت من السقف الرئيسى للائتمان مع متابعتها على المستوى الاجمالى . وعلى الا تتجاوز الزيادة فى الائتمان الممنوح للقطاع التجارى الخاص نسبة ٨٪ سنويا فى جميع البنوك .

ويعامل رأس المال المدفوع والاحتياطيات معاملة الودائع فى حساب معيار التوسع الائتمانى وقد اتاح هذا التعديل مرونة كبيرة للبنوك ويفسر هذا عودة نمو صافى الائتمان الى الزيادة بنسبة ١٩٪ ، ١٨٪ عامى ٨٨ ، ٨٩ بعد ان كان قد هبط الى ١٦٪ فى عام ٨٧ وبعد أن جارت البنوك والعملاء بالشكوى وقد اتسمت فترة التوسع الائتمانى مع بداية الخطة الخمسية الأولى باقتراض معظم البنوك لاختفاء ائتمانية أسفرت فيما بعد عن عدد كبير من الشركات المتعثرة وبصفة خاصة التسهيلات بالنقد الأجنبى التى اضررت ايما اضرار بسبب ارتفاع سعر الصرف بعد قيام السوق المصرفية الحرة للبنوك وبسبب عدم تحوط البنوك وعمالئها ضد هذا الخطر المحتمل .

واستشعارا من البنك المركزى بخطورة الوضع الائتمانى لكثير من شركات قطاع الأعمال العام والخاص فقد اصدر فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ قرارا يقضى بأن تلتزم البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية المستقرة فى مجال منح الائتمان ، وبأن ترتبط قرارات منح الائتمان بأغراض محددة ومتابعة استخدامها فى حدود هذه الاغراض ، واعتبارا من ٥ يونيو ٨٦ أصبحت البنوك تلتزم بابلاغ البنك المركزى عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات تجاوز القيمة التى يحددها البنك المركزى .

ومن أدوات الرقابة الائتمانية النوعية قرر البنك المركزى فى ١٧ ابريل ٨٦ ألا تقدم البنوك تسهيلات بالنقد المحلى بضمان نقد أجنبى لمحاربة التجارة الخفية فى العملة وخلال عام ٨٨/٨٧ عدل هذا القرار باستثناء التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية مقابل خطابات ضمان صادرة عن بنوك فى الخارج وبحيث لا يزيد التسهيل عن قدر المكون المحلى الذى تحصل عليه هذه الشركات مقابل مستخلصاتها عن العمليات المنفذة .

ومن القرارات النوعية أيضا قرار صدر فى أول يوليو ١٩٨٢ بعدم منح أى تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب الخاصة والسلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة كما تقرر فى عام ٨٨/٨٧ عدم منح قروض من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال الى البنوك المتخصصة دون الرجوع الى البنك المركزى وهو قرار يحتاج الى مناقشة وسنعود اليه فيما بعد .

صافى الأصول الأجنبية :

أظهرت الأصول الأجنبية زيادة عن الخصوم طوال الفترة من ٨١ الى ٨٩ وبذلك كانت عامل توسع فى السيولة المحلية . غير أن تغير أرصدها الصافية لدى البنك المركزى كانت مختلفة عنها فى البنوك الأخرى .

تطور صافى الأصول الأجنبية (مليون جنيه)

السنة	البنك المركزى	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	الصافى الاجمالى
١٩٨١	(١٠٤٩)	١٢١٠	٣٩٢	٥٠٨
٨٢	(٥٨٨)	٧٨٦	١٨٠	٣٧٨
٨٣	(٢٩٢)	١٦٠١	٧٤٨	٢٠٤٧
٨٤	(١٠٣)	١٤٩٥	٦٤٦	٢٠٣٨
٨٥	(٧٢)	١٣٥٧	٧٨٣	٣٠٦٨
٨٦	١٤٩	٢٠١٩	١٣٦٥	٣٥٣٣
٨٧	(١٦٣٦)	٢٧١٨	٢٠٤٨	٣١٣٠
٨٨	(٣٧٣٢)	٦٢٨٥	٣٥٧٨	٦١٣١
٨٩	(٧٠٦٩)	٨٤٥٤	٤٦١٠	٥٩٩٥

يتبين من هذه الارصدة أن البنك المركزى زادت فيه طوال هذه الفترة (فيما عدا عام ٨٦) التزاماته بالنقد الأجنبى عن أصوله منها وهو ما خفض من الاثر التوسعى لصافى الأصول الأجنبية على السيولة المحلية . وبطبيعة الحال فان أغلب الالتزامات بالنقد الاجنبى للبنك المركزى هى التزامات حكومية .

ومن تطور عناصر صافى المطلوبات من الحكومة (جدول رقم ٨) . يتضح تعادل معدل النمو المتوسط لمتزايد الأوراق المالية واجمالى التسهيلات الحكومية بالاضافة الى الأوراق المالية مع صافى المطلوبات من الحكومة وقد بلغ ١٨٪ سنوياً .

فى عام ٨٩ أصبحت الاوراق المالية الحكومية تشكل ٦٨,٢٪ من اجمالى

المطلوبات الحكومية و ١٠٠٪ تقريبا من صافى المطلوبات بعد طرح الودائع الحكومية . وفى التحليل النقدى كما سبق لنا القول تطرح الودائع الحكومية من اجمالى المطلوبات الحكومية ليظهر فى الأصول المقابلة للسيولة الصافى فقط .

وقد أظهرنا الأجمالى هنا لاطهار الحجم الحقيقى للتسهيلات الحكومية فقط وأظهر الفجوة التمويلية التى لا تظهرها صافى المطلوبات ، ويمكن القول بأن الودائع الحكومية تكاد تعادل التسهيلات ، كما تكاد الأوراق ٠٠٠ المالية تتعادل مع صافى مديونية الحكومة للبنوك .

ويرجع الانخفاض الكبير فى أرصدة التسهيلات الحكومية فى عام ١٩٨٢ بصفة خاصة الى المعايير الائتمانية التى وضعها البنك المركزى لنمو التسهيلات الائتمانية للقطاع الحكومى فى أواخر عام ١٩٨١ كما سبق ذكره والنمو المطرد فى أرصدة الأوراق المالية انما يرجع الى سياسة التمويل بالمعجز التى تعتبر أكبر عوامل التأثير السلبى للسياسة المالية على السياسة النقدية .

ومن توزيع الائتمان بين القطاعات غير الحكومية (جدول رقم ٩) ، وجد ما يلى :

حظى قطاع الاعمال الخاص بأوفر نصيب من الائتمان غير الحكومى وبمعدل متوسط ٢٩٪ خلال الفترة موضع الدراسة ، وكذلك كان متوسط نمو المطلوبات من شركات القطاع العام مرتفعا بنسبة ٢٩٪ وبذلك تكون معدلات نمو الائتمان الى هذين القطاعين أكبر بكثير من معدل النمو فى اجمالى وصافى المطلوبات من الحكومة . أما القطاع العائلى فكان معدل نمو الائتمان المنوح له متواضعا بمتوسط ١٢٪ وقد تحول الى معدل سالب فى عامى ٨٤ ، ٨٧ ، وقد يرجع الهبوط الحاد فى عام ٨٧ الى قرار البنك المركزى فى أبريل ٨٦ بحظر منح الائتمان بضمان نقد أجنبى .

من الجدول (١٠) يتبين أن القطاع العائلى يوفر الجانب الأكبر من الودائع كما أن معدلات نموها بلغت فى المتوسط ٣٠٪ خلال الفترة ، يليه فى الاهمية النسبية ومعدلات النمو قطاع الاعمال الخاص بمتوسط ٢٨٪ ويأتى قطاع الاعمال العام الثالث فى الترتيب من ناحية الاهمية النسبية اذ بلغ

متوسط معدل نمو ودائعه ١٩٪ فقط وهو يقل عن المتوسط الاجمالى لنمو
اجمالى الودائع .

التغير فى الأهميات النسبية لأنصبة القطاعات فى الودائع الاجمالية :-
(مليون جنيه)

عام ١٩٨٩	عام ١٩٨١		
%	%		
١٤ر٥	٢٥١١	٢٥٧٦	الودائع الحكومية
١٢ر٦	١٧٩٣	٧٤١٨	ودائع شركات قطاع الاعمال العام
١٥ر٦	١٢٥٦	٩١٧٦	ودائع قطاع الاعمال الخاص
٥٤ر٧	٢٨٤٧	٣٢٢٢٤	ودائع القطاع العائلى
٣	٤٠	١٥٩	ودائع البنوك المتخصصة
٢ر٣	٢٠٠	١٣٨٨	ودائع العالم الخارجى
١٠٠ر	٩٧٤٧	٥٨٩٤١	

تراجعت الأهمية النسبية للودائع الحكومية من ٢٥٧٪ فى عام ١٩٨١ الى ١٤ر٥٪ فى عام ٨٩ من ثم فقد تناقص تأثيرها الانكماشى على السيولة المحلية بنفس القدر . وبنسبة أقل تراجعت ودائع شركات القطاع العام من ١٨ر٤٪ الى ١٢ر٦٪ وهذا يعنى أن النصيب النسبى للقطاعين معا قد تراجع من ٤٤ر١٪ فى بداية الفترة الى ٣٧٪ فى نهايتها وأصبح القطاع العائلى يوفّر أكثر من نصف الودائع الاجمالية بنسبة ٥٤ر٧٪ فى عام ١٩٨٩ مقابل ٣٩ر٤٪ فى عام ٨١ . أما ودائع قطاع الاعمال الخاص فقد زادت أهميتها قليلا بمقدار ١ر٦٪ .

المراكز الصافية للقطاعات

من تطور دائنية ومديونية القطاعات المذكورة (جدول ١١) نجد القطاع الحكومى مدين طوال فترة الدراسة ، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الاعمال الخاص حيث يقل ماله من ودائع عما حصل عليه من قروض البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنك المركزى ، أما قطاع الأعمال العام فخلال الفترة من ٨١ حتى ٨٤ كان دائنا صافيا بمبالغ قليلة الأهمية .

ثم تحول مركزه الى مدين صافى خلال الفترة من ٨٥ حتى عام ١٩٨٩
وهى الفترة التى شاهدت اعسار العديد من شركات هذا القطاع أما القطاع
العائلى فمركزه دائن طوال الفترة ، وهو العائل الأكبر من الناحية الائتمانية
لباقى القطاعات .

الفجوة التمويلية :

إذا اضفنا الودائع الحكومية الى صافى المطلوب من الحكومة والى
الودائع (وقد سبق طرحها من السلسلتين فى التحليل النقدى السابق)
نحصل على سلسلتين جديدتين للائتمان المحلى الاجمالى (وليس الصافى)
وللودائع الاجمالية (بما فيها ودائع الحكومة) بهدف التعرف على الفجوة
التمويلية (جدول ١٢) .

وتظهر تطورات الفجوة التمويلية مدى كثافة توظيف الموارد الايداعية
للبنوك فى عام ١٩٨١ التى بلغ معدلها ١٦٢٪ وهو ما أدى الى اتخاذ
الاجراءات الائتمانية لتقييد الائتمان ووضع السقوف . كما تظهر أيضا ميل
هذا المعدل الى الانخفاض الى ١٤٩٪ فى عام ١٩٥٠ ثم الى ١٢٢٪ فى عام
١٩٨٩ .

وباستبعاد الأوراق المالية الحكومية من سلسلة الائتمان الاجمالى فى
بعض السنوات المختارة تتغير النسب السابقة على النحو التالى : -

عام	الائتمان المحلى الاجمالى (١)	الودائع الاجمالية (٢)	الفجوة التحويلية (٣)	(١) — × ١٠٠ (٢)
(بعد استبعاد الأوراق المالية الحكومية)				
١٩٨١	١٠٣٧٧	٩٧٤٧	٦٣٠ -	٪ ١٠٦
١٩٨٥	٢٠٧٧١	٢٤٢٣٨	٣٤٦٧ +	٪ ٨٥
١٩٨٩	٤٠٧٠٧	٥٨٩٤١	١٨٢٣٤ +	٪ ٦٩

من التغيرات التى طرأت على الفجوة التمويلية بعد استبعاد الأوراق
المالية الحكومية ومعظمها ناجم عن تمويل تضخمى نجد أن نسبة توظيف

الموارد الايداعية للبنوك قد انخفضت من ١٠٦٪ عام ١٩٨١ الى ٨٥٪ فى عام ٨٥ والى ٦٩٪ فى عام ١٩٨٩ ، وتحولت الفجوة الى فائض قابل للتوظيف للقطاعات غير الحكومية بلغ ١٨ر٢ مليار فى نهاية الفترة . وفيما يتعلق بتوزيع القروض وفقا للانشطة الاقتصادية (جدول ١٣) .

كان أكبر معدل لاجمالى القروض بالعملة المحلية (بدون المطلوبات من الحكومة) فى عام ٨٢ هو ٤٩٪ ، ثم اتجهت معدلات النمو الى الانخفاض التدريجى الى ١٣٪ عام ٨٧ . وفى عام ١٩٨٨ اتجه معدل النمو الى الارتفاع الى ٢٠٪ وكانت معايير التوسع الائتمانى قد عدلت فى تلك السنة لمتيح للبنوك مرونة فى هذا التوسع يربط معدل نمو الائتمان بنمو الودائع وخفض النسبة بينهما الى ٦٠٪ وقد تحققت أكبر معدلات النمو فى مختلف الانشطة فى عام ٨٢ أيضا واتجهت كذلك الى الانخفاض التدريجى فيها جميعا حتى عام ٨٧ ، وعادت الى الارتفاع فى عام ٨٨ للسبب السابق ذكره فيما عدا قطاع التجارة الذى انخفض معدل نموه الى أقل مستوى فى ذلك العام الى ٥٪ .

سياسة أسعار الفائدة :

انتهج البنك المركزى سياسة الرفع التدريجى لسعر الفائدة على الجنيه المصرى اعتبارا من عام ٧٦ عقب صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى اعطى البنك المركزى صلاحيات رفع السعر حيث ينص القانون المدنى المصرى على الا يتجاوز سعر الفائدة المدينه ٧٪ . وقد ظلت أسعار الفائدة فى مصر تتسم بالثبات النسبى خلال الفترة ٥٩ - ٧٥ ، حيث كان سعر الخصم ٣٪ ثم رفع الى ٥٪ اعتبارا من مارس ١٩٦٢ وفقا لبرنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى (٧) ، كما تراوحت أسعار الفائدة الدائنة بين ١ر٢٪ و ٢ر٤٪ سنويا بينما تراوحت أسعار الفائدة المدينه بين ٥ر٥٪ ، ٧٪ .

واعتبارا من عام ١٩٨١ رفع سعر الخصم الى ١٣٪ وأسعار الفائدة على الودائع الادخارية من ٥٪ الى ١١ر٥٪ وفقا لاجالها وأسعار الفائدة المدينه على القروض والتسهيلات من ١٣٪ الى ١٥٪ لجميع القطاعات . وفى عام ١٩٨٢ عدلت أسعار الفائدة الدائنة من ٥٪ الى ١٣٪ وزيدت على ودائع التوفير من ٨ر٥٪ الى ١٠٪ وشهادات الاستثمار من ١٢٪ الى ١٣ر٢٥٪ . وخفضت الفائدة المدينه بالنسبة لقطاع الزراعة الى ١٣٪ بالنسبة للمحد الاقصى

وبدون حد أدنى ، ولم تتغير بالنسبة لقطاع الخدمات ، وبالنسبة لقطاع التجارة رفع الحد الأدنى من ١٣٪ الى ١٦٪ وبدون حد أقصى ، وفى أول ديسمبر ٨٣ وضع حد أدنى لقروض قطاعى الزراعة والصناعة هو ١١٪ . وظل هذا الهيكل ساريا حتى عام ٨٧ .

وفى عام ١٩٨٧ عدل هذا الهيكل بالنسبة للفائدة المدينة ولم يطرأ تغيير على الفائدة على الودائع بجميع أنواعها ، وتراوحت الفائدة المدينة لقروض القطاع الزراعى ما بين ١١٪ الى ١٣٪ كحد أدنى ، وما بين ١٣٪ الى ١٥٪ كحد أقصى تبعا لمدة القرض ، وزيدت الفائدة على قروض قطاع الخدمات لتتراوح ما بين ١٣٪ الى ١٥٪ كحد أدنى وما بين ١٥٪ الى ١٦٪ كحد أقصى ، اما قطاع التجارة فقد رفع الحد الأدنى لقروضه يتراوح بين ١٦٪ الى ١٨٪ وفى عام ١٩٨٩ زيدت معدلات الفائدة الدائنة لتتراوح ما بين ٥٪ و ١٦٪ وزيدت فائدة صندوق التوفير الى ١١٪ وفائدة شهادات الاستثمار الى ١٦٫٢٥٪ اعتبارا من يوليو ٨٩ .

أما الفائدة المدينة فقد زيدت بالنسبة لقطاع الزراعة لتتراوح ما بين ١٣٪ و ١٥٪ كحد أدنى وما بين ١٥٪ الى ١٧٪ كحد أقصى . وقطاع الخدمات ما بين ١٥٪ الى ١٧٪ كحد أدنى و ١٧٪ الى ١٩٪ كحد أقصى وبالنسبة لقطاع التجارة توحد الحد الأدنى لجميع المدد لـ ١٨٪ وبدون حد أقصى .

أثر تغيير أسعار الفائدة على معدلات نمو القروض :

فى يوليو ١٩٨٢ انخفضت معدلات أسعار الفائدة بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة بنسبة ٢٪ بالنسبة للحد الأقصى والغى الحد الأدنى وفى تلك السنة تحققت أعلا معدلات نمو القروض لهذين القطاعين بنسبة ٩٨٪ لقطاع الزراعة ، ٤٧٪ لقطاع الصناعة . وفى نفس السنة أيضا نجد أن قطاع الخدمات قد زادت قروضه بأكثر معدل طوال الفترة وهو ٦٠٪ بالرغم من أنه لم يطرأ تعديل على أسعار الفائدة بالنسبة لقروض هذا القطاع خلال تلك السنة ، أما قطاع التجارة فبالرغم من زيادة الحد الأدنى لاقراضه بـ ٣٪ من ١٣٪ الى ١٦٪ والغاء الحد الأعلى فقد حقق أيضا أكبر معدل للزيادة خلال الفترة موضع الدراسة وهو ٢٩٪ (جدول ١٣) .
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

وبالرغم من زيادة أسعار الفائدة لجميع تلك القطاعات فى عام ١٩٨٨ فقد رأينا أن معدلات النمو لقروضها جميعا اتجهت معدلات نموها الى الارتفاع بعد الانخفاض المتوالى بالرغم من تزايد أسعار الفائدة والسبب فى ذلك انما يرجع الى تعديل معيار التوسع الائتمانى ومن ثم يمكن القول أن اثر تغيير أسعار الفائدة على نمو الائتمان وتوزيعه بين القطاعات غير واضح . كما أن سياسة أسعار الفائدة المميزه لم تؤد الى زيادة الاهميات النسبية لقطاعى الزراعة والصناعة فى الائتمان كما يتضح من التطور التالى لهذه الاهميات:

السنوات	ق. الزراعة	ق. الصناعة	ق. التجارة	ق. الخدمات	أخرى	المجموع %
١٩٨١	١٦	٣١	٤٥٦	١٤١	٧٧	١٠٠
٨٣	٢٢	٣٠٤	٣٩٤	١٦٧	١١٣	١٠٠
٨٦	٢٤	٢٩٦	٣٥٥	٢٠٨	١١٧	١٠٠
٨٨	٢٥	٣٣٤	٣١٥	٢١٢	١١٤	١٠٠

من التغيرات فى الاهميات النسبية نجد أن سياسة التمييز فى أسعار الفائدة لصالح قطاعى الزراعة والصناعة لم تؤد الى زيادة نصيبهما النسبى مجتمعين فى القروض الا بنسبة ٣٥٪ منها ٠٩٪ لقطاع الزراعة و ٢٢٪ لقطاع الصناعة ، بينما نجد التحويلات الكبيرة فى الاهميات النسبية تبادلها قطاع الخدمات مع قطاع التجارة حيث انخفضت أهمية الاول من ٤٥٦٪ الى ٣١٥٪ بينما ارتفعت أهمية الثانى من ١٤١٪ الى ٢١٢٪ وجانب من الانخفاض فى قروض القطاع التجارى قد يرجع للارتفاع المتوالى فى أسعار الفائدة غير أن العامل الأهم هو السقف الفرعى الذى وضع لنمو قروض هذا القطاع منذ عام ٨١ بحيث لا تزيد التسهيلات الممنوحة له بأكثر من ١٢٪ سنويا وقد خفض هذا السقف الى ٨٪ فى عام ٨٨ ، وهو ما أدى الى انخفاض معدل نمو القروض لهذا القطاع الى أدنى حد له فى ذلك العام ، ولو كانت للزيادة فى أسعار الفائدة ذلك الأثر الفعال لما ارتفعت الأهمية النسبية للقروض لقطاع الخدمات الذى شاهدت قروضه ارتفاعا متواليا فى معدلات الفائدة عليها .

ولم تثبت سياسة التمييز فعاليتها حتى فى توزيع الناتج المحلى الاجمالى

فمن الجدول ١٤ نجد أن قطاعات الانتاج السلى قد تناقصت أهميتها النسبية بعد الخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ حيث تراجعت الاهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلى فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى من ٢٨٧٪ فى عام ٨٢/٨١ الى ٢٦٨٪ ، كما تراجعت تلك القطاعات مضافا اليها قطاع البترول - ٥٢٪ الى ٥٠٦٪ .

وكانت معدلات النمو المتوسطة خلال الخطة فى قطاعات الزراعة ، والصناعة والكهرباء ، والتشييد والبناء هى على الترتيب ٣٥٪ ، ٩٣٪ ، ٣٣٪ وارتفاع معدل النمو المتوسط لقطاع الصناعة والكهرباء يرجع فى المقام الأول الى نمو قطاع الكهرباء . ذلك فى حين بلغ معدل النمو المتوسط فى القروض المتنوعة لهذه القطاعات (جدول ١٣) ٢٨٪ لقطاع الصناعة و ٢٤٪ لقطاع الخدمات تدخل فيها قروض التشييد والبناء ، كما تزايدت نسبة الائتمان المحلى الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال خطة التنمية على النحو الموضح بالجدول (١٥) . ونسب الائتمان الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى تظهر مدى أهمية القروض المصرفية فى صنع هذا الناتج كما تظهر أيضا مدى التوسع الائتمانى بالقياس الى معدل نمو الناتج المحلى الذى بلغ متوسطه خلال الخطة الأولى ٦٨٪ فى حين بلغ معدل النمو المتوسط للائتمان الاجمالى ٢٣٢٪ .

التوزيع القطاعى للقروض بالعملات الأجنبية

فى بداية الفترة كان قطاع الاعمال الخاص يستحوذ على ٨٢٣٪ من مجموع قروض البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال بالنقد الأجنبى ويليهِ فى الاهمية القطاع العائلى بنسبة ٩٪ . مع قلة الاهمية النسبية للقطاعات الأخرى . (جدول ١٦) .

وفى عام ١٩٨٨ تغيرت الاهمية النسبية لقطاع الاعمال الخاص فانخفضت الى ٦٣٣٪ بينما زادت بدرجة كبيرة الاهمية النسبية لقروض العالم الخارجى وهذا يشير الى توظيف البنوك لجانب متزايد من أصولها بالعملات الأجنبية وبصفة خاصة بعد أن بدأت أسعار الصرف فى التزايد ، ويلاحظ قلة الوزن النسبى لقروض قطاع الاعمال العام الذى يدير احتياجاته من النقد الأجنبى من مصادر حكومية ، وارتفاع نسبة قروضه من ٤٪ الى

٩٢٪ بدل من نقص اعتماده على الحكومة فى تدبير العملات الأجنبية ، أما القطاع العائلى فقد تناقصت أهميته النسبية بنسبة ٧٢٪ .

وفى بداية الفترة كان قطاع التجارة يستحوذ على ٤٩٢٪ من مجموع القروض بالنقد الأجنبى ولكن انخفض نصيبه النسبى بدرجة ملحوظة الى ٢٧٣٪ وزادت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة قليلا وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات أما القطاع الزراعى فان ما حصل عليه من قروض بالنقد الأجنبى لم تزد نسبتها عن ٢٣٪ (جدول ١٧) .

الادخارية

تشتمل الادخارية وفقا لتعريف البنك المركزى على الادخارية التالية (اشباه النقود أى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية بالنقد الأجنبى + صافى مبيعات شهادات الاستثمار + ودائع صندوق التوفير) .

وبالرغم من أن هذا التعريف يشتمل على وعاء من خارج القطاع المصرفى وهو صندوق التوفير فانه وفقا للعرف النقدى لا يدرج فيها مدخرات قطاع التأمين باعتباره أحد أجهزة سوق رأس المال وليس سوق النقد مع العلم بأن اجمالى التوظيفات لهذا القطاع قد بلغت نحو ٢٦٧ مليار جنيه مصرى فى يونيو ٨٩ منها نحو ٢٣٢ مليار جنيه مدخرات لصالح هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية بنسبة ٨٧٪ من اجمالى توظيفات قطاع التأمين (١٦) .

يتبين من الجدول (١٨) أن متوسط معدل نمو ودائع صندوق التوفير ١٢٧٪ وقد انخفضت معدلات نموه بشكل ملحوظ من ١٥٪ عام ٨١ الى ١٪ فقط فى عام ٨٩ بالرغم من رفع أسعار الفائدة على هذا النوع من الودائع من ٨٥٪ عام ٨١ الى ١٠٪ عام ٨٢ ثم الى ١١٪ عام ٨٩ وهو بجانب عوامل أخرى يدل على عدم تأثير زيادة أسعار الفائدة على هذا النوع من الودائع . ولكننا نجد أن تأثير رفع سعر الفائدة على زيادة معدل نمو شهادات الاستثمار فى عام ٨٩ كان واضحا اذ ارتفع معدل نموها فى تلك السنة من ١٣٪ الى ١٩٪ بسبب رفع سعر الفائدة من ١٣٢٥٪ الى ١٦٢٥٪ ومع هذا فان معدلات

النمو فى شهادات الاستثمار هابط بوجه عام بالرغم من زيادة أسعار الفائدة لها خلال فترة الدراسة من ١٢٪ الى ٢٥ر١٦٪ .

أما التغير فى الاوزان النسبية لهذه الاوعية الى الاجمالى فقد تطور على النحو التالى :

عام	الودائع الزمنية	صندوق التوفير	شهادات الاستثمار	اجمالى الاوعية
١٩٨١	٨٤	٣ر٢	١٢ر٨	١٠٠
١٩٨٥	٨٧	٢ر٧	١٠ر٣	١٠٠
١٩٨٩	٩١	١ر٢	٧ر٨	١٠٠

ويشير هذا التطور الى أن الودائع الزمنية قد زاد وزنها النسبى على حساب الودائىن الاخرين وبصفة خاصة شهادات الاستثمار التى فقدت ٥٪ من وزنها النسبى ، ويرجع ذلك الى ما أصبحت تواجهه من منافسة شهادات الايداع ذات العائد الشهرى لمدة ٧ سنوات التى تعطى معدل عائد قدره ١٦٪ وقد تزايدت الاهمية النسبية للودائع الزمنية والادخارية الأخرى بالرغم من عوائدها لم تصدر بشأنها فتوى رسمية كما حدث بالنسبة لشهادات الاستثمار التى اعتبر عائدتها حلال شرعا .

التطورات الهيكلية فى الجهاز المصرفى

يمكن تتبع التطورات الهيكلية من التغيرات السنوية التى طرأت على خصوم وأصول الجهاز المصرفى من التغيرات فى الميزانية المجمع (وليست الموحدة) للبنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة التى كانت التغيرات فيها على النحو التالى : -

من الجدول ١٩ نجد أن معدل نمو الجهاز المصرفى خلال الفترة (٨١ - ٨٩) هو ٢١ر٥٪ واتجاهه هابط بصفة عامة فيما عدا سنتى ٨٨ ، ٨٩ حيث تغير اتجاهه الى الارتفاع بسبب أسعار الصرف ، وكان معدل النمو المتوسط لميزانية البنك المركزى ١٨٪ وللبنوك التجارية ٢٥٪ وبنوك الاستثمار والاعمال ٣٢٪ والبنوك المتخصصة ٢٦٪ ، ومعدلات نموها جميعا يتجه الى الانخفاض

فيما عدا بنوك الاستثمار والاعمال التي تبدو التقلبات فيها واضحة بسبب أن الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وزنها النسبي في ميزانياتها أكبر وبذلك يتأثر تقويمها بالتغيرات في سعر الصرف . وكان التغير في الأهمية النسبية للبنوك في هيكل الجهاز المصرفي على النحو التالي خلال سنوات مختارة .

البنك المركزي	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والاعمال	البنوك المتخصصة	الجهاز المصرفي	
١٩٨١	٣٧	٥٠	٨	٥	٪١٠٠
١٩٨٦	٢٨	٥٣	١٤	٥	٪١٠٠
١٩٨٩	٢٦	٥٤	١٤	٦	٪١٠٠

ويعتبر اتجاه الأهمية النسبية للبنك المركزي نحو الانخفاض لصالح البنوك الأخرى اتجاها مطلوباً لأن الحكومة تستحوذ على الجانب الأكبر من أصول البنك وهي أصول مصدرها تضخمى ، أما زيادة الأهمية النسبية لبنوك الاستثمار والاعمال فلأن جانباً من تلك الزيادة ترجع كما سبق القول لارتفاع سعر صرف الدولار وتضاعف الأرصدة وتحليل أصول وخصوم البنك المركزي يبين النصيب النسبي للبنك في صافي المطلوب من الحكومة كما يبين حجم الاستثمار في الاوراق المالية الحكومية ومن ثم يمكن التعرف على حجم الاستثمار في الاوراق المالية غير الحكومية في الجهاز المصرفي كله ، وتوزيع توظيف البنك بين الحكومة والبنوك الأخرى . وأرقام الودائع بالبنك المركزي (جدول ٢٠) تشير الى أن الودائع الحكومية قد حدث تغير طفيف في قيمتها المطلقة خلال السنوات الثلاث ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ولم تزد أهميتها النسبية في المتوسط عن ٧٪ في تكوين ودائع البنك المركزي ، وان ودائع البنوك المقابلة لنسبة الاحتياطي بالرغم من أنها متناقصة في أهميتها النسبية الا أنها شكلت ٢٢٪ في المتوسط من الموارد ، وموارد النقد الأجنبي متناقصة أيضاً في أهميتها وتشكل ٩٪ في المتوسط من موارد البنك ، والالتزامات بالنقد الأجنبي متزايدة وتشكل ١٨٪ في المتوسط ، أما الزيادة في الودائع الدائنة الأخرى التي أصبحت تشكل ٤٥٪ من خصوم البنك في عام ٨٩ فتعزى الى التزايد في حسابات جديدة مقابل التزامات القروض الخارجية المجدولة من ديون مصر . والجدول ٢١ يبين : -

أصول البنك المركزى :

تشكل الأوراق المالية الحكومية نحو ٦٠٪ من اجمالى أصول البنك المركزى خلال هذه الفترة أما القروض والتسهيلات للبنوك بما فيها بنك الاستثمار القومى فتشكل نحو ٣٠٪ فى المتوسط وباقى الأصول الأخرى بما فيها الذهب والعملات الأجنبية لا تشكل سوى نسبة متوسط قدرها ١٠٪ من اجمالى الأصول أما توزيع قروض البنك المركزى خلال تلك الفترة فنجد أن بنوك الاستثمار والأعمال تحظى بأوفر نصيب منها يتراوح بين ٢٢٪ الى ٣٠٪ ويليهما فى الأهمية بنك الاستثمار القومى نحو ٢٥٪ فى المتوسط فالبنوك المتخصصة بنسبة ٢٤٪ أما البنوك التجارية فهى لا تكاد تحصل على شيء من قروض البنك المركزى اذ بلغ نصيبها النسبى فى تلك القروض ٢٪ فقط فى عام ٨٩ اما توزيع اجمالى التوظيف (أوراق مالية وقروض) بين الحكومة والبنوك . خلال السنوات الثلاث ٨٧ - ٨٩ . جدول رقم (٢٢) .

فيظهر أن البنك المركزى يوظف موارده (التى لا تساهم الحكومة فيها الا بنسبة ٧٪ فى المتوسط) فى الأوراق المالية والقروض الحكومية بنسبة ٨٩٪ ويوزع الباقي بين بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة بنسب ٦٪ ، ٥٪ على التوالى والمديونية الصافية للحكومة ٨٧٪ منها مصدره البنك المركزى و ٢٢٪ فى المتوسط مصدره البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ، وأن اعتماد الحكومة على البنك المركزى خلال هذه السنوات الثلاث متزايد (٧٤٪ ، ٧٧٪ ، ٨٢٪) بعكس اعتمادها على البنوك الأخرى المتناقص (٢٦٪ ، ٢٣٪ ، ١٨٪) .

٪	٪	٪			
٤٠	٢٥٤٣٤	٢٨	٢٠٣٥١	٢٨	١٦٨٦٣
٩	٥٦٠٩	١١	٥٩٧٠	١٣	٥٨٩٨
٤٩	٣١٠٤٣	٤٩	٢٦٣٢١	٥١	٢٢٧٦١
١٠٠	٦٣١٢٨	١٠٠	٥٣٤٢٢	١٠٠	٤٤٧٨١
					صافى الائتمان المحلى

ويعادل صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة ما يقرب من نصف صافى الائتمان المحلى ، بينما تشكل مطلوبات البنك المركزى من الحكومة فى المتوسط ما يقرب من ٣٩٪ منه أما البنوك الأخرى فأن مطلوباتها فى المتوسط تبلغ ١١٪ . وبينما يتزايد النصيب النسبى للبنك المركزى يتناقص النصيب النسبى للبنوك الأخرى .

التوسع الاستثمارى للجهاز المصرفى :

جرى العرف فى الجهاز المصرفى على تعريف توظيف البنوك لمواردها فى الأوراق المالية (بالاستثمار) تميزا له عن القروض والتسهيلات ، وتقضى المادة ٣٩ (د) من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتملك البنوك لأسهم الشركات المساهمة بما لا يزيد عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة المعنية ، وبحيث لا تزيد ملكية أى بنك من الأسهم (بالقيمة الاسمية) عن رأس المال والاحتياطيات ، ويجوز لوزير المالية عند الاقتضاء زيادة هذين الحدين . ولم يتغير هذا السقف طوال فترة الدراسة وكان التطور فى أرصدة الأوراق المالية والاستثمارات (بما فيها الأوراق المالية الحكومية) خلال السنوات الثلاث (٨٧ - ٨٩) فى الجهاز المصرفى على النحو التالى جدول رقم (٢٣) .

تبلغ نسبة الأوراق المالية فى محفظة البنك المركزى خلال الفترة ٨٧ - ٨٩ (٨٩٪) فى المتوسط من اجمالى الأوراق المالية فى المحفظة الاستثمارية للجهاز المصرفى (فيما عدا البنوك المتخصصة) ، بينما يبلغ نسبة مساهمة البنوك التجارية فى تلك المحفظة ٢٢٫٢٪ فى المتوسط و ١٫٥٪ لبنوك الاستثمار والأعمال . وانخفاض الاهمية النسبية لبنوك الاستثمار يجعل اسمها على غير مسمى . وبينما تشكل الأوراق المالية الحكومية فى المتوسط نحو ٩٣٪ من اجمالى المحفظة الاستثمارية للجهاز المصرفى فان الأوراق المالية الأخرى غير الحكومية لا تشكل سوى ٧٪ خلال الفترة المذكورة .

وتبلغ نسبة محفظة الأوراق المالية للجهاز المصرفى صافى الائتمان المحلى ٥١٫٣٪ فى المتوسط ، وتبلغ نسبة الأوراق المالية الحكومية ٤٧٫٦٪ بينما لا تزيد نسبة الأوراق المالية غير الحكومية عن ٣٫٧٪ خلال تلك الفترة . والأوراق المالية الحكومية ماهى الاسندات أو اذون تصدرها الخزانة العامة لتمويل العجز فى إيراداتها أو الهيئات العامة التابعة لها أو لتغطية النقد المصدر .

معدل تداول النقود :

اتجه معدل تداول النقود Velocity of Money خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩ الى الانخفاض كما تبين من السلاسل الزمنية التالية :

(مليون جنيه)

السنة	القيود المدينة في حسابات العملاء (١٣)	الودائع الاجمالية (١٤)	معدل التداول
١٩٨١	١٢٤٩٠	٩٧٤٧	١٢٨
٨٢	٢٠٠٣٦	٩٧٤٧	١٤٥
٨٣	١٨٦٠٩	١٦٨٦٤	١١٠
٨٤	١٨٥٦٤	٢٠١٩٠	٠٩١
٨٥	١٦٦١٨	٢٤٢٣٨	١١٠
٨٦	٣٦٧٠٨	٣٢٦٨٤	١١٢
٨٧	٤٠٥٤١	٣٧٩٠٣	١٠٧
٨٨	٥١٥٥٠	٥١٢٠٠	١٠٠

يدل مؤشر معدل تداول النقود الى أنه بلغ أقصى حد وهو ١٤٥ مرة في عام ٨٢ ، ثم اتجه الى الانخفاض حتى بلغ معدله مرة واحدة في عام ١٩٨٨ بسبب حالة الركود الاقتصادي . وانخفاض هذا المعدل هو عامل هام في تقليل اثر الزيادة في السيولة النقدية .

وفي منتصف الثمانينيات ربما قد بالغ البنك المركزي في تشدده في تطبيق معايير التوسع الائتماني وبصفة خاصة في عام ١٩٨٤ عندما هبط معدل التداول الى أقل من دورة واحدة . ولم يأخذ في الحسبان اثر انخفاض معدل التداول على الضغوط التضخمية . ومن الواضح أن البنك كان مدفوعا الى هذا الاجراء بتأثير تفاقم المطلوب للجهاز المصرفي من الحكومة وهو السبب المباشر في تلك الضغوط وليس الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية .

ادارة السيولة النقدية خلال التسعينيات

من استقراء التغيرات السابقة في السيولة النقدية ومكوناتها والاصول المقابلة لها يمكننا الوصول الى المرئيات والتوصيات التالية : -

السياسة النقدية وأدواتها :

لن نتجاوز الحقيقة بكثير اذا قلنا أن السياسة النقدية خلال الثمانينيات

لم تحقق الأهداف المحددة لها فى القانون ١٦٣ لسنة ٥٧ ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ التى تتلخص فيما يلى :

١ - مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى .

٢ - اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية .

٣ - تنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد .

ويمكن تقويم فعالية السياسات النقدية والائتمانية بتقصى آثارها :

سعر الخصم :

لم يكن للتغيرات المتباعدة فى سعر الصرف آثار تذكر على تحريك موارد البنوك وعلى قدرتها فى توسع الائتمان أو تضيقه ، أو إيجاد سوق للأوراق التجارية ويرجع السبب فى ذلك الى غياب القدر الكافى من الأوراق - التجارية القابلة للخصم ، ومن (جدول ٢٢) نجد أن البنك المركزى لم يقدم قروض للبنوك التجارية خلال الفترة ٨٧ - ٨٩ فيما عدا مبلغ ضئيل الاهمية فى عام ٨٩ . بينما بلغت نسبة قروضه الى بنوك الاستثمار والاعمال ٦٪ والى البنوك المتخصصة ٥٪ الى اجمالى التوظيف .

أسعار الفائدة :

ظلت معدلات أسعار الفائدة خلال عقد الثمانينيات أقل من معدلات نمو التضخم وهو ما يكفى للتدليل على فشل سياسة البنك المركزى فى هذا الشأن وفى الأحوال التى زيدت فيها أسعار الفائدة على الودائع ظهر تأثيرها فى زيادة تلك الودائع فى معظم الأحوال ، ولكن سياسة الائتمان الرخيص أدت الى سوء توزيع موارد الجهاز المصرفى ، كما أن سياسة أسعار الفائدة التمييزية لصالح القطاعات الانتاجية لم تؤد الى زيادة معدلات نموها ولا زيادة نصيبها النسبى فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى ، ولا حتى فى زيادة وزنها النسبى فى الحصول على الائتمان المصرفى الا بقدر ضئيل .

نسب الاحتياطى والسيولة :

لم يغير البنك المركزى هذه النسب طوال الثمانينيات اذ ظلت نسبة الاحتياطى ٢٥٪ ونسبة السيولة ٣٠٪ بدون تحريك .

سعر الصرف :

لم تتسق التغيرات فى أسعار صرف الجنيه المصرى مع العجز الخارجى المتمثل فى العجز المستديم المتزايد فى رصيد الميزان التجارى وحساب المعاملات الجارية وقد ترتب على سياسة تحديد سعر الصرف بقرارات مكتبية بغض النظر عن ظروف العرض والطلب الى النتائج التالية :

- (أ) وجود سوق سوداء موازية للسوق الرسمية ودائمة .
- (ب) تنمية دور الدولار وغيره من العملات الأجنبية كمستودع للقيمة .
- (ج) تزايد الاهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية فى أشباه النقود (دلورة الجهاز المصرفى) حتى أصبحت تشكل نسبة ٤٧٪ من السيولة المحلية فى عام ٨٩ .
- (د) عدم استقرار القيمة التبادلية للجنيه المصرى فى الخارج والانخفاض المتوالى فى قوته الشرائية فى الداخل .

وقد كان لانشاء السوق المصرفية الحرة للصرف بالرغم من تأخر انشائها آثار ايجابية سريعة ، اذ أدت الى زيادة موارد الجهاز المصرفى من النقد الأجنبى بزيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية للعاملين بالخارج .

سياسة السوق المفتوحة :

تعتبر هذه السياسة معطلة تماما ، فيما عدا ما يفرضه قانون ربط الموازنة العامة للدولة من قيام البنك المركزى بشراء اذون وأوراق الخزانة التى تصدر لتمويل العجز فيها أو فى موازنات بعض الهيئات العامة الأخرى ، ومن ثم فليس هناك سوق بالمعنى المتعارف عليه دوليا .

السياسة الائتمانية :

كانت أدوات السياسة الائتمانية بلا شك هى أقوى مافى ترسانة البنك المركزى من أسلحة رقابية تقليدية . فقد حققت معايير التوسع الائتمانى الكثير من أهدافها المعلنة ، وبالرغم من أن معدل توظيف الودائع مازال أكبر من الواحد الصحيح . ولكنها لم تنجح فى التقليل من استدواز الحكومة على

نحو ٥٠٪ من اجمالي المطلوبات للجهاز المصرفى من جميع القطاعات ، كما ترتب على تجميد معيار التوسع الاستثمارى الاضرار بسوق المال اذ لا تشكل الاوراق المالية غير الحكومية سوى ٧٣٪ من اجمالى محفظة الاوراق المالية للجهاز المصرفى ، وهذا يعنى أن ٩٢٧٪ من مكونات المحفظة هى أوراق - حكومية مجمدة لا تعامل عليها .

السياسة المالية :

لم تترك السلطات المالية للسلطات النقدية سوى هامش محدود للتحرك فيه ، فسياسة التمويل بالعجز مسئولة عن تضخيم الأصول المقابلة للسيولة المحلية ، وقد أصبحت الأوراق المالية الحكومية تعادل ١٠٠ من صافى المطلوبات الحكومية (جدول ٨) وصافى المطلوبات من الحكومة يعادل ٥٠٪ من صافى المطلوبات للجهاز المصرفى ، منها نحو ٤٠٪ مطلوبات للبنك المركزى وحدة ونحو ١٠٪ للبنوك الأخرى (جدول ٢٢) ، ومن ثم يمكن القول بأن ٥٠٪ من الضغوط التضخمية مصدرها القطاع الحكومى ، واذا اضيف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام نجد انهما قد استحوذا على ٦٧٪ فى المتوسط من الائتمان المحلى خلال الفترة (٨١ - ٨٩) ، بينما حصل قطاع الأعمال الخاص على ٢٦٪ ، والقطاع العائلى ٢٪ والبنوك المتخصصة ٥٪ . وقد تغيرت تلك الاهميات من ٧٣٪ ، ٢٠٪ ، ٣٪ ، ٤٪ على الترتيب فى عام ٨١ الى ٦٣٪ ، ٢٩٪ ، ١٥٪ ، ٥٦٪ فى عام ٨٩ .

وبالرغم من أن النصيب النسبى للائتمان الحكومى وقطاع الأعمال العام قد انخفض لصالح قطاع الأعمال الخاص ، الا أن نصيبهما مازال كبيرا .

التضخم النقدى :

يقاس التضخم النقدى بالفرق بين معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة (معدلات نمو حقيقى) وبين معدلات النمو فى السيولة المحلية بتعريفها الاوسع ن ٣ (جدول ٤) .

الناتج المحلى الاجمالى ١٥	السيولة المحلية	معدل التضخم النقدى	معدل نمو الرقم القياسى (١٣) لاسعار المستهلكين (حصر) (٦٦/٦٧ = ١٠٠)
٨٣/٨٢	٩ر٩	٣٦ر٥	١٦ر١
٨٤/٨٣	٧ر٩	٢٩ر٣	٢٥ر٨
٨٥/٨٤	٧ر٣	١٨ر٢	١٠ر١
٨٦/٨٥	٤ر٧	١٤ر٥	١٩ر٢
٨٧/٨٦	٤ر٢	٢٧ر٧	٢٥ر١
٨٨/٨٧	٥ر٩	١٢ر٩	١٤ر٨
٨٩/٨٨	٥ر٠	٢٩ر٩	٢٥ر١ (١٦)
متوسط	٦ر٤	٢٤ر١	١٩ر٤

تدل الشواهد المرئية على أن معدلات التضخم الصريح فى مصر متزايدة بعد شروع الحكومة فى تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلى وما يتطلبه من تعديل فى العلاقات السعرية المحلية وتقليل الدعم بالتدريج بالاضافة الى الارتفاع المتوالى فى أسعار الواردات وانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى . وهو ما يجعل الباحث يعتقد بأن معدلات التضخم النقدى أو معدلات الارتفاع فى الأسعار تقل بكثير عن معدلات التضخم الحقيقية . كما لا يعتقد الباحث بصحة الأرقام القياسية للأسعار (للجملة أو المستهلكين فى الحضر والريف) فمعظم السلع المدعمة التى تدخل فى حساب الرقم لم تعد تشكل سوى جانب متناقص من حجم الاستهلاك القومى ، كما هذه الأرقام تحتاج الى اضافة سلع جديدة وخدمات دخلت بيوتنا وتعديل أوزان المجموعات الرئيسية للسلع والخدمات .

والمعدلات التى لا شك فى دقتها هى معدلات نمو السيولة المحلية وان كانت تنقصها الاحصاءات التى تساعد على حساب معدل تداول النقود وغيرها . اما أرقام الناتج المحلى والتضارب الكبير بين المنشور من أرقامه بالأسعار الجارية والثابتة فيحتاج الى تفسير من المتخصصين فى الحسابات القومية .

ويرى الباحث أن التضخم فى مصر هو بالدرجة الأولى تضخم أسعار

وتكاليف Cost Push ناجم عن زيادة كبيرة فى الطلب السلعى عن العرض Demand Pull بسبب قصور الانتاج المحلى والاعتماد المتزايد على الواردات ومن ثم فان جانبا هاما من هذا التضخم مستورد وبالرغم من أن - هناك قصورا فى الادخار القومى ، الذى انخفض معدل نموه خلال الخطة الخمسية الأولى من ١٩٩٩٪ الى ١١٣٪ وهو ما أدى الى خفض معدل الاستثمار القومى من ٢٩٩٪ الى ١٧١٪ من الناتج القومى الاجمالى . فان اجمالى المدخرات فى الجهاز المصرفى (جدول ١٨) قد زادت بمعدل سنوى متوسط خلال فترة الخطة ٢٩٪ ، وبلغ رقمها فى عام ٨٩ نحو ٥٣ر٠٦ مليار جنيه ونسبتها ١٧٪ الى الناتج المحلى الاجمالى فى نفس العام وهو ٤٥٤ مليار جنيه (بأسعار ٨٦/٨٧) (١٧) .

حقيقة التضخم الظاهرى فى السيولة :

هل يعنى وجود فجوة قدرها ١٨٪ بين معدلات النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو السيولة المحلية وجود فائض نقدى فى المجتمع؟ الاجابة نعم كما يستنتج من ظاهر الأرقام . والاجابة لا فى ضوء تحليل الأصول المقابلة لمصادر الدفع وما هو ثابت من اتجاه أرقام الادخار القومى (والسيولة المحلية تشكل الجانب الأهم فيه) الى الانخفاض الى ١١٣٪ من الناتج فى نهاية الخطة كما سبق القول . وبدليل وجود فجوة تمويلية بين الائتمان الاجمالى والودائع الاجمالية (جدول ١٢) .

فالأوراق المالية الحكومية تشغل ٩٢٧٪ من حجم المحفظة الاستثمارية للجهاز المصرفى ، وتشكل ديون الحكومة للجهاز المصرفى (بما فيها الأوراق المالية) ٤٩٪ من الائتمان المحلى فى عام ٨٩ وهذا يعنى أن نصف السيولة المحلية تقابلها أصول تضخمية ، ويبلغ نصيب شركات القطاع العام ١٤٪ وقطاع الأعمال الخاص ٢٩٪ والبنوك المتخصصة ٦٪ والقطاع العائلى ٢٪ فقط - ومن ذلك يتبين أن الحكومة والقطاع العام يستحوزان معا على ٦٣٪ من الائتمان ، أو على ٦٤ر٥٠٪ من اجمالى السيولة المحلية ولسنا فى حاجة الى ترديد ماسبق نشره عن انتاجية شركات القطاع العام التى اضحت من كثرة تداولها معروفة للعامة . وحقيقة الأمر أنه لا يوجد تضخم نقدى بدليل وجود العجز التمويلي السابق ذكره ، ولكن مصدر هذا التضخم ناجم عن أن ٥٠٪ من السيولة النقدية مصدره تمويل بالمعجز .

استراتيجية جديدة لإدارة السيولة النقدية :

فى هذه المرحلة التى تنتهى فيها السياسات المالية والنقدية لتغيرات استراتيجية كبرى تفرضها ظروف التصحيح الهيكلى للاقتصاد المصرى بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية يوصى بإجراءات التصحيح التالية فى إدارة السيولة خلال التسعينيات .

١ - تجميد الدور المفروض على البنك المركزى كأداة لضخ السيولة التضخمية بالتوقف مهما كلف الأمر عن الإصدار النقدى للتمويل بالعجز وتخفيض مديونية الحكومة للسلطات النقدية بالتدريج وفق خطة تنتهى بنهاية التسعينيات . ويمكن الحصول على التمويل اللازم لهذا الغرض من تحويل ملكية المشروعات الحكومية غير الاستراتيجية بالتدريج وفق خطة عشرية أيضا تبدأ من العام المالى ٩٢/٩١ .

٢ - تعديل معيار التوسع الائتمانى بحيث يحظر على البنوك بعد فترة انتقالية لا تزيد عن ثلاث سنوات تقديم ائتمان للحكومة أو الهيئات العامة . وطالما أن الودائع الحكومية تكاد تتعادل مع التسهيلات الممنوحة للحكومة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ، فإن البنك المركزى يستطيع إدارة الأصول والخصوم النقدية للحكومة فى مجمع خاص ويتولى عمليات المقاصة بين الهيئات المدنية والهيئات الدائنة . وذلك تنظيماً لهذا الائتمان ، والمقصود بالحكومة هنا هو جهاز الإدارة الحكومى والهيئات الأخرى التى لا تشمل شركات قطاع الأعمال العام .

٣ - تعديل هيكل الجهاز المصرفى بحيث تزداد الأهمية النسبية للبنوك المتخصصة وفق خطة زمنية أيضاً وإلغاء الحظر المفروض حالياً على البنوك الأخرى لتقديم القروض البنينة إليها إلا بعد الرجوع الى البنك المركزى طالما أمكن لهذه البنوك استثمار هذه الأموال - ولتنمية سوق ما بين البنوك Inter-Bank Market وتنمية دور البنوك المتخصصة يدرأ كثيراً من الأخطاء التى وقعت فيها البنوك التجارية خلال الثمانينيات نتيجة لعدم تخصصها وهو ما أدى الى وجود مشكلة التعثر المستعصية الحل .

٤ - تعديل معيار التوسع الاستثمارى بحيث يتيح للبنوك مجالاً أوسع

للاستثمار فى شراء الأسهم لشركات جديدة تشارك فى ترويجها ، على أن تميز بنوك الاستثمار والأعمال فى هذا المعيار حتى يمكنها أن تلعب الدور المفروض لها . وعلى أن يربط هذا المعيار بحجم الودائع وما يطرأ عليها من نمو . وليس برأس المال والاحتياطيات كما هو المعمول به الآن ، مع مراعاة الموازنة مع متطلبات الاحتياطى النقدى والسيولة ودرجة الأمان .

٥ - تعديل نسب الاحتياطى النقدى والسيولة بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بحيث تتيح لها القدرة على توجيه جانب من أصولها للقروض المتوسطة الأجل وزيادة محافظتها الاستثمارية بدرجة معقولة ، وحتى يمكن إيجاد دور خاص لها يميزها عن البنوك التجارية ، ويدخل ضمن هذه البنوك البنوك الإسلامية والوحدات الإسلامية فى البنوك الأخرى بشرط أن تكون لها كيانات منفصلة وميزانيات موحدة فى كل بنك ، وإعادة النظر فى نسبتي السيولة والاحتياطى النقدى فى ضوء الزيادة الكبيرة فى اشباه النقود .

٦ - بات من المعلوم أن سياسة أسعار الفائدة سيطرأ عليها تغيير كبير بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، حيث يتوقع رفع سعر الفائدة الدائنة الى ٢٢٪ بزيادة نحو ٦٪ مرة واحدة بدلا من سياسة الرفع التدريجى التى جرى عليها البنك المركزى وهو ما يؤكد حقيقة قصور المدخرات المحلية التى يستهدف الصندوق تنميتها بتشجيعها بزيادة أسعار الفائدة . وستؤدى تلك الطفرة الى زيادة السيولة والى تغيير هيكل تكوينها (٤٧٪ عملات أجنبية ، ٣٦٪ عملة محلية ، ١٧٪ نقد متداول فى عام ٨٩) . وإذا تضاعفت سياسة سعر الصرف مع هذا التطور فسيغير هيكل السيولة المحلية وتزيد الأهمية النسبية للنقد المحلى على حساب العملات الأجنبية وذلك بتصحيح سعر الصرف وفقا لما تحدده قوى العرض والطلب لأنه طالما وجد هامش بين السعرين فإن دور الدولار بصفة خاصة كمستودع للقيمة لن يتغير بشكل محسوس .

٧ - والفائدة المدينة على القروض هى متغير تابع وزيادة معدلاتها قد تؤدى فى الأجل القصير الى أحجام المستثمرين عن الاقتراض ، وهو ما قد يخلق مشكلة للبنوك بسبب ما تتحمله من أعباء للودائع الزمنية والادخارية (شبه النقود) التى بلغت نسبتها الى السيولة المحلية ٧٥٪ فى عام ٨٩ . ومن ثم فإن الجهاز المصرفى سيكون عليه خلال التسعينيات تعويم الاقطاعات

الانتاجية ليخرجها من حالة الركود الحالية ، والعمل على تصحيح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة وان تفوض الحكومة الجهاز المصرفى بحرية العمل فى هذا الشأن بضوابط واقعية .

كما سيكون على الجهاز المصرفى البحث عن فرص الاستثمار ذات الجدوى العالية وان يقدمها لرجال الأعمال ، ويرى الباحث أنه قد بات من الضرورى أن ينبثق عن الجهاز المصرفى جهاز فنى متخصص تناط به هذه المهمة ، وهى مهمة تقوم بها فى العادة أقسام خاصة فى البنوك الكبرى فى الدول المتقدمة مصرفيا .

٨ - أن تعمل الحكومة على تقليل العجز عن صافى الأصول الأجنبية بتخفيض التزاماتها بالنقد الأجنبى نتيجة للترتيبات التى تقضى بتوريد المعادل بالجنيه المصرى للالتزامات الخارجية التى تخضع لاعادة الجدولة . وقد بلغ اجمالى المعادل فى عام ٨٩ نحو ٩ر٨ مليار جنيه وذلك لما لهذا العجز من أثر انكماش على السيولة المحلية . ويمكن من خلال نادى باريس محاولة الى تحويل جانب من الديون الخارجية الى مساهمات فى مشروعات استثمارية فى مصر Debt-Equity Swap كما فعلت دول كبيرة ، لاقامة مشروعات لاستيعاب العاطلين عن العمل .

٩ - وطالما أن هناك اتجاه لترك الحرية للبنوك فى تحديد ما تدفعه وما تتقاضاه من فائدة عن الودائع والقروض داخل حدود دنيا وعليا ، فقد يكون من المفيد أيضا انشاء صندوق بالبنك المركزى Central Fund تودع به الفوائض النقدية للبنوك ، وتحصل منه البنوك أيضا على احتياجاتها النقدية القصيرة الأجل Short-term Loans وتحدد أسعار فائده الدائنة والمدينة على أسس مرنة وفقا للعرض والطلب وهذا يتيح للبنوك مجالا لاستثمار الفوائض المؤقتة ، ويلبى احتياجاتها القصيرة المدى .

١٠ - العمل خلال فترة التسعينيات على الغاء الرقابة تماما على النقد وتحرير الجنيه المصرفى وترك سعر صرفه لعوامل السوق ، واذا كان ادخال نظام الحسابات السرية يستهدف جعل مصر مركزا ماليا Financial Center للأمة العربية وافريقيا فان هذا الهدف لن يكون ممكنا بغير جعل الجنيه (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

المصرى قابلا للتحويل بحرية Free Convertibility (١٨) فمن المشاهد عمليا فى الأسواق المالية أن المستثمر الأجنبى قد يقبل الخسارة الناجمة عن تقلب أسعار الصرف والأصول المالية فى سوق حره ، ولكنه لا يقبل تلك الخسارة فى سوق عملتها غير قابلة للتحويل ، وإذا كان الوصول الى هذا الهدف فى الأجل القصير صعب المنال ، فليس من العسير الوصول اليه قبل نهاية عقد التسعينيات .

١١ لسوق النقد فى مصر وزن نسبى كبير فى سوق المال ولكن كفاءتها ترتبط ارتباطا تاما باستكمال سوق المال للعديد من الاجهزة والاعية والتسهيلات المعاونة فى سوق رأس المال ، فالسوق الأولية تحتاج الى مروجين Underwriters ، وبيوت خبرة ، والسوق الثانوية تحتاج الى تطوير وتحديث ، كما تحتاج السوق الى خدمات صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds المفتوحة Open-End والمغلقة Closed-End وتحتاج سوق الاوراق المالية الى متخصصين لتحريك السوق Market Makers وخدمات المقاصة Clearing وخدمات الاستيداع Safe Custody وغير ذلك (١٩) من الاعية التى لا يتسع المجال لذكرها .

١٢ - أن تعمل الحكومة على تعزيز دور البنك المركزى وزيادة امكاناته الفنية ، وتقليل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية .

ملاحق

١ - الجداول الاحصائية •

٢ - الهوامش •

(جدول ١) مضاعف النقود

السنة	السيولة المحلية	القاعدة النقدية	المضاعف (مليون جنيه)
	(١)	(٢)	(٢) ÷ (١)
١٩٨١	١٢٠١٦	٤٨٣٨	٢٥
٨٢	١٦٦٩٦	٧٦٢٩	٢٢
٨٣	٢١٦٧٥	٩٣٤٢	٢٣
٨٤	٢٥٧١٠	١٠٥٣٧	٢٤
٨٥	٢٩٥٢٥	١٢٣٧٣	٢٤
٨٦	٣٧٦٨٠	١٤٥٤٧	٢٦
٨٧	٤٢٧٣٨	١٥٥٥٢	٢٧
٨٨	٥٥٥٤٤	١٥٣٥١	٣٦
٨٩	٦٣٨٩٤	١٧٠٥٣	٣٧

(جدول ٢) « وسائل الدفع الجارية »

السنة	النقد المتداول (٢)	الودائع الجارية	المجموع (بملايين الجنيهات)
		%	%
١٩٨١	٣٦٦٧	١٦١٢	٥٢٧٩
٨٢	٤٦٦٩	٢٠٥٨	٢٦٢٧
٨٣	٥٩٩٩	٢٥٤٧	٨٥٤٦
٨٤	٦٩٧٩	٢٨٤٥	٩٨٢٤
٨٥	٧٨٣٤	٣٣٤٦	١١١٨٠
٨٦	٨٧٦١	٣٦٥٩	١٢٤٢٠
٨٧	٩٣٢١	٣٩١٢	١٣١٣٢
٨٨	٩٨٩٧	٤٠٧٣	١٣٩٧٠
٨٩	١٠٧١٠	٤٨٩٠	١٥٦٠٠
		١٤٧	١٤٧

(جدول ٣) وسائل الدفع المحلية بالجنيه المصرى (ن٢)

السنة	ن١	الودائع غير الجارية بالمصري (٤)	اجمالى الوسائل المحلية بملايين الجنيهات
١٩٨١	٥٢٧٩	٢٦٨٩	٧٩٦٨
٨٢	٦٧٢٧	٢٩٦٥	١٠٦٩٢
٨٣	٨٥٤٦	٥٥٩٢	١٤١٣٩
٨٤	٩٨٢٤	٧٦٧٦	١٧٥٠٠
٨٥	١١١٨٠	٩٦٠٢	٢٠٧٨٢
٨٦	١٢٤٢٠	١١٣٠٥	٢٣٧٢٥
٨٧	١٣١٣٢	١٣٢٥٩	٢٦٣٩١
٨٨	١٣٩٧٠	١٥١٠٩	٢٩٠٧٩
٨٩	١٥٦٠٠	١٧٥٩٣	١٣١٩٣
	١٤%	٢٥%	٢٠%

(جدول ٤) السيولة المحلية ن٣ (مليون جنيه)

السنة	ن٢	الودائع غير الجارية بالمعاملات الأجنبية (٦)	الاجمالى	نسبة ن٣ الى الاجمالى
١٩٨١	٧٩٦٨	٤٠٤٨	١٢٠١٦	٦٦
٨٢	١٠٦٩٢	٥٧١٣	١٦٤٠٥	٦٥
٨٣	١٤١٣٩	٧٠٨٥	٢١٢٢٤	٦٦
٨٤	١٧٥٠٠	٧٥٩٥	٢٥٠٩٥	٧٠
٨٥	٢٠٧٨٢	٧٩٧٤	٢٨٧٥٦	٧٢
٨٦	٢٣٧٢٥	١٣٠١٠	٢٦٧٣٥	٦٤
٨٧	٢٦٣٩١	١٥٠١١	٤١٤٠٢	٦٣
٨٨	٢٩٠٧٩	٢٤٨٥١	٥٣٩٣٠	٥٤
٨٩	٣٣١٩٣	٢٨٩٨١	٦٢١٧٤	٥٣
	٢٠%	٢٩%	٢٣%	

(جدول ٥)

(مليون دولار)

السنة	الودائع الدلارية للقطاع العائلى بالبنوك (٩)	
٨٠/٨١	١٨٤١ر	%
٨١/٨٢	٢٩٥٦ر٩	٦٠
٨٢/٨٣	٣٨٠٠ر٨	٢٨
٨٣/٨٤	٤٣٥٨ر٢	١٤
٨٤/٨٥	٤٨٣٦ر٤	١٠
٨٥/٨٦	٥٢٥٦ر٥	٨
٨٦/٨٧	٥٤٨٢ر١	٤
٨٧/٨٨	٦٠١٣ر	٩
١٩%		

(جدول ٦) السيولة الاجمالية ن٤ (بملايين الجنيهات)

السنة	وسائل الدفع الجارية	أشباه النقود	السيولة الاجمالية
١٩٨١	٥٣٥٦	٦٨٣٥	١٢١٩١ %
٨٢	٦٨٢٠	٩٨٧٦	١٦٦٩٦ ٣٦ر٩
٨٣	٨٦٦٦	١٣٠٠٩	٢١٦٧٥ ٢٩ر٨
٨٤	٩٩٤٣	١٥٧٦٧	٢٥٧١٠ ١٨ر٦
٨٥	١١٣٧٣	١٨١٥٢	٢٩٥٢٥ ١٤ر٨
٨٦	١٢٦٣٨	٢٥٠٤٢	٣٧٦٨٠ ٢٧ر٦
٨٧	١٣٣٦١	٢٩٣٧٧	٤٢٧٣٨ ١٣ر٤
٨٨	١٤٢٨٤	٤١٢٩٠	٥٥٥٤٤ ٢٩ر٩
٨٩	١٥٦٠٠	٤٨٢٤٦	٦٣٨٤٩ ١٤ر٩
٢٣ر٣ %			

(جدول ٧)

الأصول المقابلة للسيولة المحلية ن ٣ (مليون جنيه)

صافي الائتمان المحلى	صافي الأصول الأجنبية	صافي البنود الأخرى	اجمالى الأصول		
١٩٨١	١٣٢٤٥	٥٠٨	(١٧٣٧)	١٢٠١٦	%
٨٢	١٨٦١٨	٣٧٨	(٢٥٩١)	١٦٤٠٥	٣٦,٥
٨٣	٢٢٢٤٣	٢٠٤٧	(٣٠٦٦)	٢١٢٢٤	٢٩,٣
٨٤	٢٦٨٦٥	٢٠٣٨	(٣٨٠٨)	٢٥٠٩٥	١٨,٢
٨٥	٣١٧٤٤	٢٠٦٨	(٥٠٥٦)	٢٨٧٥٦	١٤,٥
٨٦	٣٨٥٣٧	٧٥٣٣	(٥٣٣٥)	٣٦٧٣٥	٢٧,٧
٨٧	٤٤٧٨١	٣١٣٠	(٦٤٠٨)	٤١٥٠٣	١٢,٩
٨٨	٥٣٤٢٢	٦١٣١	(٥٦٢٣)	٥٣٩٣٠	٢٩,٩
٨٩	٦٣١٢٨	٥٩٩٥	(٦٩٤٩)	٦٢١٧٤	١٥,٢
المتوسط	٢١,٦%			٢٣%	

الأهمية النسبية لصافي الأصول

صافي الائتمان	صافي الأصول الأجنبية	صافي البنود الأخرى	اجمالى الأصول	
١٩٨١	١١٠,٢%	٤,٢%	(١٤,٤%)	١٠٠%
١٩٨٥	١٠٤,٩%	٩,٦%	(١٤,٥%)	١٠٠%
١٩٨٩	١٠١,٥%	٩,٦%	(١١,١%)	١٠٠%

(جدول ٨)
توزيع الائتمان المحلى على القطاعات المقترحة
صافى المطلوبات من الحكومة
(مليون جنيه)

السنة	أوراق مالية	تسهيلات	المجموع	الودائع الحكومية	صافى المطلوبات	٧١٪	٧١٪
٦٧	٨٦٦٠٠٠	١٢	٢٢٢٧ (٣)	٦١٦٦٣	٤١	٦٨٥٧	٨٣٠١٣
٧٧	٦٣٥٥٨	٢١	٥٧٦٧	١٢٥٤٣	٨١	٠١٢٧	١٢٢٦٢
٨٧	٠٢٨٠٠	٦١	١١٨٧	١٢٤٦٢	٨١	٠٨٦٦	١٦٨١١
٩٧	٠٧٢٨١	٢١	٠٧٨٨ (٣)	٠٦١٥٢	٨١	٢٣٧٥	٨٢٢٦١
٥٧	٦٢٤٣١	٢١	٠٦٠٧	٦١٥١٢	٦١	٤٥٤٣	٢٦٠٨١
٤٧	١٦٦١١	٣١	٦٢٠٦	٢٠٢٠٧١	٢٠	٦٦٢٢	١٢٨٤٣١
٣٧	٦٢٥٠١	٣١	١٦٤٣	٨٧٦٣١	٢١	٣٨٨١	٢١٢١١
٢٧	٥٧١٦	٠١	٨٨١٣	٢١٤٣١	٨١	٦٨٠٣	٦٢٢٠١
١٧٦١	٦٨٤٣	٪	٢٥١٦	١٢٥٠١	٪	١١٥٢	٢٠٢٠٧

(جدول ٩) توزيع الائتمان بين القطاعات غير الحكومية

(مليون جنيه)

السنة	المطلوب من شركات قطاع الأعمال العام	المطلوب من قطاع الأعمال الخاص	المطلوب من القطاع العائلي
١٩٨١	١٦٥٣ %	٢٦٣٥ %	٤٠٩ %
٨٢	٢٣٣٥ ٤١	٤٦١٧ ٧٥	٤٦٠ ١٢
٨٣	٢٧٩٦ ٢٠	٥٨٠٤ ٢٦	٥٠٢ ٩
٨٤	٣٤٣٣ ٢٣	٧١٦٤ ٢٣	٤٦٢ (٨)
٨٥	٤٢٢٠ ٥١	٨٥٠٩ ١٩	٥٣٨ ١٦
٨٦	٤٩٠٧ ١٦	١١٥٤٠ ٣٦	٦٤٢ ١٩
٨٧	٥٦٠٤ ١٤	١٣٠٦٣ ١٣	٦٣٦ (١)
٨٨	٧٤٩٧ ٣٤	١٥٨١٥ ٢١	٧٧٨ ٢٢
٨٩	٨٩٨٢ ٢٠	١٨٥٢٥ ١٧	٩٩٣ ٢٨
	٢٧ %	٢٩ %	١٢ %

(جدول ١٠)

ودائع القطاعات غير الحكومية (مليون جنيه)

السنوات	ودائع شركات قطاع الأعمال العام	ودائع قطاع الأعمال الخاص	ودائع القطاع العائلي	اجمالي الودائع
١٩٨١	١٧٩٣ %	١٣٥٦ %	٣٨٤٧ %	٩٧٤٧ %
٨٢	٢٤٣١ ٣٥	٢١٥١ ٥٨	٥٨٢١ ٥١	١٣٧٥٤ ١٤
٨٣	٢٩٣٥ ٢٠	٢٦٣٩ ٢٣	٧٩٣٨ ٣٦	١٦٨٦٣ ٢٣
٨٤	٣٤٤٠ ١٧	٣١٠٨ ١٨	٩٩٠٦ ٢٥	٢٠٢٩٠ ٢٠
٨٥	٣٩٨٦ ١٦	٣٤٩٠ ١٢	١١٨٣٨ ١٩	٢٤٢٣٨ ١٩
٨٦	٤٦٢٣ ١٦	٤٩٩٢ ٤٣	١٦٥٢٩ ٤٠	٣٢٦٨٤ ٣٤
٨٧	٥٠٧٤ ٩	٥٧٦٣ ١٥	١٩٠٦٨ ١٥	٣٧٩٠٣ ٢٨
٨٨	٦٦٠٥ ٣٠	٧٧٦٥ ٣٥	٢٦٢٩١ ٣٧	٥١٢٠٠ ٣٥
٨٩	٧٤١٨ ١٢	٩١٧٦ ١٨	٣٢٢٢٤ ٢٢	٥٨٩٤١ ١٥
	١٩ %	٢٨ %	٣٠ %	٢٥ %

(جدول ١١)

المراكز الصافية للدائنية (+) والمديونية (-) للقطاعات (مليون جنيه)

السنة	القطاع الحكومي	شركات القطاع العام	قطاع الاعمال الخاص	القطاع العائلي
١٩٨١	٨٠٢٠ -	١٤٠ +	١٢٧٩ -	٣٤٣٨ +
٨٢	١٠٣٣٦ -	٩٦ +	٢٤٦٦ -	٥٣٦١ +
٨٣	١٢٢١٣ -	١٣٩ +	٣١٦٥ -	٧٤٣٦ +
٨٤	١٤٧٢١ -	٧ +	٤٠٥٦ -	٩٤٤٤ +
٨٥	١٧٠٦٣ -	٢٣٤ -	٥٠١٩ -	١١٣٠٠ +
٨٦	١٩٢٢٧ -	٢٨٤ -	٦٥٤٨ -	١٥٨٨٧ +
٨٧	٢٢٧٦١ -	٥٣٠ -	٧٣٠٠ -	١٨٤٣٢ +
٨٨	٢٦٣٢١ -	٨٩٢ -	٨٠٥٠ -	٢٥٥١٣ +
٨٩	٣١٠٤١ -	١٥٦٤ -	٩٣٤٩ -	٣١٢٣١ +

(جدول رقم ١٢)

« الفجوة التمويلية » (مليون جنيه)

السنة	الائتمان المحلي الاجمالي	الودائع الاجمالية	الفجوة التمويلية	(١) %
	(١)	(٢)	(٣)	(٢)
١٩٨١	١٥٧٥٦	٩٧٤٧	٦٠٠٩	١٦٢
٨٢	٢١٦٩٤	١٣٧٥٤	٧٩٤٠	
٨٣	٢٥٠١٧	١٦٨٦٣	٨١٥٤	
٨٤	٣٠١٦٤	٢٠٢٩٠	٧٨٧٤	
٨٥	٣٦٢٠٠	٢٤٢٣٨	١١٩٦٢	١٤٩
٨٦	٤٤٣٧٠	٣٢٦٨٤	١١٦٨٦	
٨٧	٥١٤٥١	٣٧٩٠٣	١٣٥٤٨	
٨٨	٦١٧٠٤	٥١٢٠٠	١٠٥٠٤	
٨٩	٧١٧٠٤	٥٨٩٤١	١٢٧٦٣	١٢٢

(جدول رقم ١٣)

توزيع القروض وفقا للانشطة الاقتصادية

كان توزيع قروض البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بالعملة المحلية كما يلي :-

(مليون جنيه)

السنة	إجمالي القروض	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	أخرى
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٨١	٥٩٨٣	٩٤	١٨٥٠	٢٧٢٨	٨٤٩	٤٦٢
٨٢	٨٩١٩	١٨٦	٢٧٢٢	٤٠٨٠	١٣٥٢	٥٧٩
٨٣	١١٢٩٧	٢٥١	٢٤٣٢	٤٤٤٩	١٨٩٦	١٢٦٩
٨٤	١٤٦٨٠	٣٧٧	٤٣٣٣	٥٤٩٠	٢٦٥٨	١٨٢٢
٨٥	١٨٤٠٣	٤٣٧	٥٢٤٣	٧٠١٩	٣٤٦٧	٢٢٢٧
٨٦	٢٢٢٩٧	٥٣٢	٦٦١٨	٧٩٢٦	٤٦٥٧	٢٥٥٣
٨٧	٢٥٣٧٦	٦٢٩	٧٦٩٩	٩١٧٠	٥٢٤٦	٢٥٣٢
٨٨	٣٠٤٨٠	٧٨٩	١٠١٩٢	٩٢١٠	٦٥٠٤	٢٤٨٥
٪٣٧	٪٢٦	٪٣٨	٪٢٠	٪٣٤	٪٣٧	

(جدول ١٤)

الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) موزعا على الأنشطة الاقتصادية خلال
خطة التنمية الأولى (مليون جنيه)

التغير في البنية

الأنشطة الاقتصادية	عام ٨٢/٨١	عام ٨٧/٨٦	معدل النمو المتوسط	الاقتصادى %
				%
الصناعة والكهرباء	٢٧٩٧٩	٤٣٦٩٥	٩٣	١٣٩
الزراعة	٣٩٣١٨	٤٦٧٠	٣٥	١٩٦
البترو	٢٦٦٨	٣٨٦٦٥	٧٧	١٣٣
التشييد والبناء	١٠٥٥	١٢٤١٧	٣٣	٥٢
القطاعات السلعية	٧٧٨٤٧	١٠٢٨١٢	٥٧	٢٨٧
القطاعات السلعية (بدون البترول)	١٠٤٥٢٧	١٤١٤٧٧	٦٢	٥٢
الخدمات الانتاجية كاملة	٦٠٢٢	٨٤٨٧٣	٧١	٣٠
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٣٦٢٢٣	٥٣٢٢	٨	١٨
الاجمالى	٢٠٠٩٧	٢٧٩٥٧	٦٨	١٠٠

(جدول ١٥) (مليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي الاجمالى (١)	الائتمان المحلى الاجمالى (٢)	(٢)	(١)
	%	%	%	%
٨٣/٨٢	٢٢٠٩٧	٩٩	٢١٦٩٤	٣٧٦
٨٤/٨٣	٢٣٨٤٨	٧٩	٢٥٠١٧	١٥٣
٨٥/٨٤	٢٥٦١٠٢	٧٣	٣٠١٦٤	٢٠٥
٨٦/٨٥	٢٦٨٢٩٢	٤٧	٣٦٢٠٠	٢٠
٨٧/٨٦	٢٧٩٥٧	٤٢	٤٤٣٧٠	٢٢٥
		٦٨	٢٣٢	

الائتمان المحلى الاجمالى فى نهاية سنوات مالية تبدأ من ٨٢ والسلسلة
الثانية (تسبق السلسلة الأولى بفارق زمنى نصف عام) .

(جدول ١٦)

توزيع القروض على القطاعات الرئيسية بالنقد الأجنبي (مليون جنيه)

عام	ق.حكومة	ق.١٠عام	ق.١٠خاص	ق.عائلى	ق.خارجى	المجموع
١٩٨١	١٣	٤٨	٩٧٤	١٠٧	٤١	١١٨٣
٨٢	١٤٤	١٢٢	١٥٩٧	٩٠	٣٠	١٩٨٣
٨٣	٢٣	١٣٦	١٨١٧	٩٩	٥٠٨	٢٥٨٣
٨٤	١٢٦	١٠٨	٢٠٤٥	٨٨	٥٤٠	٢٩٠٧
٨٥	٩٣	٢٣٤	٢٠٦٣	٥٧	٤٨٩	٢٩٣٦
٨٦	١٠١	٣٩١	٣٣٤٠	١٠٠	١٠٧٠	٥٠٠٢
٨٧	٩٦	٤٧٩	٣٧١٦	٩٦	١٤٢٩	٥٨١٦
٨٨	٦٤	٧٩٩	٥٥٣٧	١٦٠	٢١٨٧	٨٧٤٧

الأهمية النسبية :

١٩٨١	١٣	٤	٨٢ر٣	٩	٣ر٤	١٠٠
١٩٨٥	١٣	٨ر	٧٠ر٢	١ر٩	١٨ر٦	١٠٠
١٩٨٨	٧ر-	٩ر٢	٦٣ر٣	١ر٨	٢٥ر	١٠٠

(جدول ١٧) توزيع القروض بالنقد الأجنبي وفقا للنشاط الاقتصادى

(مليون جنيه)

عام	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	أخرى	المجموع
١٩٨١	٧	٢٢٥	٥٨٣	٢٢١	١٤٧	١١٨٣
٨٢	٣٧	٤٩٠	١٠٠٠	٣٣٧	١١٩	١٩٨٣
٨٣	٤٢	٤٢٨	١٠٨٩	٤١٥	٦٠٩	٢٥٨٣
٨٤	٥٩	٥٤٨	١١٤٣	٥١٤	٦٤٣	٢٩٠٧
٨٥	٦٣	٦٠٦	١١٠٨	٦٠٠	٥٥٩	٢٩٣٧
٨٦	٨٦	١١٦٦	١٥٨٥	٩٨٢	١١٨٣	٥٠٠٢
٨٧	١٠٥	١٣٢٨	١٦٦٥	١١٢٧	١٥٩١	٥٨١٦
٨٨	٢٠٥	٢٠٦٩	٢٣٨٠	١٧٣٨	٢٣٥٥	٨٧٤٧

الأهمية النسبية :

١٩٨١	٧ر	١٩ر	٤٩ر٢	١٨ر٧	١٢ر٤	١٠٠
١٩٨٥	٢ر١	٢٠ر٦	٣٧ر٨	٢٠ر٥	١٩ر	١٠٠
١٩٨٨	٢ر٣	٢٣ر٧	٢٧ر٣	١٩ر٨	٢٦ر٩	١٠٠

(جدول ١٨)

اللاوعية الاسخارية (مليون جنيه)

عام	اشباه النقود الودائع الزمنية	صندوق التوفير	صافي مبيعات شهادات الاستثمار	اجمالي اللاوعية الاسخارية
١٩٨١	٦٥٨٦ %	٢٤٩ %	١٠٠١ %	٧٨٣٦ %
٨٢	٩٥٨٩ %	٢٨٧ %	١٢٦٢ %	١١١٣٨ %
٨٣	١٢٦٦٤ %	٣٤٥ %	١٥٧٠ %	١٤٥٧٩ %
٨٤	١٥٣٦٩ %	٣٩٨ %	١٨١٠ %	١٧٥٧٧ %
٨٥	١٧٧٠١ %	٤٥١ %	٢٢٠٢ %	٢٠٣٥٤ %
٨٦	٢٤٥٢٠ %	٥٢٢ %	٢٥٧٠ %	٢٧٦١٢ %
٨٧	٢٨٧٨٧ %	٥٩٠ %	٣٠٨٤ %	٣٢٤٦١ %
٨٨	٤٠٦١٦ %	٦٤٤ %	٣٤٩٩ %	٤٤٧٥٩ %
٨٩	٤٨٢٤٩ %	٦٥٠ %	٤١٦٩ %	٥٣٠٦٨ %
	٢٨٨٦ %	١٢٧ %	١٩٥ %	٢٧٣ %

(جدول ١٩)
ميكال الجهاز المصرفي

(مليون جنيه)

عام	البنك المركزي	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	الجهاز المصرفي (١٧)
١٩٨١	٪	٪	٪	٪	٪
٨٢	١٢٥٩٢	١٧٩٧٩	٣٩٤٤	١٥٠٨	٣٧
٨٣	١٤٢٦٤	٢١٢٧١	٤٨٦٢	١٩٥٠	٢٩
٨٤	١٥٩٦٣	٢٥٥٠٤	٥٥٥٥	٢٦٧٠	٣٧
٨٥	١٧٨٣٧	٣٠٩٨٥	٦١٨٤	٣١٢٧	١٧
٨٦	٢٠٧٤٢	٤٠٩٩٣	٩٦٠٨	٣٧٥٧	٢٠
٨٧	٢٤٥٠٦	٤٥٩٠٩	١١١٢٨	٤٨٩٤	٢٠
٨٨	٢٨٠٦٨	٥٩٦٦٣	١٦٠٥٠	٦٠٦٧	٣٤
٨٩	٣٤٢٣٤	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٠	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩١	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٢	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٣	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٤	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٥	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٦	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٧	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٨	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
٩٩	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢
١٠٠	٣٨٠٦٨	٧٠٦١٧	١٨٢٦٦	٧٤٢٢	٢٢

(جدول ٢٠)
 خصوم البنك المركزى

ودائع الحكومة والهيئات العامة	١٩٧٧	%	١٩٧٨	%	١٩٧٩	%
١٠	١٣١٦	١٠	١٣٨١	٧	١٣٥١	٦
٤٢	٥٦٩٣	٤٢	٤٨٨٣	٢٩	٥٦١٧	٢٦
ودائع البنوك مقابل نسبة الاحتياطى						
١١	٧٥٥١	١١	٦٥٥١	١٠	٦٥٩١	٧
٢٢	٢٩٧٦	٢٢	٣٠٨١	٩١	٣٥٠١	٥١
ودائع من الخارج						
٥١	٢١٢٨	٥١	٦٣٧٥	٣٥	٥٧٥٠	٤٦
حسابات دائنة أخرى						
١٠٠	١٨٦١	١٠٠	١٧٣٦١	١٠٠	٨٠٥١٧	١٠٠

(جدول ٢١) أصول البنك المركزي قروض وأرصدة مدينة (*)

%	١٩٨٩	%	١٩٨٨	%	١٩٨٧	
٨	٤٩٦	٨	٤٦١	١٠	٤٩٠	أرصدة نقدية بالبنوك
٢	١٤٢	—	—	—	—	أرصدة لدى البنوك التجارية
٣٠	١٨٦٣	٢٥	١٣٣٨	٢٢	١٠٨٥	أرصدة لدى بنوك الاستثمار والأعمال
٢٣	١٤٣٩	٣٤	١٢٩٧	٢٥	١١٩٩	أرصدة لدى البنوك المتخصصة
٣٤	١٤٥٩	٦٩	١٥٨٨	٢٣	١٦٢٩	أرصدة لدى بنك الاستثمار القومى
١٣	٨٢٠	٣	٧٨٧	١٠	٤٩٥	قروض وحسابات أخرى
٥	٣٢٥	٦	٣٠٩	—	—	أرصدة مبادلة عملة
١٠٠	٦٢٢٩	١٠٠	٥٤٧١	١٠٠	٤٨٩٨	
%		%		%		
٢٧	٦٢٢٩	٣٢	٥٤٧١	٣٤	٤٨٩٨	(*) قروض وأرصدة مدينة
٦٣	١٤٢٦٤	٥٧	٩٨٥٣	٥٦	٨١٤٣	أوراق مالية حكومية
٢	٤٧٢	٢	٣٥١	—	٤٣	حسابات مقاصة وبيع
٦	١٣٢٢	٧	١٢٢٥	٧	٩٨٦	ذهب وبنوك وعقارات أجنبية
٢	٤٣	٢	١٧٣	٣	٤٦٠	أصول ثابتة وأرصدة مدينة أخرى
١٠٠	١٧٣٧٢	١٠٠	١٧٣٧٢	١٠٠	١٤٥٣٠	مجموع الأصول

(جدول ٢٢)
توزيع توظيف البنك المركزي بين المستفيدين (مليون جنيه)

	١٩٧٩	%	١٩٨٠	%	١٩٨١	%
الحكومة والهيئات العامة	١٩١٧٩	٨٧	٢١٥٨٢	٨٧	٢٦٧٨٥	٨٧
بنوك الاستثمار والاعمال	١٠٨٥	٦	١٣٣٨	٦	١٦٧١	٦
البنوك المتخصصة	٥٩٩	٥	٨٩١	٥	٦٤٤١	٥
	٢١٤٦٣	١٠٠	٢٤٢١٧	١٠٠	٨٦٠٩٧	١٠٠
اجمالى المطلوب من الحكومة	١٩١٧٩		٢١٥٨٢		٢٦٧٨٥	
الودائع الحكومية	٣١٦		١٢٣١		١٣٥١	
صافى مطلوبات البنك المركزى من الحكومة	١٦٨٦٣	٨٤	٢٠٣٥١	٨٧	٢٥٤٣٤	٨٢
صافى مطلوبات البنوك الأخرى من الحكومة	٥٨٩٨	٢٦	٥٩٧٠	٢٣	٥٦٠٦	١٨
صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة	٢٣٧٦١	١٠٠	٢٦٣٢١	١٠٠	٣١٠٤٣	١٠٠

(جدول ٢٣)
الاذون والأوراق المالية والاستثمارات (مليون جنيه)

	١٩٨٩	%	١٩٨٨	%	١٩٨٧	
البنك المركزي	٢٥٣٢٦	٧٣٫١	١٩٩٩٤	٧٨٫٨	١٧٦٥٠	
البنوك التجارية	٧٦٢٧	٢٤٫٨	٦٧٩٤	١٩٫٤	٤٣٣٣	
بنوك الاستثمار والأعمال	٤٧٤	١٫١	٥٧٠	١٫٨	٤٠٠	
مجموع (١)	٣٣٤٢٧	١٠٠	٢٧٢٥٨	١٠٠	٢٢٣٨٣	
الأوراق المالية الحكومية (٢)	٨٦٠٩٧	٩٣٫٣	٦٣٥٤٦	٩٢٫٥	٢٠٧٢٠	
الاستثمارات والأوراق المالية غير الحكومية (٣)	٢٤٣٠	٦٫٧	١٨١٢	٧٫٤	١٦٦٣	
صافي الائتمان المحلي (٤)	٧٨١١٦		١٢٤٣٢		١٧٨٨١	
نسبة (١) إلى (٤)	١٥			٥٠		
نسبة (٢) إلى (٤)	٨٣			٦٤		
نسبة (٣) إلى (٤)	٣			٣		

الهوامش

- ١ - انظر دراسة البنك المركزى فى دور السياسات النقدية والائتمانية فى تنمية الصادرات المصرية - مجلة البنك المركزى مجلد ٢٤ عدد ٤ عام ٨٨/٨٧ .
- 2) A.H. Hansen - Monetary Theory & Fiscal Policy McGraw-Hill, New York, page 23.
- ٣ - أرقام النقد المتداول فى هذا الجدول فيها اختلاف طفيف عن الأرقام التى ترد فى جداول أخرى ، وهى كما جاءت فى تقارير البنك المركزى لكن هذا الاختلاف لا يؤثر على النسب المستخرجة .
- ٤ - تدخل ودائع التوفير فى اشباه النقود .
- ٥ - ن ٣ فى هذه الدراسة تناظر ن ٢ فى تحليل البنك المركزى .
- ٦ - أرقام الودائع غير الجارية بالعملات الأجنبية هى ناتج طرح قيمة الودائع غير الجارية بالجنيه المصرى عن اشباه النقود .
- ٧ - فى عام ١٩٨١ بلغت قيمة الذهب فى غطاء النقد المصدر ٥٤٢ مليون جنيه بنسبة ١٤٪ ، وفى عام ٨٩ انخفضت قيمة الذهب فى الغطاء الى ٤٪ وبلغت قيمته ٤٧٥ مليون جنيه .
- ٨ - هو النظام المعروف خطأ بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- ٩ - المصدر مجلة البنك المركزى المصرى عام ٨٨/٨٧ .
- ١٠ - المجلة الاقتصادية للبنك المركزى مجلد ٢٣ عدد ٤ عام ١٩٨٣ .
- ١١ - التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ٨٩/٨٨ .
- ١٢ - الجهاز المصرفى رقمه يعادل المجموع الحسابى لميزانيات البنوك بدون تصفية الحسابات المتبادلة بين البنوك وتأثير ذلك على حساب معدلات النمو ضئيل الأهمية .
- ١٣ - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى - مجلد ٤١ عدد ٤ عام ١٩٨٨ وغير موضح ما اذا كانت حسابات العملاء تشتمل على حسابات الحكومة .

- ١٤ - تشتمل الودائع الحكومية •
- ١٧ - المصدر - التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى للعام ٨٨/٨٩ •
- ١٨ - سيد عيسى - أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبى - دار المعارف •
- ١٩ - سيد عيسى - تطوير سوق التمويل فى مصر - من أبحاث المؤتمر العلمى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع •

تعقيب على بحث

« ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات »

٥٠٩ فائقة الرفاعى

وكيل المحافظ - البنك المركزى المصرى

أود فى بداية حديثى الا يفوتنى أن أتوجه بالشكر الى الأخ الكبير الدكتور سلطان أبو على على توجيهه الدعوة لى للتعقيب على هذا البحث القيم الذى لم أستطع أن أجد مبررا للاعتذار عنه وهو البحث الذى يتناول موضوعا من أهم الموضوعات التى تبذل فيها الجهود بالبنك المركزى منذ عدة شهور وخطونا فيه خطوات واسعة ترسم ملامح سياسة نقدية لبنك مركزى مصرى تتلاءم مع التحولات التى يمر بها الاقتصاد المصرى وتلك التى طرأت على الاقتصاد العالمى بوجه عام والتى لا يمكننا أن نغفلها . والموضوع الذى تناولته دراسته الزميل الأستاذ / سيد عيسى عنوانه « ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات » ولا أود هنا أن أخوض فى مواضيع تتعلق بذلك وتشغل بال المسئولين بالبنك المركزى وتتركز فيها الجهود للتصدى لها . ولكن ما يهمنى هنا التنويه عنه أن ادارة السيولة النقدية لا يمكن لها النجاح بمعزل عن الاطار العام الذى تعمل فيه . ومن بين أهم أركان هذا الاطار الجهاز المصرفى نفسه . وهو الذى يعانى من مشاكل عديدة لابد من العمل لمعالجتها ووضع الضوابط والقواعد اللازمة لها حتى يمكن تنفيذ ادارة جيدة للسياسة النقدية واستخدام أدواتها المعروفة لدينا جميعا . ويكفى أن أشير هنا الى بعض هذه المشاكل والمتمثلة فى : (١) محفظة ائتمان ضعيفة مليئة بالقرض المتعثرة Non-Performing Loans (٢) انكشاف فى النقد الأجنبى FE exposure ، (٣) عدم كفاية رأس المال Low Capital Adequacy Ratio (٤) انخفاض الكفاية الانتاجية فى الجهاز المص Low-Productivity (٥) محدودية الخدمات المصرفية التى يقدمها الجهاز المصرفى Limited Services Capabilities الخ .

ومن أجل ذلك وحتى يمكن لأى ادارة نقدية سليمة أن تؤتى ثمارها ، فالمطلوب تطوير قانون البنوك والائتمان بما يخول للسلطة التنفيذية اتخاذ

القرارات اللازمة والمناسبة بشأن الوحدات العاملة فى مجال المال والمصارف
وبما يواكب متطلبات نجاح الادارة النقدية السليمة . ونأمل ان اشاء الله
أن يصدر قانون البنوك والائتمان بما يأخذ ذلك فى الاعتبار قريبا . كذلك
من اللازم أن تتوافق السياسة المالية مع السياسة النقدية بما يحقق ادارة
السيولة النقدية بشكل يتفق والاطار العام للسياسة الاقتصادية وأهدافها .
وفى هذا الصدد . تلعب الاعتبارات الاجتماعية دورا رئيسيا . وعلينا أن
نعمل ليستوعب كل فرد فى هذا البلد متطلبات الإصلاح وضرورة الاسراع به
حتى نسرع بالخطى ، نحو غد أفضل . فاذا اتفقنا على أن مسار الإصلاح
وتوجهاته الحالية هى المرغوبة . وأعتقد أننا متفقون على ذلك فعلينا أن
نعى أنه بقدر التضحية الحالية بقدر ما نستطيع أن نصل الى موقع أفضل فى
المستقبل . فالمطلوب الوعى بمتطلبات السرعة فى مسار الإصلاح . لأن
الخطوات الزاحفة توصلنا للهدف بعد الاوان . فنجد أنفسنا فى المؤخرة
بدلا من المقدمة ، وبعد أن نكون قد عانينا من الزحف طويلا .

وأعتذر للاطالة فى حديث ما خلف الادارة النقدية لكننى أعتبر هذه
مسائل أساسية . وانتقل الآن الى الدراسة القيمة . وسوف أبدأ بملاحظتين
عامتين :

الأولى : لم أجد محتويات للدراسة . وعندما حاولت جمعها من
العناوين المبينة بصفحات الدراسة وجدت أنها تتسم بعدم القربان من حيث
العناوين الرئيسية والفرعية . فمثلا أخذت بعض الموضوعات الرئيسية
عناوين جانبية فى حين أخذت بعض الموضوعات الفرعية عناوين رئيسية
كالمراكز الصافية للقطاعات وهى تعبر عن الودائع مطروحا منها الائتمان من
الجهاز المصرفى للقطاعات الأربعة الرئيسية (حكومى ، شركات عامة ،
أعمال خاص ، عائلى) ص ٣٠٤ ومغزى ذلك غير مفهوم . وينصرف ذلك
على الفجوة التمويلية أيضا والتى احتوت على جدولين لهما نتائج متناقضة
عن محاولة لاعادة تصنيف البيانات النقدية مع غياب الأساس التحليلي .
كما سنشير اليه فيما بعد .

الثانية : تشير الدراسة فى جملة فى مقدمة البحث الى أن سياسة
السوق وهى من الأدوات الهامة للسياسة النقدية فى الدول المتقدمة معطلة

تماما فى مصر بإعتراف البنك المركزى . ورغم أن البنك المركزى لا ينكر هذه الحقيقة . الا أننى أود أن أوضح هنا أن أى آراء تظهر فى المجلة الاقتصادية التى تنشرها ادارة البحوث بالبنك المركزى لا تعبر رسميا عن رأى للبنك المركزى . وهذه الحقيقة مسجلة فى صدر المجلة . لذلك فأرجو من الباحث أن يأخذ هذا فى الاعتبار فى الصياغة كلما تمت الاشارة فى الدراسة الى نشرات البنك المركزى .

ونأتى الآن الى الملاحظات الأخرى على الدراسة :

١ - المفاهيم الأساسية :

— بدأ الباحث بفقرة تاهت معها كل مفاهيمى حول النقود والسيولة وهناك خلط فيما بين المعروض النقدى (Money Supply) الذى عرفه الباحث بأنه وسائل الدفع الكلية أو النقود بمعناها الاوسع والنقود الجاهزة (Ready Money) التى عرفها بالنقد المتداول والودائع الجارية غير الحكومية . وهذا هو تعريف المعروض النقدى بمعناه الاضيق .

ويشير الباحث الى أن الدراسات النقدية بها تنوع كبير . وهو يقصد ممارسات البنوك المركزية فيما يتعلق بالمفهوم الذى تأخذ به كتعريف للمعروض النقدى ، والسيولة بتعريفاتها المختلفة : وهنا يشير الى أن بعض البنوك تأخذ بتقسيم ضيق للنقود يقتصر على ن١ ، ن٢ ، ولا أعرف لماذا استخدم كلمة « ضيق » هنا . لأن ن٢ هنا شاملة .

بهذه المناسبة . فى آخر هذه الفقرة كلمة « يسرى التحليل » والمقصود بها « يثرى التحليل » . هناك أخطاء لغوية ومطبعية كثيرة ، يرجى من الباحث مراجعتها عند اعداد الصيغة النهائية للدراسة .

أيضا فى تحديد مفهوم ن٣ أشار الباحث الى أن البنك المركزى يضيف ن٣ الى الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة . ويطلق على هذا الأخير المسح المالى ؟

وواضح أن هناك لبسا فيما بين تعريف السيولة المشتق من المسح المالى والمسح المالى نفسه .

— وحتى يمكن لنا التحدث بلغة واحدة ينبغي الاتفاق على المفاهيم .
وهناك أسس عامة لتبويب الاحصاءات المالية والتي تعبّر عنها ميزانيات
المؤسسات المالية النقدية وغير النقدية وتتم الاحصاءات المالية على ثلاثة
مستويات :

المستوى التجميعي الأول : ويشمل حساب السلطة النقدية وهي التي
تضم البنك المركزي والخزانة اذا ما كانت هذه الأخيرة تقوم باصدار العملات
المساعدة أو بأية عمليات تقوم بها عادة البنوك المركزية .

المستوى التجميعي الثاني : ويشمل حساب السلطة النقدية وميزانيات
بنوك الودائع النقدية (المسح النقدي) (البنوك التجارية وما شابهها) .

المستوى التجميعي الثالث : ويشمل حساب السلطة النقدية وميزانيات
بنوك الودائع النقدية (المسح المالي) وميزانيات المؤسسات المالية الأخرى
(البنوك المتخصصة) .

— وفى كل من هذه المستويات يتم تبويب الأصول قطاعيا لغرض
التحليل الاقتصادي . القطاع المحلى (الموجودات المحلية) والقطاع الخارجى
(الأصول الأجنبية) ويتفرع من القطاع المحلى القطاع الحكومى وغير
الحكومى . ويتفرع من هذا الأخير شركات القطاع العام وقطاع الاعمال
الخاص والافراد (العائلى) والمؤسسات المالية الأخرى . أما الخصوم فتبويب
على أساس درجة السيولة أساسا (التزامات نقدية أو شبه نقدية) مع بيان
الحكومة والقطاع الخارجى بشكل منفصل نظرا لاختلاف طبيعة تأثيرهما على
الانفاق وعلى الاقتصاد المحلى .

وهناك أربعة مفاهيم نستخدمها فى البنك المركزى حتى الآن :

القاعدة النقدية : وهي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى مضافا
اليه الحسابات الجارية للقطاع الخاص (بما فيها البنوك) لدى السلطة
النقدية (البنك المركزى) .

المعرض النقدي (م) : أو عرض النقد : وهو عبارة عن النقد المتداول
خارج الجهاز المصرفى مضافا اليه الحسابات الجارية لدى بنوك الودائع

النقدية (البنوك التجارية فى حالتنا) • وهو ما يعبر عن الطلب المباشر
(القوة الشرائية) المباشرة على السلع والخدمات •

السيولة المحلية (م) : وهى تعادل م مضافا اليها أشباه النقود لدى
البنوك التجارية والسلطة النقدية •

السيولة الاجمالية (م م) : وهى تعادل م مضافا اليها الحسابات
الجارية والودائع شبه الجارية لدى المؤسسات المالية المتخصصة •

ولا شك أن هناك الكثير من التعاريف الأخرى التى يمكن الاخذ بها ،
ولكل منها استخداماته المحدودة ولكن هذه المفاهيم الأربعة لها استخدامات
عديدة •

— من بين المفاهيم الأخرى الواجب التنويه عنها نسب السيولة
والاحتياطى • فيبدو أن هناك خلط أيضا فيما بينهما • ففى الصفحة (٢٩٤)
يشير الباحث الى قرار البنك المركزى فى أول يوليو ١٩٨٥ الذى يوجب على
بنوك الاستثمار والاعمال بأن تحتفظ لدى البنك المركزى بنسبة سيولة ٢٥٪
من ودائعها كالبنوك التجارية • وأود أن أصحح هنا أن نسبة ٢٥٪ هى نسبة
الاحتياطى القانونى كما أنها تحسب على أساس الودائع بالجنيه المصرى لدى
البنك التى يمتد أمداهما لمسنتين فأقل وهى من ثم ليست على مجمع الودائع •
أما نسبة السيولة فتصل الى ٣٠٪ وهى لم تطبق بعد على بنوك الاستثمار
والاعمال • كما أنه لا يحتفظ بها لدى البنك المركزى • فهى الحد الأدنى من
الأصول السائلة الذى يتوجب على البنك التجارى المحافظة عليه نسبة الى
مجمّل التزاماته أو الى التزاماته السائلة حسب المعمول به فى البلد المعنى
فهى معيار تنظيمى لأعمال البنوك •

٢ - يقدم الباحث قسما نقديا جديدا ويطالب البنك المركزى بتطبيقه •
ويعتمد القسم الجديد على تقسيم الودائع من حيث العملة بدلا من درجة
السيولة • وبذلك تؤخذ الودائع جارية وغير جارية بالعملة المحلية وتستبعد
الودائع بالعملات الأجنبية التى تتضخم بسبب التغيرات فى سعر الصرف •
والبنك المركزى لا ينشر سلاسل زمنية مستبعد منها أثر التغير فى سعر
الصرف • والرد على ذلك أن البنك ينشر أسعار الصرف ويمكن للباحث
بسهولة حساب الأرصدة بسعر موحد حسب سعر الصرف الذى يختاره •

ولكن المهم فى ذلك أن الباحث ينتهى فى هذه الفقرات بمقولة أن معدل نمو هذا القسم الجديد فى التحليل النقدى يعتبر معياراً أصدق للتغيرات فى السيولة المحلية . ولم يوضح الباحث لماذا هى أفضل ؟ ألا تمثل الودائع للمقيمين بالعملات الأجنبية قوة شرائية على السلع والخدمات ؟ ولماذا يعتبر الودائع بالعملة المحلية طويلة الأجل سيولة ولا يعتبر الحسابات الجارية ولأقل من سنة بالعملات الأجنبية كذلك ؟

٣ - الأصول المقابلة للسيولة المحلية :

هذا الجزء غير واضح ويبدو فيه لبس كبير . فيقول الباحث : (ص ٢٩٩) « ويقابل هذه الخصوم أصول تعادلها فى القيمة . والتغيرات التى تطرأ على السيولة تقابلها تغيرات متساوية فى اجمالى الأصول » ثم يقول : « ٠٠٠ فالأصول الأجنبية أى الموجودات بالنقد الأجنبى تقابلها التزامات بالنقد الأجنبى (بخلاف الودائع) »

أن الأصول الأجنبية ليست مرادفاً للموجودات بالنقد الأجنبى . وليس بالضرورة أن الموجودات بالنقد الأجنبى تقابلها التزامات بالنقد الأجنبى . وغير واضح لماذا استبعدت الودائع ؟

وقياس السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها هى قراءة لمعادلة الميزانية للجهاز المصرفى بما يساعد المحلل الاقتصادى على التعرف على أدوات السياسة النقدية المطلوبة لمعالجة موقف ما .

والمعادلة النقدية الأساسية التى يمكن اشتقاقها من المسح النقدى مثلاً هى كالتالى :

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم}$$

(الأصول الأجنبية + الائتمان المحلى + أصول أخرى) = (الخصوم الأجنبية + النقد + أشباه النقود + خصوم أخرى) .

ومعنى ذلك أن :

صافى الأصول الأجنبية + الائتمان المحلى + صافى الأصول الأخرى
= النقود وأشباه النقود
= السيولة المحلية

ويمكن اشتقاق السيولة الاجمالية من المسح المالى بنفس الطريقة .

ومغزى هذه المعادلة أنها تظهر بشكل واضح العوامل المؤثرة فى عرض النقد أو فى السيولة بوجه عام وفى تطورها . ومنها يمكننا القول أن التغير فى عرض النقد يمكن تفسيره أساسا بالتغير فى صافى الأصول الأجنبية وفى الائتمان المحلى للجهاز المصرفى (بما فيه الائتمان للحكومة على أساس صافى) وفى شبه النقد . وهى ما تعرف بالعوامل النقدية . (Monetary Factors)

٤ - عند الحديث عن السياسة الائتمانية اثار الباحث (فى ص ٣٠٠) الى أن بنوك الاستثمار والأعمال أعفيت من السقف الائتمانى مع متابعتها على المستوى الاجمالى وكذلك أشار (فى ص ٣٠١) الى أنه تقرر فى عام ٨٨/٨٧ عدم منح قروض من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال دون الرجوع الى البنك المركزى ؟ وهذا غير صحيح ولا يمكن أن يكون صحيحا .

٥ - الجدول بصفحة ٣٠٤ بعنوان « توزيع الائتمان المحلى على القطاعات المقترحة » ويقصد « المقترضة » لا يشمل سوى القطاع الحكومى . وهو تحليل لمكونات الائتمان للحكومة وصافى المطلوبات منها .

٦ - المراكز الصافية للقطاعات : يقدم الباحث هنا فكر جديد حيث تقيس صافى المراكز للقطاعات المختلفة . ولست أدرى ما مغزى هذا الجدول؟ أليس بطبيعة الأمور أن القطاع العائلى هو القطاع المدخر وقطاعات الأعمال القطاعات المقترضة .

٧ - فى الحديث عن الفجوة التمويلية : يشير الباحث الى قيامه بإضافة الودائع الحكومية الى صافى المطلوب من الحكومة والى الودائع للحصول على سلسلتين جديدتين للائتمان المحلى وللودائع بهدف التعرف على الفجوة التمويلية . والسؤال هنا هل الفجوة التمويلية ستتغير عما لو طرحت الودائع الحكومية من الودائع ومن الائتمان . الفجوة ستبقى كما هى بطبيعة الحال . ولكن لو كان الباحث قد حاول قياس الفجوة باستبعاد الودائع الحكومية

لوجد أنها بلغت ١٨٣٪ فى عام ١٩٨١ مثلاً مقابل ١٦٢٪ التى توصل اليها الباحث . وأيضا بلغت ١٢٥٪ مقابل ١٢٢٪ . فأيهما يعبر عن الفجوة التمويلية أفضل فى رأى الباحث ؟ (ص ٣٠٥) .

كذلك أشار الباحث الى أنه باستبعاد الاوراق المالية الحكومية تحولت الفجوة الى فائض قابل للتوظيف بلغ ١٨٢ مليار جنيه فى عام ١٩٨٩ . وكنت أود أن أجد هنا تعليقا هل النسبة ٦٩٪ مناسبة أم لا .

وأظننى انها كذلك . فهناك توظيفات أخرى للبنوك لا يمكن تجاهلها ومن بينها الاستثمارات فى أوراق مالية غير حكومية والنقدية بالـخـزينة والاحتياطيات الالزامية والتعامل فى السوق النقدية فيما بين البنوك . كما أن هناك ودائع بالعملات الأجنبية لا يوجد مقابلها طلب على الائتمان المحلى بالعملة الأجنبية . مما تضطر البنوك بعد الاحتفاظ بها فى شكل ودائع بالخارج (أصول أجنبية) .

٨ - أثر تغيير أسعار الفائدة على معدلات نمو القروض : النسب المشتقة من الجدول تحتاج لمراجعة .

وواضح أن نصيب قطاع التجارة انخفض خلال السبع سنوات (٨١ - ٨٨) بواقع ١٤٫١٪ لصالح الزراعة والصناعة بواقع ٣٫٣٪ والخدمات بواقع ٧٫١٪ والقطاعات الأخرى بواقع ٣٫٧٪ . وهذه ظواهر صدى خاصة وأن قطاع الخدمات تضمن خدمات السياحة والفندقة . وكان توجيه الاهتمام بها خلال تلك الفترة أمر مرغوب فيه . (ص ٣٠٧) .

وفى سياق الحديث عن أسعار الفائدة والائتمان . أفرد الباحث جزءا خاصة بتطور نسبة الائتمان المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى (ص ٣٠٩) . وكنت أفضل أن يتم فى هذا السياق مقارنة الائتمان المحلى بجملة الاستثمارات التى تمت ليظهر لنا مدى مساهمة الائتمان المصرفى فى تمويل التكوين الرأسمالى وفى تنفيذ الاستثمارات .

— أما فيما يتعلق بالجزء الأخير من الدراسة والمتعلق بإدارة السيولة خلال التوسعينات ، فسنبدأ بملاحظاتنا على مجموعة المرنّيات التى تم التوصل اليها قبل أن ننقل الى التوصيات :

١ - انتهى الباحث الى أن السياسة النقدية لم تحقق الأهداف المحددة لها فى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ و ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والتي تتلخص فى مقابلة الاحتياجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى ، واتخاذ التدابير لمكافحة الاضطرابات المالية والاقتصادية وتنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد . واعتقد أن الحكم على أداء السياسة النقدية خلال الثمانينات بالفشل تجنى عليها بقدر كبير . فمن جهة ، وباعتراف الباحث نفسه ، فإن عمليات السوق المفتوحة معطلة نظرا لغياب الادوات المالية الحكومية بأجلها المختلفة لتنشيط هذه السوق حتى يمكن أن تلعب السياسة النقدية دورها فى هذا الإطار . لذلك تركزت السياسة النقدية فى توجيه الائتمان للقطاع الخاص ومحاولة احقواء التوسعات غير المرغوبة فيه . ولعبت نسبتي الاحتياطي والسيولة دورهما فى التأثير على حجم الائتمان المصرفى بجانب السقوف الائتمانية . وسعر الفائدة على الائتمان . ولولا ذلك لارتفعت معدلات التضخم بأكثر مما تحققت . من جهة أخرى لعبت سياسة سعر الصرف وخاصة منذ انشاء السوق المصرفية فى منتصف عام ١٩٨٧ مع سعر الفائدة على الودائع دورا فى اجتذاب المزيد من المدخرات بالعملية المحلية وبالعملات الأجنبية .

وبالنظر الى أن الاقتصاد المصرى اتسم بوجود عدد من الاختلالات الكلية فيه ولا يزال والمتمثلة فى : (١) الاختلال المزمّن والهيكلى فى ميزان المدفوعات الذى يعكس اختلال بنيان الميزان التجارى ، (٢) الاختلال المالى الذى يعكسه الوضع الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، (٣) الاختلالات النقدية التى تعكسها تسهيلات البنك المركزى خاصة للمؤسسات المالية المتخصصة ، (٤) اختلال هيكل الطلب عن الناتج ، (٥) اختلال هيكل الأجور والأسعار ، (٦) الاختلال فى هيكل الخدمات عن الطلب عليها . وأنه بعد منتصف الثمانينيات بدأت خطوات برنامج للإصلاح الهيكلى مع التحول فى الادارة الاقتصادية الى نظام السوق وتشجيع القطاع الخاص بصورة واضحة . وكانت السمة الأساسية فى برنامج الإصلاح هو تصحيح هيكل الأسعار وتعديلها بما يعكس التكاليف النسبية للسلع والخدمات ويحقق التوزيع الأمثل للموارد . وهذا فى حد ذاته من الأسباب الرئيسية للتضخم، بجانب التضخم المستورد واطلاق أسعار القطاع الخاص .

٢ - أوافق الباحث على أن أسعار صرف الجنيه لم تتوافق مع العجز

الخارجى ومعدلات التضخم • وأنه من المناسب فى ضوء النجاح الذى حققته السوق المصرفية • الاسراع فى مزيد من تحرير سعر الصرف ليعكس قوى العرض والطلب مع توسيع قاعدة تلبية الطلب بوتيرة سريعة عما تم فى السابق واتخاذ ما يلزم لتشجيع العرض من النقد الأجنبى •

٣ - أن مسألة عدم نجاح السياسة الائتمانية فى تقليل اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى واستمرار استحوازها لنحو ٥٠٪ من اجمالى المطلوبات من جميع القطاعات يعتمد فى الواقع على مدى الثقة فى السوق وتقبل الاصدارات الجديدة ، وعلى حجم المساعدات الخارجية التى تمول جزءا من عجز الموازنة • وعلى السياسات المالية المتبعة لتقليص عجز الموازنة الى أدنى حد ممكن •

٤ - وفيما يتعلق بالتضخم النقدى وأسباب التضخم فى مصر • فرغم أن مقياس التضخم النقدى الذى استخدمه الباحث وهو الفرق بين معدل النمو فى السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى يفوق معدل التغير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، الا أن الباحث ونحن معه ، يتشكك فى صحة أرقام كل من الناتج والاسعار •

من جهة أخرى ، يقول الباحث بأنه يعتقد « أن التضخم فى مصر هو بالدرجة الأولى تضخم أسعار وتكاليف (Cost Push) ، الا أنه أرجعه الى زيادة كبيرة فى الطلب السلى عن المعروض المحلى مما أدى الى زيادة الواردات ومن ثم فان جانباً هاماً من هذا التضخم مستورد • ونحن نتفق فى الرأى بأن جزءا من التضخم راجع للواردات وجزء آخر لارتفاع التكاليف والأجور خاصة فى القطاع الخاص وجزء ثالث نتيجة التضخم الراجع لتصحيح الأسعار • والجزء الأخير نتيجة توسع فى الاصدار النقدى • وهو ما يبرر التغيرات الكبيرة فى صافى المطلوبات من الحكومة مقارنة بالتغيرات المتواضعة فى النقد المصدر •

وفى هذا الصدد أود أن أوضح ما يلى :

أنه ليس كل الزيادة فى صافى المطلوبات من الحكومة ولا كل زيادة فى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة هو عامل توسع يؤدى الى زيادة

الاصدار وضخ النقود فى الاقتصاد القومى . فهناك كثير من العوامل هى قيود دفترية . ويقع فى اطار ذلك العوامل التالية :

١ - القروض المستحقة غير المسددة للخارج . تظهر مطلوبات على الحكومة وهى لا تؤثر على الاصدار النقدى .

٢ - الزيادة فى حسابات اعادة تقييم الأصول والخصوم للبنك المركزى لتغطية الخسائر .

٣ - الاستيراد الحكومى بتوفير عملة أجنبية من البنك المركزى دون سداد المقابل بالجنيه . يرتفع به المطلوبات على الحكومة دون انعكاس على زيادة الاصدار النقدى .

٤ - اصدار سندات للمقطاع المصرفى لتغطية المديونية المتجمدة على شركات القطاع العام وهيئة السلع التموينية . وتظهر هذه فى زيادة المطلوبات من الحكومة من الجهاز المصرفى دون زيادة فى الاصدار .

٥ - خسائر اعادة التقييم لدى بنوك القطاع العام التجارية وتغطية ذلك بسندات حكومية ، مما ينعكس على زيادة صافى المطلوبات منها للجهاز المصرفى دون انعكاس أو ضخ أموال جديدة فى السوق المحلية .

٦ - القروض الجديدة التى يدخل فيها البنك المركزى وسيط للحكومة . حيث ترتفع أصوله والتزاماته الأجنبية بقيمة القرض . وعندما تستخدمه الحكومة تنخفض الأصول الأجنبية للبنك المركزى وترتفع أصوله المحلية كمطلوبات على الحكومة فى حالة عدم تسديدها المقابل . وبذلك ترتفع المطلوبات على الحكومة دون زيادة فى الاصدار .

كل ذلك يدعونى الى القول بأنه لا يجب ألا نضخم مغزى الجدول الخاص بتوزيع توظيف البنك المركزى بين المستفيدين (بالصفحة ٣١٣) وصافى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة .

كما أود أن أصحح مجموع الأصول لعام ١٩٨٩ فى صفحة ٣١٣ فهو ٢٢٧٠٧ بدلا من ١٧٢٧٢ . وهو يغطى سنوات مالية وليس ميلادية .
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

وبالنسبة للتوصيات والاستراتيجية الجديدة لإدارة السيولة النقدية :

— فنحن نتفق مع الباحث فى ضرورة تجميد دور البنك المركزى فى تمويل عجز الموازنة ، وفى الواقع لن أذيع سرا عندما أقول أن البنك المركزى بدأ يفكر فى ذلك منذ عدة سنوات وبذلت جهود كبيرة فى هذا الصدد وسوف يعلن قريبا جدا عن نتائجها .

وبذلك ينتهى عهد ليبدأ عهد التمويل بأدوات للدين قابلة للتداول والخصم بما يسمح فى المستقبل أيضا للبنك المركزى البدء فى عمليات السوق المفتوحة للتحكم فى السيولة ليس فقط لدى الجهاز المصرفى ولكن أيضا لدى الاقتصاد القومى ككل .

أما فيما يتعلق بتعديل معيار التوسع الائتمانى بحيث يحظر على البنوك بعد ٣ سنوات تقديم ائتمان للحكومة أو الهيئات العامة ، وقيام البنك المركزى بإجراء مقاصة بين الهيئات الدائنة والهيئات المدينة ، فلذلك عواقبه . فالمسألة ليست فى إجراء مقاصة وتظل الهيئات المدينة بلا حلول لمشاكلها الجوهرية . ولكن من المتصور أن يكون الائتمان الممنوح مدروس دراسة كافية وأن تكون الهيئات قادرة على خدمة ديونها . وبالطبع لا ينفى ذلك قيامها بإصدارات لتمويل احتياجاتها من السوق المالية .

— نحى رأى بزيادة الأهمية النسبية للبنوك المتخصصة . وكنت أود المطالبة بتدعيم رؤوس أموالها لتصبح قادرة على الاقتراض من السوق المالية المحلية .

— من جانب آخر ، نعزز معيار التوسع الاستثمارى للبنوك بحيث تستطيع شراء أسهم شركات جديدة تشارك فى ترويجها .

— فيما يتعلق بتعديل نسب الاحتياطي النقدى والسيولة لبنوك الاستثمار والأعمال ، بما يتيح لها القدرة على توجيه جانب من أصولها للقروض المتوسطة وزيادة استثماراتها فإن البنك المركزى ينظر فى ذلك ليس فقط بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال ولكن أيضا بالنسبة للبنوك التجارية . وهذه أساسية لإدارة السيولة النقدية بكفاءة .

— فيما يرتبط بسياسة أسعار الفائدة . فسوف يطرأ عليها تغيير

كبير كما يشير الكاتب حتى يتمشى مع التوجهات الجديدة فى ادارة السيولة النقدية .

— اتساق سياسة سعر الصرف مع سعر الفائدة وتحديثه على مدى زمنى مناسب ليصبح قابل للتحويل . هذا أمر مرغوب فيه ونأمل الوصول اليه سريعا .

— تطوير سوق المال وضيق الأوعية والتسهيلات المعاونة وتطوير السوق الثانوية وتدريب العاملين فى الحقل المصرفى والمالى . وهذا هو ما يقوم به البنك المركزى حاليا ، حيث بجانب استهداف اصدار اذون خزانة يستهدف البنك المركزى بالاستعانة بخبراء من الخارج وضع نظام لسندات حكومية بأجال طويلة .

— فى تناول الاستراتيجية الجديدة لادارة السيولة النقدية كنت أتوقع من السيد الأستاذ / سيد عيسى بخبرته العملية الواسعة أن يتناول الموضوع بشئ من العمق ليحدثنا عن الاطار العام لادارة السيولة النقدية وادارة التحركات فى « القاعدة النقدية » أو نقود الاحتياطى والأصول المقابلة لها (والمتمثلة فى الائتمان للحكومة وللمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الهيئات العامة والحسابات المجنية وتدفقات النقد الأجنبى وصافى البنود الأخرى) . ولاشك أن تقدير الطلب على نقود الاحتياطى بما يتضمنه من تعديل نسبة الاحتياطى وتقدير الطلب على العملة هى من الأمور الاساسية فى ادارة السيولة النقدية . كذلك تعديل نسبة السيولة . ورغم أن الدراسة تطرقت الى هذه المواضيع الا أنها لم تتناولها بالتحليل الكافى للتوصل الى توصيات محددة . فالتوصيات جاءت عامة ومعظمها أثير من قبل فى كثير من المحافل والسيد الباحث على علم بما يقوم به البنك المركزى من ترتيبات لادارة جديدة للسيولة النقدية تتمشى مع ما جاءت به الدراسة فى معظم جوانبها .

وفى الختام ، أود أن أحيى السيد الأستاذ / سيد عيسى على هذه الورقة الشاملة الجامعة ، متطلعة الى مزيد من التحليل لما جاءت به من أفكار وقضايا . وأشكركم على حسن استماعكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تعقيب على بحث

« ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينيات »

٥٠١ رضا العدل

كلية التجارة - جامعة عين شمس

ليست النقود مجرد أداة لتسوية المعاملات وتسهيلها ، بل لها دور متزايد الأهمية فى التأثير على التنمية والاستقرار الاقتصادى ، يمكن خلالها تطوير تنمية المدخرات ورفع كفاءة الاستثمارات ومن ثم التعجيل بالتنمية الاقتصادية كما يمكن بواسطتها تحسين تكوين الأسعار والدخول وبالتالي تحقيق تنمية مستقرة . ولا تتحقق هاتان الوظيفتان للنقود تلقائيا وبفعل قوى السوق الخالصة بل خلال ادارة واعية للنظام النقدى وما تنطوى عليه هذه الادارة من سياسات . ويمثل البنك المركزى مكانة خاصة فى هذه الادارة ، ولا أحسبنى أخرج عن أصول النظرية الاقتصادية عندما أقرر أن هذا البنك هو بالتحديد مدير النظام النقدى . وفى مصر هذا هو المعنى الذى تشير اليه المادة الأولى من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى حيث أناطت به تنظيم السياسة النقدية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد المصرى . فوظيفتا التنمية والاستقرار واضحتان تماما ومسئولية البنك المركزى عن أداء النظام النقدى لتحقيقهما مؤكدة . فما مدى ما تحقق فى مصر من ذلك ؟ وما أهم المشاكل التى تثيرها التجارب المحققة ؟ وما الاتجاهات السائدة لحلها ، وما أوجه القوة والضعف ؟ وما السبيل لتحسين ادارة النظام النقدى لتعظيم اسهامه فى تحقيق نمو مطرد مستقر للاقتصاد القومى ؟ هذا ما يتوقع المرء ان يجده فى الورقة محل التعقيب التى تحمل عنوان ادارة السيولة فى مصر خلال التسعينات . الموضوع اذن حيوى ويستحق ورقة وأكثر ، ولذلك لكاتبها التهنة على توفيقه فى اختيار موضوع بحثه .

وكما استمتعتم حضراتكم قدمت الورقة مسحا جيدا للنظام النقدى من حيث جانبه المؤسسى المتمثل فى النظام المصرفى وعلاقته المتمثلة فى حركة خصومة وأصوله ، وقدمت حسابات لمضاعف النقود «ومعدل تداول النقود» ،

بالإضافة الى تحليل لبعض المكونات مثل السيولة والسياسة الائتمانية وأسعار الفائدة » وانتهى الباحث من عرضه الى تقرير خطير (٣١٥) يقول فيه أن « السياسة النقدية خلال الثمانينيات لم تحقق الأهداف المحددة لها » ، ثم يوصى الباحث (ص ٣١٥) خلال ما يقدمه من « استراتيجية جديدة لإدارة السيولة النقدية » الى عدد من اجراءات تصحيح ادارة السيولة خلال التسعينات .

ثمة نقاط قد نتفق فيها مع الباحث وثمة نقاط أخرى قد نختلف فيها معه ، الا أن الورقة محل التعقيب تثير عددا من الملاحظات :

أولا : ملاحظة شكلية عامة : رغم أن محتوى الورقة يتسق الى حد ما مع عنوانها العام الا أن باحثنا بدأ يدخل فى صلب موضوع يمكن اعتباره من صفحة ٣١٥ التى حملت عنوانا جزئيا هو نفس عنوان الورقة « ادارة السيولة النقدية خلال التسعينات » فكان معالجة هذه الادارة وتوصيات تصحيحها قد شغل فقط ثمان صفحات من جملة صفحات قدرها أربعة وثلاثون خلاف الملاحق .

ثانيا : ملاحظات منهجية :

١ - قد يفهم من تعمد الباحث عدم التطرق « الى النظريات النقدية القديم منها أو الحديث » أن هذه النظريات لا جدوى منها فى مصر لاعتقاد الباحث « بأن سوق النقد فى مصر مثلها فى ذلك مثل نظيراتها فى الدول النامية تتسم بقلّة العمق وبطء الحركة والافتقار الى الاجهزة . . التى تعطى السوق ديناميكية وعمقا » ، ويضرب مثل على ذلك بأن سياسة السوق المفتوحة معطلة تماما فى مصر . ويهمنى أن أشير الى أن العلم النظرى مداه أرحب من مجرد ملاءمته لحالة خاصة ، وربما يكون صحيحا أن احدى أسباب قصور الادارة النقدية فى الدول النامية يكمن فى ضعف استرشادها بعلم الاقتصاد الكلى ونظرياته أكثر من عدم ملاءمة هذا العلم لأوضاعها .

٢ - فى المفاهيم الأساسية :

(١) ثمة عدد كبير من تعريف النقود وفقا للزاوية التى يعالجها الباحث . ومن زاوية ادارة السيولة المعنى بها البحث محل التعقيب فربما

كانت معالجة الباحث أفضل لو جرى تحديد مفهومها وفقا للعلاقة بين كمية النقود والطلب عليها ، حيث هذه العلاقة بالتحديد تحدث تعديلات فى الانفاق تؤدي من جديد الى التأثير على الكمية المرغوب فيها ، ولا يمكن فهم التغير فى الأرصدة النقدية المتاحة بمعزل عن المصادر المسببة له . وكما يذكر فردمان Friedman وشوارتز Schwartz وغيرهما ليس هناك منطق ملزم مسبق لواحد أو أكثر من تعريف النقود . والمهم هو اختيار أنسب تعريف لها من وجهة نظر الباحث وهو هنا معنى بادارة النظام النقدي . وفى السنين الأخيرة كانت هناك بحوث كثيرة حول موضوع التعريف المناسب للنقود ، ورغم أن معظمها جرى فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها تحسن الرؤية بالنسبة للمعاملات بالنسبة للدول الأخرى .

(ب) قدم الباحث حسابات للقاعدة النقدية أو الأساس النقدي Money Base وقاس حجم المضاعف بقسمة رقم السيولة المحلية (باعتبارها تتضمن النقد المتداول والودائع الجارية بعد طرح الودائع الحكومية ن) بالإضافة الى جميع أنواع الودائع غير الجارية والودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية جدول ٤ و ٥ بالملحق) على القاعدة النقدية ، ويصور جدول (٢) مضاعف النقود والودائع . أن هذه الطريقة مبسطة للغاية . صحيح أن $m = M/B$ (حيث m المضاعف و M السيولة B الأساس النقدي . ولكن هنا نجد أن المضاعف يعتمد على :

• كيفية تعريف النقود .

والقاعدة النقدية ولها مصادرها فى جانب الأصول فى حسابات البنك المركزى . ويساعد فحص هذه « المصادر » على تحليل تأثير القطاعات الأخرى على أداء النظام النقدي وإمكانيات التحكم فيه من جانب البنك المركزى $B = GC + NFA + BC + b$

حيث GC الائتمان المقدم من البنك المركزى للحكومة و NFA صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى و BC ائتمان البنك المركزى للبنوك بالإضافة الى عوامل أخرى .

وعلى ذلك فإن القياس السليم لمضاعف النقود يجب أن يتحقق فى

ضوء تقديرات دوال عرض وطلب النقود • ونفس الملاحظة ترد فيما يتعلق بحساب سرعة تداول النقود • الأمر هنا أشبه بالافكار الشائعة فى بعض الدراسات الخاصة بتقدير انتاجية المشتغل والتي تلجأ الى قسمة الناتج الكلى على عدد المشتغلين • فمن المهم معرفة شكل دالة الانتاج والمتغيرات المفسرة فيها حتى يكون التقدير أدق •

ان هذه ليست مجرد ملاحظة شكلية فادارة البنك المركزى لعرض النقود تستلزم تنبؤا دقيقا بقيمة المضاعف (خلال تقدير سلوك القاعدة النقدية ومعرفة مصادرها القابلة للتحكم فيها والأخرى الممكن التنبؤ بها) •

فالحساب الذى قدمه الباحث لمضاعف النقود واتجاهه العام المتزايد من ٢٠٢٢ عام ١٩٨٢ الى ٢٠٢٧ عام ١٩٨٩ ليس له تفسير عند الباحث ، رغم أن عوامل تفسيره هامة للغاية من زاوية ادارة السيولة النقدية •

أدوات الادارة : نتيجة لقصور المنهج لا تظهر الورقة فهما للأدوات المتاحة لتحكم البنك المركزى فى النظام النقدى • فهذا البنك يمكن أن يوجه العوامل التى يمكنه التحكم فيها فيما يتعلق بالقاعدة النقدية أو المضاعف فى ضوء الأثر المتوقع على السيولة من جانب تلك العوامل التى ليس له عليها من سلطان •

وفى ضوء الحجم الكبير للمعلومات من الحكومة ولا سيما المتعلق بتمويل عجز الموازنة العامة فان مسئولية هذا المصدر لا تقع على البنك المركزى ، حتى لا نحمل هذا البنك بأكثر مما ينبغى • وكعنصر فى الاستراتيجية الجديدة التى يتقدم بها الباحث لادارة السيولة النقدية يوصى الباحث البنك المركزى (ص ٣١٥) بالتوقف مهما كلف الأمر عن الاصدار النقدى للتمويل بالعجز وتخفيض مديونية الحكومة للسلطات النقدية بالتدريج وفق خطة تنتهى بنهاية التسعينات • ولا نستطيع هنا الاتفاق مع الباحث • فتأثير السياسة المالية على السياسة النقدية أمر طبيعى ، وما يؤدى الى زيادة فعالية أى منهما ينطوى على نقص فى فعالية الأخرى ، ولا يعنى ذلك أن نلغى واحدة لنعظم فعالية الأخرى ، انما ينبغى رفع مهارة السياسة الاقتصادية فى تحقيق المزج الأمثل بين السياستين • ان هدفهما واضح وهو دفع النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وتظل أية سياسة صحيحة بمقدار مساهمتها النشطة فى تحقيق هذا الهدف •

سياسة سعر الفائدة : يقرر الباحث أن أسعار الفائدة ظلت خلال عقد الثمانينيات أقل من معدلات نمو التضخم وهو يكفى للتدليل على فشل سياسة البنك المركزى فى هذا الشأن ، ومن العسير الاتفاق مع الباحث فى هذا التقرير . لقد أشار الباحث فى صفحتى ٣٠٦ و ٣٠٧ الى أكثر من تغيير لسعر الفائدة من جانب البنك المركزى اعتبارا من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ ، وأخذ التغيير اتجاها عاما نحو الرفع المستمر ، وان دل ذلك فانما يدل على محاولة البنك المركزى للتكيف مع الظروف المتغيرة مع تمييز بين القطاعات الاقتصادية . ويسجل الباحث أن هذا الرفع لم يخفض من حركة الائتمان ، على العكس زادت .

وفيما يتعلق بالمستوى الأمثل لسعر أو أسعار الفائدة فان هذا الموضوع يحتاج الى تحليل أعمق وليس بالبساطة التى يقدمها أو يستند اليها الباحث صحيح أن سعر الفائدة مؤثر من المؤشرات على الادخار ومع ذلك فانه أمر مشكوك فيه وجود مرونة عالية أو حتى موجبة للادخار ولو أن عليه ملاحظات سعر الفائدة على المستوى النظرى أو التطبيقى . وفى معظم الدراسات وجد أن أثر أسعار الفائدة على الادخار يمكن تجاهله . ومع ذلك فقد نجحت الدراسات فى أن تبين أن أسعار الفائدة لها أثر قابل للتنبؤ به وبشكل أكثر تحديدا على الشكل الذى يحتفظ فيه بالمدخرات . ان تجربة الزيادة على أسعار الفائدة من جانب الشركات التى سميت شركات توظيف المال جذب اليها أرصدة كانت مدخراتها متكونة بالفعل ، ولم تكن هى العنصر الأساسى فى توليد المدخرات . وحسنا فعل البنك المركزى ولم يجر الى حلبة الزيادة والا لكان النظام النقدى قد خرج تماما عن امكانية التحكم فيه ولاتجه الى الفوضى وجر معه اليها باقى الاقتصاد القومى .

صحيح أن لفكرة العائد الحقيقى الموجب أساسها التحليلى فى نظرية asset-portfolio theory والمستخلصه الا حد كبير من تحليل تفضيل السيولة الكينزى . سوف يكون لدينا معدلات عائد متفاوتة يتفاوت الأصول و سلع استهلاكية ، سلع انتاجية ، نقد سائل ، ودائع مصرفية ، سندات (الخ) التى يحوزها الأفراد ، والمفاضلة تجرى بين المنفعة التى يحصل عليها الفرد من استهلاكه الآن والمنافع المتوقعة من تأجيل الاستهلاك أو الادخار . ويتقرر التوازن بالتفضيل الزمنى . والودائع الادخارية شكل من

تأجيل الاستهلاك ومعدل العائد عليها هو نفقة الفرصة البديلة لها تكلفة التعامل بها + أى تغير فى القوة الشرائية للنقد . وفى ظل هذه الأصول وفى ظل معدل عائد على كل منها فان صاحب الأصول سوف يعظم العائد من ثروة عندما تتساوى معدلات الاحلال الحدى بين الأصول جميعها (أخذاً للمخاطرة فى الاعتبار) . وإذا كان هذا شرط التوازن فأى المعدلات العديدة يكون المعدل القائد الذى على الآخرين أن يتبعوه ؟ واضح أن المعدل الحرج هو معدل العائد على رأس المال . ومع ذلك فهذا المعدل صعب تحديده فى الدول النامية . فمعدلات العائد على رأس المال كثيرة وما لم يختار المعدل المخرج أو الأهم منها فان النمو الاقتصادى سوف يكون أقل ما يمكن أن يكون ويقترح Galbis أن يكون هذا المعدل هو معدل العائد على رأس المال فى القطاع الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية . وربما تفيد هذه النظرة فى التوفيق بين ضرورة وجود عائد عال على الأرصدة النقدية مع أثر التكلفة على الطلب الاستثمارى ، ومن ثم فالموضوع ليس بالبساطة التى يسوقها الباحث .

السقوف الائتمانية : أشار الباحث فى ما يقرب من صفتين الى سياسة هذه السقوف منذ عام ١٩٨١ ، ولم يتطرق الباحث الى تقييمها ، رغم أن ما أورده من تحليل واستنتاجات متعلقة بالسياسة الائتمانية ص ٣١٥ يمكن أن يعزى الى حد ما لهذه السياسة ، كما أن ما أسماه أثر تغيير سعر الفائدة على معدل نمو القروض لا يمكن أن يعزى كله لتغير أسعار الفائدة ، والتقييم يحتاج الى تحليل خاص . ان سياسة السقوف الائتمانية بمثابة حدود مباشرة على الائتمان المصرفى أو معدل نموه ، وهى اجبار للبنوك على الاحتفاظ بتدفق ودائعى اليها كاحتياطات عاطلة كان يمكن أن يحول توسعات فى الائتمان المصرفى بين هذا السقف .

وعندما يصل الائتمان الى السقف فانه يحد من عرف النقود بنسبة ١٠٠٪ بالمضبط كائنى أفرض على البنك نسبة احتياط ١٠٠٪ . ومن هنا ينبغى أن تمارس هذه السياسة بمرونة وحذر كافيين ، وهذا ما تنبه اليه البنك المركزى ولو بعد فترة تأخير أطول نسبياً حيث تقرر منذ أغسطس ١٩٨٨ تعديل ضوابط التوسع الائتمانى للتحويل من السقوف الى تحديد علاقة تربط بين أرصدة التسهيلات الائتمانية وبين الودائع لدى البنك .

نسب الاحتياطي والسيولة : رغم أهمية هذا السلاح فى ادارة السيولة ، فلم يحظ من الباحث بأكثر من سطرين (ص ٣١٤) فى اشارته الى أنهما ظلا ثابتين طوال الثمانينات عند ٢٥٪ و ٣٠٪ لكل منهما على الترتيب . وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطي من المعترف به أن لها تأثيرا عميقا على حجم المضاعف وبالتالي على كمية النقود الناتجة من قاعدة نقدية معينة أو تغير فيها ، ولذلك فهى احدى أهم أدوات ادارة السيولة فى الدول النامية . ومع ذلك فالاحتياطي النقدى بمثابة ضريبة على الايرادات التى يمكن للبنوك التجارية تحقيقها . ومثل غيرها من الضرائب ربما يكون مربحا للبنوك ترتيب معاملاتها بحيث تتجنب أكبر قدر ممكن من هذه الضريبة (أى تخفيض الاحتياطي) ، وهذا يجعل من المهم أن النسبة تطبق على نحو عادل بين جميع البنوك وأن يعمم مستواها وهيكلها بحيث تقلل امكانيات تجنبها . وربما يكون دفع عائد على هذا الاحتياطي تدعيما لدور القطاع المصرفى فى عملية التنمية . « فرضية » الاحتياطي النقدى يخفض العائد التنافسى الذى يمكن أن تقدمه البنوك للمودعين ومن ثم فتقديم فائدة على هذه الاحتياطيات يمكن أن يرفع العائد الذى يمكن تقديمه ، وربما يشجع ذلك نمو القطاع المصرفى .

يضاف أن الباحث لم يشير الى نسبة الاحتياطي الفعلية ومقارنتها بالقانونية ، النسبة الفعلية أعلى دائما من القانونية . وكذلك لم يتطرق الباحث الى نسب السيولة المقررة فى مقارنتها بالنسب الفعلية خلال الفترة محل البحث ، ففى خلال شهر يونية ١٩٨٩ كانت نسبة الاحتياطي الفعلية ٣٠ر٤ مقابل ٢٥٪ كحد أدنى مقرر ، كما بلغت السيولة الفعلية ٤٧ر٢٪ فى نهاية ١٩٨٩ مقابل ٣٠٪ كحد أدنى ويشير ارتفاع نسبتي الاحتياطي والسيولة الفعليتين الى نمو فائض السيولة لدى البنوك التجارية ، وللأسف لا نجد اشارة من الباحث أو تقييما منه لذلك .

وتصادف لدى الباحث توصية تقدم بها صفحة ٣١٦ بخصوص تعديل نسب الاحتياطي النقدى والسيولة لبنوك الاستثمار والأعمال . ويشير التقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٨٩/٨٨ الى أن متوسط النسبة الفعلية للسيولة فى هذه البنوك خلال شهر يونية ١٩٨٩ بلغ ٣٣٪ مقابل حد أدنى قدره ٢٥٪ مقرر الأمر الذى يعنى أن لديها فائض سيولة .

سياسة السوق المفتوحة وسوق المال : أشار الباحث وهو على حق فى

ذلك أن هذه السياسة معطلة ، فالسندات الحكومية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية تشكل نسبة ضئيلة للغاية (١٤) من اجمالى الأوراق المالية الحكومية المصدرة فى آخر عام ١٩٨٩/٨٨ فتمويل عجز الموازنة العامة يتم عادة باصدار سندات على الخزانة العامة يكتب فيها مباشرة البنك المركزى وبنوك القطاع العام ، ولم يشر الباحث الى امكانيات تطوير هذه السياسة .

وان تطوير هذه السياسة له ارتباط بتطوير سوق الاوراق المالية ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الدور التمويلي لها . وهو مجال يقع خارج دائرة البنك المركزى .

ان تطوير هذه السوق من ناحية اصدار الاسهم يستلم زيادة كبيرة فى نسبة شركات الاكتتاب العام حيث من اجمالى ٤٩٠ شركة مقيدة عام ١٩٨٨ كانت نسبة الشركات المغلقة ٣٤٣ شركة هى الغالبة ، بنسبة ٧٠٪ ، اضافة الى ذلك اجراء الاستثمار المباشر من خلال سوق المال . أما من ناحية اصدار السندات فسوق المال لازال دوره محدودا حيث أن السندات غير الحكومية المقيدة فى البورصة تقتصر على سندات البنك العقارى المصرى (١٩٥١ - ٢٠٠١) بقيمة اسمية قدرها ٢٧ مليون جنيه . كما أن السندات الحكومية المقيدة تقتصر على نوعين هما سندات التنمية بالدولار الأمريكى التى ظلت قيمتها ثابتة عند ٤٢٠٥ مليون جنيه وسندات الاسكان التى ارتفعت الى ١٤١٨ مليون جنيه .

سياسة سعر الصرف : جاءت الاشارة اليها مقتضبة ، بالرغم من أن الباحث يقرر ص ٣٠٩ أنه «لم تتسق التغيرات فى أسعار صرف الجنيه المصرى مع العجز الخارجى» ، الا أنه يشير الى أنه كان لانشاء السوق المصرفية الحرة للمصرف ٠٠ بالرغم من تأخر انشائها آثار ايجابية سريعة اذ أدت الى زيادة موارد الجهاز المصرفى من النقد الأجنبى بزيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية للعاملين بالخارج » . ونحن نرى أن المعالجة هنا بسيطة جدا ، وتحتاج الى تأصيل وتحليل أعمق بكثير مما ورد بالورقة .

التضخم ولا أدرى لماذا وصفه الباحث بالنقدى ؟ ربما يعنى التضخم المسبب بتوسع نقدى حيث معدل نمو السيولة المحلية يسبق فى كل سنين البحث معدل نمو الناتج المحلى بالأسعار الثابتة ودور التوسع النقدى غير

المبرر بزيادة حقيقية فى الناتج المحلى معروف ، الا أن التضخم يسبب أيضا بعوامل أخرى وهناك دراسات عديدة حول هذا الموضوع وعن مصر بالتحديد كان يمكن للباحث الرجوع اليها . وفيما يتعلق بمسئولية ادارة السيولة النقدية من ذلك ، اذا استبعدنا تمويل العجز الذى هو مسئولية السياسة المالية فان السياسة النقدية حاولت فرملة هذا التوسع ، وكان من الممكن أن ترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر لو لم تقم السياسة النقدية بدورها كما يذكر ذلك بحق التقرير السنوى للبنك المركزى من عام ١٩٨٩/٨٨ (ص ٢) .

لا ندعى أن الادارة النقدية فى مصر ليس بها عنصر أو أكثر من نواحى القصور أو Mismanagement ، واذا كان يستهدف فى عقد التسعينات اعطاء السوق دورا أكبر فى توجيه الاقتصاد القومى ونظامه المالى النقدى فان الأمر يستلزم ازالة أو تقليل المشوهات العديدة لهذا السوق ، وتحسين نظام الوساطة المالية لتتدفق الأرصدة بسلاسة ويقتن من القطاعات والوحدات ذات الفائض الى تلك التى فى أمس الحاجة اليها وبوجه خاص الى القطاعات والوحدات الانتاجية الأكثر تقدما والقائدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس هنا مجال تفصيل ذلك .

البحث السابع

دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية المصرية

د. يمن أحمد حافظ الحمافى
كلية التجارة - جامعة عين شمس

مقدمة :

تحتاج العالم حاليا العديد من المتغيرات الدولية التى يمكن أن تكون لها دورا هاما فى التأثير على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ويكون لهذه المتغيرات انعكاسات هامة على السياسات الاقتصادية التى يجب على دول العالم اتباعها حتى يمكن المحافظة على استقرار ونمو النظام الاقتصادى الدولى .

ويقع على الدول النامية ومنها مصر عبء تحديد السياسة الاقتصادية المثلى للتفاعل مع هذه المتغيرات بحيث يمكن استيعاب آثارها مع تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا التفاعل وتخفيض الآثار السلبية له بقدر الامكان . وتتمثل أهم المتغيرات الدولية التى يمر بها الاقتصاد الدولى حاليا فى اتجاه العالم نحو تشجيع تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف والصعوبات والمشاكل التى تعترض هذا الهدف ، والوزن النسبى لكل من أمريكا واليابان ودول السوق الأوروبية الموحدة ودول أوروبا الشرقية فى التجارة الدولية ، ودور العلاقات التجارية المتبادلة فيما بينهم فى التأثير على مستقبل التجارة الدولية ، ويكون لذلك آثار هامة على مستقبل التجارة بين كل من الدول النامية ومنها مصر والدول المتقدمة ، كذلك من المتغيرات الهامة التى يمر بها الاقتصاد الدولى الاتجاه للتصدى لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية التى وصلت الى ١٢ تريليون دولار والتى أصبحت تهدد ليس فقط اقتصاديات الدول النامية باعتبارها دول مدينة يقع عليها عبء تدبير أقساط الديون وفوائدها وانما أيضا تهدد اقتصاديات الدول المتقدمة باعتبارها دول دائنة تعانى بنوكها من امكانيات عدم السداد

أو ضعف الطلب على الصادرات ، ومن هنا ظهرت المبادرات التى ترمى الى محاولة علاج هذه المشكلة للتخفيف من أثارها السلبية على الاقتصاد الدولى كما ظهرت وسائل جديدة لمواجهة مشكلة مديونية الدول النامية وبدأت المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى والصندوق جهودا جديدة فى محاولة التصدى لهذه المشكلة ، ويكون لذلك انعكاسات هامة على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة .

كذلك يشهد العالم حاليا تغيرات كبيرة فى اتجاه وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الكبير لكل من أمريكا واليابان فى هذا المجال مما يكون له أثارا هامة على الاتجاه المستقبلى للاستثمارات الأجنبية تتطلب الاستفادة منها من جانب السياسة الاقتصادية المستقبلية .

ان المشاكل الاقتصادية الضخمة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حاليا انما تدعو الى أهمية اقتراح البدائل للسياسات الاقتصادية المستقبلية التى يمكن أن تسهم فى نجاح التصدى لهذه المصايل ، ومن هنا اهتمت العديد من الدراسات باقتراح البدائل المختلفة للسياسات الاقتصادية المستقبلية التى يمكن أن تسهم فى تحقيق هذا الهدف .

ويعتبر التساؤل حول الصورة المثلى للملكية وإدارة الوحدات الاقتصادية وإمكانية اتباع سياسة التخصيصية .

من أهم البدائل التى تثير حاليا الاختلاف فى وجهات النظر حول مدى فاعليتها فى علاج المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ويتطلب الأخذ بهذا البديل ان تبنى السياسة الاقتصادية فى الدولة عليه وذلك حتى ينجح فى تحقيق أهدافه . وي طرح هذا البحث تساولين رئيسيين هما :

التساؤل الأول : هل يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية ان تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ؟؟

التساؤل الثانى : هل ترجح إمكانية تحقيق النجاح فى التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية أن تأخذ السياسة الاقتصادية المصرية بسياسة التخصيصية ؟ وما هى الشروط المطلوبة لنجاح سياسة التخصيصية ؟

مشكلة الدراسة :

يعانى الاقتصاد المصرى من العديد من المشاكل التى تقف أمام امكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية به ، ويقع على رأس هذه المشاكل مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة الذى تفاقم فى السنوات الأخيرة (بلغ العجز الفعلى ١٤ مليار جنيه عام ١٩٨٩) ، مما ترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية ، كذلك من المشاكل الهامة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، فقد وصل العجز فى الميزان التجارى الى أكثر من ٧٥ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ بعد ان كان فى حدود نصف هذا القدر (٣٧ مليار دولار) فى أوائل الثمانينات(١) ، ويكون لذلك انعكاسات سلبية على القيمة التبادلية للجنيه المصرى مع العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار مما يسهم بصورة مستمرة فى ارتفاع تكاليف الانتاج (يصل المكون الأجنبى الى ٧٠٪ من مكونات الانتاج فى القطاع الصناعى) ويؤثر ذلك سلبيا على تنافسية السلع المنتجة ومن ثم مدى قابليتها للتصدير، ويعانى أيضا الاقتصاد المصرى من مشكلة تراكم المديونية الخارجية التى تمثل مصدرا هاما من مصادر استنزاف حصيللة العملة الأجنبية فى مصر وذلك عن طريق سداد أقساط الديون وفوائدها وقد ارتفعت خدمة الدين خلال الثمانينات حتى بلغت مقومه بالدولار نحو ٧٠٪ من الصادرات السلعية و ١٦٪ من الإيرادات الجارية فى العام المالى ٨٩/٨٨(٢) .

ويتطلب التصدى لهذه المشاكل اتباع السياسات الاقتصادية التى تكفل الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة والفاعلية للوحدات الاقتصادية ومن هنا ينادى أنصار سياسة التخصيصية بأنها يمكن أن تسهم فى تحقيق هذه الأهداف وذلك اذا أمكن تعديل السياسات الاقتصادية القائمة لتتماشى مع اتباع هذه السياسة ، الا أن تعديل هذه السياسات يتطلب أيضا الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الدولية السائدة فى العالم حيث يمكن أن يكون لها انعكاسات هامة فى تحديد اتجاهات هذه التعديلات ومن هنا تأتى أهمية دراسة هذه المتغيرات وتحديد امكانية تأثيرها على مستقبل السياسة الاقتصادية فى مصر من حيث مدى امكانية اتباع سياسة التخصيصية ومدى جدواها فى معالجة أهم المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

ثانيا : فروض الدراسة :

- ١ - يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية .
- ٢ - تتطلب امكانية تحقيق النجاح فى التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية أن تأخذ السياسات الاقتصادية المصرية لسياسة التخصيصية على أن تتحقق الشروط اللازمة لنجاحها .

ثالثا : مكونات الدراسة :

حتى يمكن التعرض لدور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية المصرية فأن الأمر يتطلب التعرض فى البداية لدور هذه المتغيرات فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ، ثم دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية حيث يتضمن ذلك الشروط الواجب توافرها لنجاح السياسة الاقتصادية فى تحقيق هذا الهدف وهو ما سنتعرض له فيما يلى :

- ١ - دور المتغيرات الدولية فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر :

للمتغيرات الدولية دورا هاما فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر وقد شهدت هذه المتغيرات تطورات هامة فى الآونة الأخيرة مما يترتب عليه أهمية دراسة أبعاد هذه التطورات وانعكاساتها ، وتتمثل أهم المتغيرات الدولية فى مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف واثار ذلك على التجارة بين الدول النامية والمتقدمة ، ثم المحاولات المتصلة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية وأخيرا دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية وسنتعرض بشئ من التفصيل لكل من هذه المتغيرات .

- (١) مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف .

يتطلب التعرض لمدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف التعرف فى البداية على نمو الانتاج والتجارة فى العالم فى مرحلة الثمانينات ثم العلاقات التجارية بين كل من اليابان وأوروبا الموحدة وأمريكا

ودور أمريكا فى التأثير على التجارة الدولية مع الاشارة لدور أزمة الخليج فى التأثير على التجارة • وأخيرا نتعرض فى ضوء ذلك للاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف من خلال دورة اراجواى للمجات والتي تنتقد فى دورتها الحالية حتى نهاية ديسمبر للتوصل الى حلول ايجابية فى هذا المجال •

١/١ - نمو الانتاج والتجارة فى العالم (مرحلة الثمانينات) (*) :

شهدت التجارة الدولية تغيرات كبيرة فى مرحلة الثمانينات فقد انخفضت النسبة المئوية للتغير السنوى للتجارة الدولية فى بداية الثمانينات وذلك تأثرا بالكساد الذى حدث فى العالم فى عام ١٩٨٢ حيث بلغت هذه النسبة ٥٪ ، ثم عادت التجارة الدولية الى الانتعاش مرة أخرى حيث وصلت الى ٨٪ وانخفضت بعد ذلك فى عام ١٩٨٥ ثم عادت للارتفاع وبلغت الذروة فى عام ١٩٨٨ (٩٪) ، ويلاحظ أن التغيرات السابقة فى التجارة الدولية قد صاحبها تغيرات مماثلة فى الانتاج الدولى الذى تأثر أيضا بالكساد فى عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ثم عاود مرة أخرى ارتفاعه ليتخطى ١٠٪ فى عام ١٩٨٨ (٣) ، وقد شهدت تجارة الدول النامية نفس الاتجاه السابق ووصلت النسبة المئوية للتغير السنوى الى أكثر من ١٠٪ ويلاحظ أن الدول النامية الأكثر انفتاحا على الخارج (**) هى التى استطاعت أن تتكيف وتتفاعل مع الكساد العالمى عام ١٩٨٢ ومن هنا لم تتأثر اقتصادياتها بنفس الحدة التى تأثرت بها اقتصاديات الدول النامية المغلقة • ومن هنا يمكن القول أن التجارة الدولية فى مرحلة الثمانينات قد شهدت انتعاشا كبيرا (عدا مرحلتى الكساد فى عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥) ، ويرجع هذا بصفة أساسية الى نمو الانتاج العالى من ناحية ومن ناحية أخرى الى تحرير التجارة الدولية •

٢/١ - العلاقات التجارية بين دول العالم :

يتطلب التعرف على مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية

(*) يعرف نمو التجارة بأنه متوسط معدلات النمو بالنسبة لاجسام الصادرات والواردات •

(**) تتمثل هذه الدول أساسا فى دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة •

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

متعددة الاطراف دراسة العلاقات التجارية بين دول العالم ، ومن أهم هذه العلاقات العلاقة التجارية بين كل من اليابان وأمريكا ، ففي بداية الثمانينات شهد الميزان التجارى الأمريكى عجزا متزايدا مقابل زيادة الفائض التجارى فى اليابان وصحب ذلك الوضع انخفاض فى قيمة الين وارتفاع فى قيمة الدولار وقد استندت الولايات المتحدة فى تحقيق التحسن المستمر فى قيمة عملتها على وضعها كمركز قوى فى العالم أكثر من أن يبنى هذا التحسن على اعتبارات اقتصادية(٤) . الا أن الولايات المتحدة تصدت بعد ذلك لتدقيق التجارة القادم من اليابان وغيرها من الدول فى عام ١٩٨٨ وذلك عن طريق استحداث بند (٣٠١) والذي يستخدم فى اتهام الدول التى تطبق سياسات تجارية غير عادلة بذلك وعلى هذه الدول - طبقا للبند (٣٠١) (٥) - ان تصل الى اتفاقية مع الممثل التجارى الأمريكى فى خلال من ١٢ الى ١٨ شهر والا فأنها تتعرض للمعاملة بالمثل ، وكان لهذا البند بالاضافة الى ارتفاع سعر الين مقابل الدولار والتغيير الذى حدث فى تنافسية السلع المنتجة فى كل اليابان ودول جنوب شرق آسيا دورا هاما فى زيادة حجم الواردات الى اليابان حيث ارتفعت عام ١٩٨٨ بنسبة ١٧٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٨٪ فى الدول الأوربية ، الا أن ومع انخفاض قيمة الين بالنسبة للدولار فى عام ١٩٩٠ عاودت الصادرات اليابانية ارتفاعها بالنسبة للواردات . أما بالنسبة للعلاقة التجارية بين كل من دول السوق الأوربية الموحدة والولايات المتحدة فيلاحظ أن دول السوق قد أوضحت على لسان كبار متحدثيها أنه لا يوجد داع فى ان تشارك دول أخرى دول السوق فى المكاسب التى تنتج من تحرير التجارة الدولية فيما بينها ، ومن هنا يبدو الاتجاه واضحا لتقييد التجارة بين دول السوق وأمريكا ، وفى مقابل ذلك تقف أمريكا موقفا متشددا فى دورة ارجواى لتحرير تجارة السلع الزراعية من الدعم الذى تقدمه السوق الأوربية لمزارعيها . وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين أوروبا الموحدة والدول النامية ، فإنه فى ظل فروض النمو المحلى لدول السوق وتحرير التجارة يمكن القول انه سيقرب على ذلك زيادة واردات أوروبا ، ويمكن أن تستفيد الدول النامية بشرط القدرة على المنافسة والتفاعل مع السياسة التجارية لدول السوق .

ويتطلب الأمر التعرف على احتمالات النشاط الاقتصادى المستقبلى للدول المتقدمة لأثرة الهام على التجارة الدولية وخاصة مع ظهور أزمة

الخليج وما يترتب عليها من ارتفاع فى أسعار البترول واثـر ذلك على الركود التضخمى فى هذه الدول .

وسوف نتعرض لاحتمالات النمو فى الاقتصاد الأمريكى باعتباره من أكثر الاقتصاديات المؤثرة على سير التجارة الدولية .

هناك فى هذا الصدد وجهة النظر المتشائمة (٦) التى ترى أن الكساد فى طريقه الى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأثرا بالعديد من المتغيرات فى مقدمتها توقع ضعف الطلب ، والاثـر الركودى لخفض العجز فى الميزانية الأمريكية ، انخـاض الانتاجية فى القطاع الصناعى حيث تشير التقديرات الى أن نمو المخرجات فى الساعة قد بلغ ٢٪ فقط وهو أقل معدل مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة (٧) ، ضعف السياسة المالية فى حفـز الاقتصاد مما يضع اعباء متزايدة على السياسة النقدية الا أن خفض سعر الفائدة من ناحية أخرى مع زيادة مديونية المصانع والقطاع العائلى يمكن أن تدفع البنوك الى الامتناع عن الاقتراض .

الا أن وجهة النظر المتفائلة انما تتوقع معدل نمو فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ يصل الى ١٪ ، كما ان انخفاض الناتج القومى الاجمالى لن يتعد أقل من ١/٣٪ وذلك مقارنة ٤٪ فى كساد ٧٤/١٩٧٥ و ٣٪ فى كساد ١٩٨١/١٩٨٢ ، ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات من أهمها أن العديد من الصناعات فى مجال الاسكان والسيارات والبناء قد أبرمت عقودا للعامين قادمين ومن هنا فأن الانخفاض الذى سيحدث فى الاستثمارات لن يكون بنفس الصورة فى الكسادين السابقين ، كذلك فأن المصانع تستخدم الطريقة المثلى فى الرقابة على المخزون الذى وصل الى أدنى حد له منذ عشرون عاما ، وعلى الرغم من احتمالات انخفاض الطلب فأن الصادرات ستحافظ على معدل نمو المخرجات ويتوقع أن يعوض انخفاض الصادرات من السلع المصنعة زيادة الصادرات من المعدات العسكرية لدول الاوبك ، كذلك فأن هناك مغالاة فى تقدير الاثـر الكسادى لمواجهة العجز فى الميزانية الأمريكية فالهجم المخطط للتخفيض يصل الى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩١ وهو ما يساوى ٨٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وعلى الرغم من امكانية تخفيف الكساد فى الولايات المتحدة الا أنه يتوقع فى مقابل ذلك مواجهة مشكلة التضخم والبطالة . أما فيما يتعلق بانعكاسات ارتفاع أسعار البترول على تجارة الدول النامية فانه

يهيمننا فى هذا الصدد التعرض لتجربة دول جنوب شرق آسيا فبالإضافة
كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ، نجد تايلاند التى نمت اقتصادها
بأكثر من ١٠٪ بالأسعار الحقيقية (٨) فى الثلاث سنوات الاخيرة ونمت
صادراتها بنسبة ٢١٪ ومن ثم يتوقع انخفاض هذا المعدل الى ٦ - ٨٪ ، ومن
هنا فإن التطورات التى حدثت فى الطاقة الانتاجية لتايلاند تبدو أقوى من
أن تتأثر بشكل كبير من ارتفاع أسعار البترول ، كذلك شهدت كل من ماليزيا
واندونيسيا ارتفاع معدلات الصادرات فى الثلاث سنوات الاخيرة (٢٣٪ ،
١٥٪ بالترتيب) .

وعلى حين لازالت كل من تايوان وجنوب كوريا تصدر أكثر من ١/٣
صادراتها لأمريكا مقارنة بـ ١٧٪ ، ١٢٪ لأوروبا الا أنه بالنسبة لكل من
تايلاند وماليزيا فإن كل من السوق الأمريكية واليابانية الأوربية تحظى بنفس
القدر من الاهتمام ، وتصدر اندونيسيا لليابان ضعف صادراتها لأمريكا وبما
أن معظم هذه الصادرات تمثل مادة أولية تسهم فى تصنيع المعدات فإن
انخفاض الصادرات اليابانية لأمريكا يمكن أن يسهم فى تأثر اقتصاديات
اندونيسيا بذلك .

وفيما يتعلق باثر أزمة الخليج على اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا
فتبدو أكثر الدول المتضررة الفلبين مع انخفاض التحويلات وارتفاع سعر
الطاقة على حين تستفيد كل من اندونيسيا وماليزيا بسبب ما تملكاه من
احتياطات ، وتبدو تايلاند أكثر الدول قدرة على مواجهة انعكاسات أزمة
الخليج ويرجح السبب الرئيسى لذلك أنها من أكثر الدول فى جنوب شرق
آسيا التى تحظى بقطاع خاص مرن وقوى ومن ثم يمكن أن يتفاعل بسرعة
مع أحداث الأزمة ودلالة ذلك أن رئيس الوزراء التايلندى قد أشار الى رجال
الأعمال يبيع عصير الفواكه للجنود الأمريكيين فى الخليج .

٣/١ - الاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة الدولية من خلال دورة أراجواى للجات :

تمكنت الجات من تحقيق نجاح يعتد به فى مجال تحرير التجارة الدولية
من خلال سبع دورات كاملة ، وفى كل منها تم تخفيض متوسط التعريفات
التجارية المصنعة من ٤٠٪ عام ١٩٤٧ الى أقل من ١٠٪ فى منتصف

السبعينات حتى وصل الى ٥٪ (٩) هذا العام ، وكان لذلك انعكاسات هامة على تقدم التجارة الدولية ونموها ، ففي الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٥ نمت حجم التجارة بمعدل ٥٠٠٪ وذلك في مواجهة نمو للمخزجات وصل الى ٢٢٠٪ .

وتهدف دورة اراجواى الحالية الى العديد من الأهداف لتحرير التجارة الدولية لعل من أهمها خفض التعريفات القائمة حاليا بنسبة الثلث ومحاولة القضاء على القيود غير التعريفية ثم محاولة التحرر من اتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف ونقل تجارة المنسوجات لتخضع للقواعد المتعارف عليها فى الجات فيما يختص بالتعريفات ، وفى مجال الزراعة تهدف دورة اراجواى الى خفض الاعانات للمزارعين حيث يمكن أن يتيح ذلك زيادة فى حجم التجارة الدولية تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار فى العام ، كذلك من أهداف دورة اراجواى الوصول الى اتفاقية عامة لتطبيق قواعد التجارة الحرة بالنسبة للخدمات (تجدر الاشارة الى أن قطاع الخدمات فى الولايات المتحدة يحوز ٧٦٪ من العمالة بالكامل وأكثر من ٩٠٪ بالنسبة لفرص العمل الجديدة) مع محاولة بالقضاء على السرقة فى مجال الملكية الفكرية Intellectual Property (مثل براءات الاختراع ، العلامات التجارية ٠٠٠٠) والتي تكلف أمريكا ٦٠ مليار دولار فى العام .

والواقع ان امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فيما يختص بالأهداف التى يرجى تحقيقها من دورة اراجواى انما يعتمد على العديد من العوامل البعض منها يمكن أن يحول دون تحقيق هذه الأهداف والبعض الآخر قد يدعم امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فى هذا الصدد ، ففما يختص بالنوع الأول من العوامل فأن من أهمها اتجاه الاقتصاد الدولى الى النظم التجارية التى تعتمد على التكتلات وهنا يمكن أن تظهر ثلاث تكتلات هى أمريكا ، السوق الأوروبية المشتركة المجموعة الآسيوية ومركزها اليابان وقد وقعت الحكومة الأمريكية اتفاقية التجارة مع كندا وبدأت المفاوضات لذلك مع المكسيك وشيلي ، أما دول السوق فيبدو كما سبق أن ذكرنا أنها ستحافظ على المكاسب المحققة من حرية التجارة داخل اطار السوق كما ان التغيرات الاقتصادية فى أوروبا الشرقية يبدو أنها ستكون فى مصلحة السوق (تدفق متبادل للتجارة والاستثمارات) ومن هنا اذا وجدت دول آسيا وعلى

رأسها اليابان ان هناك حواجر تقف أمام تجارتها مع كل من أوربا وأمريكا فالبديل الاوحد الاتجاه الى التكتل الاقتصادى ، وفى ظل هذه الاوضاع فإن اتفاقية الجات سوف تواجه العديد من المخاطر .

ومن العوامل التى يمكن أن تعوق امكانية تحقيق أهداف دورة اراجواى صدور القانون الأمريكى رقم ٣٠١ والذي سبق ان أشرنا اليه ويهدف الى المعاملة بالمثل فى حالة التجارة غير العادلة (كما تضع شروطها الولايات المتحدة) والتى يمكن أن تؤثر سلبيا على الصادرات الأمريكية ، ويتعارض هذا مع قواعد الجات التى تنص على أنه يحظر على أى دولة المعاملة بالمثل بصروة فردية .

أما فيما يختص بالعوامل التى يمكن أن تسهم فى تحقيق نتائج ايجابية لدورة اراجواى فمن أهمها امكانية الوصول الى اتفاق فيما بين الدول النامية والمتقدمة يقضى بأن تتنازل الدول النامية عن حقها (طبقا للبند ١٨) والذي يسمح لها باستخدام القيود التجارية لحماية ميزان مدفوعاتها وفى مقابل ذلك يتم تخفيض القيود غير التعريفية مثل قيود الصادرات الطوعية التى تؤثر بدرجة كبيرة على صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، (يقدر معهد الاقتصاد الدولى فى واشنطن أنه اذا استطاعت الدول المتقدمة حذف القيود غير التعريفية فإن صادراتها سترتفع بحوالى ٢٠٠ مليار دولار فى العام وواراداتها بأكثر من ٢٥٠ مليار ، ويمكن أن يسهم ذلك فى زيادة التجارة الدولية بـ ٣٣٠ مليار دولار فى العام (١٠) .

ومما يدعم من الاتجاه السابق امكانية أن يكون هناك توافق مصالح بين كل من الدول النامية والمتقدمة حيث يتم الاتفاق على ادخال الخدمات ضمن اطار اتفاقية الجات كما سبق أن ذكرنا وبناء على ذلك تتخصص الدول المتقدمة فى الخدمات والمعرفة الذهنية فى مقابل أن تتخصص الدول النامية فى السلع المصنعة والمنتجات الزراعية (وذلك بشرط التنازل عن البند ١٨ من جانب الدول النامية والتخفيف من القيود غير التعريفية من جانب الدول المتقدمة) . وأخيرا يجدر بنا التعرض الى احتمالات تخفيف القيود القائمة حاليا فيما يتعلق باتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف وذلك لما لها من انعكاسات هامة على تجارة الدول النامية ومنها مصر حيث تسير التقديرات الى أن التجارة الحرة فى مجال الملابس والمنسوجات يمكن أن تزيد من واردات

الدول المتقدمة بمقدار ٥٠ مليار دولار فى العام ، والواقع أن القيود الموضوعية على واردات الدول المتقدمة من الملابس والمنسوجات طبقا لاتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف انما تبنى على حجة عدم الاضرار بالصناعة المحلية ، ولكن فى الاونة الاخيرة حدثت تطورات هامة فى هذا المجال فقد استطاع المنتجون عن طريق التقدم التكنولوجى خفض تكلفتهم ومن هنا فإن المنافسة أصبحت أقل ضررا ومن ثم يتوقع أن يتم تدعيم الاتجاهات التفاوضية فيما يتعلق بالوصول الى نتائج ايجابية فى هذا المجال .

وبعد فإنه يمكن التوصل الى النتائج الآتية فيما يتعلق بمدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف :

★ يوضح نمو الانتاج والتجارة فى العالم الى انتعاش التجارة الدولية بدرجة كبيرة فى مرحلة الثمانينات نتيجة لنمو الانتاج العالمى من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لتحرير التجارة ، وقد صاحب انتعاش التجارة الدولية انتعاشا مماثلا لتجارة الدول النامية وذلك على الرغم من كسادى ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ بل ان الدول النامية الاكثر انفتاحا هى التى استطاعت ان تتفاعل وتتكيف مع المتغيرات الدولية وكانت أفضل فى الأداء من الدول النامية ذات الاقتصاديات المغلقة .

★ وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض وبينها وبين الدول النامية فقد لاحظنا استمرار الصراع بين كل من الولايات المتحدة واليابان حول تحقيق أكبر مكسب من التجارة بينهما ، وتحكم أمريكا فى ذلك عن طريق تغيير قيمة العملة من ناحية ومن ناحية أخرى استحداث البند (٣٠١) .

★ يمكن أن تستفيد الدول النامية من علاقتها التجارية مع أوروبا الموحدة وذلك بشرط القدرة على المنافسة والتفاعل مع السياسة التجارية لدول السوق .

★ وبالنسبة لاحتمالات النمو فى أهم الدول المشاركة والمؤثرة فى التجارة الدولية وهى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى ضوء آثار أزمة الخليج ، فإنه على الرغم من حجج وجهة النظر المتشائمة حول احتمالات النمو الا أن وجهة النظر المتفائلة ترجح امكانية تجنب الكساد فى أمريكا

الا أنه يتوقع التعرض لمشكلة التضخم والبطالة ، وفيما يتعلق بانعكاسات أزمة الخليج على دول جنوب شرق آسيا تبدو تايلاند من أكثر الدول قدرة على مواجهة هذه الانعكاسات وذلك بواسطة مرونة استجابة القطاع الخاص فى التعامل مع المتغيرات الدولية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها عن طريق التجارة الدولية .

★ وحول امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فيما يختص بالأهداف التى يرجى تحقيقها من دورة اراجواى فأن هناك احتمالين .

الأول : ان يتجه العالم الى التكتلات الاقتصادية وفى هذه الحالة فأن هذا الوضع سيؤثر سلبيا على امكانية تحرير التجارة .

الثانى : امكانية تحقيق توافق المصالح بين كل من الدول النامية والمتقدمة عن طريق ادخال الخدمات للجات وتخلي الدول النامية عن البنء (١٨) .

★ وأخيرا فأن احتمالات تخفيف القيود القائمة حاليا فيما يتعلق باتفاقية الانسجة متعددة الاطراف انما يعتبر من القضايا الهامة التى تواجه الدول النامية بصفة عامة وبصفة خاصة تلك التى تسعى الى تشجيع الصادرات من السلع كثيفة العمل مثل مصر .

ان النتائج السابق الوصول اليها من التعرض لاحتمالات نمو التجارة الدولية انما تستدعى الاشارة الى موقع مصر من هذا ، والواقع أن العجز الكبير الذى تعاني منه مصر فى الميزان التجارى انما يوضح الوضع المتدنئ لصادراتها ، واذا كانت هذه الصادرات انما تعتمد بصفة أساسية على الانتاج المحقق فأن أول ما يثار فى هذا الصدد امكانية زيادة الانتاج الموجه للتصدير ويتطلب ذلك دراسة الوزن النسبى لكل من القطاعين العام والخاص فى الصادرات المصرية (١١) حيث يتضح أن على الرغم من زيادة نصيب القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص من الصادرات الا أن حجم هذه الصادرات لا يتناسب مع الوزن النسبى للقطاع العام فى النشاط الاقتصادى المصرى . كذلك يلاحظ تركز صادرات هذا القطاع فى المواد الخام مقارنة بالسلع المصنعة على حين حقق القطاع الخاص معدلات نمو متزايدة فى

الصادرات الزراعية والصناعية مع تبسيط اجراءات التصدير فى السنوات الماضية ، ومن هنا كانت أهمية ازالة العقبات والقيود التى تعترض العملية التصديرية(١٢) حتى يمكن زيادة نصيب القطاع الخاص وخاصة الصناعى .

وبعد فأن العرض السابق قد أوضح ان هناك فرصا امام الدول النامية للتفاعل مع الأسواق الدولية عن طريق التجارة مع أهمية الاخذ فى الاعتبار طبيعة العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والاوزاع الاقتصادية لها مع امكانية قيام تكتلات اقتصادية ويمكن أن يتم هذا التفاعل بصورة أفضل من جانب القطاع الخاص فى الدول النامية .

واذا ما طبقنا ذلك على مصر فأن الدعوة تثار لدعم القطاع الخاص للاتجاه الى التصدير .

(ب) محاولات التغلب على أزمة المديونية الخارجية للدول النامية :
تفجرت أزمة مديونية الدول النامية الخارجية بعد اعلان المكسيك فى اغسطس عام ١٩٨٢ عدم قدرتها على دفع ديونها للبنوك الأجنبية ومنذ ذلك الحين بدأت قضية الديون الخارجية تحتل اهتماما واسعا فى الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية وذلك لارتباط هذه الأزمة بالنظام المصرفى الدولى من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن أزمة الديون بالنسبة للدول النامية انما تعتبر أزمة تواجه احتمالات النمو المستقبلية لهذه الدول ، كذلك فأن لمشكلة الديون انعكاسات هامة على تدفقات التجارة الدولية بين كل من الدول النامية والمتقدمة .

وقد ترتب على تزايد الادراك الدولى بأهمية قضية الديون الخارجية ودورها فى التأثير على الاقتصاد الدولى ظهور المبادرات التى تهدف الى امكانية مواجهة هذه المشكلة ومنها مبادرة بيكر عام ١٩٨٥ ، وخطة برادلى وأخيرا توصيات اجتماع تورنتو عام ١٩٨٨ بمنح أفقر الدول النامية وأكثرهم ديناً مثل دول افريقيا جنوب الصحراء تيسيرات بشأن الديون .

وتنقسم المديونية الخارجية للدول النامية الى نوعين ، الأول تكون فيه المديونية للدائنين من القطاع الخاص ، ولا شك أن هذه المديونية تبدو أكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول المتقدمة ومن ثم فأن مواجهة هذه المديونية

تخلق نوعا من تشابك المصالح بين كل من الدول المدينة والدائنة (١٣) ويمكن معالجة هذا النوع من الديون عن طريق اعادة شرائها حيث يقوم المدين بشراء جزء من ديونه الخارجية أما عن طريق احتياطات دولية أو بنقـد أجنبى جديد ، كذلك قد يتم مقايضة الديون باسهم رأس المال ، وفى هذه الحالات تختلف المكاسب التى يحصل عليها المدين باختلاف نسب الخصم التى يمكن الحصول عليها من دينه القائم حاليا ، ويلاحظ فى هذا الصدد المحاولات المكثفة التى تمت من جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة للتغلب على مديونية الدول النامية المدينة للقطاع الخاص وعلى رأسها البرازيل وذلك تدعيما للمصلحة المشتركة فى هذا الصدد .

أما النوع الثانى من المديونية الخارجية فهى المديونية للدائنين من المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات الدولية وهذه المديونية يصعب مواجهتها بالطرق السابقة وعادة فأن البديل المتاح للدول النامية فى هذا المجال هو اعادة جدولة الديون .

وقد تفاوت اداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة اعباء المديونية الخارجية ، وقد اعتمد هذا الاداء بصفة أساسية على اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة من ادارة مالية ، أسعار صرف حقيقية ومستقرة ، سياسة تجارية فعالة وذلك بهدف دعم الصادرات وخاصة من السلع المصنعة لهذه الدول ، وقد نجحت كل من كوريا وتايلند وتركيا فى هذا المجال ، ويمكن القول أن تحقيق الأهداف السابقة قد تزامن مع وجود قطاع خاص قوى فى هذه الدول استطاع أن يوفر ميزة مرونة العرض من الصادرات لمواجهة الطلب العالمى عليها مع احلال للواردات .

وبعد فقد دعت الانعكاسات الهامة لأزمة مديونية الدول النامية الى البحث عن الاستراتيجيات البديلة التى تكفل مواجهة هذه الأزمة ، ويجرى حاليا الاعداد لاستراتيجية جديدة بدأ العمل بها عام ١٩٨٩ ، ويبدو الاتجاه العام لهذه الاستراتيجية ممثلا فى التأييد الرسمى لأهمية خفض ديون الدول النامية مع تزايد الوزن النسبى للمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى التصدى لهذه المشكلة ويشترط حدوث هذا التخفيض للديون فى اطار برامج قوية وفعالة للتكيف ومن هنا تبدو أهمية الاصلاح الاقتصادى للدول المدينة (١٤) .

وبعد فأن العرض السابق يوضح ما يلى :

★ أن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية لها انعكاسات هامة على الاقتصاد الدولى يتأثر بها كل من الدول المدينة والدائنة ومن هنا ظهرت المبادرات لمواجهة هذه الأزمة الا أن تشابك المصالح بين الدول المدينة والدائنة يبدو أكبر فى حالة النوع الأول من الديون .

★ تفاوت اداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة اعباء المديونية الخارجية ، وقد استطاعت كل من كوريا وتركيا وتايلاند تحقيق اداء متقدم فى المحافظة على جدارتها الائتمانية ويلاحظ أن هذه الدول تحظى بقطاع خاص ، قوى ومرن للتفاعل مع المتغيرات الدولية .

★ يتجه العالم حاليا لاستراتيجية جديدة تهدف الى خفض ديون الدول النامية مع تزايد دور كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى تحقيق هذا الهدف ، ولا يخفى علينا أن برامج البنك والصندوق للإصلاح الاقتصادى تميل الى زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص .

وفىما يتعلق بموقع مصر من أزمة الميونية الخارجية فقد أوضحنا فيما سبق التزايد الكبير فى عبء المديونية الخارجية التى يواجهها الاقتصاد المصرى مع عدم قدرة الصادرات على ملاحقة خدمة الدين التى تفاقمت بصورة مستمرة ، وقد ترتب على ذلك اتجاه مصر الى جدولة ديونها فى بداية عام ١٩٨٧ (مقابل تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولى) وذلك بعد عجزها عن السداد فى مواعيد الاستحقاق وقد بلغ حجم المتأخرات حوالى ٥ مليار دولار ، ونتيجة لهذا الوضع فقد تحملت مصر فائدة اضافية عن الأقساط المؤجلة ٣٪ فى المتوسط ، وتكررت اعادة الجدولة فى يونيو ١٩٨٨ لمقيمة ٤ مليار دولار .

وإذا كانت الاستراتيجية القائمة حاليا انما تتطلب هيمنة البنك والصندوق على تنفيذها مع اشتراط برنامج اصلاح اقتصادى فإنه يبدو أن زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص يمكن أن تكفل استفادة أفضل من هذه الاستراتيجية .

★ دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى التأثير على اقتصاديات الدول
النامية :

للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية حيث يتيح مواجهة مشكلة نقص رؤوس الأموال التى تعاني منها هذه الدول هذا بالاضافة الى امكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع توظيف البطالة القائمة فى المجتمع فضلا عن امكانية فتح أسواق جديدة للصادرات فى الأسواق العالمية التى يستطيع الاستثمار الأجنبي أن ينفذ اليها باداء أفضل .

وتبدو الصلة واضحة بين كل من الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية والمديونية الخارجية للدول النامية ، ففىما يختص بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية فإن الاستثمارات الأجنبية يكون لها دورا هاما فى تحفيز صادرات الدول النامية ، وفى نفس الوقت فإن الاستثمار المباشر قد يهدف عند قيامه الى مواجهة القيود التجارية المفروضة على الدولة الأم ، أما فيما يختص بالعلاقة بين الاستثمار والمديونية فقد ظهر من العرض السابق أن تزايد حدة المديونية ومخاطر عدم السداد سيخضع للعديد من المحاذير على امكانية الاقتراض من جانب الدول المتقدمة ومن ثم فالبديل الآخر أمام الدول النامية لتعويض العجز فى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار هو الاتجاه للاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد تراوح الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول النامية ما بين ١٠ ، ١٥ مليار دولار سنويا وهو ما يوازى ١٠ - ١٥٪ من مجموع تدفقات رؤوس الأموال ، ويبدو أن للسياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول النامية مع استقرار الاقتصاد بها دورا هاما فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعادة ما تجذب الاستراتيجيات المتجهة للخارج التى تدعمها سياسات للضرائب وأسعار الصرف وسياسة تجارية تعمل على تشجيع الصادرات مع دعم القطاع الخاص الاستثمارات الأجنبية (١٥) .

وفى مجال تحديد الوزن النسبى للدول المتقدمة فى مجال الاستثمار الأجنبي . يمكن القول أنه تقع وعلى رأس هذه الدول الولايات الأمريكية واليابان حيث أن اعتبارات التكلفة وتغير الميزة النسبية للتجارة الدولية يمكن أن تدفعهما بصفة مستمرة الى الاستثمار فى الدول النامية وذلك بغرض توافر الشروط السابقة ، وتدخل دول شرق أوروبا الآن مجال المنافسة مع الدول

الأجنبية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها ، إلا أن تطوّر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ انما يوضح تزايد الوزن النسبى لكل من أمريكا اللاتينية والكاريبى ودول جنوب شرق آسيا فى الحصول على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ومن الواضح أن منطقة أمريكا اللاتينية تكون مجالا للاستثمار من قبل أمريكا على حين دول جنوب شرق آسيا محلا للاستثمار من قبل اليابان . وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المتعاقدين للاستثمارات الأجنبية من الخارج حيث تتخطى هذه الاستثمارات ما تستثمره أمريكا فى الخارج ، وقد ساعد على ذلك التهرب من الحماية من جانب اليابان عن طريق الاستثمار وكذلك ضعف السياسة النقدية اليابانية فى إبقاء رؤوس الأموال اليابانية ومنعها من الاستفادة بأسعار الفائدة المرتفعة على الدولار فى الولايات المتحدة ، وتسهم هذه الاستثمارات فى منع الحكومة من زيادة الضرائب خوفا من هروب الاستثمارات للخارج .

ان العرض السابق انما يوضح النقاط الآتية :

★ لازالت الدول النامية تحصل على نسبة متواضعة من اجمالى تدفقات رؤوس الأموال فى العالم .

★ يبدو ان السياسات الاقتصادية فى الدول النامية التى تهدف الى تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر دورا هاما فى الوصول الى هدفها ، وعادة ماتكون هذه السياسات أكثر توجهها للخارج ومدعمة للقطاع الخاص وبالنسبة لوضع الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فهناك العديد من الدراسات (١٦) التى ظهرت بهدف تقييم اداء الشركات متعددة الجنسية ، ويمكن القول ان محصلة هذه الدراسات انما تشير الى وجود انعكاسات ايجابية لهذه الشركات على الاقتصاد القومى ومن أهمها تحسين جودة السلع المنتجة عن طريق الفن التكنولوجى المستحدث ، توظيف العمالة ، احلال الانتاج المحلى محل الواردات .

أما من ناحية الآثار السلبية فتتمثل فى اعتماد هذه الشركات على مستلزمات انتاج مستوردة كما ان تحويلات الأرباح تفوق العائد من التصدير فضلا عن ادخال أنماط استهلاكية تعمل على زيادة الاستهلاك ، وبصفة عامة يمكن القول ان الأمر يتطلب متابعة اداء هذه الشركات وتحديد أهداف واضحة من تواجدها وهو مالا يتوفر فى مصر ، وتواجه الاستثمارات الأجنبية فى

مصر العديد من المشاكل على رأسها عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية وتعدد الاجراءات للموافقة على الاستثمار ، ومن هنا لزم محاولة تعديل ذلك حتى يمكن الاستفادة من اداء هذه الشركات ، والجدير بالذكر ان نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات القادمة الى مصر لا تتعدى ٣٥٪ على حين يشارك القطاع الخاص المصرى بـ ٦٥٪ .

٢ - دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية :

ارتبط وجود هيكل انتاجى يهيمن فيه القطاع العام المصرى على الانتاج والاستثمارات والعمالة بالسياسات الاقتصادية التى تتفق مع هذا الوضع مما اثر على قدرة هذه السياسات على التفاعل مع المتغيرات الدولية ، ومن هنا تبدو مناقشة الاتجاه الى التخصيصية أى - زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام - كأحد البدائل المتاحة لمواجهة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ويتعرض هذا القسم الى جزئين :

الأول : يحلل مدى قدرة السياسة الاقتصادية المصرية على التفاعل مع المتغيرات الدولية .

الثانى : سياسة التخصيصية كاحد البدائل التى تثير التساؤل حول مدى امكانية استخدامها فى مصر .

(أ) مدى قدرة السياسة الاقتصادية المصرية على التفاعل مع المتغيرات الدولية :

يمكن القول بصفة عامة أن السياسة الاقتصادية المصرية فى السنوات السابقة لم تحقق نتائج ايجابية ملموسة فى التفاعل مع المتغيرات الدولية فقد اعتمدت هذه السياسة على الاعتبارات السياسية أكثر منها على الاعتبارات الاقتصادية ومن ثم افتقدت وجود أهداف اقتصادية واضحة تتناسب مع السياسات المصممة لتنفيذ هذه الأهداف ، كذلك تعرضت هذه السياسات لتقلبات مستمرة مما حال دون الوصول عن طريقها الى نتائج ايجابية ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال (١٧) . التعرض لأهم السياسات الاقتصادية فيما يلى :

١/ - فيما يختص بالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف - تغلبت العوامل السياسية منذ قيام ثورة ٢٣ يولية فى تحديد السياسة التجارية لمصر حيث اتجهت الى احلال الواردات فى مقابل تشجيع الصادرات واضطلع القطاع العام بالمعبء الاكبر فى تنفيذ هذه السياسة مع تقلص دور القطاع الخاص بعد قرارات التأميم فى بداية الستينيات ، وعلى الرغم من الاثار الايجابية لسياسة احلال الواردات فى البداية والتي استدعت بطبيعة الحال الانتقال الى مرحلة تشجيع الصادرات الا أننا لم نستطع الاستفادة من الظروف الدولية المواتية كما فعلت اليابان ودول جنوب شرق آسيا وأهم من ذلك أن تشجيع الصادرات - الذى تسهم فيه الصناعات الصغيرة يدور يعتقد به انما يتطلب نمو القطاع الخاص وتوفير الحوافز للاستثمار من جانبه وهو ما اجمعت السياسة الاقتصادية المصرية عن توفيره ، وقد ترتب على هذا الوضع الاتجاه الى الصناعات الرأسمالية الضخمة التى زادت من اعتمادنا على الخارج ، وعلى الرغم من ادراك السياسة الاقتصادية المصرية لأهمية التصدير الا أنه لم تتخذ السياسات التجارية الكفيلة بدفع هذه العملية .

كذلك أسهم تحديد سعر الصرف بصورة لا تعكس العلاقة الحقيقية للعرض والطلب فى عدم تشجيع الصادرات بالنسبة للواردات مما اضر بنظام الحوافز القائم فى الاقتصاد وأسهم فى اساءة توجيه الموارد الاقتصادية وقد تناسب تحديد سعر الصرف بقرارات ادارية مع هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادى .

٢/ - فيما يختص بالسياسة المالية أسهم الدعم فى تزايد نمو النفقات العامة بصورة مضطردة ، وقد احتل الدعم الموجه للقطاعين العام والحكومى نسبة يعتد بها من اجمالى الدعم ، وفى مقابل ذلك لم يستطع الجهاز الضريبى أن يقوم بدوره فى تحصيل الضرائب وخاصة بعد تزايد الدخول نتيجة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومن ثم تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وصحب ذلك زيادة الضغوط التضخمية التى عانى منها ولا زال يعانى الاقتصاد القومى .

كذلك لم يتميز النظام الضريبى بالمرونة المطلوبة فى تصديد اعباء الضرائب على قطاع الأعمال الخاص فلم يميز بين النشاطين التجارى والصناعى (٤٠ ٪) مما دفع الأفراد الى الاتجاه للنشاط التجارى ثم أخيرا

ميز بين النوعين من النشاط بفارق لا يبرر مخاطر الاستثمار فى الصناعة خاصة مع عدم توافر المناخ الاستثمارى الملائم فى مصر (٣٤٪ - ٤٠٪) .

ومن هنا لم تسهم السياسة المالية فى حفز المستثمرين على الدخول الى مجالات الاستثمار فى القطاع الصناعى وعندما اسهمت هذه السياسة فى تشجيع الاستثمار الأجنبى والاستثمار فى المدن الجديدة حالت بيروقراطية الجهاز الحكومى فى تعميق الاستفادة من ادائها .

٣/١ - فيما يختص بالسياسة النقدية يلاحظ فشل هذه السياسة فى تجميع المدخرات اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية مع توظيفها فى المجالات التى تخدم هذا الهدف ، والمتتبع لهذه السياسة يمكن أن يلاحظ أنها لم تقم بالدور المطلوب فى استقطاب المدخرات المصرية ويكفى ان نذكر تجربة شركات توظيف الأموال التى نجحت فى تحقيق هذا الهدف .

كذلك أسهم عدم الاستقرار فى السياسة النقدية الى تحقيق اثار غير مواتية على القطاع الخاص المصرى ، فقد أطلق الائتمان فى نهاية السبعينات مما حفز المستثمرين على الاندفاع الى الاقتراض وتوظيف هذه القروض فى مشروعات استثمارية الا أنه عادت السياسة النقدية فقيدة الائتمان فى بداية الثمانينات لمواجهة التضخم (يرجع حدوث التضخم بنسبة يعتد بها الى تضخم التكاليف الناتج عن انخفاض قيمة الجنيه المصرى نتيجة للعجز المستمر فى ميزان المدفوعات وعدم اتباع سياسة سعر صرف مناسبة) وقد ترتب على هذا الوضع تعطيل العديد من المشروعات .

٤/١ - سياسة التسعير تدخلت الدولة فى تحديد الأسعار بالنسبة لتوريد المحاصيل الزراعية مع وجود شرط التوريد الجبرى لهذه المحاصيل ، وقد أسهم ذلك فى احباط حوافز الاستثمار فى الزراعة مما اضر بالعديد من المحاصيل ، وترتب على هذا الوضع الاعتماد على الخارج فى تدبير الغذاء بنسبة كبيرة .

وقد تدخلت الدولة أيضا فى التسعير الجبرى لمنتجات شركات القطاع العام مما دعم من عدم كفاءة هذا القطاع حيث اخفيت العديد من الشركات ضعف الاداء وراء حجة التسعير ، وقد دعم من هذا الموضوع عدم التعامل مع القطاع العام على أنه قطاع اقتصادى .

وبعد فأن العرض السابق انما يوضح ميل السياسة الاقتصادية الى ترجيح الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية ومن ثم أسهم ذلك فى هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادى ، ولم تستطع هذه السياسة تكوين قطاع خاص يدعم دور القطاع العام ومن ثم لم تنجح هذه السياسة فى التفاعل مع المتغيرات الدولية لعدم مرونة الجهاز الانتاجى الناتج من الاوضاع السابقة ، وقد أسهم ذلك فى تعرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشاكل كما سبق أن ذكرنا ، وقد وصل الأمر الى أنه فى عام ١٩٨٨ وصل عدد شركات القطاع العام الى ٣٩١ شركة يصل اجمالى رأسمالها الى ١١٥ مليار جنيه والقيمة السوقية لها تبلغ ٢٤٠ مليار جنيه ، بينما لا يتعدى العائد ٢ مليار مما يعنى ان هذه الاستثمارات - بصرف النظر عن العائد الاقتصادى لها - انما تعتبر استثمارات شبه عاطلة ، ومن هنا بدأ الاهتمام بسياسة التخصيصية كأحد البدائل المطروحة لمواجهة المشاكل السابقة .

(ب) سياسة التخصيصية Privatization كاحد البدائل المطروحة لمواجهة مشاكل الاقتصاد المصرى .

ب/١ - يمكن تعريف التخصيصية Privatization بأنها تزايد فى الوزن النسبى (١٨) لأى أو كل من الانتاج الخاص أو التمويل الخاص فى أى نشاط اقتصادى .

ب/٢ - ويرى مؤيدو هذه السياسة أن الاتجاه الى زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام انما تسهم فى الحد من انخفاض الكفاءة الاقتصادية التى يتميز بها القطاع الاخير ، ويدعم هؤلاء حججهم بأن هناك أسباب تجعل اداء القطاع العام أقل كفاءة من اداء القطاع الخاص منها أن القطاع الخاص الناجح لديه فرص مستمرة للنمو ، كذلك فأن شركات هذا القطاع يتم تنظيمها بواسطة الأسواق المالية التى تكون بمثابة وسيلة للحكم على كفاءة ادائها ومدى قدرتها على تحقيق هذه الكفاءة ، كما أنه على حين ان الحكومة تمارس ضغوطا على القطاع العام لتحقيق أهداف اجتماعية مما يعوق تحقيق الكفاءة الاقتصادية الا أن القطاع الخاص لا يخضع لذلك ، كذلك فأن القطاع الخاص يمكنه أن يعيد استخدام أصوله فى الاستخدامات التى تكفل له تحقيق أقصى أرباح ممكنة دون التأثير الى حد ما بالقيود السياسية ، وأخيرا فأن القطاع الخاص يمنح اهتماما أكبر للمعايير التى تسهم فى زيادة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

المنافسة (١٩) ، وللتأكيد على أهمية المنافسة فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية يرى وليامسون ان المعيار الأساسى ليس فى الملكية العامة أو الخاصة وانما اذا ما كان النشاط محل الاعتبار عرضة لروح المنافسة (٢٠) .

والواقع أن التحليل السابق وان كان يمكن قبوله من جانب تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الجزئى الا أن هناك معايير أخرى لتقييم اداء القطاع العام على المستوى الكلى والتي ينبغى أخذها فى الاعتبار عند اجراء هذه المقارنة (العائد الاجتماعى) ومن وجهة نظر الحكومات فأن هناك العديد من المبررات التى تدعو الى الاخذ بالتخصيصية من أهمها :

ان التخصيصية يمكن أن تحسن من الحرية الاقتصادية حيث يتمتع المستهلك بالاستقلالية فى التعامل مع القطاع الخاص على حين يمكن أن يتعرض للاحتكار من جانب القطاع العام (٢١) ، كذلك فأن التخصيصية يمكن أن تسهم فى زيادة الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى وذلك بسبب عدم القدرة على الحكم على كفاءة شركات القطاع العام من خلال سوق المال ، ويمكن أن تسهم التخصيصية فى خفض العبء على الحكومة فى دعم القطاع العام ذلك أن هذا الدعم يمكن أن يتسبب فى عجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم تضطر الدولة لمواجهة هذا العجز اما الى طبع البنكنوت مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية أو الى التمويل عن طريق البنوك ويترتب على ذلك مزاحمة القطاع الخاص فى فرص التمويل المتاحة Crowding-out وأخيرا يمكن أن يتم ذلك عن طريق القروض الأجنبية مما يترتب عليه زيادة اعباء المديونية الخارجية ، ومن ثم فأن التخصيصية يمكن أن تخفف الضغوط على الحكومة فى هذا المجال ، كذلك من مزايا التخصيصية على المستوى الكلى ان القطاع الخاص نتيجة لعدم خضوعه لسياسات تسعير مشوهة يمكنه أن يبني دراسات العائد والتكلفة بصورة أفضل محاولا الوصول الى هدف الانتاج بأقل تكلفة ممكنة ويسهم ذلك بقدر الامكان - فى التوجيه الأمثل للموارد ، على حين أن القطاع العام يمكن أن يحيد عن هذا الوضع نتيجة لأن حساباته لا تخضع فى الأساس الاول لأسس اقتصادية ومن ثم فأن استخدام الموارد فى هذا القطاع قد لا تقودنا الى الاستغلال الأمثل .

ب/٣ - وبعد فأن العرض السابق يمكننا من استنتاج أهم الشروط التى

يمكن فى ظلها تطبيق سياسة التخصيصية وذلك للاستفادة من المكاسب المحققة على المستويين الكلى والجزئى .

★ من أهم الشروط التى تكفل امكانية نجاح التخصيصية أهمية وجود قطاع مالى تنافسى وفعال مما يتطلب توفر مجموعة كبيرة من المدخرين والوسطاء المالىين والأدوات المالية ثم نسبة يعتد بها من الأنشطة تبرز اقامة البنية الأساسية الضرورية للسوق المالية (٢٢) ، كذلك يتطلب وجود سوق مالية نشطة وصحية تعديل السياسة الضريبية ، القضاء على القيود التى تؤثر على نظام البنوك التجارية حيث أن السياسات الاقتصادية فى الدول النامية عادة ما تصمم لمساعدة هذه البنوك مما يعوق نمو الأسواق المالية والجدير بالذكر أنه فى العديد من الدول النامية التى لا يتوفر لها سوق مالية فإن البنوك تحوز ما يصل الى ٩٥٪ أو أكثر من الأصول المالية للدولة على حين تصل هذه النسبة الى ٣٠٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٥٤٪ فى كوريا (٢٣) ، كذلك لدعم الأسواق المالية يتم احياء أو تشجيع اقامة مؤسسات الادخار التعاقدية مثل شركات التأمين وصناديق الادخار .

★ يتطلب نجاح التخصيصية أيضا توفر طبقة من المديرين على مستوى عال من الكفاءة مع أهمية الوصول الى الهياكل الادارية المثلى للمشروعات .

★ كذلك من الشروط الهامة لنجاح التخصيصية كما سبق أن ذكرنا توفر عنصر المنافسة داخل الاقتصاد والا تحول الاحتكار من جانب القطاع العام الى القطاع الخاص .

ب/٤ - أن العرض السابق حول كل من تعريف التخصيصية ووجهات النظر المؤيدة لها ثم الشروط التى يمكن فى ظلها تطبيق التخصيصية انما تتيح لنا استنتاج الملاحظات الآتية :

★ أن تعريف التخصيصية يوضح بأنها تزايد للوزن النسبى للقطاع الخاص سواء كان ذلك فى مجال الانتاج أو التمويل أو كلاهما معا ويعنى هذا أن التخصيصية يمكن أن تتم اما مع بقاء القطاع العام كما هو وكل ما يحدث اختلاف الأوزان النسبية لكل منهما أو ان زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص

يمكن أن يأتي عن طريق تخفيض نصيب القطاع العام ، ويرتبط اتخاذ القرار بهذا الصدد بحالة كل دولة على حدة .

★ أنه لا يمكن اغفال الانعكاسات الايجابية للتخصيصية سواء كان ذلك على المستوى الجزئى أم على المستوى الكلى ، الا أن تقييم هذه الآثار الايجابية انما تستدعى الأخذ فى الاعتبار حسابات التكلفة الاجتماعية بالنسبة لشركات القطاع العام التى تهدف لتحقيق أهداف اجتماعية وذلك حتى يمكن ان يكون التقييم موضوعيا .

★ أن تطبيق سياسة التخصيصية انما تتطلب توافر العديد من الشروط لعل من أهمها انشاء سوق مالية فعالة ونشطة واعادة توزيع الأصول المالية بين البنوك التجارية وهذه السوق مع توفر طبقة من المديرين الكفاء وأخيرا توفير عنصر المنافسة .

ب/٥ - الآثار المحتملة للاخذ بسياسة التخصيصية من جانب مصر .

★ تجدر الاشارة الى ان ينبغى النظر الى احتمال الأخذ بسياسة التخصيصية نظرة موضوعية تبعد عن الاتجاهات الأيدلوجية حيث أن التساؤل الذى يثار حاليا هو امكانية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الوحدات الاقتصادية القائمة فى المجتمع سواء كان ذلك عن طريق القطاع العام أم الخاص أم كلاهما معا بما يحقق هذا الهدف .

★ ان النظرة السابقة لا يمكنها أن تغفل تأثير شركات القطاع العام ذات الأهمية الاستراتيجية الا أنه يلزم حساب هذه الآثار باستخدام الأسس العلمية السليمة عن طريق حسابات التكلفة الاجتماعية حيث يمكن أن تتواجد شركات ضخمة الا أن انعكاساتها تكون سلبية بالأخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية .

أو بالنسبة للشركات الأخرى ذات الأهمية النسبية الأقل فأن معيار بقائها من عدمه انما يتطلب أن يتوفر عنصر المنافسة - وذلك بعد تحرير القطاع العام من القيود السعرية المفروضة عليه من قبل الدولة - بين القطاعين العام والخاص ، وليبق فى القادر على خفض تكلفة وتحسين مستوى جودة سلعته ويتيح ذلك أن تواجه شركات القطاع العام .

قيد الميزانية الصعبة بمعنى أن الخسارة ستحسب عليها من ناحية ومن ناحية أخرى يغلق باب القروض التى لا ترد عادة .

★ ان الأخذ بما سبق يتطلب تحقيق الشروط السابقة وذلك حتى يمكن ضمان النتائج المرجو تحقيقها .

ب/٦ - انعكاسات الأخذ بالتخصيصية على السياسات الاقتصادية .
لا شك أن الأخذ بالتخصيصية ستكون له انعكاسات هامة على السياسات الاقتصادية المتبعة وتكون الخطوة الأولى تحرير قطاع الأعمال من القيود البيروقراطية .

وبالنسبة للسياسة المالية تتطلب الأخذ بالتخصيصية أهمية وجود سياسة مالية متروية تعمل على كبح جماح التضخم ويفيد فى ذلك خفض العجز من جانب القطاع العام مع امكانية تحسين كفاءة النظام الضريبى .

السياسة التجارية ، لابد من العمل على تشجيع الصادرات بكافة السبل الممكنة ، الا أنه لا يجب اغفال تشجيع الصناعة أو الزراعة التى تحل محل الواردات ، ومن ثم لابد من توافر الحوافز للمنتجين فى هذا المجال ، كذلك فأنه من الضرورى بل من الحتمى قيادة سياسة سعر صرف سليمة حتى يمكن الاستفادة بنتائج التخصيصية .

السياسة النقدية من الأهمية بمكان محاولة جذب المدخرات وتوجيهها لأفضل الاستخدامات الممكنة ، مع توجيه الائتمان الميسر الى الصناعات الصغيرة التى يمكن أن يكون لها دورا هاما فى دعم الانتاج الصناعى فى مصر ، كذلك فأن من الطبيعى أن تنشأ سوق مالية فعالة تشارك البنوك فى دورها من ناحية ومن ناحية أخرى تعد بمثابة اداة للحكم على كفاءة النشاط الاقتصادى .

بالنسبة لسياسة التسعير لابد من الأخذ بسياسات التسعير السليمة من الناحية الاقتصادية والتى تعكس العلاقة بين العرض والطلب وذلك حتى يمكن بناء حسابات العائد والتكلفة على أسس سليمة مما يترتب عليه التوجيه الأمثل للموارد .

ب/٧ - امكانية تحقيق السياسات الاقتصادية المبنية على التخصيصية
لأفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية .

ففيما يتعلق بالتجارة تتيح السياسة التجارية انطلاق القطاع الخاص
فى مجال التصدير مراعىا متطلبات السوق العالمية مع دراسة الفرص المتاحة
وامكانيات الحماية المتوقعة ومن ثم يمكنه أن يستفيد من الظروف الدولية
المتاحة ، وتتيح المنافسة بين القطاعين العام والخاص امكانية أن يكون
للقطاع العام دورا يعتد به فى هذا المجال .

بما يتعلق بأزمة المديونية : ان الزيادة المتوقعة نتيجة اتباع السياسات
السابقة - فى الصادرات والسلع التى تحل محل الواردات يمكن أن يكون
لها دورا هاما فى تخفيف العجز فى الميزان التجارى المصرى وما يترتب عليه
من زيادة المديونية ، كما يمكن أن يوفر ذلك مجالا لامكانية السداد ، وينطبق
نفس هذا الوضع نتيجة لتخفيف العجز فى الموازنة العامة للدولة .

كذلك فإن اتباع التخصيصية مع سياسات التكيف المناسبة يمكن أن
تتيح للاقتصاد المصرى سبلا أفضل فى مواجهة مشكلة المديونية .

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فإن وضوح السياسات
الاقتصادية يمكن أن تسهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية لتعمل فى بيئة
صحية منافسة مما يخفض من احتمالات أن يكون لهذه الشركات أثارا سلبية
على الاقتصاد القومى ، ويضع أسس واضحة لمتابعة اداء هذه الشركات .

خلاصة :

وبعد فإن العرض السابق يتيح لنا استنتاج عدة ملاحظات لعل من أهمها :

١ - أن الوضع المتدنى للصادرات المصرية انما يتطلب إزالة العقبات التى تعترض العملية التصديرية ، وهناك فرصا للتفاعل مع الأسواق الدولية عن طريق التجارة مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول النامية ويمكن أن يتم هذا التفاعل بمرونة أكبر من جانب القطاع الخاص .

٢ - أن مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى انما تتطلب محاولة دعم مصادر الاقتصاد المصرى من العملة الأجنبية عن طريق التصدير ، وتشير تجارب الدول النامية الناجحة فى هذا المجال الى أن قدرتها على المحافظة على الجدارة الائتمانية كانت تحظى بوجود قطاع خاص مرن ، كذلك الاستراتيجية التى تتبناها المنظمات الدولية الآن تتضمن محاولة الاستفادة من أداء هذا القطاع فى مواجهة المشاكل التى تعاني منها الدول النامية وعلى رأسها المديونية ؟ ومن ثم يتيح زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص التفاعل بصورة أفضل مع المنظمات الدولية لمواجهة مشكلة المديونية .

٣ - بالرغم من المزايا التى يمكن الحصول عليها من تواجـد الاستثمارات الأجنبية فى مصر الا أن هناك شكوى من عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية التى تتفاعل مع هذه الاستثمارات ، ومن ثم يتطلب الأمر أن يتوفر فى السياسات الاقتصادية الاستقرار ، ويفيد فى هذا الصدد زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص .

٤ - أن السياسات الاقتصادية المطبقة فى مصر انما بنيت على وجود قطاع عام يهيمن على النشاط الاقتصادى ومن ثم لم تنجح هذه السياسات فى التفاعل مع المتغيرات الدولية مما عرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشاكل ، ومن هنا تأتى أهمية أن تبنى السياسات الاقتصادية على زيادة

الوزن النسبى للمقطاع الخاص (التخصيصية) حتى يمكن تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية .

وبعد فإن العرض السابق يمكننا اثبات الغرض الأول وهو :

يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية .

٥ - وقد أظهر العرض السابق أيضا أن هناك عدة شروط يتطلب الأمر تنفيذها حتى يمكن توفير الضمانات اللازمة لامكانية نجاح سياسة التخصيصية لعل من أهمها أهمية وجود قطاع مالى قوى وكذلك توفر طبقة من المديرين على مستوى عال من الكفاءة وأخيرا ان يتوفر عنصر المنافسة وذلك حتى يمكن ضمان عدم انتقال الاحتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص .

٦ - وحول امكانية الأخذ بسياسة التخصيصية فى مصر فإن الأمر يتطلب النظر الى هذا الموضوع نظرة موضوعية غير متميزة وتهدف هذه النظرة الى التركيز على دعم أهمية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الوحدات الاقتصادية القائمة سواء كان هذا عن طريق القطاع العام أم الخاص أم كلاهما معا . ويتطلب الأمر حساب العوائد والتكاليف الاجتماعية حتى يمكن تحديد الصورة المثلى التى تكفل لهذه الوحدات الاقتصادية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة .

(القطاع العام أم التحول للمقطاع الخاص) .

وبالنسبة للوحدات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية الأقل (غير استراتيجية) فإن معيار بقائها من عدمه انما يتطلب توفر عنصر المنافسة ، ويعنى ذلك فرصا متكافئة لكل من القطاعين العام والخاص ، وليلبى فى السوق القادر على المنافسة سواء كان قطاع عام أم خاص .

٧ - ويتطلب الأخذ بسياسة التخصيصية أن تتواءم السياسات الاقتصادية المصرية مع هذه السياسة ، حيث يجب الأخذ بسياسة مالية منزوية تعمل على كبح التضخم ، وبالنسبة للسياسة التجارية لابد معه

العمل على تشجيع الصادرات وإحلال الواردات معا ، أما بالنسبة للسياسة النقدية فإنه من الأهمية بمكان محاولة جذب المدخرات وتوجيهها مع دعم الصناعات الصغيرة ، وبالنسبة لسياسة التسعير فلا بد من الأخذ بسياسات التسعير السليمة من الناحية الاقتصادية .

وبعد فإن الشروط السابقة لنجاح السياسات الاقتصادية المبنية على التخصيصية إنما تتيح تحقيق استفادة أكبر من التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية ، ومن ثم يمكن اثبات الفرض الثانى وهو :

« تتطلب امكانية تحقيق النجاح فى التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية أن تأخذ السياسات الاقتصادية المصرية بسياسة التخصيصية على أن تتحقق الشروط اللازمة لنجاحها » .

المراجع :

- ١ - د. فائقة الرفاعى ، الليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، ندوة حول الليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠ .
- ٢ - مرجع سابق ، ص ٣٣ .
- ٣ - البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العام ١٩٨٩ ، يونيو ١٩٨٩ ص ٢٢ .
- 4) ITO. T., Roley V., "News from The U.S. and Japan which moves The Yen/Dollar Exchange Rate?" **Journal of Monetary Economics**, 1987, p. 274.
- 5) The Economist, **World Trade Survey**, September 22, 1990, p. 11.
- 6) The Economist, October 6, 1990, p. 58.
- 7) **Business Week**, October 8, 1990, p. 13.
- 8) The Economist, September 8, 1990, p. 90.
- 9) Centre For International Economics, GATT, IMF, 1990.
- 10) The Economist, September 22, p. 29.
- ١١ - د. يمن الحماقى ، دور كل من القطاعين العام والخاص فى دعم قضية التصدير فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص ٢٦٠ .
- ١٢ - د. نجوى خشبة ، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية ، مصر المعاصرة ، عدد ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص ١٢٠ .
- ١٣ - د. يمن الحماقى ، أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بين التبعية الاقتصادية وتشابك المصالح ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، خريف ١٩٨٧ .
- 14) Raffer, K., Applying Chapter 9 Insolvency To International Debts : An Economically Efficient Solution With Human Face, **World Development**, V. 18, 1990.

- ١٥ - البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٣٩ .
- ١٦ - انظر في ذلك على سبيل المثال :
- ★ رجاء عز الدين ، الشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ .
- ★ يمن الحماقي : العلاقات الاقتصادية الدولية واثارها المستقبلية على الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة : جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .
- ١٧ - يمن الحماقي (وآخرون) ، التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية - مكتبة قصر الزعفران ، ١٩٩٠ .
- 18) O'Higgins, M., Privatization and Social Security, *The Political Quarterly*, V. 55, 1984.
- 19) Tomlinson, J.D., Ownership Organization and Efficiency The Royal Bank of Scotland Review, 1985.
- 20) Williamson, J.H., "Letter To The Editor, Lloyds Bank Review 151, January 1984, p. 45.
- 21) Sir Geoffrey Howe, Speech To The Selsdon group, July 1, 1981, *The Political Quarterly*, V. 53, 1982.
- ٢٢ - دافيد جيل . التخصيصية وفرص تطوير الأسواق المالية ، ندوة صندوق النقد العربي حول التخصيصية ، أبو ظبي ، ١٩٨٩ .
- 23) Barger, T., How To Set Up a Stock Exchange, *The International Economy*, April, May 1990.

تعقيب على بحث

« دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية »

د. عثمان محمد عثمان

معهد التخطيط القومى

رغم العنوان المركب - المتداخل - الذى اختارته الدكتور يمين الحماقى لبحثها فهى تحاول - كما فهمت - أن تظهر ضرورة تبدل عناصر السياسة الاقتصادية كى تتواءم مع المتغيرات الدولية . ولاشك فى أهمية اختيار موضوع كهذا ضمن القضايا التى استهدف مؤتمرها الحالى دراستها ؛ وهذا مرجعه ليس فقط تسارع وتشابك المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على الساحة الدولية وإنما أيضا لتنامى الادارات بالحاجة الى مراجعة الكثير من جوانب السياسة الاقتصادية فى مصر ، واحترام عملية المراجعة ، واجتذابها ناحية قطبين متنافرين حتى الآن .

وأنة لما يؤسف له أن معالجة الباحثة لقضية بالغة الأهمية والتعقيد لم تنل حظها من التأصيل والتدقيق والشمول والوضوح . ولعل السؤال الرئيسى الذى حاولت الباحثة أن تثيره . عن حق - هو ما تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الاقتصادية فى مصر ؟ وللإجابة على هذا التساؤل جاءت ورقة الباحثة فى قسمين كادا ينفصلان تماما عن بعضهما ولم تربط بينهما فى سياق الدراسة سوى ملاحظات عارضة وجزئية هذان الموضوعان هما - كما فى عناوين البحث تحت بند « مكونات الدراسة » وهى عنونة غير معتادة .

الأول : دور المتغيرات الدولية فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر - ويكاد يكون هو العنوان الرئيسى للدراسة ككل .

الثانى : دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية ؛ وسماها الباحث السياسة الاقتصادية المبنية على التخصيصية ، وهى أيضا عنونة غير معتادة وغير واضحة .

ويهمنى أن أؤكد ابتداءً أن كلا من الموضوعين : تأثير المتغيرات الدولية ، والتخصيصية له جاذبيته ، وله منهجه ، وعناصره ، كما أن له أهميته . ولو أن الباحثة قد تخيرت أحدهما وشملتها بقدر وافر من التمهيص والتدقيق لأضافت الى أعمال المؤتمر والبحث العلمى الشئ الكثير .

ففى القسم الأول من الورقة وبعد أن قطعت الباحثة بأن للمتغيرات الدولية دورا هاما فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر يرى أن أهم هذه المتغيرات - كما لعلكم لاحظتم - وبنص كلماتها هى : مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف ، المحاولات المتصلة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية ، وأخيرا دور الاستثمار الأجنبى المباشر .

ولا يقتصر عدم وضوح طبيعة المتغيرات الدولية ولا اتجاه تطورها على الصياغات العامة التى تضعها الباحثة وانما يزداد الأمر اختلاطا ما تسجله من تفاصيل تتعلق فى كثير من الأحيان بتقلبات سنوية أو تغيرات فى موقف دولة واحدة وهكذا مما لا يتبين معه ماهو نوع التأثير أو الاستجابة التى ينبغى على الدول النامية ومنها مصر أن تحققها .

ويطرح ذلك السؤال الأهم : ماهو الجديد حقا فى الساحة الدولية الذى نتوقع أن يكون له تأثيرات بالغة فى العقد الأخير من القرن الحالى وبدايات قرن جديد ؟ اذا تلفت المرء حوله ربما لاحظ أن أرجاء المعمورة تعج بالمتغيرات الهائلة التى تستوجب الرصد والدراسة . فهل يستوى مثلا تخفيض معدلات التعريفات الجمركية - كأحد المتغيرات الدولية - مع البيروسترويك والثورة فى بلدان أوروبا الشرقية ، ما تأثير ذلك على السوق الأوروبية والمنافسة على الموارد ، والاستثمار ، والتجارة الدولية ، بل والمنظمات الدولية ، وتأثير انتهاء الحرب الباردة على صناعة السلاح واستيراده والصراعات الاقليمية واتجاه المساعدات الدولية فى غياب تصارع القوتين الأعظم وسيادة الاعتماد المتبادل .

ما هو تأثير وانعكاسات الركود المتصل - أو النمو البطيء الذى طال أمده - فى البلدان الصناعية الكبرى ، مع تزايد الاتجاهات الحمائية فى ظل تكتلات دولية اقليمية متنافسة ، وتصعد أسس النظام العالمى التى صيغت

فى بریتون وودز فى منتصف الأربعينات ، واحتمال الانتقال الى نظام عالمى جديد لم تتبلور ملامحه بعد ؟

ماهو موقع العالم الثالث فى ظل نظام عالمى متعدد الأقطاب ، يستفيد من ثمرات الثورة التكنولوجية الهائلة ؟ هل يتزايد تهميش بلدان العالم الثالث ؛ ويتم الاستغناء عن صادراته من السلع الأولية أم يتم دمج هذه البلدان فى النظام العالمى ، وبأى شروط ؟ هل يمكن تكرار تجربة مجموعة بلدان شرق آسيا وبأى شروط وما تأثير ذلك على التجارة الدولية ؟

بل وحتى على مستوى الفكر يثور السؤال حول مآل نظرية التنمية فى ظل تغير البيئة الدولية التى شهدت صعود ما يمكن تسميته بالثورة المضادة فى فكر التنمية ، هذا التحول الذى ينكر خصوصية أوضاع التخلف فى العالم الثالث ، وينطلق من وحدانية النظرية الاقتصادية ؛ يكره تدخل الدولة ويلقى بثمة توسع القطاع العام على ذوى الميول الكنزىة أو الاشتراكية على حد سواء . وفى ظل هذا الفكر الذى دعمته الريجانية والتاشرية يلقى التصنيع والتخطيط أشد الانتقاد ما تأثير هذا التغير على برامج التنمية فى الدول النامية ؟ وعلى المساعدات الانمائية ودور المنظمات الدولية ؟ وما علاقة كل ذلك بالسياسة الاقتصادية الملائمة فى بلدان العالم الثالث ؟

واذا كانت الباحثة قد اختارت أن تركز انتباهها على التغير فى نطاق التجارة الدولية فانها لم تتوصل الى نتيجة قاطعة بشأن اتجاه هذه التغيرات رغم أنها تقفز الى استخلاص هام يتعلق بالسياسة الاقتصادية فى مصر لقد أشتمل البحث على عرض جيد لنمو الانتاج العالمى والتجارة الدولية بين الدول الكبرى والتكتلات المختلفة والاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة من خلال دورة أروجواى . ويكاد القارئ يصل الى ثلاثة نتائج مختلفة :

(أ) ان التجارة الدولية شهدت فى الثمانينات انتعاشا كبيرا يرجع الى نمو الانتاج العالمى والى تحرير التجارة .

(ب) ان التجارة بين الدول الكبرى والتكتلات المختلفة تخضع لقيود كثيرة وان احتمالات النمو الاقتصادية غير مبشرة لزيادة التجارة .

(ح) نجاح الجات فى زيادة حجم التجارة الدولية فى الفترة ٥٠ -

١٩٧٥ ، وأن امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فى المستقبل تتوقف على عدة عوامل غير مؤكدة .

وفى رأى أن السؤال البسيط الذى تنبغى الاجابة عليه هو : هل يتجه العالم الى حرية التجارة ، أم يتزايد خطر الحمائية Protectionism وما هو موقع مصر من هذه التغيرات ؟

وقد اجاب عن الشق الأول من هذا السؤال الاقتصادى المبدع جاجديش باهوجانى فى كتيب بالغ الروعة عن « الحمائية » ، فأكد أنه بعد أكثر من ٢٥ سنة من نجاح تحرير التجارة فى الدول المتقدمة فى فترة مابعد الحرب ، ان تم تخفيض التعريفات الى أدنى مستوى من خلال دورة تلو الأخرى لمنظمة الجات ، يصعد على السطح خطر الحمائية .

فمن الصحيح أن معدلات التعريفة قد انخفضت من ٤٠٪ الى أقل من ٥٪ كما لاحظ الباحث .

وفى الولايات المتحدة انخفض متوسط التعريفة بنسبة ٩٢٪ خلال ٣٣ سنة فيما بين دورتي جنيف سنة ١٩٤٧ ، وطوكيو ، ليصبح أقل من ٥٪ ، ٦٪ فى السوق الأوروبية المشتركة ، ٥٫٤٪ فى اليابان . وخلال الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٣ زاد الناتج العالمى بمعدل سنوى ٤٫٣٪ فى المتوسط وزادت التجارة العالمية بنسبة ٦٫١٪ سنوياً وكان العقد التالى ٦٣ - ١٩٧٣ أبرز دلالة ، ان نما الناتج العالمى بنسبة ٥٫١٪ سنوياً وزادت التجارة بمعدل سنوى يقترب من ٩٪ ، والواقع أن هذا الانجاز قد تسيدته الدول الصناعية المتقدمة التى بلغ نصيبها من الصادرات العالمية حوالى ٧٠٪ فى الستينات . ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يؤدى النمو الاقتصادى الى توسع التجارة ، فان العلاقة العكسية ليست مؤكدة (*) .

ولم تتواصل اتجاهات تحرير التجارة اذ تعرضت منذ منتصف

(*) قد يؤدى تحرير التجارة الى تحسين مستوى الدخل الجارى ولكنه ينطوى على تخفيض معدل زيادته وهناك الفرضية المعتادة بأن تحرير التجارة يؤدى الى زيادة فى العائد مرة واحدة فقط أكثر منه زيادة مضطردة فى الناتج .

السبعينات الى تزايد القيود ، خاصة غير التعريفية ، التى يطلق عليها administered protection ففى ١٩٨١ كان ١٣٪ من واردات الدول الصناعية تخضع للقيود hard-core أو high-track ، زادت النسبة الى ١٦٪ فى ١٩٨٦ . وكذلك يمكن رصد أنماط أخرى متعددة من القيود « غير التعريفية » anti-dumping countervailing duties, ٠٠ الخ . وبينما يرى البعض أن توافق التوسع فى استخدام القيود على التجارة مع انخفاض معدلات التعريفية يعنى أن هناك ثمة قانون المستوى الثابت للحماية LCP حيث يرتبط تخفيف أحد أنواع القيود بزيادة استخدام نوع آخر فان الأمر الواضح خلال الثمانينات هو تزايد الضغوط الحمائية بصورة مطلقة وليس مجرد displacement ونتيجة لذلك فقد تباطأ توسع التجارة وانخفض معدل زيادتها خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٣ الى ٢٨٪ سنوياً فقط ، وان بقى أعلى من معدل زيادة الناتج العالمى (٢٥٪) .

وتقودنا هذه الملاحظات وغيرها الى نتائج مغايرة لما سجلته الباحثة من بعض الاستنتاجات الانطباعية كما أشرنا إليها من قبل . ولكن ذلك لا يعنى على أية حال انحسار الدعوة الى حرية التجارة وبيان مزاياها المتعددة . ويبقى السؤال فيما يخص تأثير هذه الدعوة الى تحرير التجارة . فى واقع يموج بالحمائية . دعنا نلاحظ ابتداءً أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت حرص الدول المتقدمة الشديد على حماية منتجاتها الزراعية بينما عملت على تحرير تجارة المنتجات المصنعة - كما أسلفنا - فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه البلدان النامية الى حماية صناعاتها الناشئة من خلال قيود التجارة والصرف ، مما انعكس فى التمييز ضد الانتاج الزراعى . فكان التفضيل السياسى للزراعة agriculturization فى الدول المتقدمة قابلة التحيز للتصنيع فى الدول النامية(*) . والمعروف أن الولايات المتحدة مدركة لمزاياها النسبية فى تجارة المنتجات الزراعية تلقى بثقلها الكامل لتضمين هذه المنتجات فى جدول أعمال دورة أوروغواى . ويبدو انها لم تحقق هدفها كما تشير الوقائع المسجلة .

- اعتبار قدرة الاسواق الخارجية على استيعاب الصادرات J.B. (*)

- اعتبار توفير النقد الاجنبى - اعتبار الصناعات الوليدة - اعتبار رفض تقسيم العمل الدولى .

لقد استندت الدعوة الى اتباع استراتيجية تتوجه للداخل وتقوم على حماية الانتاج المحلى فى البلدان النامية الى أربعة اعتبارات مرتبطة يمكن إجمالها فى :

— الشك فى قدرة الأسواق الخارجية على استيعاب صادرات البلدان النامية مما تبلور فى أفكار نيركسه عن النمو المتوازن وروزنشتين — روادن عن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة لتوسيع السوق المحلى وراؤول برييش عن الاتجاه طويل المدى لتدهور معدلات التبادل وتضائل الصادرات الأولية ، كل ذلك مما يتطلب حماية الصناعات الوطنية .

— ان نظم الصرف المتبعة — وخاصة فى أمريكا اللاتينية — مالت الى الجمود والثبات فى مواجهة معدلات التضخم العالية مما أدى الى المغالة فى تقييم أسعار العملات ، الى جانب القيود الأخرى على التجارة والصرف ، وكلها سياسات حمائية بطبيعتها وتهدف الى توفير النقد الأجنبى النادر .

— الحاجة الى دعم الصناعة الوليدة مما تطلب حماية الصناعات المحلية باتباع سياسة الاحلال محل الواردات من خلال معدلات التعريفة العالية ونعرف أن حجتى الصناعى الوليدة ونقص النقد الأجنبى كانتا تخطيان بالمقبول العام من خلال اقرار البند ١٨ فى اتفاقية الجات .

— عدم قبول التخصيص فى انتاج وتصدير السلع الأولية ، ليس فقط اقتصاديا لانخفاض العائد من ذلك وانخفاض أسعارها باستمرار وتقلب حصيلتها ، ولكن سياسيا وثقافيا أيضا .

ان تجربة التصنيع — فى ظل الحماية — كانت مريرة فى معظم بلدان العالم الثالث لا يخفى ذلك على أحد ، وتزايدت — من ثم — الدعوات الى اتباع سياسات تحرير التجارة وتشجيع التصدير ، وازالة الاجراءات التى تميز ضد الصادرات . ولا يجب أن يختلف على ذلك أحد .

ولكن ما علاقة هذا بالملكية والقطاع العام والحاجة الى التخصيصية التى خصصت لها الباحثة القسم الثانى من دراستها . ألم يستترع انتباه الداعين الى تحرير التجارة ، ضاربين المثل بتجربة « النمر الأربعة » والدول

المصنعة حديثا ، أن هذه الدول لا تتبع نظام الحرية الاقتصادية ، وأن تدخل الدولة واسع النطاق فى بلد مثل كوريا • ان العبرة هنا بملاءمة السياسة الاقتصادية ، وليس بطبيعة الملكية فى حد ذاتها • ولعله كان من الأجدر أن يتقصى الباحث اتجاهات تحرير التجارة المصرية ، ومتطلباتها ، وامكانات نجاحها ومجالات التميز فى الصادرات المصرية • الخ هذه القضايا التى تتعلق بالسياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهة عجز ميزان المدفوعات المصرى وليس بموضوع هذه السياسة ، أى القطاعين العام والخاص •

وليس بوسعى هنا أن أجادل فى جدوى التخصيصية لا لشيء الا لأن د • يمن قد بنت افتراضها الوحيد والرئيسى على أن القطاع الخاص اكفأ من القطاع العام بطبيعته ، وأقدر على الاستجابة للمتغيرات الدولية • ولم تقدم فى ورقتها أى دليل على صحة هذا الافتراض - ولا أظن أحدا قد فعل - ان الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات حادة ، تتمثل فى عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتضخم وهو ما تكتفى الباحثة بالإشارة اليه ، فضلا عن الاختلالات البنائية الخطيرة التى تعكس البطالة والمديونية وتراجع التنمية • وإذا كانت هذه المشكلات قد ظهرت أو تفاقمت مع تزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى منذ منتصف السبعينات ، فان البحث الجاد ينبغى أن يتجه ناحية مسئولية السياسة الاقتصادية ، وليس مسئولية القطاع العام •

وسأكتفى باقتطاف فقرة واحدة من البحث تبين ضعف الحجة ووهن الرابطة بين المقدمات والنتائج التى ساققتها الباحثة • فى ص ٢٧٨ تقول : وقد تفاوت أداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة أعباء المديونية الخارجية وقد اعتمد هذا الاداء على اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة من ادارة مالية ، أسعار صرف حقيقية ومستقرة ، سياسة تجارية فعالة • وتضيف أن تحقيق الأهداف السابقة قد تزامن مع وجود قطاع خاص قوى ومرن فى هذه الدول استطاع أن يوفر ميزة مرونة العرض من الصادرات لمواجهة الطلب العالمى عليها مع احلال الواردات •

ولعلنا نسأل هنا : لماذا تعاني الولايات المتحدة من أكبر عجز داخلى وخارجى ومديونية تبلغ فى حجمها اجمالى مديونية العالم الثالث • فهل ندعوها الى التخصيصية أيضا ؟

ولماذا تفاقمت مديونية بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك وبيرو ، وليس بها قطاع عام مهيمن ويقوم على الاعتبارات السياسية على النحو الذى وصف الباحث به الوضع فى مصر !!

An important aspect of the difference in behavior of government seem to be that the Far Eastern governments — by and large — issue prescriptions rather than proscriptions, where as countries such as India do the opposite. The governments of “dos” generally produce performance superior to that produced by governments of don’ts.

ان هذا النمط من التحليل يستند الى المعارف الاقتصادية وايضا السياسية ، اما مجرد ترديد الافتراض بأن التحول الى التخصيصية سيأتى بحلول لكل المشاكل فهو نوع من العقيدة والأيدىولوجيا لا يقل فى ضرره عن عقيدة مضادة فى أن أى قطاع عام هو لمصلحة التنمية والاشتراكية .
والله اعلم .

تعقيب على بحث

« دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية »

٠ د٠ أبو بكر متولى

كلية التجارة - جامعة حلوان

يتبادر الى الذهن عند قراءة عنوان أى بحث المشكلة الأساسية المراد بحثها . حيث أن عنوان البحث دلالة على ما أنطوى بحثه أو دلالة على المشكلة الرئيسية المراد بحثها . وعلى هذا فعنوان البحث الذى أمامنا يشير الى ثلاثة عناصر متشابهة من المفترض أن يتم بحث العلاقة بينها - العلاقات التأثيرية واتجاهاتها للخروج بنتائج متناسبة - أولها نوع المتغيرات الدولية التى يراها الباحث - مع التعليل - قادرة على أحداث الأثر فى السياسة الاقتصادية المصرية . وثانى هذه العناصر السياسة الاقتصادية المصرية أهدافها ووسائلها . والثالث قدر تأثير العوامل الدولية المختارة على تلك السياسة بحيث يجب تغييرها من ناحية الأهداف والوسائل حتى يمكن الاستفادة من المتغيرات الدولية - اذا كان ذلك ضروريا - وذلك عن طريق التسبب المنطوى على التحليل والمنطق الاقتصادى أو باستخدام طرق القياس المناسبة . وذلك لتحديد الفوائد والخسائر المنطوية على تقدير آثار العوامل الدولية المستجدة على حركة الاقتصاد المصرى ونموه .

ولو قرأنا البحث لأنتهينا الى ما مفاده أن هناك متغيرات دولية ذات اثر واضح على الاقتصاد الدولى وحركة التجارة الدولية وبالتالي على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ولكى يمكن الاستفادة منها ينبغى اتباع مزيد من التخصيصية أى مزيد من دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث أن هذا القطاع أقدر من غيره على التناغم والاستفادة من تلك المتغيرات .

وهنا يثور التساؤل هل مزيد من التخصيصية يعنى تغيير فى السياسة الاقتصادية أم تغيير فى أسس النظام الاقتصادى ؟ أم هو أداة لتحقيق

هدف الاستفادة المثلى من الموارد ؟ أم أنه تغيير فى سياسة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى عن طريق تقليل نصيب أو نسبة الملكية العامة لوسائل الانتاج . ان ما ورد فى البحث يشير الى أن مزيدا من التخصيصية علاج لمشاكل مصر الاقتصادية مع امكانية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد . وهنا نجد خلطا بين الأهداف والأدوات حيث أن ركيزة السياسة الثلاثية هدف ووسيلة وزمن . وعليه نجد أن عنوان البحث كان يجب أن يبرز ذلك كأن يكون التخصيصية والمتغيرات الاقتصادية الدولية فى رسم السياسة المستقبلية فى مصر ، نظرا لأن البحث يركز عليها وسيلة مختارة أو على حد تعبير الباحثة أحد البدائل للسياسة الاقتصادية المصرية فى المستقبل .

وعلى هذا النسق ننظر الى ما ورد فى البحث . وفى المقدمة تحدت المشكلة البحثية فى النقاط الآتية ١ - وجود متغيرات دولية (تحرير التجارة الدولية ومشكلة المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر ٢٠ - تتطلب الاستفادة من هذه المتغيرات علاج المشاكل القائمة فى الاقتصاد المصرى . ٣ - اتباع سياسة التخصيصية بمعنى زيادة نصيب القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى المصرى كأحد البدائل الهامة (دون أن تذكر الباحثة البدائل الأخرى حتى يمكن اختبارها) وفيها حل للمشاكل الاقتصادية المصرية وامكانية الاستفادة من المتغيرات الدولية .

وبالرغم من تحديد المشكلة البحثية فى المقدمة الا أن ص ٣٦٧ تبدأ بعنوان مشكلة الدراسة ، والمفهوم من هذا العنوان أن للدراسة مشكلة أى أمامها صعوبة أى مشكلة . وان كان المقصود ضمنا دراسة المشكلة أو المشكلة المراد دراستها . وتضمنت ثلاثة محاور الأول عرض للمشاكل الرئيسية للاقتصاد المصرى والحاجة الى سياسات اقتصادية تكفل حسن استغلال الموارد . الثانى رأت الباحثة أن سياسة التخصيصية ملائمة مع تعديل السياسات الاقتصادية القائمة لتتنشى معها ص ٣٦٧ والثالث أن تعديل السياسات يتطلب الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الدولية .

ثم انتقلت الباحثة الى فروض الدراسة والتي أتضح أن المقصود بفرضيات الدراسة Hypothesis وليست فروض Assumptions فالفرضية الأولى (الفروض الأول فى مفهوم الباحثة) ، يمكن للسياسات

الاقتصادية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية . أما الفرضية الثانية (الفرض الثانى) فلا تختلف عن الأولى ، إلا فى الجزء الخاص بضرورة تحقيق الشروط اللازمة لنجاح سياسة التخصيصية . وهذا الجزء أى توافق الشروط يعتبر فرضاً Assumption ، ص ٣٦٨ .

وفى ثالثا مكونات الدراسة ص ٣٦٩ لم أجد لهذا العنوان الفرعى دلالة على ما جاء تحته وما جاء تحته مناقشة عن المتغيرات الدولية والاقتصادية النامية ، وبالتالي ينبغى أن يكون العنوان المتغيرات الدولية والاقتصاديات النامية . ولماذا الاقتصاديات النامية ومنها مصر ؟ ولماذا لا يتم التركيز على مصر ؟ وإذا تطلبت المقارنة مع دول أخرى شبيهة فيمكن ذكر ذلك .

ربما أرادت الباحثة مناقشة الخصوصية بعد العمومية على أساس أن ما يجابه تلك البلاد يجابه مصر . أو لأنها أرادت أن توضح أن الدول النامية المنفتحة على العالم أقل تأثراً بالمتغيرات الدولية . انظر ص ٣٧٠ مع الهامش حيث ذكرت أن دولا مثل كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة استطاعت أن تتكيف وتتفاعل مع الكساد العالمى عام ١٩٨٢ . ومن هنا لم تتأثر اقتصادياتها بنفس الخبرة التى تأثرت بها اقتصاديات الدول النامية المغلقة . وبالرغم من أهمية هذه الملاحظة لبحثها لم تسندها الى مصدر أو تساندها بتحليل !!

وبعد أن انتهت من عرض نمو الانتاج والتجارة فى العالم والعلاقات التجارية بين دول العالم الهامة ، انتقلت الى دور دورة أوجواى فى تحرير التجارة ، وانتهت الباحثة الى أن لدورة أوجواى نتائج ايجابية أهمها تنازل الدول النامية عن المادة ١٨ من اتفاقيات الجات والتى تسمح للدول النامية باستخدام القيود التجارية لمقابلة العجز فى موازين مدفوعاتها مقابل تخفيض القيود غير التعريفية من جانب الدول المتقدمة . مما يؤدى الى زيادة صادراتها (٢٠٠ مليار دولار) وواردتها (٢٥٠ مليار دولار) . وبالرغم من خطورة هذا الاتجاه على تعميق التبعية الاقتصادية . فقد سلمت الباحثة بأهمية هذه النتيجة حيث ستؤدى الى زيادة التجارة الدولية (٣٣٠ مليار دولار) حسب آخر التقديرات . ومقابل التنازل عن المادة ١٨ المذكورة يمكن

للدول النامية كذلك اذا توافقت مصالحها مع الدول المتقدمة أن تدخل الخدمات ضمن اطار اتفاقية الجات . ولم تتسائل الباحثة عن مدى امكانية استفادة الدول النامية من تجارة الخدمات .

ثم عرضت الباحثة أزمة المديونية الخارجية ، وخلصت الى أن الدول المدينة تفاوتت قدرتها على مواجهة مشكلة الديون اعتمادا على اتباع السياسات السليمة من ادارة مالية وأسعار صرف حقيقية ومستقرة . الخ . وقد تزامن نجاح بعض البلاد فى مواجهة المديونية الخارجية وجود قطاع خاص قوى ومرن ص ٣٧٩ . ولكنها لم تبين ما اا كان ها شرطا أساسيا من غيره ، نظرا لأن موضوعها الرئيسى التى تعالجه هو التخصصية كسياسة افضل لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية والاستفادة من المتغيرات الدولية . وهنا تجدر ملاحظة أن أكبر الدول المدينة التى لم تنجح بعد فى مواجهة مديونيتها الخارجية هى من الدول التى تعتمد أساسا فى نشاطها الاقتصادى على القطاع الخاص .

أما بالنسبة للمتغير الثالث وهو الاستثمار الأجنبى المباشر فقد أوضحت الباحثة وجوب اتباع سياسة أكثر توجها للخارج مع استقرار الوضع الاقتصادى الداخلى ومزيد من تدعيم القطاع الخاص كى يمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبى المباشر . ولكنها لم تذكر أوجه الاستفادة والمضار من ذلك . فى حين أنها عندما تناولت أداء الشركات متعددة الجنسية ذكرت المزايا والاثار السلبية . وطالبت بمتابعة أداء هذه الشركات وتحديد أهداف واضحة من تواجهها . وبالرغم من هذا الشك طالبت بتذليل المشاكل التى تقف دون ولوج هذه الشركات حتى يمكن الاستفادة من أدائها .

ثم أنتقلت الباحثة الى دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية . ثم ذكرت أن وجود قطاع عام مهيمن على هيكل الانتاج المصرى والاستثمارات والعمالة ، لا يساعد على الاستفادة من هذه المتغيرات الدولية ، وبالتالي فالأمر يتطلب مزيدا من التخصصية . وعرفت أنها مزيد من النصيب النسبى للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى المصرى فى مجال الانتاج أو التحويل أو كليهما . أما ببقاء القطاع العام كما هو وزيادة القطاع الخاص أو خفض نصيب القطاع العام . وذلك للحد من كفاءة

القطاع العام المنخفضة . ثم ناقشت مزايا القطاع الخاص . فى الأداء
الاقتصادى . وبالتالي فهى لم تحسم الأمر بوضوح .

ومن أهم الشروط لنجاح هذه التخصيصية وجود قطاع مالى منافس
وفعال (ص ٣٨٠) مع تعديل السياسة الضريبية ورفع القيود التى تؤثر على
نشاط البنوك التجارية ، مع توافر طبقة من المديرين على مستوى عال من
الكفاءة ، وتوفير مناخ المنافسة بين الوحدات المنتجة ولكن ماهى أدوات
السياسة التى يمكن أن توفر هذه الشروط !

من هذا العرض ننتهى الى ملحوظتين الأولى سطحية التحليل فيما
أوردناه من نقاط بالرغم من أهميتها للبحث والثانية أن البحث لم يعالج
الفوائد أو النتائج لصالح الاقتصاد المصرى المترتبة على الاستفادة من هذه
المتغيرات . صحيح أن البحث قد أفاد أن التخصيصية يمكن أن تكون علاجاً
لمشاكل الاقتصاد المصرى وأنها أقدر السياسات (أو أصح الوسائل)
للاستفادة من المتغيرات الدولية . وان لم تذكر البدائل الأخرى ، فالسؤال
يبقى ماهى النتائج الايجابية التى ستعود على الاقتصاد المصرى من تغيير
سياساته الاقتصادية لكى تتواءم مع المتغيرات الدولية ؟ وكان من المفروض
أن يكشف البحث عن ذلك بوضوح وبجلاء حتى يمكن تقرير ضرورة موازنة
السياسات المستقبلية فى مصر مع المتغيرات الدولية .

ملاحظات شكلية :

- ١ - ص ٣٧٠ تجب مراجعة التغيرات فى قيمة الدين بالنسبة للدولار .
ومراجعة كلمة بند فربما المقصود قانون Act ٢ - ص ٣٨١ مراجعة
جملة الاقتباس المشار اليها برقم ١٥ ٠ ٣ - ص ٣٧١ أوضحت الباحثة أنه يمكن
للدول النامية الاستفادة من هذا النمو بشروط القدرة على التنافس والتفاعل
مع السوق » وهذه عمومية ولم تذكر أدوات السياسة التى تساعد على ذلك
- ٤ - ص ٣٧٢ تصحيح الرقم ٤٪ الى ٠.٤٪ ر ٥٠ - ص ٣٧٣ تستبدل الأسعار
الحقيقية بالأسعار الثابتة ٦ - تستكمل كلمة احتياطات بكلمة بترولية
- ٧ - ص ٣٧٥ اتفاقية الأنسجة المتعددة وصحتها اتفاقية الألياف المتعددة .
ص ٣٧٧ طبقاً للبند ١٨ والأصح المادة ١٨ .

البحث الثامن

التكامل الاقتصادي العربي

وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة

دكتور محمد منير الطوخى
كلية التجارة - جامعة حلوان

١ - مقدمة :

تشير بعض الدراسات الاقتصادية الى أن التكامل الاقتصادى بين الدول المتقدمة يؤدى الى نمو التجارة داخل الصناعات Intra-Industry Trade بين هذه الدول . ولعل أهم هذه الدراسات ما أجرى منها على السوق الأوروبية المشتركة (١) . فقد وجدت هذه الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين تكوين السوق الأوروبية المشتركة ونمو التجارة داخل الصناعة بين الدول الأعضاء . بعد ذلك حاولت بعض الدراسات بحث اذا ما كانت مثل هذه العلاقة تحدث فى حالة الدول النامية أم لا . فى هذا الصدد نجد أن بعض الدراسات تشير الى وجود مثل هذه العلاقة فى حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى (٢) .

(١/١) هدف البحث :

يتمثل هدف هذا البحث فى اختبار العلاقة بين التكامل الاقتصادى والتجارة داخل الصناعات وذلك بدراسة تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة . فى هذه الحالة يتم المقارنة بين أثر كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا الممنوحة لمصر من قبل السوق الأوروبية المشتركة على تجارة مصر الخارجية فى هذه السلع - وعلى ذلك يمكن تقسيم الهدف الرئيسى للبحث الى هدفين محددين :

الأول : اظهار أثر تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ، والتعرف على ما اذا كان نمو التجارة نتيجة

هذا التخفيض يأخذ شكل التوسع فى التجارة داخل الصناعات
Intra-Industry Trade أم التوسع فى التجارة بين الصناعات
Inter-Industry Trade .

الثانى : المقارنة بين اثر كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا
الممنوحة من السوق الأوروبية المشتركة لمصر على تجارتها الخارجية فى
السلع المصنعة .

(١/٢) فرضية البحث :

تتمثل الفرضية التى تبنى عليها الدراسة فى هذا البحث فى أن
« التكامل الاقتصادى سوف يودى الى تشجيع التجارة داخل الصناعات
Intra-Industry Trade أكثر من تشجيعها بين الصناعات
Inter-Industry Trade بين الدول الأعضاء » .

يضاف الى ذلك أنه فى ضوء التوقعات يمكن وضع فرض العدم ان
كل من التكامل الاقتصادى العربى والمزايا الممنوحة من السوق الأوروبية
المشتركة لمصر سوف يؤديان الى نفس الأثر على تجارة مصر الخارجية فى
السلع المصنعة . هذا الفرض يمكن اختباره أيضا فى ضوء البديل أن كل
منهما سوف يودى الى أثر مختلف ، أو بمعنى آخر سوف يؤديان الى
مستويات مختلفة للتجارة داخل الصناعات . أى أن :

$$\text{Null Hypothesis} \quad \text{فرض العدم} \\ H_0 : P_{EA} = P_{EE}$$

$$\text{Alternative Hypothesis} \quad \text{الفرض البديل} \\ H_1 : P_{EA} \neq P_{EE}$$

حيث أن :

P_{EA} = نسبى التجارة داخل الصناعات من التجارة الكلية للصناعات
فى حالة علاقة مصر بالدول العربية .

P_{EE} = نسبى التجارة داخل الصناعات من التجارة الكلية للصناعات
فى حالة علاقة مصر بالسوق الأوروبية المشتركة .

(١/٣) طريقة البحث :

من أجل الوصول الى أهداف البحث واختبار فرضيته يتم أولا دراسة اثر التكامل الاقتصادى على التجارة داخل الصناعات من الناحية النظرية ومحاولة الوصول الى المحددات الرئيسية لهذه التجارة . بعد ذلك يتم قياس النسب بين تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة والتي تأخذ شكل التجارة داخل الصناعات فى حالتى تجارتها مع الدول العربية وتجارها مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك باستخدام بعض المؤشرات الرياضية وخاصة مؤشر Grubel & Lloyd والاشارة الى البيانات المستخدمة ومصادرها . ثم نعرض لنتائج القياس وتقييمها والوصول الى بعض مقترحات السياسة .

وبناء على ذلك تنقسم الدراسة فى هذا البحث الى أربعة أقسام رئيسية:

- اولا : دراسة اثر التكامل الاقتصادى على التجارة بين الدول الأعضاء ومحاولة الوصول الى المحددات الرئيسية للتجارة داخل الصناعات .
- ثانيا : توضيح طريقة القياس والبيانات المستخدمة ومصادرها .
- ثالثا : عرض نتائج القياس .
- رابعا : تقييم نتائج الدراسة والوصول الى بعض مقترحات السياسة .

٢ . التكامل الاقتصادى ومحددات التجارة داخل الصناعات :

طبقا لنظرية الاتحاد الجمركى وما يتبعها من تحرير للتجارة بين الدول الأعضاء فانه من المتوقع أن يؤدى قيام الاتحاد الجمركى الى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء . ولكن اذا ما كان هذا التوسع فى التجارة يأخذ شكل التوسع فى التجارة داخل الصناعات أم التوسع فى التجارة بين الصناعات، فان ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل أو المحددات . وقبل التعرض لمجموعة هذه المحددات ، قد يكون من المفيد التفرقة بين مفهومى التجارة داخل الصناعات Intra-Industry Trade والتجارة بين الصناعات Inter-Industry Trade

(٢/١) التفرقة بين مفهومى التجارة داخل الصناعات والتجارة بين الصناعات :

يشير مفهوم التجارة بين الصناعات الى موقف حيث يتم تبادل منتجات

صناعة معينة مع منتجات صناعة مختلفة . فى حين يقصد بالتجارة داخل الصناعات أن منتجات صناعة معينة يتم تبادلها مع منتجات مثيلتها فى الخارج Its foreign Counterpart (٣) فإذا نظرنا الى ميزان التجارة للصناعة مستخدمين المؤشر التالى :

$$B_j = 1 - \frac{X_j - M_j}{X_j + M_j} \cdot 100$$

حيث : $0 \leq B_j \leq 100$ فى هذه الحالة فانه يمكن

تحديد المدى الذى تأخذ فيه التجارة داخل (بين) الصناعات مكانها . فكلما اقتربت B_j من الصفر فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة بين الصناعات فى حين كلما اتجهت B_j نحو أو اقتربت من المائة فان ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة داخل الصناعات .

وتتمثل أهمية التفرقة بين التجارة داخل الصناعات والتجارة بين الصناعات فى التعرف على المحددات المختلفة للتجارة الدولية . فالاختلافات فى نسب توافر عوامل الانتاج بين الدول تمثل التفسير المناسب للتجارة بين الصناعات . بل يرى البعض أن المكاسب الناجمة عن التجارة تكون أكبر عندما تأخذ شكل التجارة بين الصناعات (٤) . وتفسير ذلك أن الأسعار النسبية للسلع تختلف بشكل أكبر عندما يكون هناك اختلافات فى نسب توافر عوامل الانتاج بين الدول ، من عندما يأخذ التبادل شكل تصدير واستيراد السلع المتنوعة Differentiated goods ، الا أن تزايد حجم التجارة فى السلع المتنوعة والتي تنتج بطرق انتاج متشابهة أو متماثلة الى ظهور تفسيرات أخرى للتجارة الدولية تمثل محددات للتجارة داخل الصناعات كما سيتضح فيما بعد .

بصفة عامة فان أهمية التفرقة بين نوعى التجارة داخل وبين الصناعات

يتمثل فى نقطتين هامتين (٥) :

١ - قياس التجارة داخل الصناعات يؤدى الى التعرف على محددات

التبادل الدولى غير نسب توافر عوامل الانتاج .

٢ - كذلك قد تكون عملية التكيف adjustment لتوسع التجارة أكثر سهولة عندما يأخذ هذا التوسع شكل التوسع فى التجارة داخل الصناعات .

الا أن المشكلة التى قد تواجه التفرقة بين التجارة داخل والتجارة بين الصناعات تتمثل فى القدرة على تعريف مصطلح صناعة بمفهوم اقتصادى سليم . حتى فى حالة وجود معايير مقبولة لتقسيم الأنشطة الى صناعات ، يمكن أن يكون التطبيق العلمى صعبا ، فمثلا يمكن قبول امكانية الاحلال فى الانتاج Substitutability in production أى السهولة التى يمكن معها تحويل المدخلات من نشاط الى آخر ، كأساس للتفرقة بين الأنشطة الا أن ذلك قد لا يكون مسألة سليمة . أيضا يمكن قبول الاحلال فى الاستهلاك كأساس للتفرقة بين الأنشطة ، ويعتمد ذلك على مرونة الطلب المشتركة .

بصفة عامة ، فان مصطلح صناعة يمكن تطبيقه لمجموعة من الأنشطة حيث يكون هناك نوعى الاحلال فى الانتاج والاستهلاك . من الناحية العملية فان مؤشرات التجارة داخل وبين الصناعات يتم حسابها للصناعات المعرفة طبقا للتصنيفات الاحصائية الرسمية مثل التصنيف الدولى للتجارة Standard International Trade Classifications . الا أن المشكلة التى تواجه عملية القياس فى هذه الحالة تتمثل فى مشكلة التجميع الفئوى للبيانات الأمر الذى قد يؤثر على نتائج القياس ، لذا يجب الحذر عند تفسيرها . هذه المشكلة سوف يتم تناولها فيما بعد عند التعرض لطرق قياس التجارة بين وداخل الصناعات .

(٢/٢) محددات التجارة داخل الصناعات :

يعتمد شكل التوسع فى التجارة نتيجة التكامل الاقتصادى واذا ما كان هذا التوسع يأخذ شكل التوسع فى التجارة داخل أو بين الصناعات ، على مجموعة من المحددات يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا : تداخل انماط الطلب Overlapping Demand Patterns

فكلما تشابهت انماط الطلب فى الدول الأعضاء قبل التكامل ، وكانت

هذه الدول تنتج سلع تنافسية ، كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات بين أطراف التكامل (٦) . وهنا نجد :

١ - أنه كلما كانت التفضيلات Preferences فى الدول قبل التكامل موزعة بالتساوى بالنسبة للتوليفات المختلفة لخصائص المنتج ، وكذلك بالنسبة لمستويات جودته كلما زادت امكانيات خلق وتشجيع التجارة داخل الصناعات . وفيما يلى نوضح أثر كل من تنوع الخاصية واختلاف مستويات الجودة على خلق وتشجيع التجارة بين الدول أطراف التكامل :

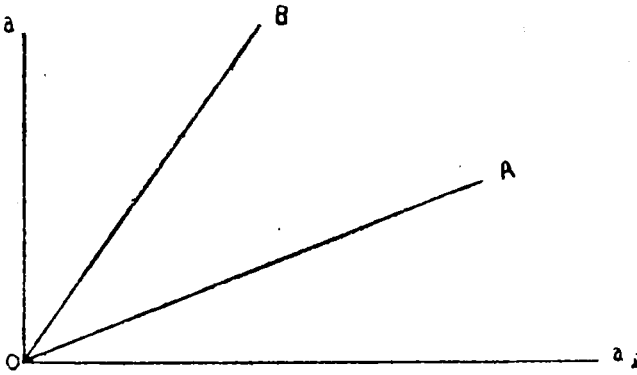
(١) تنوع الخاصية : Attribute Differentiation

تفترض نظرية التجارة النيوكلاسيكية أن كل السلع متجانسة . ويؤدى هذا الافتراض الى أن :

— مرونة الطلب المشتركة بين الدولتين A ، B للسلعة X تكون لانهاية . بمعنى أن اختلاف بسيط فى السعر يشجع عملية الاحلال ، — وان نوع واحد من السلعة $\times$ سوف يسوق فى الدولتين الا أن تزايد حجم التجارة فى السلع المتميزة Differentiated Goods جعل هذا الافتراض أكثر تعقيدا وأدى الى ظهور تفسيرات أخرى للتجارة بين الدول كتنوع الخاصية ، والاختلافات فى الجودة ، والفجوة التكنولوجية وظهور انواع جديدة للمنتجات القائمة .

ولنفهم كيف يؤدى تنوع الخاصية الى خلق التجارة بين الدول ، يمكن الاستناد الى نظرية سلوك المستهلك للانكستر Lancaster (٧) . وطبقا لهذه النظرية ، يجب النظر الى السلع على أنها مجموعة من الخصائص Characteristics or Attributes وهنا نجد أن كثيرا من السلع تتنوع أو تختلف من حيث الخصائص . وهذا الاختلاف قد يأخذ شكل اختلافات طبيعية فى الطراز Style والجودة Quality ، أو ان هذا الاختلاف يكون له صلة باختلاف الخيال أو التصور Image . وهذا الاختلاف فى الخصائص يمثل الأساس للتبادل . لتوضيح ذلك نفترض وجود سلعة ولتكن السيارة لها خاصيتين a_1 وتمثل معدل السرعة ، a_2 وتمثل حجم السيارة . ونفترض وجود دولتين A ، B وحجم السوق

فى الدولتين متشابه (من حيث حجم الطلب الفعال) وان لكل أنواع السيارات نفس دوال الانتاج . وبفرض أن غالبية المستهلكين فى الدولة B يفضلون السيارات الاقتصادية صغيرة الحجم ، بينما فى الدولة A فان غالبية المستهلكين يفضلون السيارات كبيرة الحجم ، ومعدل السرعة فى هذه الحالة ليس له أهمية . ولمواجهة رغبات الغالبية من المستهلكين فان المنتجين فى الدولة A ، والدولة B ينتجون على طول المستقيمين oA ، oB على التوالى فى الشكل (١) . والمستقيم oB فى الدولة B مثلا ، يمثل نسب التوليفات بين الخاصيتين a_1 a_2 وخطية المستقيم تعنى أن هذه النسب تظل ثابتة ولا تتغير عندما يزيد الانتاج .



الشكل (١)

فى مثل هذه الحالة يكون واضحا أن أساس التبادل يكون موجودا ، فالأقلية من المستهلكين فى الدولة A ، والدولة B يمكن اشباع رغباتهم فى حالة قيام التجارة بين الدولتين . فلو أن الأقلية من المستهلكين فى الدولة A والذين يفضلون السيارات صغيرة الحجم يمكن أن يحصلوا عليها من الدولة B ، فى حين تستطيع الأقلية من المستهلكين فى الدولة B أن يحصلوا على السيارات الكبيرة (حسب تفضيلهم) من الدولة A ، فى هذه الحالة فان التبادل يمكن أن يأخذ مكانه . هنا نجد أن الاختلافات فى الأذواق فى الدولتين نتيجة تنوع الخاصية يمثل الأساس لقيام التجارة بينهما .

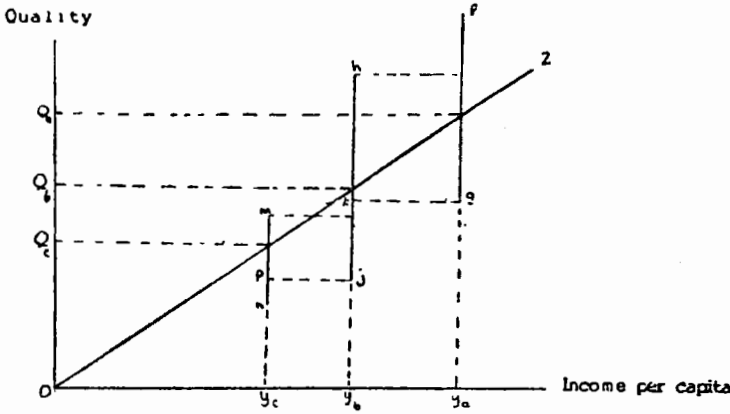
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

(ب) الاختلافات فى مستوى الجودة Differences in Quality Level

يرى لندر Linder فى تفسيره للتجارة بين الدول الصناعية فى أوروبا الغربية والتي تتشابه الى حد كبير فى نسب توافر عوامل الانتاج ، ان السبب أو المحدد الرئيسى لقيام التجارة فى هذه الحالة يتمثل فى تداخل انماط الطلب بين الدول المتاجرة . فالدول سوف تصدر الى الدول الأخرى التى لديها نمط طلب يتشابه مع نمط الطلب فى سوقها المحلى (٨) .

فيرى لندر Linder أنه حيث يختلف المستهلكون فى أية دولة من حيث مستويات الدخل ، فانهم سوف يطلبون مستويات مختلفة من الجودة . فمخفضى الدخل سوف يطلبون سلع ذات جودة أقل من تلك التى يطلبها مرتفعى الدخل بفرض ثبات العوامل الأخرى على ماهى عليه . وفى حالة التجارة الدولية ، نجد أن الدول مرتفعة الدخل (فى المتوسط) سوف تطلب سلع ذات جودة أعلى من تلك التى تطلبها الدول منخفضة الدخل . ويمكن توضيح العلاقة بين متوسط دخل الفرد والجودة بالمستقيم OZ فى الشكل (٢) . بفرض وجود ثلاثة دول a ، b ، c ، ومتوسطات دخل الفرد فيها Y_a ، Y_b ، Y_c على التوالى ، ويطلبون سلع ذات الجودة Q_a ، Q_b ، Q_c وإذا فرضنا أن الدخل موزعا بالتساوى على أفراد المجتمع فى كل دولة من الدول الثلاث فى هذه الحالة فلا وجود للتجارة بينها ، حيث أن كل دولة تنتج السلعة ذات الجودة المطلوبة فيها .

وبفرض أن الدخل غير موزعا بالتساوى بين أفراد المجتمع فى كل دولة من الدول الثلاث وهو الأمر الأكثر واقعية ، فى هذه الحالة فان مستويات الجودة المختلفة سوف تطلب فى كل من الدول الثلاث . وفى الدولة A على سبيل المثال فان توزيع الدخل قد ينتج عنه أن الطلب يأخذ المدى Fg بينما فى الدولة B فان ذلك سوف يأخذ المدى hj . وإذا أخذنا الدولتين A ، B ، معا ، نجد ان هناك تداخل فى الطلب يتمثل بالمدى hk . وحتى لو ان كلا الدولتين تنتجان فقط سلعة واحدة تتناسب مع متوسط الأذواق ، فانه طالما أن هذه الأذواق قد تختلف بين الدولتين ، يكون هناك مجال للتبادل أو التجارة بينهما . كذلك يتضح من الشكل (٢) ان



الشكل (٢)

هناك مدى أقل لتداخل الأذواق بين الدولتين B ، C ممثلاً بالمدى mP هذا المدى مع ذلك يكون كافياً لخلق التجارة بين الدولتين بالنسبة للمنتجات منخفضة الجودة والتي تصدرها الدولة ذات متوسط دخل أقل والتي تشبع رغبات المستهلكين منخفضي الدخل في الدولة ذات المتوسط الأعلى للدخل . ومن الناحية الأخرى فإن المنتجات مرتفعة الجودة والتي تصدرها الدولة مرتفعة الدخل إلى الدولة منخفضة الدخل لتشبع رغبات المستهلكين مرتفعي الدخل فيها .

نستنتج مما سبق أنه كلما تشابهت الدول من حيث متوسط دخل الفرد، وكلما تشابهت في توزيع الدخل ، كلما زادت احتمالات تداخل الأذواق وزادت بالتالي إمكانيات خلق التجارة . إلا أنه يجب ملاحظة نقطتين (٩) :

الأول : التفسير السابق للتجارة بين الدول يتعامل مع دول تتماثل في نسب توافر عوامل الإنتاج . فإذا اختلفت هذه الدول في وفرة هذه العوامل فإن ذلك سوف يؤثر على التبادل حتى لو تشابهت هذه الدول من حيث متوسط دخل الفرد (كالمقارنة بين دولة نفطية ودولة صناعية متقدمة) ،

الثانى : ان هذا التحليل ترك أمرين دون حل :

١ - ماذا تعنى الجودة ، واذا ما استطعنا تعريفها ، هل يمكن قياسها؟
كذلك هل تعتبر الجودة العامل الوحيد الذى يختلف باختلاف الدخل وله تأثير على التجارة ؟

٢ - اذا ما قبلنا ما سبق ، فلماذا تقوم التجارة بين دولتين يتشابه فيهما الطلب على السلع ؟ والاجابة فى هذه الحالة تتمثل فى وجود العوامل المؤثرة على جانب العرض غير نسب توافر عوامل الانتاج ، مثل الفجوة التكنولوجية واقتصاديات الحجم .

٢ - يضاف الى ما سبق ، أنه كلما زاد تفضيل المستهلكين فى دول التكامل للمواردات من الدول الأعضاء عن تلك من الدول غير الأعضاء كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات . كذلك اذا نتج عن التكامل ارتفاع متوسط دخل الفرد فى الدخل للأعضاء بشكل أسرع مما كان عليه قبل التكامل ، فانه من المتوقع أن تزيد التجارة فى السلع المتنوعة بصورة أكبر مما كانت عليه قبل ذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى على ماهى عليه (١٠) .

ثانيا : محددات جانب العرض :

من العرض السابق لمحددات جانب الطلب ، نجد أن الشرط الضرورى لظهور التخصص والتجارة داخل الصناعات بين دول التكامل يتمثل فى ضرورة أن تكون هياكل الانتاج فى الدول الأعضاء متنافسة وليست متكاملة . فكلما تميزت دول التكامل بهياكل انتاجية متنافسة ، كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات بينها . وفى هذه الحالة يكون هناك دافع لاعادة تخصيص الموارد داخل منطقة التكامل تجاه المنتجين الأقل تكلفة ، الا أن هذا الشرط لا يعتبر كافيا لتفسير التجارة داخل الصناعات بين الدول الأطراف . فالشرط الكافى يتمثل فى تناقص التكاليف فى دالة الانتاج ، وهنا يبرز أمرين هامين :

١ - التغيرات التكنولوجية : Technological changes

مثل هذه التغيرات تؤدى اما الى تناقص تكاليف انتاج السلعة وذلك

باستخدام طرق انتاج أكثر كفاءة أو الى انتاج نوع جديد من السلعة .
هذا التغير التكنولوجى يمثل المحدد لقيام التجارة داخل الصناعات بين
الدول . من ناحية أخرى نجد أن اثر هذا التغير التكنولوجى على التجارة
يتوقف على الفترة التى يستغرقها الطلب فى الدولة حتى يستجيب للتغير
التكنولوجى الذى حدث فى الدولة الأخرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى
على الفترة التى يستغرقها حدوث التقليد فى الدولة كرد فعل لمثل هذا التغير
التكنولوجى فى الدولة الأخرى ، ويتوقف طول هذه الفترة على مدى الحماية
التي توليها الدولة صاحبة الاختراع لبراءة الاختراع ، وعلى طبيعة الاختراع
نفسه (١١) . فاذا كانت الفترة التى يستجيب فيها الطلب أقل من تلك التى
تستغرقها عملية التقليد، كلما زادت امكانيات التجارة داخل الصناعات .

٢ - اقتصاديات الحجم : Economies of Scale

تشير الدراسات التطبيقية لدوال التكلفة الى ان من أهم مصادر
انخفاض التكلفة وزيادة العائد بالنسبة للحجم يتمثل فى القدرة على تحقيق
واستغلال اقتصاديات الحجم . هكذا نجد أن امكانية تحقيق اقتصاديات
الحجم تكون عامل هام فى تفسير الحجم المتزايد للتجارة وخاصة بين الدول
التي تتشابه فى نسب توافر عوامل الانتاج (١٢) .

ثالثا : تحركات رؤوس الأموال :

استنادا الى نظرية وفرة عوامل الانتاج ، تؤدي الاختلافات فى نسب
توافر عوامل الانتاج بين الدول الى التكامل فى الهياكل الانتاجية بينها .
وعلى ذلك ينظر الى العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال والتجارة على انهما
بديلان Substitutes (١٣) الا ان الدراسات الحديثة تنظر الى العلاقة
بين التجارة وخاصة داخل الصناعات وتحركات رأس المال على انهما مكملان
Complements فالتجارة داخل الصناعات تعتبر كنتيجة للاستثمار
الأجنبى المباشر ، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تتخصص فى انتاج
أنواع مختلفة من المنتجات فى دول مختلفة (١٤) .

رابعا : مدى تقارب مستويات التصنيع :

كلما تقاربت مستويات التصنيع فى الدول المتاجرة كلما زادت

امكانيات التوسع فى التجارة داخل الصناعات . فى هذا الصدد تشير بعض الدراسات الى أن علاقة دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بالدول المتقدمة تتميز بانخفاض نسب التجارة داخل الصناعات مقارنة بمثيلتها فى حالة علاقة دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بالدول المتقدمة . ويرجع السبب فى ذلك الى أن مستويات التصنيع فى دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى أقل منها فى دول المنطقة الحرة لأمريكا اللاتينية (١٥) .

يتضح من العرض السابق ، ان التجارة بين الدول هى نتاج مجموعة من العوامل أو المحددات المتداخلة . والتعرف على هذه المحددات يساعد على معرفة الضغوط التى تشكل سياسة التجارة والوصول الى بعض مقترحاتها . فمثلا للتوسع فى التجارة وخاصة داخل الصناعات مع العالم الخارجى قد يكون من الأفضل رسم السياسة بحيث تتجه التجارة بشكل أكبر نحو الدول التى تتقارب مع الدولة فى مستويات التصنيع ، وتتشابه معها الى حد كبير فى أنماط الطلب والهيكل الانتاجية .

٣ - طريقة القياس والبيانات المستخدمة ومصادرها :

(٣/١) طريقة القياس :

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التجارة داخل الصناعات ، فإنه فى هذا البحث يتم استخدام المقياس أو المؤشر الذى اقترحه Grubel & Lloyd (١٢٦) حيث أنه أكثر استخداما ولا يختلف كثيرا عن المؤشرات الأخرى . هذا المقياس يعرف كالتالى :

$$B_j = \left[1 - \frac{X_j - M_j}{(X_j + M_j)} \right] \times 100$$

حيث $0 \leq B_j \leq 100$ ، X_j = صادرات الصناعة ، M_j = واردات الصناعة j . وكلما اقتربت B_j من المائة فإن ذلك يعنى زيادة نسبة التجارة بين الصناعات .

بعد ذلك يتم حساب متوسط نسبة التجارة داخل الصناعات بين مصر وكل من الدول العربية ودول السوق الأوروبية المشتركة كالتالى :

$$\bar{B}_j = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n B_{ij}$$

حيث : B_{ij} = نسبة التجارة داخل الصناعة مع الدولة .

وتعتبر مشكلة التجميع الفئوى Categorical Aggregation للبيانات الاحصائية طبقا للتصنيف الدولى ، أهم المشاكل التى تواجه عملية القياس بصفة عامة ومقياس جروبل ولويد بصفة خاصة . وقد يرجع اثر المشكلة الى اثر الاشارة لمضادة Opposite sign effect فمثلا لو فرضنا أن مجموعة الصناعة تتكون من مجموعتى صناعيتين فرعيتين ' a ، b وميزان التجارة لكل مجموعة فرعية له اشارة تختلف عن اشارة الآخر ، فى هذه الحالة فان اضافة أو جمع موازين التجارة للمجموعات الفرعية ذات الاشارات المختلفة سوف يؤدى الى اظهار B_j بقيمة أكبر مما يجب (*) .

يرى البعض أنه للتغلب على مشكلة التجميع التى تواجه عملية قياس التجارة داخل الصناعات يمكن أن يتم عن طريق استخدام أكثر تجزيئا more disaggregated (فمثلا 5th digit أفضل من 3rd digit وهكذا) . الا أن الدراسات التطبيقية تشير الى ان القياسات طبقا

(*) فى هذه الحالة يكون $B_j = 1 - \frac{x_a + X_b - X_b - M_b}{(x_a + X_b + M_a + M_b)} \times 100$ فاذا كان $(X_a - M_a) > 0$ ، بينما $(X_b - M_b) \times 100$ فى هذه الحالة فان ميزانى التجارة سوف يحدد كل منهما الاخر . فاذا كان $1X_b - M_b = 1X_a - M_a$ فى هذه الحالة تكون $B_j = 100$ ومعنى ذلك أن كل التجارة فى مجموعة الصناعة J تعتبر داخل الصناعات ، انظر : — D. Greenaway & Milner, On the Measurement of Intra-Industry Trade, op. cit., p. 901.

لستويات التجزئ المختلفة (أى طبقا 3rd digit, 4th digit, 5th digit ...)
كانت كلها تقريبا فى نفس الاتجاه ولم تكن الفروق بينها جوهريه (١٧) .

كذلك يرى البعض أنه أمكن التغلب على مشكلة التجميع الفئوى
باستخدام المؤشر المعدل للتجارة داخل الصناعات كالاتى :

$$C_j = 1 - \frac{X_j - M_{ij}}{(X_j + M_j)} \times 100$$

حيث :

$0 \leq C_j \leq B_j \leq 100$ = صادرات الصناعة فى مجموعة
الصناعة j ،

M_{ij} = واردات الصناعة فى مجموعة الصناعة j ،

X_j = الصادرات الكلية لمجموعة الصناعة j ،

M_j = الواردات الكلية لمجموعة الصناعة j .

هكذا فانه بدلا من جمع الصادرات والواردات للمجموعة الفرعية
للصناعات داخل مجموعة الصناعات الأصلية وحساب الفرق المطلق بينهما
لايجاد البسط كما هو فى B_j ، فانه فى حالة البسط فى C_j
يتم حساب الفروق المطلقة لكل مجموعة فرعية فى مجموعة الصناعة وجمعها
للحصول على البسط (*) . فى هذه الحالة يمكن تلاشى اثر اختلاف الاشارة .

(*) أى أن :

$$B_j = 1 - \frac{(X_1 + X_2 + \dots + X_i) - (M_1 + M_2 + \dots + M_i)}{(X_j + M_j)} \times 100$$

فى حين :

$$C_j = 1 - \frac{X_1 - M_1 + X_2 - M_2 + \dots + X_i - M_i}{(X_j + M_j)} \times 100$$

ومع ذلك ، يرى Aquino (١٨) أن مثل هذا المؤشر المعدل لم يعط نتائج ثابتة Consistent results . كذلك حتى لو افترضنا أن مثل هذا المؤشر المعدل هو الأكثر ملاءمة ، لم يكن واضحا أن مساهمات الصناعات الفرعية فى الناتج الصافى هى الأوزان الأكثر ملاءمة اذا كان هناك اهتمام بالتخصص داخل الصناعة (١٩) . يضاف الى ذلك أن الهدف هو الوصول الى مؤشرات تقريبية وليست دقيقة لذا يمكن الاعتماد على المؤشر السابق لتحقيق أهداف البحث .

(٣/٢) البيانات المستخدمة ومصادرها :

تشمل عينة البحث ثلاثة دول عربية (العراق ، سوريا ، الأردن) وهى دول السوق العربية المشتركة باعتباره أهم محاولات التكامل الاقتصادى العربى ، وتسع دول أوربية هى انجلترا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، هولندا ، بلجيكا ، ايرلندا ، لوكسمبرج ، ايطاليا وهى دول السوق الأوروبية المشتركة .

والبيانات المستخدمة فى البحث هى البيانات الاحصائية لتجارة مصر مع الدول المذكورة عاليه فى السلع المصنعة والمصنعة طبقا للتصنيف الدولى SITC والصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للسنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ . وتشمل البيانات المتعلقة بثلاث عشر صناعة . هذه الصناعات تتمثل فيما يلى :

١ - الغزل والمنسوجات .

٢ - الحديد والصلب .

٣ - الكيماويات مثل عناصر ومركبات كيماوية ، مواد صباغة ودباغة وقلوية ، مستحضرات طبية وصيدلية ، زيوت عطرية وعلطور وروائح ومستحضرات تجميل وتلميع ، ومعاجين أسنان ومستحضرات تجميل أخرى .

٤ - جلود ومصنوعات جلدية وفراء مجهزة أخرى .

٥ - ورق ومصنوعاته .

٦ - آلات غير كهربائية .

٧ - آلات وأجهزة ومعدات كهربائية .

٨ - الدخان ومصنوعاته .

٩ - معدات النقل .

١٠ - مواد مصنوعة متنوعة : أجهزة صحية وأجهزة تدفئة وإنارة ومعدات وأجزائها ، الأثاث ، الملابس ، الأحذية ، أصناف أخرى كالمجوهرات وأدوات موسيقية ، والمطبوعات .

١١ - مصنوعات من الخشب والفلين عدا الأثاث .

١٢ - مصنوعات معدنية أخرى .

١٣ - صناعات منجمية غير معدنية .

ويرجع السبب فى الاعتماد على بيانات سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ الى أن سنة ١٩٧٦ هى أكثر السنوات التى وجدنا فيها بيانات عن تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة تكفى لاجراء عملية المقارنة بين اثر كل من السوق العربية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة على تجارة مصر فى السلع المصنعة . فالعلاقات التجارية لمصر مع الدول العربية فى هذه السنة كانت طبيعية كما ان الاقتصاد المصرى كان قد بدأ اعادة بنائه بعد حرب ١٩٧٣ . كذلك فان اختيار سنة ١٩٧٩ حتى يمكن الماقارنة بينها وبين سنة ١٩٧٦ . وبالرغم من تأثر العلاقات التجارية مع الدول العربية فى هذه السنة بالمقاطعة العربية ، الا أن بياناتها كانت مناسبة لاجراء المقارنة وتحقيق اغراض البحث .

كذلك حاولنا استخدام بيانات ما قبل سنة ١٩٧٦ الا أنها فى معظمها كانت ضعيفة ويصعب استخدامها فى اجراء عمليات المقارنة . كذلك وجدنا أن آخر البيانات المتوفرة عن تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة وطبقا للتصنيف الدولى كانت عن سنة ١٩٨٢ . الا أنه لم تكن هناك بيانات كافية لتجارة مصر مع الدول العربية حيث كانت التجارة مع هذه الدول ضعيف بصفة عامة وكادت تكون منعدمة فى السلع المصنعة ويرجع ذلك الى حد كبير الى المقاطعة العربية . لذلك لم تكن البيانات لتكفى لاجراء المقارنة وتحقيق أهداف الدراسة . الأمر الذى أدى الى صعوبة استخدام بيانات أكثر حداثة وأخذها كأساس لمقارنة .

٤ - عرض وتقييم نتائج القياس :

الجدول رقم (١) يوضح نتائج القياس ، وهى عبارة عن القيم

(٨) المتوسطة لنسب التجارة والتي تأخذ شكل التجارة داخل الصناعات
j

وذلك فى حالة التجارة مع كل من دول السوق العربية المشتركة ودول السوق
الأوروبية المشتركة . كذلك يوضح الجدول صادرات وواردات مصر من السوقين
فى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ طبقا للتصنيف الدولى (SITC. R) وحسب
الصناعات المذكورة . ويتضح من الجدول ما يلى :

١ - القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات سواء فى حالة
التجارة مع دول السوق العربية المشتركة أو دول السوق الأوروبية المشتركة
كانت ضعيفة نسبيا فى سنتى المقارنة (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) . فنجد أن هذه
القيم تقل كثيرا عن ٥٠٪ بالنسبة لغالبية الصناعات وتقترب منها فى حالات
قليلة (كالغزل والمنسوجات والموارد المصنوعة المتنوعة) فى حالة السوق
العربية المشتركة والغزل والمنسوجات فقط فى حالة السوق الأوروبية المشتركة .
ويعنى ذلك زيادة النسبة من التجارة - والتي تأخذ شكل التجارة بين
الصناعات .

٢ - على الرغم من ضعف هذه القيم ، نجد أنها فى حالة التجارة مع
دول السوق العربية المشتركة تفوق كثيرا مثيلتها فى حالة التجارة مع دول
السوق الأوروبية المشتركة باستثناء الغزل والمنسوجات . ورغم الحقيقة ان
حجم التجارة (الصادرات والواردات) مع السوق الأوروبية المشتركة تفوق
كثيرا حجمها مع السوق العربية المشتركة وذلك فى سنتى المقارنة (١٩٧٦ ،
١٩٧٩) . ويرجع السبب الرئيسى فى انخفاض حجم التجارة مع دول السوق
العربية المشتركة الى ضعف القطاعات الصناعية فيها .

٣ - بالمقارنة بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، نجد أن القيم المتوسطة لنسب
التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة
انخفضت فى عام ١٩٧٩ عنها فى عام ١٩٧٦ بالنسبة لمعظم الصناعات .
وارتفعت بالنسبة لكل من الحديد والصلب ومعدات النقل وبقيت على ماهى
عليه بالنسبة للمصنوعات المعدنية - آلات وأجهزة ومعدات كهربائية - مواد
مصنوعة متنوعة . وفى نفس الوقت انخفض حجم التجارة مع هذه الدول
بالنسبة لكل الصناعات (ماعدا المواد المصنوعة حيث شهدت ارتفاع طفيف
فى حجم التجارة) فى عام ١٩٧٩ عنها فى عام ١٩٧٦ . وقد يرجع السبب

المصناعات	نسب التجارة داخل المصناعات في حالة التجارة مع:		السوق العربية المشتركة		السوق الأوروبية المشتركة		السوق المشتركة الممتدة		الموارد والمواردات (القيمة بالآلاف جنيه)	
	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦
١- الدخان، وصناعاته	٢٧,٥ % (١٨,٧)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	١٣	١٣
٢- الكيماويات	٣٥ % (١٨,٥)	٣ %	٣ %	٣ %	٣ %	٣ %	٣ %	٣ %	٤٠,٢	١,٨
٣- حديد وصناعات حديدية وبرا مختصة أخرى	٥ (٢٩,٥)	٤ %	٤ %	٤ %	٤ %	٤ %	٤ %	٤ %	١,٧	١,٨
٤- مصنوعات من الحشيش القلبي إلى الأمانات	٥ (١٥,٧)	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	٢,٧	١,٥
٥- ورق، وصناعاته	٢٣,٢ % (١١,٢)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	١١,٥	١
٦- نزل، وصناعاته	٤١ % (١٥,٥)	٤٨ %	٤٨ %	٤٨ %	٤٨ %	٤٨ %	٤٨ %	٤٨ %	١٢,٨٥	١١
٧- صناعات منجمية غير معدنية	٢٩ % (١٥,٥)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	١٩,٢٤	١
٨- الحديد والصلب	٢٧ % (١٥,٥)	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	١٣,٥ %	٢٨,٦	٤,٦
٩- مصنوعات معدنية	٢١ % (١٥,٥)	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٢٠,٦	٣
١٠- آلات غير كهربائية	صفر % (١٥,٥)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	١١,٧,٢	١١,٧,٢
١١- آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٢٢ % (١٥,٥)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	٢٢,٤	٢٢,٤
١٢- كمبيوترات النقل	٢١ % (١٥,٥)	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	صفر %	١٥٨,٢	١٥٨,٢
١٣- مواد مصنوعة من قطن	٤٣ % (١٥,٥)	٢ %	٢ %	٢ %	٢ %	٢ %	٢ %	٢ %	١٠٩	١٠٩

Source : Central Agency For Public Mobilization & Statistics,
A.R.E. Foreign Trade According to the Standard In-

ternational Trade Classification Revised, May, 1978,
and April, 1981.

ملاحظات :

١ - علامة (-) لا يوجد تجارة .

٢ - القيم بين القوسين تمثل القيم المتوسطة لنسب التجارة
داخل المصناعات في حالة التجارة مع العالم ككل .

الرئيسى فى ذلك الى المقاطعة العربية ، بالاضافة الى ضعف القطاعات الصناعية العربية .

٤ - فى عام ١٩٧٦ ، نجد أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تراوحت ما بين ٢١٪ بالنسبة للمصنوعات المعدنية ، ٤٦٪ بالنسبة للغزل والمنسوجات (وباستثناء الورق ومصنوعاته ، والآلات غير الكهربائية) . أما فى حالة التجارة مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، نجد أن هذه القيم تراوحت ما بين ٣٪ بالنسبة لمعدات النقل ، ١٣٫٥٪ بالنسبة لمصنوعات الخشب والفلين عدا الأثاث ، والحديد والصلب (باستثناء الدخان ومصنوعاته ، والصناعات النجمية غير المعدنية ، والآلات غير الكهربائية ، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية) . أما بالنسبة للغزل والمنسوجات فكانت القيمة المتوسطة لنسبة التجارة داخل الصناعة ٤٨٪ .

٥ - يتضح أيضا من الجدول ان القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تفوق مثليلتها فى حالة التجارة مع العالم ككل فى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ بالنسبة لمعظم الصناعات التى أخذت التجارة فيها مكانها مع هذه الدول وباستثناء الغزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة . وان كان الفرق بين القيم المتوسطة فى حالتى الغزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة انخفض كثيرا فى عام ١٩٧٩ .

٥ - الخلاصة وبعض مقترحات السياسة :

يتضح من الدراسة أن التجارة بين الدول هى نتاج مجموعة من العوامل أو المحددات المتداخلة . يتعلق بعض هذه المحددات بجانب الطلب والبعض الآخر يتعلق بجانب العرض . والتعرف على هذه المحددات يساعد على معرفة الضغوط التى تشكل سياسة التجارة والوصول الى بعض مقترحاتها . فمثلا للتوسع فى التجارة وخاصة داخل الصناعات مع العالم الخارجى ، قد يكون من الأفضل رسم السياسة بحيث تتجه التجارة بشكل أفضل نحو الدول التى تتقارب مع الدولة فى مستويات التصنيع ، وتتشابه معها - الى حد كبير - فى انماط الطلب والهياكل الانتاجية .

كذلك يتضح من نتائج القياس ، أنه على الرغم من أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع كل من دول السوق العربية المشتركة ودول السوق الأوروبية المشتركة كانت ضعيفة نسبيا ، نجد أنها فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة تفوق كثيرا مثيلتها فى حالة التجارة مع دول السوق الأوروبية المشتركة باستثناء الغزل والمنسوجات . رغم الحقيقة أن حجم التجارة مع دول السوق الأوروبية المشتركة يفوق حجمها مع دول السوق العربية المشتركة ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى ضعف القطاعات الصناعية فى الدول العربية . ونستخلص من ذلك أن كل من التكامل الاقتصادى العربى والسوق الأوروبية المشتركة أدى الى اثر مختلف عن الآخر .

على الرغم من المزايا التفضيلية التى تمنحها السوق الأوروبية المشتركة لتجارة مصر فى السلع المصنعة (طبقا لاتفاق التعاون الشامل فى يناير ١٩٧٧ والذى بدأ العمل به اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٨) والتى أدت الى زيادة حجم التجارة مع السوق ، الا أن هذه الزيادة أخذت شكل التوسع فى التجارة بين الصناعات أكثر من داخل الصناعات . ويعنى ذلك أن التجارة مع السوق الأوروبية المشتركة تكون بصفة رئيسية فى السلع المكملة وليست المنافسة . وقد يرجع السبب فى ذلك الى التفاوت الكبير نسبيا فى مستويات التصنيع والتنمية بين دول السوق ومصر . كذلك الاختلاف فى انماط الطلب بين السوق المصرى والسوق الأوروبى والهياكل الانتاجية . وقد يترتب على ذلك أن التجارة مع دول السوق الأوروبية المشتركة سوف تستمر فى اعتمادها بشكل أساسى على السلع المكملة الأمر الذى قد لا يشجع كثيرا دفع عجلة التصنيع فى مصر وخاصة أن هذه الدول تتجه نحو الوحدة الكاملة كما أنها تتميز بالمنافسة الشديدة سواء من دول السوق نفسها أو الدول غير الأعضاء مثل هذه المنافسة تمثل ولاشك عقبة فى وجه الصادرات الصناعية لمصر . اما بالنسبة للتوسع الثانى وانضمام أسبانيا والبرتغال الى السوق الأوروبية المشتركة ، فقد لا يكون هناك اثر واضح على تجارة مصر مع السوق نتيجة هذا الانضمام حيث تستمر السوق فى منح المزايا التفضيلية لتجارة مصر خاصة وأن اتفاق التعاون الشامل غير محدد الأجل .

الحقيقة ان التكامل الاقتصادى العربى أدى الى تشجيع التجارة داخل

الصناعات • ويبدو هذا واضحا عند مقارنة القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى حالة التجارة مع دول السوق العربية المشتركة بمثيلتها فى حالة التجارة مع العالم ككل باستثناء بعض الصناعات كالفزل والمنسوجات والمواد المصنوعة المتنوعة • وعلى ذلك فان تشجيع التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية فى الدول العربية من المتوقع أن يكون لهما أثرا ايجابيا على تشجيع التجارة داخل الصناعات بين هذه الدول خاصة وان لديها امكانيات التكامل وتحقيق التنمية (فهى تتكامل من حيث وفرة عوامل الانتاج) وتتشابه الى حد كبير فى انماط الطلب والهياكل الانتاجية وان اختلفت الى حد ما فى مستويات التنمية الا أن هذا التفاوت يقل كثيرا عن التفاوت بينها بصفة عامة وبين الدول الأوروبية المتقدمة • الا أن العقبة الأساسية لتحقيق مثل هذا التكامل تتمثل فى العوامل السياسية والتي تتلخص فى النزاعات السياسية والخصومات بين الدول العربية والخوف من فقدان السيادة وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية • لذلك فان تحقيق التكامل الاقتصادى العربى يتطلب اختيار الوسيلة المناسبة لهذا التكامل والتي تؤدى الى التغلب على المعوقات السياسية والاقتصادية والتي عرقلت مسيرة السوق العربية المشتركة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لهذه الدول • وقد تتمثل هذه الوسيلة فى المشروعات العربية المشتركة •

بناء على ما سبق ، انه قد يكون من الأفضل من وجهة نظر التصنيع فى مصر ، رسم السياسة بحيث تتجه تجارة مصر بشكل أكبر نحو الدول التى تتقارب معها فى مستويات التنمية وانماط الطلب والهياكل الانتاجية مثل الدول العربية والدول النامية الأخرى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية • ولكن لا يعنى ذلك عدم التعامل أو تقليل أهميته • ولكن المقصود أنه يجب التركيز على أسواق الدول النامية مع الاستفادة من أسواق الدول المتقدمة من حيث التكنولوجيا والمعرفة والحصول على النقد الأجنبى اللازم للحصول على احتياجات التصنيع الغير متوفرة محليا •

الهوامش والمراجع :

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

- H.G.Grubel, **Intra-Industry Specialization & The Pattern of Trade**, (Canadian Journal of Economics & Political Science, Vol. 1, 1967), pp. 374-88.
- B. Balassa, **Tariff Reduction & Trade in Manufacturers Among Industrial Countries**, (American Economic Review, Vol. 56, 1966), pp. 466-73.
- Z. Drabek & D. Greenaway, **Economic Integration & Intra-Industry Trade : The EEC and CMEA Compared**, (Kyklos, Vol. 37, 1984), pp. 444-69.

(٢) من هذه الدراسات :

- B. Balassa, **Intra-Industry Trade & The Integration of Developing Countries in The World Economy**, (World Bank Staff Working Papers, No. 312, Jan. 1979).
- L.N. Willmore, **The Pattern of Trade and Specialization In The Central American Common Market**, (Journal of Economic Studies, No. 1974), pp. 113-34.

(٣) انظر :

- D. Greenaway, **International Trade Policy**, (Macmillan, London, 1983).

(٤) انظر :

- A Aquino, **Intra-Industry Trade and Inter-Industry Specialization as Concurrent Sources of International Trade in Manufactures**, (Weltwirtschaftliches Archiv, CXIV, 1978), pp. 275-95.

(٥) انظر :

- D. Greenaway & C. Milner, **On the Measurement of Intra-Industry Trade**, (The Economic Journal, Dec. 1983), p. 900.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر :

- D. Greenaway, **Identifying the Gains From Pure Intra-Industry Exchange**, (Journal of Economic Studies, Vol. 9, 1982), pp. 40-56.

(٧) لمزيد من التفصيل انظر :

- K. Lancaster, **A New Approach To Consumer Theory**, (Journal of Political Economy, Vol. 84, Apt. 1966), pp. 132-57.
- R. Hendler, **Lancaster's New Approach to Consumer Demand and its Limitations**, (American Economic Review, Vol. 65, No. 1, 1975), pp. 194-199.

(٨) انظر :

- D. Greenaway, **International Trade Policy**, op. cit. pp. 24-26.

(٩) انظر :

- D. Greenaway, **Ibid.**, p. 26.

(١٠) انظر :

- T. Barket, **International Trade & Economic Growth : An Alternative To The Neoclassical Approach**, (Cambridge Journal of Economics, Vol. 1, 1977), pp. 153-172.

(١١) لمزيد من دراسة اثر التغيرات التكنولوجية على التجارة انظر :

- M.V. Posner, **Technical Change & International Trade**, (Oxford Economic Papers, XIII, 1961), pp. 323-41.
- R. Vernon, **International Investment & International Trade in The Product Cycle**, (Quarterly Journal of Economic, LXXX, 1966), pp. 190-207.

(١٢) لمزيد من دراسة اثر اقتصاديات الحجم على التجارة الدولية انظر :

- Bo Sodersten, **International Economics** (Macmillan, London, 1989), pp. 85-6.

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

(١٣) انظر :

- R.A. Mundell, **International Trade and Factor Mobility**, (American Economic Journal, Vol. 47, 1957), pp. 321-35.

(١٤) انظر :

- Z. Drabek & Greenaway, **Economic Integration and Intra-Industry Trade**, op. cit., p. 449.

(١٥) انظر :

- B. Balassa, **Intra-Industry Trade and The Integration of Developing Countries in The World Economy**, op. cit., 5-18.

(١٦) انظر :

- H.G. Grubel & P.J. Lloyd, **Intra-Industry Trade**, (Macmillan, London, 1975), p. 21.

(١٧) من هذه الدراسات انظر :

- D. Greenaway & Milner, *Ibid.*, pp. 902-904.

(١٨)

- A. Aquino, **Intra-Industry Trade and Inter-Industry Specialization As Concurrent Sources of International Trade**, op. cit., pp. 278-82.

(١٩)

- Z. Drabek & D. Greenaway, **Economic Integration and Intra-Industry Trade : The EEC & CMEA Compared**, op. cit., p. 451.

تعقيب على بحث

« التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة »

٥٠١ صقر أحمد صقر

نائب رئيس جامعة المنوفية

أولاً : أود فى البداية أن أتوجه بالشكر للدكتور محمد منير الطوخى على الجهد الملموس الذى قام به فى اعداد بحثه عن « التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة » . ويهدف البحث الى اختيار العلاقة بين التكامل الاقتصادى العربى والتجارة داخل الصناعات من خلال دراسة أثر تخفيض أو ازالة القيود المختلفة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة مع ثلاث من دول السوق العربية المشتركة (العراق وسوريا والأردن) وثمانى من دول السوق الأوروبية المشتركة ، باستخدام البيانات الخاصة بتجارة مصر مع هذه الدول للسنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ فيما يتعلق بثلاث عشرة صناعة .

ويشير الباحث الى أن الاهتمام بالتجارة داخل الصناعات يرجع الى أهميتها فى التعرف على بعض محددات التبادل الدولى والى اثر هذا النوع من التجارة على تسهيل عملية التكيف للتوسع فى التجارة . ويستعرض الباحث محددات التجارة داخل الصناعات والى التى تتمثل فى (١) تداخل أنماط الطلب والى التى تعتمد على تنوع الخاصية واختلاف مستويات الجودة ، (٢) ومحددات من جانب العرض تتمثل فى كون هياكل الانتاج فى الدول الأعضاء متنافسة وليست متكاملة ، (٣) وتحركات رؤوس الأموال وعلاقتها بالتجارة داخل الصناعات باعتبار علاقة التكامل بينهما الناتجة من الاستثمار الأجنبى المباشر بواسطة الشركات المتعددة الجنسية ، (٤) ومدى تقارب مستويات التصنيع والى التى تؤدى الى زيادة امكانات التوسع فى التجارة داخل الصناعات .

ويتوصل الباحث الى أنه بالرغم من أن القيم المتوسطة لنسب التجارة داخل الصناعات فى المجموعتين كانت ضعيفة نسبياً ، الا أنه مع ذلك فان

هذه النسب كانت أكبر فى حالة التجارة مع الدول العربية بالمقارنة بمثيلتها مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، أو بمثيلتها فى حالة العالم ككل . كما أن المزايا التفضيلية التى منحتها دول السوق الأوروبية المشتركة لمصر وبدأ العمل بها فى نوفمبر ١٩٧٨ أدت الى زيادة حجم التجارة مع السوق وأن أخذ ذلك شكل التوسع فى التجارة بين الصناعات أكثر منه داخل الصناعات . وهذا يعنى من وجهة نظر الباحث أن التكامل الاقتصادى العربى أدى الى تشجيع التجارة داخل الصناعات .

ثانياً : اشتملت العينة التى استخدمها الباحث على ثلاثة دول عربية فقط وهى العراق وسوريا والأردن كدول السوق العربية المشتركة دون أن يشير الى باقى دول السوق العربية المشتركة وهى ليبيا ، الكويت ، واليمن الشمالى ، واليمن الجنوبية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والصومال ، وموريتانيا ، ودولة فلسطين . وقد حدث نفس الشئ أيضاً فى معالجته لتجارة مصر مع دول السوق الأوروبية المشتركة والتى أشار الى أنه سيستند الى بيانات تسع دول استخدم بيانات التجارة الخارجية لمصر مع ثمان منها فقط دون أن يشير الى الدول الأربع الأخرى المنضوية تحت السوق الأوروبية المشتركة وهى الدنمارك واليونان وأسبانيا والبرتغال . كما أن الباحث أستند الى البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع المصنعة لمصر مع تلك الدول للعامين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ وهى فترة لا تسمح بتوضيح التغييرات الهيكلية التى تترتب على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى . ولهذا السبب فإن الاهتمام بالتعرض بالبيانات الخاصة بالتجارة الدولية لمصر مع كافة الدول المنضوية فى المجموعتين - خاصة الدول المتوسطة التى انضمت للسوق الأوروبية فى المرحلة الأخيرة - فترة الثمانينات - وهى اليونان وأسبانيا والبرتغال - وأخذ فترات زمنية أطول من تلك التى استخدمها الباحث لتحديد قيم نسب التجارة داخل الصناعات أو فيما بينها .

ثالثاً : استعرض الباحث فى دراسته المحددات المختلفة للتجارة داخل الصناعات أو فيما بينها ، ولعل الدراسة التفصيلية للتجارة الخارجية لمصر مع الدول العربية ، أو غيرها من الدول النامية الأخرى - فى ضوء هذه المحددات ، لمعلها تساعد على تحديد الدول التى ينبغى تدعيم محاولات التكامل معها من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف ،

وخجم المنافع المحتملة التى يمكن أن تعود على أطراف التبادل ، سواء تلك التى يتم تحديدها باستخدام أسلوب تحليل السكون المقارن أو التحليل الجبركى .

رابعاً : أشار الباحث الى أن العقبة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى مع ما أدى اليه من تشجيع للتجارة داخل الصناعات تتمثل فى العوامل السياسية المتمثلة فى النزاعات والخصومات والخوف من فقدان السيادة وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية . وبالرغم من أهمية هذه العقبة ، الا أن هناك عقبات أخرى لا تقل عنها أهمية . ومن هذه العقبات الأخرى يمكن أن نشير أولا الى الاختلافات القائمة فى مستوى التنمية الصناعية بين البلدان العربية ، والتى تضم دولا عديدة تتفاوت فيما بينها فى أحجام أسواقها الداخلية سواء من حيث عدد السكان أو مستويات دخول الأفراد فيها . ومن الواضح أن حجم السوق الداخلى هو أحد العوامل الرئيسية المحددة لامكانية الانتاج الاقتصادى للمسلع الاستهلاكية ، أو السلع الوسيطة أو السلع الرأسمالية ، وهذا التفاوت فى حجم السوق ، وفى مستويات التنمية الصناعية المحققة فى الدول العربية المختلفة بالتالى ، يمكن التأكد منها بالنظر الى التفاوت فى نسبة العاملين بالصناعات التحويلية فى هذه الدول والتى تتراوح بين ٥٪ و ١٥٪ ، وفى نصيب الصناعة التحويلية فى اجمالى القيمة المضافة والذى يتفاوت من ٥٪ الى ٢٥٪ . ولعل هذا التفاوت القائم بين الدول العربية هو العامل الرئيسى فى تركيز الاهتمام فى أواخر السبعينيات والثمانينيات على تحقيق التكامل الانتاجى والتنموى أكثر من تحقيق التكامل السوقى بين البلدان العربية .

ولعله من المفيد أن نشير فى هذا المجال الى أن الدرجة المثلى للتكامل السوقى . بالمقارنة مع التكامل الانتاجى والتنموى - ستعتمد على حجم السوق فى منطقة التكامل . فكلما اتجه حجم السوق نحو التزايد كلما كان من الصعب اقامة مراكز احتكارية فى الصناعات المختلفة للاستفادة القصوى من وفورات الحجم . وهذا يعنى أن المستوى المأمول من التكامل الانتاجى والتنموى يتغير بصورة عكسية مع حجم السوق الخاص بالدول المشتركة فى مشروع التكامل .

كما تمثل المخاوف من التوزيع غير المتكافئ للمزايا بين الدول

الأعضاء فى مشروع التكامل عقبة ثانية أمام تحقيق التكامل الاقتصادى العربى . ولا تقتصر هذه المخاوف على مجرد انتقال الواردات لبعض الدول من المنتجين الأجانب المنخفضى التكلفة ، أو من أن ارتفاع التعريفات الجمركية على الانتاج الأجنبى سيؤدى الى فتح أسواق بعض الدول لانتاج شركاء آخرين فى مشروعات التكامل دون زيادة فى الواردات لهذه الدول ، أو حتى من فقدان حصيلة الضرائب الجمركية التى كان يتم تحصيلها على المنتجات الأجنبية المستوردة ، ولكن هذه المخاوف تمتد أيضا لتشمل المخاوف طويلة الأجل لبعض الدول من أن الموارد الرأسمالية ، والخبرات الفنية ، والمنظمين قد يتم استقطابها فى المراكز الصناعية الكبرى لأكثر الدول تقدما فى منطقة التكامل ، وهو الأمر الذى يمكن ان يتحقق نتيجة لمحاولة الاستفادة من الوفورات الخارجية المتوفرة فى هذه المراكز (مثل توافر رأس المال الاجتماعى ، وتوافر الصناعات المنتجة للمدخلات الوسيطة ، وتوافر العمالة الماهرة والخبرات الادارية والتنظيمية) . كما قد ينتج هذا الاستقطاب أيضا من عدم القابلية للتجزئة أو من أماكن توافر الموارد الطبيعية . ومن الواضح أن مشكلة الاستقطاب هذه يمكن معالجتها اذا وجدت هيئة مركزية حكومية قوية ونظام مالى مركزى داخل منطقة التكامل ، بالشكل الذى يسمح بمنح حوافز خاصة لتوطين الصناعات خارج المراكز الحضرية القائمة ، ومن خلال الانفاق المكثف على اقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى فى المناطق المتخلفة نسبيا بالشكل الذى يشجع اقامة المشروعات الانتاجية . وبدون هذه الحوافز فان النتيجة النهائية لمشروعات التكامل التى تضم دولاً تتفاوت فيما بينها فى مراحل التنمية ستتمثل فى زيادة الثنائية وزيادة التوترات والخلافات السياسية والاجتماعية المترتبة عليها .

وتشكل التشوهات فى الأسعار النسبية عقبة ثالثة أمام تحقيق مشروعات التكامل بين الدول النامية ، والتى يمكن أن تنشأ نتيجة لتفاوت درجات الحماية للصناعات المحلية فى دول منطقة التكامل . والنتيجة المترتبة على هذه التشوهات هى صعوبة تحديد المكاسب المترتبة على التكامل السوقى ، واعاقة تحقيق التكامل الانتاجى والتنموى نتيجة لعدم التأكد فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة فى الأسعار والتكاليف فى المستقبل .

كما تمثل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عقبة رابعة

أمام تحقيق مشروعات التكامل بين البلدان العربية ، وهذه الاختلافات قد ترجع الى التفاوت فى درجة الاعتماد على ميكانيكية السوق لتخصيص الموارد ، أو الى التفاوت فى حجم الطبقات التقليدية والمحافظة ، أو الى التفاوت فى التعددية السياسية ، ودرجة الاستقرار السياسى .

هذه كلها عقبات يمكن اضافتها للعقبات السياسية التى أشار اليها الباحث ، والتى يتعين مواجهتها بالشكل الذى يمكن المحاولات المختلفة لتحقيق التكامل بين الدول العربية من أن تؤتى ثمارها .

خامسا : يشير الباحث الى أن تحقيق التكامل الاقتصادى العربى يتطلب اختيار الوسيلة المناسبة لهذا التكامل ، والتى قد تتمثل فى المشروعات العربية المشتركة . وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى أن هذه الوسيلة تعاني أيضا من أوجه متعددة للقصور مثل تركيز عدد كبير من هذه المشروعات فى مجال المعاملات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار ، والاتجاه نحو إقامة هذه المشروعات فى غياب خطة متكاملة تجاه التكامل الاقتصادى العربى ، وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات بشكل دقيق وتفصيلى ، وهو الأمر الذى أدى الى أن معظم هذه المشروعات لا تزال مشروعات ورقية ، وحتى فإن الغالبية العظمى مما تم تنفيذه منها تعاني من الخسائر الكبيرة والمتلاحقة .

سادسا : يشير استعراض المحاولات المختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى والعقبات التى تواجه هذه المحاولات ، الى ضرورة عدم المغالاة فى تقدير المكاسب الفورية التى يمكن أن تترتب على هذه المحاولات ، والى ضرورة الاهتمام بالآثار المحتملة غير المواتية ، وهذا يدفعنا الى أن نستخلص أنه بالرغم من أن تحقيق المشروعات الطموحة لتحقيق التكامل الاقتصادى بصورة شاملة بين البلاد العربية قد لا يكون أمرا واقعا فى المرحلة الراهنة ، الا أنه لازالت هناك مكاسب ملموسة يمكن تحقيقها من المحاولات المختلفة لتحقيق التعاون الاقتصادى بشكل وظيفى بين هذه البلدان . وتتمثل هذه المحاولات فى تحقيق التكامل الجزئى المستند على تنسيق السياسات الاستثمارية والتى يمكن أن تؤدى الى تنمية بعض الصناعات أو المرافق الأساسية بشكل تكاملى وبالشكل الذى يتفادى التكاليف

الهائلة المترتبة على محاولات تحقيق التنمية الشاملة فى كل دولة على حدة خاصة فى الدول العربية الصغيرة مثل الامارات العربية ، أو الأردن ، أو ليبيا . كما أن ذلك سيساعد أيضا على تفادى التكاليف المترتبة على تحقيق التنمية فى الدول العربية المختلفة بمعزل عن بعضها البعض .

سابعا : هناك أيضا بعض المشكلات الرئيسية التى يتعين مواجهتها فى اطار محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية ، والتى تتمثل فى مدى الاتجاه نحو اقامة المشروعات الاستثمارية العامة بشكل مباشر أو التوجيه غير المباشر للاستثمارات الجديدة فى القنوات المرغوبة ، وتحديد مشروعات البنية التحتية اللازمة لمجموعة معينة من الدول والتى تتطلب بعض الاجراءات الاضافية سواء فى مجال التفاوض أو الترويج أو الانشاء والتى قد تصل فى بعض الحالات الى انشاء هيئات عامة أو شركات متعددة الجنسيات ، وتفويض الشركات متعددة الجنسيات فى تنفيذ بعض المشروعات والتى تراعى انماطا معينة لتقسيم العمل بين البلدان المختلفة ، ووضع سياسة عامة ومتفق عليها فى كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبى المباشر ، والشروط والضوابط المتعلقة بنقل التكنولوجيا فى هذه البلاد .

سيداتى وسادتى : هذه بعض الملاحظات التى رأيت التعرض لها فى التعليق على البحث الذى قدم لحضراتكم ، واسمحوا لى مرة أخرى أن أكرر الشكر للسيد الباحث ، وأشكر لكم جميعا حسن الاستماع .

تعقيب على بحث

« التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة »

د. زكريا عبد الحميد باشا

عنوان الدراسة :

تبادر الى ذهنى للوهلة الأولى ، عندما قرأت عنوان الدراسة وقبل الاطلاع على محتوياتها ، أنه سقط سهوا تحديد الفترة الزمنية للدراسة سواء كانت فترة التسعينات أو أية فترة أخرى استندت اليها الدراسة واستقت فيها بياناتها . الا أنني بعد استعراضى مضمون الدراسة وجدت أنه من الصعوبة بمكان قبول الصياغة الحالية للعنوان التى لا تتفق ولا تتناسب مع الواقع الاقتصادى العربى بشكل عام ، ولا مع مضمون ومنهج الدراسة بشكل خاص ، ويرجع ذلك الى الحقائق والأسباب التالية :

١ - لم يوجد فى الواقع العربى حتى الآن ما يمكن أن يقترب من أى شكل من أشكال التكامل حتى التعاون الاقتصادى وفقا لطموحات وبنود اتفاقية السوق العربية المشتركة .

٢ - لم تجد الدراسة فترة يمكن أن تعكس ، بشكل مرض ، وجود تكامل اقتصادى عربى ، سوى عام ١٩٧٦ فقط ، وبشكل جزئى عام ١٩٧٩ (كما هو موضح فى ص ٤٢٦) .

٣ - بعد أن حددت الدراسة هدفها وافتراضاتها وأجرت تحليلاتها على أساس وجود تكامل اقتصادى عربى بشكل فعال ، نجد أنها فى النهاية تعترف بعدم تحقق هذا التكامل ، وقد ورد ذلك صراحة فى الصفحة الأخيرة « الا أن العقبة الأساسية لتحقيق مثل هذا التكامل تتمثل فى العوامل السياسية » .

وبصورة عامة ، يمكن استشفاف صياغة أكثر ملاءمة لعنوان الدراسة على ضوء الفترة الأخيرة من الخلاصة (ص ٤٢٩) والتى تنص على : « بناء على ما سبق ، أنه قد يكون من الأفضل (.....) » .

مضمون الدراسة :

أولا : تساؤلات عامة :

★ أين هو التكامل الاقتصادى العربى ؟ (وقد سبق اشارة هذا التساؤل .

★ ما هى المزايا الممنوحة لمصر من قبل السوق الأوروبية المشتركة على تجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ، خاصة ما يتعلق منها بمنتجات الحديد والصلب ، والآلات والمعدات الكهربائية ، ومعدات النقل ، وهى منتجات تضمنتها مجموعة السلع التى اختارتها الدراسة ؟

★ هل تصلح بيانات سنتين فقط لأجراء عملية قياس والتوصل الى نتائج يمكن تعميمها والاستناد اليها كأساسى استرشادى لسياسة اقتصادية عامة فى مجال معين ؟

★ أين هى عملية الاختبار الاحصائى لفرضيات البحث (فرضى العدم والفرضى البديل) كأحد الأهداف الرئيسية التى حددتها الدراسة ؟

ثانيا : فرضية البحث (ص ٤١٢) .

تنص فرضية البحث على :

« أليس من الضرورى تحديد نوع الدول التى تتعامل تجاريا فيما بينها فى اطار من التكامل الاقتصادى ؟ لأن الفرضية بصيغتها الحالية يمكن رفضها اذا كان هذا التكامل بين دول نامية وأخرى متقدمة ، والبند رابعا ص ٤٢١ يؤيد ضرورة هذا التحديد بشكل واضح .

ثالثا : التفوق بين مفهومى التجارة داخل الصناعات والتجارة بين الصناعات (ص ٤١٣) .

١ - لا يوجد تعريف للرموز المستخدمة فى الصيغة القياسية المبينة فى

هذا البند • صحيح أن تعريف معنى هذه الرموز ورد تالياً فى ص ٤٢٢ ،
ولكن اليس من الأفضل توضيحه أينما ورد أولاً ؟

٢ - ألا تطلب العلاقة العكسية بين النسبتين B_j داخل وبين
الصناعات (بالشكل المطروح) افتراض توازن الميزان التجارى الصناعى ؟
لأن هذه العلاقة قد لا تكون كذلك فى حالة العجز أو الفائض فى هذا الميزان •

رابعاً : طريقة القياس : (ص ٤٢٢) •

١ - يتضمن هذا البند الصيغة الرياضية المستخدمة لقياس نسبة
التجارة داخل الصناعات مع غياب الصيغة الخاصة بنسبة التجارة بين
الصناعات •

٢ - ورد بعد الصيغة الرياضية لـ B_j ، مباشرة النص التالى :
« كلما اقتربت B_j من المائة فإن ذلك يعنى زيادة التجارة بين الصناعات » •
ويتعارض هذا النص تماماً مع ما ورد سابقاً فى نهاية الصفحة
٤١٤ وهو :

« كلما اتجهت B_j نحو أو اقتربت من المائة فإن ذلك يعنى زيادة
نسبة التجارة داخل الصناعات » •

٣ - لا يوجد تعريف لكل من i و j فى الصيغ الرياضية
المبيّنة •

وعموماً ، فبالرغم من المآخذ والسلبيات المثارة حول هذه الدراسة ،
الا أنها تفتح مجالاً مهماً من مجالات البحث التى يمكن أن تفيد الى حد
كبير فى رسم السياسات الصناعية والتجارية المصرية مع العالم الخارجى •

البحث التاسع

سياسة تنمية الصادرات الصناعية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصرى

د . محمد غرس الدين
كلية التجارة - جامعة حلوان

١ / مقدمة :

١ / ١ طبيعة مشكلة البحث :

تمثل مسألة تنمية الصادرات أحد القضايا الرئيسية التى يوليتها صانع القرار الاقتصادى فى مصر أهمية خاصة . ويمكن تناول قضية تنمية الصادرات باتباع أحد أو كل من المنهجين التاليين : المنهج الأول ، ويختص بدراسة هيكل الانتاج المحلى وتشخيص الميزة النسبية للموارد المحلية الى جانب الأمور التسويقية والتنظيمية المرتبطة بعملية التصدير . وهذا المنهج يقوم على مقولة أساسية مؤداها أن اداء الصادرات سوف يتحسن طالما كان تخصيص الموارد المحلية يتم وفقا لمبدأ الميزة النسبية وطالما أهتم المنتج المحلى بالأمور التسويقية وطالما عملت الحكومة الى تبسيط النواحي التنظيمية والاجراءات . وفقا لهذا المنهج فان اداء الصادرات يتحدد بصورة تلقائية تبعا لسلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى المرتبطة . المنهج الثانى ، يقوم على مقولة أساسية مؤداها ان الصادرات وان كانت تمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ، الا أنها - أى الصادرات - لا تخضع وبصورة مباشرة لسيطرة صانع القرار الاقتصادى (أى أن أنشطة الانتاج المحلى وأنشطة التصدير ذاتها لا تتم كلية بواسطة الحكومة) . وما يستطيع صانع القرار أن يفعل لكى يضمن تنمية الصادرات هو تحديد أهداف Targets للصادرات ، ثم استخدام الأدوات Instruments الملائمة التى تضمن تحقيق تلك الأهداف ، وهذا المنهج يمكن أن يطلق عليه منهج السياسة الاقتصادية . واستخدام الأدوات يعنى احداث تغيير متعمد فى العديد من المتغيرات الاقتصادية (ومنها تخصيص الموارد والانتاج المحلى) لضمان

تحقيق أهداف تصديرية محددة . وواضح أنه على خلاف المنهج الأول ، فإن منهج السياسة الاقتصادية لا يفترض أن الصادرات سوف تعتنى بنفسها وفقا لسلوك المتغيرات الاقتصادية المرتبطة . بل على العكس فإن منهج السياسة الاقتصادية يعتمد على أحداث تغيير فى قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة لضمان تحقيق أهداف تصديرية . كما أن هذا المنهج يهتم بدراسة آثار الأهداف التصديرية والأدوات المستخدمة لتحقيقها ليس فقط على أداء الصادرات ، ولكن أيضا على الانتاج الصناعى وميزان المدفوعات والأسعار المحلية والواردات .

٢/١ أهداف البحث :

والهدف من هذا هو تناول تنمية الصادرات الصناعية المصرية وفقا لمنهج السياسة الاقتصادية ودراسة الآثار المترتبة على وضع أهداف تصديرية واستخدام أدوات معينة لتحقيقها على المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية : الانتاج الصناعى ، الصادرات الصناعية ، ميزان المدفوعات ، الأسعار المحلية ، الواردات . وبصورة أكثر تحديدا فإن أهداف البحث تتمثل فى : (١) دراسة كيفية تحديد أهداف سياسة التوسع فى الصادرات وارتباط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية . (٢) تقدير قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتحديد ما يمكن أن يطلق عليه « أهداف تصديرية » فى القطاع الصناعى المصرى ، واستخدام تلك التقديرات لتقدير معدل نمو اقتصادى يتوافق مع أهداف التوسع فى الصادرات الصناعية ، (٣) ترجمة الأهداف التصديرية الى أهداف على مستوى الوحدة الانتاجية ودراسة مدى ارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية . (٤) توصيف الأدوات التى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف سياسة التوسع فى الصادرات الصناعية المصرية ، ودراسة درجة تأثير تلك الأدوات على نمو الصادرات .

٣/١ المنهج التحليلى :

المنهج التحليلى المتبع يعتمد على وضع اطار نظرى لسياسة التوسع فى الصادرات ، واختبار العلاقات التى يشملها هذا الاطار باستخدام بيانات عن القطاع الصناعى المصرى . والاطار النظرى المقترح وما يرتبط به من علاقات قابلة للاختبار التطبيقى يقوم على حقيقة اقتصادية مؤداها أن أى

سياسة اقتصادية تقوم على دعامتين أساسيتين : أهداف السياسة وأدوات تحقيق تلك الأهداف .

هدف السياسة : والمنهج المتبع هو بناء نموذج مبسط لنمو الدخل الصناعى الذى من المتوقع أن يتم فى ظل معدل نمو معين فى الصادرات الصناعية بفرض توازن ميزان المدفوعات (أى أن النموذج المقترح على خلاف النماذج التقليدية يتعامل مع الواردات بصورة صريحة) . كذلك يراعى النموذج المقترح كيفية تحويل الأهداف التصديرية الكلية الى أهداف على مستوى الوحدة الانتاجية .

أدوات السياسة : والمنهج التحليلى المتبع يتمثل فى تشخيص وتقدير دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية . وتتضمن تلك الدالة أهم المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط بسياسة التوسع فى الصادرات : سعر الصرف ، طاقة استغلال الموارد المحلية ، درجة الانفتاح على العالم الخارجى ، التكوين الرأسمالى .

٢ / السياسة الاقتصادية وميزان المدفوعات :

تتلخص فلسفة السياسة الاقتصادية فى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، لحدوث تغيير متعمد فى قيم وسلوك المتغيرات الاقتصادية ، بهدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية ، وذلك باستخدام الأدوات أو الوسائل الملائمة (١) . وقد تتعدد أهداف التدخل الحكومى ، الا أن أى منها ماهو الا - أو يجب أن يكون - ترجمة للهدف الرئيسى وهو تعظيم المنافع الذاتية لكل أفراد المجتمع كمجموعة ، أو الرفاهية الاجتماعية ومن أهم تلك الأهداف كما هو متعارف عليها فى الأدب الاقتصادى :

- ١ - تحقيق معدل نمو اقتصادى مرضى .
- ٢ - الوصول الى حد العمالة الكاملة ما أمكن ذلك .
- ٣ - تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار .
- ٤ - الوصول بحالة ميزان المدفوعات الى مستوى مرضى .

ولأن الأهداف الأربعة السابقة - وما قد ينبثق منها من أهداف فرعية - ترتبط ببعضها البعض وذلك ارتكازا على حقيقة أنها مجتمعة تتمثل فى

هدف نهائى وحيد لى نظام اقتصادى وهو تعظيم الرفاهية الاجتماعية ، فان تناول أى منها بالدراسة لا يعنى تجاهل درجة الارتباط بينها . بمعنى أكثر تحديدا فان تناول أحد أهداف السياسة الاقتصادية بالدراسة يجب أن يبرز مدى ارتباط ذلك الهدف بالرفاهية الاجتماعية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب دراسة الآثار المترتبة على ادراك أحد أهداف السياسة الاقتصادية على الأهداف الأخرى . ولأن هذه الدراسة تهتم بالهدف الرابع من أهداف السياسة الاقتصادية - مستوى مرض لحالة ميزان المدفوعات - فاننا نبدأ بتناول السياسات الاقتصادية المرتبطة بميزان المدفوعات من زاوية ارتباط أهدافها بالرفاهية الاجتماعية . أما درجة ارتباط تلك الأهداف بالأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية فسوف يتم ارجاؤه لأجزاء تالية فى البحث .

بصفة عامة يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية المرتبطة بميزان المدفوعات الى سياسات تتعلق بالتبادل السلعى - وأهمها سياسة الاحلال محل الواردات وسياسة التوسع فى الصادرات - وسياسات ترتبط بالمصرف الأجنبى . هذه الدراسة تعنى أساسا بسياسة التوسع فى الصادرات ولكنها فى نفس الوقت لا تهمل الواردات وسياسات الصرف الأجنبى . ولكن كيف يرتبط التوسع فى الصادرات - أو نمو الصادرات - بالرفاهية الاجتماعية كهدف نهائى للسياسات الاقتصادية ؟ . لتوضيح ذلك افترض دولة ما لديها قدرة على التوسع فى الصادرات دون أن يكون ذلك على حساب الطلب المحلى . هذا معناه أن حجم الطلب (المحلى والخارجى) سوف يرتفع مما قد يترتب عليه ارتفاع حجم الطاقة الإنتاجية . قد يترتب على ذلك تغييرات موجبة فى قيم عدد من المتغيرات الاقتصادية المرتبطة كالاتى : تشجيع الاستثمار ومن ثم ارتفاع معدل تراكم رأس المال ، ارتفاع معدل التقدم الفنى ، ازدياد الكمية المعروضة من العمل بدخول اعداد جديدة من العاطلين الى قوة العمل ، انتقال الموارد الانتاجية من القطاعات الأقل انتاجية الى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة ، قدرة أكبر على استيراد المستلزمات الانتاجية ومن ثم الاضافة للطاقة الإنتاجية القائمة فعلا (Thirlwall, 1982, p. 251) . والمحصلة النهائية لهذا السيناريو هى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى . ولكن أليس من الممكن التوصل الى نفس النتيجة عن طريق التوسع فى أى مكون آخر من مكونات الطلب الكلى غير الصادرات ؟

الاجابة المباشرة على هذا السؤال هى بالنفى ، وذلك لأن ما يجعل الصادرات مكونا مميزا من مكونات الطلب الكلى هو أن نمو الصادرات الذى يساعد على دفع معدل نمو الدخل غالبا ما يكون مصحوبا بتحسين فى حالة ميزان المدفوعات (٢) . هذا الى جانب أن ارتفاع معدل نمو الصادرات من شأنه أن يحدث اثارا موجبة على مكونات الطلب الكلى الأخرى (وأهمها الاستثمار) فى حين أنه لا يوجد ضمان بأن التوسع فى مكونات الطلب الكلى الأخرى سوف يكون له تأثير موجب على الصادرات .

من ذلك يمكن تلخيص أهمية التوسع فى الصادرات وتنميتها فى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ - أن معدل نمو الصادرات من المحتمل أن يكون محددا أساسيا من محددات الاستثمار ، وسبب ذلك أن نمو الصادرات هو أحد محددات الطلب . هذا بالإضافة الى أنه فى الاقتصاديات النامية فان توافر المدخلات الوسيطة من الواردات يعد أحد محددات الاستثمار فى تلك الدول . ولأن الصادرات تمثل مصدرا أساسيا من مصادر تمويل تلك الواردات الوسيطة فان نمو الصادرات من شأنه أن يحدث اثارا موجبة على الطلب الاستثمارى فى الدول النامية (٣) .

٢ - أن الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى يتطلب احتياجات من الواردات ، واذا ما كان معدل نمو الصادرات أبطأ من معدل نمو الاحتياجات من الواردات فان النمو الاقتصادى سوف يكون مقيدا بحالة ميزان المدفوعات (عجز) .

٣ - أن ادراك اقتصاديات الحجم يتطلب الوفاء بالطلب الخارجى ، خاصة فى حالة ما اذا كان السوق المحلى صغيرا .

٣ / سياسة التوسع فى الصادرات : الهدف :

من التحليل فى القسم السابق اتضح مدى ارتباط النمو الاقتصادى بنمو الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلى . فى هذا القسم سوف يتم تناول هذا الارتباط بصورة أكثر تفصيلا وذلك فى محاولة لتحديد ما يمكن أن نطلق عليه « أهداف تصديرية كلية » تضمن - اذا ما تحققت - الوصول (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

بمعدل نمو الدخل الى مستوى مرض ، وذلك مع أخذ حالة ميزان المدفوعات كقيد فى الاعتبار . أيضا سوف نتناول فى هذا القسم كيفية تحويل تلك « الأهداف التصديرية الكلية » الى أهداف تصديرية على مستوى الوحدة الانتاجية وارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١/٣ التوسع فى الصادرات والنمو الاقتصادى :

فى البداية يجب التأكيد على حقيقة هامة ترتبط بالدول النامية وهى أن النمو الاقتصادى فى تلك الدول غالبا ما يكون مقيدا بحالة ميزان المدفوعات . معنى ذلك أن دراسة التوسع فى الصادرات بمعزل عن الجانِب الأساسى الثانى فى ميزان المدفوعات وهو الواردات قد يؤدى الى نتائج مضللة . وبصورة أكثر تحديدا فان صانع السياسة الاقتصادية يجب - عند وضع أهداف سياسة التوسع فى الصادرات - أن يحدد بدقة معدل نمو الصادرات الذى - لو تحقق - يساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدل نمو اقتصادى يتوافق مع توازن ميزان المدفوعات ، أى يجب عليه أن يأخذ الواردات فى الاعتبار كقيد على النمو . وسوف نحاول هنا تطوير النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات فى محاولة للتعامل مع الواردات بصورة صريحة ، ولكن قد يكون من المفيد أولا عرض النموذج التقليدى باختصار .

١/١/٣ النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات :

النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات (٤) يعتمد على مقولة أساسية مؤداها أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل هى علاقة يمكن أن توصف بأنها علاقة دائرية . فنمو الصادرات - كأحد مكونات الطلب الكلى - من شأنه زيادة الاستثمار وذلك بسبب زيادة الطلب ، وهذا بدوره يسهم فى زيادة معدل نمو الانتاجية (انتاجية العمل) ومن ثم انخفاض الأسعار المحلية فارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى . هذا المفهوم المبسط لدور التوسع فى الصادرات فى دفع معدل النمو الاقتصادى يمكن التعبير عنه بمجموعة المعادلات التالية :

$$\text{معدل نمو الصادرات} = R_x = a_o - b_o (R_{dp} - R_{pf}) \quad (١)$$

- معدل نمو الانتاجية $R_r = a_1 + b_1 (R_x)$ (٢)
- معدل نمو الأجور $R_w = a_2 + b_2 (R_r)$ (٣)
- معدل نمو الأسعار المحلية $R_{pd} = R_w - R_r$ (٤)

حيث $R_w, R_r, R_{pf}, R_{pd}, R_x$ هى على الترتيب معدلات التغير فى الصادرات والأسعار المحلية والأسعار العالمية والانتاجية والأجور النقدية .

— المعادلة رقم (١) تعنى أن معدل نمو الصادرات يتحدد بالعلاقة بين معدل تغير الأسعار المحلية ومعدل تغير الأسعار العالمية ، الى جانب مجموعة من المتغيرات الأخرى (a_0) ، والتي من أهمها معدلات نمو الدخل فى الدول المستوردة ، درجة استغلال الطاقة الانتاجية المحلية (الضغط المتولد من الطلب المحلى) ، التكوين الرأسمالى المحلى ، الجهود التسويقية والخدمات المكملة لأنشطة التصدير .

— المعادلة رقم (٢) تفترض أن نمو الصادرات يولد تأثيرا مباشرا على معدلات نمو انتاجية العمل . وتفسير ذلك أن الصادرات هى جزء من الطلب الكلى ، ونمو الطلب الكلى له تأثير موجب على الانتاج (علاقة مضاعف) ومن ثم انتاجية العمل .

— المعادلة رقم (٣) تعكس العلاقة بين الأجور النقدية والانتاجية . تلك العلاقة تفترض أن نمو الانتاجية هى مصدر رئيسى من مصادر نمو الأجور النقدية الى جانب مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية (بمعنى a_2) والتي من أهمها وجود تنظيمات عمالية مؤثرة (مثل نقابات العمال) .

— المعادلة رقم (٤) هى متساوية تلخص العلاقة بين كل من الأجور النقدية والانتاجية والأسعار المحلية . ففي حالة نمو الانتاجية بمعدل أسرع من معدل نمو الأجور النقدية فان معدلات نمو الأسعار المحلية لابد وان تنخفض . كما أن نمو الأجور النقدية بمعدلات أسرع من معدلات نمو انتاجية العمل سوف يعمل على رفع معدلات نمو الأسعار المحلية (٥) .

بحل المعادلات السابقة ، فان معدل نمو الصادرات يمكن التعبير عنه كالآتى :

$$R_x = \frac{a_o - b_o (a_2 - a_1 + b_2 a_2) + b_o (R_{pf})}{1 + b_o b_1 (b_2 - 1)}$$

— والمعادلة رقم (٥) تساعد على تفسير العلاقة الدائرية بين نمو الصادرات ونمو الدخل : « نمو الصادرات ، كدالة فى الفرق بين معدلات نمو الأسعار العالمية والأسعار المحلية ، من شأنه الاسراع بمعدلات نمو انتاجية العمل ، وهذا بدوره يسهم فى انخفاض معدل نمو الأجور النقدية لكل وحدة من الانتاج مما يتسبب فى انخفاض معدلات نمو الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية ومن ثم الاسراع بمعدل نمو الصادرات ، وهكذا ٠٠٠ »

وقد يكون من المفيد ابداء بعض الملاحظات الهامة حول العلاقات السابقة :

١ - أن وجود قوة مثل هذه العلاقة الدائرية بين نمو الصادرات ونمو الدخل يعتمد على افتراض أساسى مؤاده أن الأجور النقدية لن تنمو كنتيجة لارتفاع انتاجية العمل ، أو على الأقل فان معدل نمو الانتاجية سوف يكون أكبر من معدل نمو الأجور النقدية ، أى أن "b₂" فى المعادلة رقم (٣) سوف تكون أقل من الواحد الصحيح . ولقد كان من النتائج المثيرة للانتباه أن نجد "b₂" أكبر من الواحد الصحيح باستخدام بيانات من الاقتصاد المصرى ، وسوف نناقش ذلك فى حينه .

٢ - أن العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الانتاجية (المعادلة رقم ٢) تبقى صحيحة فقط اذا ما سلمنا بأن هناك علاقة موجبة وقوية بين نمو الانتاجية ونمو الانتاج . بمعنى أن نمو الصادرات وان كان له ارتباط موجب بنمو الانتاج ، الا أن تأثير ذلك على نمو الانتاجية يتوقف على مدى استجابة الانتاجية نفسها للنمو الحادث فى الانتاج . والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هى أن اتجاه العلاقة بين الناتج والانتاجية مازال من الأمور التى لم تحسم فى الدراسات الاقتصادية حتى الآن . ونظرا لأهمية العلاقة بين الناتج والانتاجية فاننا سنتعرض لها بشئ من التفصيل عند توصيف النموذج الكامل لهدف سياسة التوسع فى الصادرات .

٣ - العلاقات الدائرية السابقة تبدو وكأنها تركز على ان مصدر الميزة التنافسية للمصادرات تكمن فى التغيرات الملائمة فى الأسعار النسبية (الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية) . وبالرغم من أن ذلك قد يكون - الى حد كبير - صحيحا بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة ، والتي لا يتقيد النمو فيها بندرة الموارد المحلية ، الا أن الميزة التنافسية لمصادرات الدول النامية تتأثر بعوامل أخرى متعددة توصف بأنها عوامل هيكلية . من تلك العوامل كفاءة تخصيص الموارد المحلية والسياسات التجارية والاختلالات فى أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج الى جانب عوامل أخرى ترتبط باستغلال الميزات التنافسية(٦) . ومع ذلك فان النموذج السابق يظل قائما اذا ما افترضنا ان الميزة النسبية الأولية تتحدد أساسا بالأسعار النسبية وفقا لتنبؤات نظرية النفقات النسبية .

٤ - أن النموذج السابق يفترض ضمينا أن حالة ميزان المدفوعات (خاصة حالة وجود عجز) لن يكون لها تأثير على وجود ومدى قوة العلاقة بين كل من نمو المصادرات ونمو الدخل . مثل هذا الافتراض الضمنى من شأنه اهمال تأثير نمو المصادرات كأحد عناصر التسرب فى تيار الدخل القومى على معدل نمو الدخل من ناحية ، وعلى معدل نمو المصادرات ذاته (لا حظ أن المصادرات تحتوى على مكون أجنبى فى شكل سلع وسيطة مستوردة) . بمعنى آخر فان النموذج التقليدى للتوسع فى المصادرات يفتقر الى شرط أساسى وهو شرط توازن ميزان المدفوعات كقيد على النمو . ففى حالة اهمال هذا الشرط الأساسى فان رفع معدل نمو المصادرات - ولو بنسبة ضئيلة - سوف يترتب عليه سلسلة من التأثيرات الموجبة على الانتاج فالانتاجية فنمو الدخل القومى . الا أن ذلك كله قد يتحقق على حساب العجز فى ميزان المدفوعات . مثال ذلك أنه فى حالات اشتداد ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية المحلية ، فان نمو المصادرات قد يصحبه نموا فى الواردات وبنفس القدر ومن ثم لا يتبع نمو المصادرات أى تحسن فى ميزان المدفوعات . هذه النقطة سوف يتم توضيحها بصورة أكثر فى القسم التالى عند الحديث عن أهداف سياسة تنمية المصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية .

٢/١/٣ نمو الصادرات تحت قيد توازن ميزان المدفوعات :

نظراً من الملاحظات السابقة واعتماداً على دراسات سابقة
— Kaldor, 1970) (Thirlwall, 1982 — Dixon and Thirlawll, 1975
نقدم هنا محاولة لاعادة صياغة النموذج التقليدي لسياسة التوسع فى
الصادرات (هدف السياسة فقط) تحت فرضية أن حالة ميزان المدفوعات
— خاصة فى الدول النامية — تمثل قيداً على نمو الدخل ، حتى وان كان هذا
النمو هو ناتج النمو الحادث فى الصادرات . وتتمثل محاولتنا هنا فى
مجموعة المعادلات التى تمثل النموذج التقليدى السابق الاشارة اليه — مع
بعض التعديلات ولأسباب تحليلية — مع اضافة توازن ميزان المدفوعات
كقيد على النمو .

$$\begin{aligned} \text{— معدل نمو الأسعار المحلية} & R_{pd} = R_w - R_r \quad (3) \dots\dots \\ \text{— معدل نمو الانتاجية} & R_r = R_1 (Y)^A + y \quad (6) \dots\dots \\ \text{— دالة الطلب على الصادرات} & X = \left(\frac{Pd}{Epf} \right)^h x_z^h z^h \quad (7) \dots\dots \\ \text{— دالة الطلب على الواردات} & M = \left(\frac{P_f}{P_d} \right)^h m_y^h y^h \quad (8) \dots\dots \end{aligned}$$

أو فى شكل معدلات نمو :

$$\begin{aligned} (7) \dots\dots R_x &= h_x (R_{pd} - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z) \\ (8) \dots\dots R_m &= h_m (R_{pf} + R_e - R_{pd}) + h_y (R_y) \end{aligned}$$

— توازن ميزان المدفوعات معبراً عنه بالعملة المحلية

$$(9) \dots\dots P_d X = P_f ME$$

أو فى شكل معدلات نمو :

$$(9) \dots\dots R_{pd} + R_x = R_{pf} + R_m + R_e$$

حيث : — R تشير (كما سبق توضيحه) الى معدل النمو فى .

— F, Z, Y, M, X متغيرات تمثل على الترتيب الصادرات والواردات والدخل المحلى والدخل فى الدول الأخرى وسعر الصرف (سعر العملة الأجنبية معبرا عنه بوحدات من العملة المحلية) .

- v هى معامل Verdoorn للعلاقة بين الناتج والانتاجية .
- h_m, H_x المرونة السعرية للطلب على الصادرات والواردات .
- h_y, h_z المرونة الدخلية للطلب على الصادرات والواردات .

مجموعة المعادلات السابقة تمثل العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية . ومن ثم فإن الاستطراد فى شرح تلك العلاقات هنا ما هو الا نوع من التكرار لا ضرورة له . ومع ذلك فإن المعادلة رقم (٦) تمثل علاقة اقتصادية لها أهمية كبيرة خاصة ونحن بصدد الحديث عن النمو الاقتصادى . تلك المعادلة تعنى أن نمو الانتاجية يتمثل فى مكونين أساسيين : الأول مستقل ويرجع الى عوامل أخرى غير نمو الناتج ، والثانى نمو الناتج ذاته . وأهمية تلك العلاقة — كما أشرنا اليها سريعا عند التعرض للنموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات هى أنها تفترض صراحة أن نمو الناتج يعتبر المتغير الرئيسى المفسر لنمو الانتاجية (انتاجية العمل) . ولأن هذه العلاقة ترتبط بالدراسة الرائدة لـ Verdoorn ، فإن مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج تعارف على تسميتها معامل Verdoorn (فى المعادلة رقم ٦) . فلقد اثبت Verdoorn وجود علاقة موجبة قوية بين معدل نمو انتاجية العمل (كمتغير تابع) ومعدل نمو الناتج (كمتغير مستقل) فى ١٥ دولة صناعية خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية (٧) . ومنذ ان تم نشر نتائج تلك الدراسة تعددت المحاولات لتفسيرها وتأكيد ان العلاقة بين الناتج والانتاجية هى علاقة صحيحة وقائمة بالفعل على سبيل المثال ثبت ان اقتصاديات الحجم والتقدم الفنى يلعبا دورا كبيرا فى تفسير علاقة الناتج بالانتاجية (Salter, 1966, Thirlwall, 1980) أيضا أشار (Bouller, 1984) الى ان مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج تعتمد على خصائص دالة الانتاج (وخاصة مدخلات العمل) والطلب على المنتجات

النهائية . وفى هذا المجال توصل Kaldor (1966) الى أن انخفاض معدل نمو الصادرات (كأحد مكونات الطلب) يعد من أهم أسباب بطء معدل نمو الانتاجية فى المملكة المتحدة . كذلك أكد McCombie and DeRidder (1984) أن معدل نمو الانتاجية فى الأجل الطويل يكون عادة مفيدا بحالة الطلب ، وذلك من خلال تأثير حالة ميزان المدفوعات على الطلب ذاته . وتفسير هذه العلاقة هو ان حالة ميزان المدفوعات (خاصة الطلب الخارجى على الصادرات والطلب المحلى على الواردات) من شأنها أن تؤثر على الطلب المحلى الكلى والذى بدوره يؤثر على الناتج فالانتاجية .

بحل المعادلات رقم (٤) ، (٦) ، (٧) معا يمكن التوصل لمعدل نمو الصادرات كالاتى :

$$(١٠) \quad R_x = h_x (R_w - R_r - vR_y - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z) \dots$$

وباحلال المعادلتين رقم (٨) و (١٠) فى المعادلة رقم (٩) وحلها بالنسبة لمعدل نمو الدخل الذى يتوافق مع حالة توازن ميزان المدفوعات :

$$(١١) \quad R_y = \frac{(1 + h_x + h_m) [R_w - R_r - R_{pf} - R_e] + h_z (R_z)}{h_y + v(1 + h_x + h_m)}$$

٢/٣ التوسع فى الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر :

النموذج الذى أوردناه فى (٢/١/٣) يشتمل على عدد من العلاقات التى - لو ثبت صحتها - تساعد صانع السياسة الاقتصادية ليس فقط على تحديد هدف محدد لسياسة التوسع فى الصادرات ، ولكن أيضا تساعده على تشخيص المتغيرات الاقتصادية التى يجب عليه أن يتحكم فى سلوكها لضمان تحقيق هذا الهدف . وفيما يتعلق بالدول النامية فان وجود درجة قوة العلاقات التى تعكسها المعادلة رقم (١١) قد يعتمد على توافر عدد كبير من الفروض التى قد تبدو - فى غالب الأحيان - غير منطقية . ولأننا نهدف - قدر الامكان - الى تقليل الفروض النظرية التى يعتمد عليها التحليل ، فسوف نحاول القاء الضوء على امكانية سريان العلاقات الواردة فى النموذج السابق فى الدول النامية ، وذلك توطئة لمناقشة نتائج تطبيق النموذج على الاقتصاد المصرى .

١/٢/٣ شرط مارشال - لرنر ($h_x + h_m > 1$)

وفقا للمعادلة رقم (١١) فان تحقق معدل نمو موجب فى الدخل نتيجة التوسع فى الصادرات سوف يعتمد - فيما يعتمد - على تحقق شرط مارشال - لرنر . بمعنى أن قيمة $h_x + h_m$ لا بد وأن تكون أكبر من الواحد الصحيح (٨) (لاحظ أن قيمة كل من h_x , h_m سالبة) . وعدم تحقق مثل هذا الشرط يعنى أن التغيرات فى الأسعار النسبية المطلوبة لحفز الطلب الخارجى على الصادرات وتقليل الطلب المحلى على الواردات غير موجودة . وأهم من ذلك فان عدم توافر هذا الشرط يعنى أن صفة «الدائريه» التى أطلقناها على العلاقات فى النموذج الوارد فى القسم السابق سوف تنتفى . فنمو الصادرات قد يسهم فى نمو الناتج فالانتاجية فالأسعار المحلية، الا أن ذلك لن يتبعه زيادة فى معدل نمو الطلب على الصادرات (بسبب انخفاض قيمة h_x) فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل نمو الطلب على الواردات (بسبب انخفاض قيمة h_m) . وتكمن أهمية توافر شرط مارشال - لرنر فى حقيقة ان سعر الصرف يمثل أداة فعالة لتغيير الأسعار النسبية لتحقيق هدف التوسع فى الصادرات . وسوف نناقش ذلك بالتفصيل فى القسم التالى من البحث عند التعرض لأدوات تنفيذ سياسة التوسع فى الصادرات .

باستخدام بيانات عن الصادرات والواردات الصناعية المصرية - باستثناء منتجات البترول - تم تقدير دالتى الطلب على الصادرات والطلب على الواردات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ باستخدام طريقة المربعات الصغرى (انظر الملحق) وتوصلنا للتقديرات التالية :

— المرونة السعرية للطلب على الصادرات $h_x = ٩٣٣$

— المرونة السعرية للطلب على الواردات $h_m = ٢٣٠$

— المرونة الدخلية للطلب على الصادرات $h_z = ١٢٢١$

— المرونة السعرية للطلب على الواردات $q_y = ٨٩٣$

تلك التقديرات يجب أن تؤخذ بحذر نظرا للمشكلات المرتبطة بالبيانات وكذلك المشكلات الإحصائية المرتبطة بالتقدير الإحصائي (انظر الملحق) . ومع ذلك فإن تلك التقديرات يمكن أن تؤخذ على أنها مؤشرات تقريبية توضح الاتجاه العام . فالمرونة السعرية للطلب على الواردات منخفضة نسبيا مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة (٩) . وسبب ذلك يرجع الى أن حوالى ٧٣٪ من اجمالي الواردات المصرية يتمثل فى مواد خام و سلع رأسمالية (البنك الأهلى المصرى ، ١٩٨٧ ، ص ١١) من الصعب أن يحل فيها الانتاج المحلى محل الواردات .

وبصفة عامة فإن شرط مارشال - لرنر تحقق فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٧) . ومن ذلك يمكن استنتاج أن شرطا أساسيا لصحة العلاقات الواردة فى المعادلة رقم (١١) يتوافر فى الاقتصاد المصرى . وطالما نحن بصدد الحديث عن السياسة الاقتصادية ، وحتى تتوافر بدائل لصانع السياسة الاقتصادية فإننا سوف نختبر مدى حساسية تقديرات المعادلة رقم (١١) للتغيرات المحتملة فى المرونات السعرية والدخلية للطلب على الصادرات والواردات .

٢/٢/٣ مرونة الانتاجية بالنسبة للنواتج (V)

كما ذكرنا من قبل فإن عوامل نمو الانتاجية تتمثل فى نمو الناتج (وفقا لمعامل Verdoorn) أو التقدم الفنى واقتصاديات الحجم ، أو تحسن مستوى الكفاءة الانتاجية (سواء الكفاءة السعرية أو الكفاءة الفنية) ، أو تلك العوامل مجتمعة . وإذا ما سلمنا أن التقدم الفنى واقتصاديات الحجم وتحسن مستوى الكفاءة الانتاجية من أهم عوامل نمو الانتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة (١٠) ، فإن افتراض توافر تلك العوامل فى الدول النامية يرجع فى جزء كبير منه لنمو الانتاج . معنى ذلك أن معامل Verdoorn (v) من المتوقع أن يكون مرتفعا نسبيا فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة (١١) .

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصرى فلقد أجرينا محاولة لتقدير مرونة انتاجية العمل فى القطاع الصناعى بالنسبة للانتاج الصناعى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٧) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وكانت النتائج

كالاتى : (R) هى انتاجية العمل فى القطاع الصناعى ، Q
هى الانتاج الصناعى)

$$\text{Log R} = 1.975 + 0.995 (\text{Log Y}) \\ (5.31) \quad R^2 = 0.883$$

٣/٢/٣ الأجور النقدية والأسعار المحلية والانتاجية :

النموذج أوردها فى (١/٣) يعنى أنه كلما كان معدل نمو انتاجية العمل أعلى من معدل نمو الأجور النقدية ، كلما أسهم ذلك فى الاسراع بمعدل نمو الناتج تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات . وتفسير ذلك ان نمو الانتاجية بمعدل أسرع من معدل نمو الأجور النقدية سوف يترتب عليه انخفاض معدل نمو الأسعار المحلية ، ومن ثم وجود حوافز سعرية تسهم فى نمو الطلب الخارجى على الصادرات وانخفاض الطلب المحلى على الواردات . وعلى هذا فان صانع السياسة الاقتصادية يتحتم عليه - عند تحديد أهداف سياسة التوسع فى الصادرات - أن يتفهم طبيعة العلاقات بين الأسعار المحلية والأجور النقدية والانتاجية . وخطورة اهمال تلك العلاقات تكمن فى حقيقة أن نمو الصادرات المطلوب تحقيقه لضمان ادراك نمو معين فى الدخل قد لا يتحقق بسبب العلاقة الحلزونية بين الأجور النقدية والأسعار المحلية ، أو بسبب انفصال الأجور النقدية عن الانتاجية (١٢) .

٤/٢/٣ النتائج :

باستخدام بيانات عن القطاع الصناعى فى مصر (البنك الأهلى المصرى - المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة) وبتطبيق المعادلة رقم (١١) أمكن التوصل للتقديرات التالية وذلك باستخدام المعادلات الواردة فى النموذج للفترة الزمنية ٧٠ - ١٩٨٧) :

جدول رقم (١/٣)

المرونة ومعدلات النمو المقدرة

المرونة :

٩٣٣ر	h_x	المرونة السعرية للمطلب على الصادرات
٢٣٠ر	h_m	المرونة السعرية للمطلب على الواردات
١٢٢ر	h_z	المرونة الدخلية للمطلب على الصادرات
٨٩٠ر	h_y	المرونة الدخلية للمطلب على الواردات

معدلات النمو :

٢٤ر	R_w	معدل نمو الأجور النقدية
١٤ر	R_r	معدل نمو إنتاجية العمل
٠٤ر	R_{pf}	معدل نمو الأسعار العالمية
٢٥ر	R_e	معدل التغير في سعر الصرف
٠٤ر	R_z	معدل نمو الدخل في الدول المستوردة

— المرونة تم الحصول عليها من تقديرات دالتى المطلب على الصادرات والواردات (انظر الملحق) .

— معدلات النمو تم تقديرها باستخدام دالة اتجاه عام شبيهة لوجارتمية تأخذ الشكل الآتى :

حيث E هو المتغير المراد حساب معدل نموه، $E = Ae^{Bt}$ ، ثابت A ، e أساس اللوغاريتم الطبيعي ، B معامل الدالة، E تشير للزمن . ويمكن تحويل المعادلة السابقة الى علاقة خطية بايجاد لوغاريتم جانبيها $\log E = a + Bt$. ويكون معدل النمو المركب هو : $100 (Antilog B-1)$.

— معدل نمو الأسعار العالمية ومعدل نمو الدخل العالمى أخذت من Thirlwall (1982) .

ولأن التقديرات السابقة يكتنفها العديد من أوجه القصور المرتبطة بالمبيانات والتقدير الاحصائي ، فلقد رأينا - عند تطبيق المعادلة رقم (١١) - تجربة قيم بديلة للمرونة السعرية والدخلية لاختبار مدى حساسية معدل النمو الاقتصادي المحسوب للتغيرات فى تلك المرونة .

بفرض أن العلاقات الدائرية بين نمو الصادرات والمتغيرات الاقصادية الكلية تتوافر فعلا فى القطاع الصناعى المصرى ، فان معدل نمو الدخل المتولد من القطاع الصناعى والذى من الممكن أن يتحقق تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات هو ١٠ر٩٪ سنويا . وبالنظر للمعادلة رقم (١٠) الواردة فى النموذج ، فانه لكى يتحقق هذا النمو فى الدخل فى القطاع الصناعى لابد وأن يتحقق معدل نمو سنوى فى الصادرات الصناعية مقداره ٢٢ر٥٪ . هذه النتائج تثير العديد من الملاحظات التحليلية والتى لها ارتباط مباشر بوضع السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأهداف .

١ - أن معدل نمو الصادرات الصناعية الفعلى لم يتجاوز ٨ر٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، انخفض الى أقل من ٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . فى نفس الوقت فان معدل النمو الفعلى للدخل المحلى فى القطاع الصناعى (بالأسعار الثابتة) بلغ ١٧ر٥٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٦) (١٢) . معنى ذلك أن النمو الفعلى المتحقق فى القطاع الصناعى المصرى لا يرجع أساسا لنمو الصادرات الصناعية ، وانما يرجع لعوامل ترتبط بنمو الطلب المحلى . والأكثر أهمية هو أن هذا النمو الفعلى فى الدخل المحلى فى القطاع الصناعى قد تحقق فى ظل عجز كبير فى ميزان المدفوعات . وهدف سياسة التوسع فى الصادرات هنا يجب أن يكون الاسراع بمعدل نمو الصادرات الصناعية .

٢ - فى حالة تساوى معدل نمو الدخل المحسوب تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات مع معدل النمو الفعلى فان هدف سياسة التوسع فى الصادرات يجب أن يكون المحافظة - على الأقل - على معدل نمو الصادرات المتحقق .

٣ - أن ارتفاع قيمة كل من المرونة السعرية للطلب على الصادرات والمرونة السعرية للطلب على الواردات بمقدار ١٠٪ فقط (ليصبحا - ١ر٢٦

و - ٢٥٣ر على الترتيب) من شأنه أن يعمل على ارتفاع معدل نمو الدخل الصناعى بأكثر من ٥٠٪ (ليصبح ١٦٥٪) وذلك تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات . وأهم من ذلك أن ذلك سوف يتحقق فى ظل معدل نمو فى الصادرات الصناعية مقداره ٢٤٣٪ . (انظر المعادلة رقم ١٠) أى أن زيادة مقدارها ٨٪ فى معدل نمو الصادرات الصناعية من شأنه ان يعمل على زيادة معدل نمو الدخل الصناعى بأكثر من ٥٠٪ . لاحظ أن ذلك يتطلب من صانع السياسة الاقتصادية التغلب على عوائق حفز الطلب الخارجى على الصادرات ، والا فان المرونة السعرية للطلب على الصادرات سوف تنخفض بصورة كبيرة ، ومن ثم ينتفى أى تأثير للتحسن فى الأسعار النسبية على الطلب على الصادرات (سوف نعود لمناقشة ذلك فى القسم التالى) .

٤ - لأن الواردات المصرية تتمثل فى معظمها فى سلع استثمارية ووسيطه ومواد خام (أكثر من ٧٣٪ من اجمالى الواردات) فان محاولة صانع السياسة الاقتصادية اتباع أساليب من شأنها رفع المرونة السعرية للطلب على الواردات تصبح غير مجدية ، بل وقد تعد سياسة خاطئة . فالتوسع فى الصادرات يستلزم احتياجات من الواردات الوسيطه ، هذا الى جانب أن المدخلات الوسيطه المحلية تتطلب - لانتاجها محليا - احتياجات من الواردات الوسيطه . وتعتمد اتباع أساليب لرفع المرونة السعرية للواردات من شأنه ليس فقط الاضرار بالانتاج للسوق المحلى ، ولكن أيضا بالانتاج للتصدير .

٥ - اذا كان رفع المرونة السعرية للطلب على الواردات يجب أن لا يؤخذ بصفة مطلقة على أنه هدف من أهداف السياسة الاقتصادية فى مصر، فان خفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات يجب أن يكون أحد أهداف صانع السياسة الاقتصادية . فعلى خلاف المرونة السعرية ، فان المرونة الدخلية ترتبط بالطلب على سلع نهائية استهلاكية أكثر من ارتباطها بالطلب على السلع الاستثمارية والوسيطه . وبالنظر الى المعادلة رقم (١١) فان خفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات من شأنه أن يسهم فى رفع معدل نمو الدخل فى القطاع الصناعى تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات . فاذا ما افترضنا بقاء كل العوامل الأخرى على ماهى عليه ووفقا للنموذج الذى أوردناه فى (١/٣) فان معدل نمو الدخل تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات (المعادلة رقم ١١) يمكن التعبير عنه على أنه :

$$(١٢) \quad R_y = \frac{x R}{h_y}$$

$$(١٢) \quad R_y = \frac{h_x (R_w - R_r - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z)}{h_y} \quad ١٠$$

وهذا معناه أن أى تحسن فى نمو الصادرات ما لم يصحبه استخدام وسائل من شأنها خفض المرونة الدخلية للمطلب على الواردات لن يكون له أثارا ايجابية ملحوظة على معدل نمو الدخل .

٣/٣ التوسع فى الصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية :

استعرضنا فى القسم السابق (٢/٣) كيف ان نجاح سياسة التوسع فى الصادرات يعتمد على كفاءة صانع السياسة الاقتصادية فى تحديد الهدف من تلك السياسة . وانتهينا من ذلك - اعتمادا على تقديرات تقريبية - الى أن هدف صانع القرار يجب أن يكون رفع معدل نمو الصادرات الصناعية ليصل الى ٢٢.٥٪ سنويا حتى يمكن تحقيق معدل نمو فى الدخل المحلى المتولد من القطاع الصناعى مقداره ١٠.٩٪ ، وذلك تحت فرضية أن هذا النمو سوف يتحقق فى ظل توازن ميزان المدفوعات . وفى هذا القسم سوف نحاول اللقاء مزيد من الضوء على هذا الهدف التصديرى وكيفية ترجمته الى هدف محدد على مستوى الوحدة الانتاجية ومدى ارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتي من أهمها الانتاج المحلى والأسعار المحلية والواردات .

افترض ان صانع السياسة الاقتصادية قام بتحديد هدف للصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية فى صورة نسبة مئوية من الانتاج . افترض أيضا أن الصادرات الفعلية قد تتساوى مع هذه النسبة أو تختلف عنها . فى مثل هذه الحالة فان حصيلة الصادرات الفعلية على مستوى الوحدة الانتاجية يمكن التعبير عنها كالآتى (١٣) :

$$(١٣) \dots\dots\dots P_f \delta Q = \lambda [P_f \delta Q + P_d(1 - \delta) Q]$$

حيث P_d, P_f هما الأسعار العالمية والأسعار المحلية Q هي كمية الانتاج ، β هي النسبة الفعلية من الانتاج التي يتم تصديرها ، λ هي النسبة من الانتاج التي يجب تصديرها (هدف السياسة λ هي قيمة محددة الاقتصادية للتوسع في الصادرات) $\cdot$ ولأن قيمة سلفا بواسطة صانع السياسة الاقتصادية ، فان المعادلة رقم (١٣) تمثل قيذا يجب مراعاته بواسطة المنتج الفرد $\cdot$ بمعنى آخر فان الصادرات الفعلية كنسبة من الانتاج (أو β) لن تعتمد فقط على كمية الانتاج Q والأسعار العالمية (P_f) ، ولكنها سوف تعتمد أيضا على λ

أو نسبة الصادرات الى كمية الانتاج والمحددة سلفا بواسطة الحكومة $\cdot$ واذا ما نجحت الحكومة في استخدام الأدوات الفعالة التي تضمن حفز - أو دفع - المنتج على الوفاء بالهدف التصديري λ ، فان ذلك سوف يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها الأسعار المحلية والميزان التجارى وتخصيص الموارد والاستهلاك المحلى والواردات $\cdot$

لتوضيح ذلك افترض أن المنتج هدفه النهائى هو تعظيم دالة الربح التالية :

$$(١٤) \dots\dots\dots \pi = [P_f \delta Q + P_d (1 - \delta) Q] - C$$

حيث C هي تكلفة الانتاج $\cdot$ درجة نجاح المنتج فى تعظيم ارباحه سوف تعتمد على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية (P_f, P_d) وكل منهما خارج نطاق تحكم المنتج الفرد) ، وكفاءة المنتج فى اختيار كمية الانتاج المناسبة $\cdot$ ولمعرفة الآثار المترتبة على ذلك سوف نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى : حالة عدم وجود قيود على الواردات :

فى هذه الحالة فان الأسعار المحلية (P_d) تتساوى مع الأسعار

العالمية (P_f) . فإذا ما لجأت الحكومة إلى تحديد هدف تصديرى للوحدة الانتاجية ، وبفرض ان المنتج سوف يستجيب ، فان ذلك معناه - فى غالب الأحيان - ان النسبة الفعلية من الانتاج التى توجه لتصدير σ سوف ترتفع . ولأن الأسعار النسبية لن تتغير نتيجة ذلك فان الوفاء بالأهداف التصديرية سوف يترتب عليه وجود فائض فى الطلب المحلى . لاحظ أن المنتج ليس لديه دوافع لزيادة الانتاج طالما ان ذلك لن يسهم فى زيادة أرباحه بسبب عدم تغير الأسعار النسبية ، أى أن ربحية الوحدة من الصادرات تعادل ربحية الوحدة الواحدة من المبيعات المحلية . من هنا فان الوفاء بحصة الصادرات المحددة بواسطة الحكومة سوف يترتب عليه إعادة تخصيص كمية الانتاج المحلى بين السوق المحلى والصادرات . والآثار المحتملة هنا هى أن الاستهلاك المحلى والانتاج المحلى لن يتغيرا ، الصادرات سوف ترتفع للوفاء بالأهداف التصديرية ، الأسعار النسبية لن تتغير ، الواردات سوف ترتفع بنفس القدر الذى ترتفع به الصادرات لتغطية فائض الطلب المحلى ، وأخيرا لن يحدث أى تحسن فى ميزان المدفوعات . اما الاثر على تخصيص الموارد المحلية فهو غير واضح (١٤) .

الحالة الثانية : حالة فرض قيود على الواردات :

فى هذه الحالة فان الأسعار المحلية لا تتساوى مع الأسعار العالمية . وبفرض أن القيود على الواردات تتمثل فى التعريفية الجمركية فان الحد الأقصى للأسعار المحلية سوف يكون $P_f (1 + T)$ ، حيث T هى التعريفية الجمركية . فرض تعريفية جمركية على الواردات يعنى أن ربحية المبيعات المحلية سوف ترتفع . والنتيجة المباشرة لذلك قد تمثل فى انخفاض حجم الاستهلاك المحلى . وتوقف فرص زيادة الانتاج المحلى على فائض الطلب المحلى - نتيجة الوفاء بالأهداف التصديرية - والانخفاض فى حجم الاستهلاك المحلى . أيضا يتوقف الاثر على ميزان المدفوعات على التغيرات المحتملة فى الأسعار المحلية . وفى حالة ارتفاع الأسعار المحلية لتصبح أكبر أو متساوية مع $P_f (1 + T)$ فان فرص تحقيق تحسن فى ميزان المدفوعات تنخفض . اما اذا أرتفعت الأسعار المحلية ولكن ظل مستواها أقل من $P_f (1 + T)$ ، فان زيادة الانتاج المحلى تظل قائمة ومن ثم تزداد فرص (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

- حدوث تحسن فى ميزان المدفوعات نتيجة الوفاء بالأهداف التصديرية
- ويمكن تلخيص الاحتمالات السابقة كما هو وارد فى الجدول برقم (٢/٣)

جدول رقم (٢/٣)

الاثار المحتملة للوفاء بأهداف التوسع فى الصادرات
على مستوى الوحدة الانتاجية

حالة	حالة	الاثار على
وجود قيود على الواردات	عدم وجود قيود على الواردات	
يرتفع	لا يتغير	الانتاج المحلى
ينخفض	لا يتغير	الاستهلاك المحلى
ترتفع	لا تتغير	الأرباح
ترتفع	ترتفع	الصادرات
غير واضح	ترتفع	الواردات
يتحسن	لا يتغير	الميزان التجارى

الاحتمالات الواردة فى جدول رقم (٢/٣) تنطبق على انتاج وتصدير أو استيراد سلع نهائية • وعند اضافة الاحتياجات من الواردات الوسيطة فان الاحتمالات السابقة لاشك سوف تتغير • فزيادة الصادرات للوفاء بالأهداف التصديرية - قد لا يترتب عليه تحسن فى الميزان التجارى ، حتى وان أدت القيود الجمركية الى تخفيض الواردات من السلع النهائية • والسبب فى ذلك - خاصة فى حالة الدول النامية - أن الوفاء بالأهداف التصديرية يتطلب مدخلات وسيطة من الواردات • وليس من السياسات الاقتصادية الناجحة فرض قيود جمركية وغير جمركية على تلك المدخلات الوسيطة من الواردات بسبب عدم توافر البدائل المحلية •

٤/ سياسة التوسع فى الصادرات : الأدوات Instruments

انتهينا فى القسم الثالث من هذا البحث الى أن وضع أهداف Targets لسياسة التوسع فى الصادرات هى عملية اقتصادية معقدة ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وتؤثر - سواء بصورة مباشرة

أو غير مباشرة - على سلوك وقيم تلك المتغيرات الاقتصادية . انتهينا أيضا الى أن عملية وضع أهداف تصديرية - من زاوية صنع السياسة الاقتصادية - فى الاقتصاد المصرى اما أنها مهمة ، أو انها بصورة عشوائية لا ترتبط بالأساليب العلمية لصنع سياسة اقتصادية للتوسع فى الصادرات . ننقل الآن لدراسة الجانب الثانى من سياسة تنمية الصادرات والذى يتعلق بكيفية تنفيذ السياسة ذاتها . بمعنى آخر كيفية توصيف الأدوات Instruments الممكن استخدامها ، مع التعرض للآثار الاقتصادية الكلية التى من المحتمل أن تترتب على استخدام تلك الأدوات .

فى البداية يجب الإشارة لحقيقتين هامتين :

الأولى : أننا فى معرض دراستنا لأهداف سياسة التوسع فى الصادرات كان الاهتمام منصبا أساسا على جانب الطلب (سواء الطلب الخارجى على الصادرات أو الطلب المحلى على الواردات) ، وكان تعرضنا لجانب العرض محدودا بقدر ما تحتاجه متطلبات سريان العلاقات المتبادلة بين الصادرات والانتاج والانتاجية والأجور النقدية . ولأن المنهج التحليلى الذى نتبعه فى هذا البحث يمكن وصفه على أنه منهج توازن عام ، كان لابد من التعرض لجانب العرض بشئ من التفصيل . وتفسير ذلك أن تحديد أهداف لسياسة التوسع فى الصادرات مهما كان دقيقا لا يعنى وجود ضمان كاف على أن تلك الأهداف سوف تتحقق مالم تتوفر الأدوات الملائمة التى تحدث التغيير المعتمد ليس فقط فى سلوك وقيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بجانب الطلب ، ولكن أيضا - وبصورة أكثر أهمية فى حالة الدول النامية - فى سلوك وقيم المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط بجانب العرض .

الثانية : أن صانع السياسة الاقتصادية يجب أن يراعى - عند اختيار أدوات تنفيذ سياسة التوسع فى الصادرات - درجة تقبل الوحدات الانتاجية للأهداف التى يحددها ، ومن ثم قدرتها ودرجة استعدادها لتغيير خططها الانتاجية والتسويقية بما يتلاءم وتلك الأهداف . وفيما يتعلق بالاقتصاد المصرى ، فإن وجود قطاع عام صناعى كبير الحجم قد يكون من العوامل المساعدة على زيادة قدرة الحكومة على تحقيق أهداف التوسع فى الصادرات . الا أن نمو القطاع الخاص فى فترة ما بعد الانفتاح وكذلك عدم

وجود سيطرة كاملة على القطاع العام ، يزيد من تعقد عملية اختيار الأدوات الملائمة التى يتوافر معها ضمان استجابة الوحدات الانتاجية .

والأدوات المستخدمة يجب أن تكون ملائمة ليس فقط من حيث فعاليتها فى زيادة عرض الصادرات ، ولكن أيضا من حيث تأثيرها الموجب على الطلب الخارجى على الصادرات . وعلى هذا فمن المتوقع أن تتعدد تلك الأدوات وتتجاوز الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية (بمعنى أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية) الى مجموعة من الحوافز السعرية وغير السعرية التى تعمل على تشجيع المنتج المحلى على الانتاج للتصدير ، وتحفز المستورد الخارجى على زيادة الطلب على الصادرات المحلية . وقد يكون من المفيد فى هذا المجال تناول الأدوات التى يجب استخدامها لتشجيع جانب العرض بعد أن تناولنا جانب الطلب بالتفصيل عند دراستنا لهدف سياسة التوسع فى الصادرات . ومع ذلك - وكما سيتضح فيما بعد - فانه من الصعب - فى حالات كثيرة - الفصل أو تمييز جانب العرض عن جانب الطلب . والمنهج المتبع هو تشخيص أهم - وليس كل - المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على عرض الصادرات ويستطيع صانع القرار السيطرة على سلوكها .

١/٤ - سعر الصرف :

الكمية المعروضة من الصادرات هى جزء من الانتاج المحلى ، ومن ثم فان كفاءة المنتج المحلى فى مجال التصدير ترتبط بكفاءته الانتاجية . وكفاءة المنتج - كما هو معلوم فى مبادئ النظرية الاقتصادية - تتوقف الى حد كبير على الأسعار النسبية ، سواء الأسعار النسبية للموارد الانتاجية (عناصر الانتاج) أو الأسعار النسبية للمنتجات . فاختيار المنتج للفن الانتاجى السليم وفقا للأسعار النسبية لعوامل الانتاج (كفاءة سعرية) يعد شرطا أساسيا للوصول بالتكلفة الى أدناها (ميزة نسبية) . والشرط المكمل لذلك هو نجاح المنتج فى استغلال هذا الفن الانتاجى مما يساعده على تعظيم الانتاج (كفاءة فنية) بمعنى نجاح المنتج فى استغلال الميزة النسبية المتاحة له وفقا للأسعار النسبية للمنتجات . هذا هو جوهر نظرية النفقات النسبية بما تحويه من فروض صريحة وفروض ضمنية . من هنا فان السياسة الاقتصادية التى تهدف الى التوسع فى الصادرات يجب أن تأخذ فى الاعتبار تغيرات الأسعار كمتغير أساسى يمكن تعديل سلوكه - بل وقيمه - لتشجيع

المنتج على التوسع فى الصادرات بما يحقق له أقصى استفادة من الميزة النسبية . وفى مجال دراسات السياسات الاقتصادية يمثل سعر الصرف الاداة السعريّة الأساسية التى يمكن استخدامها بواسطة صانع القرار للتأثير على الأسعار النسبية وتوجيهها بما يخدم أنشطة التصدير .

سبق الإشارة فى القسم السابق الى أن حفز الطلب الخارجى على الصادرات يتطلب - فيما يتطلب - حوافز سعريّة (ارتفاع المرونة السعريّة للطلب على الصادرات) . ووفقا لمناهج ميزان المدفوعات المتعارف عليها فإن رفع سعر الصرف - تخفيض قيمة العملة المحليّة - من شأنه خفض أسعار الصادرات (مقومة بالعملة الأجنبية) . وإذا ما اقترن ذلك بارتفاع قيمة المرونة السعريّة للصادرات فإن الطلب على الصادرات سوف يرتفع . وبالرغم من أن جانب الطلب قد نال الكثير من الاهتمام فى الدراسات التطبيقية والنظرية ، إلا أن قضية تأثير تغيرات سعر الصرف على جانب العرض تمثل أهمية خاصّة ونحن فى معرض الحديث عن سياسة التوسع فى الصادرات فى الدول النامية . فقد تكوّن المرونة السعريّة للطلب على الصادرات مرتفعة ، إلا أن ذلك لا يعد ضمانا كافيا لأن العرض المحلى سوف يستجيب . وعلى ذلك فإن استخدام تغيرات سعر الصرف كأداة لتحقيق هدف التوسع فى الصادرات يتوقف على ثلاث متغيرات أساسية :

- ١ - المرونة السعريّة للطلب على الصادرات .
- ٢ - مرونة العرض المحلى بالنسبة للطلب على الصادرات .
- ٣ - تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحليّة .

القاعدة العامة هى أنه إذا كانت ربحية الصادرات أعلى من ربحية المبيعات المحليّة فإن أى زيادة فى الطلب الخارجى على الصادرات سوف تكون عنصرا محفزا على زيادة الانتاج المحلى للوفاء بالطلب الخارجى . فى تلك الحالة فإن المنتج المحلى سوف يستجيب - وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة - لتغيرات سعر الصرف . أما إذا كانت ربحية التصدير لا تختلف عن - أو تنخفض عن - ربحية المبيعات المحليّة ، فإن رفع سعر الصرف بصورة متعمدة لن يكون له تأثير موجب على زيادة الكمية المعروضة من الصادرات . وبافتراض أن التكلفة الحدية للانتاج المحلى لا تختلف

باختلاف أسواق تصريف المنتج (بمعنى السوق المحلى ، والسوق الخارجى) ، فان الايراد الحدى ليس كذلك . ومع هذا ففى حالة الدول النامية ، فان هناك عوامل خرى - غير الأرباح بالمفهوم النقدى - لها دور فى تحديد ربحية الصادرات من وجهة نظر المنتج . فالدول النامية تعاني من نقص موارد النقد الأجنبى وتعدد استخداماته بصورة تضع الصرف الأجنبى فى نفس مكانة الموارد الانتاجية والتى تتصف بالندرة وسرعة تحولها الى سلع وخدمات تشبع رغبات نهائية (١٥) . وندرة الصرف الأجنبى تمثل قيذا على الكفاءة الانتاجية (سواء سعرية أو فنية) للمنتج المحلى فى الدول النامية وذلك بسبب الارتفاع النسبى فى الاحتياجات من الواردات الوسيطة . وفى دراسة أجريت مؤخرًا - وأشترك الباحث فى اعدادها - حول مشاكل الصادرات المصرية ، اتضح ان « الحصول على الصرف الأجنبى اللازم لتمويل الاحتياجات من الواردات الوسيطة » يمثل أحد الأسباب الرئيسية للتصدير من وجهة نظر ١١٢ شركة صناعية مصدرة (١٦) .

معنى ذلك أن مرونة العرض المحلى من الصادرات بالنسبة للطلب الخارجى عليها فى الدول النامية - وكذلك فى مصر - مرتفعة . وبالتالى فان نجاح أسلوب رفع سعر الصرف فى خلق حوافز سعرية تدفع بالطلب على الصادرات الى أعلى ، من شأنه أن يحفز العرض المحلى . الا أن ذلك لا يمكن التسليم به على اطلاقه . فهناك عقبات هيكلية متعددة تقلل من فرص زيادة الانتاج المحلى فى الدول النامية مثل : انخفاض كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المحلية ، الاختلالات فى أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج والتى تنشأ أساسا بسبب استخدام السياسة الاقتصادية بصورة غير سليمة ، عدم توافر موارد الصرف الأجنبى اللازمة لتمويل الواردات الوسيطة .

كذلك فان أسلوب رفع سعر الصرف ذاته قد يترتب عليه آثارا سلبية على العرض المحلى من الصادرات وذلك لمسيبين :

الأول : أن رفع سعر الصرف من المحتمل أن يتسبب - بسبب تأثيره على الأسعار المحلية للواردات - فى رفع الأسعار المحلية . واذا ما كانت العلاقة بين الأسعار المحلية والأجور النقدية علاقة حلزونية . فان التأثير السلبى لرفع سعر الصرف على الأسعار المحلية سوف يكون مضاعفا .

وارتفاع الأسعار المحلية - خاصة أسعار المدخلات المحلية - من شأنه أن يقلل فرص زيادة الانتاج المحلى ، بل وفقدان الميزات التنافسية - فى جانب الطلب على الصادرات - التى تنشأ نتيجة رفع سعر الصرف (١٧) .

الثانى : ان رفع سعر الصرف يعنى ارتفاع الأسعار النسبية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) ، ولأن المرونة السعرية للواردات غالبا ما تكون منخفضة نسبيا فى الدول النامية (٢٣٠ ر فى مصر) ، فان ذلك من شأنه أن يجعل الانتاج المحلى المنافس للواردات أكثر ربحية . معنى ذلك أن رفع سعر الصرف قد يعمل على تحول تخصيص الموارد المحلية فى غير صالح الانتاج للتصدير . واذا ما ارتبط بفرض تعريف جمركية على الواردات فان ربحية المبيعات المحلية سوف تفوق ربحية التصدير . من هنا تبرز أهمية أن يتم اختيار الأنشطة التى يجب حمايتها بدقة وأن يتم تقدير معدلات الحماية وفقا لمعايير اقتصادية . وفى هذا المجال يثور التساؤل حول مدى نجاح سياسة حظر استيراد بعض السلع النهائية فى مصر (مثل الملابس الجاهزة) من زاوية تأثير هذا الحظر على صادرات تلك السلع ، وخاصة تلك السلع التى من المفترض أن يتوافر بها احتمالات تصديرية مرتفعة .

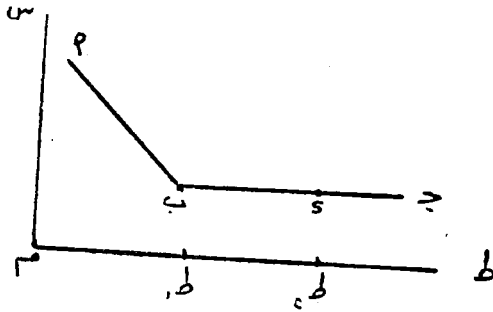
خلاصة القول ، فان تأثير رفع سعر الصرف على العرض المحلى من الصادرات هو فى الواقع تأثير مختلط . فرفع سعر الصرف له أثر موجب على عرض الصادرات من زاوية ارتباط العرض المحلى بالطلب الخارجى على الصادرات . أيضا رفع سعر الصرف - ولأسباب ذكرناها من قبل - له تأثير سلبي على الكمية المعروضة من الصادرات . وهذا يبين أهمية دراسة تغيرات سعر الصرف بدقة وتقييم مختلف الآثار المحتملة (مباشرة وغير مباشرة) وذلك قبل استخدامه كأداة لتنفيذ سياسة التوسع فى الصادرات .

٢/٤ درجة استغلال الطاقة الانتاجية (الضغط المتولد من الطلب المحلى):

ليس المقصود هنا هو مناقشة أسباب انخفاض أو ارتفاع طاقة استغلال الموارد المحلية ، وانما الهدف هو دراسة مدى تأثير درجة الاستغلال الفعلية للطاقة الانتاجية على اداء الصادرات (خاصة فيما يتعلق بجانب العرض) على مر الزمن . وقد يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى أن ارتفاع درجة استغلال الطاقة الانتاجية من شأنه أن يحدث اثرا ايجابيا على اداء

الصادرات ، وذلك كنتيجة لارتفاع حجم الانتاج المحلى . الا أن ذلك قد لا يكون سليما تماما اذا ما كان ارتفاع معدل استغلال الطاقة الانتاجية يرجع بصفة أساسية للضغط الذى يولده الطلب المحلى على الانتاج .

لتوضيح ذلك افترض أن الهدف النهائى للمنتج المحلى هو تعظيم الربح . افترض أيضا أن المنتج المحلى يستطيع أن يؤثر فى مستوى الأسعار المحلية ، ولكنه لا يملك القدرة على ذلك فيما يتعلق بالأسعار العالمية لمنتجاته . وفقا لتلك الفروض فإن منحنى الطلب المحلى سيكون ذو ميل سالب ، بينما منحنى الطلب الخارجى سيكون لا نهائى المرونة (١٨) . وعلى هذا فإن منحنى الإيراد الحدى الذى يواجه المنتج المحلى فى كل من السوقين المحلى والخارجى يمكن التعبير عنه بالشكل التالى :



أ ب يمثل منحنى الإيراد الحدى فى السوق المحلى ، ب ج يمثل منحنى الإيراد الحدى فى السوق الخارجى . لاحظ - بفرض أن التكلفة الحدية لا تختلف باختلاف الأسواق - أن أى نقطة على يسار النقطة ب تعنى أن المبيعات المحلية أكثر ربحية ، بينما أى نقطة على يمين ب تعنى أن الصادرات أكثر ربحية (لمعرفة ذلك تصور امتداد أ ب ليقطع المحور الأفقى وامتداد ج ب ليقطع المحور الرأسى) (١٩) . والاحتمالات الممكنة كما يعكسها الشكل السابق هى كما يلى :

أن يقوم المنتج المحلى بتحديد حجم انتاجه بالكمية م ط حيث حدد الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة ، وحيث يقطع منحنى التكلفة الحدية منحنى الإيراد الحدى عند النقطة د . فى مثل هذه الحالة فإن الانتاج

المحلى سوف ينقسم الى قسمين : الكمية م ط، للمبيعات المحلية والكمية ط، ط، للصادرات . لاحظ أنه اذا قطع منحني التكلفة الحدية منحني الايراد الحدى فى نقطة على يمين النقطة د فان ذلك لا يعنى أن الصادرات سوف ترتفع بأكثر من ط، ط، ، وذلك لأن النقطة د تمثل الطاقة القصوى ومن ثم تنتفى احتمالات زيادة الانتاج على يمينها . أما اذا قطع منحني التكلفة الحدية منحني الايراد الحدى فى نقطة على يسار نقطة د فان الصادرات سوف تنخفض . وبفرض أن المنتج سوف يختار كمية الانتاج م ط، (أى عند الطاقة القصوى) فان ارتفاع الطلب المحلى (انتقال أ ب الى اليمين) سوف يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات .

مما سبق يتضح أن ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية من شأنه ان يحدث تأثيرا سلبيا على عرض الصادرات . وفى حالة وجود طاقة انتاجية عاطلة (بمعنى انخفاض درجة استغلال الموارد الانتاجية المتاحة) فان فرص زيادة عرض الصادرات تكون أكبر مما لو كانت الطاقة الانتاجية مستغلة بالكامل لمواجهة ضغط الطلب المحلى والطلب الخارجى الموجود أصلا . من هنا وجب على صانع السياسة الاقتصادية وهو فى سبيل تحقيق أهداف التوسع فى الصادرات ايجاد الوسائل والأدوات الكفيلة بالتوسع فى حجم الطاقة الانتاجية من ناحية ، وترشيد الطلب المحلى (بمعنى أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية) . والتوسع فى حجم الطاقة الانتاجية فى الدول النامية - ومنها مصر - يتطلب التغلب على مشاكل نقص المدخلات الوسيطة ، والتغلب على العقبات الادارية والاجراءات التى من شأنها اعاقا عملية تعبئة الموارد المحلية واعدادها للعملية الانتاجية .

٣/٤ العوامل الأخرى :

لا شك أن هناك متغيرات أخرى متعددة تؤثر على نمو عرض الصادرات على مدار الزمن ويستطيع صانع السياسة الاقتصادية توجيه سلوكها والتحكم فيها . ومن تلك المتغيرات درجة الانفتاح على العالم الخارجى والتكوين الرأسالى المحلى .

الانفتاح على العالم الخارجى يعد عاملا مساعدا على فتح الأسواق الخارجية ، وسهولة الاتصال بين المنتج المحلى والمستهلك الخارجى ، ودفع

المنتج المحلى لبذل جهود أكثر للاستفادة من المزايا التنافسية التى يتمتع بها ومقابلة متطلبات السوق الخارجى من معايير جودة وشروط تسليم الى آخر ذلك من الأمور الفنية المرتبطة بتسويق الصادرات . وإذا كانت تلك الأمور الفنية تتعلق بجاذب الطلب ، الا أن الطلب - وكما ذكرنا من قبل - يعد من العوامل المدفزة لعرض الصادرات . أضف الى ذلك ان ازدياد درجة الانفتاح على العالم الخارجى من شأنه أن يساعد على تحسين كفاءة استغلال الموارد (ارتفاع الكفاءة الفنية) وذلك لمسهولة الحصول على الموارد الخارجية المكملة وأهمها الفنون الانتاجية المتطورة . كل هذا من شأنه أن يساعد على زيادة حجم الطاقة الانتاجية المتاحة ورفع معدلات استغلالها . ومع هذا فان ازدياد درجة الانفتاح على العالم الخارجى من المتوقع أن يحدث آثارا على الطلب المحلى ليست فى صالح نمو عرض الصادرات .

فى الأجل القصير فان مخزون رأس المال من المتوقع أن يكون ثابتا . عكس ذلك فان التراكم الرأسمالى فى الأجل الطويل من المتوقع أن يلعب دورا هاما فى تغير نمط العرض المحلى ونمط الطلب المحلى . مثال ذلك أنه بفرض ثبات معاملى رأس المال/الناتج ، فانه من المتوقع أن يزيد عرض انصادات نتيجة زيادة الانتاج المحلى بسبب زيادة معدل التراكم الرأسمالى المحلى . وعلى هذا فان ادخال التراكم الرأسمالى كمتغير فى دالة عرض الصادرات يصبح ضروريا وذلك حتى يعكس الآثار الموجبة - ان وجدت - لنمو الناتج على نمو عرض الصادرات .

٤/٤ دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية :

لدراسة مدى تأثير المتغيرات السابقة - وهى فى الأصل متغيرات ترتبط بالسياسة الاقتصادية Policy Variables - قمنا بمحاولة لتقدير دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة ٥٧ - ١٩٨٦ . وقد كنا نود امتداد تلك الفترة حتى يمكن ان يعكس التقدير ظروف نمو المتغيرات المستخدمة ، الا أن صعوبة الحصول على بيانات كافية حال دون ذلك . ودالة عرض الصادرات التى تم تقديرها تأخذ الشكل التالى :

$$EX_g = f \quad (+) \quad (-) \quad (+) \quad (+) \quad (RAT, CAP, EOP, CAF, D)$$

(ما بين الأقواس فوق كل متغير يوضح الإشارة المتوقعة للعلاقة بينه وبين نمو الصادرات) .

حيث :

— RAT هى سعر الصرف الحقيقى ، أو سعر الصرف فى السوق معدلا بمعدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم العالمية كالآتى:

$$RAT = R_m \left(\frac{P_{USA}}{P_{EG}} \right)$$

حيث P_{EG} هى الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر و P_{USA} هى الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة الأمريكية كممثل للتضخم العالمى .

— CAP هى درجة استغلال الطاقة الانتاجية المحلية معبرا عنها كنسبة بين الانتاج الصناعى الفعلى الى الانتاج الصناعى المقدّر باستخدام معادلة الاتجاه العام (٢٠) . والفرضية الأساسية هنا هى أنه اذا كان الانتاج الصناعى المتوقع أقل من قيمته المقدرة ، فان هذا معناه وجود طاقة انتاجية غير مستغلة .

— EOP تشير الى درجة الانفتاح على العالم الخارجى معبرا عنها بنصيب أسواق العملات الحرة من اجمالى الصادرات الصناعية المصرية .

CAP هى التكوين الرأسمالى أو الرقم القياسى للتكوين الرأسمالى الحقيقى (بالأسعار الثابتة) .

— D متغير (Dummy) يعكس تأثير فترة الحروب (٦٧ - ١٩٧٢) على نمو الصادرات .

— EX_g الرقم القياسى للصادرات الصناعية بالأسعار الثابتة .

— تم تحويل قيم المتغيرين CAF و EX_g من قيم بالأسعار الجارية الى قيم بالأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة .

الجدول رقم (١/٤) يشتمل على أفضل نتائج التقدير لدالة عرض الصادرات الصناعية المصرية . وبالرغم من وجود دلائل اقتصادية واحصائية

على وجود ارتباط متعدد بين كل من طاقة استغلال الموارد ودرجة الانفتاح على العالم الخارجى (معامل الارتباط بينهما ٥٣ ر) الا ان ذلك لا يعنى تحيز التقديرات الواردة فى الجدول رقم (١/٤) ، وان كان ذلك يعنى ان التقدير اقل كفاءة .

النتائج الواردة فى جدول رقم (١/٤) توضح - مع بعض التحفظات على جودة البيانات المستخدمة - مدى ارتباط المتغيرات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية (Policy Variables) بنمو عرض الصادرات الصناعية المصرية . أيضا هذه النتائج تعكس مدى قوة ومعنوية العلاقة بين كل من سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية وبين نمو عرض الصادرات . كذلك فان ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية من شأنه ان يحدث اثارا سلبية على نمو عرض الصادرات . والنمو الحادث فى هذين المتغيرين فقط - سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية - يعد مسئولا عن تفسير أكثر من ٨٥٪ من النمو فى عرض الصادرات الصناعية (كما هو واضح من المعادلة رقم ٤ حيث قيمة R^2 أكبر من ٨٥٪) . وهذا يتوافق مع ما ناقشناه فى (١/١/٤) و (٢/١/٤) من قبل . كذلك فان درجة الانفتاح على العالم الخارجى والتكوين الرأسمالى يلعبان دورا فى حفز عرض الصادرات الصناعية ، وان كان ذلك ليس معنويا بدرجة كبيرة .

جدول رقم (١/٤)

محددات عرض الصادرات الصناعية المصرية (١٩٨٦ - ٥٧)

D.W.	R ² (F-ratio)	D	CAF	EOP	CAP	RAT	C	المادة
+ ١٢٥	٩٥٢ (١٩٩)	٤٥ (١١١)	٣٧٥ (١٨١)	١٣ (١٦٥)	١٩٦- (٣١١-) ***	١٩٩ (٣٢٨) ***	٢٤٩	١
+ ١٧٦	٨٧٤ (٥٨)	٢٨ (٤٤)	٢٧ (١٩٦)	٢٧ (١٩٦) **	٣٦٩- (٧٦٩-) ***	٢١٨ (٦٢٩) ***	٨١٨	٢
+ ١٤٨	٨٧٣ (٨٩)		٢٨	٢٨ (٢٠٩)	٣٨٠- (٩٦٤-) ***	٢١٦ (٦٣٩) ***	٨١٣	٣
+ ١١٩	٨٥١ (١٥٤)				٣٥٨- (٨٨٩-) ***	٢٦٢ (٩٦٤) ***	٩٢٠	٤

- المعادلات تم تقديرها بإيجاد لوفاريتم لقيم المتغيرات ماعدا D .
- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم اختبار "t".
- * معنوى عند ١٠٪ / معنوى عند ٥٪ / معنوى عند ١٪
- + تعنى ان اختبار الارتباط الذاتى Autocorrelation غير حاسم .
- + + تعنى عدم وجود دليل على وجود الارتباط الذاتى .

مصادر البيانات :

— الانتاج الصناعى ، التكوين الرأسمالى ، الرقم القياسى لأسعار الجملة : الكتاب الاحصائى السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - اعداد متفرقة .

— الصادرات الصناعية ، أسواق الصادرات : البنك المركزى المصرى - النشرة الاقتصادية - اعداد متفرقة .

— سعر الصرف ، الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة الأمريكية :
IMF, "International Financial Statistics" — Various.

٥/ الخلاصة :

اعتمد التحليل فى هذا البحث على تطوير نموذج مبسط للنمو الاقتصادى يراعى - على خلاف النماذج التقليدية للنمو - حالة ميزان المدفوعات كقيد على النمو . والهدف من تطوير واختبار هذا النموذج هو تحديد ما أطلقنا عليه أهداف تصديرية للقطاع الصناعى المصرى وتشخيص أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بعملية تحديد تلك الأهداف وهذا يمثل الجانب الأول من عملية صنع السياسة الاقتصادية وهو تحديد الأهداف . كذلك قمنا بتشخيص وتقدير دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية بهدف قياس تأثير مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية على نمو الصادرات الصناعية وانتهينا الى أن هذه المتغيرات - اذا ما تم التحكم فى سلوكها بواسطة صانع القرار - تمثل أدوات فعالة لتحقيق أهداف سياسة التوسع فى الصادرات .

وقبل التعرض لأهم نتائج الدراسة وما تعنيه من وجهة نظر صنع السياسة الاقتصادية ، يجب التأكيد على أن ما توصلنا اليه من نتائج - وبناء على تقديرات تقريبية - من الأفضل أن يؤخذ على أنه مؤشرات محددة لأهداف سياسة التوسع فى الصادرات الصناعية فى مصر . فليس من الصواب القول بأن نتائج تلك الدراسة تضخم من مسئولية صانع القرار، اذ يجب عليه - وفقا لنتائج التحليل هنا - أن يراعى العلاقات المتعددة والمتشابكة بين عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية . فسياسة التوسع فى

الصادرات فى مصر لا يجب أن تكون مجرد مجموعة من الاجراءات والترتيبات المؤسسية دون رؤية واضحة لدى صانع القرار حول العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتحديد الهدف (التوسع فى الصادرات) ، وتلك المرتبطة باستخدام الأدوات . ولأن هذه الدراسة تأخذ بمنهج التوازن العام - الذى يهتم بدراسة جانبى العرض والطلب معا - فان اعتماد عملية صنع السياسة الاقتصادية فى مصر على مناهج التوازن الجزئى قد لا يتفق فى أوجه كثيرة مع منهج ونتائج هذه الدراسة . والمقولة الأساسية التى تأكدت من خلال الدراسة هى أن السياسة الاقتصادية التى تهدف للتوسع فى الصادرات اما أن تصمم بعناية بحيث تكون أهدافها محددة واضحة وأدواتها متوفرة وفعالة ، أو تترك الصادرات تعتنى بنفسها ويتحدد نموها وفقا للإمكانات الفعلية للمنتج المحلى وما يملكه من ميزات تنافسية ، فصنع السياسة الاقتصادية بصورة عشوائية من شأنه أن يخلق اختلالات غالباً ما يكون لها تأثير سلبي على الانتاج المحلى والأسعار المحلية (وخاصة أسعار عوامل الانتاج) ، ومن ثم أداء الصادرات .

اما أهم النتائج التى توصلنا إليها فمنها ما هو مرتبط بجانب تحديد أهداف سياسة التوسع فى الصادرات ومنها ما يرتبط بالأدوات الممكن استخدامها .

ففى مجال تحديد أهداف التوسع فى الصادرات قد يكون من الخطأ التسليم بأن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى تلغى - وبصورة مطلقة - العلاقات التبادلية بين الانتاج والانتاجية والأسعار المحلية والأجور النقدية . صحيح أن وجود اختلالات هيكلية من شأنه أن يضعف من تلك العلاقات ولكنه لا يهدمها تماماً . وعلى هذا فلقد خلصت الدراسة الى أن نمو الصادرات - كعنصر مميز من عناصر الطلب الكلى - من شأنه أن يدفع بمعدل نمو الدخل ، حتى وان أخذنا حالة ميزان المدفوعات (عجز) كقيد على النمو الاقتصادى فى القطاع الصناعى المصرى خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٧ كان يرجع فى معظمه لعوامل أخرى غير نمو الصادرات (وأهمها الطلب المحلى) ، فان التوسع فى الصادرات الصناعية المصرية من شأنه أن يسرع بمعدل نمو الدخل . وفى هذا المجال فان نجاح صانع القرار فى رفع المرونة السعرية للطلب على الصادرات بمعدلات بسيطة من شأنه أن

يحدث أثارا ملحوظة على معدل نمو الدخل أيضا - ولأن التحليل يتعامل مع الواردات بصورة صريحة - فإن تحديد هدف لسياسة التوسع فى الصادرات يجب أن يقترن بمحاولات من صانع القرار لخفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات والتي تعكس أساسا الطلب المحلى على الواردات من السلع الاستهلاكية . كذلك يجب أن يأخذ صانع القرار جانب الحذر فيما يتعلق بالمرونة السعرية للطلب على الواردات والتي ترتبط أساسا بالطلب على مدخلات وسيطه من الواردات . وفى هذا الخصوص تبرز أهمية هيكـل الحماية الجمركية وخطورة تحديده بصورة عشوائية .

وفيما يتعلق بأدوات سياسة التوسع فى الصادرات ، خلصت الدراسة الى أن سعر الصرف وأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التى ترتبط بالطلب المحلى - ومن ثم طاقة استغلال الموارد الانتاجية المحلية - هى من أكثر المتغيرات تأثيرا على نمو عرض الصادرات الصناعية المصرية . وعلى هذا فاننا نخلص الى أن سعر الصرف أداة فعالة للتأثير على نمو الصادرات، ولكن بشرط أن يراعى صانع القرار عند استخدامه لتلك الاداة تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية .

أخيرا ، فإن هذه الدراسة تؤكد على أن عملية صنع سياسة اقتصادية هدفها التوسع فى الصادرات الصناعية فى مصر هى عملية معقدة ، وتشتمل على العديد من العلاقات الاقتصادية المتشابكة . وتصرف صانع القرار بمعزل عن هذه الحقيقة من شأنه زيادة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المحلى .

الهوامش :

- ١ - المقصود بمصطلح الرفاهية الاجتماعية هنا هو أقصى منفعة ممكنة لافراد المجتمع ككل . وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم المنفعة الذاتية للفرد وفقا لفرضية التفضيل الذاتى والأخيرة تتمثل فى المنافع الذاتية (اشباع أو ربح) التى يتمكن الفرد من الحصول عليها - وفقا لقدراته - من خلال نظام آليات السوق . ولأن آليات السوق قد ترتبط بها مجموعة من الاختلالات (عدم وجود السوق - التحيز - الوفورات الخارجية والمضيعات - الاحتكار .. الخ) فإن هناك احتمالات لأن

تستحوذ فئة معينة من أفراد المجتمع على القدر الأكبر من المنافع .
وهنا لابد من وجود سلطة عليا (الحكومة) قادرة على التأثير على
قرارات السوق هدفها أحداث تغيير متعمد فى تخصيص الموارد
وتوزيع المنافع بحيث تضمن تعظيم المنافع لأفراد المجتمع كمجموعة،
وضمن عدم حصول البعض على أكثر مما يستحق وفقا لما يملكه
من مواهب انتاجية ، وتحسين أوضاع البعض الآخر - من زاوية
المنفعة - دون المساس بالآخرين . لاحظ الارتباط الكبير بين فكرة
الرفاهية الاجتماعية وشرط باريتو . حول المفهوم الكامل للرفاهية
الاجتماعية وشرط باريتو ، انظر : محمد غرس الدين (١٩٩٠)
الفصل الثانى .

٢ - ومع هذا فهناك شرط أساسى لكى يتحقق ذلك وهو ان يكون التوسع
فى الصادرات متمثلا فى تلك السلع التى تتمتع بميزات نسبية ومن
ثم ينخفض المكون الأجنبى فى مدخلاتها الوسيطة .

٣ - فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى أظهرت احدى الدراسات أنه خلال
الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ كان لابد من زيادة الواردات بما قيمته ١٠٠
جنيه مصرى حتى يمكن زيادة الاستثمار بمقدار يتراوح ما بين
٦٠ - ٦٥ جنيه مصرى (Khier El-Din, 1977, p. 42) .

٤ - انظر على سبيل المثال :
Beckerman (1962) — Lomfalussy (1972)
Caves (1970) — Balassa (1963).

٥ - حول العلاقة بين الأجور النقدية والأسعار المحلية والانتاجية فى
مصر ، انظر :

Ghars El-Din, 1989.

٦ - فى دراسة أعدت مؤخرا - واشترك الباحث فى اعدادها - حول أهم
مشاكل أنشطة التصدير فى القطاع الصناعى فى مصر ، اتضح أن
من أهم المشكلات التى تواجه المصدرين المصريين (بالرغم من توافر
ميزات نسبية مبدئية) : عدم توافر المواد الخام المحلية والمستوردة
وارتفاع أسعارها ، الافتقار للمعلومات الكافية عن الأسواق
الخارجية ، انظر :
(CRDS (1990)

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

- ٧ - وفقا لنتائج Verdoorn فان مرونة النمو فى الانتاجية بالنسبة للنمو فى الناتج تأخذ قيما تتراوح ما بين ٤١ر - ٥٧ر . انظر الترجمة الانجليزية لدراسة Verdoorn (والتي صدرت بالايطالية عام ١٩٤٩) فى Ironmonger et al. (1988, Appendix on page 199
- ٨ - هذا هو الشرط الواجب توافره لضمان ان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يكون لها أثر طيب على ميزان المدفوعات . حول اشتقاق شرط مارشال - لرنر انظر : Ghars El-Din (1989, pp. 87-98)
- ٩ - على سبيل المثال كانت المرونة السعرية للمطلب على الواردات فى عدد من الدول المتقدمة كالاتى : الولايات المتحدة ٥٢ر - كندا ٩٨ر - ايطاليا ٩٥ر - السويد ٧٦ر . انظر Thirlwall (1982, p. 211)
- ١٠ - Kaldor (1966)
- ١١ - راجع الهامش رقم (٧) .
- ١٢ - تم حساب معدلات نمو الصادرات الصناعية والدخل المحلى فى القطاع الصناعى باستخدام معادلة الاتجاه العام المشار اليها فى هوامش الجدول رقم (١/٣) والبيانات من : النشرة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة . بيانات الدخل المحلى فى القطاع الصناعى تم الحصول عليها من : البنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العددان الأول والثانى ، ١٩٨٧ .
- ١٣ - أعتدنا فى هذا الجزء على دراسة اعددها : Herander and Thomas (1986, pp. 591-607).
- ١٤ - فى الأنشطة الانتاجية التى تنتج منتجات بها ميزة نسبية يعد تخصيص قدر أكبر من الموارد للانتاج للتصدير مرغوبا فيه . اما تخصيص قدر أكبر من الموارد المحلية للانتاج للتصدير فى الأنشطة التى لا تتمتع بميزة نسبية فهو من قبيل التخصيص الغير جيد للموارد المحلية .
- ١٥ - حول خصائص الصرف الأجنبى وتشابه ذلك مع الموارد الانتاجية فى الدول النامية ، انظر محمد غرس الدين (١٩٩٠ ، ص١٥-٧٧-٨٢) .

١٦ - انظر : CRDS (1990)

١٧ - فى دراسة سابقة للباحث حول علاقة سعر الصرف بالأجور والأسعار فى مصر تم التوصل الى نتائج تثبت أن رفع سعر الصرف، من شأنه أن يدفع بالأسعار المحلية الى أعلى الى الدرجة التى تجعل الاقتصاد المصرى يفقد ما بين ٨٩ر٤٪ الى ٩١ر٦٪ من المزايا السعرية التنافسية التى نشأت من تخفيض قيمة العملة المحلية عام ١٩٧٨ .
انظر : Ghars El-Din (1989, pp. 16-35).

١٨ - لاحظ أن هذا معناه أن السوق الخارجى هو سوق منافسة كاملة ، بينما السوق المحلى قد يكون سوق منافسة غير كاملة .

١٩ - لمزيد من التفاصيل حول اشتقاق منحنى الإيراد الحدى فى كل من السوق المحلى والسوق الخارجى انظر :
Thirlwall (1982, pp. 222-225)

٢٠ - حول مقياس بديل لطاقة استغلال المواد الانتاجية المحلية ، انظر :
Carvalho, and Haddad (1981) and Klein and Summer (1966).

المراجع

باللغة العربية :

- ١ - محمد غرس الدين (١٩٩٠) ، « تخطيط التجارة الخارجية » ، مكتبة عين شمس ، القاهرة .
- ٢ - نجوى خشبة (١٩٨٩) ، « القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية » ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ (ابريل) ص ١٢٣ - ١٧٥ ، القاهرة .

باللغة الانجليزية :

- Balassa, B. (1963), Some Observations on Mr. Beckerman's "Export Propelled" Growth Model, **Economic Journal**, December.
- Beckerman, W. (1962), "Projecting Europe's Growth", **Economic Journal**, December.
- Bird, G. (1982/83), "Should Developing Countries Use Currency Depreciation as a Tool of balance of Payments Adjustments", **The Journal of Development Studies**, Vol. 19.
- Carvalho, J.L., and C. Haddad (1981), "Brazilian Export Growth : Estimating the Export Response, 1955-1974", In Krueger A. (ed.), "Trade and Employment in Developing Countries : (2) Factor Supply and Substitution", The University of Chicago Press.
- Caves, R. (1970), "Export-led Growth : The Post-War Industrial Setting", in **Induction, Trade and Growth**, ed., Eltis, W., Scott, M. and Wolfe, J. (London) Oxford University Press.
- The Centre For Research and Development Studies (CRDS), (1990), "Training Needs Analysis for the Foreign Sector in Egypt", Helwan University (Cairo).
- Dixon R., and Thirlwall, A. (1975), "A Model of Regional Growth Rate Difference on Kaldorian Lines", **Oxford Economic Papers**, July.

- Ghars El-Din, M.A. (1989), "The Exchange Rate, Wages and Domestic Prices in Egypt". *L'Egypte Contemporaine*, Nos. 415-416, (Jan.-April).
- Ghars El-Din, (1989), "An Introduction to International Economics", Ain Shams Bookshop, (Cairo).
- Herander, M. and C. Thomas, (1986), "Export Performance and Export-Import Linkage Requirements", *The Quarterly Journal of Economics*, (August).
- Iron, D., J. Parkin, and Tran Van Hoa (1988), "National Income and Economic Progress", Macmillan Press.
- Kheir El-Din, H. (1977), "Macro Features of the Egyptian Economy (1960-73) *L'Egypte Contemporaine*, No. 367.
- Klein, L. and R. Summer (1966), "The Wharton Index of Capacity Utilization", Philadelphia.
- Lamflaussy, A. (1963), "UK and the Six", London : Macmillan.
- McCombie, J. and J.R. Ridder (1984), "The Verdoorn Law Controversy : Some New Empirical Evidence Using U.S. State Data", *Oxford Economic Papers*, Vol. 36 (June).
- Salter, W.G. (1966), "Productivity and Technical Change", Cambridge University Press (London).
- Thirlwall, A.P. (1982), "Balance of Payments Theory and the U.K. Experience", second edition, Macmillan (London).
- UNCTAD, (1989), "Trade and Development Report, 1989", U.N. (New York).

الملحق

تقدير دالتى الطلب على الصادرات والطلب على
الواردات الصناعية المصرية (١٩٧٠ - ١٩٨٧)

دالة الطلب على الصادرات هي عادة علاقة بين الأسعار النسبية
والدخل في الدول المستوردة ، وبين الطلب على الصادرات . والشكل
الشائع لتلك الدالة هو :

$$X = A_0 \left(\frac{P_d}{P_f} \right)^{h_x} Z^{h_z}$$

حيث A_0 ثابت وبقية المتغيرات والمعاملات كما تم تعريفها في متن
البحث .

كذلك دالة الطلب على الواردات هي علاقة بين الأسعار النسبية والدخل
المحلى وبين الطلب على الواردات . وعادة ما تأخذ الشكل التالى :

$$M = A_1 \left(\frac{P_f}{P_d} \right)^{h_m} Y^{h_y}$$

حيث A_1 ثابت وتعريف بقية المتغيرات والمعاملات كما هو وارد في
متن البحث .

وبإيجاد لوغاريتم جانبي كل من دالتى الطلب على الصادرات والطلب
على الواردات فإن :

$$\begin{aligned} \text{Log } X &= a_0 + h_x (\log P_d / P_f) + h_z (\log Z) + u_1 \\ \text{Log } M &= a_1 + h_m (\log P_f / P_d) + h_y (\log Y) + u_2 \end{aligned}$$

حيث u_1, u_2 تمثلان الخطأ العشوائى .

وبتقدير الدالتين حصلنا على التقديرات التالية :

$$\begin{aligned} \text{Log } X &= 2.11 - 0.933 (\log P_d / P_f) + 1.22 (\log Z) \\ &\quad (-2.81) \quad (3.30) \\ R^2 &= 0.891 \end{aligned}$$

$$\text{Log } M = - 5.21 - 0.23 (\log P_f/P_d) + 0.89 (\log Y)$$

(-1.95 (2.79)
R² = 0.901

(تقديرات المرونات معنوية عند ١٠٪ مستوى معنوية على الأتلى) •

البيانات :

— الأسعار المحلية : الرقم القياسى لأسعار الصادرات (الواردات)
ومصدرها البنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة
وبيانات غير منشورة •

— الأسعار العالمية : الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة
الأمريكية •

المصدر IMF, "International Financial Statistics" (Various)

— الدخل المحلى الاجمالى : البنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ،
اعداد متفرقة •

— الدخل فى الدول المستوردة : متوسط الدخل المحلى الاجمالى لمجموعة
OECD

المصدر : IMF, "International Financial Statistics" (Various)
UNCTAD, "Trade and Development Report", (Various).

— الصادرات والواردات : قيم الصادرات والواردات بالأسعار الثابتة •

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة •

تعقيب على بحث

« سياسة تنمية الصادرات الصناعية وأرتباطها بالمتغيرات
الكلية فى الاقتصاد المصرى »

أ.د. محمد محروس اسماعيل ود. محمود يونس العشماوى
كلية التجارة — جامعة الاسكندرية

١ — ان المنهجين متكاملان ، فاذا كان صانع القرار — وفقا لما أطلق عليه منهج السياسة الاقتصادية — يضع أهدافا تصديرية محددة ، فينبغى أن تأخذ هذه الأهداف فى اعتبارها الميزة النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد القومى (المنهج الأول) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعلى فرض امكانية تحقيق الأهداف التصديرية ، فقد لا يرقى الانتاج الى مستوى المنافسة مع المنتجات الأجنبية لاعتبارات تسويقية وتنظيمية كالتغليف والتعبئة والتخزين والنقل وغيرها .

وطالما أن الهدف من البحث كما ذكر الباحث هو تنمية الصادرات الصناعية المصرية وفقا لمنهج السياسة الاقتصادية — المنهج الثانى — فيبدو الحال كذلك أن الدراسة قد أغفلت جانبا ضروريا كان يتعين أخذه فى الحسبان .

٢ — ذكر الباحث فى ص ٤٤٦ أن الدراسة تهتم بهدف واحد من أهداف السياسة الاقتصادية وهو « مستوى مرض لحالة ميزان المدفوعات » . والتساؤل الوارد هنا : ماهو المقصود بالمستوى المرضى ؟ فما قد يكون مرضيا لدولة متقدمة لا يكون كذلك بالنسبة لدولة متخلفة . وما قد يكون مرضيا لدولة متخلفة أو حتى متقدمة فى وقت ما قد لا يكون كذلك فى وقت آخر . ولذا فقد كان من المتعين تحديد معنى المستوى المرضى . يضاف الى ذلك ، أنه كان من المتعين ابراز أن ميزان المدفوعات المقصود هنا هو ذلك الخاص بالفترة الطويلة أى الذى يسعى الى تحقيق التوازنات الأساسية فى الاقتصاد القومى (أى توازن التدفقات الحقيقية والمالية) وليس الميزان الخاص بالفترة القصيرة أى الميزان الذى يهدف الى تحقيق التوازن فى سوق الصرف الأجنبى .

٣ - كان من المفروض - سواء فى النموذج التقليدى (ص٤٤٨) أو فى محاولة إعادة صياغته (ص٤٥١) أن تكون المتغيرات فى المعادلات واضحة تمام الوضوح خصوصا وأنها المتغيرات التى سيتم أحداث تغيير متعمد فى العديد منها لضمان تحقيق الأهداف التصديرية المحددة (حسب ما ذكرت فى (ص٤٤٧) • ومن ناحية أخرى ، فإن التحديد الواضح لهذه المتغيرات يعد أمرا ضروريا لتحديد الأهداف ذاتها وليس فقط ضمان تحقيقها ، إذ أن تحديد معدل نمو الصادرات بدقة (حسب ما ذكرت فى (ص ٤٤٨) يساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدل نمو اقتصادى يكون متوافقا مع توازن ميزان المدفوعات • ويتضح ذلك جليا من ذكر المعادلتين رقم (١٠) ورقم (١١) دون تفسير اقتصادى واضح لمحتوى كل منهما •

٤ - ذكر الباحث فى ص٤٥٧ أن شروط مارشال - ليرنر تحققت فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٧) • وواقع الأمر أن هذا القول يفتقر الى الكثير من الدقة وذلك لما يلى :

(١) تعد شروط مارشال - ليرنر شروطا لازمة لكى تكون سوق الصرف مستقرة ومن ثم يكون جهاز الثمن قادرا على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات • وليس هناك من يستطيع القول بأن سوق الصرف فى مصر مستقرة وأن التوازن فى ميزان المدفوعات - حتى على فرض تحققه - يتم عن طريق آلية جهاز الثمن •

(ب) تفترض شروط مارشال - ليرنر ضمنا بقاء أثمان الصادرات - مقومة بالعملة الوطنية للدولة المنخفضة لقيمة عملتها ، ثابتة • ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة عرض الصادرات لا نهائية • وهذا مالا يمكن أن يتحقق فى ظروف الاقتصاد المصرى •

(ج) على فرض تحقق شروط مارشال - ليرنر ، فإن تخفيض قيمة العملة يكون له أثر موجب على ميزان المدفوعات الجارية إذا كانت قيمة الصادرات متساوية مع قيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونة عرض الصادرات والواردات لا نهائية • ومن المعروف أن قيمة الصادرات المصرية متواضعة الى حد كبير بالنسبة لقيمة الواردات ، ناهيك عن جمود مرونة العرض كما سبق وذكرنا •

(د) اذا كانت شروط مآرثال - ليرنر توضح أهمية أن تزيد المرونات عن الواحد الصحيح فان عودة التوازن الى ميزان المدفوعات الجارية يتوقف فى النهاية على مدى الاختلال فيه . فاذا كان الاختلال خطيرا ، فيجب أن يكون مجموع المرونات أكبر بكثير من الواحد الصحيح أو أن يحدث تغيير ضخم فى قيمة العملة الوطنية . وليس هناك من ينكر مدى خطورة الاختلال السلبي الذى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى .

٥ - فى ص ٤٥٧ يقول الباحث أنه من المتوقع أن يكون معامل Verdoorn (V) (أى مرونة الانتاجية بالنسبة للنتاج) مرتفعا نسبيا فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة . والواقع أن زيادة الانتاجية فى الدول المتخلفة - حتى اذا افترضنا صحة ذلك - انما يرجع حسبما ذكر راؤول بريش الى أن دخول أصحاب المشروعات وأصحاب عوامل الانتاج تزداد بمعدل يقل عن معدل الزيادة فى الانتاجية . أما السبب فى ذلك فيرجع الى اختلاف الأجور فى الدول الصناعية عنها فى الدول المتخلفة حيث ترتفع بصفة دائمة فى الأولى لأن نقابات العمال قوية بينما تنخفض فى الثانية لأن نقابات العمال ضعيفة وهو ما يتسبب فى عدم ملاحقة معدلات الأجور لمعدلات التضخم . يضاف الى ذلك ، أن مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الصناعية - حسب قانون أنجل - تعد أعلى من مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الأولية التى تنتجها معظم ان لم يكن كل الدول المتخلفة . ومؤدى ذلك أن نسبة كبيرة من الدخل فى الدول المتخلفة تخصص للانفاق على المنتجات الصناعية وهو ما يضطر هذه الدول الى تحويل بعض مواردها من قطاع المنتجات الأولية (حيث المزايا النسبية أكبر) الى القطاع الصناعى (حيث الانتاجية أقل) . ولأن هذه الدول تكون مكتظة بالسكان فان هذا التحويل يعمل على انخفاض الأجور . وعكس ذلك تماما يحدث فى الدول الصناعية . ناهيك بالطبع عن أن الدول الصناعية تحمى منتجاتها من المواد الأولية وهو ما يؤدى الى انخفاض الصادرات من الدول المتخلفة مما قد يؤدى الى انخفاض مستويات الأجور فيها .

٦ - يذكر الباحث فى ص ٤٤٥ أن المنهج التحليلى المتبع هو بناء نموذج مبسط لنمو الدخل الصناعى المتوقع أن يتم فى ظل معدل نمو معين فى الصادرات الصناعية بفرض توازن ميزان المدفوعات .

وكان الأجدر بالمباحث أن يحاول بناء النموذج فى ظل الواقع الذى يفرض نفسه على صانع القرار فى مصر والمتمثل فى العجز الهيكلى المزمع فى ميزان المدفوعات المصرى . ورغم اعتراف الباحث فان وجود الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ومن بينها بالطبع اختلال ميزان المدفوعات ، من شأنه أن يضعف العلاقات التبادلية بين الإنتاج والانتاجية والأسعار المحلية والأجور النقدية ، فقد كان يتعين عليه والحال كذلك الإشارة الى الطريقة التى يتحقق بها ذلك . فربما يمكن لصانع القرار - فى ضوء تشخيص هذه الطريقة - أن يحاول التغلب على هذا الضعف خصوصا وقد طلب الباحث منه - أى من صانع القرار - أن يحاول رفع المرونة السعرية للمطلب على الصادرات ، وخفض المرونة الدخلية للمطلب على الواردات ، ويأخذ جانب الحذر فيما يتعلق بالمرونة السعرية للمطلب على الواردات . ونبه فى هذا الخصوص الى أهمية هيكل الحماية الجمركية وخطورة تحديده بصورة عشوائية . وهذا ما كان يجب على الباحث أن يتناوله ببعض التفصيل ، الا أنه لم يذكر شيئا فى هذا الخصوص على الاطلاق .

٧ - رغم أهمية الجدول رقم (١/٤) ص ٤٧٥ الذى يوضح محددات عرض الصادرات الصناعية المصرية ، الا أنه قد عرض بطريقة لا تساعد على استيعاب مضمونه . ورغم ذلك فلنا تعليق على أحد النتائج الواردة به . تعكس النتائج الواردة بالجدول مدى قوة ومعنوية العلاقة بين كل من سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية وبين نمو عرض الصادرات الصناعية . فمن شأن تخفيض قيمة العملة المحلية (كما ورد فى ص ٤٧٤) العمل على زيادة عرض الصادرات . وفى هذا الصدد يمكن أن نقول مايلى :

لكى يكون تخفيض قيمة العملة الوطنية فعال فى زيادة الصادرات يجب أن يكون المطلب العالمى على الصادرات المصرية متمتعا بقدر كاف من المرونة .

وفى تقديرنا أن الطلب العالمى على الصادرات المصرية لا يتسم بدرجة عالية من المرونة . فبصرف النظر عن أن الجزء الأكبر من الصادرات يتكون من المواد الأولية الزراعية (القطن والأرز والبصل) فان المنتجات المصنعة

ونصف المصنعة عددها ضئيل . وهذه وتلك تتميز بضالة مرونة الطلب العالمى عليها . أضف الى ذلك ، ان الطلب العالمى على الصادرات المصرية لا يتوقف، أساسا على مستوى الأسعار التى تباع بها الصادرات فى الأسواق العالمية بقدر ما يعتمد على ظروف الحالة الاقتصادية فى الدول الأجنبية المستوردة .

وحتى اذا افترضنا جدلا ارتفاع مرونة الطلب العالمى على الصادرات المصرية ، فإن نجاح التخفيض فى زيادة الصادرات يتوقف بشكل أساسى على مدى مرونة الجهاز الانتاجى المنتج لسلع التصدير . وبالنسبة للسلع الصناعية المصرية القابلة للتصدير ، مثل منتجات الغزل والنسيج والملابس ومنتجات التريكو والسلع الخشبية والمعدنية ، فقد تشكل الطاقات العاطلة الموجودة بها حاليا امكانات معينة لزيادة حجم الانتاج لمواجهة التصدير . الا أن تشغيل هذه الطاقات العاطلة لن يستجيب مباشرة لزيادة الطلب العالمى حينما تنخفض أسعار الصادرات، ولا بد لكى يتحقق ذلك من معالجة الأسباب الحقيقية التى أدت الى تعطيل هذه الطاقات ، وبمعنى آخر لابد من زيادة الموارد الحقيقية لدعم واكمال وتأهيل هذه الطاقات للتشغيل والانتظام فى دولا ب الانتاج القومى .

وفضلا عما تقدم فان تخفيض قيمة الجنيه المصرى كوسيلة لحفز الطلب العالمى على الصادرات يتطلب استقرارا فى الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض وهو ما لم يتوفر للاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة ولن يتوفر لفترة طويلة قادمة .

٨ - الحوافز الموجهة للتصدير : كان من المفروض أن يتوسع الباحث فى شرح هذه الحوافز ولا يكتفى بالإشارة فقط الى سعر الصرف . كذلك اغفل الباحث ذكر بعض الأمثلة عن الدول النامية الناجحة فى ميدان تصدير السلع المصنوعة ، وهذا ما سوف نحاول أن نعرضه حتى يستفيد منه صانع القرار فى مصر .

أولا : فقد اتخذت كورنيا مجموعة من الاجراءات لتشجيع التصدير وأهم هذه الاجراءات ما يلى :

(أ) تخفيض سعر العملة بصورة كبيرة . ومن الملاحظ أن الصادرات الكورية سجلت معدلات مرتفعة للنمو عندما كان سعر العملة الوطنية (won) منخفضا بالنسبة للدولار مثل الفترة من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات حيث كان الدولار الأمريكى يعادل أكثر من ٢٥٠ ون won مما أدى الى زيادة الصادرات بنسبة ٤٣٥٪ فى السنة . اما فى السنوات التى انخفض فيها سعر الدولار وأرتفع فيها سعر العملة الوطنية مثل السنوات ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٩٨٢ حيث كان الدولار أقل من ٢٠٠ Won فان معدل نمو الصادرات فى المتوسط كان ١٦٪ فى السنة فقط .

(ب) السماح بالاحتفاظ بالعائد من النقد الأجنبى للاستعمال الخاص أو لاعادة بيعه فى سوق النقد الأجنبى .

(ج) السماح باستيراد سلع مقيد استيرادها وذلك طبقا لنظام الربط بين الصادرات والواردات export - import link

(د) السماح للمصدرين بسرعة استهلاك أصولهم الرأسمالية .

(هـ) السماح للمصدرين باستيراد مواد وخامات و سلع وسيطة أكثر من احتياجاتهم الفعلية تحت ماسمى بنظام الفاقد أو الضائع Wastage allowance

(و) خفض الضرائب على الدخل من الصادرات بنسبة ٥٠٪ .

(ز) تخفيض أسعار الفائدة على القروض بغرض التصدير .

(ح) تسهيل شروط اقتراض رأس المال العامل .

(ط) اعفاء المصدرين من الضرائب الجمركية .

كذلك فقد وجدت الحكومة فى كوريا أن المبالغة فى فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع غير الضرورية من شأنه أن يؤدى الى زيادة الربح الذى تحصل عليه الصناعات التى تنتج للسوق المحلى ، مما يشجع على زيادة الموارد التى توجه نحو الصناعات التى تعمل للاحلال محل الواردات import substitution بصورة أكبر من توجيهها نحو الصناعات التى تعمل من أجل التصدير .

ومن الجدير بالذكر فان السياسة التجارية لكوريا لا تحمى أى صناعة

محلية تتمتع بقدرة كبيرة على التصدير Has strong export potential
ويمكنها أن تستجيب بصورة كبيرة للحوافز الخاصة بالصادرات . وان
الحماية قاصرة على الصناعات التى تعمل لخدمة السوق المحلى وليس لها
أى امكانيات تصديرية .

ثانيا : اما بالنسبة لمقاياوان فان حوالى ٧٠٪ من الواردات تدخل ضمن
السلع المسموح باستيرادها ويتم منح تراخيص الاستيراد بشكل تلقائى أو
اتوماتيكى . أما السلع التى يوجد عليها رقابة control فهى تشكل ٢٠٪
فقط ، وفى عام ١٩٨٥ تم تخفيض الضرائب من الواردات بصورة ملحوظة .

ثالثا : بالنسبة للمكسيك فقد أدت سياسة الحماية الجمركية المتشددة
الى حدوث احتمالات هيكلية فى الصناعة المكسيكية والاضرار بالصناعة
الوطنية من النواحي الآتية :

- ١ - ارتفاع تكاليف الانتاج .
- ٢ - تعود الصناعة المحلية على مزايا لا بد من توافرها داخل بنائها
built - in - advantages
- ٣ - انخفاض الانتاجية .
- ٤ - تدهور مستوى جودة السلع المنتجة .

كذلك أدى نظام الحماية الجمركية المتطرفة الى نتيجتين سلبيتين
هامتين وهما :

(أ) التشجيع على اقامة الصناعات الاستهلاكية وذلك على حساب
الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ، ومن ثم الاعتماد
الكبير على استيراد هذه السلع وزيادة عجز ميزان المدفوعات . وقد زاد
عجز ميزان السلع الرأسمالية (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات
من السلع الرأسمالية) من ٢٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٧٢ بليون
دولار عام ١٩٨١ .

(ب) قلة الصادرات من السلع المصنوعة ، وذلك بسبب التركيز على
السوق المحلى ، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف انتاج السلع المصنوعة

وانخفاض جودتها . وقد بلغت قيمة الواردات من السلع المصنوعة حوالى ٦٠ بليون دولار والصادرات ١٤ بليون دولار فقط خلال الفترة ٧٧-١٩٨١ .

الا أنه ابتداء من عام ١٩٨٤ بدأت المكسيك تتبع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى تحويل المكسيك الى قوة صناعية متوسطة Intermediate Industrial Power بحلول عام ٢٠٠٠ . وأنه يجب أن يزيد معدل الصادرات / الواردات من السلع المصنوعة من ٢٤٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٥٢٣٪ عام ١٩٨٨ والى ٧١٪ عام ١٩٩٥ .

وفى منتصف عام ١٩٨٥ تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعديل السياسة التجارية مجددا ومن هذه الاجراءات ما يلى : -

- ١ - تخفيض قيمة البيزو بصورة كبيرة .
- ٢ - اعفاء ٦٢٪ من الواردات (تبعا للقيمة) من اذون الاستيراد (بعد أن كانت النسبة ٢٥٪ قبل ذلك) .
- ٣ - احلال نظام الضرائب الجمركية محل القيود الكمية على الواردات .
- ٤ - تعديل التعريفات الجمركية وذلك بتخفيضها الى ٣٠٪ كحد أقصى خلال ٣٠ شهرا (وذلك بحلول شهر نوفمبر ١٩٨٨) وذلك بعد أن كانت التعريفات الجمركية تصل الى ١٠٠٪ بالنسبة للكثير من المنتجات المحلية فى بداية عام ١٩٨٦ .

- ٥ - تمكين الشركات المصدرة من الحصول على احتياجاتها من مستلزمات الانتاج الأجنبية الرخيصة وذلك لتخفيض تكاليف انتاج السلع المعدة للتصدير . وقد سمي هذا النظام بخطة ديمكس Dimex plan
- فقد سمح للشركات المصدرة أن تستورد فى حدود ٣٠٪ من قيمة صادراتها وبدون دفع الرسوم الجمركية على هذه الواردات .

رابعا : أما عن البرازيل فقد آتخذت الحكومة البرازيلية مجموعة من الاجراءات لتشجيع الصادرات من السلع المصنوعة ومن أهمها ما يلى :

- ١ - تخفيض قيمة العملة من وقت الى آخر وذلك لكى تتمشى القيمة الرسمية للعملة مع القيمة السوقية لها .

٢ - دعم الصادرات وفقا لنظام يسمى بيفكس Beflix ويقوم هذا النظام على أساس اتفاق بين الحكومة والشركات المصدرة ، يتم بمقتضاه منح الشركات المصدرة تخفيضا فى الضرائب الجمركية على السلع (خامات و مواد وآلات) التى تقوم باستيرادها ، وفى مقابل ذلك تلتزم هذه الشركات بتحقيق أهداف تصديرية معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا . وبموجب هذا النظام أصبحت الشركات المصدرة فى حل من استخدام مواد محلية غير مناسبة أو غالية الثمن ، وتمكن من استيراد احتياجاتها من الخارج . وتقوم فى مقابل ذلك بتحقيق الأهداف التصديرية المتفق عليها ، وكذلك بيع جزء من انتاجها فى السوق المحلى اذا أرادت ذلك .

وخلال الفترة من يناير ١٩٧٢ حتى نوفمبر ١٩٨٤ تم الموافقة على ٢٩٤ برنامج لدعم الصادرات على النحو المتقدم ، وتعهدت الشركات المصدرة بتصدير ما جملته ٨٥ بليون دولار فى مقابل استيراد مواد ومهمات فى حدود ١٨٧ بليون دولار . وفى نهاية سبتمبر عام ١٩٨٤ وصلت الصادرات الى ١٧٣ بليون دولار بينما بلغت الواردات التى قامت بها الشركات المصدرة الى ٧٤ بليون دولار فقط أى أن المكاسب الصافية بالنقد الأجنبى بلغت ١٢٦ بليون دولار .

٣ - منح الصادرات ائتمان تصديرى مدعم Subsidized export credit وذلك وفقا لبرنامج يضمن حصول المصدرين على تمويل بأسعار فائدة منخفضة . ويسمى هذا البرنامج فينكس Finex وبموجبه تقوم الجهة المسئولة عن البرنامج والمسماه كاسيكس CACEX بالحصول على ائتمان التصديرية من البنوك بالأسعار العادية وتقوم بتقديمه للمصدرين بأسعار فائدة منخفضة وشروط للدفع أكثر اعتدالا للمصدر .

وقد أدت وسائل دعم وتشجيع الصادرات البرازيلية من السلع المصنوعة الى زيادة نصيبها من الصادرات العالمية من ١٪ عام ١٩٦٥ الى ٩.٠٪ عام ١٩٨٣ .

تعقيب على بحث

« سياسة تنمية الصادرات الصناعية وارتباطها بالتغيرات
الكلية في الاقتصاد المصرى »

د. د. هبة أحمد حندوسة
قسم الاقتصاد - الجامعة الأمريكية

مقدمة :

تقدم الباحث بعرض تفصيلي لأهمية دور تنمية الصادرات كأحد
التغيرات الأساسية في الاقتصاد القومى ولأثر معدل نمو الصادرات كمكون
رئيسى للطلب الكلى على نمو الدخل والتوظيف والانتاجية .

واستطاع الباحث باستخدام نموذج متعارف عليه للاقتصاد المفتوح
أن يقدر قيم التغيرات الاقتصادية لمصر وتسليط بعض الضوء على دلالتها
كذلك اراد الباحث كما ذكر فى أهداف البحث أن يربط ما بين النتائج التى
توصل اليها وبين أهداف السياسة التصديرية لمصر بتوصيف الأدوات التى
يمكن استخدامها لتحريك معدل نمو الصادرات نحو المعدل المستهدف .

وأود أن أتناول فى تعقيبى بعض التساؤلات حول المنهج التحليلي
والنتائج المستخلصة كما أود أن أساهم ببعض الملاحظات التى قد تكون
مفيدة للباحث فى المستقبل اذا اراد أن يقوم بالمزيد من الدراسة فى هذا
المجال .

اختار الباحث نموذج لاقتصاد مفتوح يتحدد فيه النمو على أساس نمو
الطلب الكلى (demand determined) ويفترض غياب القيود على العرض
الكلى (supply constrained) بحيث أن معدل نمو الدخل فى الأجل
الطويل يعتمد على معدل نمو الطلب المستقل (autonomous demand)

هذا النموذج هو أحد نماذج التنمية التى تركز على أهمية الصادرات
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

كقطاع رائد وقائد للتنمية growth والمقصود بالصادرات فى معظم هذه النماذج هو الصادرات الصناعية وعلى الرغم من أن تجربة مصر فى هذا المجال كانت متدنية للغاية ، ولم تسفر السياسة الاقتصادية على احراز أى نمو ملموس فى حجم الصادرات الصناعية الا أن مازال هناك فرصة طيبة والمجال مفتوح للتوسع الهائل فى تشكيله الصادرات الصناعية وارتفاع حجمها فى جميع الأسواق الخارجية .

وتشير النماذج الكلية لاقتصاد مصر فى التسعينات الى أن ليس هناك طريق للتغلب على المأزق الراهن للاقتصاد الكلى والتخلص من الاختلالات الهيكلية الا طريق التوجه السريع نحو نمو الصادرات الصناعية . ولذلك فأنا احبذ اختيار نموذج الاقتصاد المفتوح والتركيز على دفع الأداء التصديرى كمحرك أساسى ورئيسى للاقتصاد القومى فى العقود المقبلة .

التعليق على بعض المفاهيم والعلاقات الأساسية :

اثر نمو الصادرات على نمو الدخل القومى :

يتسأل الباحث (ص ٤٤٧) أليس من الممكن التوصل الى نفس النتيجة (نمو الدخل) عن طريق التوسع فى أى مكون آخر من مكونات الطلب الكلى غير الصادرات ؟ ويجيب بالنفى .

وهذا ليس صحيح . فهناك مكون الاستثمار الذى يترتب عليه نفس الاستجابة من حيث رفع حجم الطاقة الانتاجية ورفع معدل التقدم الفنى ورفع حجم التشغيل (علاقة مضاعف Multiplier

ومع ذلك اتفق مع الباحث على ان هناك منافع اضافية تصحب عملية تنمية الصادرات ومنها تحسن فى حالة الميزان التجارى وما يترتب عليه من التغلب على قيد حجم الواردات وكذلك التوصل الى اقتصاديات الحجم وما توفره من تخفيض نفقة الانتاج للوحدة فى المنتج كما هناك بعض المنافع الأخرى مثل تحسين عنصر الجودة والحصول ميزات ديناميكية متصلة بسرعة الحركة والتفاعل مع الأسواق العالمية . واضيف الى ما جاء فى البحث بخصوص المنافع التى ينطوى عليها نمو الصادرات أهم اثر ايجابى

وهو فى رأى دور متغير نمو الطلب الخارجى على الصادرات والذى ليس له حدود بالمقارنة بالقيود الحاكم بالنسبة لنمو الطلب المحلى الاجمالى .

وكل هذه المنافع المتصلة بتنمية الصادرات لا تأتى الا على شرط أو بافتراض ان السلع المصدرة تتصف بالميزة النسبية - فعندما نتحدث عن جميع النماذج للتجارة والنمو الاقتصادى فنفتراض ان تدفق الصادرات يتم فى مناخ من التنافس وبدون أى حماية للمنتج الذى يدخل سوق التصدير .

وبالنسبة لمصر مثلاً فاذا نظرنا الى تشكيلة الصادرات من السلع الصناعية فيتضح أن النسبة العظمى من قيمة هذه الصادرات تتم من خلال حماية ضمنية مرتفعة للغاية طريق حصول المنتج/المصدر للمدخلات الرئيسية بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها العالمية . ويحق ذلك على مجموعة الصناعات كثيفة استخدام الطاقة وكذلك على صناعة الغزل والنسيج ونجد ان المنتج المحلى يحصل على دعم ضمنى مرتفع فى أسعار الطاقة وسعر القطن الخام . ومن هنا نجد أن أول درس مستخلص بالنسبة للسياسة التصديرية لمتخذ القرار هو ضرورة العمل على خلق مناخ تنافسى داخل السوق المحلى باستخدام الأسعار النسبية التى تقترب من الأسعار العالمية .

وينبهننا الباحث الى أهمية القيود على النمو التى تواجهها الدول النامية ويركز على الواردات كأهم متغير يجب الأخذ به كقيود على النمو . وهناك عوامل أخرى هيكلية تؤثر على عملية النمو .

والجدير بالإشارة فى هذا الصدد الى ان ما تبرزه الدراسات والنماذج الاقتصادية المختلفة ليس فقط قيود الواردات وانما كثيراً ما يكون القيد المحدد للنمو هو الادخار وهناك نموذج الى two gap model المطبق على مصر فى النصف الثانى من السبعينات والذى استنتج منه ان القيد الحاكم فى هذه الفترة كان ضالة المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات وليس توافر النقد الأجنبى من أجل الاستيراد .

وصحيح أن هناك علاقة تلقائية ومتساوية بين الفجوة فى ميزان العمليات الجارية (ميزان المدفوعات) والفجوة ما بين حجم الاستثمار والادخار المحلى ولكن السؤال هو أى متغير من المتغيران هو الحاسم فى

تقييد عملية النمو . ومن المهم والمفيد أن يتطرق الباحث الى هذه القضية الأساسية بالنسبة لمصر . فعلى الرغم من وجود قيود شديدة على نمو الدخل بسبب العجز فى ميزان المدفوعات فمن الوارد أن تكون القيود الخاصة بضالة حجم الادخار فى مصر هى العقبة الرئيسية للنمو .

وهناك نقطة أخرى أود أن انبه اليها وهى الفرق بين السياسة التصديرية للحكومة والعلاقات الطبيعية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية - فمن الممكن على صانع السياسة أن يحدث تغيير جزرى فى توجه الانتاج المحلى بين السوق المحلى والخارجى عن طريق مباشر (أوامر) أو غير مباشر (سعر الصرف حوافز تصدير الأسعار النسبية الخ) ولكن ليس من الممكن للسياسة الاقتصادية أن تغير من مرونة الطلب على الصادرات أو الواردات مثلما جاء فى البحث فى ص ٤٦١ الا اذا عملت الحكومة على تغيير تشكيلة الصادرات أو الواردات . واذا كان هذا هو الأمر فلا يعتبر الأرقام المحسوبة ذات دلالة .

كما أن على الحكومة أن تصلح من سياسة الائتمان من أجل تحفيز الادخار وانما لا تستطيع أن تسيطر على اتجاه هذا المتغير بصورة مباشرة . وخلاصة القول ان الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية هى أدوات محددة ومعروفة ومن الواجب الاشارة الى كل أداة بوضوح عند ترجمة نتائج دراسة نموذج اقتصادى الى أهداف السياسة المرتبطة بهذا النموذج .

الملاحظات على النماذج المستخدمة فى البحث :

وبالنسبة الى دالة الطلب على الصادرات والنماذج المستخدمة فى البحث ، يجب أولاً أن يميز لنا الباحث بين المتغيرات الخارجية exogenous مثل الدخل والأسعار فى السوق العالمى والمتغيرات الداخلية endogenous مثل الأسعار والدخول المحلية .

وكان من الواجب على الباحث أن يشرح لنا تفصيلياً كيف توصل الى الحل الصحيح للنموذج الأول المبسط ثم النموذج الثانى الأكثر شمولية المعادلة رقم (٥) المعادلة رقم (١٠) ورقم (١١) .

كما يتطلب مثل هذا التقديم للمعادلات تفاصيل كافية عن كل متغير حتى يتمكن القارئ من فهم العلاقات المبينة فى كل دالة .

ماهو المقصود بالأسعار المحلية والأسعار العالمية هل تنتمى الى نفس الحالة فى السلع القابلة للتجارة الخارجية أم تخص السلع المصدرة بالنسبة للأسعار فى بعض الحين والسلع المستوردة فى الحين الآخر ؟

كما كان على الباحث أن يشرح لنا معنى ودلالة كل مكون من مكونات المعاملات النهائية واثره على معدل نمو الصادرات أو معدل نمو الدخل القومى وانما استقصر الباحث على ابراز معنى عدد محدود من المكونات مثل شرط مارشال - لرنر أو معامل فادورن .

وعند المقارنة بين النموذج الأول والثانى ، يقوم الباحث بتحديد نقاط الضعف فى النموذج الأول المبسط ومنها تحيزها لابرز الميزة التنافسية (نسبة الأسعار المحلية الى الأسعار العالمية) كأهم متغير يحكم معدل نمو الصادرات وهذه تعد نقطة ضعف فعلا لأن هناك عدة قيود هيكلية على الصادرات لا تعمل كمتغيرا الا فى الدول النامية .

وعلى الرغم من ذلك فأجد ان النقطة التالية التى يصفها الباحث بأنها نقطة ضعف وهى تجاهل الأثر العكسى لنمو الصادرات الذى من الممكن أن يحدث عن طريق التسرب فى تيار الدخل القومى فأرى انها ليست أبدا نقطة ضعف اذ أن أهم افتراض لأى نموذج للتجارة هو ان تيار كل من الصادرات والواردات يقوم فى ظل مناخ محايد نسبيا (اقتصاد مفتوح نسبيا) بحيث ان ليست هناك اختلالات شاسعة فى هيكل الحماية والدعم (أى الأسعار) .

وحيث ان المتعارف به ان تيار الواردات يعتبر أحد عناصر التسرب ليس من المعقول التصور أن أى دفعة تصديرية من الممكن أن يترتب عليها دفعة أكبر من الواردات الا فى حالة نادرة للغاية وهى سوء تخصيص الموارد لدرجة ان الانتاج من أجل التصدير يتم فى اطار من الحماية والدعم يصل الى أن القيمة المضافة المحلية تحون رقم سالب .

ويجب هنا ان نؤكد أن العلاقة المطلوية هي بين الأجور الاسمية و انتاجية العامل أيضا بالأسعار الجارية اما اذا استخدمنا الأجور الحقيقية فتقارن بالانتاجية أيضا بالأسعار الثابتة . واذا كانت المقارنة صحيحة ، فتكون النتيجة التى توصل اليها الباحث .

النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج على الاقتصاد المصرى :

قام الباحث بتقدير قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بنمو الصادرات ودالاتها :

١ - كان معدل النمو فى الأجور (٢٤٪) أعلى من معدل نمو فى انتاجية العامل (١٤٪) فى غاية الخطورة ان تنعكس الفجوة بين الأجور والانتاجية على معدل نمو الأسعار المحلية مما يترتب عليه فقدان القدرة التنافسية للمصادرات فى الأسواق الخارجية .

(ان "b₂" فى المعادلة (٣) كانت أكبر من الواحد الصحيح) .

٢ - كان معدل النمو فى الأسعار العالمية ٤٪ فقط ولم يقوم الباحث بمقارنة هذا المعدل بمعدل نمو الأسعار المحلية وتحليل العلاقة ما بين هذه الفجوة ومعدل التغير فى سعر الصرف (٢٥٪) .

٣ - ان شرط مارشال - لرنر تحقق فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٨٧ وكانت المرونة السعرية للمطلب على الصادرات مرتفع نسبيا $L_x = ٩٣٣$ أما المرونة السعرية للمطلب على الواردات منخفض نسبيا $L_m = ٢٣٠$ والسبب الرئيسى وراء المرونة المنخفضة نسبيا للواردات تكمن فى تشكيلة الواردات من السلع الأساسية ؟

وفىما يخص المرونة السعرية للمطلب على الصادرات فلم يقدم الباحث أى شرح للأسباب وراء الرقم المرتفع نسبيا لهذا المتغير .

ومن الواجب التأكد ان الأسعار المستخدمة (المحلية والعالمية) فى حساب المرونات ينطبق على السلع الداخلة فعلا فى سلة الصادرات وسلة

الواردات والمنتجات الصناعية وهذا لا يتبين بوضوح فى الملحق للبحث
ومصدر البيانات •

٤ - المرونات الدخلية :

مرونة الدخل للطلب على الصادرات $h_z = ١٢٢١$

مرونة الدخل للطلب على الواردات $h_y = ٨٩٣$

٥ - معامل (Verdorn)

وليس من الواضح فى هذا الصدد مدى ملائمة طريقة تقدير المعامل
بالنسبة لمصر وهل استخدمت أرقام وبيانات للانتاج بأسعار الثابتة وكيف
تم هذا •

ولم يشرح لنا الباحث كيف توصل إلى الرقم الخاص بمعدل نمو الدخل
المتولد فى الصناعة المطلوب (١٠٩٪ سنويا) لسد الفجوة فى ميزان
المدفوعات •

كذلك بالنسبة الى اثر سياسة سعر الصرف أو السياسة الحمائية
(هيكل ومستوى الرسوم الجمركية) •

ويختبر الباحث حالتين بالنسبة الى فرض الرسوم الجمركية على
الواردات وليس واضح كيف توصل الباحث الى النتائج الخاصة بالحالة
الأولى : فبالنسبة للحالة عدم وجود قيود على الاستيراد هل الافتراض ان
الحالة كما هى ؟ وكان الأجدر تحليل الموقف والمهم من حيث السياسة
التصديرية هو تحليل حالة تخفيض الرسوم الجمركية نحو الفائتها وهى
الحالة الواردة بالنسبة الى مصر ومعظم الدول النامية التى اتخذت
باستراتيجية احلال الواردات بدلا من استراتيجية تعظيم الصادرات •

هذه الحالة الأولى ليست مثيرة للاهتمام وكان من الأجدر أن يستعر
الباحث حالة تحرير التجارة الخارجية القضايا الأساسية التى يجب طرحها
فى ختام هذه الدراسة (أهم التساؤلات التى لم تجد لها رد فى هذا البحث):

١ - ماهى العلاقة ما بين الأسعار النسبية والأداء التصديري والاستيرادى فى الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ ؟ - هل هناك بعض السنوات تحقق فيها تحسن فى الميزان التجارى وميزان العمليات الجارية ؟

٢ - الى أى مدى كانت العوامل الخارجية هى الحاكمة والى أى مدى كانت السياسة الاقتصادية هى المسؤولة عن اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات ؟

جدول أعمال المؤتمر

السبت ١٢/١/١٩٩٠

الجلسة الافتتاحية ١٠ - ١٠٣٠

كلمة الافتتاح لرئيس المؤتمر ٠د٠١ عاطف صدق
كلمة أمين عام المؤتمر ٠د٠١ سلطان أبو على

الجلسة الأولى : ١١ - ١٢٣٠ رئيس الجلسة ٠د٠١ على لطفى
بحث « سياسة التمويل التضخمي ومدى فعاليتها في السنوات
التسعينية »

للدكتورة سهير معتوق

التعقيب : ٠د٠١ هناء خير الدين ، ٠د٠١ جودة عبد الخالق

الجلسة الثانية : ٦ - ٨ مساء رئيس الجلسة الأستاذ فؤاد سلطان
حلقة نقاش حول « دور الدولة في الاقتصاد المصرى فى التسعينات
المشاركون ٠د٠١ سعيد النجار ، ٠د٠١ أحمد الغندور ،
٠د٠١ ابراهيم العيسوى

الأحد ١٢/٢/١٩٩٠

الجلسة الثالثة : ٩ - ١٠٣٠ صباحا رئيس الجلسة ٠د٠١ سعيد النجار
بحث « السياسات الاقتصادية لقرشيد استخدام
الكهرباء فى مصر فى التسعينات »
للدكتور علاء عواد

التعقيب : ٠د٠١ عاطف عوجة ، ٠د٠١ كريمة كريم

١٠٣٠ - ١٢ ظهرا

بحث « التكنولوجيا والخروج من الأزمة »
للدكتور عوض مختار ملودة

التعقيب : ٠د٠١ أحمد رشاد موسى ، ٠د٠١ عزيز البنداري

١٢٣٠ - ٢ بعد الظهر

بحث « محددات نفقات الأمن العام الداخلي : دراسة اختبارية »
للدكتور عبد العزيز السوداني

التعقيب : ٠د٠١ رياض الشيخ ، ٠د٠١ السيد عبد المولى

الجلسة الرابعة : ٣٠هـ - ٧ مساء رئيس الجلسة ٠د٠١ حسن
عباس زكى

بحث « تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات
المصرى فى التسعينات »

للدكتور عادل محمد المهدي

التعقيب : ٠د٠١ جلال أمين ، ٠د٠١ محيا زيتون

٧٣٠ - ٩ رئيس الجلسة ٠د٠١ عبد العزيز حجازى

بحث « ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات »
للاستاذ سيد عيسى

التعقيب : ٠د٠١ فائقة الرفاعى ، ٠د٠١ رضا العدل

الاثنين ١٢/٣/١٩٩٠

الجلسة الخامسة : ٩ - ١٠٣٠ صباحا رئيس الجلسة ٠د٠١
عبد الرزاق عبد المجيد

بحث « دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل
السياسات الاقتصادية فى مصر »

للدكتورة يمن الحماقى

التعقيب : ٠د٠١ أبو بكر متولى ، ٠د٠١ عثمان محمد عثمان

١٠٣٠ - ١٢ ظهرا رئيس الجلسة ٠د٠١ محمد حلمى مراد

بحث « التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر
الخارجية فى السلع المصنعة »

للدكتور محمد منير الطوخي

التعقيب ٠د٠٩ صقر أحمد صقر ، ٠د٠٩ أحمد الدرش

١٢٣٠ - ٢ بعد الظهر رئيس الجلسة ٠د٠٩ حازم الببلاوى

بحدث « سياسة تنمية الصادرات الصناعية وارتباطها
بالتغيرات الاقتصادية الكلية فى مصر »

للدكتور محمد عبد الحافظ غرس الدين

التعقيب : ٠د٠٩ محمد محروس اسماعيل ، ود٠٩ محمود يونس ،
٠د٠٩ هبة حندوسة

الجلسة السادسة : ٦ - ٨ مساء رئيس الجلسة ٠د٠٩ حامد السايح

حلقة نقاش حول « الاطار الدولى للسياسات
الاقتصادية فى مصر فى التسعينات »

المشاركون : ٠د٠٩ اسماعيل صبرى عبد الله ، ٠د٠٩ رفيق سويلم ،
٠٩ عبد الغنى جامع .

جدول المحتويات

صفحة

٢	تقديم
٧	كلمة د.١ عاطف صدقي رئيس الجمعية
	البحث الأول : سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينات
١١	د. سهير محمود معتوق
٧٤	التعقيب على البحث : د.١ هناء خير الدين
٨٢	د.١ جوده عبد الخالق
	البحث الثاني : السياسات الاقتصادية لقرشيد استخدام الكهرباء في مصر في التسعينات
٨٩	د. علاء عواد
١١٩	التعقيب على البحث : د.١ عاطف عجوه
١٢٢	د.١ كريمة كريم
	البحث الثالث : التكنولوجيا والخروج من الأزمة
١٢٧	د.١ عوض مختار ملودة
١٥٣	التعقيب على البحث : د. عزيز البنداري
	البحث الرابع : محددات نفقات الأمن العام الداخلي ، دراسة تحليلية واختبارية
١٥٩	د. عبد العزيز على عبد السيد السوداني
٢٢١	التعقيب على البحث : د.١ رياض الشيخ
٢٢٤	د.١ السيد عبد المولى

م فحة

**البحث الخامس : تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات
المصري في التسعينات**

٢٢٧	د عادل محمد المهدي
٢٧٧	التعقيب على البحث : د.١ جلال أمين
٢٨٢	د.١ محيا زيتون

البحث السادس : ادارة السيولة النقدية في مصر خلال التسعينات

٢٨٧	د.١ سيد عيسى
٣٤٣	التعقيب على البحث : د.١ فائقة الرفاعي
٣٥٦	د.١ رضا العدل

**البحث السابع : دور المتغيرات الدولية في التأثير على مستقبل السياسة
الاقتصادية المصرية**

٣٦٥	د.١ يمن أحمد حافظ الحماقي
٣٩٩	د.١ عثمان محمد عثمان
٤٠٥	التعقيب على البحث : د.١ أبو بكر متولى

**البحث الثامن : التكامل لاقتصادي العربي وتجارة مصر الخارجية
في السلع المصنعة**

٤١١	د.١ محمد منير الطوخى
٤٣٥	التعقيب على البحث : د.١ صقر أحمد صقر
٤٤١	د.١ زكريا عبد الحميد باشا

**البحث التاسع : سياسة تنمية الصادرات الصناعية وارتباطها
بالتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري**

٤٤٥	د.١ محمد غرس الدين
	التعقيب على البحث : د.١ محمد محروس اسماعيل -
٤٨٨	و د.١ محمود يونس العشماوى
٤٩٦	د.١ هبة أحمد هندوسه